

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

تباطؤ في النمو،
وتعاف محفوف بالمخاطر



إبريل
٢٠١٩

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

تباطؤ في النمو،
وتعاف محفوف بالمخاطر



إبريل
٢٠١٩

©2019 International Monetary Fund
الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠١٩

الغلاف والتصميم: قسم الطول المبتكرة في إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت،
صندوق النقد الدولي
الجمع التصويري: شركة AGS, An RR Donnelley Company

Cataloging-in-Publication Data

Joint Bank-Fund Library

الاسم: صندوق النقد الدولي
العنوان: آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي)
العناوين الأخرى: آفاق الاقتصاد العالمي | دراسة عرضية (صندوق النقد الدولي) | دراسات
استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية.
الوصف: واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي ١٩٨٠ | يصدر مرتين في السنة | بعض
الأعداد لها أسماء مواضيعية | بدأ إصداره بعدد مايو ١٩٨٠ | ١٩٨١-١٩٨٤: دراسة
عرضية/ صندوق النقد الدولي، 0251-6365 | ١٩٨٦- : دراسات استقصائية للأوضاع
الاقتصادية والمالية العالمية، 0256-6877.
Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)
Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—
Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. |
International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.
Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 978-1-48439-748-0 (English Paper)
978-1-49831-339-1 (Arabic paper)
978-1-49831-348-3 (Arabic PDF)

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر
مرتين سنوياً، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من
تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ٢١ مارس
٢٠١٩. والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة
وجهات نظر المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الصيغة المقترحة عند الاقتباس: صندوق النقد الدولي - ٢٠١٨. آفاق الاقتصاد
العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر. واشنطن العاصمة، إبريل.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً أو بالفاكس
أو البريد، إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.
هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202)
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: www.imfbookstore.org
www.elibrary.imf.org

ط	الافتراضات والأعراف المتبعة
ي	مزيد من المعلومات
ك	البيانات
ل	تمهيد
م	تقديم
س	ملخص واف
١	الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية
١	آخر التطورات: التوسع العالمي يفقد زخمه
٧	التنبؤات
١٩	المخاطر: الميل إلى التطورات السلبية
٢١	أولويات السياسات: تعزيز الصلابة وتحسين آفاق النمو في الأجل المتوسط
٢٨	إطار السيناريو ١-١-: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق
٣٢	الإطار ١-١ ديناميكية سوق العمل في مجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة
٣٤	الإطار ٢-١ التنبؤات للنمو العالمي: فرضيات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
٣٥	الإطار ٣-١ هل يوجد عالمان منفصلان؟ الفروق الإقليمية داخل البلد الواحد
٣٧	تقرير خاص: تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
٥٣	المراجع
٥٥	الفصل ٢: صعود القوة السوقية للشركات وآثاره الاقتصادية الكلية
٥٥	مقدمة
٥٨	صعود القوة السوقية للشركات
٦٢	الانعكاسات الاقتصادية الكلية لصعود القوة السوقية
٦٧	ملخص وانعكاسات السياسات
٧٠	الإطار ٢-١: الحركة المتزامنة بين تركيز الصناعات وادخار الشركات
٧٢	الإطار ٢-٢: أثر عمليات الدمج والاستحواذ على القوة السوقية
٧٤	المراجع
٧٧	الفصل ٣: أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟
٧٧	مقدمة
٨٠	أسعار السلع الرأسمالية: الأنماط الرئيسية
٨٣	الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية: إطار بسيط
٨٣	محركات الأسعار النسبية للاستثمار

٨٨	الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة أسعار السلع الرأسمالية
٩١	الملخص والانعكاسات على السياسات
٩٣	الإطار ٣-١: سعر التكنولوجيا المصنعة لتوليد الطاقة منخفضة الكربون
٩٥	الإطار ٣-٢: الأدلة المستخلصة من البيانات الضخمة: أسعار السلع الرأسمالية عبر البلدان
٩٦	الإطار ٣-٣: المصدر الأساسي للتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية: تحليل قائم على نموذج الإطار ٣-٤: الاستثمار والتعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية: أدلة على مستوى الشركات من كولومبيا
٩٨	مستوى الشركات من كولومبيا
١٠٠	المراجع

١٠٣ الفصل ٤: دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية

١٠٣	مقدمة
١٠٥	حقائق مبسطة
١٠٩	محددات موازين التجارة الثنائية
١١٣	دور العوامل الاقتصادية الكلية
١١٥	نظرة أقرب على التعريفات الجمركية وتداعياتها
١١٩	النتائج
١٢٠	الإطار ٤-١: التجارة الإجمالية مقابل التجارة في القيمة المضافة
١٢٢	الإطار ٤-٢: موازين التجارة الثنائية والإجمالية
١٢٣	الإطار ٤-٣: فهم تصحيحات العجز التجاري — هل للتجارة الثنائية دور خاص في هذا الصدد؟
١٢٤	الإطار ٤-٤: الآثار الكلية والجزئية العالمية لنزاع تجاري بين الولايات المتحدة والصين — أفكار مستخلصة من ثلاثة نماذج
١٢٨	المراجع

١٣١ الملحق الإحصائي

١٣١	الافتراضات
١٣٢	ما الجديد
١٣٢	البيانات والأعراف المتبعة
١٣٣	الملحوظات القطرية
١٣٣	تصنيف البلدان
١٣٤	الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠١٧
١٣٥	الجدول باء - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية
١٣٦	الجدول جيم - الاتحاد الأوروبي
١٣٦	الجدول دال - السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير
١٣٧	الجدول هاء - السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان النامية منخفضة الدخل
١٣٨	الجدول واو - الاقتصادات التي لديها فترات إبلاغ استثنائية
١٤٠	جدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية
١٤١	

١٥١	الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة
	قائمة بالجداول
١٥٦	الناتج (الجداول ألف ١ - ألف ٤)
١٦٣	التضخم (الجداول ألف ٥ - ألف ٧)
١٦٨	السياسات المالية (الجدول ألف ٨)
١٦٩	التجارة الخارجية (الجدول ألف ٩)
١٧١	معاملات الحساب الجاري (الجداول ألف ١٠ - ألف ١٢)
١٧٨	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجداول ألف ١٣)
١٨٢	تدفق الأموال (الجدول ألف ١٤)
١٨٥	السيناريو الأساسي متوسط الأجل (الجدول ألف ١٥)

١٨٧ آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة

١٩٧ مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، أكتوبر ٢٠١٨

الجداول

٨	الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
٢٨	الجدول ١ في السيناريو: الفرضيات بشأن التجارة في السيناريو الأساسي والسيناريو «ألف» والسيناريو «باء»
٤١	الجدول ١-١ ت-خ-١: الإحصاءات الوصفية لدورة أسعار السلع الأولية
٤٤	الجدول ١-١ ت-خ-٢: التنبؤ الآني بالإنتاج الصناعي العالمي
٤٤	الجدول ١-١ ت-خ-٣: التنبؤ الآني بإجمالي الناتج المحلي العالمي
٤٥	الجدول ١-١ ت-خ-٤: التنبؤ بالإنتاج الصناعي وإجمالي الناتج المحلي العالميين
٤٦	جدول المرفق ١-١ - ١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٧	جدول المرفق ١-١ - ٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٨	جدول المرفق ١-١ - ٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٩	جدول المرفق ١-١ - ٤: اقتصادات كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٥٠	جدول المرفق ١-١ - ٥: اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٥١	جدول المرفق ١-١ - ٦: اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٥٢	جدول المرفق ١-١ - ٧: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي
٨٧	الجدول ٣-١: أسعار المنتجين القطاعية
٨٩	الجدول ٣-٢: معدل الاستثمار العيني والأسعار النسبية للألات والمعدات
١١٧	الجدول ٤-١: إشارة آثار الجمارك على المتغيرات الاقتصادية ودلالاتها
١٢٦	الجدول ٤-١-٤: الآثار الكلية الناجمة عن زيادة الجمارك بنسبة ٢٥٪ على التجارة الكلية بين الولايات المتحدة والصين — تدفقات التجارة الثنائية مع بلدان أخرى

الأشكال البيانية

س	الشكل البياني ١: معدلات النمو نصف السنوي
٢	الشكل البياني ١-١: مؤشرات النشاط العالمي
٢	الشكل البياني ٢-١: مؤشرات التجارة
٣	الشكل البياني ٣-١: مؤشرات التجارة
٤	الشكل البياني ٤-١: التضخم العالمي
٤	الشكل البياني ٥-١: الاقتصادات المتقدمة: أوضاع الأسواق النقدية والمالية
٥	الشكل البياني ٦-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسعار الفائدة وفروق العائد
٦	الشكل البياني ٧-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسواق الأسهم والائتمان
٦	الشكل البياني ٨-١: تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي، سبتمبر ٢٠١٨ - مارس ٢٠١٩
٧	الشكل البياني ٩-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة: التدفقات الرأسمالية
٧	الشكل البياني ١٠-١: تنبؤات النمو نصف السنوي
١٠	الشكل البياني ١١-١: الافتراضات التي تقوم عليها التنبؤات: مؤشرات المالية العامة
١٠	الشكل البياني ١٢-١: فرضيات أسعار السلع الأولية والمكاسب والخسائر غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري
١٢	الشكل البياني ١٣-١: معدل النمو: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
١٤	الشكل البياني ١٤-١: المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي
١٥	الشكل البياني ١٥-١: نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١٧	الشكل البياني ١٦-١: رصيد الحساب الجاري العالمي
١٧	الشكل البياني ١٧-١: أرصدة الحسابات الجارية مقارنة بالأساسيات الاقتصادية
١٨	الشكل البياني ١٨-١: صافي وضع الاستثمار الدولي
٢٠	الشكل البياني ١٩-١: عدم اليقين المحيط بالسياسات والتوترات التجارية
٢٠	الشكل البياني ٢٠-١: مؤشر المخاطر الجغرافية-السياسية
٢١	الشكل البياني ٢١-١: المخاطر التي تواجه الآفاق العالمية
٣٠	الشكل البياني ١ في السيناريو: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في سيناريو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي
٣١	الشكل البياني ٢ في السيناريو: آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على المدى الطويل
٣٣	الشكل البياني ١-١-١: ديناميكية سوق العمل في مجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة
٣٥	الشكل البياني ١-٣-١: الفروق الإقليمية في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
٣٨	الشكل البياني ١-ت خ-١: تطورات أسواق السلع الأولية
٤٠	الشكل البياني ١-ت خ-٢: دورات السلع الأولية والنشاط الاقتصادي
٤٢	الشكل البياني ١-ت خ-٣: التزامن مع النشاط الاقتصادي
٤٢	الشكل البياني ١-ت خ-٤: التزامن على مستوى السلع الأولية
٤٣	الشكل البياني ١-ت خ-٥: العوامل الكامنة والنشاط الاقتصادي
٤٥	الشكل البياني ١-ت خ-٦: التنبؤ الآني بنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي: القيمة الفعلية مقابل القيمة المفترضة
٥٦	الشكل البياني ١-٢: الاتجاهات العامة الاقتصادية الكلية المثيرة للقلق
٥٩	الشكل البياني ٢-٢: تطورات القوة السوقية
٦٠	الشكل البياني ٢-٣: زيادات العلاوات السعرية، حسب مجموعة دخل البلدان
٦٠	الشكل البياني ٢-٤: تفكيك عناصر زيادات العلاوات السعرية
٦١	الشكل البياني ٢-٥: الانفصال بين الشركات في العشير الأعلى وبقية الشركات

٦٣	الشكل البياني ٦-٢: براءات الاختراع والعلاوات السعرية: علاقة محدبة الشكل
٦٣	الشكل البياني ٧-٢: العلاقة الضمنية بين العلاوات السعرية المرتفعة وبراءات الاختراع
٦٤	الشكل البياني ٨-٢: علاوات الأسعار واستثمارات رأس المال المادي
٦٦	الشكل البياني ٩-٢: زيادات العلاوات السعرية، والاستثمار، وسعر الفائدة الطبيعي
٦٧	الشكل البياني ١٠-٢: العلاوات السعرية وحصص العمالة من الدخل
٧٠	الشكل البياني ١-١-٢: الحركة المتزامنة بين متوسط تركيز الصناعة وادخار الشركات في بلدان مجموعة السبعة
٧١	الشكل البياني ٢-١-٢: التغيير في تركيز الصناعة والتغيير في معدلات الادخار
٧٢	الشكل البياني ١-٢-٢: إجمالي عدد الصفقات ونسبة الصفقات الأفقية
٧٣	الشكل البياني ٢-٢-٢: أثر عمليات الدمج والاستحواذ
٧٨	الشكل البياني ١-٣: رصيد رأس المال، والاستثمار، والأسعار النسبية للسلع الرأسمالية
٨١	الشكل البياني ٢-٣: ديناميكية الأسعار النسبية عبر أنواع السلع الرأسمالية والمجموعات القطرية واسعة النطاق
٨٢	الشكل البياني ٣-٣: الأسعار المطلقة والنسبية للآلات والمعدات عبر البلدان في عام ٢٠١١
٨٤	الشكل البياني ٤-٣: قيم وحدات السلع الرأسمالية التجارية عبر البلدان
٨٥	الشكل البياني ٥-٣: تكاليف التجارة في عام ٢٠١١
٨٥	الشكل البياني ٦-٣: تكاليف التجارة، والإنتاجية النسبية، وأسعار السلع الرأسمالية في عام ٢٠١١
٨٧	الشكل البياني ٧-٣: المساهمة في تغير أسعار المنتجين النسبية للسلع الرأسمالية: ٢٠١١-٢٠٠٠
٩٠	الشكل البياني ٨-٣: مرونة النسبة بين الاستثمار العيني وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي تجاه الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية: نماذج المحاكاة مقابل الأدلة التجريبية
٩٠	الشكل البياني ٩-٣: مساهمات الأسعار النسبية في زيادة الاستثمار العيني في الآلات والمعدات، من الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤
٩٣	الشكل البياني ١-١-٣: التكلفة المستوية للكهرباء المتولدة من مصادر الطاقة منخفضة الكربون
٩٣	الشكل البياني ٢-١-٣: الإضافات السنوية للطاقة الإنتاجية الكهربائية العالمية
٩٥	الشكل البياني ١-٢-٣: أسعار منتجات أبل والدخل
٩٦	الشكل البياني ١-٣-٣: نماذج المحاكاة
٩٨	الشكل البياني ١-٤-٣: توزيع التغيرات في التعريفات الجمركية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١
٩٨	الشكل البياني ٢-٤-٣: الأثر الذي يقع على الاستثمار نتيجة التخفيضات في التعريفات الجمركية على المدخلات من السلع الرأسمالية، والمدخلات الأخرى، والمخرجات
١٠٦	الشكل البياني ١-٤: موازين التجارة الثنائية، حسب الشركاء الرئيسيين
١٠٦	الشكل البياني ٢-٤: الاختلالات التجارية العالمية
١٠٧	الشكل البياني ٣-٤: كثافة التجارة والحوافز التجارية
١٠٧	الشكل البياني ٤-٤: الميزة النسبية الظاهرة
١٠٨	الشكل البياني ٥-٤: أكبر التدفقات التجارية، ١٩٩٥ مقابل ٢٠١٥
١٠٩	الشكل البياني ٦-٤: دور سلاسل القيمة العالمية
١١١	الشكل البياني ٧-٤: المساهمات في تغيرات موازين التجارة الثنائية، ١٩٩٥-٢٠١٥
١١٤	الشكل البياني ٨-٤: تأثير تدهور الميزان التجاري الإجمالي لألمانيا على أرصدة ثنائية مختارة
١١٤	الشكل البياني ٩-٤: مساهمات الدوافع الاقتصادية الكلية في الموازين التجارية الإجمالية، متوسط الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧
١١٥	الشكل البياني ١٠-٤: فترات انعكاس مسار عجز موازين التجارة الثنائية
١١٦	الشكل البياني ١١-٤: الجمارك والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية
١١٨	الشكل البياني ١٢-٤: شرح تأثير تغير الجمارك على القيمة المضافة الحقيقية

- الشكل البياني ٤-١٣: الآثار القطاعية الناتجة عن زيادة الجمارك بنسبة ٢٥٪ على جميع المعاملات التجارية بين الولايات المتحدة والصين: القيمة المضافة الحقيقية العالمية ١١٩
- الشكل البياني ٤-١١-١: ميزان التجارة الإجمالي مقابل ميزان التجارة في القيمة المضافة ١٢٠
- الشكل البياني ٤-٢-١: موازين التجارة الثنائية والإجمالية بين الولايات المتحدة والصين ١٢٢
- الشكل البياني ٤-٣-١: التحسن في عجز موازين التجارة الثنائية خلال فترات انعكاس مسار العجز التجاري الكلي ١٢٣
- الشكل البياني ٤-٤-١: الآثار الكلية الناتجة عن زيادة الجمارك بنسبة ٢٥٪ على التجارة الكلية بين الولايات المتحدة والصين: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ١٢٥
- الشكل البياني ٤-٤-٢: الآثار الكلية الناتجة عن زيادة الجمارك بنسبة ٢٥٪ على التجارة الكلية بين الولايات المتحدة والصين: الصادرات الحقيقية ١٢٥
- الشكل البياني ٤-٤-٣: واردات الولايات المتحدة من الإلكترونيات والماكينات قبل الجمارك وبعدها ١٢٧
- الشكل البياني ٤-٤-٤: واردات المكسيك من المدخلات الوسيطة لقطاعي الإلكترونيات والصناعة التحويلية ١٢٧

الافتراضات والأعراف المتبعة

أعتمد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ١٤ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١٩، باستثناء تلك المتعلقة بالعملات المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية (ERM II)، والتي يفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياساً إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف ١ في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٥٩,١٦ دولاراً للبرميل في ٢٠١٩ و ٥٩,٠٢ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٠، وسيظل ثابتاً بالقيمة الحقيقية على المدى المتوسط؛ وأن متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) لستة أشهر على الودائع بالدولار الأمريكي سيبلغ ٣,٢٪ في ٢٠١٩ و ٣,٨٪ في ٢٠٢٠؛ وأن متوسط سعر الفائدة لثلاثة أشهر على الودائع باليورو سيبلغ ٣,٠٪ في ٢٠١٩ و ٢,٠٪ في ٢٠٢٠؛ وأن متوسط سعر الفائدة لستة أشهر على الودائع بالين الياباني سيبلغ صفر٪ في ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، على الترتيب. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى ٢٩ مارس ٢٠١٩.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

- ... للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛
 - فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠١٨-٢٠١٩ أو يناير- يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛
 - / بين السنوات أو الشهور (٢٠١٨/٢٠١٩، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.
- «مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار.
- «نقاط الأساس» تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (مثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).
- وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (وا) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.

وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠١٨ وما قبله إلى التقديرات وليس النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومؤشرات مالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.

ما الجديد في هذه المطبوعة:

- جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة تسمى حالياً مقدونيا الشمالية.
- في فبراير ٢٠١٩، اعتمدت زيمبابوي عملة محلية جديدة، وهي «دولار التسوية الإجمالية الآنية» (آر تي جي إس دولار)، وأصبحت هذه العملة هي وحدة الحساب الرسمية. ويجري العمل حالياً على تعديل وتحديث جميع سلاسل بيانات الحسابات القومية لتقويمها بعملة (آر تي جي إس دولار) الجديدة. وتستند البيانات الحالية إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي بشأن تطورات الأسعار وأسعار الصرف بالدولار الأمريكي و (آر تي جي إس دولار). وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات.
- وتتبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:
- ما لم ترد إشارة للمصدر في الجداول والأشكال البيانية، تكون البيانات مستقاة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.
- عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.
- ترجع الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.
- ولا يشير مصطلح «بلد» و«اقتصاد»، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويغطي هذا المصطلح أيضاً، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.
- ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة لأي مجموعة قُطرية تمثل حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة.
- ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

مزيد من المعلومات

التصحیحات والتنقيحات

يقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات والتحليلات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء نشر المطبوعة. وتبذل قصارى الجهود للتأكد من دقتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تُدرج التصحيحات والتنقيحات في الطباعات الرقمية المتاحة من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وفي مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (راجع أدناه). ويمكن الاطلاع على قائمة بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية.

الطباعات المطبوعة والرقمية

الطباعات المطبوعة

يمكن طلب النسخ المطبوعة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مكتبة بيع مطبوعات الصندوق عن طريق الرابط التالي: imfbk.st/25771

الطباعات الرقمية

تتيح مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية عدة طباعات رقمية من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك صيغ ePub و enhanced PDF و HTML في العنوان التالي: www.elibrary.imf.org/APR19WEO

ويمكن تنزيل نسخة مجانية بصيغة PDF من التقرير ومجموعات البيانات لكل الرسوم البيانية المدرجة فيه من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: (www.imf.org/publications/WEO)، أو مسح رمز الاستجابة السريعة أدناه للدخول مباشرة إلى صفحة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت:



حقوق النشر وإعادة الاستخدام

المعلومات المتعلقة بشروط إعادة استخدام محتويات هذه المطبوعة متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/terms.htm

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويصاحب الطبعة المتاحة على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراء عليها. ويمكن تنزيل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من البرامجيات.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. وتخضع البيانات التاريخية للتحديث على أساس مستمر، كلما توافرت معلومات إضافية، وغالباً ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. وتظل تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواها من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» الذي يصدره الصندوق.

وتُعرض البيانات والبيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «كما هي» و«لدى توافرها» وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من دقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطباعات الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية. وللإطلاع على تفاصيل شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: (www.imf.org/external/terms.htm). ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو الفاكس أو من خلال منبر النقاش على شبكة الإنترنت (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية):

World Economic Studies Division

Research Department

International Monetary Fund

700 19th Street, N.W.

Washington, D.C. 20431, U.S.A.

فاكس: (202) 623-6343

عنوان منبر النقاش على شبكة الإنترنت: www.imf.org/weoforum

تشكل التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق — وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي — بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيدة غيتا غوبيناث، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيد جيان ماريا ميليسي-فيريتي، نائب مدير إدارة البحوث، والسيدة أوبيا تشيلاسون، رئيس قسم إدارة البحوث، والسيد هيلج برغر، المدير المساعد في إدارة البحوث ورئيس فرقة عمل الصندوق المعنية بالتداعيات.

والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم كريستيان بوغمانز، ووينجي شن، وفيديريكو دييت، وآلان ديزيولي، ورومين دوفال، ويوهانس أوغستر، وبنجامين هانت، وفلورنس جوموت، وكالوم جونز، وتو كوان، وويتشنج ليان، ومارغو ماكدونالد، وأكييتو ماتسوموتو، ومالهار نابار، وناتاليا نوفا، وأندريا بيسكاتوري، وروبرتو بياتسا، رافاييل بورتيللو، وإفجينيا بوغاتشيفا، وكارولينا فييغاس سانشين، ويانيك تيمر، وبيتيا توبالوفا.

ومن المساهمين الآخرين ميشال أندريل، وغافين أسدوريان، وكارلوس كاسيريس، ولويزا كالكستو، ودييغو سيرديرو، وكيون سوك شانغ، وماي شي داو، وبنكوري دات، وأنغيلا إسبيريتو، ورببيكا آياسو، وجايايو فان، وشفنغ فيزاروتي، وسوارنالي أحمد حنان، وماندي هيماتي، وأفا يبين هونغ، وكريستوفر جونز، ولمي قياسه، وتشوكا كوتسان، وجونغ جين لي، ونان لي، وروي مانو، وسيرغي ميليشيوك، وسينثيا نيانشاما نياكري، وإيموري أوكس، وإلسا بيرتسيغيل، وأدريان روبلز فيلاميل، وماريكا سانتورو، وسوزي جاوي سون، وأريانا طيبي، ونيكولاس تونغ، ومينيكسينيا ساروشا، وشان وانغ، وجوليا شوليانغ وانغ، وجيلون جينغ، ويوان زينغ، وكايوكيو زانغ، وهيووان زاو، وكارولين شينكي شو، وجيليان فاي زيرنهلت.

وتولى جوزيف بروكوبيو من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بدعم في مجالي الإنتاج والتحرير من كريستين إبراهيم زاده، وقدم المساعدة التحريرية كل من جيمس أنوين، ولوسي سكوت موراليس، وشركة "Vector Talent Resources". وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٢١ مارس ٢٠١٩. غير أن التوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

منذ

عام مضى، كان النشاط الاقتصادي يتحرك بمعدل سريع في كل مناطق العالم تقريبا، وكان يُتوقع للاقتصاد العالمي أن ينمو بمعدل ٣,٩٪ في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وبعد مرور عام، تغيرت أمور كثيرة: فتصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والضغط الاقتصادي الكلية في الأرجنتين وتركيا، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، وتشديد سياسات الائتمان في الصين، وتضييق الأوضاع المالية إلى جانب عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، كل هذا ساهم في إضعاف التوسع العالمي إلى حد كبير، وخاصة في النصف الثاني من ٢٠١٨. ومع ما تشير إليه التوقعات من استمرار هذا الضعف في النصف الأول من ٢٠١٩، يتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انخفاض النمو في ٢٠١٩ في ٧,٠٪ من الاقتصاد العالمي. وكان النمو العالمي قد بلغ ذروة قاربت ٤٪ في ٢٠١٧، ثم انخفض إلى ٣,٦٪ في ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يزداد انخفاضا إلى ٣,٣٪ في ٢٠١٩. وبالرغم من أن التوسع العالمي بمعدل ٣,٣٪ لا يزال معقولا، فإن الآفاق محفوفة بتحديات جسيمة بالنسبة لكثير من البلدان، مع قدر كبير من عدم اليقين على المدى القصير، وخاصة مع اقتراب معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة من مستواها الممكن المحدود على المدى الطويل.

ورغم الخطى الواهنة التي بدأ بها عام ٢٠١٩، فمن المتوقع حدوث انتعاش في النصف الثاني من العام، يدعمه التيسير الكبير لسياسات الاقتصادات الكبرى والذي أمكن تحقيقه بفضل غياب الضغوط التضخمية رغم سد فجوات الناتج. واستجابة لزيادة المخاطر العالمية، أوقف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أي زيادات في أسعار الفائدة وأشار إلى عدم إجراء أي زيادة في الفترة المتبقية من العام. وتحول كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا نحو اتخاذ موقف أكثر تيسيرا. وعززت الصين إجراءات التنشيط المالي والنقدي لمواجهة التأثير السلبي الناجم عن التعريفات التجارية. وعلاوة على ذلك، هدأت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين مع ظهور بوادر تشير إلى اتفاق تجاري وشيك.

وساعدت هذه الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات في الحد من ضيق الأوضاع المالية بدرجات متفاوتة بين البلدان. وشهدت الأسواق الصاعدة استئناف تدفقات الحافظة، وتراجع تكاليف القروض السيادية، وارتفاع عملاتها أمام الدولار. وبينما كان تحسن الأوضاع في الأسواق المالية سريعا، فإن التحسن في الاقتصاد العيني لم يتحقق بعد.

ولا تزال الإجراءات المتعلقة بالإنتاج الصناعي والاستثمار ضعيفة في معظم الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، كما أن التجارة العالمية لم تتعاف بعد.

ومع التحسن المرتقب في النصف الثاني من ٢٠١٩، يُتوقع عودة النمو الاقتصادي العالمي إلى معدل ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٠. وتعتمد هذه العودة على حدوث تعاف في الأرجنتين وتركيا وبعض التحسن في مجموعة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى الواقعة تحت ضغوط، ومن ثم فهي محاطة بقدر كبير من عدم اليقين. وفيما بعد ٢٠٢٠، سيستقر النمو في مستوى ٣,٥٪ تقريبا، بدعم أساسي من النمو في الصين والهند وزيادة وزنيهما في الدخل العالمي. وفي الاقتصادات المتقدمة، سيواصل النمو تباطؤه التدريجي مع انحسار أثر إجراءات التنشيط المالي في الولايات المتحدة وميل النمو في هذه المجموعة نحو مستواه الممكن المحدود، نظرا لاتجاهات الشخوخة وانخفاض نمو الإنتاجية. أما النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فسوف يستقر في مستوى ٥٪ تقريبا، مع تفاوت كبير بين البلدان نظرا لضعف الآفاق المتوقعة لبعضها بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية والصراعات الأهلية.

ولا تزال الآفاق مواتية بوجه عام، لكن مخاطر التطورات السلبية كثيرة. فهناك حالة من الهدنة غير المستقرة بشأن السياسة التجارية، إذ يمكن أن تشتعل التوترات من جديد وتمتد إلى مجالات أخرى (مثل صناعة السيارات) مع ما يسببه ذلك من اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية. وقد يشهد النمو في الصين تطورات سلبية مفاجئة، ولا تزال المخاطر المحيطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عالية. وفي مواجهة مواطن الضعف المالي الكبيرة المقترنة بارتفاع ديون القطاعين الخاص والعام في العديد من البلدان، بما فيها مخاطر الدخول في حلقة من الدمار المتبادل بين الكيانات السيادية والبنوك (على غرار ما حدث في إيطاليا)، قد يحدث تغير سريع في الأوضاع المالية لأسباب مثل المرور بمرحلة من تجنب المخاطر أو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

ومع التوسع الضعيف المتوقع لأجزاء مهمة من العالم، قد يؤدي تحقق هذه المخاطر السلبية إلى تفاقم الآفاق بدرجة حادة. ويمكن أن يحدث ذلك في وقت يكون فيه حيز التصرف محدودا أمام السياسة النقدية التقليدية وسياسة المالية العامة بحيث يتعذر اتخاذ إجراءات ناجعة في هذا الخصوص. وبالتالي، يتحتم تلافي أخطاء السياسات باهظة

عقود الماضية، انخفض السعر النسبي للآلات والمعدات في جميع البلدان، مدفوعا بارتفاع الإنتاجية في القطاعات المنتجة للسلع الرأسمالية وزيادة الاندماج التجاري. وساهم هذا الانخفاض في دعم ارتفاع معدلات الاستثمار العيني في الآلات والمعدات، مما عاد بالنفع على البلدان النامية. ويمكن أن يتسبب تزايد التوترات التجارية في تحويل مسار هذه الانخفاضات السعرية وإلحاق الضرر بالاستثمار الضعيف حاليا بالفعل، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى سرعة حل الخلافات التجارية القائمة.

ويبحث الفصل الأخير من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الرابطة بين التعريفات التجارية الثنائية والاختلالات التجارية. فالاحتكاكات التجارية بين الولايات المتحدة والصين ركزت الاهتمام على مسألة ما إذا كان يمكن (أو ينبغي) معالجة الاختلالات التجارية الثنائية باستخدام إجراءات التجارة الثنائية. ويوضح الفصل عدم استقرار الرابطة بين الاثنين. فمنذ منتصف التسعينات، كانت موازين التجارة الثنائية تعكس في معظمها القوى الاقتصادية الكلية المجمعّة المعروفة بأنها تحدد الموازين التجارية الكلية على المستوى القطري والتي لم يكن ارتباطها كبيرا بالتعريفات الثنائية. ومن المرجح أن استهداف الموازين التجارية الثنائية لن يؤدي سوى إلى تحول مسار التجارة، ومن ثم سيكون تأثيره طفيفا على الموازين القطرية. وتساعد النتائج المستخلصة في هذا الفصل على تفسير أسباب بلوغ العجز التجاري للولايات المتحدة أعلى مستوياته منذ عام ٢٠٠٨، برغم الإجراءات بشأن التعريفات الجمركية. ويثبت هذا الفصل أيضا أن التأثير السلبي للتعريفات على الناتج أصبح أشد في الوقت الراهن مقارنة بعام ١٩٩٥ نتيجة لقيام سلاسل العرض العالمية بدور أكبر في التجارة العالمية.

إننا نمر بعام دقيق بالنسبة للاقتصاد العالمي. فإذا لم تتحقق مخاطر التطورات السلبية وثبتت فعالية الدعم المقدم من السياسات، سيعود النمو العالمي بالتالي إلى مستوى ٣,٦٪ في ٢٠٢٠. أما إذا تحقق أي من المخاطر الرئيسية، فقد لا يحدث التعافي المتوقع في الاقتصادات الواقعة تحت وطأة الضغوط، والاقتصادات المعتمدة على الصادرات، والاقتصادات المثقلة بالديون. وفي تلك الحالة، سيتعين على صناعات السياسات التكيف مع هذه الأوضاع. وطبقا للظروف، قد يقتضي الأمر أن تقدم السياسة لكل الاقتصادات دفعة تنشيطية متزامنة تتوافق مع ظروف كل بلد، وتكون السياسة النقدية التيسيرية عنصرا مكملا لها. ويمكن أن يؤدي التزامن إلى زيادة فعالية إجراءات التنشيط المالي من خلال الإشارة إلى الآثار التي ترفع مستوى ثقة الأسر والأعمال، ومن خلال تخفيف التسربات الممكنة عبر الواردات. وأخيرا، لا يزال من الضروري توفير الموارد الكافية للمؤسسات متعددة الأطراف للحفاظ على شبكة أمان عالمية فعالة، مما يمكن أن يساعد على استقرار الاقتصاد العالمي.

غيتا غوبيناث
المستشار الاقتصادي

التكلفة. وينبغي لصناع السياسات أن يعملوا على أساس من التعاون للمساعدة على ضمان عدم تراجع الاستثمار نتيجة لعدم اليقين المحيط بالسياسات. وسيكون على سياسة المالية العامة أن تتعامل مع المفاضلات المتاحة بين دعم الطلب وضمن بقاء الدين العام على مسار يمكن تحمله، وسيتوقف المزيج الأمثل على ظروف كل بلد على حدة. وينبغي أن تعالج سياسات القطاع المالي مواطن الضعف بصورة استباقية عن طريق استخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسعى البلدان منخفضة الدخل المصدرة للسلع الأولية إلى تنويع أنشطتها بعيدا عن السلع الأولية نظرا لضعف الآفاق المتوقعة لأسعار هذه السلع. أما السياسة النقدية فينبغي أن تظل معتمدة على البيانات، مع مراعاة الإفصاح الجيد، وضمن استمرار ثبات التوقعات التضخمية.

وعلى مستوى جميع الاقتصادات، لا بد من اتخاذ إجراءات لزيادة الناتج الممكن، وتعزيز الطابع الاحتوائي، وزيادة الصلابة. فمن المفيد لكل الاقتصادات إجراء حوار اجتماعي بين جميع الأطراف المعنية لمعالجة عدم المساواة والسخط السياسي. وهناك حاجة إلى مزيد من التعاون متعدد الأطراف لتسوية الصراعات التجارية، والتصدي لتغير المناخ والمخاطر التي تهدد الأمن الإلكتروني، وتحسين فعالية النظام الضريبي الدولي.

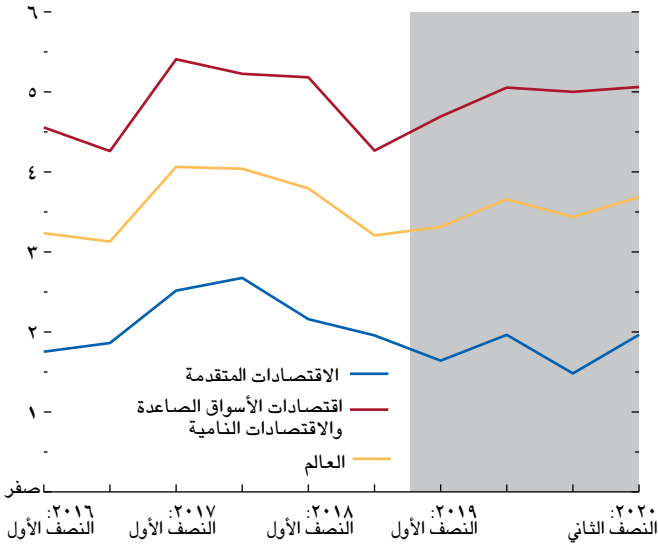
ويتناول هذا العدد من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» أيضا ثلاثة تطورات رئيسية يتعين معالجتها لتعزيز النمو على المدى الطويل. أولها زيادة عدم المساواة، وثانيها ضعف الاستثمار، وثالثها زيادة الحماية التجارية. ويبحث الفصل الثاني تطورات القوة السوقية للشركات (مقيسة بعلاوات الأسعار) وقدرتها على تفسير العديد من الظواهر الكلية، بما فيها ضعف الاستثمار وتراجع حصص العمالة بما يساعد على احتدام عدم المساواة. ويخلص الفصل إلى أن ارتفاع العلاوات السعرية ككل ظل محدودا منذ عام ٢٠٠٠، وبالتالي، كانت انعكاساتها على الاقتصاد الكلي محدودة نسبيا. غير أن هناك قدرا كبيرا من عدم التجانس، إذ إن الارتفاع الكلي يأتي مدفوعا في الأساس بزيادة أكبر في العلاوات السعرية لعدد صغير من الشركات الأكثر إنتاجية وابتكارا. لذلك يبدو حتى الآن أن زيادة القوة السوقية الكلية ليست من ظواهر ضعف المنافسة بقدر ما هي من ظواهر ديناميكية «الفائز له نصيب الأسد»، التي تكون فيها العلاوات السعرية تعويضا جزئيا عن الاستثمار في الأصول غير الملموسة. غير أن هذه الهيمنة على الأسواق يمكن أن تؤدي في المرحلة القادمة إلى اكتساب مزايا غير عادلة تضعف إمكانات دخول السوق والمنافسة، والأهم من ذلك أنها تضعف الاستثمار والابتكار. وبالتالي، فمن الضروري تقليص الحواجز أمام دخول السوق وإصلاح قانون المنافسة وتقويته لكي يصبح أكثر اتساقا مع الاقتصاد الجديد.

ويلقي الفصل الثالث الضوء على المنافع التي تعود على الاستثمار من تخفيض الحواجز التجارية. فعلى مدى الثلاثة

الشكل البياني ١: معدلات النمو نصف السنوي

(التغير نصف السنوي %، محسوبا على أساس سنوي)

من المتوقع أن يستقر النمو العالمي في النصف الأول من ٢٠١٩ ثم يعاود الارتفاع.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

المعوقات المؤقتة أمام النمو في منطقة اليورو، والاستقرار التدريجي للأوضاع في اقتصادات الأسواق الصاعدة الواقعة تحت ضغوط، ومنها الأرجنتين وتركيا. ويتوقع استمرار تحسن الزخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عام ٢٠٢٠، مما يرجع في الأساس إلى التطورات في الاقتصادات التي تعاني حالياً من حالة عسر على مستوى الاقتصاد الكلي — وهو تنبؤ يخضع لقدرة كبير من عدم اليقين. وعلى النقيض من ذلك، يتوقع استمرار تباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة بالتدرج مع انحسار أثر التنشيط المالي في الولايات المتحدة وميل النمو نحو مستواه الممكن المحدود للمجموعة.

وبعد عام ٢٠٢٠، يتوقع استقرار النمو العالمي عند حوالي ٣,٦٪ على المدى المتوسط، تدعمه زيادة الحجم النسبي للاقتصادات، على غرار اقتصادي الصين والهند، اللتين يتوقع لهما تحقيق نمو قوي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة التي تنمو بوتيرة أبطأ (وإن كان نمو الصين إلى مستوى أكثر اعتدالاً في نهاية المطاف). وكما أشارت أعداد سابقة من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»،

التوسع يزداد ضعفاً

بعد أن حقق النشاط الاقتصادي العالمي نمواً قوياً في ٢٠١٧ و٢٠١٨، شهد تباطؤاً ملحوظاً في النصف الثاني من العام الماضي، انعكاساً لطائفة من العوامل التي أثرت على الاقتصادات الكبرى. فقد انخفض النمو في الصين عقب إجراءات التشديد التنظيمي التي كانت لازمة لكبح نشاط صيرفة الظل والتي تزامنت مع زيادة التوترات التجارية مع الولايات المتحدة. وفقد اقتصاد منطقة اليورو زخماً أكبر من المتوقع مع ضعف ثقة المستهلكين والأعمال واضطرب إنتاج السيارات في ألمانيا نتيجة لتطبيق معايير الانبعاثات الجديدة؛ كما هبط الاستثمار في إيطاليا مع اتساع فارق العائد على السندات السيادية؛ وقلّ الطلب الخارجي، لا سيما من آسيا الصاعدة. وفي مناطق أخرى من العالم، تضرر النشاط في اليابان بفعل الكوارث الطبيعية. وأثرت التوترات التجارية بصورة متزايدة على ثقة الأعمال، وبالتالي تدهور المزاج السائد في الأسواق المالية، مع زيادة ضيق الأوضاع المالية بالنسبة للأسواق الصاعدة المعرضة للمخاطر في ربيع ٢٠١٨ ثم الاقتصادات المتقدمة في أواخر العام، مما أثر سلباً على الطلب العالمي. وخفت حدة الأوضاع في ٢٠١٩ عندما أشار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى زيادة تيسير موقف السياسة النقدية وازداد تفاؤل الأسواق حيال الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين، لكن الأوضاع لا تزال أكثر تقييداً بقليل مقارنة بما كانت عليه في الخريف.

النمو العالمي مهيباً للتراجع على المدى القصير، ثم يشهد تحسناً محدوداً فيما بعد

نتيجة لهذه التطورات، يتوقع حالياً أن يتباطأ النمو العالمي من ٣,٦٪ في ٢٠١٨ إلى ٣,٣٪ في ٢٠١٩، قبل أن يعود إلى ٣,٦٪ في ٢٠٢٠. وقد خفّضت توقعات النمو لعام ٢٠١٨ بمقدار ٠,١ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، تعبيراً عن ضعف النمو في النصف الثاني من العام، كما يتم الآن تخفيض التنبؤات لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية و٠,١ نقطة مئوية، على الترتيب. وتشير التنبؤات الحالية إلى استقرار النمو العالمي في النصف الأول من ٢٠١٩ ثم اكتسابه قوة أكبر بعد ذلك (الشكل البياني ١). ويرتكز التحسن المتوقع في النصف الثاني من ٢٠١٩ على التراكم المستمر للإجراءات التنشيطية التي تتخذها السياسات في الصين، ومظاهر التحسن في مزاج الأسواق المالية العالمية مؤخراً، وانحسار بعض

وامتداد فترة عدم اليقين بشأن المالية العامة وارتفاع العائدات في إيطاليا — وخاصة إذا صاحبها ركود أعمق — مع احتمال انتقال التداعيات السلبية إلى اقتصادات أخرى في منطقة اليورو. ويمكن أيضا أن يزداد ضيق الأوضاع المالية العالمية إذا ما أجرت الأسواق إعادة تقييم سريعة لموقف السياسة النقدية في الولايات المتحدة. وعلى المدى المتوسط، يشكل تغير المناخ والخلاف السياسي القائم في سياق تزايد عدم المساواة مخاطر بارزة يمكن أن تخفض الناتج العالمي الممكن، مما يُحْدِث انعكاسات حادة على بعض البلدان المعرضة للمخاطر بوجه خاص.

أولويات السياسات

وسط تراجع زخم النمو العالمي ومحدودية الحيز المُتاح على مستوى السياسات لمكافحة حالات الهبوط الاقتصادي، ينبغي أن يكون تجنب الخطوات الخاطئة التي يمكن أن تضر بالنشاط الاقتصادي على رأس أولويات السياسات. وينبغي أن تهدف السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة المالية إلى منع المزيد من التباطؤ حيثما كان من الممكن هبوط الناتج إلى أقل من المستوى المحتمل وأن تهدف أيضا إلى تسهيل الهبوط الهادئ في النشاط الاقتصادي عند الحاجة إلى سحب الدعم الذي تقدمه السياسات. وعلى المستوى الوطني، يقتضي هذا وجود سياسة نقدية تضمن بقاء التضخم على المسار الصحيح الذي يحقق هدف البنك المركزي (أو إذا كان قريبا من الهدف، تضمن استقراره عند هذا المستوى) وتكفل استمرار ثبات التوقعات التضخمية. ويتطلب هذا أيضا حسن إدارة سياسة المالية العامة للمفاضلات بين دعم الطلب والتأكد من استمرار الدين العام على مسار يمكن الاستمرار في تحمله. وإذا كان الأمر يتطلب ضبطا ماليا في وجود سياسة نقدية مقيدة، ينبغي معايرة وتيرة الضبط لضمان الاستقرار مع تجنب الإضرار بالنمو على المدى القصير واستنزاف البرامج التي تحمي محدودتي الدخل. وإذا تبين أن تباطؤ النشاط في الوقت الراهن أشد حدة وأطول أمدا مما يتوقعه السيناريو الأساسي، ينبغي أن تصبح السياسات الاقتصادية الكلية أكثر تيسيرا، ولا سيما إذا ظل الناتج أقل من مستواه الممكن ولم يكن الاستقرار المالي معرضا للخطر. وفي جميع الاقتصادات، لا بد من اتخاذ إجراءات تدفع نمو الناتج الممكن، وتعزيز طابعه الاحتوائي، وتدعم الصلابة في مواجهة الصدمات. وعلى المستوى متعدد الأطراف، تتمثل الأولوية القصوى للبلدان في تسوية الخلافات التجارية على أساس تعاوني، دون زيادة الحواجز التشويهية التي من شأنها أن تزيد من زعزعة الاقتصاد العالمي المتباطئ.

فسيتجه نمو الاقتصادات المتقدمة إلى الانخفاض على امتداد فترة التوقع متأثرا بضعف نمو إنتاجية العمالة وتباطؤ توسع القوى العاملة في سياق شيخوخة السكان. ويتوقع استقرار النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عند مستوى أقل قليلا من ٥٪، وإن كان سيختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. ولا تزال الآفاق المتوقعة لآسيا الصاعدة مواتية في السيناريو الأساسي، مع توقع حدوث تباطؤ تدريجي في نمو الصين يقترّب به من المستويات القابلة للاستمرار ومع تقارب الاقتصادات الواعدة نحو مستويات دخل أعلى. وفي المناطق الأخرى، أصبحت الآفاق معقدة بسبب مزيج من الاختناقات الهيكلية، وتباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة، وكذلك ارتفاع الديون وضيق الأوضاع المالية في بعض الحالات. وهذه العوامل، إلى جانب تراجع أسعار السلع الأولية والصراعات الأهلية أو النزاعات في بعض الحالات، تساهم في ضعف الآفاق متوسطة الأجل لكل من أمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، وأجزاء من إفريقيا جنوب الصحراء. وعلى وجه التحديد، تبدو آفاق التقارب قائمة بالنسبة لحوالي ٤١ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، التي تساهم بنحو ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي المقيس على أساس تعادل القوى الشرائية ويقترّب عدد سكانها الكلي من مليار نسمة، مع توقّع زيادة هبوط نصيب الفرد من الدخل إلى مستويات أقل من الاقتصادات المتقدمة على مدار الخمس سنوات المقبلة.

ميزان المخاطر يرجح كفة التطورات السلبية

بينما يمكن أن يحقق النمو العالمي مفاجأة سارة إذا تمت تسوية الخلافات التجارية بسرعة لاسترداد ثقة الأعمال وتحسين مزاج المستثمرين، إلا أن ميزان المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد لا يزال يرجح كفة التطورات السلبية. فمن الممكن أن يزداد ضعف النمو إذا زاد تصاعد التوترات التجارية وما يصاحبه من زيادة في عدم اليقين بشأن السياسات. ولا تزال الاحتمالات تميل إلى جانب التدهور الحاد في مزاج الأسواق، مما قد يعني حدوث عمليات إعادة توزيع للحفاظ بعيدا عن الأصول الخطرة، واتساع فروق العائد مقارنة بسندات الملاذ الآمن، ووجود أوضاع مالية أضيّق بشكل عام، وخاصة بالنسبة للاقتصادات المعرضة للخطر. وتتضمن الدوافع المحتملة لهذه الحالة انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، واستمرار ضعف البيانات الاقتصادية التي تشير إلى فترة مطولة من التباطؤ في النمو العالمي،

الآفاق والسياسات العالمية

آخر التطورات: التوسع العالمي يفقد زخمه

عقب حدوث انتعاش واسع النطاق في النمو الدوري استمر قرابة عامين، تباطأت وتيرة التوسع الاقتصادي العالمي في النصف الثاني من ٢٠١٨. وتراجع النشاط وسط زيادة التوترات التجارية وارتفاع التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة والصين، وتراجع ثقة قطاع الأعمال، وضيق الأوضاع المالية، وتزايد عدم اليقين بشأن السياسات عبر كثير من الاقتصادات. وعلى هذه الخلفية العالمية، استمر تراجع الزخم نتيجة مجموعة من العوامل ذات الخصوصية القطرية والخصوصية القطاعية. وبعد أن بلغ النمو العالمي مستوى ذروة قريبة من ٤٪ في ٢٠١٧، ظل قويا حيث بلغت نسبته ٣,٨٪ في النصف الأول من ٢٠١٨، لكنه هبط إلى ٣,٢٪ في النصف الثاني من العام.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تباطأت الاستثمارات المحلية في الصين ولا سيما في البنية التحتية في ظل التشديد التنظيمي اللازم على المستوى المحلي لكبح الديون، وفرض قيود على أنشطة الوساطة المالية في الظل، ووضع النمو على مسار مستدام. كذلك تراجع الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة، مع انخفاض مبيعات السيارات عام ٢٠١٨ بعد انتهاء مدة برامج التحفيز على شراء سيارات. وساهمت هذه التطورات في إبطاء الزخم على امتداد العام، وتزايدت الضغوط نتيجة تقلص طلبات التصدير مع بدء ترسخ الإجراءات الخاصة بالتعريفات الجمركية في الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من العام. ونتيجة لذلك، تراجع نمو الصين من ٦,٨٪ في النصف الأول من ٢٠١٨ إلى ٦,٠٪ في النصف الثاني من العام. وكان يبدو أن ما نتج عن ذلك من ضعف الطلب على الواردات أثر بدوره على صادرات الشركاء التجاريين في آسيا وأوروبا.

وفي أنحاء أخرى من اقتصادات الأسواق الصاعدة، تراجع النشاط حيث أدى تدهور مزاج الأسواق المالية العالمية خلال النصف الثاني من ٢٠١٨ إلى مضاعفة تأثير العوامل القطرية. واتخذت الأرجنتين وتركيا الإجراءات اللازمة لتشديد السياسة من أجل الحد من الاختلالات المالية والاقتصادية الكلية، وساء المزاج وارتفعت فروق العائد على السندات السيادية في المكسيك على أثر قيام الإدارة الجديدة بإلغاء خطة المطار الذي كان مقررا إنشاؤه في العاصمة والتراجع عن إصلاحات الطاقة والتعليم؛ وساهمت التوترات الجغرافية-السياسية في إضعاف النشاط في الشرق الأوسط.

الاقتصادات المتقدمة

تباطأ النشاط في منطقة اليورو بدرجة أكثر مما كان متوقعا بسبب مجموعة من العوامل التي أثرت على النشاط عبر البلدان المختلفة، ومنها (١) تراجع مزاج المستهلك وقطاع الأعمال، و(٢) فترات التأخر المقترنة بتطبيق معايير جديدة لانبعثات الوقود الخاصة بالسيارات التي تعمل بالديزل في ألمانيا، و(٣) عدم اليقين المحيط بسياسة المالية العامة، وارتفاع فروق العائد على السندات السيادية، وتراجع الاستثمار في إيطاليا، و(٤) المظاهرات التي اجتاحت الشوارع وأدت إلى تعطيل مبيعات التجزئة وأثرت على الإنفاق على الاستهلاك في فرنسا. كذلك فإن المخاوف المتزايدة بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق أثرت كذلك على الأرجح على الإنفاق الاستثماري داخل منطقة اليورو. وبعد أن ارتفعت صادرات اقتصادات منطقة اليورو ارتفاعا ملحوظا في ٢٠١٧، تراجعت بشكل كبير لأسباب منها ضعف التجارة البينية في منطقة اليورو، مما أدى إلى تفاقم المشاعر الضعيفة عبر منطقة العملة.

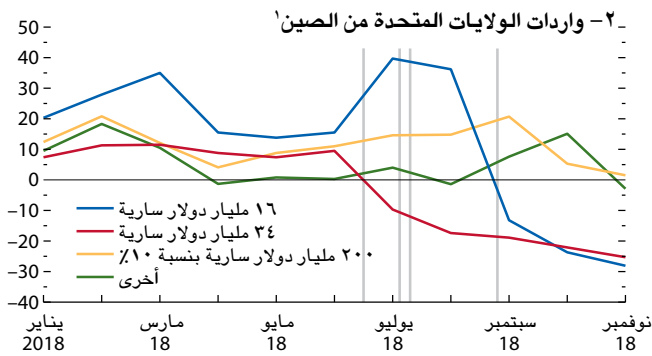
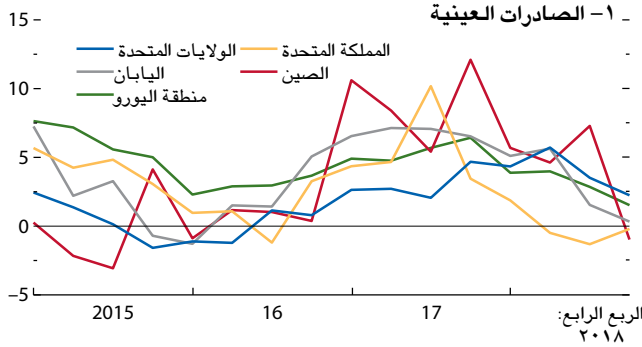
وفي الاقتصادات المتقدمة الأخرى، ضعف النشاط في اليابان، وذلك إلى حد كبير نتيجة للكوارث الطبيعية في الربع الثالث. وكان الاستثناء الوحيد من هذا النمط الأوسع نطاقا هو استمرار الزخم القوي في الولايات المتحدة وسط ضيق الأوضاع في سوق العمل ونمو الاستهلاك بقوة، غير أن الاستثمار بدأ ضعيفا في النصف الثاني من العام. وكان هناك تأثير سائع على المزاج العام في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تمثل في عدم اليقين بشأن السياسات في أعقاب الإجراءات على مستوى السياسات والمصاعب في التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا مثيرة للخلافات. ولحسن الحظ، ساعد مد الهدنة في النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين على التقاط الأنفاس على خلفية تتسم فيما عدا ذلك باضطراب السياسات، والتي تضمنت المفاوضات بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والمناقشات حول موازنة إيطاليا، والتغيرات في اتجاه السياسات المكسيكية في ظل الإدارة الجديدة، وإغلاق الحكومة الفيدرالية الأمريكية، وسياسة الولايات المتحدة بشأن إيران.

تراجع الإنتاج الصناعي وتباطؤ التجارة

وسط ارتفاع أجواء عدم اليقين المحيط بالسياسات وضعف الآفاق المتوقعة للطلب العالمي، تباطأت وتيرة الإنتاج الصناعي (الشكل البياني ١-١)، لا سيما على السلع الرأسمالية. وكان التباطؤ واسع النطاق، لا سيما على مستوى الاقتصادات المتقدمة، ما عدا الولايات المتحدة. وبينما كانت التوقعات ستشير إلى حدوث تباطؤ دوري في البلدان التي كان

الشكل البياني ١-٢: مؤشرات التجارة (التغير % على أساس سنوي مقارن)

تراجع نمو التجارة العالمية بصورة حادة عن مستوى الذروة الذي بلغه في ٢٠١٧. وعقب بعض الإجراءات التي اتخذت في بداية الفترة، كانت واردات الولايات المتحدة من الصين التي خضعت للتعريفات الجمركية الجديدة في الولايات المتحدة قد تراجعت أو توقفت بنهاية العام.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
الأعمدة الرأسية تعكس توقيت زيادة التعريفات: قائمة الخمسين مليار دولار أعلنت في ١٥ يونيو ٢٠١٨، و٣٤ مليار دولار (من قائمة الخمسين مليار دولار) أصبحت سارية في ٦ يوليو ٢٠١٨، و١٦ مليار دولار (من قائمة الخمسين مليار دولار) أصبحت سارية في ٢٣ أغسطس ٢٠١٨، وقائمة ٢٠٠ مليار دولار أعلنت في ١٠ يوليو ٢٠١٨، وأصبحت نسبة ١٠٪ من التعريفات على ٢٠٠ مليار دولار سارية اعتباراً من ٢٤ سبتمبر ٢٠١٨. وتوضح السلسلة تطور واردات الولايات المتحدة من السلع في قوائم التعريفات المختلفة.

يرى التحليل أنها تحقق نمواً أعلى من المستوى الممكن، كان التباطؤ أكبر وبدا مرتبطاً بزيادة مزاج السوق سوءاً، ويتمثل أحد أسباب ذلك في التوترات التجارية. وتراجع نمو التجارة العالمية بصورة حادة عن مستوى ذروته في ٢٠١٧، مع تراجع أو توقف واردات الولايات المتحدة من الصين التي خضعت للتعريفات الجمركية الجديدة في الولايات المتحدة بنهاية العامة (بعد تكثيف الاستيراد بعض الشيء في بداية الفترة تحسباً لرفع التعريفات الجمركية، الشكل البياني ١-٢). وتعكس مؤشرات مديري المشتريات ضعف توقعات النشاط مستقبلاً مما يشير إلى استمرار تباطؤ الزخم هذا العام.

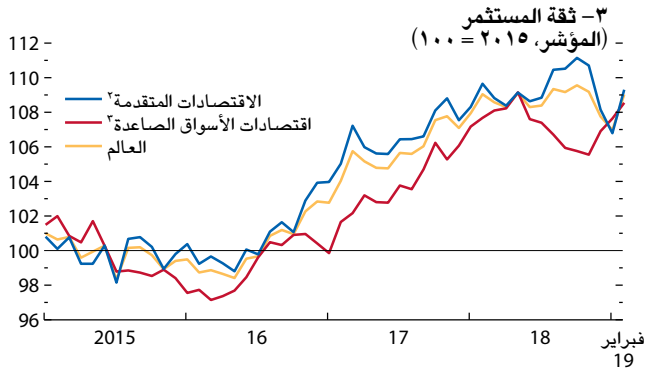
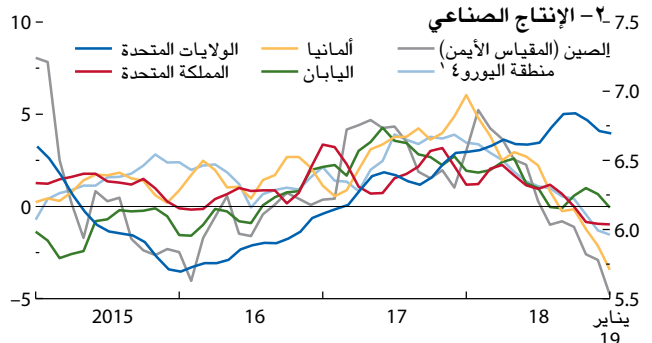
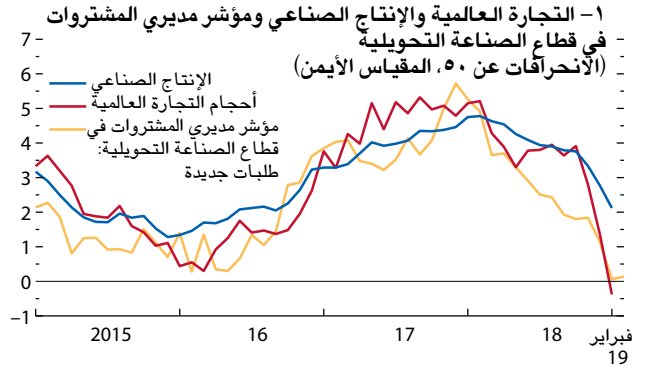
انخفاض أسعار السلع الأولية وانحسار الضغوط التضخمية

تراجعت أسعار الطاقة العالمية بنسبة ١٧٪ بين الفترتين المرجعيتين في عدد أكتوبر ٢٠١٨ والعدد الحالي من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" نظراً لهبوط سعر النفط من مستوى

الشكل البياني ١-١: مؤشرات النشاط العالمي

(متوسط متحرك لثلاثة أشهر، التغير % محسوباً على أساس سنوي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

تراجعت مؤشرات النشاط العالمي بوجه عام منذ النصف الثاني من ٢٠١٨.



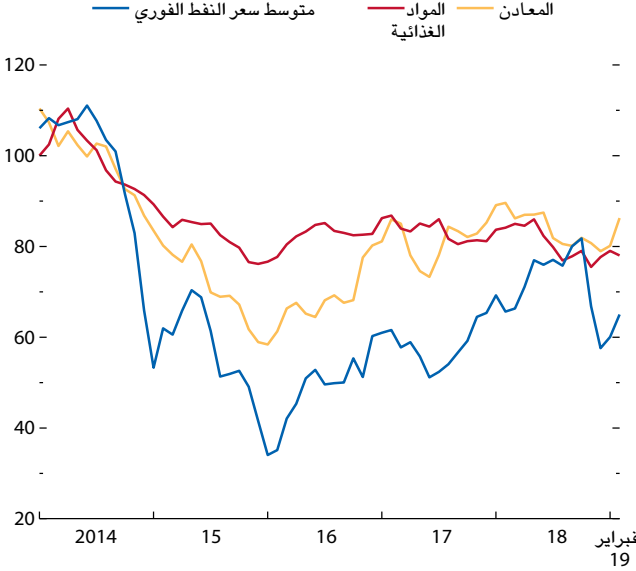
المصادر: المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومؤسسة Markit Economics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تضم منطقة اليورو ٤ كلاً من فرنسا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا.
^٢ أستراليا وكندا (مؤشر مديري المشتريات فحسب)، والجمهورية التشيكية والدانمرك ومنطقة اليورو ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة (ثقة المستثمر فحسب)، وإسرائيل واليابان وكوريا ونيوزيلندا (مؤشر مديري المشتريات فحسب)، والنرويج (ثقة المستهلك فحسب)، وسنغافورة (مؤشر مديري المشتريات فحسب)، والسويد (ثقة المستهلك فحسب)، وسويسرا ومقاطعة تايوان الصينية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
^٣ الأرجنتين (ثقة المستهلك فحسب)، والبرازيل والصين وكولومبيا (ثقة المستهلك فحسب)، وهنغاريا والهند (مؤشر مديري المشتريات فحسب)، واندونيسيا ولاتفيا (ثقة المستهلك فحسب)، وماليزيا (مؤشر مديري المشتريات فحسب)، والمكسيك (مؤشر مديري المشتريات فحسب)، والفلبين (ثقة المستهلك فحسب)، وبولندا وروسيا وجنوب إفريقيا وتايلند (ثقة المستهلك فحسب)، وتركيا وأوكرانيا (ثقة المستهلك فحسب).

الشكل البياني ١-٣: مؤشرات التجارة

(مخفضة باستخدام مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة، المؤشر، ٢٠٠٤ = ١٠٠)

أخذت أسعار السلع الأولية تتقلب في الأشهر الأخيرة، مما يرجع إلى تحول تأثير العرض على خلفية تراجع الطلب.



المصادر: صندوق النقد الدولي، نظام أسعار السلع الأولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتراجعت الأوضاع المالية في الاقتصادات المتقدمة منذ بداية العام، بعد أن ضاقت بشدة في الأشهر الأخيرة من ٢٠١٨ على خلفية تراجع أسعار الأسهم وارتفاع فروق العائد على المخاطر. وفي مطلع شهر مارس، كانت الأوضاع أشد قليلاً مقارنة بما كانت عليه في أكتوبر (الشكل البياني ١-٥)، والشكل البياني ١-٢ في عدد إبريل ٢٠١٩ من "تقرير الاستقرار المالي العالمي"، لكنها لا تزال تيسيرية في معظم الحالات. وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة على الولايات المتحدة حيث هبط العائد على السندات مع قيام المستثمرين بإعادة تقييم آفاق عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها. وكان تغير أسلوب تواصل البنوك المركزية الرئيسية عاملاً مهماً ساهم في تيسير الأوضاع المالية منذ مطلع ٢٠١٩. وفي يناير، كانت طريقة تواصل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تدل على اتخاذ منهج متأن ومرن في عودة السياسة إلى طبيعتها، وأشار في اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة الذي انعقد في مارس إلى وقفه المؤقت لرفع أسعار الفائدة هذا العام (راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من "تقرير الاستقرار المالي العالمي؟). وكان البنك المركزي الأوروبي، الذي أنهى عمليات شراء الأصول الصافية في ديسمبر، قد أعلن في مارس عن جولة جديدة من التمويل المصرفي الموجه واستمرار تأجيل رفع أسعار الفائدة الأساسية حتى نهاية العام الجاري على أقل تقدير. وكانت نظرة كل من بنك إنجلترا وبنك اليابان تجاه الآفاق المتوقعة أكثر حذراً. واتساقاً مع هذه التحول في أسلوب التواصل، أخذت الأوراق المالية السيادية للاقتصادات المتقدمة (وخاصة سندات الخزنة الأمريكية لعشر سنوات

الذروة خلال أربع سنوات الذي بلغ ٨١ دولاراً للبرميل في أكتوبر إلى ٦١ دولاراً في فبراير (الشكل البياني ١-٣). وبينما كانت الآثار على جانب العرض هي المهيمنة مبدئياً—أبرزها الإعفاء المؤقت من عقوبات الولايات المتحدة على الصادرات النفطية من إيران إلى بلدان معينة ووصول إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة إلى مستويات مرتفعة قياسية—أدى ضعف النمو العالمي إلى زيادة الضغوط الخافضة للأسعار بنهاية ٢٠١٨. ومنذ بداية هذا العام، تعافت أسعار النفط إلى حد ما بفضل قيام البلدان المصدرة للنفط بتخفيض إنتاجها. وارتفعت أسعار المعادن البخسة بنسبة ٧,٦٪ منذ أغسطس نتيجة لاضطراب العرض في بعض أسواق المعادن بقدر أكبر من مجرد موازنة التراجع في الطلب العالمي.

وظل تضخم أسعار المستهلك ضعيفاً عبر الاقتصادات المتقدمة، نظراً لهبوط أسعار السلع الأولية (الشكل البياني ١-٤). وفي معظم بلدان هذه المجموعة، يبلغ التضخم الأساسي مستوى أقل بكثير من الهدف الذي وضعته البنوك المركزية برغم تحسن الطلب المحلي في العامين الماضيين، ويقترب في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من ٢٪. وبرغم ارتفاع نمو الأجور في معظم الاقتصادات المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فهو لا يزال بطيئاً برغم انخفاض معدلات البطالة وتراجع درجة التراخي في سوق العمل. وفي حين أن نمو الأجور يتسق بدرجة كبيرة مع نمو إنتاجية العمالة، لا تزال تكاليف وحدة العمل مقيدة (الإطار ١-١). ولا تزال التوقعات التضخمية قيد الاحتواء على مستوى الاقتصادات المتقدمة، كما أنها تراجعت مؤخراً في كثير من الحالات، اتساقاً مع تراجع ضغوط الأسعار والأجور ككل، وربما عززها تباطؤ زخم النمو.

وعلى مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة، ظل التضخم الأساسي أقل من ٢٪ في الصين مع تراجع النشاط الاقتصادي. وفي حالات أخرى، تراجعت الضغوط التضخمية نحو الحد الأدنى للنطاق المستهدف من البنك المركزي مع هبوط أسعار السلع الأولية (إندونيسيا) وتباطؤ وتيرة تضخم أسعار السلع الغذائية (الهند). وفي بعض الاقتصادات، انتقلت آثار انخفاض أسعار العملة فأدت إلى ارتفاع الأسعار المحلية، مما وازن جزءاً من الضغوط الخافضة الناتجة عن انخفاض أسعار السلع الأولية.

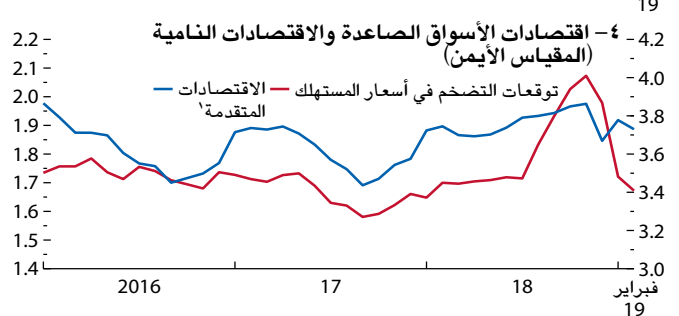
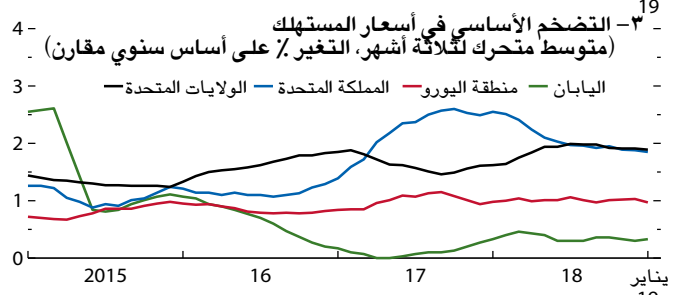
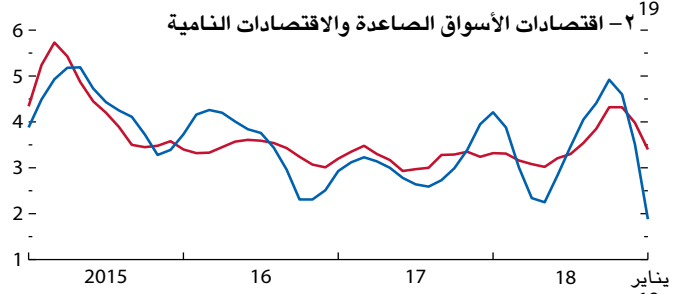
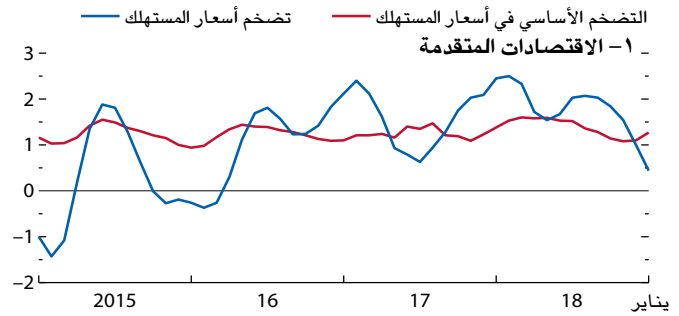
الأوضاع المالية أشد قليلاً من وقت الخريف: الضغوط المحلية لا تزال مستمرة

عقب الضيق الملحوظ في الأوضاع المالية أواخر عام ٢٠١٨، تحسن مزاج السوق من جديد في مطلع ٢٠١٩. وكان المزاج العام في السوق قد تأثر أواخر عام ٢٠١٨ بالعلامات التي بدت آنذاك على تباطؤ النمو العالمي، وتراجع مكاسب الشركات بصورة محدودة، ومخاوف السوق بشأن وتيرة الاحتياطي الفيدرالي في تشديد السياسة. كذلك تأثرت تحركات السوق منذ شهر أكتوبر باحتمالات الخروج غير المنظم للمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي («خروج بريطانيا بدون اتفاق») والأبناء حول دفعة التنشيط الاقتصادي الكلي ودعم السيولة في الصين. وتحسن المزاج العام في السوق في وقت أقرب بفضل تحول السياسات النقدية نحو اتخاذ مواقف أكثر تيسيراً في غالبية البنوك المركزية (بما فيها قيام الاحتياطي الفيدرالي بوقف زيادة أسعار الفائدة مؤقتاً) ونتائج المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

الشكل البياني ١-٤: التضخم العالمي

(متوسط متحرك لثلاثة أشهر، التغير % على أساس سنوي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

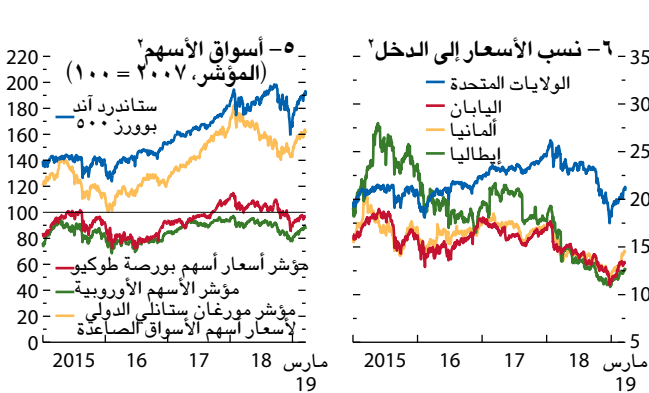
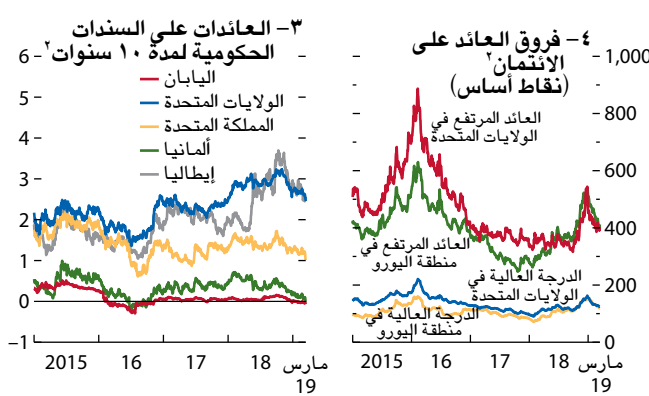
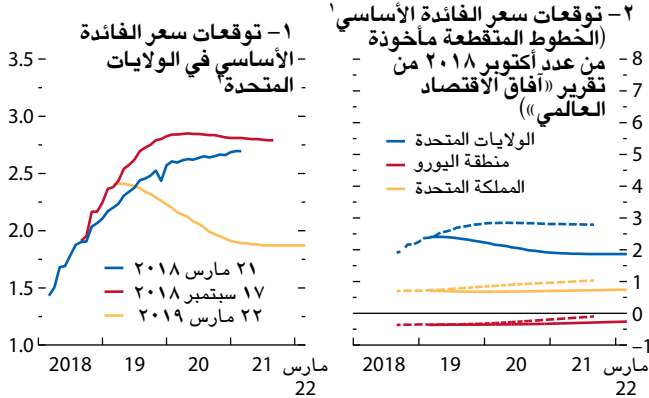
ظل تضخم أسعار المستهلك منخفضاً على مستوى الاقتصادات المتقدمة، نظراً لهبوط أسعار السلع الأولية. وفي بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، انعكست آثار انخفاض أسعار العملة في ارتفاع الأسعار المحلية، مما وازن جزءاً من الضغوط الخافضة الناتجة عن انخفاض أسعار السلع الأولية.



الشكل البياني ١-٥: الاقتصادات المتقدمة: أوضاع الأسواق النقدية والمالية

(% ما لم يُذكر خلاف ذلك)

خفّت القيود على الأوضاع المالية في الاقتصادات المتقدمة منذ بداية العام، بعد أن ضاقت بصورة حادة في الأشهر الأخيرة من ٢٠١٨.



المصادر: Thomson Reuters Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومؤسسة Bloomberg Finance L.P.؛ ومؤسسة Thomson Reuters Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

تستند التوقعات إلى أسعار الفائدة على القروض المستقبلية من الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، ومتوسط سعر الفائدة بين البنوك على القروض لليلة واحدة بالجنيه الإسترليني في المملكة المتحدة، وسعر الفائدة السائد في العقود الآجلة بين البنوك في منطقة اليورو. تحديث البيانات في ٢٢ مارس ٢٠١٩.

البيانات حتى ٢٢ مارس ٢٠١٩.

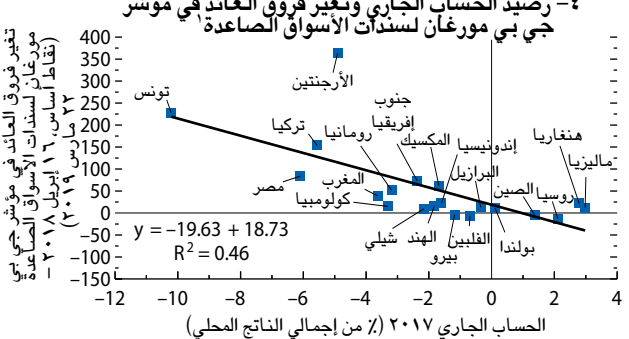
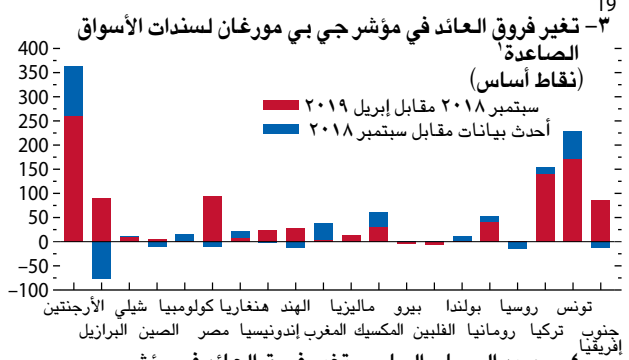
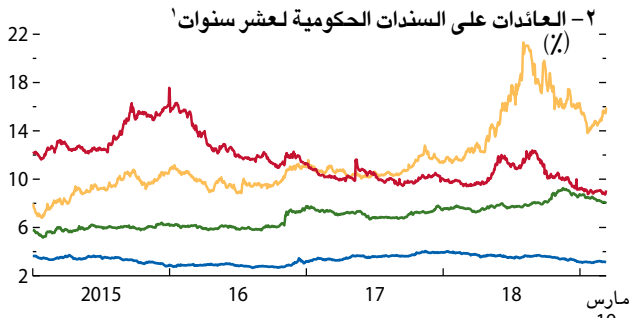
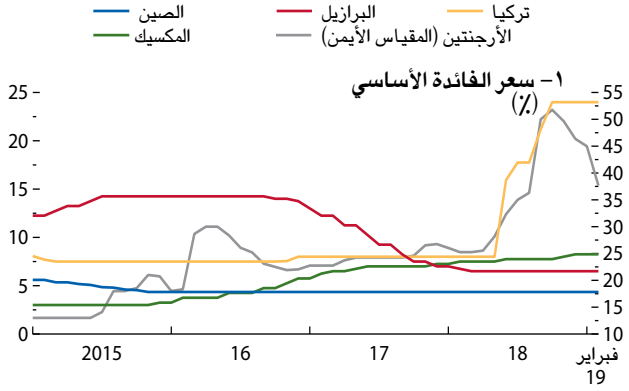
المصادر: مؤسّسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الاقتصادات المتقدمة تضم النمسا وبلجيكا وكندا وسويسرا والتشيك وألمانيا والدانمرك وإسبانيا وإستونيا وفنلندا وفرنسا والمملكة المتحدة واليونان ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا ولبنان وكوسوفو ولاتفيا وهولندا والنرويج والبرتغال وسنغافورة وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد ومقاطعة تايوان الصينية والولايات المتحدة؛ واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تضم بلغاريا والبرازيل وشيلي والصين وكولومبيا وهنغاريا واندونيسيا والهند والمكسيك وماليزيا وبيرو والفلبين وبولندا ورومانيا وروسيا وتايلند وتركيا وجنوب إفريقيا.

الاقتصادات المتقدمة تتضمن أستراليا، وتستبعد لكسمبرغ.

الشكل البياني ٦-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسعار الفائدة وفروق العائد

تحسنت الأوضاع المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة في مطلع ٢٠١٩، مع وجود تفاوت بين الاقتصادات تبعاً للأساسيات القطرية.



وسندات الخزنة الألمانية وسندات الخزنة البريطانية) في حساباتها اتجاه أسعار الفائدة الأساسية مستقبلاً نحو مسار منخفض وتبلغ عموماً مستوى أقل بما يتراوح بين ٤٠-٨٠ نقطة أساس من مستويات الذروة التي بلغت في مطلع نوفمبر ٢٠١٨. وبلغت فروق العائد على السندات الإيطالية مقارنة بسندات الخزنة الألمانية، حوالي ٢٥٠ نقطة أساس في أواخر مارس، فتراجعت من مستويات ذروتها في أواخر أكتوبر/مطلع نوفمبر، لكنها لا تزال مرتفعة. وكانت فئات الأصول التي تنطوي على مخاطر أكبر قد استعادت عموماً من تحسن المزاج في بداية ٢٠١٩. واستعادت أسواق الأسهم في الولايات المتحدة وأوروبا رسوخها بعد الموجات العارمة من البيع البخس في نهاية ٢٠١٨، بينما ضاقت منذ ذلك الوقت فروق العائدات الكبيرة على سندات الشركات—التي اتسعت كثيراً في ديسمبر، وإن كانت لا تزال أوسع مما كانت في أكتوبر.

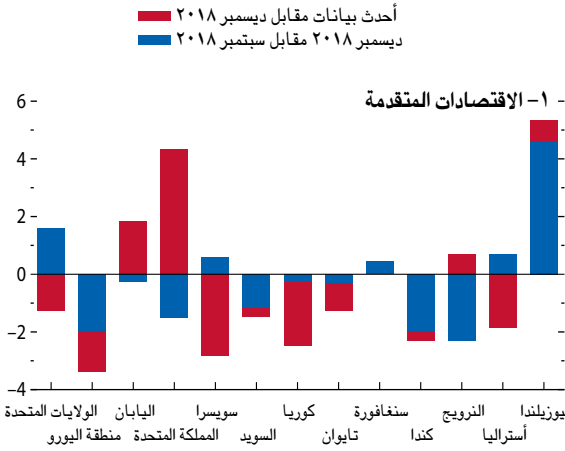
وتحسنت الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة في مطلع ٢٠١٩، لكنها ظلت أشد إلى حد ما مما كانت عليه في أكتوبر (الشكل البياني ٦-١). وظلت الأساسيات الاقتصادية القطرية والعوامل السياسية هي الدافع وراء الفروق بين الاقتصادات في هذه المجموعة. وأقدمت البنوك المركزية في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة (شيلي وإندونيسيا والمكسيك والفلبين وجنوب إفريقيا) على رفع أسعار الفائدة الأساسية منذ أكتوبر بسبب المخاوف من احتمال ارتفاع التضخم على أثر زيادة أسعار النفط في ٢٠١٨، كما يرجع السبب في بعض البلدان إلى انتقال الآثار من الانخفاض السابق في سعر العملة. وفي الصين، قدم البنك المركزي دعماً للسيولة وخفض شروط رأس المال الإلزامي في جميع البنوك مع تراجع النمو. أما العائدات على السندات السيادية طويلة الأجل وفروق العائد مقارنة بالاقتصادات المتقدمة فقد عادت عموماً إلى مستويات شهر أكتوبر. وفي المكسيك، أدت المخاوف بشأن انعكاس مسار السياسات في ظل الإدارة الجديدة إلى اتساع فروق العائد على السندات السيادية بشكل كبير في شهري نوفمبر وديسمبر، لكنها ضاقت منذ ذلك الوقت. وفي البرازيل، تراجعت فروق العائد منذ أكتوبر وسط أجواء من التفاؤل بشأن احتمالات إصلاح نظام معاشات التقاعد في ظل الحكومة الجديدة. وعلى أثر عمليات التصحيح الجارية لكبح الاختلالات المالية في الأرجنتين وتركيا، تراجعت فروق العائد في البلدين إلى حد ما لكنها لا تزال مرتفعة. وتماشياً مع تحسن الرغبة في الإقدام على المخاطر هذا العام، استردت مؤشرات الأسهم في الأسواق الصاعدة بعضاً مما فقدته في أواخر ٢٠١٨ وبلغت الآن عموماً المستويات التي كانت عليها في شهر أكتوبر أو تجاوزتها في معظم الحالات (الشكل البياني ٧-١).

أسعار الصرف: فيما يتعلق بالعملات الرئيسية، عاد الدولار الأمريكي في أواخر مارس إلى المستوى الذي كان عليه في سبتمبر ٢٠١٨؛ فانعكس مسار ارتفاع سعر الصرف الذي شهده أواخر ٢٠١٨ عقب تحول توقعات السوق بشأن وتيرة تشديد السياسة النقدية ومداه (الشكل البياني ٨-١)، اللوحة (١). وانخفض سعر صرف اليورو بنحو ٣٪ على امتداد هذه الفترة، على خلفية الضعف الذي فاق التوقعات في البيانات الاقتصادية الكلية والمخاوف بشأن إيطاليا. وارتفع سعر صرف الين ارتفاعاً محدوداً، واكتسب الجنيه الإسترليني قوة فارتفع بنحو ٣٪ على خلفية تحول التوقعات بشأن نتائج

المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، «الإحصاءات المالية الدولية»؛ ومؤسسة Thomson Reuters Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. 'بيانات الأسواق المالية حتى ٢٢ مارس ٢٠١٩.

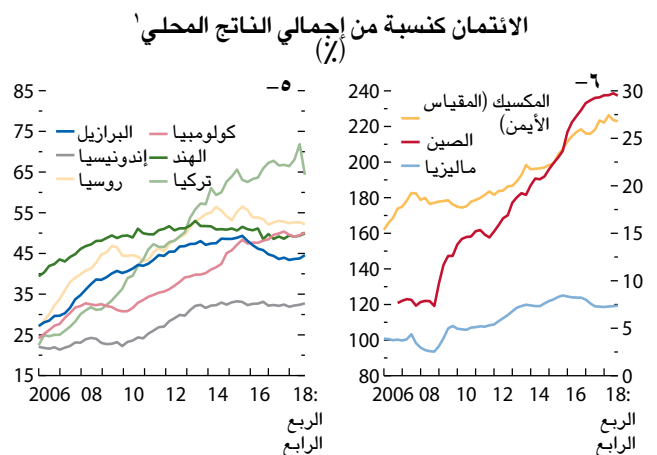
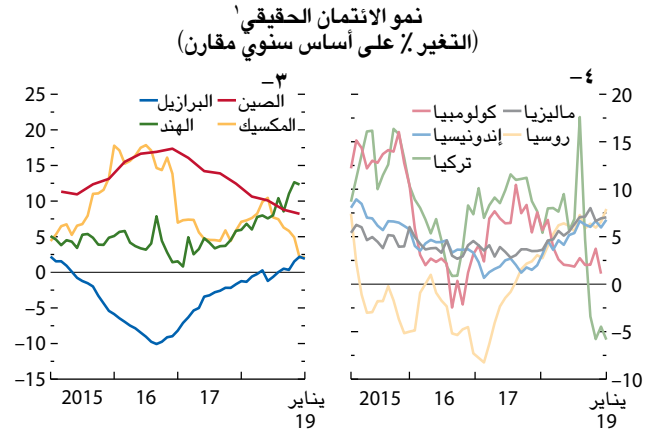
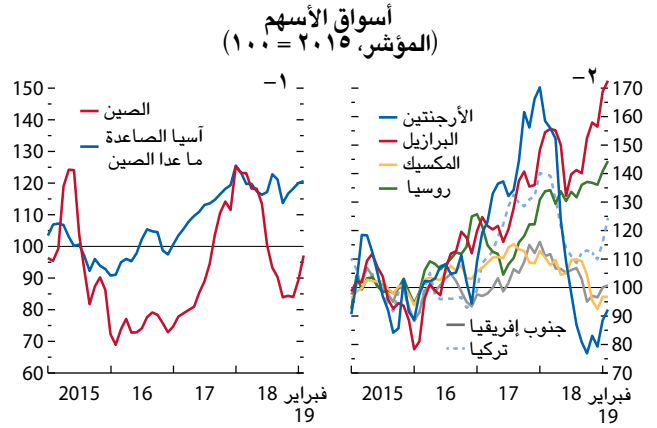
الشكل البياني ١-٨: تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي،
سبتمبر ٢٠١٨ - مارس ٢٠١٩ (٧)

عقب تحول توقعات السوق بشأن وتيرة ومدى تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة، انعكس مسار ارتفاع سعر صرف الدولار الذي شهدته أواخر عام ٢٠١٨ وبدأت عملات الأسواق الصاعدة بوجه عام تكتسب قوة.



الشكل البياني ١-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسواق الأسهم والائتمان

استردت مؤشرات الأسهم في الأسواق الصاعدة بعض ما فقدته في أواخر ٢٠١٨.



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، «الإحصاءات المالية الدولية»؛ ومؤسسة Thomson Reuters Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. الائتمان هو مطالبات شركات الإيداع الأخرى على القطاع الخاص (من الإحصاءات المالية الدولية)، ما عدا في حالة البرازيل، حيث تؤخذ بيانات ائتمان القطاع الخاص من تقرير «عمليات السياسة النقدية وائتمان النظام المالي» الذي ينشره البنك المركزي في البرازيل، وفي حالة الصين حيث الائتمان هو مجموع التمويل الاجتماعي بعد التعديل حسب عمليات مبادلة الديون على مستوى الحكومات المحلية.

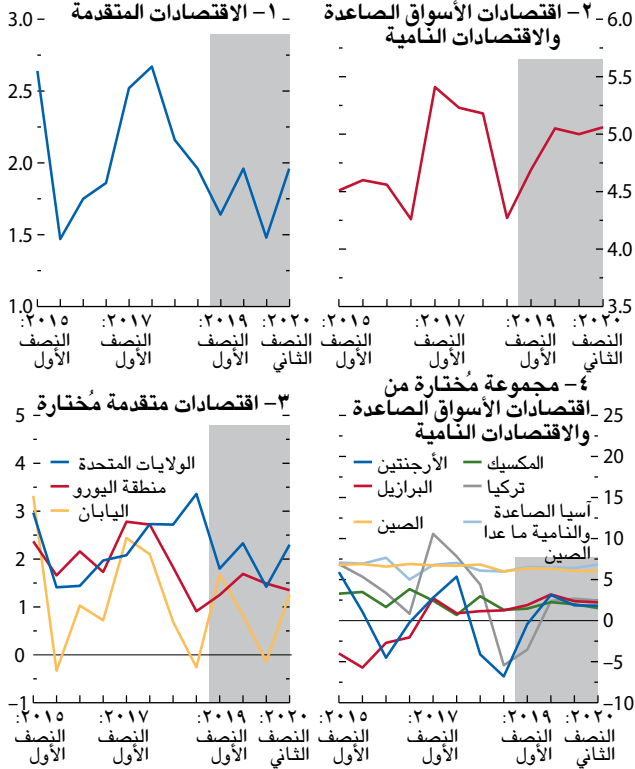
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: أحدث البيانات المتوافرة في ٢٢ مارس ٢٠١٩.

المفاوضات حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. واكتسبت عملات الأسواق الصاعدة قوة بوجه عام، وساعدها على ذلك توقف الاحتياطي الفيدرالي عن رفع أسعار الفائدة والهدنة من النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين (الشكل البياني ١-٨، اللوحة ٢). ويتضمن ذلك عملات خضعت لضغوط أشد في الأشهر السابقة—أبرزها بيزو الأرجنتين والليرة التركية، لكنه تضمن كذلك الريال البرازيلي ورائد جنوب إفريقيا—إضافة إلى الروبية الهندية والروبل الروسي. كذلك ارتفعت أسعار معظم العملات الآسيوية الأخرى، بينما ارتفع سعر اليوان الصيني بنحو ٢٪.

التدفقات الرأسمالية: تحسن مزاج السوق تجاه الأسواق الصاعدة مما انعكس على استقرار تدفقات الحافظة وتعافيها لاحقاً، وكانت هذه التدفقات قد شهدت هبوطاً حاداً في الربعين الثاني والثالث من ٢٠١٨. وكان التعافي ملحوظاً بصفة

الشكل البياني ١-١٠: تنبؤات النمو نصف السنوي (التغير نصف السنوي، % محسوبا على أساس سنوي)

تشير الآفاق العالمية إلى استقرار النمو في النصف الأول من ٢٠١٩ ثم عودته إلى الارتفاع بالتدريج.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

خاصة في مطلع ٢٠١٩ حيث زاد المستثمرون مخصصاتهم للسندات وصناديق الاستثمار في الأسهم الخاصة بالأسواق الصاعدة (الشكل البياني ١-٩).

التنبؤات

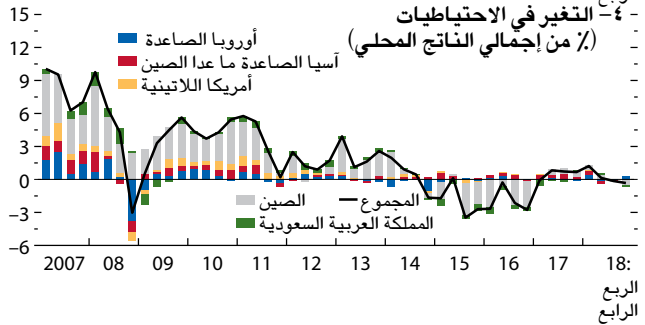
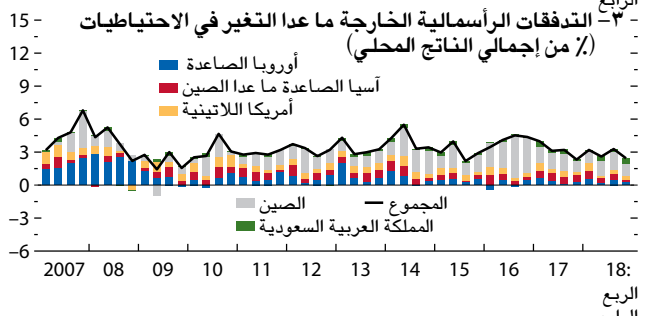
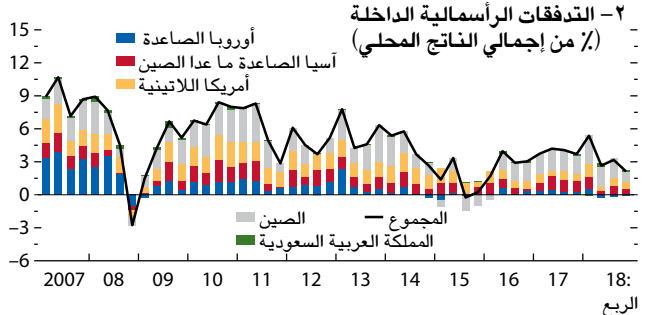
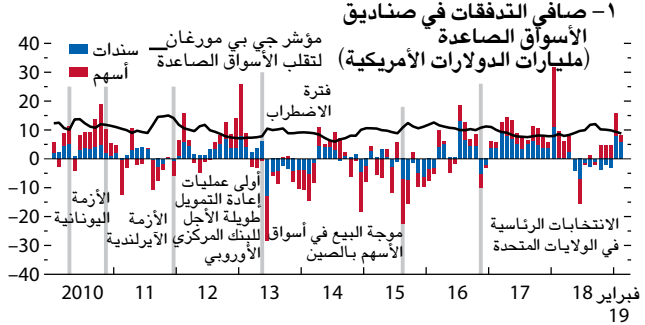
تراجع على المدى القصير، ثم تحسن محدود

تشير أرقام الإنتاج الصناعي ومسوح مديري المشتريات إلى أن تباطؤ زخم النمو العالمي في النصف الثاني من ٢٠١٨ من المرجح أن يستمر في مطلع ٢٠١٩. وتتوخى التنبؤات استقرار النمو في النصف الأول من العام ثم حدوث تعافٍ تدريجي بعد ذلك (الشكل البياني ١-١٠).

وانعكاسا لتباطؤ النشاط في النصف الثاني من ٢٠١٨ والنصف الأول من ٢٠١٩، يتوقع تراجع النمو العالمي من ٣,٦٪ في ٢٠١٨ إلى ٣,٣٪ في ٢٠١٩، ثم ارتفاعه مجددا إلى ٣,٦٪ في ٢٠٢٠. وتراجع التنبؤات لعام ٢٠١٩ بمقدار ٠,٤ نقاط مئوية مقارنة بما جاء في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، بينما التنبؤات لعام ٢٠٢٠ أقل بمقدار ٠,١ نقطة مئوية (الجدول ١-١).

الشكل البياني ١-٩: اقتصادات الأسواق الصاعدة: التدفقات الرأسمالية

زاد المستثمرون المخصصات لسندات الاستثمار في الأسهم والسندات في الأسواق الصاعدة في مطلع ٢٠١٩.



المصادر: شركة EPFR Global؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية؛ ومؤسسة Thomson Reuters Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: التدفقات الرأسمالية الداخلة هي صافي مشتريات غير المقيمين من الأصول المحلية، والتدفقات الرأسمالية الخارجة هي صافي المقيمين المحليين من الأصول الأجنبية. وآسيا الصاعدة ما عدا الصين تتضمن الهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند، وأوروبا الصاعدة تتضمن بولندا ورومانيا وروسيا وتركيا، وأمريكا اللاتينية تتضمن البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو.

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
(التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	الاختلاف عن تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير ٢٠١٩		توقعات		٢٠١٨	
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩		
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩		
						الناتج العالمي
						الاقتصادات المتقدمة
						الولايات المتحدة
						منطقة اليورو
						ألمانيا
						فرنسا
						إيطاليا
						إسبانيا
						اليابان
						المملكة المتحدة
						كندا
						اقتصادات متقدمة أخرى ^٢
						اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
						كومنولث الدول المستقلة
						روسيا
						ما عدا روسيا
						آسيا الصاعدة والنامية
						الصين
						الهند ^٣
						مجموعة آسيان-٥ ^٤
						أوروبا الصاعدة والنامية
						أمريكا اللاتينية والكاريبي
						البرازيل
						المكسيك
						الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
						المملكة العربية السعودية
						إفريقيا جنوب الصحراء
						نيجيريا
						جنوب إفريقيا
						للتذكير
						الاتحاد الأوروبي
						البلدان النامية منخفضة الدخل
						الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
						النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
						حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
						الواردات
						الاقتصادات المتقدمة
						اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
						الصادرات
						الاقتصادات المتقدمة
						اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
						أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
						النفط ^٥
						غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية) ^٦
						أسعار المستهلك
						الاقتصادات المتقدمة
						اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٧
						سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)
						على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
						على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
						على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من ١٤ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١٩. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. والبيانات ربع السنوية المجمعة معدلة لمراعاة التغيرات الموسمية.

^١ تأتي الفروق من تقريب الأرقام في تنبؤات التقرير الحالي وتقارير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير ٢٠١٩، وعدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. كذلك تُعدّل الفروق لإدراج أسعار المستهلك في الأرجنتين منذ تقرير المستجدات في يوليو ٢٠١٨.

^٢ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٣ بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويقوم إجمالي الناتج المحلي من عام ٢٠١١ والأعوام التالية على أساس إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، والسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ كسنة الأساس.

^٤ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

من ربع سنة إلى ربع سنة آخر ^١				على أساس سنوي مقارن				
توقعات				توقعات				
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٣,٦	٣,٥	٣,٤	٤,٠	٣,٦	٣,٣	٣,٦	٣,٨	الناتج العالمي
١,٨	١,٨	٢,٠	٢,٦	١,٧	١,٨	٢,٢	٢,٤	الاقتصادات المتقدمة
١,٧	٢,٢	٢,٠	٢,٥	١,٩	٢,٣	٢,٩	٢,٢	الولايات المتحدة
١,٤	١,٦	١,١	٢,٧	١,٥	١,٣	١,٨	٢,٤	منطقة اليورو
١,٣	١,٤	٠,٦	٢,٨	١,٤	٠,٨	١,٥	٢,٥	ألمانيا
١,٣	١,٦	٠,٩	٢,٨	١,٤	١,٣	١,٥	٢,٢	فرنسا
٠,٨	٠,٦	٠,٠	١,٧	٠,٩	٠,١	٠,٩	١,٦	إيطاليا
١,٧	١,٩	٢,٤	٣,١	١,٩	٢,١	٢,٥	٣,٠	إسبانيا
١,٤	٠,٣	٠,٣	٢,٤	٠,٥	١,٠	٠,٨	١,٩	اليابان
١,٥	١,٠	١,٤	١,٦	١,٤	١,٢	١,٤	١,٨	المملكة المتحدة
١,٨	١,٨	١,٦	٢,٩	١,٩	١,٥	١,٨	٣,٠	كندا
٢,٧	٢,٤	٢,٤	٢,٩	٢,٥	٢,٢	٢,٦	٢,٩	اقتصادات متقدمة أخرى ^٢
٥,٠	٤,٩	٤,٧	٥,٢	٤,٨	٤,٤	٤,٥	٤,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٢,٠	١,٦	٣,٤	١,٥	٢,٣	٢,٢	٢,٨	٢,٤	كومنولث الدول المستقلة
١,٧	١,٢	٣,٤	١,٠	١,٧	١,٦	٢,٣	١,٦	روسيا
...	٣,٧	٣,٥	٣,٩	٤,١	ما عدا روسيا
٦,٣	٦,٤	٦,٣	٦,٨	٦,٣	٦,٣	٦,٤	٦,٦	آسيا الصاعدة والنامية
٦,٠	٦,٣	٦,٤	٦,٧	٦,١	٦,٣	٦,٦	٦,٨	الصين
٧,٦	٧,٢	٦,٨	٨,١	٧,٥	٧,٣	٧,١	٧,٢	الهند ^٣
٥,٣	٥,٣	٥,١	٥,٤	٥,٢	٥,١	٥,٢	٥,٤	مجموعة آسيان-٥ ^٤
٢,٩	٢,١	٠,٧	٦,٢	٢,٨	٠,٨	٣,٦	٦,٠	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٢	٢,٠	٠,٣	١,٣	٢,٤	١,٤	١,٠	١,٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٢	٢,٨	١,١	٢,٢	٢,٥	٢,١	١,١	١,١	البرازيل
١,٦	٢,٠	١,٧	١,٥	١,٩	١,٦	٢,٠	٢,١	المكسيك
...	٣,٢	١,٥	١,٨	٢,٢	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٢,١	١,٠	٤,٠	١,٤-	٢,١	١,٨	٢,٢	٠,٧-	المملكة العربية السعودية
...	٣,٧	٣,٥	٣,٠	٢,٩	إفريقيا جنوب الصحراء
...	٢,٥	٢,١	١,٩	٠,٨	نيجيريا
١,٨	١,٠	٠,٢	٢,٢	١,٥	١,٢	٠,٨	١,٤	جنوب إفريقيا
...	للتنكزة
١,٧	١,٧	١,٦	٢,٨	١,٧	١,٦	٢,١	٢,٧	الاتحاد الأوروبي
...	٥,١	٥,٠	٤,٦	٤,٩	البلدان النامية منخفضة الدخل
...	٣,٢	١,٣	١,٤	١,٨	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٢,٨	٢,٨	٢,٨	٣,٣	٢,٩	٢,٧	٣,١	٣,٢	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
...	٣,٩	٣,٤	٣,٨	٥,٤	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
...	الواردات
...	٣,٢	٣,٠	٣,٣	٤,٣	الاقتصادات المتقدمة
...	٥,٣	٤,٦	٥,٦	٧,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
...	الصادرات
...	٣,١	٢,٧	٣,١	٤,٤	الاقتصادات المتقدمة
...	٤,٨	٤,٠	٤,٣	٧,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
...	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
١,٣-	٧,٥-	٩,٥	١٩,٦	٠,٢-	١٣,٤-	٢٩,٤	٢٣,٣	النفط ^٥
٠,٩	٣,٦	١,٩-	٣,٥	١,١	٠,٢-	١,٦	٦,٤	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية) ^٦
...	أسعار المستهلك
...	الاقتصادات المتقدمة
١,٩	١,٩	١,٩	١,٧	٢,١	١,٦	٢,٠	١,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٧
٣,٩	٤,٠	٤,٣	٣,٧	٤,٧	٤,٩	٤,٨	٤,٣	سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)
...	٣,٨	٣,٢	٢,٥	١,٥	على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
...	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

^٥ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي ٦٨,٣٣ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٨؛ وبلغ السعر المقترض حسب أسواق العقود المستقبلية ٥٩,١٦ دولارا في عام ٢٠١٩ و٥٩,٠٢ دولارا في عام ٢٠٢٠.

^٦ بدءا من عدد يناير ٢٠١٩ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، تم تحديث المؤشرات والمؤشرات الفرعية لأسعار السلع الأولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وتم توسيع تغطيتها. وتقرن التنبؤات المعدلة للسلع الأولية غير الوقود بين التوقعات الحالية وتوقعات أكتوبر لعام ٢٠١٨، لكن إمكانية المقارنة محدودة بسبب التغييرات في المنهجية والتغطية.

^٧ ما عدا فنزويلا. راجع الملاحظة الفُترة عن فنزويلا في القسم بعنوان «الملاحظات الفُترة» من الملحق الإحصائي.

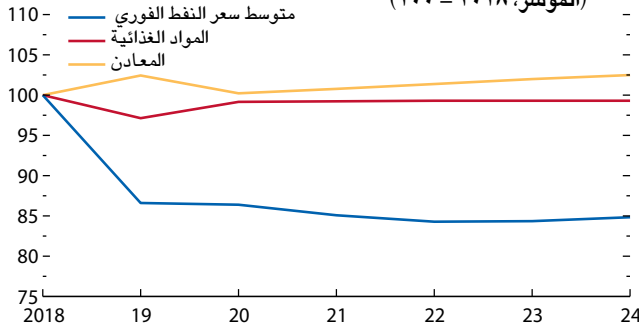
^٨ بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي السنوي مقيسا بأوزان تعادل القوى الشرائية. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي السنوي لهذه الاقتصادات مقيسا بأوزان تعادل القوى الشرائية.

الشكل البياني ١-١٢: فرضيات أسعار السلع الأولية والمكاسب والخسائر غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري

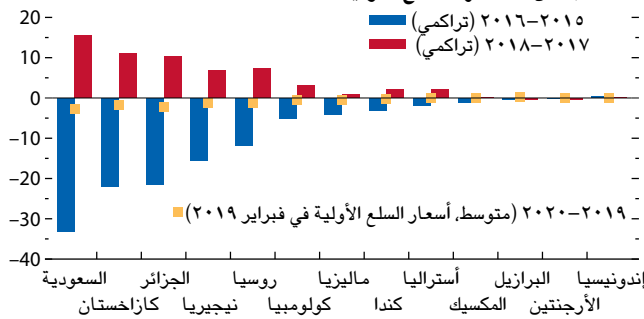
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

تشير التوقعات المبينة على عقود النفط المستقبلية إلى بلوغ متوسط أسعار النفط ٥٤,١ دولارا في ٢٠١٩، ثم يرتفع إلى ٥٥,٢ دولارا في ٢٠٢٠. ويتوقع تراجع أسعار المعادن بنسبة ٦٪ على أساس سنوي مقارنة في ٢٠١٩ ثم تهبط قليلا بنسبة ٠,٨٪ في ٢٠٢٠.

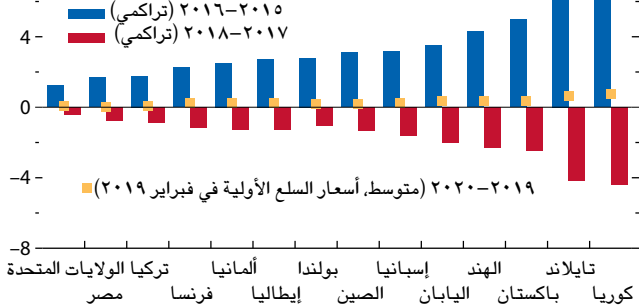
١- أسعار السلع الأولية والنفط (المؤشر، ٢٠١٨ = ١٠٠)



٢- المكاسب والخسائر غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري للبلدان المصدرة للسلع الأولية



٣- المكاسب والخسائر غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري للبلدان المستوردة للسلع الأولية



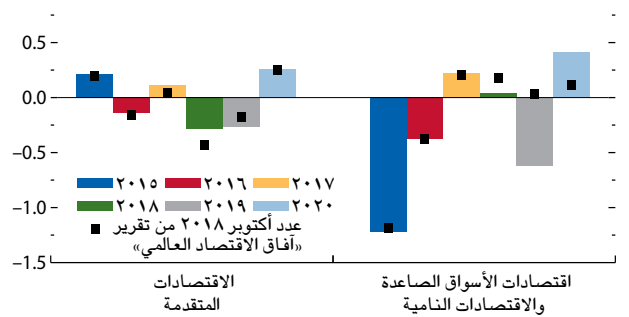
المصادر: صندوق النقد الدولي؛ نظام أسعار السلع الأولية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

المكاسب (الخسائر) في ٢٠١٩-٢٠٢٠ هي متوسطات بسيطة للمكاسب (للخسائر) السنوية التدرجية في ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. والخسائر أو المكاسب غير المتوقعة هي تقديرات للتغير في الدخل المتاح الناشئ من التغيرات في أسعار السلع الأولية. والمكاسب غير المتوقعة في السنة t في البلد الذي يصدر السلعة الأولية A بقيمة X دولارا أمريكيا ويستورد السلعة B بقيمة m دولارا أمريكيا في السنة $t-1$ تُعرف بأنها $(\Delta p_t^A X_t - \Delta p_t^B m_{t-1})$. حيث Δp_t^A و Δp_t^B هما النسبة المئوية للتغير في أسعار A و B في الفترة بين السنة $t-1$ والسنة t ، و Y_t إجمالي الناتج المحلي في السنة $t-1$ بالدولار الأمريكي. راجع كذلك دراسة (Gruss (2014).

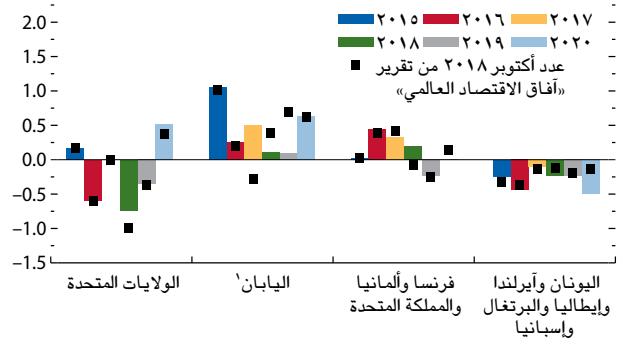
الشكل البياني ١-١١: الافتراضات التي تقوم عليها التنبؤات: مؤشرات المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

يُفترض أن تكون سياسة المالية العامة توسعية على مستوى الاقتصادات المتقدمة في ٢٠١٩ ومن المتوقع أن تتحول إلى الانكماش في ٢٠٢٠ مع بدء انعكاس مسار دفعة التنشيطية في الولايات المتحدة. وعلى مستوى مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يُفترض توسع سياسة المالية العامة في ٢٠١٩ (ويعود أحد أسباب ذلك إلى توقع إعطاء دفعة تنشيطية في الصين لموازنة بعض الآثار السلبية من ارتفاع التعريفات الجمركية)، قبل أن تعود إلى الانكماش في ٢٠٢٠.

١- التغير في رصيد المالية العامة الأولي الهيكلي



٢- التغير في رصيد المالية العامة الأولي الهيكلي



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. أحدث أرقام خاصة باليابان تعكس التعديلات المنهجية الشاملة المعتمدة في ديسمبر ٢٠١٦.

وبعد عام ٢٠٢٠، يُتوقع استقرار النمو العالمي عند ٣,٦٪ تقريبا على المدى المتوسط، على نحو مشابه لتنبؤات الأجل المتوسط في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي». ويوضح الإطار ١-٢ الفرضيات بشأن التجارة وسياسة المالية العامة والسياسة النقدية وكذلك أسعار السلع الأولية التي تركز عليها التنبؤات في هذا السيناريو الأساسي (راجع أيضا الشكلين البيانيين ١-١١ و ١-١٢). والأهم من ذلك، أن التعريفات الجمركية على واردات الولايات المتحدة من الصين بقيمة ٢٠٠ مليار دولار من المفترض أن تظل نسبتها ١٠٪ (بينما كان من المفترض في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» والتقرير الصادر في يناير ٢٠١٩ عن «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي» أنها سترتفع إلى ٢٥٪ في أول مارس ٢٠١٩).

وتعكس التنبؤات بشأن النمو العالمي مزيجا من تراجع العوامل الدورية والعودة إلى ضعف النمو المحتمل

٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» إلى التأثير السلبي من طول فترة عدم اليقين الذي يحيط بنتائج خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ولم يوازنه التأثير الإيجابي من دفعة التنشيط المالي المعلنة في موازنة ٢٠١٩ إلا بصورة جزئية. وتفترض التوقعات في السيناريو الأساسي التوصل إلى اتفاق بشأن خروج بريطانيا في ٢٠١٩ وأن المملكة المتحدة تنتقل بالتدريج إلى النظام الجديد. ومع هذا، ظلت أجواء عدم اليقين كثيفة في منتصف مارس بشأن طريقة خروج بريطانيا في نهاية الأمر.

وفي الولايات المتحدة، يُتوقع تراجع النمو إلى ٢,٣٪ في ٢٠١٩ وأن يستمر في الانخفاض إلى ١,٩٪ في ٢٠٢٠ مع سحب الدفعة التنشيطية من المالية العامة. ويرجع تخفيض التوقعات للنمو في ٢٠١٩ إلى تأثير إغلاق الحكومة ويعود إلى حد ما إلى انخفاض الإنفاق من المالية العامة عما كان متوقعا، بينما يرجع رفع التوقعات بصورة طفيفة لعام ٢٠٢٠ إلى اتخاذ السياسة النقدية موقف أكثر تيسيرا مما كانت عليه في تنبؤات أكتوبر. وبرغم تخفيض التوقعات لا تزال وتيرة التوسع المتوقعة في ٢٠١٩ أعلى من تقديرات معدل النمو المحتمل للاقتصاد الأمريكي. وسوف يؤدي النمو القوي للطلب المحلي إلى دعم زيادة الواردات ويسهم بصورة جزئية في اتساع عجز الحساب الجاري.

وفي اليابان تشير التوقعات إلى بلوغ معدل النمو ١٪ في ٢٠١٩ (أي أعلى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية مما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»). ويرجع هذا التعديل بصفة أساسية إلى مزيد من دعم المالية العامة هذا العام، بما فيه إجراءات تخفيف آثار الزيادة المقررة لمعدل ضريبة الاستهلاك في أكتوبر ٢٠١٩. ويُتوقع تراجع النمو إلى ٠,٥٪ في ٢٠٢٠ (أي أنه سيكون أعلى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية مما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، انعكاسا لآثار إجراءات التخفيف المذكورة آنفا).

تعاف محفوف بالمخاطر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

يتراجع النمو العالمي في ٢٠١٩ كذلك بفعل تأثير مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي يُتوقع انخفاض نموها إلى ٤,٤٪ في ٢٠١٩ (من ٤,٥٪ في ٢٠١٨)، أي أقل بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية عما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»؛ ويعزى انخفاض النمو مقارنة بعام ٢٠١٨ إلى تراجع النمو في الصين والركود في تركيا، مع تحول جزء كبير من ضعف النشاط في أواخر ٢٠١٨، وكذلك الانكماش العميق في إيران. وتشير التوقعات إلى تحسن الأوضاع خلال ٢٠١٩ في ظل تدابير التنشيط التي تدعم النشاط في الصين بينما تتراجع ضغوط الركود بالتدريج في اقتصادات مثل الأرجنتين وتركيا. وفي ٢٠٢٠، يُتوقع ارتفاع النمو على ٤,٨٪ مدفوعا كليا تقريبا بالقوة التي يكتسبها النشاط على النحو المتوقع

في الاقتصادات المتقدمة، وتعاف محفوف بالمخاطر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تدفعه إلى حد كبير الاقتصادات التي تُعاني حاليا من حالة عسر شديد على مستوى الاقتصاد الكلي، وعوامل معقدة تشكل آفاق النمو المحتمل في المجموعتين.

ضعف العوامل الدورية في الاقتصادات المتقدمة

يُتوقع تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة من ٢,٢٪ في ٢٠١٨ إلى ١,٨٪ في ٢٠١٩ و١,٧٪ في ٢٠٢٠. وتقل تقديرات معدل النمو في ٢٠١٨ وتوقعات ٢٠١٩ بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية و٠,٣ نقطة مئوية، على التوالي، مما جاء في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، وهو ما يرجع في معظمه إلى تخفيض التوقعات بشأن منطقة اليورو. ويسهم تباطؤ النشاط المتوقع في الاقتصادات المتقدمة في ٢٠١٩ بما يزيد على ثلثي التباطؤ المتوقع في النمو العالمي مقارنة بعام ٢٠١٨. وبينما تشير التقديرات إلى سد فجوات الناتج في معظم اقتصادات المجموعة (بالفعل حقق بعضها مستويات أعلى من مستواه الممكن وفق التقديرات في ظل معدلات البطالة التي وصلت إلى أدنى مستوياتها التاريخية)، يُتوقع تراجع الطفرة الدورية نحو معدلات محتملة أقل للنمو. ويعود أحد أسباب هذا التراجع إلى الآثار السلبية المتوقعة من الزيادات في التعريفات الجمركية التي أُقرت في ٢٠١٨. وهناك جانب ملحوظ ثان يميز نمط النمو في الاقتصادات المتقدمة وهو التوقعات بتناقص الدفعة المؤقتة للنمو في الولايات المتحدة وشركائها التجاريين من التنشيط المالي الكبير في الولايات المتحدة خلال عام ٢٠١٩ (وبصفة خاصة في ٢٠٢٠ حينما يبدأ انعكاس مسار بعض شروطها). ولكن فيما عدا هاتين السمتين المشمولتين بالفعل في التنبؤات السابقة، يبدو أن تراجع العوامل الدورية يمضي بوتيرة أسرع من المتوقع تدفعه تطورات أخرى في اقتصادات معينة خلال النصف الثاني من ٢٠١٨.

ويُتوقع تراجع النمو في منطقة اليورو من ١,٨٪ في ٢٠١٨ إلى ١,٣٪ في ٢٠١٩ (أقل بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية من التوقعات في أكتوبر) و١,٥٪ في ٢٠٢٠. وبرغم ما تشير إليه التوقعات من تعافي النمو في النصف الأول من ٢٠١٩ مع زوال بعض العوامل المؤقتة التي كانت تكبح النشاط، يُتوقع استمرار الضعف الذي ساد في النصف الثاني من ٢٠١٨ ليمتد ويخفض معدل النمو في ٢٠١٩. وخفّضت التوقعات بشأن معدلات النمو في كثير من الاقتصادات، ولا سيما ألمانيا (بسبب تراجع الاستهلاك الخاص، وضعف الإنتاج الصناعي على أثر تطبيق معايير معدلة للانبعاثات من السيارات، وضعف الطلب الخارجي)، وإيطاليا (بسبب ضعف الطلب المحلي، بينما العائدات السيادية لا تزال مرتفعة)، وفرنسا (بسبب التأثير السلبي للمظاهرات التي اجتاحت الشوارع). أما توقعات السيناريو الأساسي ببلوغ النمو ١,٢٪ و١,٤٪ في المملكة المتحدة في ٢٠١٩-٢٠٢٠ فيكتنفها عدم اليقين. ويرجع تخفيض التوقعات مقارنة بما ورد في عدد أكتوبر

الشكل البياني ١-١٣: معدل النمو: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (%)

يأتي التحسن المتوقع في النمو على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في ٢٠٢٠ مدفوعا في معظمه بالقوة التي يُتوقع أن يكتسبها نشاط الاقتصادات التي تعاني في الوقت الحالي من العسر الاقتصادي الكلي وتراجع الضغوط بعض الشيء في البلدان المتأثرة بالصراعات والتوترات الجغرافية-السياسية.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الواقعة تحت ضغوط هي إيران والعراق وليبيا والسودان وجنوب السودان وأوكرانيا وفنزويلا واليمن.

التجارية، وتوقعات تشديد الأوضاع المالية بالتدريج اتساقا مع مواصلة إلغاء بعض التيسير على مستوى السياسة النقدية في الولايات المتحدة؛ وفي حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية، يشكها تراجع الآفاق المستقبلية عموما لأسعار السلع الأولية (بما فيها أسعار النفط، التي يُتوقع أن تظل أقل من المتوسط في ٢٠١٨ طوال فترة الأفق الزمني للتنبؤات). وتشير التوقعات إلى انخفاض النمو في آسيا الصاعدة والنامية إلى ٦,٣٪ في ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ (من ٦,٤٪ في ٢٠١٨) مع خفض التوقعات بصورة طفيفة لعام ٢٠٢٠ مقارنة بعدد أكتوبر من "تقرير آفاق الاقتصاد العالمي" وتشير التوقعات إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين على أساس سنوي مقارنة في ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، برغم الدفعة التنشيطية وعدم زيادة التعريفات في الولايات المتحدة إضافة إلى تلك السارية في سبتمبر ٢٠١٨. ويعكس ذلك ضعف النمو الأساسي في ٢٠١٨، خاصة في النصف الثاني، وتأثير ما تبقى من توترات تجارية مع الولايات المتحدة. والتوقعات لعام ٢٠١٩ أقوى قليلا مما كانت عليه في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، انعكاسا للفرضية المعدلة بشأن التعريفات التي تفرضها الولايات المتحدة على الصادرات الصينية، كما ورد وصفه في الإطار ١-٢، بينما التوقعات لعام ٢٠٢٠ أضعف قليلا، نتيجة حدوث ضعف أكثر في الزخم الأساسي للنشاط. وفي الهند، يُتوقع ارتفاع النمو إلى ٧,٣٪ في ٢٠١٩ و ٧,٥٪ في ٢٠٢٠، يدعمه استمرار تعافي الاستثمار وقوة الاستهلاك في ظل موقف السياسة النقدية الأكثر توسعا وبعض الزخم المتوقع من سياسة المالية العامة. ومع هذا، فانعكاسا لتعديل إحصاءات الحسابات القومية مؤخرا والذي أشار إلى تراجع الزخم الأساسي بعض الشيء، خُفّضت التنبؤات بشأن النمو مقارنة بما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» بمقدار ٠,١ نقطة مئوية لعام ٢٠١٩ و ٠,٢ نقطة مئوية لعام ٢٠٢٠، على التوالي.

ويُتوقع ضعف النشاط في أوروبا الصاعدة والنامية في ٢٠١٩ أكثر مما كان متوقعا، برغم قوة النمو عموما وتجاوزه للتوقعات في العديد من البلدان الأوروبية الوسطى والشرقية، قبل أن يتعافى في ٢٠٢٠. ويرجع معظم التعديل الكبير للتوقعات بشأن المنطقة إلى الانكماش الكبير المتوقع في تركيا في ٢٠١٩، حيث يُتوقع استمرار ضعف الطلب في مطلع ٢٠١٩—على أثر ضيق أوضاع التمويل الخارجي والتشديد اللازم للسياسات—قبل أن يترسخ التعافي في النصف الثاني من العام.

وفي أمريكا اللاتينية، من المتوقع أن يتعافى النمو على امتداد العامين القادمين، ليلبغ ١,٤٪ في ٢٠١٩ و ٢,٤٪ في ٢٠٢٠. وفي البرازيل، من المتوقع أن يكتسب النمو قوة ويرتفع من ١,١٪ في ٢٠١٨ إلى ٢,١٪ في ٢٠١٩ و ٢,٥٪ في ٢٠٢٠. وفي المكسيك، سيظل النمو وفقا للتنبؤات أقل من ٢٪ في ٢٠١٩-٢٠٢٠، وهو ما يمثل تخفيضا للتنبؤات بما يقرب من نقطة مئوية واحدة للعامين مقارنة بتنبؤات أكتوبر. ويرجع أحد أسباب هذه التغيرات إلى تحول التصورات

في هذه الاقتصادات على خلفية تصحيح السياسات وتراجع الضغوط بعض الشيء في البلدان المتأثرة بالصراعات والتوترات الجغرافية-السياسية (الشكل البياني ١-١٣). وتخضع التنبؤات لدرجة مرتفعة للغاية من عدم اليقين فيما يتعلق بهذه المجموعة القطرية الأخيرة بصفة خاصة. ومع تراجع النمو في الاقتصادات المتقدمة، يصبح التحسن المتوقع للنمو العالمي في ٢٠٢٠ محفوفًا بالمخاطر تماما على خلفية الارتفاع المتوقع لمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. كذلك يلقي الشكل البياني ١-١٣ الضوء على دور الوزن المتزايد للاقتصادات سريعة النمو، مثل الصين والهند، في دعم النمو الكلي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وكذلك النمو العالمي. ولا تزال الآفاق المتوقعة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على المدى القصير تتشكل حسب التفاعل بين الأساسيات القطرية وبيئة خارجية صعبة يسودها تباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة، والتوترات

الضعف المستمر في نمو الإنتاجية وبطء نمو القوى العاملة) مما يؤكد بشكل متزايد التأثير على مسار الناتج مع زوال العوامل الدورية كما ورد بالنقاش آنفاً. ويُتوقع استقرار النمو في مجموعة اقتصادات الأسواق النامية والاقتصادات الصاعدة عموماً عند مستواها عام ٢٠٢٠ في السنوات اللاحقة لهذا الأفق الزمني، لكن مع وجود فروق موازنة كبيرة على المستوى الإقليمي.

وتحديداً، يُتوقع تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة ليصل إلى ١,٦٪ بحلول ٢٠٢٢ وأن يظل عند هذا المستوى فيما بعد. وتشير التوقعات إلى أن تباطؤ الإنتاجية الذي بدأ قبل الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (دراسة Adler and others 2017) سوف يتراجع بعض الشيء، بينما يُتوقع تحسن الإنتاجية بصورة طفيفة على المدى المتوسط. وبرغم الانتشار الواضح للرقمنة والأتمتة، فتأثيرهما المتراكم على الإنتاجية من المتوقع أن يكون محدوداً على امتداد الأفق الزمني للتنبؤات—ومن المرجح أن يعود بالنفع على رفاهية المستهلك بقدر أكبر من المنفعة التي تعود على إنتاجية العمالة (الإطار ١-٥ في عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"). وربما كانت للتطورات الأخرى انعكاسات أقل إيجابية على الإنتاجية، وتشمل الانسحاب من التكامل الاقتصادي العالمي (خفّضت التوقعات بشأن نمو حجم التجارة العالمية على أثر رفع التعريفات الجمركية في ٢٠١٨).

وهذا التحسن المحدود في الإنتاجية لن يوازن على الأرجح سوى جزء من العبء المتوقع على نمو الناتج الممكن والذي ينجم عن بطء نمو القوى العاملة مع تقدم السكان في السن. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في اليابان وجنوب أوروبا (راجع الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» للاطلاع على مناقشة حول التغيرات في معدلات المشاركة في سوق العمل على مستوى الاقتصادات المتقدمة).

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يُتوقع استقرار النمو عند حوالي ٤,٨٪ على المدى المتوسط. واجتماع عاملان هما ارتفاع تحقيق نمو أعلى مما في الاقتصادات المتقدمة وتزايد وزن المجموعة في إجمالي الناتج المحلي العالمي يُترجم إلى ارتفاع كبير في حصة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من النمو العالمي، من ٧٦٪ في ٢٠١٩ إلى حوالي ٨٥٪ في ٢٠٢٤.

ويدخل في التنبؤات بشأن النمو على المدى المتوسط عامل استمرار نمو الاستثمارات بقوة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وهو ما يشكل ما يزيد على ثلث معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في هذه الاقتصادات أثناء فترة الأفق الزمني للتنبؤات (الشكل البياني ١-١٤). ومسار الاستثمارات القوية هذا بدوره يتوقف على مسار ممهد لدوافع الإنفاق الرأسمالي، وتشديد الأوضاع المالية بالتدريج (وله دور خاص في تحديد آفاق الاستثمار في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، نظراً لسرعة تراكم الرفع المالي خلال سنوات انخفاض أسعار

بشأن اتجاه السياسة في ظل الإدارتين الجديتين في البلدين. ويُتوقع انكماش اقتصاد الأرجنتين في النصف الأول من ٢٠١٩ نظراً لبطء الطلب المحلي نتيجة لتشديد السياسات للحد من الاختلالات والعودة إلى تحقيق نمو في النصف الثاني من العام مع ارتفاع الدخل الحقيقي المتاح وتعافي الإنتاج الزراعي بعد الجفاف الذي مُني به العام الماضي. وفي فنزويلا، يُتوقع انكماش الاقتصاد بمقدار الربع في ٢٠١٩، وأن يواصل الانكماش بنسبة ١٠٪ في ٢٠٢٠—وهو ما يمثل انهياراً أكبر مما كان متوقعاً في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» ويلقي عبئاً ثَقِلاً على النمو المتوقع للمنطقة ومجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال العاميين.

ومن المتوقع أن ينخفض النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى ١,٥٪ في ٢٠١٩، قبل أن يتعافى إلى نحو ٣,٢٪ في ٢٠٢٠. وتعاني الآفاق في المنطقة من وطأة عوامل متعددة، منها بطء نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي في المملكة العربية السعودية، والتحديات الجارية أمام تصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية في باكستان، والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، والتوترات والنزاعات الأهلية عبر العديد من الاقتصادات الأخرى، بما فيها العراق وسوريا واليمن، حيث تشير التوقعات الآن إلى أن التعافي من الانهيار المصاحب للحرب سيكون أبطأ مما كان متوقعاً.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، يُتوقع تحسن النمو ليصل إلى ٣,٥٪ في ٢٠١٩ و ٣,٧٪ في ٢٠٢٠ (مقابل ٣,٠ في ٢٠١٨). وتقل هذه التوقعات بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية و ٠,٢ نقطة مئوية لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، على التوالي، مما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، وهو ما يعكس خفض التوقعات لكل من أنغولا ونيجيريا في ظل تراجع أسعار النفط. ويُتوقع تحسن النمو في جنوب إفريقيا تحسناً طفيفاً من ٠,٨٪ في ٢٠١٨ إلى ١,٢٪ في ٢٠١٩ و ١,٥٪ في ٢٠٢٠، وهو ما يمثل تخفيضاً للتوقعات بمقداره ٠,٢ نقطة مئوية في العاميين مقارنة بتوقعات أكتوبر. ويرجع التعافي المتوقع إلى التراجع الطفيف وإن كان مستمراً في عدم اليقين المحيط بالسياسات في اقتصاد جنوب إفريقيا بعد انتخابات مايو ٢٠١٩.

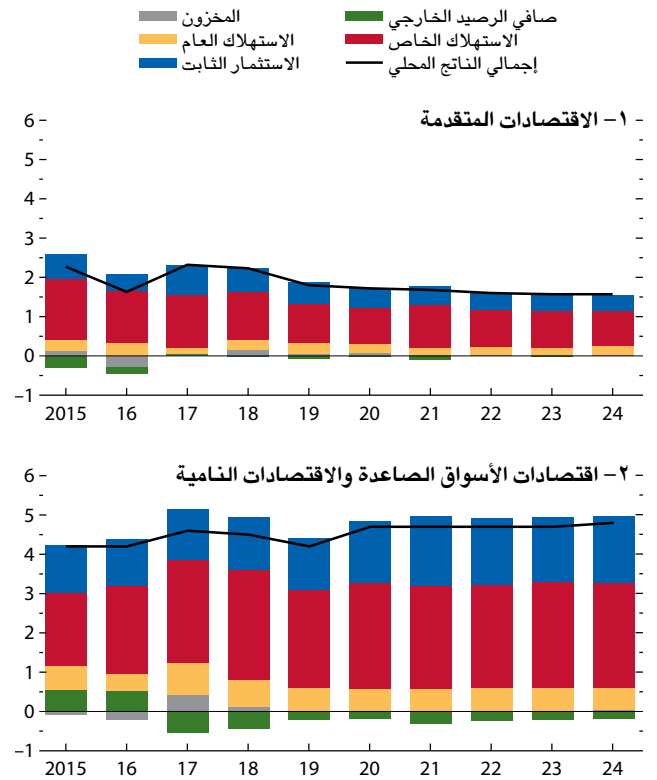
ويُتوقع توسع النشاط في دول الكومنولث المستقلة بنحو ٢,٢٥٪ في ٢٠١٩-٢٠٢٠، وهي نسبة منخفضة قليلاً مما كان متوقعاً في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، نظراً للتأثير السلبي من تراجع أسعار النفط على الآفاق المتوقعة للنمو في روسيا.

آفاق محدودة أمام النمو في الأجل المتوسط

يُتوقع ثبات النمو بعد عام ٢٠٢٠ عند نسبة ٣,٦٪ على المدى المتوسط. وفي مجموعة الاقتصادات المتقدمة، يُتوقع استمرار تراجع النمو على المدى المتوسط في ظل التأثيرات المعاكسة الهيكلية الأساسية على الناتج المحتمل (وتتمثل في

الشكل البياني ١-١٤: المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي (%)

تشير التوقعات إلى أن نمو الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية سيشكل ما يزيد على ثلث معدل نمو إجمالي الناتج المحلي فيها، على امتداد الأفق الزمني للتنبؤات.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

يؤدي تشديد النظم إلى إبطاء تراكم الديون ومواطن الضعف المصاحبة لها. ويُتوقع استقرار النمو في الهند عند نسبة أقل بقليل من ٧,٧٥٪ على المدى المتوسط، مرتكزا على التنفيذ المستمر للإصلاحات الهيكلية وتخفيف الاختناقات في البنية التحتية.

وفي أمريكا اللاتينية، يُتوقع ارتفاع النمو من ٢,٤٪ في ٢٠٢٠ إلى ٢,٨٪ على المدى المتوسط. فالاستقرار المالي والتعافي في الأرجنتين، حيث من المتوقع أن يكتسب النمو قوة ويبلغ نحو ٣,٥٪ على المدى المتوسط، سيسهمان في تحسن نمو هذه المنطقة. كذلك سيستقر النمو، وإن كان محدودا، في البرازيل والمكسيك (في حدود ٢,٢٥٪ - ٢,٧٥٪) نظرا لتأثر الآفاق بأوجه الجمود الهيكلي، وضعف معدلات التبادل التجاري، والاختلالات في المالية العامة (وخاصة في البرازيل).

ويُتوقع تحسن النشاط في أوروبا الصاعدة مقارنة بمستواه المنخفض حاليا بعد الأزمة المالية العالمية، ويُتوقع للمنطقة تحقيق نمو أعلى قليلا من ٣٪ على المدى المتوسط. ويرجع هذا التحسن في الأساس إلى التنبؤ لتركيبا، حيث من المتوقع أن يتحسن النشاط بالتدريج بعد عودة الاقتصاد إلى تحقيق نمو سنوي موجب في ٢٠٢٠. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع ارتفاع النمو في تركيا إلى ٣,٥٪ مع تعافي الطلب المحلي من الانكماش الحاد في الوقت الراهن والذي يحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية والمالية. وعلى مستوى الاقتصادات الأخرى بالمنطقة التي حققت معدلات نمو قوية في السنوات الأخيرة، مثل بولندا ورومانيا، يُتوقع تراجع النمو إلى حوالي ٣٪ على المدى المتوسط، انعكاسا لزوال التنشيط من صناديق الاستثمار في الاتحاد الأوروبي وزوال السياسات التيسيرية. وتشير الآفاق المتوقعة للنمو في كومنولث الدول المستقلة إلى استقراره عند نسبة ٢,٤٪ على المدى المتوسط. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى النمو البطيء في روسيا بنحو ١,٥٪ على المدى المتوسط، تحت وطأة الآفاق المحدودة لأسعار النفط والتأثيرات المعاكسة الهيكلية.

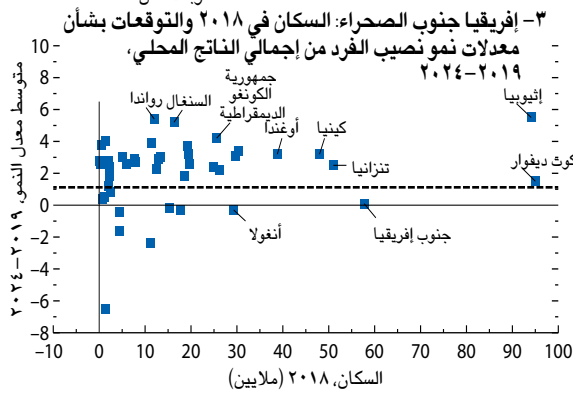
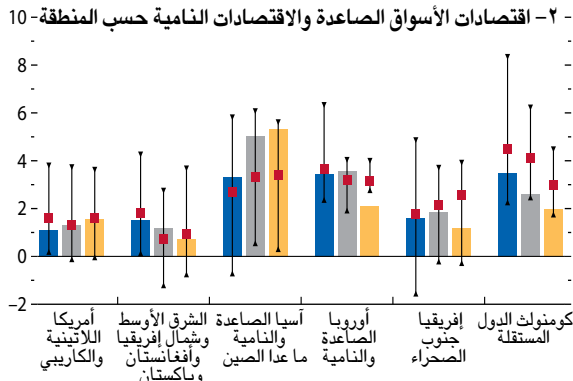
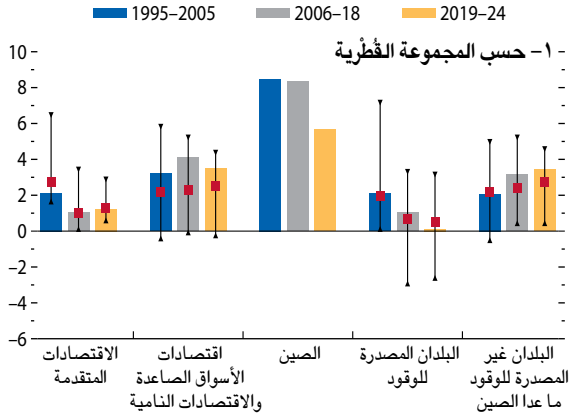
وتختلف الآفاق المتوقعة عبر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، انعكاسا لتباين اقتصاداتها، المقترن باختلاف مستويات التنمية، والتعرض لصدمات الأحوال الجوية، والاعتماد على السلع الأولية. ويُتوقع ارتفاع النمو في المنطقة ككل من ٣,٧٪ في ٢٠٢٠ إلى ٤٪ تقريبا في ٢٠٢٤ (برغم أن التوقعات لما يقرب من خمس الاقتصادات تشير إلى أن متوسط معدل النمو على المدى المتوسط سيتجاوز ٥٪). وتقع التوقعات المحتملة للنمو في البلدان المصدرة للسلع الأولية تحت وطأة ضعف الآفاق المستقبلية لأسعار السلع الأولية، بما فيها آفاق نيجيريا وأنغولا، حيث يُتوقع بلوغ النمو حوالي ٢,٦٪ و ٣,٩٪، على التوالي، في الأجل المتوسط. وتشير التوقعات إلى استقرار النمو في جنوب إفريقيا بمعدل ١,٧٥٪ على المدى المتوسط مع استمرار الاختناقات الهيكلية وما لها من تأثير سلبي على الاستثمار والإنتاجية، كما يُتوقع أن تظل أسعار الصادرات من المعادن منخفضة. وتشير التوقعات

الفائدة)، وسرعة حل الخلافات التجارية وما يعقبه من تخفيف التوترات التجارية، وإجراءات السياسة الأوسع نطاقا التي تساعد على تقليل أجواء عدم اليقين. ويناقش الفصل الثالث كيف يسهم الانسحاب من التكامل التجاري في تهديد الاتجاه العام الذي امتد لفترة طويلة من انخفاض السعر النسبي للسلع الرأسمالية وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على آفاق الاستثمار في الاقتصادات النامية.

وتعكس التنبؤات بشأن النمو على المدى المتوسط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فروقا مهمة بين المناطق المختلفة. ففي آسيا الصاعدة، من المتوقع أن يظل النمو أعلى من ٦٪ على امتداد الأفق الزمني للتنبؤات. ومن أهم العوامل التي تساهم في نمط النمو الممهد هذا تباطؤ النشاط تدريجيا في الصين ليصل إلى ٥,٥٪ بحلول عام ٢٠٢٤ في ظل استمرار في استعادة التوازن الداخلي نحو اقتصاد يقوم على الاستهلاك الخاص والخدمات بينما

الشكل البياني ١-١٥: نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)، ما لم يذكر خلاف ذلك

يسهم ٤١ اقتصادا بما يقرب من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي المرجح بتعديل القوى الشرائية، وتشير التوقعات إلى أن ما يقرب من مليار نسمة من السكان سيحققون نموا أقل مما في الاقتصادات المتقدمة على أساس نصيب الفرد على مدى الخمس سنوات القادمة. وهناك بعض المناطق، مثل إفريقيا جنوب الصحراء، التي تتسم بقدر كبير من التباين في معدلات نمو نصيب الفرد.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تدل الأعمدة على متوسطات إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعديل القوى الشرائية، وتشير العلامات الحمراء إلى القيم الوسيطة، وتدل العلامات السوداء على أعلى وأدنى عشير لنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المجموعة القطرية. ويوضح الجدول «دال» في الملحق الإحصائي تعريف المجموعتين الفرعيتين للبلدان المصدرة وغير المصدرة لمصادر الوقود ويغطي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وحسب. والخط المتقطع في اللوحة ٣ يبين المتوسط المرجح لمعدل نمو نصيب الفرد في إفريقيا جنوب الصحراء على امتداد الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٤.

إلى وقوع آثار سلبية على النمو في كثير من الاقتصادات عبر المنطقة نتيجة ارتفاع تكاليف خدمة الدين مع ضيق الأوضاع المالية في العالم وصعوبة عمليات التصحيح بهدف تنويع هياكل الإنتاج بعيدا عن استخراج الموارد. أما الآفاق المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان على المدى المتوسط فتتشكل إلى حد كبير حسب آفاق أسعار الوقود، والتعديل اللازم لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية في اقتصادات معينة، والتوترات الجغرافية-السياسية. ويتوقع استقرار النمو في المملكة العربية السعودية عند حوالي ٢,٥٪-٢,٥٪ على المدى المتوسط، لأن زيادة قوة النمو غير النفطية تواجه ضعف الآفاق المتوقعة لأسعار النفط والناتج. وفي باكستان، مع غياب تنفيذ مزيد من سياسات تصحيح الأوضاع، من المتوقع أن يظل النمو ضعيفا نحو ٢,٥٪، مع استمرار تأثير اختلالات المركز الخارجي والمالية العامة على الثقة. وفي أنحاء أخرى من المنطقة، يتأثر النشاط سلبا بالتأثير المتوقع من فرض العقوبات على إيران، والصراعات الأهلية في سوريا واليمن، وارتفاع تكاليف خدمة الديون وضيق الأوضاع المالية في لبنان.

وتبدو آفاق التقارب قاتمة في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فعلى مستوى منطقتي إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، هناك ٤١ اقتصادا، تسهم بما يقرب من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي المقيس بتعديل القوى الشرائية ويسكنها حوالي مليار نسمة، من المتوقع أن تحقق معدلات نمو أقل من الاقتصادات المتقدمة على أساس نصيب الفرد على مدى السنوات الخمسة القادمة، مما ينطوي على أن مستويات الدخل فيها ستواصل الانخفاض وتصل إلى مستويات أقل من تلك الاقتصادات (الشكل البياني ١-١٥، اللوحتان ١ و٢). وتوثق اللوحة ٣ في الشكل البياني ١-١٥ أوجه التباين في معدلات نمو نصيب الفرد على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يتوقع نمو الغالبية العظمى من البلدان بمعدلات أعلى بكثير من المتوسط المرجح للمنطقة.

آفاق التضخم

تعكس آفاق التضخم إلى حد كبير الاحتمالات المتوقعة للنمو وأسعار السلع الأولية الواردة مناقشتها أعلاه. ويتوقع أن يظل التضخم عموما عند مستوياته الراهنة في مجموعة الاقتصادات المتقدمة، بينما في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ما عدا فنزويلا، من المتوقع أن يستأنف الانخفاض بصورة مطردة كما كان في العشر سنوات الماضية بعد ارتفاعه المحدود لفترة مؤقتة هذا العام. واتساقا مع تراجع آفاق أسعار السلع الأولية وتوقعات تراجع النمو، تشير التوقعات إلى انخفاض التضخم إلى ١,٦٪ هذا العام في الاقتصادات المتقدمة، مقابل ٢٪ في ٢٠١٨. ومع تجاوز أداء الاقتصاد الأمريكي للمستويات الممكنة هذا

الجاري للبلدان المصدرة للنفط بنحو ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي فيها. وعلى نحو متماثل، اتسعت معدلات عجز الحساب الجاري لبعض البلدان الآسيوية المستوردة الصافية للنفط (مثل الهند وإندونيسيا وباكستان)، انعكاساً لارتفاع فواتير وارداتها النفطية. وعلى مستوى البلدان والمناطق الرئيسية التي سجلت فوائض وعجزاً في حساباتها الجارية، تراجع فائض الحساب الجاري في الصين بشكل كبير، فوصل إلى ٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما ظل عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة دون تغيير ونسبته ٢,٣٪، وتراجع الفائض في منطقة اليورو تراجعاً طفيفاً ليصل إلى ٣,٠٪.

وتشير التنبؤات لعام ٢٠١٩ وما بعدها إلى انخفاض معدلات العجز والفائض في الحساب الجاري العالمي بالتدريج، لا سيما بعد ٢٠٢٠ (الشكل البياني ١-١٦).^١ وسوف تنخفض فوائض البلدان المصدرة للنفط، حيث يُتوقع هبوط متوسط أسعار النفط من مستواها في ٢٠١٨، كما يُتوقع تراجع فوائض الحساب الجاري في منطقة اليورو واليابان واقتصادات آسيوية متقدمة أخرى بالتدريج. وعلى مستوى البلدان التي تسجل عجزاً، يُتوقع اتساع رصيد الحساب الجاري في الولايات المتحدة في ٢٠١٩-٢٠٢٠—مدفوعاً بسياسة المالية العامة التوسعية—ثم يضيق مجدداً بعد ذلك. أما إجراءات التجارة التي فرضتها الولايات المتحدة مؤخراً والإجراءات الانتقامية من الشركاء التجاريين فمن المتوقع أن يكون تأثيرها محدوداً على الاختلالات الخارجية ككل (راجع الفصل الرابع و"تقرير القطاع الخارجي" لعام ٢٠١٨ للاطلاع على مناقشة تتناول العلاقة بين تكاليف التجارة والاختلالات الخارجية).

وكما يتضح من "تقرير القطاع الخارجي"، كانت اختلالات الحساب الجاري في كثير من البلدان عام ٢٠١٧ كبيرة للغاية مقارنة بالمعايير القطرية المتسقة مع أهم الأساسيات والسياسات المحبذة. وكما يتضح من اللوحة ١ في الشكل البياني ١-١٧، تشير التقديرات إلى تراجع أرصدة الحساب الجاري الفائضة في ٢٠١٨، مدفوعاً في كثير من الحالات بتحركات أسعار الصرف الحقيقية. وتشير التوقعات للأجل المتوسط إلى استمرار تحرك أرصدة الحساب الجاري في نفس الاتجاه، في متوسط الحالات (الشكل البياني ١-١٧، اللوحة ٢).^٢ وفي نفس الوقت، نظراً لأن تأثير التغيرات التي تطرأ على الأساسيات الاقتصادية الكلية مقارنة بعام ٢٠١٧ لا يقتصر على أرصدة الحساب الجاري وإنما سيؤثر كذلك

العام والعام القادم، تشير التوقعات إلى أن التضخم الأساسي سيتجاوز الهدف متوسط الأجل وهو ٢٪، ثم يتراجع إلى مستوى الهدف بعد ذلك. وفي منطقة اليورو، يتوقع ارتفاع التضخم الأساسي بالتدريج من ١,٢٪ في ٢٠١٨ إلى حوالي ٢٪ في ٢٠٢٢ مع تجاوز الأداء الاقتصادي لمستواه الممكن. ويُتوقع ارتفاع معدل التضخم الأساسي في اليابان (ما عدا المواد الغذائية الطازجة والطاقة) إلى ١,٤٪ بنهاية ٢٠٢٠ نظراً لرفع معدل ضريبة الاستهلاك في أكتوبر هذا العام، ثم يتراجع إلى حوالي ١,٣٪ في الأجل المتوسط.

وكان التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ما عدا فنزويلا قد ظل مستقراً في معظم المناطق، إلا أنه يُتوقع له الثبات عند ٤,٩٪ هذا العام مقابل ٤,٨٪ في ٢٠١٨، انعكاساً للتطورات في عدد قليل من اقتصادات المجموعة. وتتضمن هذه التطورات الارتفاع المؤقت في تضخم أسعار المستهلك في ظل رفع معدل ضريبة القيمة المضافة في روسيا والتصاعد التدريجي للضغوط السعرية في الهند بسبب القوة النسبية في أوضاع الطلب والارتفاع الطفيف في تضخم أسعار المواد الغذائية من أساس منخفض. ومن الآثار المؤقتة كذلك استمرار ارتفاع توقعات التضخم في الأرجنتين بينما يجري التكيف مع النظام الجديد لتثبيت التوقعات في ظل الإصلاح الشامل لإطار السياسة النقدية وسعر الصرف. ومع زوال أثرها واستقرار النمو على مستوى مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن يتراجع التضخم إلى حوالي ٤٪ على المدى المتوسط.

آفاق القطاع الخارجي نمو التجارة

تباطأ نمو التجارة العالمية بشكل كبير في ٢٠١٨. ويعكس هذا التباطؤ بعض النتائج التي ظهرت في الربع الأول وترتبت على الارتفاع الكبير في النمو أواخر ٢٠١٧، ويرجع بالتالي إلى تأثير ارتفاع التوترات التجارية على الإنفاق على السلع الرأسمالية (المتداولة بكثافة) وحدوث تباطؤ أعم في النشاط الاقتصادي العالمي. وتشير التنبؤات لعام ٢٠١٩ إلى استمرار التباطؤ بعض الشيء، انعكاساً إلى حد كبير لضعف نمو التجارة في أواخر ٢٠١٨، يتبعه بعض التعافي في ٢٠٢٠. وخلال السنوات اللاحقة، يُتوقع استمرار نمو التجارة عموماً بنفس وتيرة ٢٠١٨ مع تعافي الطلب على الاستثمار بالتدريج في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ليوازن تباطؤ الإنفاق الرأسمالي في الاقتصادات المتقدمة كما هو متوقع في عام ٢٠٢٠ وما بعده.

مراكز الحسابات الجارية

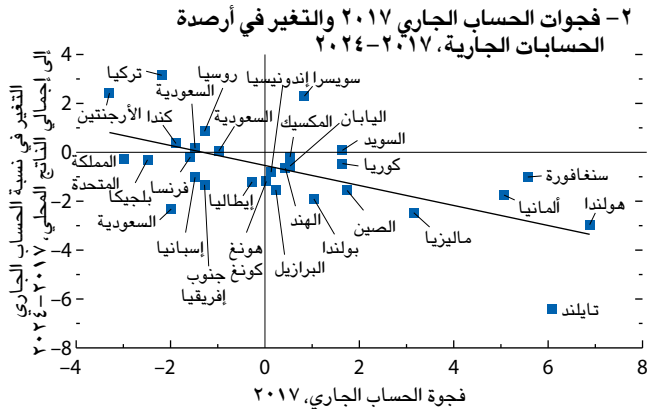
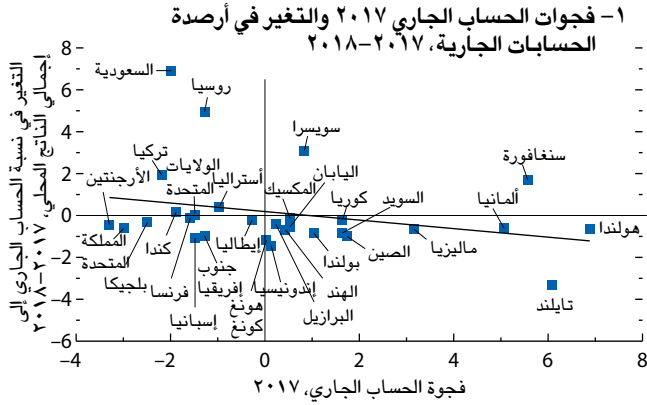
تشير التقديرات إلى اتساع معدلات العجز والفائض في الحساب الجاري العالمي بصورة طفيفة في ٢٠١٨ مقارنة بالسنة السابقة. وكان ارتفاع أسعار النفط هو الدافع الرئيسي لهذا الاتساع: فتشير التقديرات إلى أنها رفعت رصيد الحساب

^١ يتضح من بيانات ميزان المدفوعات وجود تفاوت إيجابي ملحوظ في الحساب الجاري على مستوى العالم خلال السنوات الأخيرة. ويفترض تراجع هذا التفاوت بالتدريج أثناء فترة التنبؤ، بينما الفوائض المتوقعة في الحساب الجاري العالمي ستتقلص بقدر أكبر مما ستفعل معدلات العجز في الحساب الجاري العالمي.

^٢ تشير التقديرات إلى أن تغير رصيد الحساب الجاري خلال ٢٠١٨ وازن، في متوسط الحالات، حوالي خمس فجوة الحساب الجاري في ٢٠١٧، بينما التغير في الفترة بين ٢٠١٧ و٢٠٢٤ سيوازن أقل من نصف فجوة ٢٠١٧.

الشكل البياني ١-١٧: أرصدة الحسابات الجارية مقارنة بالأساسيات الاقتصادية

تشير التقديرات إلى أن أرصدة الحسابات الجارية التي سجلت فوائض في ٢٠١٨ أخذت تتراجع، مدفوعة في كثير من الحالات بتحركات أسعار الصرف الحقيقية. وتشير التقديرات للأجل المتوسط إلى استمرار تحرك أرصدة الحسابات الجارية نحو الاتجاه ذاته، في متوسط الحالات.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

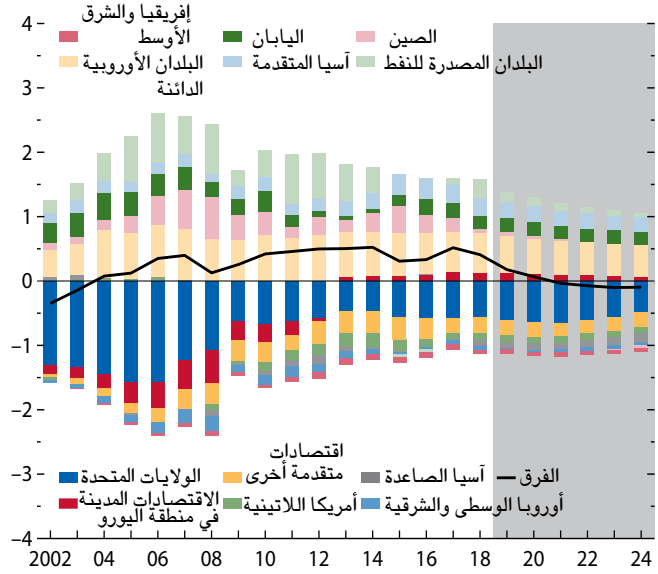
رصيد الحساب الجاري)، وتتأثر نسبها إلى إجمالي الناتج المحلي للبلدان على المستويين المحلي والعالمي بمعدلات النمو المتوقعة لكل بلد على حدة والاقتصاد العالمي ككل.^{٥،٤}

^٤ تتضمن التنبؤات في «آفاق الاقتصاد العالمي» توقعات بشأن عائدات السندات الحكومية لعشر سنوات، مما سيؤثر على أسعار السندات في الفترة القادمة، ولكن تأثير هذه التغيرات في أسعار السندات على تقييم الأصول والخصوم الخارجية لا يدخل عادة ضمن التنبؤات الخاصة بوضع الاستثمار الدولي.

^٥ بالإضافة إلى التغيرات في أسعار الصرف، ينطوي انخفاض أسعار الأسهم العالمية في أواخر ٢٠١٨ (مقارنة بمستوياتها في نهاية ٢٠١٧) على تراجع أوضاع الاستثمار الدولي في أواخر ٢٠١٨ في البلدان التي لديها حيازات صافية كبيرة من الأسهم والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج بينما تحسنت في المقابل الأوضاع في البلدان ذات خصوم حقوق الملكية الصافية.

الشكل البياني ١-١٦: رصيد الحساب الجاري العالمي (لا من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

تشير التوقعات إلى تراجع معدلات العجز والفائض في الحساب الجاري العالمي بالتدرج، لا سيما بعد عام ٢٠٢٠.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: آسيا المتقدمة تضم منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية. وإفريقيا والشرق الأوسط تضم جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وأثيوبيا وغانا والأردن وكينيا ولبنان والمغرب وجنوب إفريقيا والسودان وتنزانيا وتونس. وأوروبا الوسطى والشرقية تضم بيلاروس وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا وأوكرانيا. وآسيا الصاعدة تضم الهند واندونيسيا وباكستان والفلبين وتايلند وفيت نام. والبلدان الأوروبية الدائنة تضم النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا. والبلدان الأوروبية المدينة تضم قبرص واليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وسلوفينيا. وأمريكا اللاتينية تضم الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي. والبلدان المصدرة للنفط هي الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا. واقتصادات متقدمة أخرى تضم أستراليا وكندا وفرنسا وأيسلندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة.

على قيمها التوازنية، ليست هناك إمكانية للاستدلال على مسار الاختلالات الزائدة مستقبلا من خلال هذه العملية.^٣

أوضاع الاستثمار الدولي

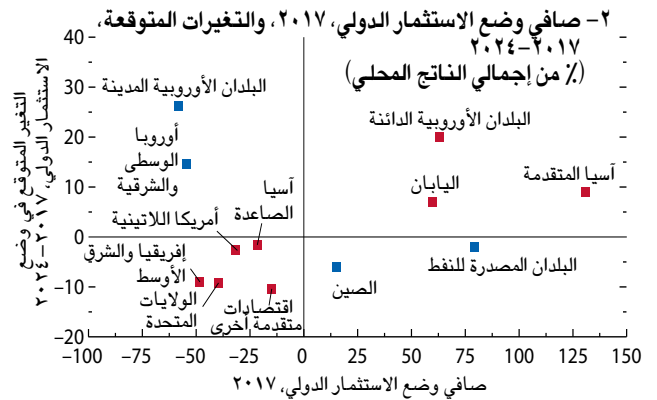
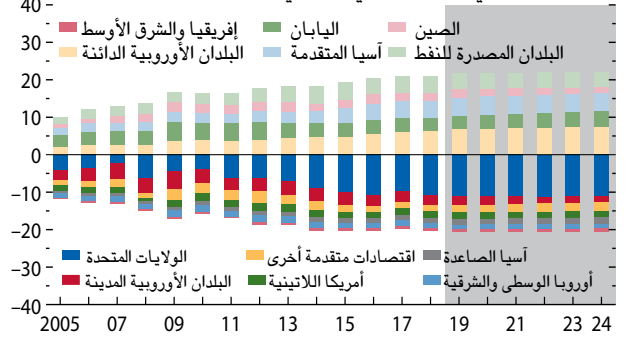
تعود التغيرات في أوضاع الاستثمار الدولي إلى كل من التدفقات المالية الصافية وتغيرات التقييم التي تنشأ من تقلبات أسعار الصرف وأسعار الأصول. وبالنظر إلى توقعات «آفاق الاقتصاد العالمي» التي تفترض استقرار أسعار الصرف الفعلية الحقيقية عموما، ومحدودية الاختلاف في أسعار الأصول، تتغير أوضاع الاستثمار الدولي مدفوعة بالتوقعات بشأن صافي الاقتراض والإقراض الخارجيين (تماشيا مع

^٣ على سبيل المثال، يقترن تحسن معدلات التبادل التجاري عادة بارتفاع سعر الصرف التوازني.

الشكل البياني ١-١٨: صافي وضع الاستثمار الدولي

تشير التوقعات إلى أن مراكز الدائنين والمدينين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي ستتسع قليلا هذا العام، ثم تستقر بوجه عام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي على امتداد الأفق الزمني للتنبؤات.

٢- وضع الاستثمار الدولي في العالم (% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: آسيا المتقدمة تضم منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية. وإفريقيا والشرق الأوسط تضم جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وغانا والأردن وكينيا ولبنان والمغرب وجنوب إفريقيا والسودان وتنزانيا وتونس. وأوروبا الوسطى والشرقية تضم بيلاروس وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا وأوكرانيا. وآسيا الصاعدة تضم الهند وإندونيسيا وباكستان والفلبين وتايلاند وفيت نام. والبلدان الأوروبية الدائنة تضم النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا. والبلدان الأوروبية المدينة تضم قبرص واليونان وإيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وسلوفينيا. وأمريكا اللاتينية تضم الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي. والبلدان المصدرة للنفط هي الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجييريا وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا. واقتصادات متقدمة أخرى تضم أستراليا وكندا وفرنسا وأيسلندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة.

وكما يتضح من اللوحة ١ في الشكل البياني ١-١٨، يُتوقع اتساع المراكز الدائنة والمدينة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي بصورة طفيفة هذا العام، ثم تستقر عموما كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي على امتداد الأفق الزمني للتنبؤات. وعلى جانب الدائنين، تتنامى المراكز الدائنة لمجموعة الاقتصادات الأوروبية المتقدمة، نتيجة للفوائض الكبيرة المتوقعة في الحساب الجاري، يوازنها بعض

الانخفاض في المركز الدائن للصين والبلدان المصدرة للنفط. وعلى جانب المدينين، يرتفع مركز المدين للولايات المتحدة بداية ثم يستقر في ظل التنبؤ بانخفاض العجز في حسابها الجاري مع سحب الدفعة التنشيطية من المالية العامة، بينما يتحسن مركز البلدان المدينة في منطقة اليورو كثيرا.

وتلقي اللوحة ٢ في الشكل البياني ١-١٨ الضوء على اتجاهات مماثلة، فتعرض التغيرات المتوقعة في صافي أوضاع الاستثمار الدولي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي على مستوى البلدان والمناطق المختلفة في الفترة بين ٢٠١٧ و٢٠٢٤، أي آخر سنة في الأفق الزمني لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يكون صافي المركز الدائن للاقتصادات الأوروبية المتقدمة أعلى من ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي وأن يتجاوز في حالة اليابان ٦٥٪، بينما صافي المركز الدائن للصين سيتراجع إلى أقل من ١٠٪. وتشير التوقعات إلى أن مركز المدين للولايات المتحدة سيقترب من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، أي أعلى بنحو ٩ نقاط مئوية من تقديرات ٢٠١٧، بينما يتوقع تحسن صافي مركز الاستثمار الدولي لمجموعة من البلدان المدينة في منطقة اليورو، بما فيها إيطاليا وإسبانيا، بما يزيد على ٢٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لها مجتمعة. وبحلول ٢٠٢٤، سوف تنخفض خصومها الخارجية الصافية، التي تشكل ٣٢٪ من إجمالي الناتج المحلي فيها، إلى نصف ما كانت عليه قبل عشر سنوات.

انعكاسات الاختلالات

يواجه الاستقرار العالمي مخاطر من استمرار الاختلالات الخارجية المفرطة في الاقتصادات الرئيسية في العالم والإجراءات على مستوى السياسات التي تهدد بتوسيع هذه الاختلالات. وتشير التوقعات إلى أن التيسير المالي الجاري في الولايات المتحدة سيرفع عجز الحساب الجاري الأمريكي. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية ويسفر عن ضيق الأوضاع المالية العالمية بوتيرة أسرع. مع ما له من انعكاسات سلبية على اقتصادات الأسواق الصاعدة، وخاصة ذات المراكز الخارجية الضعيفة. وعلى المدى المتوسط، سيؤدي من شأن اتساع المراكز المدينة في الاقتصادات الرئيسية أن يحد من النمو العالمي وربما أسفر عن عمليات تصحيح لأسعار العملات والأصول تتسم بالحدة وتتسبب في حدوث اضطرابات (راجع أيضا "تقرير القطاع الخارجي" لعام ٢٠١٨).

وكما وردت مناقشته في القسم بعنوان «أولويات السياسة»، فإن اقتصاد الولايات المتحدة - الذي يتجاوز مستوى التوظيف الكامل بالفعل - ينبغي أن يطبق خطة متوسطة المدى ليعكس اتجاه نسبة الدين العام الآخذة في الارتفاع، تصاحبها تدابير مالية لزيادة القدرات المحلية بالتدريج. وسوف يساعد هذا الأمر على ضمان زيادة استدامة ديناميكيات النمو واحتواء الاختلالات الخارجية. والاعتماد بصورة أقوى على نمو الطلب في بعض البلدان الدائنة، خاصة تلك التي لديها حيز من السياسات لدعمه، مثل ألمانيا،

النمو تدريجياً في الولايات المتحدة مع انحسار التنشيط المالي. وسوف يؤدي تحقق المخاطر في هذه الاقتصادات إلى خفض النمو العالمي مباشرة وكذلك من خلال انتشار التداعيات الحقيقية والمالية.

وفي أوروبا، إذا استمرت العائدات المرتفعة لفترة مطولة في إيطاليا، فسوف تزداد الضغوط على البنوك الإيطالية، ويتأثر النشاط الاقتصادي، وتتفاقم ديناميكية الدين. وهناك عوامل أخرى ذات خصوصية أوروبية يمكن أن تتسبب في تجنب المخاطر على نطاق أوسع وارتفاع فروق العائد الناجمة عن المخاطر بصورة واسعة الانتشار يتضمن زيادة احتمال خروج بريطانيا بدون اتفاق، ونتائج انتخابات البرلمان الأوروبي التي تؤثر أو تعكس مسار التقدم نحو تعزيز بنين منطقة اليورو. وبصورة أعم، إذا أدى خروج بريطانيا بدون اتفاق إلى حدوث اضطرابات حادة في سلاسل العرض ورفع تكاليف التجارة، يمكن أن يسفر ذلك عن آثار سلبية كبيرة تستمر لفترة طويلة على اقتصادات المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي (راجع إطار السيناريو ١).

وفي الولايات المتحدة، لا يزال مسار الأسواق الضمني لأسعار الفائدة الأساسية المتوقعة دون مستوى توقعات «اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة»، مما يزيد من احتمال إعادة السوق لتقييم مسار السياسة المتوقع إذا ظلت البيانات الاقتصادية للولايات المتحدة قوية. ويمكن أن يسفر ذلك عن ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وارتفاع سعر الدولار مجدداً، وضيق الأوضاع المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع مواطن الضعف في الميزانيات العمومية (في صورة ارتفاع سعر صرف العملة وتباين آجال الاستحقاق). وكما ورد بالنقاش في عدد إبريل ٢٠١٩ من «تقرير الاستقرار المالي العالمي»، وصلت الدورة الائتمانية في الولايات المتحدة إلى مرحلة متقدمة، مع ارتفاع حصة المصدرين ذوي التصنيف الائتماني المنخفض في سوق سندات الشركات وتزايد حجم القروض ذات التعهدات المخففة التي تقدم للشركات عالية المديونية التي تقدم حماية محدودة للمستثمرين في حالة عدم السداد. وإذا ضعف نمو الولايات المتحدة، من شأن أوجه الهشاشة المالية هذه أن تسفر عن توسيع نطاق التباطؤ وإطالة أمده لأنها ستفضي إلى مصاعب في خدمة الدين أمام الشركات شديدة الاعتماد على الرفع المالي، وتخفيض درجات الجدارة الائتمانية، وزيادة مخاطر تجديد الديون، مع وقوع مزيد من الآثار السلبية كرد فعل على إنفاق الشركات.

وفي الصين، استجابت السلطات لتباطؤ النشاط في ٢٠١٨ بالحد من نطاق تشديد التنظيم المالي، وضخ السيولة عن طريق خفض الاحتياطي الإلزامي في البنوك، وتخفيض الضريبة على الدخل الشخصي وضريبة القيمة المضافة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومع هذا، إذا لم تخف التوترات التجارية، ربما وصل النشاط إلى مستوى دون التوقعات. وعلاوة على ذلك، فإعطاء دفعة تنشيطية مفرطة لدعم النمو على المدى القصير من خلال تخفيف معايير الائتمان، أو حدوث طفرة في نشاط صيرفة الظل والإنفاق على البنية التحتية خارج الميزانية سيؤدي إلى تصاعد مواطن الضعف

سيساعد على تسهيل استعادة التوازن على المستويين المحلي والعالمي مع الحفاظ على النمو العالمي على المدى المتوسط.

المخاطر: الميل إلى التطورات السلبية

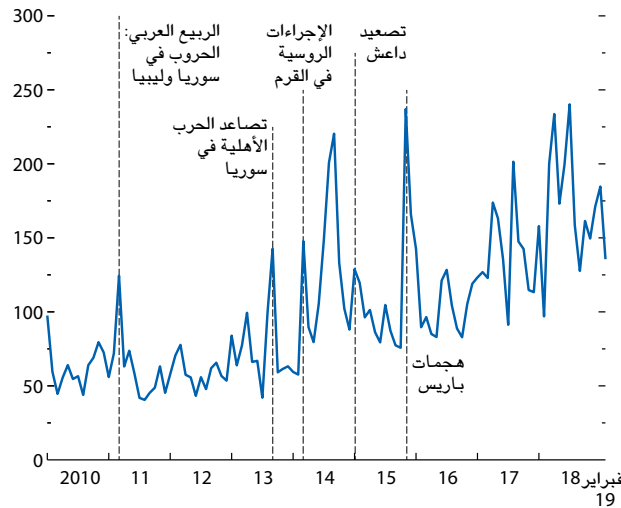
تتوخى الآفاق التي تناولها القسم السابق بالنقاش استقرار النمو العالمي في النصف الأول من ٢٠١٩ ثم التعافي تدريجياً بعد ذلك. وإذا جاءت تسوية وضع الهدنة التجارية الحالية بين الولايات المتحدة والصين بالتراجع عن زيادة التعريفات الجمركية التي تقرر في ٢٠١٨، ستزيد ثقة الأعمال ويتحسن المزاج في الأسواق المالية إلى مستوى يفوق التنبؤات في هذا السيناريو الأساسي. وهناك بالفعل بعض التفاؤل حول التسوية الإيجابية للخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وينعكس بالفعل في تقييمات السوق. ومع هذا، توجد احتمالات كبيرة بمواصلة خفض التوقعات، ولا يزال ميزان المخاطر مائلاً نحو التطورات السلبية. والمصادر الرئيسية لمخاطر التطورات السلبية التي تكتنف الآفاق العالمية تتضمن الآتي:

التوترات التجارية: لا تزال التوترات التجارية الجارية تهدد التجارة والاستثمارات والنتائج على مستوى العالم. وشملت الخطوات التي اتخذت في الاتجاه الصحيح توقيع الاتفاقية بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٨ لتحل محل «اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة»، ومد فترة الهدنة في النزاع بين الولايات المتحدة والصين حول زيادة التعريفات الجمركية إلى بعد أول مارس ٢٠١٩، وإعلان الصين خفض التعريفات الجمركية على السيارات المستوردة من الولايات المتحدة. ومع هذا، لا تزال النتائج النهائية خاضعة لعملية تفاوض في حالة النزاع بين الولايات المتحدة والصين ولإجراءات الموافقة المحلية في حالة الاتفاقية بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. وعلاوة على ذلك، لا يزال هناك اقتراح بزيادة التعريفات على جميع السيارات وقطع السيارات المستوردة قيد النظر في الولايات المتحدة. وعدم تسوية هذه الخلافات وما ينتج عند من ارتفاع الحواجز الجمركية إلى مستويات تتجاوز ما تضمنته التنبؤات سيفضي إلى ارتفاع تكاليف السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية المستوردة وارتفاع أسعار السلع النهائية على المستهلكين. وبخلاف هذه الآثار المباشرة، فإن ارتفاع عدم اليقين بشأن السياسات التجارية والمخاوف المتعلقة بالتصعيد والإجراءات الانتقامية من شأنهما تخفيض استثمارات الأعمال، وإحداث اضطرابات في سلاسل العرض، وإبطاء نمو الإنتاجية. ويؤدي ذلك إلى إضعاف آفاق الربحية في قطاع الشركات، مما يمكن أن يؤثر على المزاج السائد في الأسواق المالية ويزيد من ضعف النمو (راجع إطار السيناريو ١ في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

مخاطر التطورات السلبية في الاقتصادات المؤثرة على النظام: يتشكل نمط النمو العالمي حسب توقعات التعافي في منطقة اليورو مع زوال عوامل غير متكررة، وتجنب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، وترسخ النمو بعض الشيء في الصين مع تطبيق إجراءات التنشيط، وتراجع

الشكل البياني ١-٢٠: مؤشر المخاطر الجغرافية-السياسية (مؤشر)

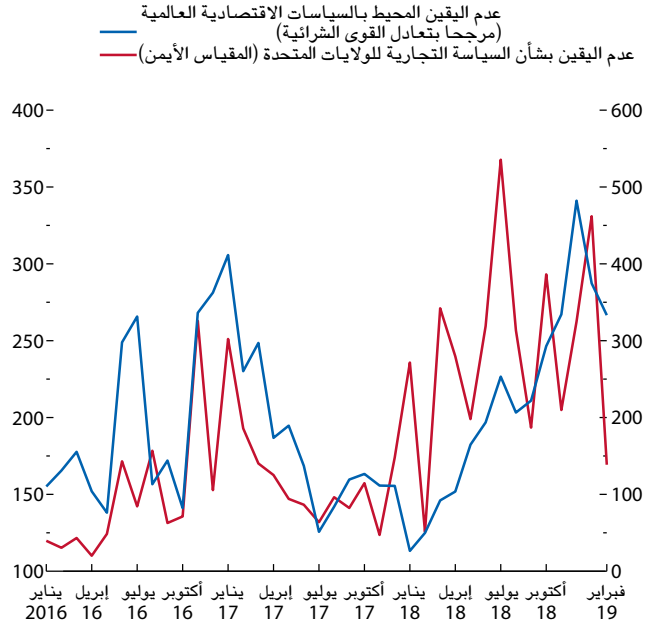
ارتفاع المخاطر الجغرافية-السياسية يؤدي إلى تعقيد الآفاق.



المصدر: دراسة (2018) Caldara and Iacoviello. ملحوظة: مؤشر Caldara and Iacoviello للمخاطر الجغرافية-السياسية يعكس نتائج بحث النصوص الآلي في المحفوظات الإلكترونية لإحدى عشرة جريدة وطنية ودولية. ويحسب المؤشر على أساس عدد المقالات ذات الصلة بالمخاطر الجغرافية-السياسية في كل جريدة كل شهر (كنسبة من مجموع عدد مقالات الأخبار). ويستعمل للتوصل إلى متوسط قيمة هي ١٠٠ في العقد المنصرم بين ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

الشكل البياني ١-١٩: عدم اليقين المحيط بالسياسات والتوترات التجارية (مؤشر)

لا تزال أجواء عدم اليقين المحيطة بالسياسات الاقتصادية العالمية مرتفعة، ورغم تراجع عدم اليقين بشأن السياسة التجارية للولايات المتحدة



المصدر: دراسة (2016) Baker, Bloom, and Davis. ملحوظة: مؤشر Baker-Bloom-Davis لعدم اليقين المحيط بالسياسات الاقتصادية العالمية هو المتوسط المرجح بإجمالي الناتج المحلي لمؤشرات عدم اليقين المحيط بالسياسات الاقتصادية الوطنية في ٢٠ بلدان هي أستراليا والبرازيل وكندا وشيلي والصين وفرنسا وألمانيا واليونان والهند وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكوريا والمكسيك وهولندا وروسيا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وسيط مؤشر عدم اليقين المحيط بالسياسات الاقتصادية العالمية من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٥ = ١٠٠. وسيط مؤشر عدم اليقين بشأن السياسة التجارية للولايات المتحدة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٠ = ١٠٠.

١٩-١ و ٢٠-١، وراجع كذلك الإطار ١-٥ في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي». وقد لا يترتب على عوامل الخطر هذه إذا ظلت بمعزل عن غيرها أي تأثير سلبي على الاستثمار والنمو خارج نطاق البلدان التي تتأثر بها مباشرة، ولكن عواقب هذه الأحداث—إذا اجتمعت مع التوترات التجارية وضيق الأوضاع المالية العالمية—قد تكون لها آثار ضخمة على المشاعر التي تتردد أصدائها على نطاق أوسع.

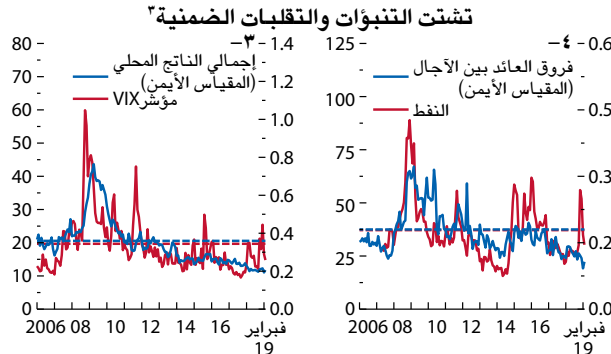
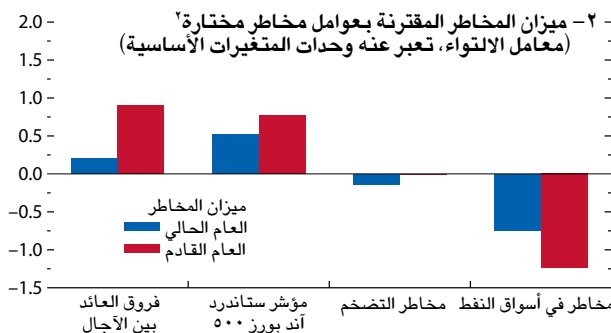
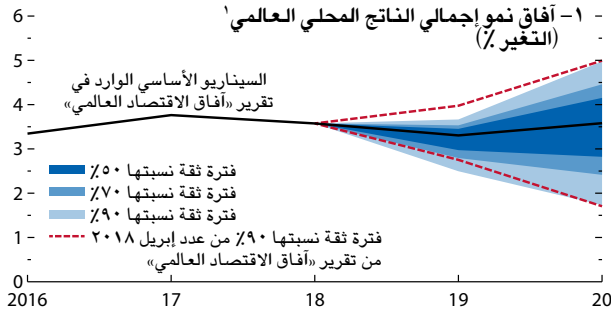
المخاطر على المدى المتوسط: تنشأ مخاطر من طبيعة الحركة المتباطئة إلى حد ما وانعكاساتها الخطيرة على الآفاق المتوسطة والطويلة وتتضمن انتشار آثار تغير المناخ وتراجع الثقة في المؤسسات والأحزاب السياسية. وذكرت «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ» (IPCC) في أكتوبر ٢٠١٨ أن الاحترار العالمي، بمعدلات الزيادة الحالية، يمكن أن يصبح أعلى من المستويات التي كانت سائدة قبل الثورة الصناعية بمقدار ١,٥ درجة مئوية في الفترة بين ٢٠٣٠ و ٢٠٥٢، حاملا معه مستويات متطرفة من درجات الحرارة وتساقط الأمطار والجفاف. ويمكن أن تترتب على هذه المستويات المتطرفة آثار إنسانية مدمرة وتسبب خسائر حادة ومستمرة في الناتج على مستوى مجموعة واسعة من الاقتصادات (الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠١٧ من

المالي، وتقليص الحيز الذي تتيحه السياسات مستقبلا، ويزيد مخاطر التطورات السلبية أمام النمو في الأجل المتوسط. مواطن الضعف المالي الأخرى: تشكل الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية المالية مصدرا آخر للمخاطر لأنها يمكن أن تحدث اضطرابا حادا في نظم المدفوعات عبر الحدود وتدفق السلع والخدمات. وكما يشير عدد إبريل ٢٠١٩ من «تقرير الاستقرار المالي العالمي»، فانعكاس المسار على نطاق واسع في الإصلاح التنظيمي بعد الأزمة أو استمرار الأوضاع المالية التي لا تزال تيسيرية نسبيا يمكن أن يعزز وجود مزيد من مواطن الضعف المالي، وخاصة إذا كثفت جهات الوساطة المالية بحثها عن العائدات في ظل تباطؤ النمو العالمي.

عدم اليقين السياسي: هناك مجموعة من العوامل المحتملة الأخرى التي تضيف إلى مخاطر التطورات السلبية أمام الاستثمار والنمو في العالم. وتتضمن هذه العوامل عدم اليقين حول السياسات بشأن جدول أعمال الإدارات الجديدة أو الانتخابات المحيطة بها، والصراع الجغرافي-السياسي في الشرق الأوسط، والتوترات في شرق آسيا (الشكل البياني

الشكل البياني ١-٢١: المخاطر التي تواجه الآفاق العالمية

أصبح ميزان المخاطر المحيطة بالآفاق مائلا نحو الانخفاض مقارنة بما جاء في عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.; وبورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار (CBOE); وشركة Consensus Economics; ومؤسسة Haver Analytics; وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

يوضح الرسم البياني المروحي عدم اليقين المحيبت تنبؤات السيناريو الأساسي في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عند فترات الثقة البالغة نسبة كل منها ٥٠٪ و ٧٠٪ و ٩٠٪. وكما هو مبين، تشتمل فترة الثقة البالغة ٧٠٪ على فترة الثقة البالغة ٥٠٪؛ وتشتمل فترة الثقة البالغة ٩٠٪ على فترتي الثقة البالغتين ٥٠٪ و ٧٠٪. وللإطلاع على التفاصيل، راجع الملحق ١-٢ في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتعرض فترات الثقة البالغة ٩٠٪ لتنبؤات السنة الحالية والسنة التالية المأخوذة من عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

تعيين الأعمدة معامل الالتواء الذي تعبر عنه وحدات المتغيرات الأساسية. وتقدّم قيم مخاطر التضخم ومخاطر أسواق النفط بالإشارة العكسية نظرا لأنها تمثل مخاطر التطورات السلبية على النمو. إجمالي الناتج المحلي يقيس متوسط تشتت تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعداد القوى الشرائية لاقتصادات مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) والبرازيل والصين والهند والمكسيك. ومؤشر VIX هو مؤشر التقلبات الضمنية ضمن مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠ في بورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار. وفروق العائد بين الآجال تقيس متوسط التشتت في فروق العائد بين الآجال في تنبؤات أسعار الفائدة بالنسبة لكل من ألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. والنفط يمثل مؤشر تقلب النفط الخام لبورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار. وتستخدم التنبؤات من المسوح التي تجريها شركة Consensus Economics. وتمثل الخطوط المتقطعة متوسط القيم منذ عام ٢٠٠٠ حتى الوقت الحالي.

تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»). ويجيء هذا الإنذار من «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ» وسط أجواء من عدم الثقة الكبير في المؤسسات والأحزاب السياسية الرئيسية—وغالبا ما ينشأ عدم الثقة من تزايد عدم المساواة وترسخ الاعتقاد بأن الترتيبات الاقتصادية غير ناجحة على الإطلاق. ويصحب ذلك استقطاب للآراء وتنامي قبول البرامج السياسية المتطرفة مما يعرض الآفاق متوسطة المدى للخطر نتيجة لصعوبة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى دفع نمو الناتج الممكن وتعزيز الصلابة، بما في ذلك في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ.

تحليل الرسم البياني المروحي: يتضح من تحليل الرسم البياني المروحي—ويقوم في الأساس على بيانات العدالة وسوق السلع الأولية وتشلت توقعات المتنبئين من القطاع الخاص بشأن التضخم وفروق العائد بين الآجال—أن هناك ميزان المخاطر أخذ في التحول نحو الانخفاض مقارنة بعدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» (الشكل البياني ١-٢١). ويرجع تفاقم الوضع في معظمه إلى العبء المتوقع المصاحب لمخاطر ارتداد أسعار النفط بصورة حادة من هبوطها السريع مؤخرا. وكما يرد بالنقاش في عدد إبريل ٢٠١٩ من «تقرير الاستقرار المالي العالمي»، يشير تحليل النمو المعرض للمخاطر إلى حدوث ارتفاع طفيف في مخاطر التطورات السلبية أمام الاستقرار المالي العالمي في الأجل القصير مقارنة بما ورد في تقرير أكتوبر ٢٠١٨ واستمرار تصاعد المخاطر على النمو في الأجل المتوسط.

أولويات السياسات: تعزيز الصلابة وتحسين آفاق النمو في الأجل المتوسط

إن التحسن المحدود في النمو الاقتصادي العالمي المتوقع العام القادم يعتمد إلى حد كبير على تراجع الضغوط الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تعاني حاليا من الضغوط وعلى تجنب حدوث تباطؤ حاد للنشاط في الاقتصادات المتقدمة. وفي هذا السياق، ينبغي وضع مسألة تجنب زلات السياسات التي يمكن أن تضر بالنشاط الاقتصادي على رأس الأولويات. وينبغي أن يكون هدف السياسة الاقتصادية الكلية والمالية هو الحماية من مزيد من التباطؤ الذي ربما أفضى على هبوط الناتج إلى أدنى من مستواه الممكن وضمان الهبوط الهادئ عندما يتعين سحب الدعم من السياسة. وعلى المستوى الوطني، ينبغي أن تهدف السياسة النقدية إلى بقاء التضخم على المسار الصحيح نحو تحقيق هدف البنك المركزي (وضمن استقراره عندما يكون في مستوى الهدف) والحفاظ على ثبات التوقعات التضخمية. ويتعين على سياسة المالية العامة أن تدير المفاضلات بين دعم الطلب وضمن بقاء الدين العام على مسار مستدام. وبصفة خاصة، إذا كان يتعين ضبط أوضاع المالية العامة، ينبغي معايير وتيرة السياسة لضمان الاستقرار دون كبح النمو في الأجل القصير أو الإضرار بالبرامج التي تحمي الفئات الضعيفة (راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير «الراصد المالي»). ويمكن لسياسات القطاع المالي أن تكمل هذه الجهود من خلال

إدارة الطلب المعاكسة للاتجاهات الدورية، ينبغي أن تشدد سياسة المالية العامة على التدابير التي تدفع الناتج الممكن وتعزز الاحتوائية، بينما تُبقي الموارد المالية على مسار قابل للاستمرار. وفي حالة عدم حدوث تباطؤ كبير في النمو، ينبغي أن تسعى البلدان ذات الدين العام المرتفع إلى ضبط أوضاع المالية العامة على نحو تدريجي يتجنب الإثقال بصورة حادة على النمو ويؤمن توفير ضمان اجتماعي كاف للفئات الضعيفة. وإذا كانت هناك علامات واضحة على تباطؤ أشد عمقا وأطول أمدا في النشاط، سوف يتعين أن تصبح السياسة النقدية وسياسة المالية العامة أكثر تيسيرا. وفي سياق تيسير السياسة النقدية، يظل توفير مزيد من الضمانات للنظم المالية مطلبا ضروريا—بوسائل منها زيادة رأس المال في البنوك والاحتياطيات الوقائية السائلة، وتعزيز الإشراف الاحترازي الكلي على المؤسسات المالية غير المصرفية، وتطوير الأدوات الاحترازية الكلية عند الحاجة، وتجنب التراجع عن الإصلاحات التنظيمية التي نُفذت بعد الأزمة.

وتتسم الآفاق متوسطة المدى أمام هذه المجموعة بأنها محدودة (تشير التقديرات إلى أن معدلات نمو الناتج الممكن تتراوح بين ٠,٥٪ و ١,٥٪ في معظم الاقتصادات المتقدمة) مما يدعو إلى اتخاذ إجراءات لرفع معدلات مشاركة القوى العاملة ونمو الإنتاجية. وتتضمن هذه الإجراءات الاستثمارات العامة في البنية التحتية (تصاحبها حوافز لزيادة الإنفاق الخاص عند الحاجة)، والتعلم مدى الحياة ومهارات القوى العاملة، والبحوث والتطوير. وتظل حماية الديناميكية مطلبا حيويا—عن طريق ضمان وضع أطر سياسة المنافسة بحيث تيسر دخول الشركات الجديدة وتكبح سوء استغلال الشركات الرائدة لقوة السوق—في وجود عدد قليل من الشركات الكبرى التي تحتكر حصصا أكبر من السوق بشكل متزايد في قطاعات التكنولوجيا والبيع بالتجزئة والخدمات المالية وقطاعات أخرى في كثير من الاقتصادات المتقدمة (يوثق الفصل الثاني الاتجاهات العامة لقوى السوق عبر الاقتصادات المتقدمة وانعكاساتها الاقتصادية الكلية).

وفي الولايات المتحدة، حتى برغم أن الناتج أعلى بالفعل من مستواه الممكن، يتخذ الاحتياطي الفيدرالي منهجا يتسم بالصبر في عودة السياسة إلى طبيعتها وهو ملائم بالنظر إلى عدم اليقين الذي يحيط بالسيناريو الأساسي وخفوت التضخم. وينبغي أن يتوقف مسار سعر الفائدة الأساسي على البيانات الواردة والآفاق الاقتصادية والمخاطر. وفي ظل توقعات السيناريو الأساسي في ”آفاق الاقتصاد العالمي“، يتوقع زيادة ضيق الأوضاع في أسواق العمل وتحسن نمو الأجور، وذلك من المرجح أن يبرر زيادة ارتفاع سعر الفائدة في النصف الثاني من العام. أما سرعة التشديد فيمكن أن تضعف توقعات التضخم والنشاط، بينما التأخر في التشديد قد يفضي إلى نشأة مواطن ضعف مالي وهبوط أشد مستقبلا. وكان الإصلاح الضريبي الشامل في ٢٠١٧ وما تلاه من زيادة في الإنفاق قد أدى إلى اتساع عجز المالية العامة وزاد من عبء الدين العام في الولايات المتحدة الذي بلغ بالفعل

ضمان قوة الميزانيات العمومية ومعالجة مواطن الضعف بصورة استباقية عن طريق نشر أدوات السلامة الاحترازية الكلية، مثل رؤوس الأموال الوقائية المعاكسة للاتجاهات الدورية، أو الرؤوس الأموال الوقائية القطاعية الموجهة (أو إعطاء أوزان أعلى للمخاطر والمخصصات لهذه الانكشافات) وتطوير، عند الحاجة، أدوات على أساس المقترض لتخفيف المخاطر التي تنشأ من مخاطر الديون المرتفعة. وسوف يعزز ذلك الصلابة في مواجهة البيئة في أسواق الأصول العالمية التي من المحتمل أن تزداد تقلبا (على النحو الواردة مناقشته بمزيد من التفصيل في عدد إبريل ٢٠١٩ من ”تقرير الاستقرار المالي العالمي“).

وإذا تبين أن تباطؤ النشاط الحالي أشد حدة وأطول أمدا مما يتوخى السيناريو الأساسي، ينبغي أن يصبح موقف السياسة الاقتصادية الكلية أكثر تيسيرا، ولا سيما عندما يكون الناتج أقل بالفعل من المستوى الممكن أو هناك احتمال بذلك بينما توجد مساحة تتيحها السياسات. وإذا كانت سياسة المالية العامة على مسار لضبط الأوضاع والسياسة النقدية مقيدة، يتعين إبطاء وتيرته لضمان توفير الدعم الكافي للطلب في الأجل القصير. وإذا كان ضعف الآفاق وتدهور مزاج السوق يعززان بعضهما، ستصبح الحاجة أكثر إلحاحا إلى التواصل بوضوح وبذل جهود بالتعاون لمعالجة القضايا التي لم تحل بعض—مثل النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وبعد عام ٢٠٢٠، تشير التنبؤات إلى استقرار النمو عموما عند ٣,٦٪، برغم تباطؤ النشاط في المناطق دون الإقليمية الرئيسية وأهم الاقتصادات على المدى المتوسط، وهو ما يعتمد بدرجة كبيرة على تحول الأوزان نحو تلك التي تحقق معدلات نمو أعلى نسبيا. ويظل تحسين آفاق النمو على المدى المتوسط من أولويات معظم الاقتصادات المتقدمة. ولا يزال أحد أولويات السياسات في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية توفير قاعدة إيرادات أقوى لتلبية احتياجات الإنفاق على الجوانب الاجتماعية والبنية التحتية، ويعتمد عليها في الحد من الفقر بصورة مستدامة وزيادة الاحتواء وكذلك القدرة على الاستمرار في تحمل الدين. وهناك موضوع آخر شامل وهو الحاجة على ضمان عودة المكاسب بالمنفعة على جميع شرائح المجتمع من خلال كفاية الإنفاق على النواحي الاجتماعية كالتعليم والصحة وسياسات شبكات الأمان التي تحمي الفئات الضعيفة. (الإطار ١-٣ يوثق مجموعة ذات صلة من التحديات التي تنشأ من التفاوت المتواصل بين المناطق الجغرافية المختلفة في نتائج سوق العمل والإنتاجية داخل البلدان).

الاقتصادات المتقدمة – أولويات السياسات

على مستوى الاقتصادات المتقدمة، لا يزال تضخم سعر المستهلك عموما دون الهدف المحدد، وضغوط الأجور متراجعة نسبيا (برغم ارتفاعها في عدد قليل من الحالات). وينبغي أن تظل السياسة النقدية تيسيرية في هذه الاقتصادات حتى تظهر علامات واضحة على ارتفاع التضخم نحو أهداف البنوك المركزية. وبينما السياسة النقدية مدربة على

على مستوى المنطقة إذا ما حدثت استجابة متزامنة على صعيد المالية العامة، وإن تباينت عبر البلدان الأعضاء بما يتلاءم مع ظروف كل منها. ولا يزال استكمال عملية تأسيس الاتحاد المصرفي ومواصلة تنقية الميزانيات العمومية مطلباً حيوياً لتعزيز دور الوساطة الائتمانية في بعض الاقتصادات. وتختلف أولويات الإصلاح الهيكلي وفقاً لاحتياجات كل بلد. وفي فرنسا، من شأن الجهود المبذولة لتخفيف الأعباء الإدارية عن الشركات، وتشجيع الابتكار، وتقوية المنافسة في قطاع الخدمات، أن تكمل الخطوات التي اتخذت لزيادة المرونة في سوق العمل ودفع النمو الممكن. وفي إيطاليا، تُتخذ إجراءات للوصول إلى لا مركزية التفاوض على الأجور من شأنها أن تساعد على اتساق الأجور وإنتاجية العمالة، ومن ثم تعزيز مرونة سوق العمل ودفع نمو الوظائف. وفي إسبانيا، من شأن الجهود المبذولة للحد من الازدواجية في سوق العمل أن تدعم توفير الوظائف وأن تحفز الاستثمار الخاص.

وفي اليابان، سوف يكون من الضروري الحفاظ على التيسير النقدي لرفع التوقعات التضخمية والتقدم نحو بلوغ هدف البنك المركزي. وينبغي توجيه سياسة المالية العامة نحو ضمان استمرارية الأوضاع المالية على المدى الطويل مع الحفاظ على النمو. ويجدر الترحيب بالجمع بين زيادة معدل ضريبة الاستهلاك المقررة في أكتوبر وتدابير المالية العامة لدعم النشاط في الأجل القصير. والحفاظ على الدين في مسار يمكن الاستمرار في تحمله يدعو إلى مواصلة رفع معدل ضريبة الاستهلاك بصورة تدريجية ومطرقة وتنفيذ إصلاحات شبكة الضمان الاجتماعي. ويعتمد نجاح جدول أعمال "أبينوميكس" عموماً لرفع مستوى الإنتاجية الاقتصادية بشكل أساسي كذلك على رفع نمو الإنتاجية وتضخم الأجور، ومن أجل ذلك يظل الحد من الازدواجية في سوق العمل لزيادة إنتاجية العمالة غير المنتظمة مطلباً حيوياً. والتصدي بشكل دائم لتراجع نمو القوى العاملة الناجم عن شيخوخة السكان سيقتضي اتخاذ عدة مبادرات منها زيادة عرض القوى العاملة من الإناث والتشجيع على استخدام مزيد من القوى العاملة الأجنبية.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية—أولويات السياسات

تنوع الأداء على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الماضي القريب في سياق تقلب الأوضاع الخارجية مما ألقى الضوء على أهمية أطر السياسات الموجهة نحو ضمان آفاق النمو وتعزيز الصلابة. وينبغي أن تركز السياسة النقدية على تثبيت التوقعات التضخمية إذا ظل التضخم مرتفعاً أو كان انخفاض سعر العملة مؤخرًا يهدد بانتقال الآثار إلى الأسعار المحلية. وعندما تكون التوقعات ثابتة، تستطيع السياسة النقدية أن تدعم النشاط المحلي عند الحاجة (راجع الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»). ومن

مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها. وينبغي أن تركز سياسة المالية العامة على رفع نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي، مع زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة في الحد من الارتفاع المتوقع للإنفاق المرتبط بالشيخوخة. وفيما يتعلق بسياسات القطاع المالي، ينبغي الحفاظ على المنهج الحالي القائم على المخاطر في التنظيم والرقابة وتسوية الأوضاع (وتعزيزه في حالة المؤسسات المالية غير المصرفية) للحد من مواطن الخطر التي تنشأ من ضعف معايير إجراءات قروض الشركات، وارتفاع الرفع المالي في الشركات، ومخاطر الأمن الإلكتروني الناشئة. وتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط سيقتضي التحفيز على مزيد من مشاركة القوى العاملة وتعزيز مهارات القوى العاملة.

وفي المملكة المتحدة، برغم انخفاض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته التاريخية وتحسن نمو الأجور مؤخرًا، فعدم اليقين المحيط بالمفاوضات حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يدعو إلى توخي الحذر، وإلى صدور استجابة السياسة النقدية بناء على بيانات. وبالمثل، فإن الوتيرة المتوخاة لضبط أوضاع المالية العامة، التي تركز على هدف تضيق عجز القطاع العام المعدل لمراعاة العوامل الدورية إلى أقل من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول ٢٠٢٠-٢٠٢١، ينبغي أن تخضع للتعديل إذا حدث تباطؤ ملموس في النمو. وينبغي أن تركز الإصلاحات الهيكلية على تحسين جودة البنية التحتية ودفع المهارات الأساسية لخريجي المدارس الثانوية، وينبغي وضع سياسات سوق العمل بحيث تضمن السلاسة في إعادة توزيع العمالة من القطاعات التي تتأثر سلباً بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي نحو القطاعات التي ستأخذ في الاتساع.

وفي منطقة اليورو، لا يزال التضخم الأساسي دون مستوى الهدف ونمو الأجور بطيئاً نسبياً برغم ضيق الأوضاع في أسواق العمل لدى كثير من الاقتصادات في منطقة العملة. وينبغي أن تظل السياسة النقدية تيسيرية. وفي هذا الصدد، يجدر الترحيب بالإرشادات الاستشرافية من البنك المركزي الأوروبي بأنه سيعيد استثمار الأوراق المالية التي يحل أجل استحقاقها إلى حين ارتفاع أسعار الفائدة. ويختلف الحيز المالي على مستوى منطقة العملة. وفي بعض البلدان (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا)، ينبغي إعادة بناء الهوامش الوقائية بالتدريج لتجنب تجدد اشتعال الدوامات المرتدة المعاكسة بين المخاطر السيادية والمصرفية وضمن الاستقرار. وفي ألمانيا، حيث النمو أخذ في التباطؤ، يمكن الاستفادة من الحيز المتوافر في المالية العامة لزيادة الاستثمار العام في رأس المال المادي والبشري أو الحد من فرق ضريبة العمل—أي اتخاذ تدابير تدفع الناتج الممكن وتساعد على إعادة التوازن الخارجي. ومن الضروري أن تُعتمد هذه التدابير بصورة عاجلة إذا استمرت الحالة الراهنة من ضعف النشاط. وإذا ما تحقق أحد سيناريوهات التطورات السلبية الحادة في منطقة اليورو، يمكن استخدام التيسير المالي كعنصر مكمل لأدوات السياسة النقدية المتاحة في البلدان التي تمتلك حيزاً مالياً ملائماً وتتمتع بأوضاع تمويلية مواتية. ويمكن أن يتعزز التأثير

المدى القصير يمكن أن يفضي إلى خروج جدول الأعمال العام بشأن الإصلاح عن مساره، ربما كان بعض التوسع المالي بنود الموازنة الممولة مركزياً في ٢٠١٩ ملائماً. وينبغي تجنب تحفيز البنية التحتية واسع النطاق والتركيز بدلا من ذلك على التحويلات الموجهة إلى الأسر منخفضة الدخل من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة (الإطار ١-٢ في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير "الراصد المالي").

وفي الهند، لا يزال من الضروري الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وإصلاحات القطاع المالي مع بذل الجهود لتخفيض الدين العام من أجل ضمان آفاق النمو للاقتصاد. وعلى المدى القصير، يتعين مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة لتخفيض الدين العام المرتفع في الهند. وينبغي دعم ذلك بتعزيز الامتثال للضرائب على السلع والخدمات ومواصلة تخفيض الدعم. واتخذت خطوات مهمة نحو تقوية الميزانيات العمومية للقطاع المالي، منها من خلال تعجيل وتيرة تسوية أوضاع الأصول المتعثرة في ظل إطار مبسط للإفلاس. وينبغي دعم هذه الجهود من خلال تعزيز الحوكمة في بنوك القطاع العام. ومن شأن إصلاح القواعد التنظيمية للتعيين والفصل من العمل أن تساعد في التحفيز على توفير الوظائف واستيعاب المكاسب الديمغرافية الكبيرة في البلاد، وينبغي كذلك تعزيز الجهود بشأن إصلاح الأراضي من أجل تسهيل وتسريع عمليات تطوير البنية التحتية.

وفي الأرجنتين، رفعت التوقعات بشأن النمو ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع الأجور الاسمية وتساعد التوقعات التضخمية إلى توليد مزيد من الضغوط التضخمية المستمرة في ٢٠١٩ أكثر مما كان متوقعا في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي». ولا تزال مخاطر التطورات السلبية أمام الاقتصاد كبيرة، ويمكن أن يفضي تحققها إلى عدم تفضيل المستثمرين للأصول بالبيزو مما يضع ضغوطا على العملة والحساب الرأسمالي. وعلى هذه الخلفية، فمن الضروري الاستمرار في تنفيذ الخطة الرامية إلى تحقيق الاستقرار في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي لرفع ثقة المستثمرين واستعادة النمو المستدام الذي يرفع مستويات معيشة كل فئات المجتمع. ومن أجل ذلك، سيكون من ضروري إحراز الهدف المحدد لرصيد المالية العامة الأولي وهو صفر في ٢٠١٩ و١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠ من أجل تخفيض الحاجة إلى التمويل وتجنب اشتعال الضغوط على السيولة من جديد. ومواصلة العمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية يكتسب أهمية بالغة لإعادة تثبيت التوقعات التضخمية واستعادة مصداقية البنك المركزي. واستكمالاً لهذه الجهود من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير، من شأن استئناف تنفيذ جدول الأعمال بشأن الإصلاح الهيكلي أن يساعد على رفع التوقعات بشأن نمو الاقتصاد في الأجل المتوسط.

وفي البرازيل، يأتي احتواء الدين العام المتزايد على رأس الأولويات مع ضمان عدم المساس بالإنفاق الاجتماعي

شأن ضيق الأوضاع المالية الخارجية أن يكشف عن مواطن الضعف المرتبطة بارتفاع الدين العام وكذلك عدم التوافق بين العملات وأجال الاستحقاق في الميزانيات العمومية والتي تراكمت خلال سنوات الانخفاض البالغ في أسعار الفائدة (راجع الإطار ١-١ في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير "الراصد المالي" للاطلاع على تحليل انعكاسات تشديد الأوضاع المالية المحتمل على المالية العامة في اقتصادات الأسواق الصاعدة). وينبغي أن تضمن سياسة المالية العامة استمرار نسب الدين في مستويات يمكن مواصلة تحملها، وهو ما يحتوي كذلك على تكاليف الاقتراض ويُنشئ حيزاً لمكافحة هبوط النشاط الاقتصادي. ومن خلال تحسين توجيه الدعم لمستحقيه، وترشيد النفقات المتكررة، وتعبئة الإيرادات، يمكن المساعدة في الحفاظ على النفقات الرأسمالية اللازمة لإعطاء دفعة للنمو الممكن والإنفاق الاجتماعي الذي يحسن الاحتواء. وفي بعض الحالات، يتعين تقوية أطر التنظيم والرقابة على السلامة الاحترازية الكلية للتعامل مع ارتفاع أعباء الدين الخاص، وكبح النمو الائتماني المفرط، واحتواء عدم التوافق بين العملات وأجال الاستحقاق في الميزانيات العمومية. ومرونة سعر الصرف يمكن أن تكمل هذه السياسات بالمساعدة على الوقاية من الصدمات. ويمكن أن تساعد كذلك على منع عدم الاتساق المستمر في الأسعار النسبية والذي يؤدي على سوء تخصيص الموارد وتراكم الاختلالات المالية. وعلى مستوى جميع الاقتصادات، لا يزال من الضروري إجراء الإصلاحات التي تضمن تحقيق النمو المستدام الاحتوائي، خاصة بالنظر إلى التراجع النسبي في الآفاق متوسطة المدى لنمو حصة الفرد في كثير من اقتصادات هذه المجموعة.

وفي الصين تراجع اعتماد الاقتصاد على الائتمان إلى حد ما على أثر الجهود التنظيمية لكبح صيرفة الظل والسيطرة على تراكم الدين. وبرغم ضعف الزخم مؤخرا الناجم عن التوترات التجارية، ينبغي أن يظل موضع تركيز السياسات هو الحد من الرفع المالي واستعادة توازن الاقتصاد بعيداً عن نموذج النمو القائم على الاستثمار المدفوع بالائتمان إلى نموذج أكثر استدامة يقوده الاستهلاك الخاص. والحد من الرفع المالي في الاقتصاد سيقضي مواصلة الحد من انتشار الضمانات الضمنية للديون، والإقرار المبكر بالأصول المتعثرة والتخلص منها، وتعزيز عملية تخصيص الائتمان على أساس السوق بقدر أكبر مما يحسن اتساق العائدات المعدلة حسب المخاطر وتكاليف الاقتراض. وبناء على الزيادات الأخيرة في الاستهلاك الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (حتى بلغ ما يقرب من ٤٩٪ في ٢٠١٧ مقابل ٣٥٪ في ٢٠١٢)، فإن مواصلة استعادة التوازن تتطلب معدلات ضريبية أكثر تصاعدياً، وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والتحويلات الاجتماعية، وتخفيض الحواجز أمام تنقل العمالة. أما تعزيز نمو الإنتاجية فسوف يقتضي تقليص دور المؤسسات المملوكة للدولة ومواصلة تخفيض الحواجز أمام الدخل في قطاعات معينة مثل الاتصالات والمصارف. ومن أجل تجنب حدوث تباطؤ حاد في النمو على

للدعم النقدي إذا ضعف النشاط في الأجل القصير، بشرط عدم ارتفاع التضخم. وبناء على الجهود التي بذلت لتعزيز الاستقرار المالي (بما فيها إغلاق البنوك الضعيفة وإصلاح إطار تسوية الأوضاع)، ينبغي توجيه هيكل الحوكمة في الجهاز المصرفي نحو تعزيز كفاءة الوساطة الائتمانية. إضافة إلى ذلك، فإن مواصلة الجهود لتحسين حقوق الملكية والحوكمة، وإصلاح أسواق العمل، والاستثمار في البنية التحتية ستدفع الاستثمارات الخاصة وترفع نمو الإنتاجية وتدعم التقارب نحو مستويات دخل الاقتصادات المتقدمة. وفي جنوب إفريقيا، يتعين التدرج في ضبط أوضاع المالية العامة لتحقيق استقرار الدين العام. وينبغي إعطاء الأولوية لوفورات الأجور العامة للحفاظ على النفقات الاجتماعية الحيوية من أجل الفئات الضعيفة وتمويل الاستثمارات الإنتاجية لإعطاء دفعة للنمو الممكن. وينبغي أن تكون التحويلات إلى الكيانات العامة مشروطة بتقليص النفقات والقضاء على الإسراف. ويمكن دعم عملية ضبط أوضاع المالية العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي ومن خلال تعزيز الإدارة الضريبية ووضع أحكام فعالة بشأن مكافحة التهرب الضريبي تحد من نقل الأرباح. وسوف تسهم الإصلاحات الهيكلية، وخاصة في أسواق المنتجات والعمل، في تعزيز بيئة تؤدي إلى توسع الاستثمارات الخاصة وتوفير فرص العمل ونمو الإنتاجية.

وتشارك البلدان النامية منخفضة الدخل في كثير من أولويات سياساتها مع مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة، وخاصة زيادة الصلابة في مواجهة الأوضاع الخارجية المتقلبة. وشهد العديد من الاقتصادات «الواعدة» منخفضة الدخل ضيق حادا في أوضاع التمويل الخارجي في الأشهر الأخيرة. وتتضمن أولوياتها تعزيز أطر السياسة النقدية والسلامة الاحترازية الكلية مع الحفاظ على مرونة سعر الصرف. وارتفعت أرصدة الدين العام بسرعة في هذه المجموعة خلال فترة من انخفاض أسعار الفائدة. وإذا أصبحت أوضاع التمويل أقل تيسيرا، قد تنشأ مخاطر تمديد الديون، وتنتقل آثار اتساع فروق العائد على السندات السيادية فترفع تكاليف الاقتراض التي تتحملها الشركات والأسر. وينبغي توجيه سياسة المالية العامة نحو احتواء تراكم الدين مع حماية تدابير مساعدة الفئات الضعيفة ودعم التقدم نحو تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". وسوف يقتضي ذلك توسيع قاعدة الإيرادات، وتقوية الإدارة الضريبية، وإلغاء الدعم المهدد للموارد، وتحديد مبادرات الإنفاق ذات الأولوية على البنية التحتية والصحة والتعليم والحد من الفقر.

وبينما ضبط أوضاع المالية العامة تدريجيا يمثل أحد الأولويات المشتركة على مستوى مجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل، تواجه الاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية ضغوطا إضافية من ضعف الآفاق المتوقعة لأسعار السلع الأولية. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد إعادة توجيه الإنفاق نحو البنية التحتية والنفقات الاجتماعية، إلى جانب الدفع نحو تعبئة الإيرادات المحلية عن طريق توسيع الوعاء الضريبي وتقوية إدارة الإيرادات. وإلى جانب

الضروري. وتقرر في ٢٠١٦ حدا أعلى للإنفاق يتوخى تحسن رصيد المالية العامة الأولي بنسبة ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تسهيل ضبط أوضاع المالية العامة. ومع هذا، يتعين تركيز عملية الضبط في البداية، ولا سيما تخفيض فاتورة أجور القطاع العام وإصلاحات نظام التقاعد لكبح تزايد النفقات— مع حماية البرامج الاجتماعية الحيوية للفئات الضعيفة. وبينما لا يزال التضخم قريبا من الهدف المقرر، يمكن أن تظل السياسة النقدية تيسيرية لدعم الطلب الكلي عند الحاجة. وبناء على الإصلاحات مؤخرا في أسواق العمل والائتمان المدعم، من شأن الجهود الرامية إلى تحسين البنية التحتية ورفع مستوى كفاءة الوساطة المالية أن تساعد على زيادة الإنتاجية ورفع آفاق النمو على المدى المتوسط.

وفي المكسيك، حيث اتسعت فروق العائد على السندات السيادية بشكل كبير منذ أكتوبر، يلزم العمل على تجنب التأخر في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية، لأن ذلك سيولد مزيدا من عدم اليقين الذي يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص ونمو الوظائف. والالتزام بخطة ضبط أوضاع المالية العامة متوسطة الأجل (وربما وضع هدف لتخفيض العجز بقدر أكبر) سيحقق استقرار الدين العام، ويرفع مستوى الثقة، ويوفر الحيز اللازم لكل من الاستجابة في مواجهة الصدمات وتلبية احتياجات الإنفاق المرتبطة بالشيخوخة. وإذا ظل التضخم قيد السيطرة وظلت التوقعات ثابتة، يمكن الاستمرار في تيسير السياسة النقدية مع وجود مجال لتخفيض أسعار الفائدة إذا لزم الأمر.

وفي تركيا، يضع «البرنامج الاقتصادي الجديد» إطارا للتعامل مع القضايا المعقدة في الاقتصاد. وعلى هذه الخلفية، يتعين وضع مزيج شامل من السياسات ذات المصادقية لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وينبغي معايرة وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة على نحو ملائم بالنظر إلى ضعف الآفاق ومحدودية النطاق المتاح للسياسة النقدية لكي تدعم النشاط—في سياق ارتفاع التضخم وزيادة التوقعات التضخمية. ومن شأن اتخاذ خطوات لترشيد الإنفاق الموجه من خلال علاقات الشراكة بين القطاع العام والخاص وزيادة الشفافية في هذا المجال أن يساعد على وضع ركيزة للمالية العامة. أما زيادة الشفافية بشأن صحة الميزانيات العمومية في القطاع المالي، ومواصلة تعزيز الميزانيات العمومية عندما تنشأ الحاجة إلى ذلك، فسوف تساعد في معالجة أوجه عدم اليقين المتبقية، وكذلك بذل مزيد من الجهود لمعالجة الضغوط في قطاع الشركات غير المالية، بما فيها مخاطر الديون.

وفي روسيا، أدى تعديل القاعدة المالية مؤخرا إلى دفعة مالية إيجابية مساندة للاتجاهات الدورية يمكن أن تضعف مصداقية السياسات. وسوف يتعين مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط لضمان الاستمرارية. ورفَع سعر الفائدة الأساسي الذي يحدده البنك المركزي إلى أعلى من السعر المحايد عقب ارتفاع الضغوط التضخمية في النصف الثاني من ٢٠١٨. وبناء على ذلك، هناك مساحة

الخلافات بشكل دائم داخل نظام التجارة متعدد الأطراف القائم على قواعد. ويمكن دعم ذلك من خلال تحديث قواعد منظمة التجارة العالمية والالتزامات بمعالجة المجالات التي تكتسب أهمية متزايدة، مثل الخدمات والتجارة الإلكترونية والدعم ونقل التكنولوجيا— وضمان تطبيق القواعد القائمة وإنفاذها وذلك، على سبيل المثال، بالعمل على تخطي المأزق بشأن هيئة الاستئناف في المنظمة. ومن العوامل التي تساعد على ذلك أيضا الترتيبات الإقليمية الطموحة المصممة بشكل جيد—كالاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP) واتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي واليابان. وبصورة أعم، هناك حاجة إلى تعزيز حوكمة التجارة. على سبيل المثال، يُنظر حاليا في فكرة ضرورة مشاركة جميع البلدان في كل المفاوضات، وقد يسمح ذلك لمن يرغب من البلدان بالتحرك قدما بوتيرة أسرع، على أن تظل الاتفاقيات الجديدة داخل منظمة التجارة العالمية وتكون مفتوحة لجميع أعضاء المنظمة.

الاستقرار المالي العالمي: هناك حاجة إلى التعاون العالمي من أجل الحفاظ على المكاسب الهائلة التي تحققت على مدى العقد الماضي نحو تعزيز النظام المالي ومقاومة الضغوط للترجع عن أجزاء من الإصلاحات. وينبغي تطبيق جدول أعمال الإصلاح بالكامل. وتشمل الأمثلة تطبيق نسبة الرفع المالي ونسبة صافي التمويل المستقر، ووضع أطر تسوية فعالة، وتعزيز كثافة الرقابة على المؤسسات المالية المهمة على مستوى العالم، وخاصة عبر الحدود، وتعزيز الأدوات والقدرات على صنع السياسات في الكيانات المعنية بالسلامة الاحترازية الكلية، وتخفيف المخاطر على النظام من المؤسسات المالية غير المصرفية من خلال توكي اليقظة المستمرة حيال النطاق التنظيمي وسد فجوات البيانات. ويتعين التنسيق لاتخاذ إجراء جماعي لمواجهة المخاطر الناشئة، مثل تلك التي تظهر نتيجة زيادة أهمية الأطراف المقابلة المركزية واحتمال حدوث اختراقات تهدد الأمن الإلكتروني، ولمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الحدود. وسوف يساعد كل ذلك في الحد من سحب علاقات المراسلة المصرفية، وهي حيوية لوصول البلدان منخفضة الدخل إلى نظم المدفوعات الدولية. إضافة إلى ذلك، فإن توفير شبكة أمان عالمية تتمتع بقدر كاف من التمويل يمكن أن يحمي الاقتصادات ذات الأساسيات القوية التي لولا ذلك ربما أصابتها العدوى عبر الحدود وانتقلت إليها التداعيات إذا ازدادت مخاطر التطورات السلبية على الآفاق العالمية.

الضرائب: مع ظهور الشركات متعددة الجنسيات، أدت المنافسة الضريبية الدولية إلى زيادة المصاعب أمام الحكومات في جمع الإيرادات اللازمة لتمويل ميزانياتها. وهناك حاجة إلى التعاون متعدد الأطراف لتعزيز الجهود القائمة التي تهدف إلى معالجة التهرب والتحليل الضريبي والحد من المنافسة الضريبية، وذلك على سبيل المثال من خلال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي—

وضع الموارد العامة على مسار مستدام، من الأولويات القصوى لهذه المجموعة تنويع النشاط بعيدا عن الاعتماد على استخراج الموارد وتكريرها. وبينما تختلف الظروف من بلد إلى آخر، تساعد مجالات السياسات المشتركة على تحقيق هذا الهدف العام، وتتضمن إدارة اقتصادية كلية سليمة، وضمان مشاركة القوى العاملة على نطاق واسع عن طريق رفع مستوى جودة التعليم وتحسين مهارات العمالة، والحد من أوجه القصور في البنية التحتية، ودفع التنمية والشمول في القطاع المالي، وحفز الشركات والاستثمارات الخاصة على الدخول (من خلال تقوية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وتخفيض الحواجز أمام التجارة).

كذلك تحملت البلدان النامية منخفضة الدخل العبء الأكبر من تغير المناخ والكوارث الطبيعية المروعة. والحد من تداعيات هذه الأحداث يقتضي وضع استراتيجيات للتكيف تستثمر في البنية التحتية الذكية مناخيا، وتعتمد تكنولوجيات وقواعد تنظيمية ملائمة، وتنشر شبكات أمان اجتماعية موجهة بدقة.

السياسات متعددة الأطراف

منذ مطلع عام ٢٠١٨، أخذ المزاج يتأثر بصورة متزايدة من الإجراءات التجارية التي تتخذها الولايات المتحدة وانتقام شركائها التجاريين. وينبغي أن يتعاون صناع السياسات لمعالجة مصادر عدم الارتياح إزاء نظام التجارة القائم على قواعد، وتخفيض تكاليف التجارة، وتسوية الخلافات بدون زيادة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وسوف يساعد اتخاذ إجراءات على هذا النحو في تجنب مزيد من الديناميكيات المزعزعة التي تفضي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. وإلى جانب التجارة، فإن تعزيز التعاون بشأن مجموعة من القضايا سيساعد على توسيع نطاق المكاسب من التكامل الاقتصادي العالمي. ويتضمن جدول الأعمال استكمال الإصلاحات التنظيمية المالية التي بدأت بعد الأزمة، وتقوية شبكة الأمان المالي العالمية لتخفيف حاجة البلدان إلى تأمين ذاتها ضد الصدمات الخارجية، ومعالجة قضايا الضرائب الدولية، وتقليص طرق التهرب الضريبي عبر الحدود إلى أدنى مستوى، والتشجيع على تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

التجارة: كان التكامل عبر الحدود من خلال الانفتاح التجاري مصدرا بالغ الأهمية لنمو الإنتاجية، ونشر المعرفة، ومكاسب الرخاء التي حققتها البلدان في جميع مستويات الدخل (راجع على سبيل المثال الفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" للاطلاع على تقديرات المكاسب التي تعود على الرفاهية من التجارة والفصل الثالث في هذا العدد من التقرير حول دور التكامل التجاري في تخفيض أسعار السلع الرأسمالية ودفع الاستثمارات على مستوى العالم في العقود الثلاثة الأخيرة). ويمكن إعادة تنشيط أحد الدوافع الرئيسية وراء نمو الإنتاجية العالمية من خلال سحب إجراءات فرض قيود على التجارة المطبقة حتى الآن، وتخفيض تكاليف التجارة، وتسوية

الأحداث ذات الصلة بالمناخ إلى زيادة تعقيد موقف معقد بالفعل ناتج عن فرار اللاجئين من مناطق الصراعات، وذلك غالبا إلى بلدان واقعة بالفعل تحت وطأة ضغوط حادة. كذلك سوف تكتسب الهجرة الدولية أهمية متزايدة، مع مواجهة كثير من الاقتصادات المتقدمة تحديات ناجمة عن شيخوخة سكانها. والتعاون الدولي سيولد فرصا لتبسيط عملية إدماج المهاجرين— والمساعدة بالتالي على تحقيق أقصى حد من المنافع التي يجلبها عرض العمالة وإنتاجيتها إلى بلدان المقصد، ودعم تدفقات تحويلات العاملين في الخارج وتخفيف العبء عن بلدان المصدر. وأخيرا، هناك حاجة إلى بذل جهود عالمية حقيقية لكبح الفساد الذي يقوض الثقة في الحكومة والمؤسسات في كثير من البلدان (راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير ”الراصد المالي“).

مبادرة مجموعة العشرين بشأن تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح (راجع الإطار ١-٣ في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير ”الراصد المالي“).

التحديات طويلة المدى: لا غنى عن التعاون متعدد الأطراف في معالجة القضايا الأطول أمدا التي تعرض استدامة واحتواء النمو العالمي للخطر. ومن الضرورات الحتمية العالمية كبح انبعاثات غازات الدفيئة واحتواء العواقب المصاحبة لارتفاع درجات الحرارة العالمية والأحداث البيئية المدمرة (راجع الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير ”آفاق الاقتصاد العالمي“ عن تأثير الصدمات المناخية على الاقتصاد الكلي وتقرير IMF 2019 للاطلاع على مناقشة حول الخيارات أمام سياسة المالية العامة لتنفيذ استراتيجيات تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها). وإضافة إلى تدفقات اللاجئين، تؤدي

إطار السيناريو ١-١: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق

منتصف ٢٠١٩ نتيجة لذلك (راجع الجدول ١ في السيناريو للاطلاع على مقارنة بين بعض الفرضيات في السيناريو الأساسي الحالي وفي سيناريو خروج بريطانيا بدون اتفاق). كذلك الواردات من الاتحاد الأوروبي التي لا تخضع لنظام التعريف المؤقتة تعود للخضوع إلى قواعد «الدول الأولى بالرعاية» في منتصف ٢٠١٩، بينما تلك الخاضعة للنظام تعود إلى هذه القواعد في منتصف ٢٠٢٠.

تكاليف التجارة مع الاتحاد الأوروبي (الحواجز غير الجمركية) يفترض السيناريو هان ارتفاع التكاليف غير الجمركية للتجارة، ما يعكس ظهور جمارك وحدود تنظم الحركة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، بما فيها سقوط حقوق جواز مرور القطاع المالي في المملكة المتحدة. وتشهد السنة الأولى معظم الارتفاع في التكاليف غير الجمركية التي يتحملها جانب الاتحاد الأوروبي، مع إعفاء بعض الخدمات من الحواجز غير الجمركية، مثل أنشطة معينة في القطاع المالي والنقل، والتي ترتفع في السنة الثانية. ومن ناحية المملكة المتحدة، يحدث التحول تدريجياً على مدى ثلاث سنوات، مما يعكس المنهج المُعلن للمملكة المتحدة في إعطاء الأولوية للاستمرارية من خلال الإقرار مؤقتاً بمعايير الاتحاد الأوروبي في مجالات متعددة. وبوجه عام، فإن خفض الحواجز غير الجمركية المكتسب من عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي—حوالي ٢٠٪ بالقيمة المكافئة للتعريف—سيعكس مساره في نهاية المطاف.^١ تكاليف التجارة مع البلدان خارج الاتحاد الأوروبي: تخسر المملكة المتحدة معظم اتفاقيات التجارة الحرة مع البلدان الأخرى القائمة حالياً من خلال عضويتها في الاتحاد الأوروبي (تغطي نحو ١٥٪ من إجمالي تجارة

يستخدم هذا الإطار «النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل» الذي وضعه صندوق النقد الدولي بغرض استكشاف الانعكاسات الاقتصادية لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق حول التجارة الحرة في الربع الثاني من ٢٠١٩، ويعرض سيناريوهين، ويقدم مجموعة من النتائج المحتملة. ويتضمن السيناريو هان إجراءات إما اتخذت بالفعل أو أعلن عنها بهدف تخفيف التأثير قصير المدى، بما فيها منح إعفاء جمركي مؤقت لحصة كبيرة من واردات المملكة المتحدة (من كل من الاتحاد الأوروبي والبلدان خارج الاتحاد الأوروبي) في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، ووضع نظم إقرار مؤقتة ببعض الخدمات المالية. وتبين الفروق بين السيناريوهين بعض أجواء عدم اليقين حول تأثير خروج بريطانيا بدون اتفاق. ويفترض السيناريو «ألف» عدم مواجهة اضطرابات على الحدود و حدوث ارتفاع طفيف نسبياً في فروق العائد على السندات السيادية وسندات الشركات في المملكة المتحدة. ويتضمن السيناريو «باء» اضطرابات كبيرة عند الحدود ترفع تكاليف الواردات التي تتحملها الشركات والأسر في المملكة المتحدة (وبقدر أقل في الاتحاد الأوروبي) مع ضيق أشد حدة في الأوضاع المالية. وتجري مقارنة بين هذين السيناريوهين والسيناريو الأساسي في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، الذي يفترض أن المملكة المتحدة ستانسحب من الاتحاد الجمركي والسوق الموحدة للاتحاد الأوروبي وتتوصل إلى اتفاقية عامة بشأن التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، مع التحول إلى النظام الجديد تدريجياً.

وهناك العديد من الفرضيات المشتركة وراء السيناريوهين: تكاليف التجارة مع الاتحاد الأوروبي (التعريفات الجمركية) في ظل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، سوف تعود صادرات المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي لتخضع إلى قواعد «الدول الأولى بالرعاية» في ظل منظمة التجارة العالمية، مع ارتفاع التعريفات بحلول

^١ تقرير IMF (2018). لا يفترض هذا الإطار حدوث مزيد من الاضطرابات في القطاع المالي فيما عدا فقدان حقوق جواز المرور، ويضع لها نموذجاً كحاجز أمام تجارة الخدمات.

الجدول ١ في السيناريو: الفرضيات بشأن التجارة في السيناريو الأساسي والسيناريو «ألف» والسيناريو «باء»

سيناريوهات للخروج بلا اتفاق	السيناريو الأساسي في «آفاق الاقتصاد العالمي»	السيناريو «ألف»	السيناريو «باء»
تحتفظ المملكة المتحدة بإمكانية الاستفادة من الاتفاقيات القائمة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى	لا	لا	لا
لا زيادة في التعريفات: الحواجز غير الجمركية ترتفع تدريجياً بنسبة ١٠٪ بالقيمة المكافئة للتعريف	لا	لا	لا
ترتفع التعريفات بنسبة ٤٪ في منتصف ٢٠١٩ (منتصف ٢٠٢٠) على واردات المملكة المتحدة الخاضعة لنظام التعريف المؤقت. وترتفع الحواجز غير الجمركية تدريجياً بنسبة إضافية ١٤٪ (بالقيمة المكافئة للتعريف) مقارنة بالسيناريو الأساسي	لا	لا	لا
اضطرابات الحدود	لا	لا	لا
ضيق الأوضاع المالية	لا	لا	لا

إطار السيناريو ١-١: (تابع)

العائد على السندات السيادية وسندات الشركات في المملكة المتحدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس و١٥٠ نقطة أساس، على التوالي.^٣ وسوف يصل الارتفاع المؤقت في فروق العائد على سندات الشركات إلى ٢٥ نقطة أساس في الاتحاد الأوروبي، و١٥ نقطة أساس في بقية العالم.

وفيما يتعلق بنطاق استجابة السياسة، يُفترض تيسير السياسة النقدية في المملكة المتحدة وفق دالة لرد الفعل من نوع تيلور، بينما منطقة اليورو غير قادرة على مواصلة تيسير السياسة النقدية التقليدية بسبب قيد الحد الأدنى المقرر لأسعار الفائدة الاسمية. وفي حالة تنفيذ مزيد من تدابير السياسة النقدية غير التقليدية، سيكون انخفاض إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي أصغر على المدى القصير وال المدى المتوسط مقارنة بما جاء هنا في نموذج المحاكاة.^٤ ويفترض السيناريو أن كذلك وجود بعض أدوات تحقيق الاستقرار المالي التلقائي، والذي ينعكس في ارتفاع عجز الحكومة ككل في كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في المدى القصير وال المدى المتوسط.

وقبل الانتقال إلى النتائج، يجدر التأكيد على أن نماذج المحاكاة لا تعكس الآثار الكاملة التي تترتب على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، نظرا لاحتواء السيناريو الأساسي على بعض هذه الآثار بالفعل. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة الآثار المحتملة التي يقدمها السيناريو هان البديلان ترصد جزءا من عدم اليقين، وليس كله، بشأن توقيت وحجم القنوات المقترنة بخروج بريطانيا بلا اتفاق، وكذلك الاستجابات المحتملة على مستوى السياسة. أما الارتفاع المفترض في الحواجز غير الجمركية فيمكن أن يكون أصغر بكثير، ونتيجته أخف وطأة، إذا أقر الجانبان بمعايير المنتجات القائمة، بصفة مؤقتة على أقل تقدير. وهناك أجواء كثيفة من عدم اليقين حول مدى الاضطراب عند الحدود وضيق الأوضاع المالية، وكذلك درجة تراجع ناتج القطاع المالي على المدى الطويل نتيجة فقدان حقوق جواز المرور. ولا تتضمن نماذج المحاكاة آثارا إضافية على الإنتاجية بسبب ارتفاع تكاليف التجارة، والتي يمكنها أن تؤثر بالمثل على الناتج على المدى الطويل، ولا تتضمن

^٣ تستند معايرة هذه الطبقة إلى التقديرات التي بناء عليها ساهمت نتيجة التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في فروق العائد على سندات الشركات في المملكة المتحدة بنحو ١٠٠ نقطة أساس (تقرير ECB 2017). وكان الارتفاع المشاهد في الفروق أصغر، نظرا لأن السياسة النقدية التيسيرية والأوضاع العالمية الكلية الداعمة وازنت تأثير التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بصورة جزئية.

^٤ استجابة السياسة النقدية في بقية المناطق تتبع دالة لرد الفعل من نوع تيلور، إلا في اليابان، التي تواجه كذلك قيودا من الحد الأدنى لأسعار الفائدة الاسمية. وليس للأخيرة أي دور في نموذج المحاكاة بالنظر إلى التأثير الصغير على هذا البلد.

المملكة المتحدة). وتعود صادرات المملكة المتحدة إلى هذه البلدان لتخضع لقواعد «الدول الأولى بالرعاية» لمدة عامين بدءا من منتصف ٢٠١٩، بينما ينطبق ذلك على واردات المملكة المتحدة إما في منتصف ٢٠١٩ أو في منتصف ٢٠٢٠، اعتمادا على ما إذا كان نظام التعريف المؤقتة ينطبق عليها أم لا. ويفترض السيناريو هان عقد اتفاقيات جديدة بشأن التجارة بعد عامين، وبشروط مماثلة للموجودة حاليا. تشديد سياسات الهجرة: يفترض السيناريو هان انخفاض صافي تدفقات الهجرة من الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة بمقدار ٢٥ ألف مهاجر في السنة حتى ٢٠٣٠، تماشيا مع اعترام الحكومة البريطانية تخفيض الهجرة الصافية. ولأغراض التبسيط، يُفترض ارتفاع صافي تدفق المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي بنفس المقدار. ويختلف السيناريو هان في افتراض مدى الاضطرابات على الحدود وفي رد فعلا الأسواق المالية في حالة عدم التوصل إلى اتفاق:

الاضطراب على الحدود: من أجل توضيح احتمال مساهمة الاضطرابات التي تقع على الحدود في خروج بريطانيا بدون اتفاق، يجعل السيناريو ألف فرضية التبسيط هي عدم حدوث أي اضطرابات. ولكن في ظل السيناريو ب، تظهر حالات تأخر في عملية التخليص الجمركي برغم إجراءات الإعداء، مما يزيد من تكاليف الاستيراد التي تتحملها الشركات والأسر في المملكة المتحدة، وتتحملها بقدر أقل في الاتحاد الأوروبي. وتوضع تقديرات الاضطرابات التجارية في هذا السيناريو بحيث تتسبب، خلال السنة الأولى والسنة الثانية، على التوالي، في تراجع إجمالي الناتج المحلي للمملكة المتحدة بنسبة ١,٤٪ و٠,٨٪، وتراجع في إجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو مقداره ٠,٢٪ و٠,١٪.^٢

الأوضاع المالية: تتضمن عمليات المحاكاة آثارا إضافية تأتي من تشديد الأوضاع المالية، وتستمر حتى نهاية النصف الثاني من ٢٠٢٠، نتيجة لزيادة أجواء عدم اليقين، أو تراجع الثقة، أو كليهما. وينطوي السيناريو ألف على تشديد محدود، مع ارتفاع فروق العائد على السندات السيادية في المملكة المتحدة بمقدار ١٢,٥ نقطة أساس وارتفاع فروق العائدة على سندات شركات المملكة المتحدة بمقدار ٢٠ نقطة أساس، وعدم ضيق الأوضاع المالية في الاتحاد الأوروبي أو بقية العام. وبالنظر إلى تكاليف الاضطرابات عند الحدود، يزداد ضيق الأوضاع حدة في السيناريو ب، مع ارتفاع فروق

^٢ انخفاض إجمالي الناتج المحلي على افتراض التأخر في إنجاز معاملات الواردات من الاتحاد الأوروبي أثناء الشهر الأول من تطبيق النظام الجديد (ما يعادل ٨٪ من واردات المملكة المتحدة). ولأغراض المقارنة، فإن التأثير الذي يُفترض انتقاله عبر هذه القناة يبلغ نحو نصف التأثير المفترض في حالة سيناريو «لا اتفاق ولا انتقال» غير المنظم لدى بنك إنجلترا (تقرير Bank of England 2018).

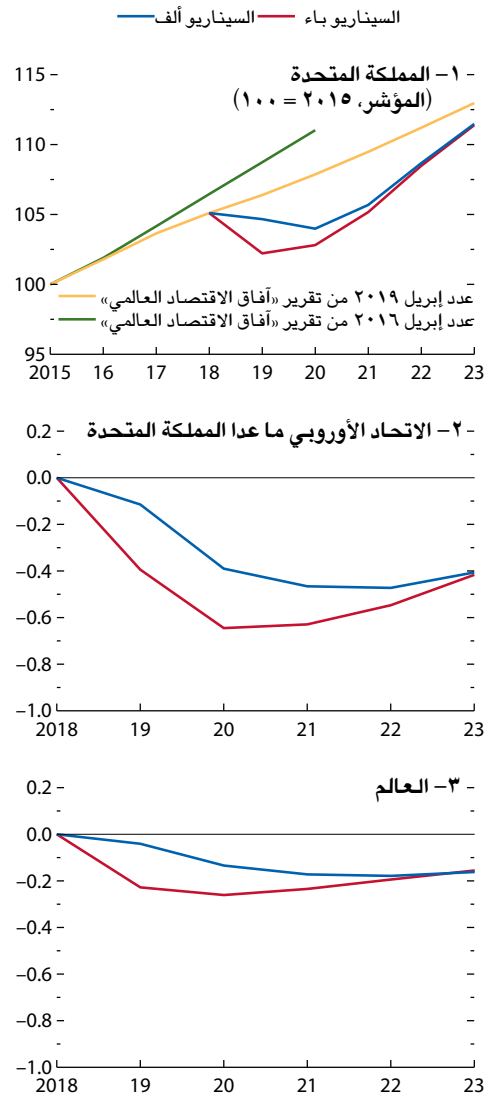
إطار السيناريو ١-١: (تابع)

الآثار المحتملة التي تنشأ من التدفقات الرأسمالية الخارجة وظهور مزيد من الضغوط على سعر الصرف.^٥ ويعرض الشكل البياني ١ في السيناريو نماذج المحاكاة. وترصد اللوحة ١ مسارات إجمالي الناتج المحلي للمملكة المتحدة المتضمنة في السيناريو هين البديلين — السيناريو الأساسي الحالي (عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي») والسيناريو الأساسي من عدد إبريل ٢٠١٦ (قبل التصويت على خروج بريطانيا) — للمساعدة على توضيح آثار خروج بريطانيا الموجودة بالفعل في السيناريو الأساسي الحالي. وتعرض اللوحتان ٢ و٣ النتائج في حالة الاتحاد الأوروبي والعالم، بدلا من ذلك، كانهزافات عن السيناريو الأساسي الحالي. وفي ظل السيناريو ألف، يؤدي ارتفاع الحواجز التجارية إلى حدوث تأثير سلبي مباشر على الطلب الخارجي والمحلي في المملكة المتحدة. واتباع المملكة المتحدة منهجا أكثر تدرجا يخفف تكاليف التحول بالحد من ارتفاع تكاليف الواردات على المدى القصير. والقنوات الأخرى — كالتشديد المالي المحدود ووضع سياسات هجرة أكثر صرامة — لا تضيف كثيرا إلى الديناميكيات قصيرة ومتوسطة الأجل. ويصل مجموع التأثير السلبي على إجمالي الناتج المحلي للمملكة المتحدة (الفرق بين الخط الأصفر والخط الأزرق في اللوحة ١) إلى حوالي ٣,٥٪ بحلول ٢٠٢١. ومع استمرار تيسير السياسة النقدية في المملكة المتحدة وتعديل الأجور والأسعار، تستعيز الأسر والشركات عن الواردات تدريجيا بالإنتاج المحلي، ويتعافى الاقتصاد إلى حد ما في الأجل المتوسط. كذلك يؤدي انخفاض الطلب في المملكة المتحدة والارتفاع التدريجي في تكاليف التجارة إلى تراجع النشاط في الاتحاد الأوروبي، مع انخفاض نسبته ٠,٥٪ في إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢١. وتحجب الآثار الكلية في الاتحاد الأوروبي تباينا كبيرا بين بلدانه، نظرا لاختلاف درجات التعرض للمخاطر من خروج المملكة المتحدة.^٦ ولا تقع نتائج تُذكر على المناطق الأخرى. ويسهم التراجع في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بمعظم الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي العالمي (٠,٢٪ على امتداد نفس الفترة).

والآثار طويلة الأجل من خروج بريطانيا بدون اتفاق مقارنة بالسيناريو الأساسي في تقرير «آفاق الاقتصاد

^٥ يظهر في نماذج المحاكاة انخفاض صغير ومؤقت في سعر الصرف الحقيقي للجنة الإسترليني، وهو ما يرجع في الأساس إلى السياسة النقدية التيسيرية. وآثار التدفقات الرأسمالية الخارجة على الناتج غير واضحة. فمن ناحية، حدوث مزيد من الانخفاض في سعر الصرف سيدعم القدرة التنافسية الخارجية. ومن ناحية أخرى، قد تكون تلك بمثابة صدمة سلبية تصيب ثروة الأسر في المملكة المتحدة، وخاصة في حالة استمرار ضيق الأوضاع المالية. إجراء تحليل قطري يتجاوز نطاق هذا الإطار.

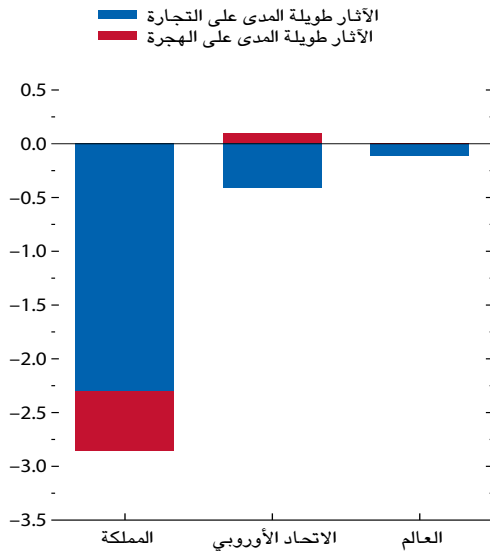
الشكل البياني ١ في السيناريو: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في سيناريو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (الانحراف ٪ عن الضبط، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



إطار السيناريو ١-١: (تتمة)

الشكل البياني ٢ في السيناريو: آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على المدى الطويل

(الانحراف % عن السيناريو الأساسي في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

العالمي» الحالي هي ذاتها في السيناريو هين البديلين (كما يوضح الشكل البياني ٢ في السيناريو) وتعكس قناتين. أولاً، ارتفاع الحواجز الجمركية وغير الجمركية يقلل العائدات على رأس المال في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بدرجة كبيرة. ونتيجة لذلك، يهبط رصيد رأس المال المطلوب في الشركات، مما يخفض الناتج الممكن على المدى الطويل. والأمر الذي لا يدعو للدهشة هو أن تأثير ذلك أكبر بكثير في المملكة المتحدة. وثانياً، تشديد سياسات الهجرة يقلل حجم القوى العاملة في المملكة المتحدة ويزيد حجم القوى العاملة في الاتحاد الأوروبي. وتؤدي هذه الآثار مجتمعة إلى انخفاض الناتج الممكن في المملكة المتحدة بنحو ٣٪ على المدى الطويل، مقارنة بالسيناريو الأساسي الحالي. وفي حالة الاتحاد الأوروبي، يصل تراجع الناتج الممكن إلى نحو ٣,٠٪. ولا يقع تأثير يذكر في الأجل الطويل على الناتج في المناطق الأخرى، بينما ينخفض إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة ٠,١٪ على المدى الطويل.

المقارنة مع دراسات أخرى

كانت الدراسات الأخرى تركز عادة على التأثير طويل المدى من خروج بريطانيا مقارنة ببقائها في الاتحاد الأوروبي، وتشير التقديرات إلى حدوث آثار سلبية على الناتج بنسبة تتراوح بين ٣٪ و ١٠٪. والنتائج طويلة المدى المعروضة هنا تقع في وسط النطاق، متى أُدرجت الآثار الواردة في السيناريو الأساسي الحالي—انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٣٪ على المدى الطويل وفقاً للتقرير^٧ IMF (2018).

^٧ وضعت دراسات أخرى تقديرات للمكاسب الأولية من انضمام المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، وركزت معظم البحوث على تأثير تدفقات التجارة وتعرض مجموعة واسعة من التقديرات. وعند ربطها بالآثار على الناتج، وحسب المنهج المستخدم، تتراوح المنافع بين ٣٪ و ٢٠٪ (تقرير HM Treasury 2016).

الإطار ١-١: ديناميكية سوق العمل في مجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة

الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩). وتعافي نمو الأجور في هذه الاقتصادات وإن كان لا يزال دون مستويات المتوسط التي كان عليها قبل الأزمة.

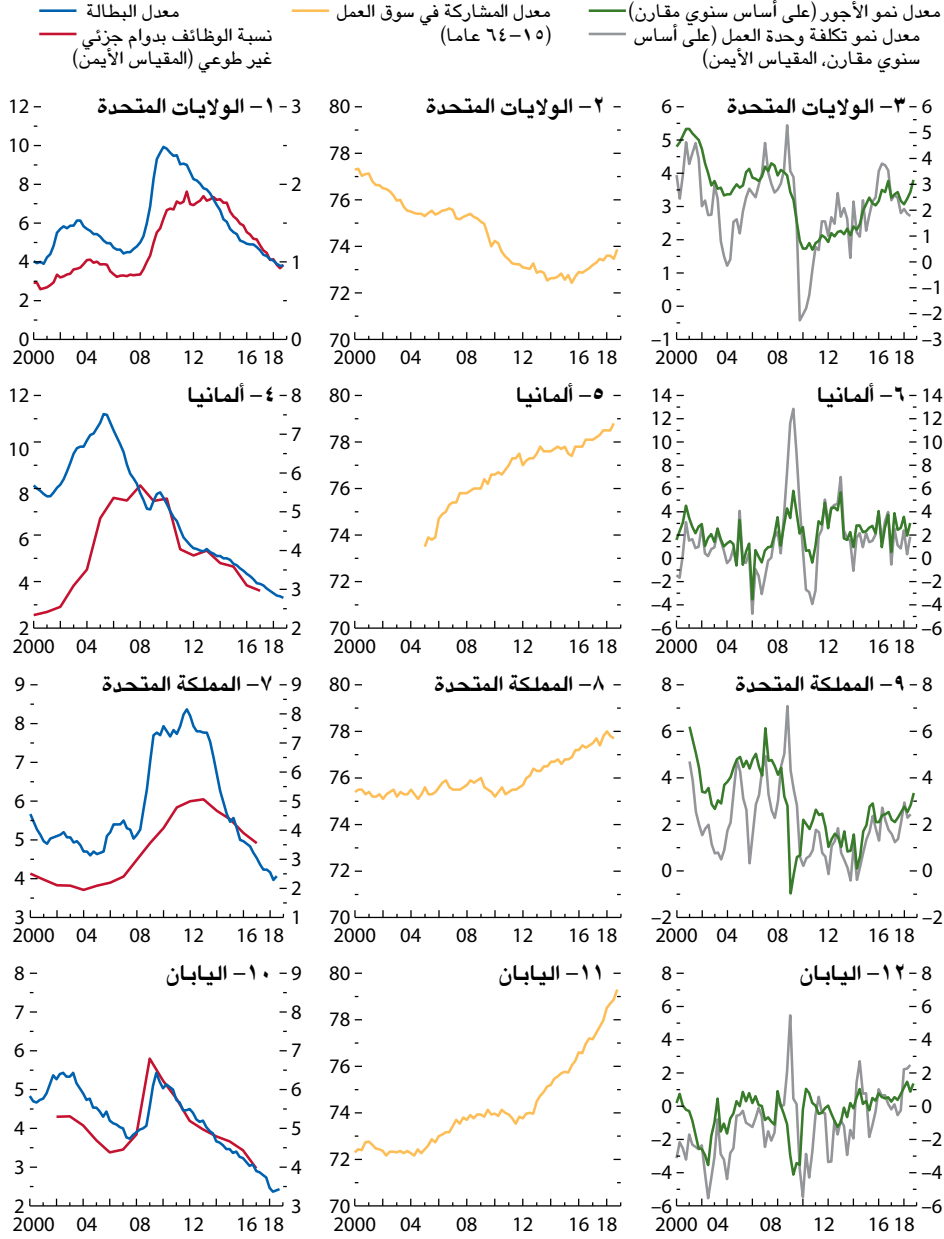
ويمكن عزو السبب في استمرار بطء نمو الأجور بشكل كبير إلى نمو الإنتاجية الذي كان أضعف بكثير مما كان عليه قبل الأزمة. وكان نمو الأجور الاسمية متماشيا عموما مع نمو إنتاجية العمالة في هذه الاقتصادات، ولا توجد سوى أدلة قليلة على ارتفاع تكاليف وحدة العمل بشكل مستمر (نسبة الأجور الاسمية إلى إنتاجية العمالة) — كما توضح اللوحة ٣ في الشكل البياني ١-١-١. ومن ثم، ظل انتقال الآثار من تزايد نمو الأجور إلى تضخم أسعار المستهلك محدودا إلى الآن، حتى بعد مرور فترة متواصلة من تراجع معدلات البطالة.

ضاقت أوضاع سوق العمل في اقتصادات متقدمة مثل ألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أثناء الفترة الدورية في النمو العالمي في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتراجعت معدلات البطالة الكلية (كانت في بعض الحالات تقترب بالفعل من أدنى مستوياتها التاريخية)، وهبطت معدلات العمل بدوام جزئي على أساس غير طوعي، وارتفع معدل المشاركة في سوق العمل (الشكل البياني ١-١-١). واتساقا مع تراجع البطالة الكلية وتقلص التراخي الكامن في شكل توظيف العمالة بدوام جزئي على أساس غير طوعي، تحسن نمو الأجور الاسمية في هذا الاقتصادات (يناقش الفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" أهمية هذه العوامل الدورية عند النظر في أسباب ضعف نمو الأجور في الاقتصادات المتقدمة بعد

مؤلفا هذا الإطار هما واينشنغ ليان، ويوان زينغ

الإطار ١-١: (تتمة)

الشكل البياني ١-١-١: ديناميكية سوق العمل في مجموعة مُختارة من الاقتصادات المتقدمة (%)



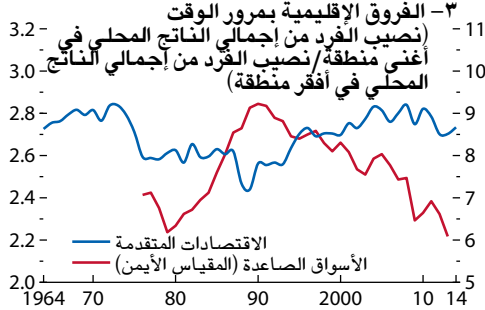
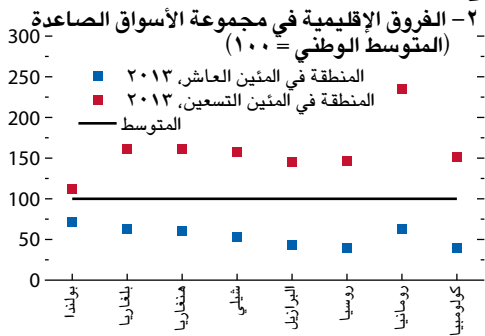
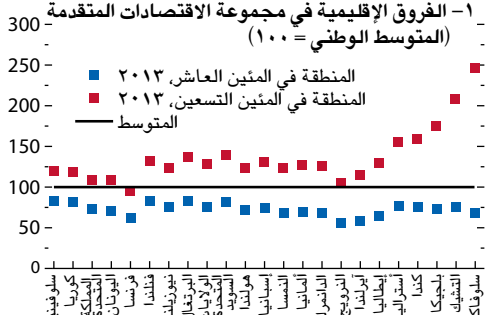
المصدر: مؤسسة Haver Analytics، والسلطات الوطنية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الإطار ١-٢ التنبؤات للنمو العالمي: فرضيات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية

- تستند التنبؤات العالمية إلى الفرضيات الرئيسية التالية بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية:
- **التعريفات:** تأخذ التنبؤات الأساسية في الاعتبار الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠١٨ والإجراءات الانتقامية من شركائها التجاريين. وكانت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة، إلى جانب الرسوم الجمركية المعلنة في النصف الأول من ٢٠١٨ على الألواح الشمسية والغسالات المنزلية والألمنيوم والصلب، تتضمن رسوماً جمركية بنسبة ٢٥٪ على واردات صينية بقيمة ٥٠ مليار دولار أمريكي (يوليو وأغسطس ٢٠١٨). إلى جانب رسوم جمركية بنسبة ١٠٪ على واردات صينية إضافية بقيمة ٢٠٠ مليار دولار (سبتمبر ٢٠١٨). وفي ضوء التطورات الأخيرة للمفاوضات بين الولايات المتحدة والصين، من المفترض أن تظل نسبة التعريفات ١٠٪ على واردات الولايات المتحدة من الصين بقيمة ٢٠٠ مليار دولار (بينما كان عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" وتقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" في يناير ٢٠١٩ يفترضان ارتفاعها إلى ٢٥٪ في أول مارس ٢٠١٩). وتدخّل في التنبؤات الأساسية كذلك استجابة الصين لإجراء الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠١٨، الذي تضمن تعريفات تتراوح بين ٥٪-١٠٪ على واردات قيمتها ٦٠ مليار دولار من الولايات المتحدة.
 - **سياسة المالية العامة:** يفترض توسع سياسة المالية العامة عبر الاقتصادات المتقدمة في ٢٠١٩ ويتوقع عودتها إلى الإنكماش في ٢٠٢٠ مع بدء سحب الدفعة التنشيطية في الولايات المتحدة. وبالمثل، يفترض توسع سياسة المالية العامة عبر مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في ٢٠١٩ (ويرجع أحد أسباب ذلك إلى الدفعة التنشيطية المالية المتوقعة في الصين لموازنة بعض الآثار السلبية من ارتفاع
- التعريفات)، قبل أن تعود إلى الإنكماش في ٢٠٢٠ (الشكل البياني ١-١١).
- **السياسة النقدية:** يتوقع ارتفاع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة إلى نحو ٢,٧٥٪ بنهاية ٢٠١٩، مع توقع صعوده مرة واحدة هذا العام. ويفترض أن تظل أسعار الفائدة الأساسية قريبة من الصفر في اليابان حتى نهاية ٢٠٢٠ وأن تظل سالبة في منطقة اليورو حتى منتصف ٢٠٢٠.
 - **الأوضاع المالية:** تفترض تنبؤات السيناريو الأساسي ضيق الأوضاع المالية العالمية بالتدريج مع تفاوت حدته النسبية بين الاقتصادات المختلفة، حسب الأساسيات الاقتصادية والسياسية في كل منها.
 - **أسعار السلع الأولية:** بناءً على عقود النفط المستقبلية، من المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط ٥٩,٢ دولاراً في ٢٠١٩ و ٥٩ دولاراً في ٢٠٢٠ (منخفضاً من ٦٨,٨ دولاراً في ٢٠١٩ و ٦٥,٧ دولاراً، على التوالي، في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»). ومن المتوقع أن تظل أسعار النفط في هذه الحدود، لتصل إلى نحو ٦٠ دولاراً للبرميل بحلول ٢٠٢٣ (دون تغيير يُذكر عن التنبؤات في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من التقرير)، اتساقاً مع احتمالات تراجع الطلب في الأجل المتوسط وتعديلات الإنتاج الموازنة التي تتجنب زيادة العرض بشكل كبير. ويتوقع ارتفاع أسعار المعادن بنسبة ٢,٤٪ على أساس سنوي مقارنة في ٢٠١٩ وأن تتراجع بنسبة ٢,٢٪ في ٢٠٢٠ (مقارنة بانخفاضها الذي بلغ ٣,٦٪ بعد التحسين الطفيف بنسبة ٠,٤٪ في عدد أكتوبر من التقرير). وخفضت التنبؤات لأسعار معظم السلع الزراعية الأولية الرئيسية. ويتوقع تراجع أسعار الغذاء بنسبة ٢,٩٪ على أساس سنوي مقارنة في ٢٠١٩ قبل أن يسجل ارتفاعاً نسبته ٢,١٪ في ٢٠٢٠ (مقارنة بالارتفاع بنسبة ١,٧٪ و ٠,٣٪ كم كان متوقفاً في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»).

الإطار ١-٣: هل يوجد عالمان منفصلان؟ الفروق الإقليمية داخل البلد الواحد

الشكل البياني ١-٣-١: الفروق الإقليمية في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي



المصادر: دراسة (Gennaioli and others (2014)، وقاعدة البيانات الإقليمية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير اللوحتان ١ و٢ إلى ٢٠١٣ (آخر سنة توافرت فيها تغطية واسعة على المستوى القطري)، ونصيب الفرد الثابت من إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية. وتستند اللوحة ٣ إلى مجموعة فرعية متوازنة من ثماني اقتصادات متقدمة وثمانى أسواق صاعدة توافرت بيانات زمنية أطول بشأنها. وتشابه الأنماط التي ظهرت مؤخرا بدرجة كبيرة في مجموعة أوسع من البلدان في إطار سلاسل زمنية أقصر. وتُدرج الأقاليم الخارجية.

انصب الاهتمام بقدر كبير في السنوات الأخيرة على مسائل التفاوت في الدخل على المستويات الإقليمية وبين المناطق الحضرية والريفية، ونتائج سوق العمل والإنتاجية. وهناك مخاوف من أن استمرار التفاوت وتزايد بين المناطق الجغرافية، مقترنا ببطء التعافي من الأزمة المالية العالمية، ربما أسهم في اتساع عدم المساواة في توزيع الدخل وتنامي الشعور بخيبة الأمل تجاه العولمة.

وربما كانت التفاوتات الإقليمية لا تستدعي بالضرورة تدخل السياسات. وإذا كان التفاوت بين المناطق الجغرافية ينشأ من التخصص الإقليمي القائم على الميزة التنافسية (التي تُعزى إلى ثروات الموارد الطبيعية على سبيل المثال) أو العائدات على حجم الإنتاج (نتيجة لأوجه التكامل ووفورات التجمع) ربما كان عدم المساواة في توزيع الناتج بين المناطق الجغرافية هو الوجه الآخر لكفاءة تخصيص الموارد. وبمرور الوقت، يتوقع تقارب مستويات الدخل الإقليمية مع إعادة توزيع العمالة ورأس المال استجابة للفروق في أسعار عوامل الإنتاج بين الأقاليم المختلفة.

ومع هذا، لا تتقارب الأقاليم على هذا النحو في بعض الحالات. فهناك كثير من البلدان التي لديها أقاليم تعاني من مشكلات مزمنة. وقد تظل التفاوتات بين الأقاليم كبيرة بصفة مستمرة بسبب إخفاقات الأسواق: عندما تكون هناك صعوبات في بدء مراكز نشاط جديدة، يمكن أن يتبع ذلك إخفاق في التنسيق، بينما العقبات أمام انتقال عوامل الإنتاج يمكن أن تحد من إمكانية إعادة توزيعها.

وتنشأ عن أوجه التفاوت الكبيرة المستمرة تكاليف يتحملها السكان وتتكبدها المناطق التي تركها الركب وكذلك المناطق المزدهرة. وقد تترتب على ذلك انعكاسات على الاقتصاد السياسي، فتراجع الثقة، ويزداد الاستقطاب السياسي. وبرغم أن هذا التفاوت لا يشكل سوى عنصر واحد من عناصر عدم المساواة في توزيع الدخل بين الأفراد والأسر، فقد خضع هذا البُعد لقدر أقل من الدراسة وربما كانت له دلالة أكبر عندما تتواءم الانقسامات الجغرافية والإقليمية مع التوترات السياسية والعرقية.

التفاوتات الكبيرة

هناك أوجه تفاوت كبيرة داخل البلد الواحد في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ١-٣-١، اللوحتان ١ و٢). وبينما التفاوتات الإقليمية في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات الصاعدة

مؤلفة هذا الإطار هي تشوكا كوتسان

^١ تعتمد قاعدة البيانات الإقليمية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على مكمّشات تعادل القوى الشرائية الوطنية لأن مكمّشات تعادل القوى الشرائية دون المركزية ليست متوافرة على نطاق واسع. وقد يؤدي نقص مكمّشات تعادل القوى الشرائية الخاصة بكل إقليم إلى المغالاة في تقدير الفروق في الدخل داخل البلد الواحد (لأن الأقاليم الأفقر من المرجح أن تكون الأسعار فيها أقل أيضا، راجع على سبيل المثال دراسة Aten and Heston 2005). وتظهر كذلك اختلافات منهجية بين الأقاليم الغنية والفقيرة إلى جانب أبعاد أخرى، مثل مؤشرات سوق العمل، والتحصيل الدراسي وحتى النتائج الصحية.

الإطار ١-٣: (تتمة)

ومع هذا، قد لا تكون استجابة الأجور حيال الأوضاع في سوق العمل كافية، مما يؤدي إلى حدوث تقلبات مفرطة في البطالة استجابة للصدمات. وقد يتسبب نقص السيولة في دفع العمالة التي تصبح عاطلة عن العمل إلى ترك الإقليم بدلا من الاقتراض وانتظار صعود النشاط، مما يسفر عن هجرة أعداد هائلة من العمالة إلى خارج الإقليم. والعكس صحيح، فإن ارتفاع التكاليف الغائبة للهجرة قد يحول دون انتقال العاطلين عن العمل أو أصحاب المهارات المحدودة. كذلك فإن سلوك أسعار المساكن قد يؤثر على تنقل أصحاب المساكن.

والأثار المتفاوتة من العولمة والأتمتة على مستوى القطاعات والمهن والمناطق الجغرافية يمكن أن تجعل ذلك للقوى العالمية آثارا إقليمية مختلفة. وفي سياق هذه الاقتصادات الإقليمية المتنوعة التي تشهد صدمات محلية، قد لا تكون للسياسات على القطرية أي فعالية.^٣

وحظيت مسألة تراجع إمكانية التنقل بقدر كبير من الاهتمام في الولايات المتحدة، حيث وصل التنقل بين الولايات المختلفة إلى أدنى مستوياته التاريخية. ومع هذا، يتناسب ذلك مع التراجع الكبير في الهجرة داخل البلد الواحد في الاقتصادات المتقدمة.^٤ وتتسم الهجرة بدرجة عالية من الانتقائية. فتزداد احتمالات انتقال السكان الأوفر حظا من التعليم ومن لديهم وظائف مقارنة بالأقل حظا من التعليم أو العاطلين عن العمل. وربما أشار ذلك إلى أن هبوط الديناميكية قد يكون أحد عوامل الأساسية وراء زيادة التفاوتات الإقليمية مؤخرا في الاقتصادات المتقدمة.

تبدو أوضح عند المقارنة بالاقتصادات المتقدمة، أخذ هذه النطاق يتقلص منذ مطلع تسعينات القرن العشرين، عقب ارتفاعه قبل هذه الفترة. وعلى العكس من ذلك، شهدت الاقتصادات المتقدمة تقلصا في أوجه التفاوت وتقاربا داخل البلد الواحد حتى ثمانينات القرن العشرين، لكنها أخذت تشهد تباعدا من ذلك الوقت. ويتم توثيق هذا النمط بشكل كبير في حالة الولايات المتحدة،^٢ حيث كان التفاوت بين المناطق الجغرافية ملموسا للغاية.

ويبدو كذلك أن الفروق في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين الأقاليم المختلفة ثابتة تماما. فهناك علاقة ارتباط وثيق بين المركز النسبي لإقليم ما مقارنة بالمتوسط القطري من ناحية ومركزه النسبي حتى منذ عشر سنوات: من خلال الرجوع إلى فترة التأخر عشر سنوات لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المستعدل على مستوى الإقليم يمكن التنبؤ بنحو ثلاثة أرباع الاختلاف في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المستعدل على مستوى الإقليم اليوم.

هل توجد عقبات أمام الانتقال؟

ربما أثار هذا الاستمرار مخاوف بشأن آليات التعديل. وفي ظل حرية تنقل العمالة، تختار العمالة في الأقاليم ذات معدلات البطالة المرتفعة أو متوسطات الأجور المنخفضة الهجرة إلى أقاليم ذات معدلات بطالة منخفضة ومتوسطات أجور أعلى، وتزول بالتالي الفروق في معدلات البطالة ومتوسطات الأجور بمرور الوقت.

^٣ راجع دراسة (Leichenko and Silva (2004)، و (Chiuiar (2008)، و (Kandilov (2009)، و (Autor, Dorn, and Hanson (2013)، و (Hakobyan, Partridge and others (2017)، و (McLaren (2016). وراجع كذلك الفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".
^٤ شهدت الأسواق الصاعدة ارتفاعا، في المتوسط، وإن كان من مستويات متدنية للغاية.

^٢ راجع دراسات (Berry and Glaeser (2005)، و (Moretti (2011)، و (Austin, Glaeser، و (Giannone (2017)، و (Ganong and Shoag (2017)، و (er, and Summers (2018)، و (Economic Innovation Group (2018)، و (Nunn, Parsons, and، و (Hendrickson, Muro, and Galston (2018)، و (Shambaugh (2018).

تقرير خاص: تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط («أوبك») وغير الأعضاء فيها على تخفيض الإنتاج. وانخفضت أسعار الفحم مع بلوغ نمو اقتصاد الصين أبطأ وتيرة له منذ ١٩٩٠، بينما تقلبت أسعار الغاز الطبيعي تقلبا شديدا بسبب تغير الأحوال الجوية، وخاصة في أمريكا الشمالية.

التقلبات العنيفة في أسعار النفط

تجاوزت أسعار النفط في مطلع أكتوبر ٨٠ دولارا، أي أنها بلغت أعلى مستوياتها منذ نوفمبر ٢٠١٤، قبل أن تفرض الولايات المتحدة عقوبات على قطاع النفط في إيران والتي أصبحت سارية في نوفمبر. ومع هذا، أصدرت الإدارة الأمريكية إعفاءات سمحت للعديد من أكبر البلدان المستوردة بمواصلة استيراد النفط الخام من إيران. إضافة إلى ذلك، بلغ متوسط إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة ١٠,٩ مليون برميل يوميا في ٢٠١٨، فحققت ارتفاعا مقداره ١,٦ مليون برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي (متجاوزة التوقعات بمقدار ٠,٣ مليون برميل يوميا منذ عدد أكتوبر من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي») وسجلت أعلى معدل نمو في تاريخها.^٢ كذلك كانت مستويات الإنتاج مرتفعة في كل من كندا والعراق وروسيا والمملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، هبطت أسعار النفط هبوطا حادا في الفترة بين مطلع أكتوبر ونهاية نوفمبر. وفي ٧ ديسمبر ٢٠١٨، اتفقت البلدان أعضاء أوبك وغير الأعضاء فيها (بما فيها روسيا) على تخفيض إنتاجها من النفط الخام بمقدار ٠,٨ مليون برميل يوميا و٠,٤ مليون برميل يوميا، على التوالي، عن مستوى إنتاجها في أكتوبر ٢٠١٨، وذلك بدءا من يناير ٢٠١٩ ولفترة مبدئية هي ستة أشهر. وأدى التخفيض في البلدان المنتجة للنفط، وما صاحبها من انقطاع في الإنتاج دون تخطيط مسبق، إلى دعم أسعار النفط، التي انتعشت وتجاوزت ٦٠ دولارا في فبراير. وتراجعت أسعار الغاز الطبيعي الفورية بصورة حادة استجابة لوفرة العرض بعد بداية متقلبة لفصل الشتاء بسبب تغير الأحوال المناخية، وتراجعت أسعار عقود الغاز الطبيعي طويلة الأجل إلى جانب عقود أسعار النفط المستقبلية متوسطة الأجل. وانخفضت أسعار الفحم بدافع من انخفاض النشاط الاقتصادي في الصين وكذلك انخفاض أسعار النفط.

وفي فبراير، أشارت عقود النفط المستقبلية على أن أسعار برنت ستظل في حدود ٦٠ دولارا على مدى الخمس سنوات القادمة (الشكل البياني ١-ت خ ١- البياني، اللوحة ٢). وتشير فرضيات السيناريو الأساسي، التي تستند كذلك إلى أسعار العقود المستقبلية، إلى أن متوسط الأسعار السنوية سيكون ٥٩,٢ دولارا للبرميل في ٢٠١٩—انخفاض نسبته ١٣,٤٪ عن متوسط ٢٠١٨—٥٩,٠ دولارا للبرميل في ٢٠٢٠ حسب متوسط أسعار النفط الفورية وفق صندوق النقد الدولي. وعلى جانب الطلب، فانخفاض أسعار النفط يوازن الطلب الأساسي على النفط الناتج عن ضعف نمو الاقتصاد العالمي—وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة نمو الطلب على النفط بمقدار

^٢ في سبتمبر ٢٠١٨، كانت وكالة معلومات الطاقة تتوقع بلوغ ارتفاع إنتاج النفط في الولايات المتحدة ١,٣ مليون برميل يوميا.

تراجعت أسعار الطاقة منذ صدور عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» مدفوعة في الغالب بانخفاض أسعار النفط. وبعد ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠١٤ نتيجة المخاوف من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران، هبطت إلى أدنى مستوياتها منذ النصف الثاني من ٢٠١٧ عقب بلوغ نمو إنتاج النفط في الولايات المتحدة مستويات قياسية، وفي ظل الآفاق المحتملة بضعف النمو الاقتصادي العالمي، والإعفاءات المؤقتة للواردات من النفط الإيراني. وفي مواجهة هبوط الأسعار، اتفقت البلدان المصدرة للنفط على خفض الإنتاج، وتقديم بعض الدعم للأسعار. وبينما وضع تباطؤ النمو في الصين وكذلك التوترات التجارية ضغوطا خافضة لأسعار المعادن في ٢٠١٨، تعافت أسعار المعادن على خلفية التنشيط المالي في الصين، وتحسن مزاج السوق العالمية، واضطراب العرض في بعض أسواق المعادن. وارتفعت أسعار السلع الزراعية إلى حد ما عندما وردت أنباء عن ضعف نمو الدخل العالمي بينما أوضاع العرض المفرط في بعض أسواق الحبوب وازنها وتجاوزها تعافي أسعار السكر العالمية وفرط الطلب على مصادر البروتين الحيواني. كذلك يتضمن هذا التقرير الخاص تحليلا متعمقا للعلاقة بين أسعار السلع الأولية والنشاط الاقتصادي.

تراجع مؤشر أسعار السلع الأولية في صندوق النقد الدولي بمقدار ٦,٩٪ في الفترة بين أغسطس ٢٠١٨ وفبراير ٢٠١٩، وهما الفترتان المرجعتان لعدد أكتوبر ٢٠١٨ والعدد الحالي من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، على التوالي (الشكل البياني ١-ت خ ١- البياني، اللوحة ١). ووسط التقلبات العالية، كانت أسعار الطاقة هي الدافعة لهذا التراجع حيث سجلت هبوطا حادا بلغ ١٧٪، بينما ارتفعت أسعار المعادن البخرسة في ظل اضطرابات العرض التي وازنت وتجاوزت التوترات التجارية وضعف النشاط الاقتصادي في الصين. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ١,٩٪ نظرا لارتفاع أسعار اللحوم وارتداد أسعار السكر مما وازن وتجاوزت العائدات الاستثنائية في بعض أسواق الحبوب. وارتفعت أسعار النفط على ما يزيد على ٨٠ دولارا للبرميل في مطلع أكتوبر، بالغة أعلى مستوياتها منذ نوفمبر ٢٠١٤ حيث كانت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على الواردات النفطية من إيران تلوح في الأفق.^١ مع هذا، شهدت الأشهر الأخيرة من ٢٠١٨ تراجع أسعار النفط بصورة حادة بفضل نمو الإنتاج وبلوغه مستويات قياسية في الولايات المتحدة وصدور الإعفاءات لمعظم البلدان التي تستورد النفط من إيران. واستجابة لهذا الهبوط، اتفقت البلدان المصدرة للنفط

مؤلفو هذا التقرير الخاص هم كريستيان بوغمانز، ولاما قياسية، وأكيو ماتسوموتو، وأندريا بيسكاتوري (قائد الفريق)، وجوليا غزولينغ وانغ، وقدمت المساعدة البحثية لاما قياسية وجوليا غزولينغ وانغ.
^١ يشير سعر النفط في هذه الوثيقة إلى متوسط سعر النفط الفوري وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، والذي يستند إلى أسعار برنت المملكة المتحدة وديبي وغرب تكساس الوسيط، مرجحة بالتساوي، ما لم يذكر تحديدا خلاف ذلك.

١,٣ مليون برميل يوميا و١,٤ مليون برميل يوميا في ٢٠١٨ و٢٠١٩، على التوالي، وتخفيض التنبؤات بمقدار ٠,١ مليون برميل يوميا في السنتين (مقارنة بما ورد في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وعلى جانب العرض، فإن نمو الناتج النفطي أخذ في التباطؤ بالتدريج في ظل التخفيض الإجمالي للإنتاج في كندا وتخفيض المعروض من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة أوبك، بما فيها الانقطاع غير الطوعي في فنزويلا.

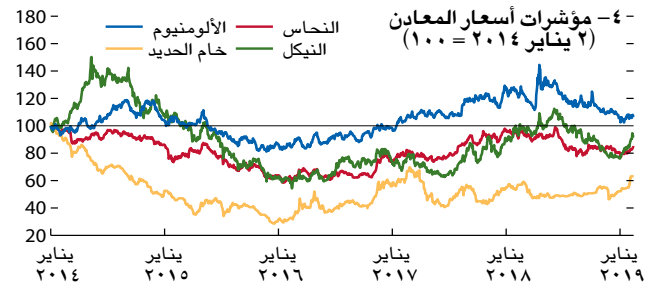
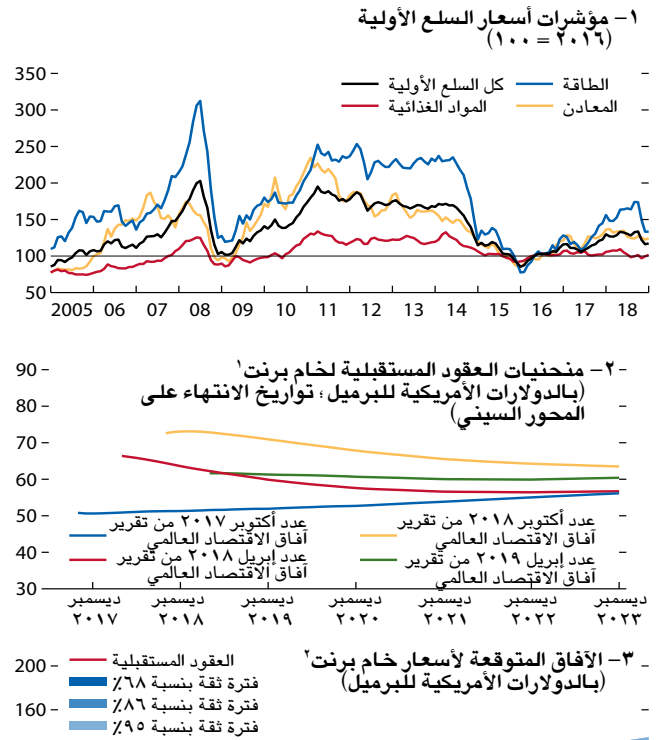
وبرغم توازن المخاطر، لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين المحيط بتوقعات السيناريو الأساسي بشأن أسعار النفط نظرا لارتفاع درجة عدم اليقين المحيط بالسياسات (الشكل البياني ١-ت خ ١- البياني، اللوحة ٣). ومن المخاطر التي تفضي إلى تجاوز الأسعار للتوقعات في الأجل القصير الأحداث الجغرافية-السياسية في الشرق الأوسط، والقلقل الأهلية في فنزويلا، واتخاذ الولايات المتحدة موقف أكثر تشددا إزاء إيران وفنزويلا، وتباطؤ نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع. أما مخاطر التطورات السلبية فتشمل اكتساب الإنتاج في الولايات المتحدة قوة تفوق التوقعات وعدم الامتثال بين البلدان أعضاء أوبك وغير الأعضاء فيها. ومن شأن التوترات التجارية والمخاطر الأخرى على النمو العالمي أن تؤثر كذلك على النشاط العالمي وأفاقه المتوقعة، مما يفضي بدوره إلى انخفاض الطلب على النفط.

تعافي أسعار المعادن

ارتفعت أسعار المعادن بما يصل إلى ٧,٦٪ في الفترة بين أغسطس ٢٠١٨ وفبراير ٢٠١٩. وبنهاية ٢٠١٨، وصل المؤشر السنوي لأسعار المعادن البخسة الذي يعده صندوق النقد الدولي إلى أدنى مستوياته خلال ١٦ شهرا بسبب ضعف النمو، ولا سيما في الصين، والتوترات التجارية العالمية. ومع هذا، تعافت أسعار المعادن منذ ذلك الوقت، تدفعا توقعات التنشيط المالي في الصين وتحسن مزاج الأسواق العالمية— إلى جانب الارتفاع الحاد في أسعار خام الحديد بسبب كارثة سد برومادينهو (البرازيل).

وارتفعت أسعار خام الحديد بنسبة ٢٨,٨٪ في الفترة بين أغسطس ٢٠١٨ وفبراير ٢٠١٩ وسط اضطرابات المعروض من أكبر مناجم خام الحديد في العالم، بما فيها خروج قطار BHP لخام الحديد عن مساره في ٥ نوفمبر، واندلاع حريق في محطة التصدير في ريو تينتو يوم ١٠ يناير، وانهيار سد برومادينهو عند منجم فال إس إيه يوم ٢٥ يناير. وسيكون لانهيار السد تداعيات على الصناعة، التي يمكن أن توقف عملياتها لفترة مطولة في بعض مناجم خام الحديد وتباطؤ المشروعات الجديدة، (الشكل البياني ١-ت خ ١- البياني، اللوحة ٤). وارتفعت أسعار النحاس بنسبة ٤,١٪ في ظل التفاؤل بشأن التجارة بين الولايات المتحدة والصين وشح كل من النحاس المركز والنقي في السوق. وهبطت أسعار الألومنيوم بنسبة ٩,٢٪، على أثر رفع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على روزال، تلك الشركة الروسية العملاقة التي تنتج الألومنيوم، وتحسن التوقعات المحتملة بإلغاء حذر الإنتاج الذي فرضته الحكومة الفيدرالية البرازيلية على

الشكل البياني ١-ت خ-١: تطورات أسواق السلع الأولية



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.; وصندوق النقد الدولي، نظام أسعار السلع الأولية؛ وقاعدة بيانات Thomson Reuters Datastream؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ أسعار العقود المستقبلية في كل عدد من أعداد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هي الفرضيات في السيناريو الأساسي وتشتق من أسعار العقود المستقبلية، وتستند الأسعار الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى سعر الإغلاق في ٧ فبراير ٢٠١٩.

^٢ مشتقة من أسعار عقود الخيار المستقبلية في ٧ فبراير ٢٠١٩.

في الصين، تراجعت أسعاره بنسبة ١٤,٢٪ في الفترة بين أغسطس ٢٠١٨ وفبراير ٢٠١٩، حتى برغم التأثير السلبي للأحوال الجوية على محاصيل القطن في العالم. ويتوقع انخفاض أسعار الغذاء بنسبة ٢,٩٪ سنويا في ٢٠١٩ ثم ارتفاعها بنسبة ٢,١٪ في ٢٠٢٠. وتثير اضطرابات الأحوال الجوية احتمالات تجاوز التنبؤات. وفي ١٤ فبراير ٢٠١٩، صرحت الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي في الولايات المتحدة بأن الظروف المناخية الضعيفة بسبب النينيو كان لها تأثيرها ويتوقع استمرارها حتى فصل الربيع، وهو ما يمكن أن يؤثر على المحاصيل على المستوى المحلي. أما تسوية الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة - أكبر بلدان العالم المصدرة للمواد الغذائية - والصين فهي من المصادر الأخرى لاحتمالات تجاوز الأسعار للتنبؤات.

أسعار السلع الأولية والنشاط الاقتصادي مقدمة

ماذا الذي نستشفه عن النشاط الاقتصادي من خلال أسعار السلع الأولية؟ يحلل هذا التقرير الخاص بالمعلومات الوفيرة الثرية التي تنطوي عليها أسعار كثيرة من السلع الأولية المتداولة في أسواق السلع الأولية الرئيسية حول العالم ويبين مدى الفائدة التي تحققها هذا المعلومات في التنبؤ الآتي أو حتى التنبؤ بمستقبل النشاط الاقتصادي العالمي.^٣ وهناك سببان رئيسيان على أقل تقدير وراء دور أسعار السلع الأولية كمؤشرات مفيدة للنشاط الاقتصادي العالمي. أولا، حتى في عالم يلقي الأضواء على الخدمات، تظل السلع الأولية تمثل حوالي ١٧٪ من التجارة العالمية وتشكل مدخلات أساسية في الإنتاج.^٤ وبالتالي، فإن تغير النشاط الاقتصادي العالمي ينعكس على الطلب العالمي على السلع الأولية (دراسة Barsky and Kilian 2004، ودراسة Alquist, Bhattarai, and Coibion، قيد الإصدار). وثانيا، السلع الأولية قابلة للتخزين، وبالتالي، مثلها كمثل الأصول المالية، تعكس أسعارها كلا من الطلب الحالي والمستقبلي المتوقع وظروف العرض. ونظرا لتداول كثير من السلع الأولية بانتظام في أسواق عالية السيولة وعميقة، فإن أسعارها يمكن أن تتحرك بسرعة استجابة للتغيرات في أوضاع الضيق في السوق، بما فيها الأبناء وتغير المزاج تجاه الأوضاع الاقتصادية العالمية. وفي الواقع العملي، فالاستدلال على النشاط الاقتصادي من أسعار السلع الأولية ليس أمرا سهلا. وهناك تأثير واضح ومحير هو في الواقع وجود صدمات على جانب عرض

^٣ التنبؤ الآتي عبارة عن نموذج إحصائي يستخدم البيانات في الوقت الحقيقي بغرض توفير تقديرات لمؤشرات النشاط الاقتصادي الرئيسية (مثل إجمالي الناتج المحلي) في الوقت المناسب، تصدرها أجهزة الإحصاء عادة بفترة تأخر.

^٤ تشكل السلع الأولية الصناعية (المعادن والمواد الزراعية الخام) مدخلات ضرورية في قطاع الصناعة التحويلية. أما السلع الأولية ذات الصلة بالطاقة، فهي تؤثر على نظام الإنتاج العالمي بأكمله تأثيرا غير مباشر، نظرا لأهميتها البالغة في قطاعي النقل والبتروكيماويات وفي توليد الكهرباء. وتتأثر السلع الأولية من الأغذية والمشروبات عادة بالدخل، وهي ركيزة سلسلة الغذاء.

^٥ على سبيل المثال، الأحوال الجوية القاسية يمكن أن تؤثر تأثيرا هائلا على إنتاج المحصول والطلب على الغاز الطبيعي.

معمل تكرير أونورت التابع لشركة هايدرو (أكبر معامل تكرير الألومينا في العالم) في النصف الثاني من ٢٠١٩. وهبطت أسعار النيكل، وهو من أهم مدخلات صناعة الصلب وبطاريات السيارات التي تدار بالكهرباء، بنسبة ٥,٤٪ في الفترة بين أغسطس وفبراير ٢٠١٩ على خلفية الإنتاج بقوة فاقت التوقعات في إندونيسيا والفلبين. وارتفعت أسعار الزنك، الذي يُستخدم بصفة أساسية في جلفنة الصلب، بنسبة ٧,٨٪ من أغسطس حتى فبراير ٢٠١٩ على خلفية استمرار ضيق العرض، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى التوجه الحالي لتوخي الحزم في القضايا البيئية في الصين، أكبر بلدان العالم إنتاجا للزنك. وسجل الكوبالت أشد درجات الهبوط في أسعار كل المعادن أثناء الفترة المرجعية، فترجع بنسبة ٤٩,٣٪ نتيجة زيادة المعروض من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتشير التوقعات إلى ارتفاع المؤشر السنوي لأسعار المعادن البخسة من إعداد صندوق النقد الدولي بنسبة ٢,٤٪ في ٢٠١٩ (مقارنة بمتوسطه في ٢٠١٨) وأن يسجل انخفاضا مقداره ٢,٢٪ في السنة في ٢٠٢٠. وتتمثل مخاطر التطورات الإيجابية التي تكتنف الآفاق في حدوث ارتفاع يفوق التوقعات في طلب الصين على المعادن ونقص المعروض نتيجة تشديد القواعد التنظيمية المتعلقة بالبيئة في البلدان الرئيسية المنتجة للمعادن. وتنشأ مخاطر التطورات السلبية من تراجع النمو الاقتصادي العالمي بوتيرة أسرع واستمرار تباطؤ نشاط الاقتصاد الصيني (أكبر بلدان العالم استهلاكا للمعادن).

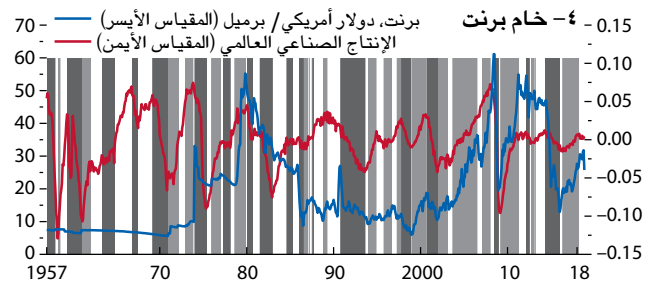
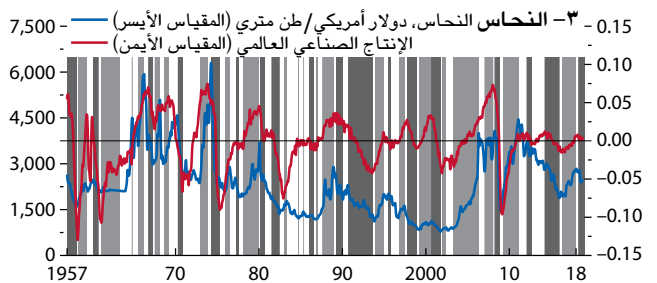
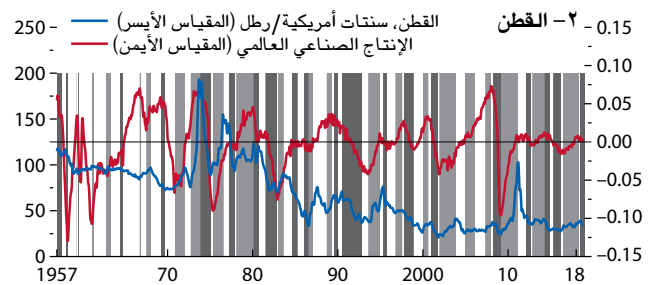
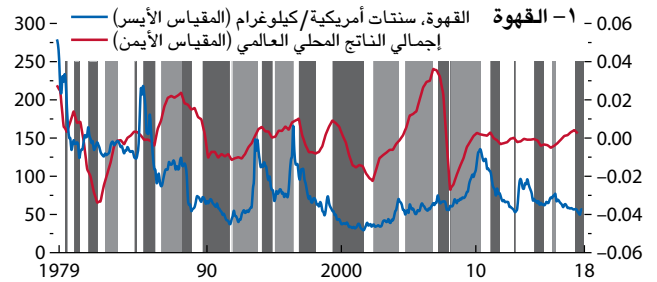
ارتفاع طفيف في أسعار المواد الغذائية

كانت التوترات التجارية، وضعف عملات الأسواق الصاعدة، والقوة الاستثنائية التي اتسمت بها عائدات الحبوب في الولايات المتحدة تشكل الأعباء الرئيسية على أسعار الغذاء العالمية في ثلاثة أرباع السنة الأولى من ٢٠١٨. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت الأسعار أقل تقلبا. وارتفع مؤشر المواد الغذائية والمشروبات لدى صندوق النقد الدولي ارتفاعا طفيفا، بنسبة ١,٩٪، لأن الأبناء الواردة عن ضعف النشاط الاقتصادي العالمي وفرط العرض في الأسواق، كما في حالة القمح والقطن، فاقها الطلب الزائد على مصادر البروتين الحيواني وتعافي أسعار السكر العالمية بعد تراجعها على مدى سنوات متعددة.

وانخفضت أسعار القمح بنسبة ١٥,٨٪ في الفترة بين أغسطس ٢٠١٨ وفبراير ٢٠١٩ حيث ساعد سعر الصرف التنافسي للروبل الروسي على دعم صادرات روسيا. وفي ظل عدم ورود أي أبناء عن محاصيل البلدان المنتجة الرئيسية وتوقعات تراجع التوترات التجارية، وتراجع العائدات إلى المستوى الوسيط، وعودة قوة الدولار الأمريكي إلى طبيعتها، ارتفعت أسعار الذرة وفول الصويا ارتفاعا طفيفا بنسبة ٤,٤٪ و ٥,٦٪، على التوالي، في الفترة بين أغسطس ٢٠١٨ وفبراير ٢٠١٩.

وبلغت نسبة ارتفاع أسعار الدواجن ٣,٩٪ بسبب قوة طلب المستهلك. وقفزت أسعار السكر العالمية بنسبة ٢٣,٧٪، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى توقعات انخفاض الناتج في ٢٠١٩ من أكبر بلدين منتجين هما البرازيل والهند. وبعد تراجع الطلب على القطن إلى مستويات دون المتوقعة ونظرا لوفرة المخزون

الشكل البياني ١-ت خ-٢: دورات السلع الأولية والنشاط الاقتصادي



المصادر: صندوق النقد الدولي، نظام أسعار السلع الأولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُحدد نقاط الذروة ونقاط الانخفاض باستخدام إجراءات تأريخ الدورات الاقتصادية في دراسة (Harding and Pagan's (2002). ويتم ربط بيانات الإنتاج الصناعي العالمي بصورة استرجاعية باستخدام الإنتاج الصناعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (1970-1979) والإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة (<1975). والمساحات المظلمة باللون الغامق (الفاصح) تمثل حالات انكماش (توسع) متزامنة مع النشاط الاقتصادي وسعر السلعة الأولية المختارة، والمساحات باللون الأبيض تمثل حركات غير متزامنة.

السلع الأولية وعوامل الطلب الخاصة بكل سلعة، وربما كان وراء السببية العكسية—خاصة في حالة النفط—ربما أضاف عنصر الطبيعة المعاكسة للاتجاهات الدورية (دراسة Hamilton 1996, 2003). ولمعالجة هذه المشكلة، ينقسم التحليل إلى جزئين. يحدد الجزء الأول دورات أسعار السلع الأولية ويقدم رؤى متعمقة في التزامن الدوري بين أسعار السلع الأولية والنشاط الاقتصادي. ويستخدم الجزء الثاني الحركة المتزامنة بين أسعار السلع الأولية لعزل عوامل الطلب العالمي عن الآثار المحيرة الأخرى ثم يفحص ما إذا كانت العوامل العالمية المستخلصة تتمتع بقوة التنبؤ الآني وتفيد في التنبؤ بالنشاط الاقتصادي مستقبلاً.

الطبيعة الدورية والحركة المشتركة بين أسعار السلع الأولية

يحدد هذا القسم دورات أسعار السلع الأولية وأشكالها، عبر مجموعة واسعة من أسعار السلع الأولية، بين السلع الأولية التي تتسم بأعلى درجات التزامن الثنائي مع النشاط الاقتصادي (أي العناصر الرائدة). ويشترك كذلك مقياساً للترزامن على مستوى سوق السلع الأولية ككل. والمنهجية المستخدمة في تحديد فترات الانكماش والتوسع تتبع إجراء تأريخ الدورات الاقتصادية في دراسة Harding and Pagan (2002).^٦ ويطبق هذا الإجراء على بيانات مقطعية زمنية غير متوازنة، بدءاً من عام ١٩٥٧، في سلسلة أسعار ٥٧ سلعة أولية (حقيقية) تندرج ضمن أربع فئات واسعة: الطاقة، والمعادن، والأغذية والمشروبات، والمواد الزراعية الخام.^٧ ويطبق نفس الإجراء كذلك على الإنتاج الصناعي العالمي المجرى من الاتجاه العام وإجمالي الناتج المحلي.^٨ (الشكل البياني ١-ت خ-٢ يعرض أربعة أمثلة).

^٦ اعتماداً على دراسة (Cashin, McDermott, and Scott (2002)، تُستخدم المنهجية الواردة في دراسة (Harding and Pagan (2002) لتحديد نقاط الذروة والقاع في المسار الزمني لأسعار السلع الأولية الحقيقية. وتُعرف نقطة التحول المقترحة بأنها الحد الأقصى أو الحد الأدنى المحلي إذا كانت الأسعار في ذلك الشهر إما أعلى أو أقل من السعري في الشهرين السابقين والشهرين التاليين. ويلزم بعد ذلك تحديد تسلسل نقاط التحول المقترحة الناتجة للتبديل بين نقاط الذروة ونقاط القاع. وعلاوة على ذلك، كل مرحلة تُعرف على أساس نقاط التحول (التوسع أو الانكماش) يجب أن تمتد ١٢ شهراً على الأقل. (هذه الخوارزمية لتأريخ دورة أسعار السلع الأولية مقتبسة من خوارزمية تأريخ الدورة الاقتصادية التي وضعتها دراسة (Bry and Boschan (1971 ثم عممتها بعد ذلك دراسة (Harding and Pagan (2002). ومن مزايا استخدام خوارزمية على غرار ما ورد في دراسة (Bry and Boschan لتأريخ دورات أسعار السلع الأولية توفير وسيلة سهلة لتطبيق قاعدة موضوعية لتأريخ الدورة على مجموعة أوسع من البيانات).

^٧ كل سلاسل بيانات أسعار السلع الأولية عبارة عن متوسطات شهرية للأسعار المأخوذة من نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي ومقومة بالدولار الأمريكي ومقسومة على تضخم أسعار المستهلك في الولايات المتحدة. والأسعار غير مرشحة مسبقاً، نظراً لعدم ظهور اتجاه عام واضح لمعظم السلع الأولية. ولا تزال الدراسات الأكاديمية تتساءل ما إذا كان هناك اتجاه عام لأسعار السلع الأولية عموماً. وتذهب دراسة (Grilli and Yang (1988) إلى أن أسعار السلع الأولية أصبحت تميل نحو الانخفاض في وقت أقرب، وخلصت دراسة (Jacks (2013 ودراسة (Stuermer (2018) إلى وجود اتجاه عام نحو الصعود بدرجة طفيفة. وتظل النتائج دون تغيير يذكر في حالة استبعاد اتجاه عام خطي.

^٨ يُستخدم مرشح هودريك بريسكوت مع لامدا منخفضة للغاية لاستخلاص اتجاه عام مستقر من الإنتاج الصناعي العالمي وإجمالي

الجدول ١-ت خ-١: الإحصاءات الوصفية لدورة أسعار السلع الأولية

الحدة		المدى		المدى	
(الفرق اللوغاريتمي، %)		(الفرق اللوغاريتمي، %)		(أشهر)	
انكماش	توسع	انكماش	توسع	انكماش	توسع
٣,٠١	٣,٣٧	٦٢,٨١	٦٤,٧٢	٢٤	٢٠
٢,٤١	٣,٠٥	٥٧,٩٨	٥٥,١٩	٢٤	١٨
٢,٣٣	٢,٨٠	٤٩,٦٠	٤٥,٢٥	٢٠	١٦
٢,٠٠	٢,٤٦	٤٦,٧٠	٤٣,٢٧	٢٢	١٨

المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تحدد دورات الأسعار باستخدام منهجية (Harding and Pagan 2002). وتقيس المدة متوسط طول (بالأشهر) المرحلة التي يمر بها السعر (توسع أو انكماش). ويقاس المدى متوسط التغير في السعر (% من القاع إلى الذروة في حالة التوسع، ومن الذروة إلى القاع في حالة الانكماش). وتقيس الحدة متوسط ارتفاع السعر في الشهر (% أثناء مرحلة التوسع، ومتوسط انخفاض السعر في أثناء مرحلة الانكماش). وتحسب كل الإحصاءات على أساس متوسطات كل السلع الأولية في مجموعة معينة.

من المعادن البخسة (مثل الزنك والنحاس والقصدير)، وكذلك الطاقة والأسمدة بدرجة أقل. ويعكس البروبيين أعلى درجات التزامن مع الإنتاج الصناعي العالمي، لكن سلسله الزمنية والسلاسل الزمنية للغار الطبيعي لا تبدأ إلا في ١٩٩٢ وهي بالتالي أقصر من معظم السلع الأولية الأخرى—مما يشير إلى احتمال زيادة درجة التزامن بين السلع الأولية والنشاط الاقتصادي على مدى العقود القليلة الماضية، الأمر الذي يتسق كذلك مع النتائج التي توصل إليها تحليل العوامل في القسم التالي. والأمر المثير للاهتمام أن بعض المواد الزراعية الخام، مثل القطن، على درجة عالية من التزامن نسبياً مع الإنتاج الصناعي العالمي بينما، بوجه عام، درجة تزامن الأغذية والمشروبات، مقارنة بالسلع الأولية الأخرى، مع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أعلى من الإنتاج الصناعي. ويرجع السبب في ذلك إلى أن دور الدخل، وليس الإنتاج، أهم في الطلب (مثال على ذلك القهوة العربية).^{١١}

وفترات التحركات الكبيرة في النشاط الاقتصادي (الانتعاش أو الكساد) من المتوقع أن تزيد من الحركة المشتركة (التزامن)، بين كل السلع الأولية. وينبغي لكل السلع الأولية، وليس الرائدة منها وحسب، أن تتحرك بالتزامن مع الإنتاج الصناعي العالمي أو إجمالي الناتج المحلي. وبناء على ذلك، من المفيد اشتقاق مقياس يحسب نسبة السلع الأولية في مرحلة التوسع (الانكماش)—أي الوفاق على مستوى السلع الأولية ككل.^{١٢} وينبغي أن يكون هذا المقياس مرتبطاً بالنشاط الاقتصادي العالمي، بينما نقاط التحول (فترات بلوغ التزامن بين أسعار السلع الأولية حده الأقصى أو حده الأدنى) تدخل ضمن مراحل توسع النشاط العالمي أو انكماشه. وبالتالي فإن الوفاق على مستوى السلع الأولية

وتعكس معظم السلع الأولية مراحل غير متماثلة تتسم بفترات أطول وباهتة من الانكماش تتخللها فترات توسع حاد (الجدول ١ - ت خ - ١).^٩ وللسلع الأولية المرتبطة بالطاقة دور بارز لأنها تستغرق أطول المراحل وأكثرها حدة، ودورة الطاقة الكاملة غالباً ما تستمر فترة أقل قليلاً من أربع سنوات. وبوجه عام، هناك برغم ذلك أوجه تشابه كبيرة في خصائص الدورة على مستوى مجموعات السلع الأولية المختلفة ويبدو أنها تتماشى مع ما ورد في مجموعة من الدراسات الاقتصادية التي أجريت منذ وقت طويل وتلقي الضوء على التفاعل بين صدمات عرض السلع الأولية والطلب على التخزين كدافع رئيسي لتحركات أسعار السلع الأولية (دراسة Deaton and Laroque 1992، ودراسة Cashin, McDermott, and Scott 2002).

وغالباً ما تسبب الصدمات على جانب العرض في صعود الأسعار بصورة حادة، وخاصة عند انخفاض رصيد المخزون أو الطاقة الإنتاجية الفائضة، ولكن هناك أيضاً مجموعة كبيرة من الدراسات التي تؤكد أن لعوامل الطلب دور كذلك (دراسة Barsky and Kilian 2004، ودراسة Alquist, Bhattarai, and Coibion 2004، وقيد الإصدار—وكثير غيرهما). لذلك من المهم حساب تزامن المراحل (أو الوفاق، كمصطلح فني) بين أسعار السلع الأولية والنشاط الاقتصادي.^{١٠} وفيما عدا استثناءات قليلة، لا تتزامن أسعار السلع الزراعية، خاصة أسعار المواد الغذائية، في المتوسط، إلا بصورة محدودة مع النشاط الاقتصادي (الشكل البياني ١-ت خ-٣). ومعظم العناصر الرائدة في الإنتاج الصناعي العالمي

الناتج المحلي. وتم استنباط بيانات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوي كل شهر. وبرغم أن خوارزمية التاريخ يمكن أن تتعامل مع اللاسكون، في بعض الإحصاءات التي تقارن بين السلاسل الساكنة واللاسكنة (مثل الوفاق) قد تؤدي إلى الخلط.

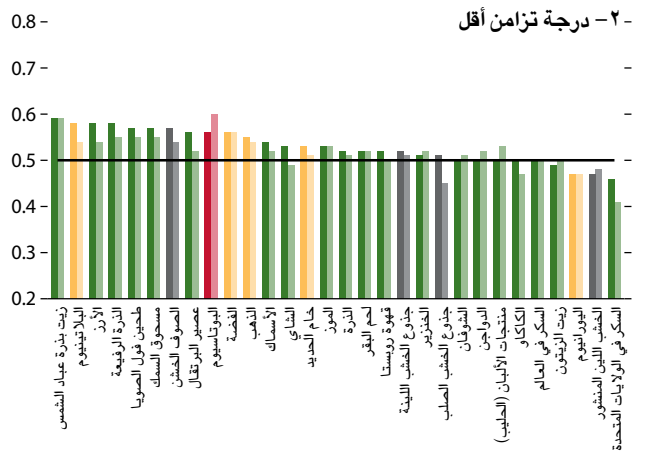
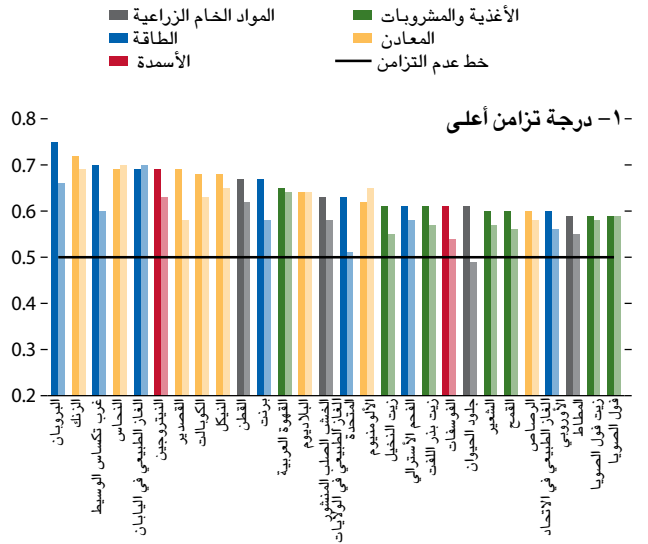
^٩ يوضح المرفق ١-ت خ-١ على شبكة الإنترنت (الذي يمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني www.imf/en/Publications/WEO) الخصائص الدورية لكل سلسلة على حدة من سلاسل أسعار السلع الأولية ويفحص مجموعات مختلفة من معلمات خوارزمية التاريخ التي تفرض إطالة الحد الأدنى لفترات المراحل والدورات.

^{١٠} من الناحية الفنية، مقياس التزامن المستخدم هو الوفاق، الذي يحسب نسبة الوقت الذي تلتقي خلاله سلسلتان في نفس المرحلة (دراسة Harding and Pagan 2002). ويتراوح نطاق الوفاق بين صفر و١، درجة الوفاق بين مسارين عشوائيين مستقلين هي ٠,٥.

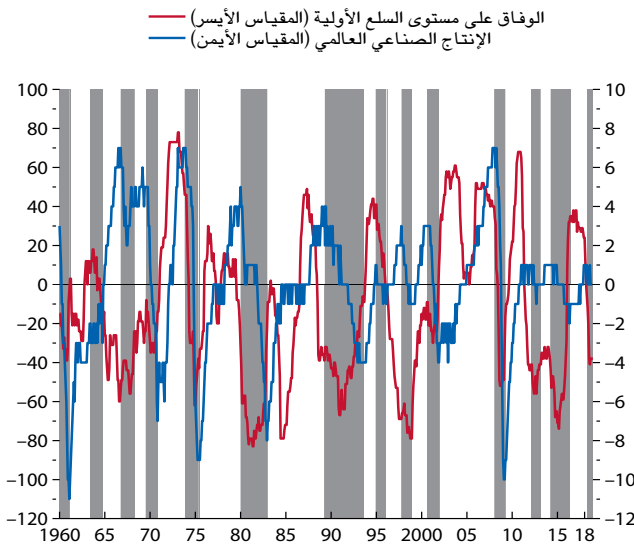
^{١١} كما تشير التوقعات، المعادن الأقل تزامناً مع النشاط الاقتصادي هي المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة، وتلك التي لا يجري دائماً تداولها بحرية في الأسواق الفورية، مثل خام الحديد (قبل ٢٠٠٩)، نتيجة لسعي المشتريين والموردين على حد سواء لتحقيق الأمان في سوق لا ينمو الناتج فيه إلا قليلاً. ولا يجري تداول اليورانيوم بحرية بسبب استخداماته المتميزة والحساسية الجغرافية—السياسية.

^{١٢} القيمة البالغة ١ (-١) تعني أن كل أسعار السلع الأولية تتوسع (تنكمش) في نفس الوقت—التزامن التام—بينما القيمة صفر تنطوي على أن نصف أسعار السلع الأولية تمر بنفس المرحلة، وهي أدنى مستويات التزامن.

الشكل البياني ١-ت خ-٣: التزامن مع النشاط الاقتصادي



الشكل البياني ١-ت خ-٤: التزامن على مستوى السلع الأولية



المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يتم ربط بيانات الإنتاج الصناعي العالمي بصورة استرجاعية باستخدام الإنتاج الصناعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٩٧٥-١٩٧٩) والإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة (<١٩٧٥). والمساحات المظلمة تمثل فترات الانكماش في متغير الإنتاج الصناعي. والوفاق على مستوى السلع الأولية هو نسبة السلع الأولية في مراحل التوسع (الانكماش).

ككل ينبغي أن يكون مؤشرا على مدى مساهمة عوامل الطلب العالمي، مقارنة بعوامل العرض أو الطلب على سلع محددة، في دفع أسعار السلع الأولية خلال فترة معينة. ويتضح من الشكل البياني ١-ت خ-٤ أن الوفاق على مستوى السلع الأولية ككل يتوقع نقاط تحول النشاط الاقتصادي، نظرا لأنه عادة ما يصل إلى مستوى الذروة (أو القاع) عندما يصل النشاط إلى أقصى درجات التوسع أو الانكماش. وهذه نتيجة واعدة، تلقي الضوء على وجود عامل (عوامل) كامنة مشتركة ترتبط بالنشاط العالمي الذي يدفع أسعار السلع الأولية. وسوف يحاول القسم التالي استخدام هذه الرؤية المتعمقة في التنبؤ الآني والتنبؤ بتحركات الدورة الاقتصادية العالمية في المستقبل باستخدام أسعار السلع الأولية.

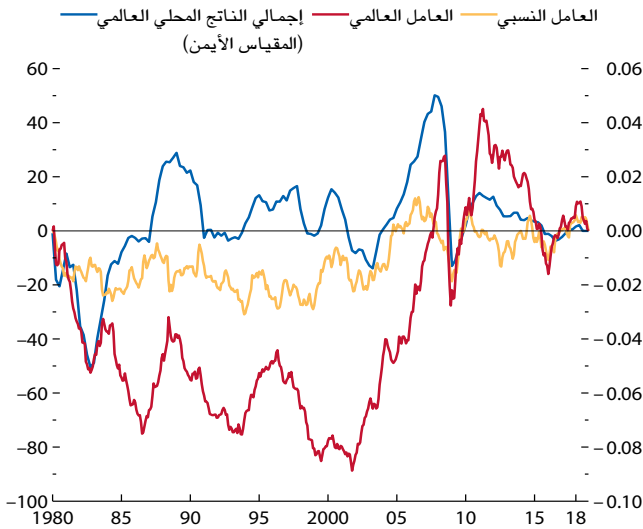
هل لأسعار السلع الأولية دور يساعد في التنبؤ الآني والتنبؤ بالنشاط الاقتصادي العالمي مستقبلا؟

من أجل عزل التحركات في أسعار السلع الأولية المدفوعة بالنشاط الاقتصادي العالمي، يجري تقدير نموذج عوامل على أساس التواتر الشهري وباستخدام العناصر الأساسية (دراسات Stock and Watson 2002، و West and Wong 2014، و Delle Chiaie, Ferrara, and Giannone 2018).^{١٣} وبالنظر إلى

المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تمثل الأعمدة تزامن سلعة أولية معينة مع الإنتاج الصناعي العالمي المجرى من الاتجاه العام (الأعمدة باللون الأزرق) وإجمالي الناتج المحلي (الأعمدة باللون الأزرق). ويعرّف التزامن بأنه الوفاق بين دورة سعر سلعة أولية معينة والدورة الاقتصادية (إجمالي الناتج المحلي أو الإنتاج الصناعي المجرى من الاتجاه العام) حيث تحدد مراحل التوسع والانكماش باستخدام إجراء Harding and Pagan's (2002). ويحسب الوفاق نسبة الوقت الذي تمر خلاله السلسلتان بنفس المرحلة، وتشير درجة الوفاق الأعلى من ٠,٥ إلى تزامن إيجابي.

^{١٣} المنهج في دراسة Delle Chiaie, Ferrara, and Giannone (2018) الذي يسمح بالعوامل الخاصة بكل مجموعة يتوصل إلى نتائج أقل قليلا.

الشكل البياني ١-ت خ-٥: العوامل الكامنة والنشاط الاقتصادي



المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: العنصران الرئيسيان الأول والثاني تراكميان، والفرق اللوغاريتمي في إجمالي الناتج المحلي مطروحا منه المتوسط وتراكمي.

العامل العالمي وعامل السعر النسبي بشكل جيد للغاية بإنشاء توليفة خطية بين أول عاملين في العينتين الفرعيتين المنفصلتين.^{١٨} ومع هذا، تصاحب عامل السعر النسبي علامة سالبة عند العامل الأول في العينة الفرعية للسلع الزراعية. والعلاقة بين العامل العالمي وإجمالي الناتج المحلي العالمي لافتة للنظر بشكل كبير (الشكل البياني ١-ت خ-٥)، لكن يبدو كذلك أن عامل السعر النسبي يتحرك مع إجمالي الناتج المحلي خلال بعض فترات التباطؤ الحاد في النشاط (بقيادتها) وفترات التعافي التي تعقبها.^{١٩}

ونتيجة لتأخر أول عملية نشر لبيانات الإنتاج الصناعي العالمي لمدة شهرين وإجمالي الناتج المحلي لربع سنة، فهي غالباً ما تخضع لتعديلات كبيرة، لذلك من المفيد اختبار ما إذا كانت العوامل الكامنة يمكن أن تساعد في نشاط التنبؤ الآتي العالمي. ولهذا الغرض، يُجرى انحدار للإنتاج الصناعي

^{١٨} انحدار العامل العالمي (عامل السعر النسبي) على العوامل الأولى المستخلصة من عينتي السلع الزراعية وغير الزراعية بشكل منفصل يؤدي إلى التوصل إلى معامل تحديد يبلغ ٠,٩٩ (٠,٨٨).

^{١٩} العامل الأول (السالب) في مستويات معينة يحاكي تحركات سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي، وذلك أمر لا يدعو إلى الدهشة، بالنظر إلى أن الدولار هو البسط لأسعار كل السلع الأولية في العينة. مع ذلك، فهذا الارتباط يصبح أضعف بكثير عند درجات التواتر العالية، كالتغيرات الشهرية، ويزداد ضعفاً عند استبعاد العملات غير المرتبطة بالسلع الأولية، لإنشاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي، كما هو معلوم، وتتحرك في اتجاه معاكس لسعر الصادرات من السلع الأولية (دراسة (Chen and Rogoff 2003)). وإدخال سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي في عملية التنبؤ الآتي والتنبؤ المستقبلي لا يغير النتائج.

أن صدمات العرض وصدمات الطلب على سلع أولية محددة تؤدي إلى تباين أسعار السلع الأولية، فتقدير العوامل الكامنة التي تسبب الحركة المشتركة بين أسعار السلع الأولية ينبغي أن يساعد على بناء بديل للنشاط الاقتصادي العالمي.^{١٤} وبنفس هذا المنطق، كلما ارتفع عدد السلع المستخدمة، تسنى تحديد عوامل الطلب العالمي بشكل أفضل. وبرغم ذلك، ففي الواقع العملي قد يكون من الأفضل استبعاد السلع الأولية، مثل الذهب والفضة التي تقترب في سلوكها من الأصول المالية أو تلك السلع وثيقة الصلة ببعضها، مثل طحين فول الصويا وزيت فول الصويا (دراسة (Kilian and Zhou 2018)).^{١٥} ويسهم أول عاملان تم استخلاصهما بنحو ٢٠٪ من تباين التغيرات الشهرية في أسعار السلع الأولية. وتراجع أهمية العوامل المتبقية بسرعة وليس لها علاقة إحصائية بالنشاط الاقتصادي.^{١٦} ويحدد الشكل البياني ١-ت خ-٥ العاملين الكامنين الأول والثاني المستخلصين مع نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي (المجرد من الوسيط)، والمتراكمين بمرور الوقت. حتى وإن كان العامل الأول والثاني متعامدين على نحو متزامن بطبيعتيهما، فعندما يتراكما، يبديان علاقة ارتباط موجب، ٠,٦٧. والعامل الأول هو العامل العالمي، ويمثل العامل الثاني تحولاً سلبياً في الطلب على المنتجات الزراعية مقارنة بالطاقة والمعادن وهو بالتالي عامل السعر النسبي.^{١٧} ونظراً لأن عامل السعر النسبي يساعد على حساب تحركات أسعار السلع الزراعية، تُستخلص العوامل الأولى بالبدء بتقسيم العينة إلى سلع أولية زراعية وغير زراعية (الطاقة والمعادن). والأمر المثير للاهتمام أنه يجري تقريب

^{١٤} من الواضح أن فكرة تسبب الطلب العالمي في الحركة المشتركة لأسعار السلع الأولية ليست جديدة. وعلى سبيل المثال، تفسر دراسة (Barsky and Kilian 2004) قوة الحركة المشتركة لسعر النفط الحقيقي ومؤشر السعر الحقيقي للمواد الخام والمعادن الصناعية في مطلع سبعينات القرن الماضي على أنها دليل على وجود عنصر طلب مشترك في السعيرين. وبوجه أعم، يستند قسم كبير من الدراسات إلى مجموعة من النماذج والبيانات المختلفة التي تخلص إلى أن معظم التقلبات في أسعار السلع الأولية (خاصة المستخدمة في الصناعة) مدفوعة بتحولات في الطلب الكلي (راجع على سبيل المثال دراسات Barsky and Kilian 2004، وKilian 2009، وNakov and Pescatori 2010، وAlquist, Bhattacharai, and Coibion، وMurphy and 2014، وDelle Chiaie, Ferrara, and Giannone 2018، والأمر المثير للاهتمام ما تشير إليه دراسة (Pindyck and Rotemberg 1990) من أن السلع الأولية التي ليس بينها علاقة ارتباط (التي تقترب مرونتها السعرية التقاطعية للعرض والطلب من صفر) تبدو بينها حركة مشتركة مفروطة، مما يدل على وجود عامل عالمي كامن (ربما كان غير متجانس التباين) يؤثر على كل الأسعار في نفس الوقت.

^{١٥} من أجل تقدير العوامل الكامنة، أعطيت درجة صفر للفروق اللوغاريتمية في الأسعار (مقسومة على مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة). واستخدام اللوغاريتم مجرد من الاتجاه العام أو الفروق اللوغاريتمية أقل أهمية في التقدير (دراسة (Kilian and Zhou 2018)).

^{١٦} يتماشى ذلك مع ما ورد في دراسة (Stock and Watson 2002). وتستخدم تلك الدراسة مجموعة مختلفة من المؤشرات لبيان أن أول عاملين هما أكثر العوامل ثراء بالمعلومات وينطويان على أعلى محتويات تسهم في التنبؤ.

^{١٧} يمكن رؤية ذلك من خلال فحص حالات التشعب بالعامل، وهي متاحة عند الطلب.

الجدول ١-ت خ-٢: التنبؤ الآني بالإنتاج الصناعي العالمي

المواصفة ٣	المواصفة ٢	المواصفة ١	المقياس المرجعي	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبية
٠,٥٤٪	٠,٥٣٪	٠,٥٤٪	٠,٥٥٪	١
٠,٩٨	٠,٩٧	٠,٩٩	١	١

المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: فترة العينة = يناير ١٩٨٠ إلى ديسمبر ٢٠١٨. والمقياس المرجعي = عملية انحدار ذاتي بينما فترة التأخر المثلى تستند إلى معيار المعلومات البيزي: المواصفة ١ = العنصر الرئيسي الأول، المواصفة ٢ = أول عنصران رئيسيان، المواصفة ٣ = أولى العناصر الرئيسية للسلع الأولية الزراعية وغير الزراعية. وتُضاف فترة التأخر المثلى للمتغيرات المستقلة بناء على معيار المعلومات البيزي في جميع المواصفات. النسبة = الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبي، والجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ مقسوماً على الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ المعياري.

واحد. ويرتفع التحسن إلى ١٥٪ عندما يُستكمل الربع. كذلك معامل التحديد يكون مرتفعاً، نحو ٠,٤٨. ومن المثير للاهتمام أن أسعار السلع الأولية تحتوي على أقصى قدر من المعلومات أثناء فترات ارتفاع تقلب النشاط الاقتصادي، بينما يبلغ قصور عملية الانحدار الذاتي ($AR(p)$) مداه (الشكل البياني ١-ت خ-٦). وتتشابه النتائج عند استخدام أول عاملين يستخلصان من مجموعة السلع الزراعية وغير الزراعية بشكل منفصل.

ولفترات تأخر العوامل دلالة كذلك، ويمكن بالتالي فحص ما إذا كانت أسعار السلع الأولية تساعد أيضاً في التنبؤ بالنشاط العالمي. ويستند تقييم التنبؤات إلى أداء التنبؤ خارج العينة. ومع توافر بيانات الإنتاج الصناعي، وإجمالي الناتج المحلي، والعناصر الرئيسية التقديرية، يجري تقدير كل مواصفة أولاً باستخدام فترة العينة من ١٩٨٠-١٩٩٨ ثم يُعاد تقديرها على نحو تواتري لوضع تنبؤات الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨. وفي كل فترة، يتنبأ النموذج بنمو الإنتاج

٢٠ تُتاح نتائج الانحدار عند الطلب. ويجدر كذلك ملاحظة أن إمكانية التنبؤ تتراجع عند استخدام إجمالي الناتج المحلي العالمي (الإنتاج الصناعي) بأسعار الصرف السائدة في السوق، ربما نتيجة زيادة أهمية الخدمات في الاقتصادات المتقدمة. ٢١ يُعاد تقدير كل نموذج بإضافة بيانات جديدة (خطة متواترة). والنماذج التي تستخدم المكونات الرئيسية تنطوي على طول ثابت لفتريات التأخر، لكن اختيار الطول الأمثل لفترة التأخر في نموذج الانحدار الذاتي يتحدد كل مرة، باستخدام المعايير البيزية للمعلومات أو معيار أكايكي للمعلومات.

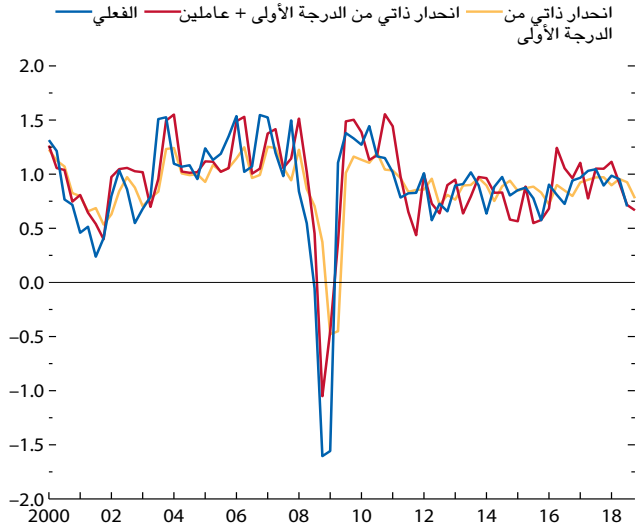
العالمي وإجمالي الناتج المحلي على قيمتهما المتأخرة والعوامل الكامنة وعلى فترة واحدة من فترات التأخر الخاصة بهما. ويجري اختبار لمعرفة ما إذا كان إدخال العوامل الكامنة يساهم من الناحية الإحصائية في تحسين تقديرات التنبؤ الآني لمؤشر النشاط الاقتصادي (الإنتاج الصناعي أو إجمالي الناتج المحلي)، وتُعد مقارنة بين النتائج وعملية انحدار ذاتي ($AR(p)$) معيارية (على غرار ما جاء في دراسة Stock and Watson 2002). وتتم تجربة مواصفات مختلفة: لا يُستخدم سوى العامل العالمي (المواصفة ١)، ويدخل العامل العالمي والعامل النسبي معاً (المواصفة ٢)، وتنقسم العينة إلى سلع أولية زراعية وغير زراعية وتُستخدم العوامل الأولى لكل منهما (المواصفة ٣). وكل المواصفات يمكن أن تتضمن فترات التأخر الخاصة بها، ويُختار المستوى الأمثل منها. وتشير النتائج التي يعرضها الجدول ١-ت خ-٢ إلى أن الإنتاج الصناعي، بمعدل تواتر شهري، يؤدي إدخال العامل العالمي وعامل السعر النسبي على زيادة القدرة على التنبؤ الآني بالإنتاج الصناعي مقارنة بعملية الانحدار الذاتي المعياري ($AR(p)$)— حيث يتحدد عدد فترات التأخر، p ، على أساس المستوى الأمثل. ونظراً للتقلب الكبير في نمو الإنتاج الصناعي الشهري، لا يترتب على التنبؤ الآني سوى تحسن محدود. والأمر اللافت للانتباه بشكل أكبر هو القدرة على التنبؤ الآني بإجمالي الناتج المحلي (الجدول ١-ت خ-٣). وبالفعل، يبلغ تحسن جذر متوسط مربع الخطأ مقارنة بمعيار الانحدار الذاتي ($AR(p)$) ١٠٪ في وجود العامل العالمي وحسب من المعلومات المتوافرة عن أسعار السلع الأولية لمدة شهر

الجدول ١-ت خ-٣: التنبؤ الآني بإجمالي الناتج المحلي العالمي

المواصفة ٣	المواصفة ٢	المواصفة ١	المقياس المرجعي	المقياس	معلومات شهر واحد
٠,٣٨٪	٠,٣٧٪	٠,٣٨٪	٠,٤٢٪	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبية	١
٠,٩٠	٠,٩٠	٠,٩٠	٠,٩٠	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبية	١
٠,٣٦٪	٠,٣٦٪	٠,٣٦٪	٠,٤٢٪	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبية	١
٠,٨٦	٠,٨٦	٠,٨٧	٠,٨٧	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبية	١
٠,٣٥٪	٠,٣٥٪	٠,٣٦٪	٠,٤٢٪	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبية	١
٠,٨٥	٠,٨٤	٠,٨٦	٠,٨٦	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبية	١

المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: فترة العينة = الربع الأول من ١٩٨٠ إلى الربع الثالث من ٢٠١٨. والمقياس المرجعي = عملية انحدار ذاتي بينما فترة التأخر المثلى تستند إلى معيار المعلومات البيزي: المواصفة ١ = العنصر الرئيسي الأول، المواصفة ٢ = أول عنصران رئيسيان، المواصفة ٣ = أولى العناصر الرئيسية للسلع الأولية الزراعية وغير الزراعية. ويضاف متغير تابع متأخر بفترة واحدة في جميع المواصفات. وتتوافر معلومات شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر خلال ربع السنة. النسبة = الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبي، والجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ مقسوماً على الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ المعياري.

الشكل البياني ١-ت خ-٦: التنبؤ الآني بنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي: القيمة الفعلية مقابل القيمة المفترضة
(٪، على أساس ربع سنة مقارن)



المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: عاملان = أول عنصران رئيسيان. وتستند عمليات الانحدار إلى بيانات ربع سنوية من الربع الأول من ١٩٨٠ إلى الربع الثالث من ٢٠١٨.

الصناعي للفترة القادمة قبل موعدها بشهر وثلاثة أشهر.^{٢٢} ويستند أداء التنبؤات إلى جذر متوسط مربع الخطأ.

^{٢٢} بعد وضع التنبؤات على امتداد الفترة كلها، تُحسب عدة مقاييس لأداء التنبؤات، وتشمل جذر متوسط مربع الخطأ بين تنبؤات النموذج والنمو الفعلي، وجذر مطلق مربع الخطأ، والتحيز (خطأ التنبؤ بالوسيط)، والكفاءة (علاقة الارتباط بين خطأ التنبؤ والتنبؤ). والنتائج متوافرة عند الطلب.

ويتضح من النتائج المبينة في الجدول ١-ت خ-٤ أن كل المواصفات تحسن تنبؤات الإنتاج الصناعي العالمي قبل موعده بشهر واحد (مقارنة بالمعيار): المواصفة (٢)، التي تستخدم كلا من العامل العالمي والعامل النسبي، أداؤها أفضل وتحسن التنبؤ بنسبة ١٠٪.

كذلك تتحسن تنبؤات إجمالي الناتج المحلي لربع السنة التالي، ولكن يتطلب ذلك توافر المعلومات عن الأسعار في هذا الربع.^{٢٣} وفي الواقع العملي، قد لا تتوافر بيانات إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال ربعي السنة التاليين. على سبيل المثال، في شهر مايو، لا تتوافر بيانات إجمالي الناتج المحلي العالمي في الربع الأول، بينما تتاح بيانات أسعار السلع الأولية في إبريل. وهذه الحداثة هي سبب الاستفادة من أسعار السلع الأولية في التنبؤ بنمو إجمالي الناتج المحلي في الربع التالي. ومع مرور الأشهر، يتحسن أداء التنبؤ لأن تحركات أسعار السلع الأولية تعكس الربع الحالي على نحو أدق. وعندما تتوافر بيانات الربع كله، يتحسن جذر متوسط مربع الخطأ في تنبؤات إجمالي الناتج المحلي لربع السنة التالي بنحو ١٠٪ مقارنة بالمعيار.

وختاماً، تنطوي أسعار السلع الأولية على ثروة من المعلومات التي يمكن أن تفيد بشكل كبير في جس نبض النشاط الاقتصادي العالمي. ومتى حُدِّثت العوامل المتفردة، يمكننا من خلال التحركات الكبيرة في أسعار المعادن البخسة، وإلى حد ما منتجات الطاقة والمنتجات الزراعية، أن نعرف الكثير عن حالة الاقتصاد العالمي، وخاصة حينما يكون النشاط الاقتصادي في فترات التقلبات الكبيرة—عندما تصبح الحاجة إلى التنبؤ المستقبلي والتنبؤ الآني أكثر إلحاحاً من أي وقت.

^{٢٣} تُفحص هذه المواصفة عندما تتوافر بيانات الأسعار عن الشهر الأول، والشهرين الأول والثاني، والثلاثة أشهر كلها في هذا الربع من السنة.

الجدول ١-ت خ-٤: التنبؤ بالإنتاج الصناعي وإجمالي الناتج المحلي العالميين

المواصفة ٣	المواصفة ٢	المواصفة ١	المقياس المرجعي	المقياس	
٠,٥٠٪	٠,٤٩٪	٠,٥٠٪	٠,٥٥٪	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبية	شهر واحد الإنتاج الصناعي
٠,٩٢	٠,٩٠	٠,٩٢	١	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبية	معلومات شهر واحد
٠,٥١٪	٠,٥١٪	٠,٥٠٪	٠,٥١٪	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبية	معلومات شهرين إجمالي الناتج المحلي
٠,٤٨٪	٠,٤٨٪	٠,٤٨٪	٠,٥١٪	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبية	معلومات ربع سنة
٠,٩٥	٠,٩٥	٠,٩٥	١	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبية	
٠,٤٦٪	٠,٤٦٪	٠,٤٦٪	٠,٥١٪	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبية	
٠,٩٠	٠,٩١	٠,٩١	١	النسبة	

المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المقياس المرجعي = عملية انحدار ذاتي بينما فترة التأخر المظلي تستند إلى معيار المعلومات البيزي؛ المواصفة ١ = العنصر الرئيسي الأول، المواصفة ٢ = أول عنصران رئيسيان، المواصفة ٣ = أولى العناصر الرئيسية للسلع الأولية الزراعية وغير الزراعية. ويضاف متغير تابع متأخر بفترة واحدة في جميع المواصفات في الإنتاج الصناعي. وتتوافر معلومات شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر خلال ربع السنة. النسبة = الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ النسبي، والجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ مقسوماً على الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ المعياري.

جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٢			رصيد الحساب الجاري ^١			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
...	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٨	٢,٩	٣,٢	١,٨	١,٢	٢,٢	أوروبا
٦,٩	٧,٠	٧,١	٢,٥	٢,٦	٢,٧	١,٦	١,٤	١,٩	١,٦	١,٣	١,٨	أوروبا المتقدمة
٧,٧	٨,٠	٨,٢	٢,٨	٢,٩	٣,٠	١,٦	١,٣	١,٨	١,٥	١,٣	١,٨	منطقة اليورو ^٥
٣,٣	٣,٤	٣,٤	٦,٨	٧,١	٧,٤	١,٧	١,٣	١,٩	١,٤	٠,٨	١,٥	ألمانيا
٨,٤	٨,٨	٩,١	٠,٠	٠,٤-	٠,٧-	١,٥	١,٣	٢,١	١,٤	١,٣	١,٥	فرنسا
١٠,٥	١٠,٧	١٠,٦	٢,٦	٢,٩	٢,٦	١,٢	٠,٨	١,٢	٠,٩	٠,١	٠,٩	إيطاليا
١٤,١	١٤,٢	١٥,٣	٠,٨	٠,٨	٠,٨	١,٦	١,٢	١,٧	١,٩	٢,١	٢,٥	إسبانيا
٣,٦	٣,٧	٣,٨	٨,٩	٩,٣	٩,٨	١,٦	٢,٣	١,٦	١,٧	١,٨	٢,٥	هولندا
٥,٩	٥,٩	٥,٩	٠,٥	٠,٣	٠,٤	١,٦	١,٩	٢,٣	١,٤	١,٣	١,٤	بلجيكا
٥,٠	٥,١	٤,٩	١,٩	٢,٠	٢,٣	٢,٠	١,٨	٢,١	١,٧	٢,٠	٢,٧	النمسا
١٧,٥	١٨,٥	١٩,٦	٢,٦-	٢,٧-	٣,٤-	١,٤	١,١	٠,٨	٢,٢	٢,٤	٢,١	اليونان
٦,٣	٦,٨	٧,١	٠,٥-	٠,٤-	٠,٦-	١,٧	١,٠	١,٢	١,٥	١,٧	٢,١	البرتغال
٥,٠	٥,٣	٥,٧	٨,٣	٩,١	١٠,٠	١,٥	١,٢	٠,٧	٣,٤	٤,١	٦,٨	أيرلندا
٧,١	٧,٢	٧,٥	٠,٤	٠,١	٠,٥-	١,٥	١,٣	١,٢	١,٧	١,٩	٢,٤	فنلندا
٦,٠	٦,١	٦,٦	٠,٧-	١,٠-	٢,٠-	٢,٢	٢,٤	٢,٥	٣,٥	٣,٧	٤,١	الجمهورية السلوفاكية
٦,٢	٦,٣	٦,٣	٠,٦	١,١	١,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٦	٢,٩	٣,٤	ليتوانيا
٤,٩	٤,٨	٥,٣	٣,٤	٤,٤	٦,٥	١,٦	١,٤	١,٧	٢,٨	٣,٤	٤,٥	سلوفينيا
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٢	١,٩	١,٦	٢,٠	٢,٨	٢,٧	٣,٠	لكسمبرغ
٧,٣	٧,٣	٧,٤	١,٧-	١,٤-	١,٠-	٢,٤	٢,٤	٢,٦	٣,١	٣,٢	٤,٨	لاتفيا
٣,٥	٤,٧	٥,٤	١,١	١,٥	١,٧	٢,٨	٣,٠	٣,٤	٢,٩	٣,٠	٣,٩	إستونيا
٦,٠	٧,٠	٨,٤	٦,٥-	٧,٣-	٥,٦-	١,٦	٠,٥	٠,٨	٣,٣	٣,٥	٣,٩	قبرص
٤,٣	٤,١	٤,٠	٨,٨	٩,٣	١٠,١	١,٩	١,٨	١,٧	٤,٤	٥,٢	٦,٤	مالطا
٤,٤	٤,٢	٤,١	٤,٠-	٤,٢-	٣,٩-	٢,٠	١,٨	٢,٥	١,٤	١,٢	١,٤	المملكة المتحدة
٢,٨	٢,٨	٢,٦	٩,٠	٩,٠	٩,٨	٠,٩	٠,٨	٠,٩	١,٥	١,١	٢,٥	سويسرا
٦,٣	٦,٣	٦,٣	٢,٥	٢,٤	٢,٠	١,٧	١,٩	٢,٠	١,٨	١,٢	٢,٣	السويد
٣,٧	٣,٧	٣,٩	٧,٢	٧,٤	٨,١	١,٧	١,٩	٢,٨	١,٩	٢,٠	١,٤	النرويج
٣,٢	٣,١	٢,٥	٠,٨-	٠,٦-	٠,٢	٢,٠	٢,٣	٢,٢	٢,٧	٢,٩	٢,٩	الجمهورية التشيكية
٤,٩	٤,٩	٥,٠	٥,١	٥,٥	٦,٠	١,٣	١,١	٠,٧	١,٨	١,٧	١,٢	الدانمرك
٣,٦	٣,٣	٢,٧	١,١	٠,٨	٢,٩	٢,٥	٢,٨	٢,٧	٢,٩	١,٧	٤,٦	آيسلندا
٨,١	٨,١	٨,٠	٠,٢	٠,٤	٠,٤	١,٧	١,٦	١,٦	٠,٧	٠,٨	١,١	سان مارينو
...	١,٤-	٠,٩-	٢,٢-	٧,٥	٩,٠	٨,٧	٢,٨	٠,٨	٣,٦	أوروبا الصاعدة والنامية ^٦
١١,٤	١٢,٧	١١,٠	٠,٤-	٠,٧	٣,٦-	١٤,١	١٧,٥	١٦,٣	٢,٥	٢,٥-	٢,٦	تركيا
٣,٥	٣,٦	٣,٨	١,٥-	١,١-	٠,٧-	١,٩	٢,٠	١,٦	٣,١	٣,٨	٥,١	بولندا
٤,٩	٤,٨	٤,٢	٤,٨-	٥,٢-	٤,٦-	٣,٠	٣,٣	٤,٦	٣,٠	٣,١	٤,١	رومانيا
٣,٤	٣,٥	٣,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٣,١	٣,٢	٢,٨	٢,٧	٣,٦	٤,٩	هنغاريا
٥,٠	٥,٠	٥,٢	١,٣	١,٩	٣,٩	٢,٣	٢,٤	٢,٦	٣,٠	٣,٣	٣,٢	بلغاريا ^٥
١٣,٢	١٣,٤	١٣,٧	٥,٠-	٥,٥-	٥,٢-	٢,٥	٢,٠	٢,٠	٤,٠	٣,٥	٤,٤	صربيا
٨,٠	٩,٠	١٠,٠	١,٦	٢,١	٢,٩	١,٦	١,٥	١,٥	٢,٥	٢,٦	٢,٧	كرواتيا

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «او»، في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فقرات إبلاغ استثنائية.
^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدولين ألف ٦ وألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.
^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.
^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.
^٤ تم تصحيح مركز الحساب الجاري لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة.
^٥ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ما عدا في حالة سلوفينيا.
^٦ تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود.

جدول المرفق ١ - ١ - ٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين
ورصيد الحساب الجاري والبطالة
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٢			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
...	١,١	١,٢	١,٢	٢,٨	٢,٥	٢,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٥	آسيا
٣,١	٣,١	٣,٢	٣,٩	٣,٩	٣,٩	١,٦	١,٣	١,٣	١,٧	١,٧	١,٨	آسيا المتقدمة
٢,٤	٢,٤	٢,٤	٣,٦	٣,٥	٣,٥	١,٥	١,١	١,٠	٠,٥	١,٠	٠,٨	اليابان
٣,٩	٤,٠	٣,٨	٤,٥	٤,٦	٤,٧	١,٦	١,٤	١,٥	٢,٨	٢,٦	٢,٧	كوريا
٤,٨	٤,٨	٥,٣	٢,١-	٢,١-	٢,١-	٢,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٨	٢,١	٢,٨	أستراليا
٣,٧	٣,٧	٣,٨	١٠,٧	١١,٤	١١,٦	١,٢	١,١	١,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٦	مقاطعة تايوان الصينية
٢,٠	٢,٠	٢,١	١٧,١	١٧,٦	١٧,٧	١,٤	١,٣	٠,٤	٢,٤	٢,٣	٣,٢	سنغافورة
٢,٨	٢,٨	٢,٨	٣,٤	٣,٢	٣,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٤	٣,٠	٢,٧	٣,٠	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٤,٤	٤,٤	٤,٢	٤,٣-	٤,٤-	٤,٠-	١,٩	٢,٠	١,٦	٢,٩	٢,٥	٣,٠	نيوزيلندا
١,٨	١,٨	١,٨	٣٨,٧	٣٧,٤	٣٥,٠	٢,٧	٢,٥	٣,٠	٤,٢	٤,٣	٤,٧	منطقة ساكاو الإدارية الخاصة
...	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٣,١	٢,٨	٢,٦	٦,٣	٦,٣	٦,٤	آسيا الصاعدة والنامية
٣,٨	٣,٨	٣,٨	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٢,٥	٢,٣	٢,١	٦,١	٦,٣	٦,٦	الصين
...	٢,٤-	٢,٥-	٢,٥-	٤,٢	٣,٩	٣,٥	٧,٥	٧,٣	٧,١	الهند ^٤
...	٠,٤	٠,٦	٠,٦	٣,٠	٢,٨	٢,٨	٥,٢	٥,١	٥,٢	مجموعة آسيان - ٥
٥,٠	٥,٢	٥,٣	٢,٦-	٢,٧-	٣,٠-	٣,٦	٣,٣	٣,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	إندونيسيا
١,٢	١,٢	١,٢	٦,٣	٧,١	٧,٧	١,٣	١,٠	١,١	٣,٥	٣,٥	٤,١	تاييلند
٣,٣	٣,٣	٣,٣	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٦	٢,٠	١,٠	٤,٨	٤,٧	٤,٧	ماليزيا
٥,٤	٥,٥	٥,٣	١,٨-	٢,٢-	٢,٦-	٣,٣	٣,٨	٥,٢	٦,٦	٦,٥	٦,٢	الفلبين
٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٦	٣,١	٣,٠	٣,٣	٣,١	٣,٥	٦,٥	٦,٥	٧,١	فييت نام
...	٢,٨-	٢,٨-	٣,٣-	٥,٣	٤,٦	٤,٥	٦,٢	٦,٣	٥,٣	آسيا الصاعدة والنامية الأخرى
...	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٣,٠	٢,٨	٢,٦	٦,٣	٦,٣	٦,٥	بنود للتذكرة
...	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٣,٠	٢,٨	٢,٦	٦,٣	٦,٣	٦,٥	آسيا الصاعدة ^٦

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «او» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يُرجى مراجعة الجدولين ألف ٦ وألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ راجع الملحوظات القطرية للهند في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٥ آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبوتان وبروني دار السلام وكمبوديا وفيجي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وميانمار وناورو ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور-ليشتي وتونغا وتوفالو وفانواتو.

^٦ آسيا الصاعدة تشمل اقتصادات مجموعة آسيان - ٥ (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتاييلند وفييت نام) والصين والهند.

جدول المرفق ١ - ١ - ٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
(التغير السنوي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي									رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			البطالة ^٣		
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			توقعات					
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨			
أمريكا الشمالية	٢,٧	٢,٢	٢,٧	٢,٧	٢,٢	٢,٧	٢,٧	٢,٢	٢,٧	٢,٦-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٦-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٧	٣,٨	٣,٩
الولايات المتحدة	٢,٩	٢,٣	٢,٩	٢,٩	٢,٣	٢,٩	٢,٩	٢,٣	٢,٩	٢,٦-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٦-	٢,٤-	٢,٣-	٣,٧	٣,٨	٣,٩
كندا	١,٨	١,٥	١,٨	١,٩	١,٧	١,٩	١,٩	١,٧	١,٩	٢,٨-	٣,١-	٢,٦-	٢,٨-	٣,١-	٢,٦-	٦,٠	٥,٩	٥,٨
المكسيك	٢,٠	١,٦	٢,٠	٤,٩	٣,٨	٣,١	٣,٨	٣,٨	٤,٩	١,٩-	١,٧-	١,٨-	١,٩-	١,٧-	١,٨-	٣,٦	٣,٥	٣,٣
بورتو ريكو ^٤	٢,٣-	١,١-	٢,٣-	٢,٥	٠,٣	١,٣	٠,٣	٠,٣	٢,٥	١١,٢	١١,٠	١١,٠
أمريكا الجنوبية ^٥	٠,٤	١,١	٠,٤	٧,١	٨,١	٦,١	٨,١	٨,١	٧,١	١,٩-	١,٩-	١,٨-	١,٩-	١,٩-	١,٨-
البرازيل	١,١	٢,١	١,١	٣,٧	٣,٦	٤,١	٣,٦	٣,٦	٣,٧	١,٦-	١,٧-	٠,٨-	١,٦-	١,٧-	٠,٨-	١٠,٢	١١,٤	١٢,٣
الأرجنتين	٢,٥-	١,٢-	٢,٥-	٣,٤,٣	٤٣,٧	٢٣,٢	٤٣,٧	٤٣,٧	٣,٤,٣	٢,٥-	٢,٥-	٥,٤-	٢٣,٢	٤٣,٧	٤٣,٧	٩,٩	٩,٩	٩,٢
كولومبيا	٢,٧	٣,٥	٢,٧	٣,٦	٣,٤	٣,٢	٣,٤	٣,٤	٣,٦	٣,٨-	٣,٩-	٣,٨-	٣,٨-	٣,٩-	٣,٨-	٩,٥	٩,٧	٩,٧
فنزويلا	١٨,٠-	٢٥,٠-	١٨,٠-	٩٢٩,٧٨٩,٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٩٢٩,٧٨٩,٥	١٠,٠-	١,٩-	١,٤	٦,٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٧,٩	٤٤,٣	٣٥,٠
شيلي	٤,٠	٣,٤	٤,٠	٢,٣	٢,٣	٣,٠	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٨-	٣,٢-	٣,١-	٢,٨-	٣,٢-	٣,١-	٦,٢	٦,٥	٦,٩
بيرو	٤,٠	٣,٩	٤,٠	١,٣	٢,٤	٢,٠	٢,٤	١,٣	٤,٠	١,٥-	١,٤-	١,٥-	١,٥-	١,٤-	١,٥-	٦,٥	٦,٦	٦,٧
إكوادور	١,١	٠,٥-	١,١	٠,٢	٠,٦	١,٢	٠,٦	٠,٢	٠,٢	١,٤	٠,٤	٠,٧-	١,٢	٠,٦	٠,٧-	٤,٧	٤,٣	٣,٧
بوليفيا	٤,٣	٤,٠	٤,٣	٢,٣	٢,٣	٣,٦	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٥,١-	٥,٢-	٤,٧-	٣,٦	٢,٣	٢,٣	٤,٠	٤,٠	٤,٠
أوروغواي	٢,١	١,٩	٢,١	٧,٦	٧,٦	٧,٢	٧,٦	٧,٦	٧,٦	١,٢-	٠,٨-	٠,٦-	٧,٢	٧,٦	٧,٦	٧,٩	٨,١	٨,٠
باراغواي	٣,٧	٣,٥	٣,٧	٤,٠	٣,٦	٤,٠	٣,٦	٤,٠	٤,٠	٠,٤	٠,٨-	٠,٥	٤,٠	٣,٦	٤,٠	٥,٨	٥,٧	٥,٦
أمريكا الوسطى ^٦	٢,٧	٣,٢	٢,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٠	٢,٧	٢,٦	٣,٥	٢,٧-	٢,٩-	٣,٦-	٣,٠	٢,٧	٢,٦
الكاريببي ^٧	٤,٧	٣,٦	٤,٧	٣,٧	٣,٦	٤,٣	٢,٤	٣,٧	٣,٧	٢,٠-	٢,٣-	٢,٣-	٤,٣	٢,٤	٣,٧
بنود للتذكرة																		
أمريكا اللاتينية والكاريببي ^٨	١,٠	١,٤	١,٠	٦,٢	٦,٥	٥,١	٦,٥	٦,٢	٦,٢	٢,٠-	١,٩-	١,٩-	٥,١	٦,٥	٦,٢
الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي ^٩	٢,١	٤,٠	٢,١	١,٣	١,٦	٢,٠	١,٦	١,٣	٣,١	٩,٤-	٩,٦-	١٠,٥-	٢,٠	١,٦	١,٣

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية. تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. لا تشمل المجلات فنزويلا. يُرجى مراجعة الجدولين ألف ٦ وألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

- ^١ من إجمالي الناتج المحلي.
- ^٢ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.
- ^٣ بورتو ريكو هي أراض تابعة للولايات المتحدة، ولكن بياناتها الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل.
- ^٤ تشمل غيانا وسورينام. وبالنسبة للأرجنتين وفنزويلا، راجع الملحوظات الخاصة بكل بلد على حدة في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.
- ^٥ أمريكا الوسطى تتضمن بليز وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.
- ^٦ تتضمن منطقة الكاريبي أنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر البهاما وبربادوس ودومينيكا والجمهورية الدومينيكية وغرينادا وهايتي وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وترينيداد وتوباغو.
- ^٧ منطقة أمريكا اللاتينية والكاريببي تتضمن المكسيك واقتصادات من الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وبالنسبة للأرجنتين وفنزويلا، راجع الملحوظات الخاصة بكل بلد على حدة في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.
- ^٨ يضم الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالإضافة إلى أنغويلا ومونتسيرات، وهما ليسا أعضاء في صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق ١-١ - ٤: اقتصادات كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين
ورصيد الحساب الجاري والبطالة
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٣			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
...	٣,٤	٣,٨	٥,٠	٥,٠	٥,٧	٤,٥	٢,٣	٢,٢	٢,٨	كومنولث الدول المستقلة ^٤
...	٤,٤	٤,٩	٦,٢	٥,٠	٥,٧	٤,٠	٢,٢	٢,١	٢,٧	البلدان المصدرة للطاقة على أساس صاف
٤,٧	٤,٨	٤,٨	٥,١	٥,٧	٧,٠	٤,٥	٥,٠	٢,٩	١,٧	١,٦	٢,٣	روسيا
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٠,٦	٠,١	٠,٦	٥,٠	٥,٥	٦,٠	٣,٢	٣,٢	٤,١	كازاخستان
...	٤,٧-	٥,٦-	٧,٨-	١١,٩	١٦,٥	١٧,٩	٥,٥	٥,٠	٥,٠	أوزبكستان
5.0	5.0	5.0	١٣,٢	١١,٧	١٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٣,١	٣,٤	١,٤	أذربيجان
...	٣,٢-	٢,٣-	٣,١	٩,٠	١٣,٠	١٣,٦	٦,٠	٦,٣	٦,٢	تركمانستان
...	٣,٤-	٤,٠-	٤,٣-	٥,٣	٦,٢	٧,٦	٣,١	٢,٨	٣,٦	البلدان المستوردة للطاقة على أساس صاف
٨,١	٨,٥	٩,٠	٢,٤-	٢,٥-	٣,٧-	٥,٩	٨,٠	١٠,٩	٣,٠	٢,٧	٣,٣	أوكرانيا
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٢,٣-	٤,٠-	٢,٣-	٥,٠	٥,٠	٤,٩	٢,٢	١,٨	٣,٠	بيلاروس
...	٧,٨-	٨,٠-	٧,٩-	٣,٠	٢,٥	٢,٦	٥,٠	٤,٦	٤,٧	جورجيا
١٧,٧	١٧,٩	١٨,١	٤,٣-	٤,٦-	٦,٢-	٣,٠	٢,١	٢,٥	٤,٥	٤,٦	٥,٠	أرمينيا
...	٦,٨-	٧,٠-	٥,٣-	٦,٢	٦,٧	٣,٨	٤,٥	٥,٠	٧,٠	طاجيكستان
٦,٨	٦,٨	٦,٨	٨,٦-	١٠,٩-	٩,٨-	٤,٩	٢,٢	١,٥	٣,٤	٣,٨	٣,٥	جمهورية قيرغيزستان
٤,٠	٤,٠	٤,١	٨,٠-	٧,٧-	٩,٩-	٥,١	٣,٣	٣,١	٣,٨	٣,٥	٤,٠	مولدوفا
...	٠,١-	٠,٥-	٠,٥	٦,٤	٧,٨	٨,٢	٤,١	٤,١	٤,٢	بنود للذكورة
...	٦,٠-	٦,٦-	٧,٨-	٩,٠	١١,٣	١١,٩	٥,١	٤,٨	٥,٠	القوقاز وآسيا الوسطى ^٥
...	٠,٨	٠,٥	١,٦	٦,٧	٨,٤	٩,٠	٤,١	٤,٠	٤,١	البلدان منخفضة الدخل في منطقة كومنولث الدول المستقلة ^٦
...	٠,٨	٠,٥	١,٦	٦,٧	٨,٤	٩,٠	٤,١	٤,٠	٤,١	البلدان المصدرة للطاقة على أساس صاف ما عدا روسيا

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدول ألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهي ليست أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٥ تتضمن القوقاز وآسيا الوسطى أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

^٦ تتضمن البلدان منخفضة الدخل في منطقة كومنولث الدول المستقلة أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وأوزبكستان.

جدول المرفق ١ - ١ - ٥: اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٣	رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
	توقعات			توقعات			توقعات					
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨			
...	٠,٧-	٠,٩-	٢,٣	٩,٣	٩,٧	١٠,٤	٣,٢	١,٥	١,٨	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
...	١,٠	٠,٩	٥,٣	٨,٨	٩,٠	٩,٢	٢,٨	٠,٤	٠,٦	البلدان المصدرة للنفط ^٤
...	٢,٨	٣,٥	٨,٣	٢,٢	٠,٧-	٢,٥	٢,١	١,٨	٢,٢	المملكة العربية السعودية
١٦,١	١٥,٤	١٣,٩	٠,٦-	٠,٤-	٤,٣	٣١,٠	٣٧,٢	٣١,٢	٠,٢	٦,٠-	٣,٩-	إيران
...	٥,١	٥,٩	٦,٦	٢,١	٢,١	٣,١	٣,٣	٢,٨	١,٧	الإمارات العربية المتحدة
١٣,٧	١٢,٦	١١,٧	٩,٣-	١٢,٥-	٩,١-	٦,٧	٥,٦	٤,٣	١,٨	٢,٣	٢,١	الجزائر
...	٢,٩-	٦,٧-	٤,٩	٢,٠	٢,٠	٠,٤	٨,١	٢,٨	٠,٦	العراق
...	٤,١	٤,٦	٩,٣	٣,٧	٠,١	٠,٢	٣,٢	٢,٦	٢,٢	قطر
١,٣	١,٣	١,٣	٨,٠	٧,٤	١٢,٧	٢,٧	٢,٥	٠,٧	٢,٩	٢,٥	١,٧	الكويت
...	٥,٣-	٦,١-	٦,٥-	١٠,٢	١١,٠	١٢,٨	٤,٠	٣,٦	٤,٢	البلدان المستوردة للنفط ^٥
٨,٣	٩,٦	١٠,٩	١,٧-	٢,٤-	٢,٤-	١٢,٣	١٤,٥	٢٠,٩	٥,٩	٥,٥	٥,٣	مصر
٦,٢	٦,١	٦,١	٤,٣-	٥,٢-	٦,١-	٧,٠	٧,٦	٣,٩	٢,٨	٢,٩	٥,٢	باكستان
٨,٩	٩,٢	٩,٨	٣,٥-	٤,١-	٤,٥-	٢,٠	١,٤	١,٩	٣,٨	٣,٢	٣,١	المغرب
٢٠,٩	٢١,٤	١٩,٥	١٠,٠-	٩,٩-	١١,٥-	٥٨,١	٤٩,٦	٦٣,٣	١,٣-	٢,٣-	٢,١-	السودان
...	...	١٥,٦	٩,١-	١٠,١-	١١,٢-	٥,٦	٧,٥	٧,٣	٣,٢	٢,٧	٢,٥	تونس
...	٢٨,٤-	٢٨,٢-	٢٧,٠-	٢,٣	٢,٠	٦,١	٢,٠	١,٣	٠,٢	لبنان
...	...	١٨,٣	٨,٠-	٨,٢-	٧,٤-	٢,٥	٢,٠	٤,٥	٢,٤	٢,٢	٢,٠	الأردن
...	٠,٤-	٠,٥-	٣,١	٩,٦	١٠,٠	١١,٤	٣,٢	١,٣	١,٤	بنود للذكورة
٤,٠	٤,٠	٤,٠	١,٤	١,٧	١,٩	١,٧	٠,٩	٠,٨	٣,٣	٣,٣	٣,٣	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
...	٧,٤-	٨,٣-	٦,٨-	٥,٧	٥,٢	٥,١	٢,٥	٢,٨	٣,٤	إسرائيل ^٦
...	٦,١-	٦,٨-	٧,٠-	١١,١	١٣,٠	١٨,٨	٥,٥	٥,٠	٤,٨	بلدان المغرب العربي ^٧
...	٦,١-	٦,٨-	٧,٠-	١١,١	١٣,٠	١٨,٨	٥,٥	٥,٠	٤,٨	بلدان المشرق العربي ^٨

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «او» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدولين ألف ٦ وألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تشمل البحرين وليبيا وعمان واليمن.

^٥ تشمل أفغانستان وجيبوتي وموريتانيا والصومال. ولا تتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية.

^٦ تدخل إسرائيل، وهي من غير اقتصادات المنطقة، ضمن هذه المجموعة لأسباب جغرافية. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لا تدخل في حساب المجلات الإقليمية.

^٧ يشمل المغرب العربي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.

^٨ يشمل المشرق العربي مصر والأردن ولبنان. ولا يتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية.

جدول المرفق ١ - ١ - ٦: اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٢			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
...	٣,٧-	٣,٧-	٢,٦-	٧,٤	٨,١	٨,٥	٣,٧	٣,٥	٣,٠	إفريقيا جنوب الصحراء
...	٠,٦-	١,٢-	١,٥	١٠,٩	١١,٨	١٢,٩	٢,٦	٢,٠	١,٣	البلدان المصدرة للنفط ^٤
...	...	٢٢,٦	٠,٢-	٠,٤-	٢,١	١١,٧	١١,٧	١٢,١	٢,٥	٢,١	١,٩	نيجيريا
...	١,٩-	٣,٨-	١,٣	١١,١	١٧,٥	١٩,٦	٢,٩	٠,٤	١,٧-	أنغولا
...	١,٢-	٣,٦-	١,٩-	٢,٥	٣,٠	٤,٨	٣,٩	٣,١	١,٢	غابون
...	٤,٣-	٦,١-	٤,٨-	٣,٠	٢,٩	٢,٥	٦,٠	٤,٥	٣,١	تشاد
...	٥,٩	٤,٧	٥,٥	١,٨	١,٥	١,٢	١,٥	٥,٤	٠,٨	جمهورية الكونغو
...	٣,٥-	٣,٢-	٣,٢-	٥,٣	٥,١	٤,٦	٣,٣	٣,٤	٢,٧	البلدان متوسطة الدخل ^٥
٢٧,٨	٢٧,٥	٢٧,١	٣,٧-	٣,٤-	٣,٤-	٥,٤	٥,٠	٤,٦	١,٥	١,٢	٠,٨	جنوب إفريقيا
...	٣,٥-	٣,٠-	٣,٢-	٨,٤	٩,١	٩,٨	٥,٨	٨,٨	٥,٦	غانا
...	٢,٨-	٣,٠-	٣,٤-	٢,٠	٢,٠	٠,٣	٧,٢	٧,٥	٧,٤	كوت ديفوار
...	٣,٤-	٣,٧-	٤,٠-	١,٥	١,٢	٠,٩	٤,٧	٤,٣	٤,٠	الكاميرون
...	٢,٧-	٢,٩-	٥,٠-	١٢,٠	١٠,٧	٧,٠	٢,٩	٣,١	٣,٥	زامبيا
...	١٠,٢-	٧,٣-	٧,٢-	١,٥	١,٣	٠,٥	٧,٥	٦,٩	٦,٢	السنغال
...	٧,٨-	٧,٣-	٦,٨-	٥,٧	٧,٤	٧,٧	٥,٧	٥,٣	٥,٩	البلدان منخفضة الدخل ^٦
...	٥,٤-	٦,٠-	٦,٥-	٨,٠	٩,٣	١٣,٨	٧,٥	٧,٧	٧,٧	إثيوبيا
...	٤,٩-	٥,٠-	٥,٤-	٥,٠	٤,٤	٤,٧	٥,٩	٥,٨	٦,٠	كينيا
...	٤,٢-	٣,٩-	٣,٧-	٤,٥	٣,٥	٣,٥	٤,٢	٤,٠	٦,٦	تنزانيا
...	٩,١-	٨,٢-	٦,٨-	٤,٤	٣,٦	٢,٦	٦,٢	٦,٣	٦,٢	أوغندا
...	٣,٥-	١,٤-	٠,٣	٦,٣	٦,٧	٧,٣	٥,٣	٥,٢	٥,٢	مدغشقر
...	٢,٩-	١,٨-	٠,٥-	٦,٧	٨,٤	٢٩,٣	٤,٤	٤,٣	٣,٩	جمهورية الكونغو الديمقراطية
...	بنود للذاكرة
...	٣,٧-	٣,٧-	٢,٦-	٧,٤	٨,١	٨,٢	٣,٧	٣,٤	٣,١	إفريقيا جنوب الصحراء ما عدا جنوب السودان

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدول ألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تشمل غينيا الاستوائية وجنوب السودان.

^٥ تشمل بوتسوانا وكابو فيردي وإسواتيني وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وسيشيل.

^٦ تشمل بنن وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجزر القمر وإريتريا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا وملاوي ومالي وموزامبيق والنيجر ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وتوغو وزمبابوي.

جدول المرفق ١-٧: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي (التغير السنوي %، بعملة دولية على أساس تعادل القوى الشرائية)

توقعات	متوسط												
	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
	٢,٥	٢,٤	٢,١	٢,٤	٢,٥	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٢	٢,٠	٣,٠	٢,٤	العالم
	١,٢	١,٣	١,٣	١,٨	١,٩	١,٢	١,٧	١,٦	٠,٩	٠,٧	١,٢	١,١	الاقتصادات المتقدمة
	٠,٩	١,٢	١,٦	٢,٢	١,٦	٠,٨	٢,١	١,٧	١,١	١,٥	٠,٨	٠,٨	الولايات المتحدة
	١,٢	١,٤	١,٠	١,٧	٢,٣	١,٧	١,٧	١,١	٠,٥-	١,١-	١,٣	٠,٨	منطقة اليورو ^١
	١,٣	١,٤	٠,٧	١,٢	٢,١	١,٣	٠,٦	١,٨	٠,٣	٠,٥	٣,٧	١,٠	ألمانيا
	١,١	١,٠	٠,٨	١,٤	١,٩	٠,٩	٠,٧	٠,٤	٠,١	٠,٢-	١,٧	٠,٦	فرنسا
	٠,٧	٠,٩	٠,٣-	١,١	١,٧	١,٣	٠,٩	٠,٣-	٢,٣-	٣,٢-	٠,٢	٠,٢-	إيطاليا
	١,٣	١,٤	١,٧	٢,٤	٣,٠	٣,٢	٣,٨	١,٧	١,٣-	٣,٠-	١,٤-	٠,٨	إسبانيا
	١,٠	٠,٨	١,٢	١,٠	٢,١	٠,٦	١,٣	٠,٥	٢,٢	١,٧	٠,٣-	٠,٦	اليابان
	١,١	٠,٨	٠,٦	٠,٧	١,٢	١,٠	١,٥	٢,٢	١,٤	٠,٨	٠,٨	١,٠	المملكة المتحدة
	٠,٧	١,٠	٠,٢	٠,٤	١,٧	٠,١	٠,١-	١,٨	١,٣	٠,٧	٢,١	٠,٨	كندا
	١,٧	١,٨	١,٥	١,٩	٢,٢	١,٦	١,٤	٢,٢	١,٦	١,٣	٢,٥	٢,٦	اقتصادات متقدمة أخرى ^٢
	٣,٦	٣,٥	٣,٠	٣,٢	٣,٣	٣,١	٢,٨	٣,٢	٣,٦	٣,٦	٤,٩	٤,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
	٢,٢	٢,٠	١,٨	٢,٤	١,٩	٠,٤	٢,٥-	١,٣	٢,٠	٣,٢	٤,٦	٥,٣	كومنولث الدول المستقلة
	١,٨	١,٨	١,٧	٢,٤	١,٦	٠,٢	٢,٦-	٠,٦	١,٧	٣,٦	٥,٠	٥,١	روسيا
	٣,٣	٢,٩	٢,٧	٣,١	٣,٣	١,٢	١,٧-	٢,٥	٣,٣	٢,٦	٤,٦	٦,٧	كومنولث الدول المستقلة عدا روسيا
	٥,٣	٥,٤	٥,٤	٥,٥	٥,٦	٥,٧	٥,٧	٥,٨	٥,٩	٥,٩	٦,٧	٧,٢	آسيا الصاعدة والنامية
	٥,٥	٥,٨	٥,٩	٦,٢	٦,٢	٦,١	٦,٤	٦,٧	٧,٣	٧,٤	٩,٠	٩,٩	الصين
	٦,٣	٦,١	٥,٩	٥,٧	٥,٨	٦,٨	٦,٦	٦,٠	٥,٠	٤,١	٥,٢	٥,٩	الهند ^٣
	٤,١	٤,٠	٣,٩	٤,١	٤,٢	٣,٨	٣,٦	٣,٣	٣,٧	٤,٧	٣,١	٣,٧	مجموعة آسيان - ٥ ^٤
	٢,٦	٢,٣	٠,٢	٣,٠	٥,٦	٢,٩	٤,٣	٣,٥	٤,٣	٢,١	٦,٢	٣,٥	أوروبا الصاعدة والنامية
	٢,٠	١,٦	٠,٤	٠,١	٠,١	١,٨-	٠,٩-	٠,٢	١,٧	١,٧	٣,٤	١,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي
	١,٧	١,٨	١,٣	٠,٤	٠,٣	٤,١-	٤,٤-	٠,٣-	٢,١	١,٠	٣,١	٢,٥	البرازيل
	١,٩	١,٠	٠,٧	١,٠	١,٠	١,٩	٢,٢	١,٧	٠,٢	٢,٤	٢,٤	٠,٢	المكسيك
	٠,٨	١,٢	٠,٥-	٠,٢-	٠,٤-	٢,٩	٠,٤	٠,٠	٠,١-	٠,٦	٣,٨	١,٨	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
	٠,٣	٠,١	٠,٢-	٠,٢	٣,٢-	٠,٧-	٣,٣	١,١	٠,١-	٢,٥	٦,٨	٠,٣	المملكة العربية السعودية
	١,٣	١,١	٠,٩	٠,٤	٠,٢	١,٣-	٠,٥	٢,٤	٢,٥	١,٦	٢,٥	٢,٩	إفريقيا جنوب الصحراء
	٠,٢-	٠,٢-	٠,٦-	٠,٨-	١,٩-	٤,٢-	٠,١-	٣,٥	٢,٦	١,٥	٢,١	٦,٠	نيجيريا
	٠,٢	٠,١-	٠,٤-	١,٣-	٠,٢-	١,٢-	٠,٤-	٠,٣	١,٠	٠,٧	١,٨	٢,٢	جنوب إفريقيا
	١,٤	١,٥	١,٣	١,٩	٢,٥	١,٨	٢,٠	١,٦	٠,١	٠,٦-	١,٥	١,٢	بنود للتذكرة
	٣,١	٢,٩	٢,٧	٢,٤	٢,٦	١,٢	٢,٢	٣,٧	٣,٧	١,٧	٣,٦	٣,٨	الاتحاد الأوروبي
	٣,١	٢,٩	٢,٧	٢,٤	٢,٦	١,٢	٢,٢	٣,٧	٣,٧	١,٧	٣,٦	٣,٨	البلدان النامية منخفضة الدخل

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «او» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ البيانات محسوبة كمجموع فرادى بلدان منطقة اليورو.

^٢ لا تشمل بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٣ راجع الملحوظات القطرية للهند في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيت نام.

- American Communities.” <https://eig.org/wp-content/uploads/2018/10/2018-DCI.pdf>.
- European Central Bank (ECB). 2017. “Assessing the Decoupling of Economic Policy Uncertainty and Financial Conditions,” Special Feature in *ECB Financial Stability Review*, May 2017.
- Ganong, Peter, and Daniel Shoag. 2017. “Why Has Regional Income Convergence Declined?” *Journal of Urban Economics* 102: 76–90.
- Gennaioli, Nicola, Rafael LaPorta, Florencio Lopez de Silanes, and Andrei Shleifer. 2014. “Growth in Regions.” *Journal of Economic Growth* 19 (3): 259–309.
- Giannone, Elisa. 2017. *Skilled-Biased Technical Change and Regional Convergence*. Chicago: University of Chicago.
- Grilli, Enzo, and Maw Cheng Yang. 1988. “Primary Commodity Prices, Manufactured Goods Prices, and the Terms of Trade of Developing Countries: What the Long Run Shows.” *World Bank Economic Review* 2 (1): 1–47.
- Gruss, Bertrand. 2014. “After the Boom-Commodity Prices and Economic Growth in Latin America and the Caribbean.” IMF Working Paper 14/154, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Hakobyan, Shushanik, and John McLaren. 2016. “Looking for Local Labor Market Effects of NAFTA.” *Review of Economics and Statistics* 98 (4): 728–41.
- Hamilton, James. 1996. “This Is What Happened to the Oil Price-Macroeconomy Relationship.” *Journal of Monetary Economics* 38 (2): 215–20.
- . 2003. “What Is an Oil Shock?” *Journal of Econometrics* 113 (2): 363–98.
- Harding, Don, and Adrian Pagan. 2002. “Dissecting the Cycle: A Methodological Investigation.” *Journal of Monetary Economics* 49 (2): 365–81.
- Hendrickson, Clara, Mark Muro, and William A. Galston. 2018. *Strategies for Left-Behind Places*. Washington, DC: Brookings Institution.
- HM Treasury. 2016. “HM Treasury analysis: the long-term economic impact of EU membership and the alternatives”
- International Monetary Fund (IMF). 2018. “United Kingdom: Selected Issues.” IMF Country Report 18/317, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2019. “Fiscal Policies for Implementing Paris Climate Strategies.” Washington, DC.
- Jacks, David S. 2013. “From Boom to Bust: A Typology of Real Commodity Prices in the Long Run.” *Cliometrica* 1–20.
- Kandilov, Ivan T. 2009. “Do Exporters Pay Higher Wages? Plant-Level Evidence from an Export Refund Policy in Chile.” *World Bank Economic Review* 23 (2): 269–94.
- Kilian, Lutz. 2009. Not All Oil Price Shocks Are Alike: Disentangling Demand and Supply Shocks in the Crude Oil Market.” *American Economic Review* 99 (3): 1053–69.
- Kilian, Lutz, and Daniel P. Murphy. 2014. “The Role of Inventories and Speculative Trading in the Global Market for Crude Oil.” *Journal of Applied Econometrics* 29 (3): 454–78.
- Adler, Gustavo, Romain Duval, Davide Furceri, Sinem Kilic Celik, Ksenia Koloskova, and Marcos Poplawski-Ribeiro. 2017. “Gone with the Headwinds: Global Productivity.” IMF Staff Discussion Note 17/04, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Alquist, Ron, Saroj Bhattarai, and Olivier Coibion. 2014. “Commodity-Price Comovement and Global Economic Activity.” NBER Working Paper 20003, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- . Forthcoming. “Commodity-Price Comovement and Global Economic Activity.” *Journal of Monetary Economics*.
- Aten, Bettina, and Alan Heston. 2005. “Regional Output Differences in International Perspective.” In *Spatial Inequality and Development*, edited by Ravi Kanbur and Anthony J. Venables. New York: Oxford University Press.
- Austin, Benjamin, Edward Glaeser, and Lawrence H. Summers. 2018. “Saving the Heartland: Place-Based Policies in 21st Century America.” *Brookings Papers on Economic Activity* (March 8).
- Autor, David H., David Dorn, and Gordon H. Hanson. 2013. “The China Syndrome: Local Labor Market Effects of Import Competition in the United States.” *American Economic Review* 103 (6): 2121–168.
- Baker, Scott, Nicholas Bloom, and Steven J. Davis. 2016. “Measuring Economic Policy Uncertainty.” *Quarterly Journal of Economics* 131 (4): 1593–636.
- Bank of England. 2018. “EU Withdrawal Scenarios and Monetary and Financial Stability.”
- Barsky, Robert B., and Lutz Kilian. 2004. “Oil and the Macroeconomy since the 1970s.” *Journal of Economic Perspectives* 18 (4): 115–34.
- Berry, Christopher R., and Edward Glaeser. 2005. “The Divergence of Human Capital Levels across Cities.” NBER Working Paper 11617, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Bry, Gerhard, and Charlotte Boschan. 1971. “Interpretation and Analysis of Time-Series Scatters.” *American Statistician* 25 (2): 29–33.
- Caldara, Dario, and Matteo Iacoviello. 2018. “Measuring Geopolitical Risk.” International Finance Discussion Papers 1222, Board of Governors of the Federal Reserve System.
- Cashin, Paul, Christopher McDermott, and Alasdair Scott. 2002. “Booms and Slumps in World Commodity Prices.” *Journal of Development Economics* 69 (1): 277–96.
- Chiquiar, Daniel. 2008. “Globalization, Regional Wage Differentials, and the Stolper-Samuelson Theorem: Evidence from Mexico.” *Journal of International Economics* 74: 70–93.
- Deaton, Angus, and Guy Laroque. 1992. “On the Behavior of Commodity Prices.” *Review of Economic Studies* 59 (1): 1–23.
- Delle Chiaie, Simona, Laurent Ferrara, and Domenico Giannone. 2018. “Common Factors of Commodity Prices.” CEPR Discussion Paper 12767, Center for Economic Policy Research, Washington, DC.
- Economic Innovation Group. 2018. “From Great Recession to Great Reshuffling: Charting a Decade of Change Across

- Markets: Do Foreign and Domestic Shocks Affect Regions Differently?" *Journal of Economic Geography* 17 (2): 375–409.
- Pindyck, Robert, and Julio Rotemberg. 1990. "The Excess Comovement of Commodity Prices." *Economic Journal* 100 (December): 1173–189.
- Stock, James H., and Mark W. Watson. 2002. "Forecasting Using Principal Components from a Large Number of Predictors." *Journal of the American Statistical Association* 97 (460): 1167–179.
- Stuermer, Martin. 2018. "150 Years of Boom and Bust: What Drives Mineral Commodity Prices?" *Macroeconomic Dynamics* 22 (3): 702–17.
- West, Kenneth D., and Ka-Fu Wong. 2014. "A Factor Model for Co-Movements of Commodity Prices." *Journal of International Money and Finance* 42: 289–309.
- Kilian, Lutz, and Xiaoqing Zhou. 2018. "Modeling Fluctuations in the Global Demand for Commodities." *Journal of International Money and Finance* 88: 54–78.
- Leichenko, Robin, and Julie Silva. 2004. "International Trade, Employment, and Earnings: Evidence from US Rural Counties." *Regional Studies* 38 (4): 355–74.
- Moretti, Enrico. 2011. "Local Labor Markets." In *Handbook of Labor Economics*, edited by O. Ashenfelter and D. E. Card, 1237–313. Amsterdam: Elsevier.
- Nakov, Anton, and Andrea Pescatori. 2010. "Oil and the Great Moderation." *Economic Journal* 120 (543): 131–56.
- Nunn, Ryan, Jana Parsons, and Jay Shambaugh. 2018. "The Geography of Prosperity." The Hamilton Project, Brookings Institution, Washington, DC.
- Partridge, Mark D., Dan S. Rickman, M. Rose Olfert, and Ying Tan. 2017. "International Trade and Local Labor

صعود القوة السوقية للشركات وآثاره الاقتصادية الكلية

ومعدل العائد المتراجع على الأصول الأكثر أماناً، مثل سندات الحكومات والشركات التي تتمتع بأعلى درجات السلامة؛ (٣) اتساع الفجوة بين الثروة المالية والثروة الإنتاجية؛ (٤) تراجع نصيب العمالة من الدخل القومي وتزايد عدم المساواة في الدخل. وهناك اتجاه عام خامس وهو تباطؤ نمو الإنتاجية الموثق على نحو جيد (دراسة Adler and others 2017).

فهل يمكن أن يكون تزايد القوة السوقية للشركات هو أحد العوامل وراء تباطؤ النمو الاتجاهي وتزايد عدم المساواة؟ تناولت الدراسة استعراض بعض المحركات الأخرى التي قد تكون وراء واحد أو أكثر من الاتجاهات العامة الاقتصادية الكلية الخمسة المبينة أعلاه. ومن الأمثلة على ذلك تباطؤ وتيرة الاختراعات الرئيسية أو الفواصل الزمنية الطويلة قبل أن تؤتي هذه الاختراعات ثمارها؛ والفترات المطولة من ضعف الطلب، وهو ما يبرزه الفصل الرابع من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٥؛ وضعف قياس رأس المال غير الملموس (أو إبلاغ بياناته بأقل من حجمها الحقيقي)؛ وتراجع أسعار الاستثمار (الفصل الثالث من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٧)؛ وتزايد الطلب على الأصول الآمنة؛ وضعف القوة التفاوضية للعمال. غير أنه على عكس هذه المحركات، نجد أن تزايد القوة السوقية للشركات يمكنه، من حيث المبدأ، أن يسهم في جميع هذه الاتجاهات العامة الخمسة في وقت واحد (دراسات Stiglitz 2015؛ و Caballero, Farhi, and Gourinchas 2017؛ و De Eggertsson, Robbins, and Loecker and Eeckhout 2017). ومن المتوقع أن تؤدي زيادة القوة السوقية إلى خفض استثمارات الشركات في رأس المال المادي وغيره من أشكال رأس المال إلى أقل من المستوى الأمثل (الاتجاه العام ١)، الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف نمو الإنتاجية (الاتجاه العام ٥) دون الحد بالضرورة من العائدات على رأس المال، حتى وإن كانت العائدات على الأصول الخالية من المخاطر ستخفض لأسباب أخرى (الاتجاه العام ٢). وفي المقابل، سوف ترتفع قيمة أصول المساهمين أسرع من ارتفاع القيمة المجردة لرؤوس أموالهم الإنتاجية (الاتجاه العام ٣)، وتنخفض حصة العمالة من إجمالي الدخل تلقائياً (الاتجاه العام ٤).

وفي نفس الوقت، لم يتأكد حتى الآن صعود القوة السوقية ولا انعكاساتها الاقتصادية الكلية. فتركز السوق واسع النطاق ليس بالمقياس الجيد عموماً للقوة السوقية؛ ومن الصعب قياسه كما أنه قد يكون مضللاً. كذلك يلاحظ أن المقاييس الأفضل والمباشرة كالعلاوات على السعر — أي نسبة سعر السلعة إلى التكلفة الحدية لإنتاجها — ليست متاحة بسهولة ولا تخضع غالباً للدراسة، حتى الآن، إلا من أجل أغراض مجموعة فرعية صغيرة من الشركات المدرجة في البورصة (دراسة De Loecker and Eeckhout 2017, 2018؛ ودراسة

يبحث هذا الفصل فيما إذا كانت القوة السوقية للشركات قد ازدادت مؤخراً وما لذلك من انعكاسات اقتصادية كلية، إذا صح الأمر. وفيما يلي أهم ثلاثة استنتاجات من التحليل واسع النطاق للأنماط المختلفة على مستوى الشركات في مختلف البلدان: (١) زادت القوة السوقية زيادة معتدلة في مختلف الاقتصادات المتقدمة، وهو ما تعبر عنه زيادة علاوات الأسعار لدى الشركات مقارنة بالتكاليف الحدية بما يقارب ٨٪ منذ عام ٢٠٠٠، وإن كانت تلك الزيادة لم تطرأ على اقتصادات الأسواق الصاعدة؛ (٢) انتشرت هذه الزيادة إلى حد كبير في شتى الاقتصادات والصناعات المتقدمة، ولكنها تركزت داخلياً في نسبة صغيرة من الشركات الديناميكية الأكثر إنتاجية وابتكاراً؛ (٣) رغم أن الانعكاسات الاقتصادية الكلية الإجمالية كانت متواضعة حتى الآن، فإن أي زيادات أخرى في القوة السوقية لتلك الشركات القوية بالفعل قد تتسبب في إضعاف الاستثمار، وكبح روح الابتكار، وخفض نصيب العمالة من الدخل، وازدياد صعوبة مهمة السياسة النقدية في تثبيت مستوى الناتج. وحتى مع ما تبدو عليه زيادة القوة السوقية للشركات، حتى الآن، من كونها انعكاساً لديناميكية «الفائز له نصيب الأسد» على مستوى الشركات الأكثر إنتاجية وابتكاراً مقارنة بالسياسات الأضعف المؤيدة للتنافس، فإن انعكاساتها الاقتصادية الكلية المليئة بالتحديات تدعو إلى إجراء الإصلاحات التي تحافظ على قوة المنافسة السوقية في المستقبل.

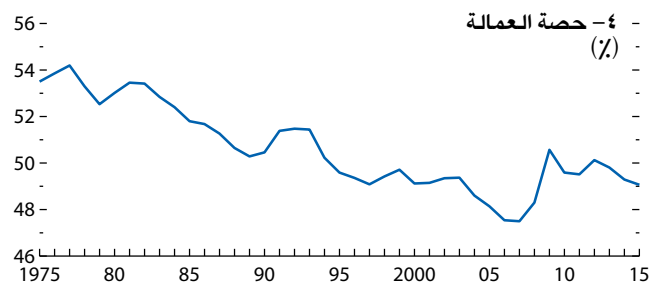
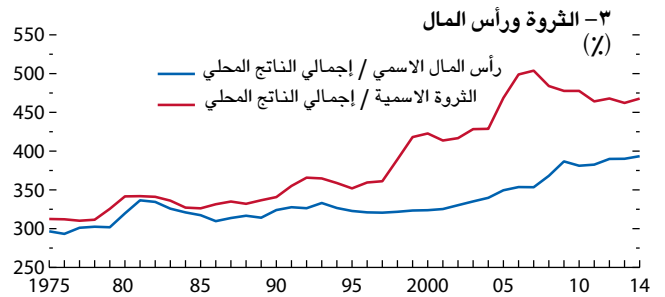
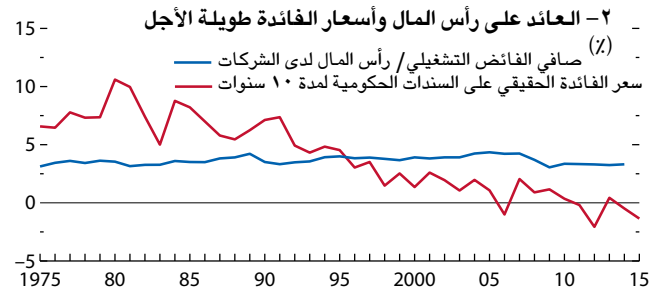
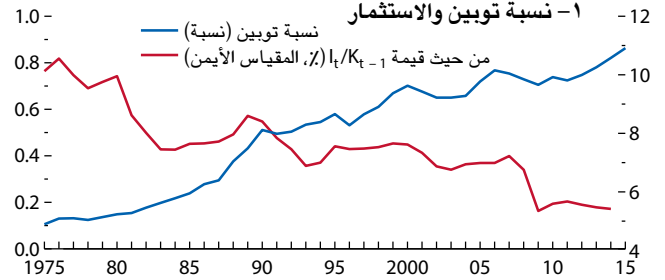
مقدمة

يتصاعد في الوقت الراهن النقاش العام الدائر حول تزايد قوة الشركات. وقد تكشف هذا الاهتمام المتزايد مع صعود نجم الشركات العملاقة، مثل تلك الشركات في مجال صناعة التكنولوجيا، ونتيجة اتساع الاتجاهات العامة الاقتصادية الكلية، المثيرة للقلق غالباً، في الاقتصادات المتقدمة على مدار العقود الثلاثة الماضية. ومثلما يتضح من الشكل البياني ١-٢، شملت هذه الاتجاهات العامة ما يلي: (١) تباطؤ أنشطة الاستثمار بالرغم من تراجع تكاليف الاقتراض وتزايد العائد المتوقع من الاستثمار، حسبما يتم رصده بموجب نسبة القيمة السوقية للشركات إلى القيمة الدفترية لرصيد رأس المال (المعروفة باسم نسبة «توبين»؛) (٢) تزايد الانفصال بين معدل العائد المستقر إلى حد ما على رأس المال الإنتاجي

مؤلف هذا الفصل هم وينجي شين، فيديريكو ديبث (مؤلف رئيسي)، رومان دوفال (مؤلف رئيسي)، كالم جونز، كارولينا-فيبيغاس سانشين، بمساهمات من ماي شي داو، جيايو فان، وكريستوفر جونز، نان لي، وقدم الدعم كل من لويزا كاليكستو، ريببكا إياسو، أريانا تايبي.

الشكل البياني ٢-١: الاتجاهات العامة الاقتصادية الكلية المثيرة للقلق

ازدياد القوة السوقية، من حيث المبدأ، قد يكون أحد العوامل وراء الكثير من الاتجاهات العامة الاقتصادية الكلية المهمة التي شهدتها العقود الماضية.



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وجداول «بن» العالمية، الإصدار ٩٠٠؛ والأمم المتحدة؛ وقاعدة بيانات عدم المساواة العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: السلاسل الإجمالية هي المتوسطات للاقتصادات المتقدمة. وتعريف نسبة توبين باعتبارها قيمة حصص الملكية/صافي الثروة (الأسعار الحالية). وتجمع الاستثمارات في أرصدة رأسمالية باستخدام معدلات الإهلاك الهندسي الخاصة بالأصول وذلك باستخدام طريقة الجرد المستمر. راجع الجدول (٢،١،٢) في المرفق الإلكتروني على شبكة الإنترنت للاطلاع على قائمة البلدان المستخدمة في حساب المتوسطات.

(Díez, Leigh, and Tambunlertchai 2018). وسوف يتعين الحصول على الصورة الكاملة للاتجاهات العامة للقوة السوقية على مستوى الاقتصاد الأشمل لقياس الانعكاسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الكلي، وحصة العمالة من الدخل، ومدى فعالية السياسة النقدية حتى يمكن استخدام هذه المؤشرات كأمتثلة. وحتى تزايد علاوات الربح على التكلفة في مختلف قطاعات الاقتصاد فإنها لا تعني بالضرورة تراجع المنافسة إذا كانت تمكن الشركات من مجرد استرداد التكاليف الثابتة المتنامية — أو مكافأتها على خوض المخاطر العالية — المصاحبة للاستثمارات الكبيرة في الأصول غير الملموسة، مثل البحوث والتطوير ونظم تكنولوجيا المعلومات.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تكتشف حتى الآن تلك المحركات لأي زيادة محتملة في القوة السوقية. ويشكل هذا الأمر أهمية كبيرة لأن المحركات المختلفة قد تقتضي علاجات مختلفة تماما على مستوى السياسة. فمن ناحية، قد تكون زيادة القوة السوقية نتيجة زيادة التنافس وديناميكية «الفائز له نصيب الأسد» في هذا العصر الرقمي. وعلى سبيل المثال، في العديد من الصناعات، يلاحظ أن تزايد أهمية وفورات الحجم والنطاق، وأثار الانتشار الشبكي، والمهارات الإدارية والفنية، وأنواع معينة من الأصول غير الملموسة — مثل براءات الاختراع، ونظم تكنولوجيا المعلومات الحصرية، وقواعد بيانات المستهلكين الضخمة — بإمكانها مساعدة أكثر الشركات ديناميكية في تحقيق هيمنتها على الأسواق. ونظرا لأن تلك الشركات تتميز بارتفاع علاوات الربحية وحصص الأرباح، فمن الممكن أن تؤدي أي زيادة في المنافسة تعود عليها بالنفع إلى زيادة أكبر في العلاوات الربحية وحصص الأرباح الكلية (دراسة Van Reenen 2018). ومن ناحية أخرى، نجد أن زيادة القوة السوقية ربما ترجع إلى زيادة القواعد التنظيمية المناوئة للمنافسة في أسواق المنتجات أو ضعف إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار (دراسة Gutiérrez and Philippon 2018).

وللبحث في هذه القضايا، يستعرض هذا الفصل حالات ما يقرب من مليون شركة تغطي قطاعات كبيرة من الاقتصاد في ٢٧ بلدا — ثلثها تقريبا في الاقتصادات المتقدمة والثلث الآخر (غالبا من أوروبا الوسطى والشرقية) في اقتصادات الأسواق الصاعدة. ويتمثل هدف الدراسة في قياس الاتجاهات العامة للقوة السوقية على مدار العقدين الماضيين، وتقدير انعكاساتها الاقتصادية الكلية، وتسليط الضوء — مبدئيا إلى حد كبير — على محركاتها الأساسية^١. ويتناول هذا الفصل الأسئلة التالية:

- هل ازدادت القوة السوقية للشركات على المستوى العالمي؟ وكيف تختلف الاتجاهات العامة في القوة السوقية باختلاف مجموعات الدخل القطرية، والبلدان، والصناعات، والشركات؟
- ما هي المحركات المحتملة لتزايد القوة السوقية؟ هل يمكن أن تكشف لنا البيانات عن الدور الممكن للتغيرات في هيكل أسواق المنتجات — المقترنة بصعود نجم الاقتصاد الرقمي

^١ البلدان المشمولة في التحليل هي النمسا وبلجيكا وبلغاريا والجمهورية التشيكية والدانمرك وأستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكوريا ولاتفيا وهولندا وبولندا والبرتغال ورومانيا وروسيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

على هيكل أسواق المنتجات. ويتمثل أحد هذه التغيرات في محصلة «الفائز له نصيب الأسد» التي حققتها أكثر الشركات إنتاجية وابتكارا، والتي تركزت استثماراتها جزئيا في أصول معينة غير ملموسة (تكنولوجية أو إدارية أو غير ذلك)؛ وأثار الانتشار الشبكي، ووفورات الحجم. وتأتي العلاوات السعرية المتزايدة بطابعها الأوسع في مختلف البلدان والصناعات، والدور الذي تقوم به نسبة صغيرة من الشركات في معظم الحالات ليشيرا كذلك لمثل تلك القوى المشتركة — أكثر من ضعف المنافسة المدفوع بالسياسات. وفي نفس الوقت، نجد أن ضعف السياسات الداعمة للتنافس يمكن أن يقوي ديناميكية «الفائز له نصيب الأسد»، كما أن الشركات التي تمكنت حتى الآن من الهيمنة على الأسواق من خلال المنتجات وممارسات الأعمال الابتكارية في المقام الأول قد تحاول تثبيت مكانتها بإقامة الحواجز لمنع الدخول.

- ولا يزال أثر ارتفاع علاوات الأسعار على النمو الاقتصادي متواضعا إلى حد ما حتى الآن، لكنه قد ينمو على نحو متزايد السلبية إذا ما ازدادت القوة السوقية للشركات ذات العلاوات السعرية المرتفعة، على وجه الخصوص. فقد اقترنت علاوات الأسعار المرتفعة دائما بضعف الاستثمار إلى حد ما، رغم ارتفاع الأرباح و«نسبة توبين»؛ وتشير التقديرات التجريبية إلى أنه لذلك السبب كان من الممكن أن يزداد الناتج حاليا في متوسط الاقتصادات المتقدمة بنسبة قدرها ١٪ لو لم ترتفع العلاوات السعرية منذ عام ٢٠٠٠ — مع استبعاد تلك العوامل كالتطورات التكنولوجية أو التنظيمية التي ربما كانت السبب في تمكين بعض الشركات من زيادة علاواتها السعرية بمرور الوقت. ومن خلال قناة الاستثمار هذه، نجد أن تزايد القوة السوقية ربما أدت كذلك إلى خفض سعر الفائدة الطبيعي (الحقيقي) قليلا، وبالتالي جعلت النطاق الأدنى الفعلي لأسعار الفائدة الأساسية أكثر إلزاما. أما الآثار على الابتكار فهي أكثر غموضا؛ فالتحليلات تشير إلى أنها قد تكون موجبة قليلا حتى الآن، ولكنها قد تتحول إلى الجانب السلبي على نحو متزايد إذا ازدادت القوة السوقية للشركات ذات العلاوات السعرية المرتفعة.
- وقد لا يقتصر أثر ارتفاع العلاوات السعرية على خفض رؤوس أموال الشركات وناتجها فحسب، ولكنه قد ينتشر أيضا إلى غيرها من الشركات المحلية والأجنبية من خلال حلقات سلسلة العرض. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن ارتفاع العلاوات السعرية بين مختلف جهات التوريد الأجنبية كان يقترن بانخفاض الناتج قليلا فيما بين شركات الأسواق الصاعدة التي تشتري مدخلات إنتاجها من الأسواق الأقل تنافسية.
- وهناك أدلة كذلك على أن تزايد القوة السوقية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٥ أدى إلى خفض حصة العمالة من الدخل بواقع ٠,٢ نقطة مئوية على الأقل — حوالي ١٠٪ من التراجع الكلي — في مختلف الاقتصادات المتقدمة. ولا تتضمن هذه التقديرات للنطاق الأدنى سوى تأثير ارتفاع

أو غيره من العوامل — ودور ضعف المنافسة المدفوع بالسياسات؟

- ما هو أثر القوة السوقية على النمو وتوزيع الدخل؟ وكيف يؤثر على محركات النمو، كالاستثمار والابتكار ونصيب العمالة من الدخل؟
- ما هي الانعكاسات على السياسات الاقتصادية؟ وهل ينبغي اتخاذ إجراءات لتقوية المنافسة في الأسواق، وما هي الإجراءات، إن صح الأمر، التي ستكون فعالة؟ وهل هناك انعكاسات أيضا لتزايد القوة السوقية على السياسات الاقتصادية الكلية، كالسياسة النقدية؟

وفي إطار معالجة هذه الأسئلة، يخلُص هذا الفصل إلى الاستنتاجات التالية:

- حققت الشركات مؤخرا زيادة معتدلة في قوتها السوقية في مختلف الاقتصادات المتقدمة. فقد ارتفعت العلاوات السعرية في قطاعات الاقتصاد المختلفة بما يقارب ٨٪، في المتوسط، في مختلف الشركات خلال فترة العينة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥، إلى جانب تزايد الأرباح ودرجة تركيز السوق. وفي المقابل ظلت العلاوات السعرية مستقرة بوجه عام في الأسواق الصاعدة، مما قد يرجع في بادئ الأمر إلى ضيق نطاق التغطية على المستوى القطري وضعف المنافسة السوقية في هذه الاقتصادات مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.
- وقد اتسمت زيادة العلاوات السعرية باتساع نطاقها إلى حد كبير في مختلف البلدان والصناعات — بحيث تحققت في كل الاقتصادات المتقدمة تقريبا وقرابة ثلثي المجموعات الزوجية من البلدان/الصناعات. واختلف حجم هذه الزيادة باختلاف البلدان — فكان أكبر في الولايات المتحدة مقارنة بعموم بلدان الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال — وباختلاف الصناعات؛ وتركزت هذه الزيادة أساسا في الصناعات غير التحويلية.
- ومن أهم العوامل التي ساهمت في ذلك في كل مكان تقريبا هو زيادة العلاوات السعرية التي سجلتها نسبة صغيرة من الشركات. فمعظم هذه الشركات صغيرة بالفعل، في حين تمثل الشركات الأكبر في المجموعة الغالبية العظمى من إجمالي إيرادات المجموعة. كذلك يلاحظ أن الشركات ذات العلاوات السعرية المرتفعة تتمتع بمستويات أداء أفضل من سواها — فإنتاجيتها أعلى كما تزداد احتمالات قيامها بالاستثمار في الأصول غير الملموسة، مثل براءات الاختراع والبرمجيات. وفي الولايات المتحدة، تمكنت هذه الشركات كذلك من الفوز بحصة سوقية في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٥، مما ساهم في زيادة علاوات الأسعار الكلية أكثر مما حدث في البلدان الأخرى — وعلى نحو يتسق مع النمو (المعزز للإنتاجية) في الشركات ذات الإنتاجية العالية وعلاوات الأسعار المرتفعة على حساب الشركات ذات الإنتاجية المنخفضة وعلاوات الأسعار المحدودة.
- ويشير هذا الأمر مبدئيا إلى أن جانبا على الأقل من الزيادة الكلية في القوة السوقية ارتكز على التغيرات التي طرأت

«ليرنر»، وهو وثيق الصلة كذلك بالعلوات السعريّة للشركة المعنية^٢. غير أن هذه لها قيودها: فمن الممكن تقدير علوات الأرباح من البيانات المتاحة غالباً على مستوى الشركة، لكنها قد تغالي في تقدير قوة السوق مع وجود التكاليف الثابتة، نظراً لضرورة استردادها عن طريق علوات الأرباح إذا ما أرادت الشركة تلافي الخسائر؛ أما مؤشرات ليرنر فمن السهل حساب بياناتها ولكن من الصعب قياسها بدقة، وعلى غرار كل مقاييس الربحية، فإنها قد تكون متقلبة. وكعنصر مكمّل في هذا الخصوص، تم حساب مقاييس تركّز السوق أيضاً، مع التركيز بصفة خاصة على حصة أكثر الشركات تحقيقاً للمبيعات في صناعة ما. وينبغي توخي الحذر البالغ في تفسير هذه المقاييس؛ فهي تقتضي تحديد السوق الملائمة وقد تكون مضلّة - فعلى سبيل المثال، نجد أن زيادة التنافس قد تؤدي إلى فوز الشركات الأكبر وأكثر إنتاجية بحصة في السوق تفوق حصة الشركات النظيرة الأصغر وأقل إنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة التركيز وليس انخفاضها. ولهذه الأسباب، تستخدم مؤشرات العلوات الربحية، وليس مقاييس تركّز السوق، في التحليل التجريبي بهذا الفصل.

كيف تطورت إذن القوة السوقية للشركات على مدار العقدين الماضيين؟ للإجابة على هذا السؤال، يستخدم هذا الفصل بيانات على مستوى الشركات تشمل ٢٧ بلداً - ١٦ اقتصاداً متقدماً و١١ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة - منذ عام ٢٠٠٠.^٣ وبالنسبة للبيانات الخام، التي تتضمن معلومات عن الشركات المدرجة في البورصة والشركات الخاصة، فهي تشمل غالباً ٤٠٪ على الأقل من الناتج الكلي المبلّغ ببياناته في المصادر الرسمية في أي بلد وأي سنة. وقد تبين أنها كانت ممثلة بصورة معقولة لعينة الشركات الكاملة في معظم البلدان التي خضعت للدراسة (دراسة Kalemli-Özcan and others 2015). أما البيانات النهائية التي تم الحصول عليها بعد تنقية البيانات الخام فقد ضمت أكثر من ٩٠٠ ألف شركة ذات طابع متميز. ولأغراض جانب من تحليلاتنا، تم حساب مؤشر العلوات السعريّة ومؤشر «ليرنر» بالنسبة لكل شركة - ثم تجميع البيانات على مستوى الصناعة أو البلد؛ وتم حساب مؤشرات التركيز بالنسبة للصناعات ضيقة التعريف (فئة أربعة أرقام في «التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية» (NACE)) في

العلوات السعريّة داخل الشركات وتستبعد أثر إعادة توزيع الموارد بين الشركات، وهو عامل إضافي في البلدان التي تمكنت فيها الشركات التي تتسم بارتفاع العلوات السعريّة وانخفاض حصة العمالة من الدخل من الفوز بحصة سوقية من الشركات التي تتسم بانخفاض العلوات السعريّة وارتفاع حصة العمالة من الدخل. وقد استبعدت هذه التقديرات كذلك احتمال مساهمة الزيادة غير المتوازنة في القوة السوقية لمختلف الشركات في تزايد عدم المساواة في الأرباح بين الشركات - مما ساهم في الزيادة الكلية لعدم المساواة في الأرباح في بعض الاقتصادات المتقدمة - وفي عدم المساواة في توزيع الثروة.

• ومع تصاعد مخاطر الآثار السلبية على النمو وتوزيع الدخل نتيجة تزايد القوة السوقية للشركات، ينبغي أن يحرص صناع السياسات على استمرار قوة تنافسية الأسواق في المستقبل. ومن الإصلاحات المفيدة في هذا الشأن إزالة الحواجز المحلية أمام إمكانية الدخل في الصناعات غير التحويلية، وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعديل أطر سياسات التنافسية للتعامل مع القضايا المستجدة حسب الحاجة، وتخفيف العقوبات أمام الشركات المتخلفة عن الركب التكنولوجي من أجل اللحاق به، وتحميل أعباء ضريبة الشركات على الربح الاقتصادي.

ويتناول القسم التالي من هذا الفصل الاتجاهات العامة لقوة السوق في مختلف البلدان والصناعات والشركات، ويسعى لإيضاح ما قد يترتب عليها. ويتناول القسم الذي يليه تحليل الانعكاسات على النمو وتوزيع الدخل، مع التركيز على الاستثمار والابتكار ونصيب العمالة. ويستعرض كذلك ما إذا كانت القوة السوقية المتزايدة قد أثرت على التضخم وأسعار الفائدة وديناميكيات الناتج في الاقتصادات المتقدمة بعد الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويناقش هذا الفصل في خاتمته أهم الاستنتاجات المستخلصة والانعكاسات على مستوى السياسات.

صعود القوة السوقية للشركات

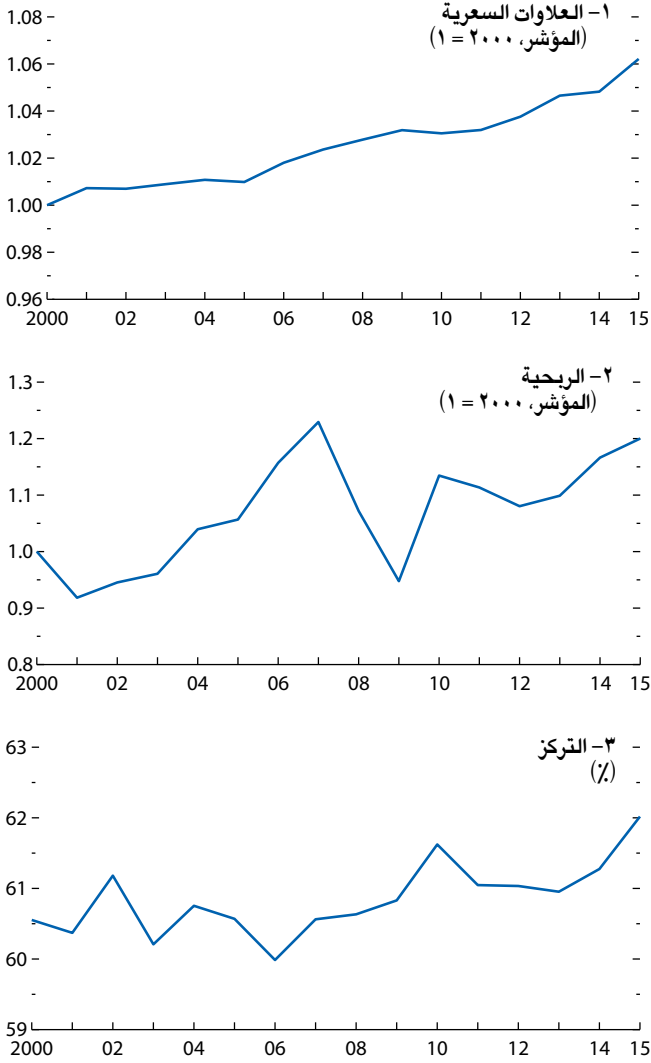
قياس القوة السوقية ليس بالأمر اليسير. وفي هذا الفصل نستعرض اثنين من البدائل الأساسية. الأول، والأكثر شيوعاً، هو قدرة الشركات على فرض أسعار تتجاوز التكلفة الحدية لإنتاجها. وبموجب هذا التعريف، يمكن قياس القوة السوقية لشركة ما من خلال علوة أسعارها، التي يتم تعريفها باعتبارها نسبة السعر إلى التكلفة الحدية. وهذا هو المقياس الرئيسي المستخدم في كل أقسام هذا الفصل. وهناك تعريف آخر وهو قدرة الشركات على تحقيق أرباح استثنائية - المعروفة باسم الربوع الاقتصادية. والمؤشر المستخدم كثيراً هنا هو مقياس للربحية (التشغيلية)، كنسبة الإيرادات التشغيلية إلى المبيعات، مثلاً؛ وهذا مقياس تجريبي لمؤشر

^٢ مؤشر علوة الربح على التكلفة ومؤشر ليرنر مرتبطان ارتباطاً وثيقاً من الواقع النظري؛ غير أن أساليب القياس التجريبي فيهما مختلفان تماماً. ووفقاً لدراسة «De Loecker and Warzynski (2012)» فإن علوات الربح تقاس كنسبة مرونة مخرجات الشركة إزاء مدخلات متغيرة إلى نسبة تلك المدخلات في مجموع الإيرادات. وفي المقابل، يركّز مقياس «ليرنر» التجريبي على الربحية التشغيلية الكلية، وليس الحدية. وبالتالي فإنه يرصد الفرق بين الأسعار ومتوسط التكاليف - وليست التكاليف الحدية. وبالتالي لا توجد أسباب بديهية لتوقع وجود ارتباط متبادل.

^٣ تعريف الاقتصادات المتقدمة المستخدم في هذه الدراسة التجريبية التي يتضمنها هذا الفصل يتبع تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٠ (السنة الأولى في مجموعة البيانات التي تمتد حتى ٢٠١٥). وللإطلاع على تفاصيل بشأن البيانات، راجع الفرق الإلكتروني ٢-١ على شبكة الإنترنت. علماً بأن كل المرفقات متاحة للإطلاع على الموقع التالي على شبكة الإنترنت. www.imf.org/en/Publications/WEO

الشكل البياني ٢-٢: تطورات القوة السوقية

كل القياسات تشير إلى حدوث زيادة معتدلة في القوة السوقية بمرور الوقت: ارتفاع العلاوات السعرية، ارتفاع مستوى الربحية، وبدرجة أقل، ارتفاع درجة التركيز.



المصادر: مؤسسة «Orbis»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: حسابات العلاوة السعرية تستند إلى منهج دراسة De Loecker and Warzynski (2012) باستخدام قاعدة بيانات «Orbis». وتوضح اللوحة الأولى الآثار الثابتة للسنوات من اندحارات العلاوات السعرية التي تتضمن كذلك الآثار الثابتة للبلدان للدلالة على الدخول في العينة والخروج منها، ويتم ترجيح الانحارات بالإيرادات التشغيلية للشركات. ومقياس الربحية المستخدم في هذا الشكل البياني هو مؤشر ليرنر، محسوباً كالمعتاد للربح النسبة عائداً الشركات قبل الضرائب إلى الإيرادات. ويحسب التركيز كنسبة مبيعات أكبر أربع شركات إلى أكبر ٢٠ شركة ضمن نطاق كل بلد/قطاع. ولإعداد المجملات، يتم الحصول على متوسطات بسيطة من مختلف القطاعات في البلد، ثم الوسيط في مختلف البلدان، للحصول على الخط المرسوم. راجع الجدول (2.1.2) في المرفق الإلكتروني على شبكة الإنترنت للاطلاع على قائمة البلدان المستخدمة في الحسابات.

كل بلد. واستناداً إلى هذه المقاييس الثلاثة، بدأ التحليل بإرساء الأساس لسلسلة من الوقائع بشأن ديناميكية القوة السوقية للشركات مؤخراً في مختلف البلدان والصناعات والشركات.

الاتجاهات العامة للقوة السوقية الإجمالية

كل المؤشرات المتاحة تشير إلى حدوث زيادة معتدلة في القوة السوقية الإجمالية منذ عام ٢٠٠٠. فعلى مستوى بلدان العينة البالغ عددها ٢٧ بلداً زاد متوسط الربح الإجمالي (المرجح بإيرادات الشركات) بنسبة قدرها ٦٪ خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٥، وهي زيادة متواضعة ولكنها مطردة (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ١).^٤ وفي نفس الوقت، نجد أن متوسط الربحية حسب قياس مؤشر ليرنر، وإن كان أكثر تقلباً من علاوات الأرباح، سجل كذلك زيادة خلال فترة العينة (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ٢). وتشير زيادة الربحية المصاحبة إلى أن زيادة العلاوات السعرية تتجاوز مجرد حدوث تطور تكنولوجي — مثل زيادة التكاليف الثابتة من استثمارات غير ملموسة أكبر حجماً ضرورية لتحقيق تنافسية الشركات.^٥ وفي الختام، زاد كذلك مستوى تركيز السوق، وإن كان بدرجة أقل، (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ٣).

وبينما كانت زيادة القوة السوقية واسعة النطاق إلى حد كبير، فإن حجمها — مع التركيز لاحقاً على علاوات الأسعار — كان متبايناً بين البلدان والصناعات. أولاً، تتركز الزيادة بشدة في الاقتصادات المتقدمة التي ارتفع متوسط علاوات الأسعار فيها بنحو ٧,٧٪ على مدار الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٥، مقابل ١,٨٪ فقط لمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة — معظمها في أوروبا الوسطى والشرقية — التي تشملها البيانات (الشكل البياني ٢-٣).^٦ وهناك تباين كبير كذلك في زيادة العلاوات السعرية في الاقتصادات المتقدمة، حيث تسجل

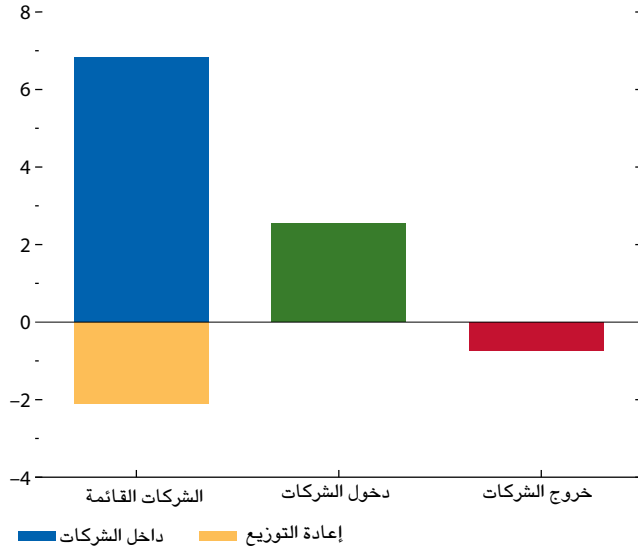
^٤ وهذا الرقم أقل كثيراً من الزيادة التي تضمنتها دراسات أجريت مؤخراً ركزت فقط على الشركات المدرجة في البورصة (دراسة De Loecker, Leigh, and Tam 2017، ودراسة Diez, Leigh, and Tam 2018). ومن حيث المستوى، نجد أن متوسط الربح الإجمالي (المرجح بإيرادات الشركات) حقق زيادة من حوالي ١,٢٨٪ — التي توافقت علاوة في السعر على التكلفة الحدية قدرها ٢,٨٪ — في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٣٦٪ في عام ٢٠١٥. وقد تم التوصل إلى بيانات توضح زيادات مماثلة نوعياً، ولكنها أصغر كمياً، عند استخدام متوسط الربح الإجمالي المرجح بالتكلفة. غير أنه بالنظر إلى أسلوب التقدير المستخدم، فإن هذه التقديرات بالنقاط لا يمكن تحديدها إلا عند حدود الرقم الثابت وبالتالي ينبغي اعتبارها توضيحية. ولإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع دراسة De Loecker and Warzynski (2012).

^٥ علاقة الارتباط بين التغيرات في العلاوات السعرية والأرباح في مختلف الشركات هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة بنسبة ١٪. ويتضح من التحليلات الإضافية أن الزيادة في علاوة الأسعار لا يطرأ عليها أساساً أي تغيير بعد مراعاة التكاليف غير المباشرة؛ مما يعزز فكرة أن هذه الزيادة في العلاوات السعرية تعبر عما هو أكثر من مجرد الحاجة لاسترداد تكاليف ثابتة أعلى.

^٦ تشير المقارنة هنا إلى الزيادات المتباينة في القوة السوقية — وهي مجال تركيز هذا الفصل — بين مختلف البلدان حسب فئات الدخل، وليس الفروق في مستويات العلاوات السعرية ومستوى التنافس بوجه عام. وتخلص دراسة Diez, Leigh, and Tambunlerchai (2018) التي تنظر فقط في الشركات المدرجة في البورصة، ولكن بعينة أوسع نطاقاً من البلدان وفترة زمنية أطول، إلى أن هناك زيادات أقل كثيراً في العلاوات السعرية في اقتصادات الأسواق الصاعدة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

الشكل البياني ٢-٤: تفكيك عناصر زيادات العلاوات السعرية (%)

ثلثا إجمالي الزيادة في العلاوات السعرية يمكن نسبته للشركات القائمة (هامش الكثافة) والباقي يرجع لصادفي دخول الشركات الجديدة للسوق (هامش التوسع) ومن بين الشركات القائمة، يرجع الصعود في العلاوات السعرية أساسا لزيادة الحصة السوقية داخل الشركات أكثر من إعادة توزيعها من الشركات منخفضة العلاوات السعرية إلى الشركات مرتفعة العلاوات السعرية.



المصادر: مؤسسة «Orbis»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعبر الأعمدة عن التغير في العلاوات السعرية الكلية التي يفسرها كل عنصر، بعد تطبيق تمرين ميليتز-بولانك لتفكيك العناصر على تغيرات العلاوات السعرية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥. راجع المرفق الإلكتروني (2.2.C) على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل تفكيك العناصر.

الخلاوات السعرية العالية أي زيادة في حجمها النسبي (عنصر «إعادة توزيع حصة السوق» سلبى). والاستثناء الملحوظ في هذا السياق هو الولايات المتحدة، التي يمثل عنصر إعادة توزيع حصة السوق بالنسبة لها حوالي ٨٠٪ من الزيادة في الخلاوة السعرية الكلية.^٨ وكانت الشركات الجديدة الداخلة إلى الأسواق ذات الخلاوات السعرية العالية قد ساهمت كذلك بحوالي ثلث الزيادة في علاوات الأسعار في الاقتصادات المتقدمة (عنصر «الداخليين الجدد» في الشكل البياني ٢-٤).

زيادة علاوات الأسعار تتسم بالتفاوت الكبير بين الشركات

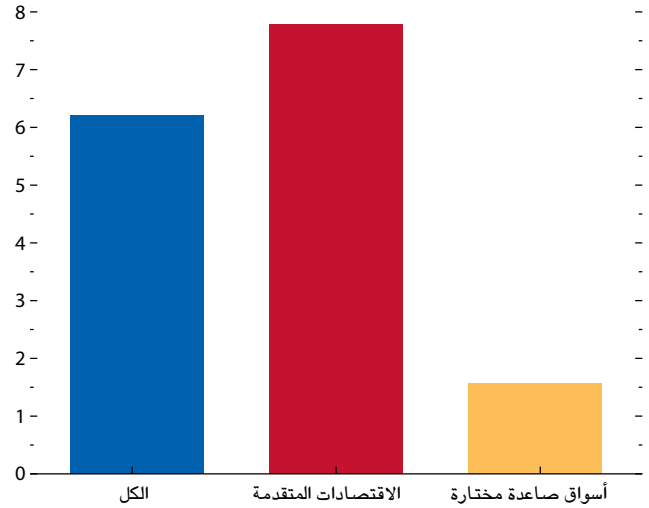
شهدت الخلاوات السعرية زيادة كبيرة في نسبة صغيرة فقط من الشركات القائمة — تمثل القوة المهيمنة وراء ارتفاع الخلاوات السعرية الكلية في معظم الاقتصادات. فقد

^٨ نتائج التحليل من تطبيق أسلوب تفكيك العناصر المعروف باسم «Melitz-Polane» (راجع المرفق الإلكتروني (٢،٢) على شبكة الإنترنت). ويتماشي عنصر «بين الشركات» الكبير بالنسبة للولايات المتحدة مع الأدلة الأخيرة: راجع دراسة (2017) Baqaee and Farhi ودراسة De Loecker, Eeckhout, and Unger (2018).

الشكل البياني ٢-٣: زيادات العلاوات السعرية، حسب مجموعة دخل البلدان

(التغير ٪، تراكمي ٢٠٠٠-٢٠١٥)

زيادات العلاوات السعرية تتركز في الاقتصادات المتقدمة: أما العلاوات السعرية في الأسواق الصاعدة المختارة التي يشملها التحليل فقد ارتفعت بدرجة طفيفة فحسب.



المصادر: مؤسسة «Orbis»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: هذا الشكل البياني يستخدم تعريف الاقتصادات المتقدمة الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٠٠. العلاوات السعرية مرجحة بالإيرادات التشغيلية للشركات.

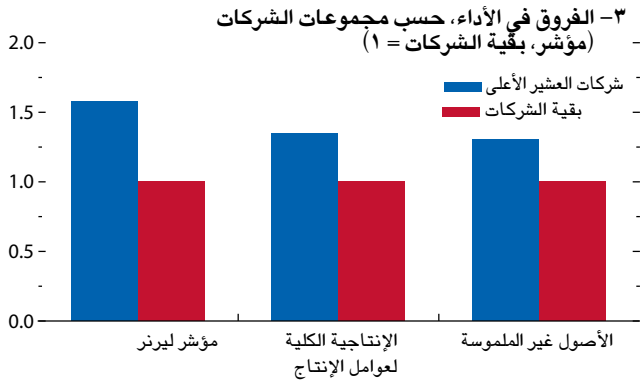
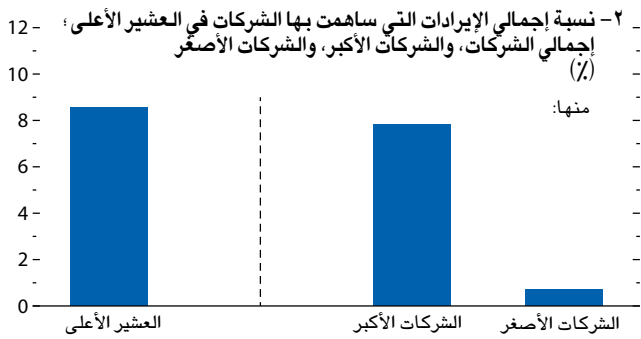
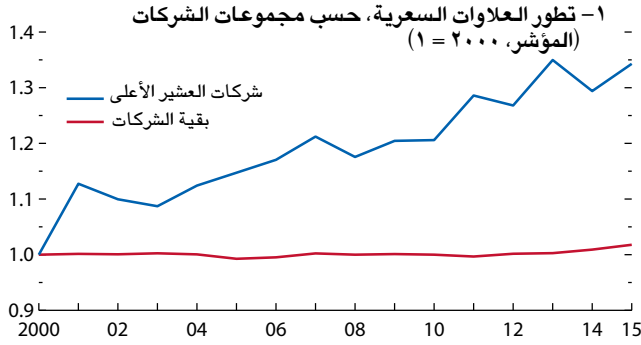
الولايات المتحدة زيادات أكبر بكثير (ضعف حجم الزيادة في متوسط الاقتصادات المتقدمة). ورغم أن زيادة العلاوات السعرية كانت واسعة النطاق في مختلف الصناعات، فإن الاتجاهات العامة كانت متباينة: فهناك قرابة ثلثي المجموعات الزوجية من البلدان/الصناعات في العينة تظهر فيها زيادات في العلاوات السعرية، وكانت أكبرها بين الصناعات غير التحويلية وفي الصناعات كثيفة استخدام التكنولوجيا الرقمية.^٧ وظل متوسط العلاوات السعرية في مختلف الصناعات التحويلية ثابتا في أغلب الأحوال.

ومع مراعاة بعض الحالات الاستثنائية، نجد أن زيادة علاوات الأسعار الكلية تعكس غالبا ارتفاع العلاوات السعرية بين الشركات القائمة، كما تعكس بدرجة أقل دخول الشركات الجديدة التي تتمتع بمستويات عالية من العلاوات السعرية بدلا من زيادة الحصة السوقية للشركات القائمة ذات المستويات العالية من العلاوات السعرية. وعلى مستوى العينة بالكامل، تمثل زيادات العلاوات السعرية فيما بين الشركات القائمة الزيادة في العلاوات السعرية الكلية بالكامل (عنصر زيادة موجبة كبيرة «فيما بين الشركات»، المبين باللون الأزرق في الشكل البياني ٢-٤)، بينما لم تحقق الشركات القائمة ذات

^٧ كثافة الاستخدام الرقمي تستند إلى تقديرات «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي»؛ وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع المرفق الإلكتروني (٢،٢) على شبكة الإنترنت ودراسة Calligaris, Criscuolo, and Marcolin (2018) التي تخلص أيضا إلى حدوث زيادات أكبر بين الشركات كثيفة استخدام التكنولوجيا الرقمية مقارنة بالشركات الأخرى.

الشكل البياني ٢-٥: الانفصال بين الشركات في العشير الأعلى وبقيّة الشركات

ظلت زيادات العلاوات السعريّة متركزة إلى حد كبير في أعلى ١٠٪ من توزيع العلاوات السعريّة؛ ومعظم هذه الشركات هي شركات صغيرة، ولكن الشركات الأكبر مسؤولة عن معظم إيرادات المجموعة؛ وغالبا ما تكون الشركات في العشير الأعلى أكثر ربحية، وأكثر إنتاجية، وتحقق درجة أعلى نسبيا من الاستفادة من الأصول غير الملموسة مقارنة بالشركات الأخرى.



المصادر: مؤسسة «Orbis»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الشركات مصنفة في مجموعتين حسب متوسط العلاوات السعريّة على مدار فترة العينة: شركات العشير الأعلى وبقية الشركات. ترسم اللوحة ١ خطا لكل مجموعة بوضع الأثار الثابتة للسنة من اندحارات العلاوات السعريّة وتتضمن كذلك الأثار الثابتة للبلد مع مراعاة الدخول والخروج إلى العينة ومنها. وتم ترجيح الانحدرات بالإيرادات التشغيلية للشركات. وبالنسبة للأعمدة في اللوحة ٢ فهي توضح نسبة إجمالي الإيرادات التي ساهمت بها الشركات في العشير الأعلى ككل (العمود الأيسر) والشركات الأكبر ضمن العشير الأعلى (١٠٪ من أكبر الشركات ضمن العشير الأعلى، العمود الوسطي)؛ وأصغر الشركات ضمن العشير الأعلى (٩٠٪ من أصغر الشركات ضمن العشير الأعلى، العمود الأيمن). وكل عمود في اللوحة ٣ يمثل متوسط قيمة نسبة مؤشر ليرنر/ الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج/ الأصول غير الملموسة بالنسبة للشركات في العشير الأعلى من توزيع العلاوات السعريّة وبالنسبة للشركات الأخرى. وتم استبدال قيم بقية الشركات إلى الواحد الصحيح.

قامت الشركات في العشير الأعلى من سلم توزيع العلاوات السعريّة بزيادة متوسط علاوات الأسعار (المرجح) بأكثر من ٣٠٪ بينما سجلت الشركات في التسعة أعشار الباقية زيادة في المتوسط (المرجح) قدرها ٢٪ فقط (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ١). وهذا يعني أن أي تحليل لمحركات الزيادة الكلية للقوة السوقية للشركات وما لها من انعكاسات اقتصادية كلية لا بد أن يولي اهتماما خاصا بهذه النسبة الصغيرة من الشركات في العشير الأعلى من توزيع العلاوات السعريّة. وغالبا ما تكون هذه الشركات ذات العلاوات السعريّة المرتفعة موجودة في كل قطاع اقتصادي وتختلف من حيث حجمها. وعلى مستوى الإيرادات، يلاحظ أن أكثر القطاعات الممثلة في العشير الأعلى هي المعلومات والاتصالات، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين، والصناعات التحويلية، والمرافق. وبعد مراعاة أن بعض القطاعات تضم شركات أكثر من سواها، بوجه عام، فإن احتمال بلوغ إحدى الشركات العشير الأعلى هو أعلى من المتوسط (بين القطاعات) في مجالات المعلومات والاتصالات، وأنشطة التمويل والتأمين، والمرافق، بينما يكون أقل من المتوسط في مجالات البناء والصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة.

وتختلف أحجام الشركات ذات العلاوات السعريّة العالية ولكن أداءها غالبا ما يكون أفضل من سواها. ومعظم هذه الشركات صغيرة — في النصف السفلي في توزيع الحجم (الإيرادات) — بينما تسهم الشركات الأكبر ضمن المجموعة بالغالبية العظمى من إجمالي إيرادات المجموعة (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ٢).^٩ وبالنسبة للأداء، فإن أعلى ١٠٪ من الشركات في توزيع العلاوات السعريّة هي، في المتوسط، حوالي ٥٠٪ أكثر ربحية، وأكثر من ٣٠٪ أكثر إنتاجية، وأكثر من ٣٠٪ أكثر كثافة في استخدام الأصول غير الملموسة مقارنة بنسبة ٩٠٪ الباقية (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ٣).

وباختصار، شهدت القوة السوقية للشركات زيادة معتدلة منذ عام ٢٠٠٠ في مختلف الاقتصادات المتقدمة، ولكن ليس في الأسواق الصاعدة التي شملتها هذه الدراسة التحليلية. ورغم تباين هذه الزيادات من حيث حجمها في مختلف الاقتصادات المتقدمة والصناعات، فقد كانت القوة المحركة الأساسية، في معظم الحالات، هي قدرة نسبة صغيرة من الشركات ذات العلاوات السعريّة العالية على تعزيز قوتها السوقية — بالإضافة إلى الفوز بحصة في السوق في بعض البلدان، كالولايات المتحدة. وقد اتسمت هذه الشركات عادة بطابع أكثر ديناميكية من غيرها، مما يعني بصفة مؤقتة أن التغييرات في هيكل أسواق المنتجات — مثل ديناميكية الفائز له نصيب الأسد التي تستفيد منها الشركات الأكثر إنتاجية وابتكارا، وتركز جزئيا على بعض الأصول غير الملموسة — هي وراء جانب على الأقل من الصعود الإجمالي في القوة السوقية.

^٩ للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول العلاقة بين العلاوات السعريّة والحجم، راجع دراسة Díez, Fan, and Villegas-Sánchez (تصدر قريبا).

الانعكاسات الاقتصادية الكلية لصعود القوة السوقية

ما هي انعكاسات صعود القوة السوقية على النمو وتوزيع الدخل؟ ولتقدير أولاهما، يبحث هذا القسم أثر زيادة علاوات الأسعار على أهم محركات النمو على مستوى الشركات والصناعات، أي الابتكار (مقيسا بعدد براءات الاختراع) واستثمار رأس المال المادي. ويعتمد هذا التحليل على نماذج الانحدار على مستوى الشركات والصناعات في مختلف البلدان التي تتضمن مجموعة وفيرة من الآثار الثابتة وتعتبر عن مجموعة أخرى من المحركات المحتملة للابتكار والاستثمار. وفي محاولة لتحديد الأثر السببي لتزايد العلاوات السعرية على هذه المخرجات، فقد تم تأخير متغير العلاوات السعرية وتتبع استراتيجية المتغير المساعد — باستخدام العلاوات السعرية في شركات أخرى بنفس البلد والصناعة كمتغير مساعد. ثم استخدمنا منهجا مماثلا لاستكشاف إمكان مساهمة زيادات العلاوات السعرية في الاتجاه العام الهبوطي في حصة العمالة من الدخل — أي الحصة من الدخل القومي المدفوعة كأجور للعمالة، بما في ذلك المنافع — خلال العقود الماضية. ويتم هذا الأمر بالأهمية بالنسبة لتوزيع الدخل، نظرا لميل ملكية رأس المال للتركز بين مستويات الدخل العليا (دراسة (Wolff 2010).

وقد استكملنا بحثنا التجريبي في تأثير زيادات العلاوات السعرية على النمو باستخدام نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي الذي يسلط الضوء كذلك على الانعكاسات على التضخم وأسعار الفائدة والسياسة النقدية في منطقة اليورو والولايات المتحدة. وهناك اتجاهات اقتصادية كلية أخرى في العقدين الماضيين تتوافق مع تزايد العلاوات السعرية. ويوضح الإطار ٢-١ أن تزايد مخرجات الشركات في مختلف الاقتصادات المتقدمة يرتبط ارتباطا وثيقا بزيادة التركيز في مبيعات الشركات وأصولها وبالعلاوات السعرية المرتفعة. وهناك اتجاهات عامة أخرى التي يمكن أن تتسبب جزئيا في تزايد العلاوات السعرية، ولكن لا يتم بحثها هنا مباشرة، ومنها تراجع ديناميكية الأعمال وأسواق العمالة وتزايد عدم المساواة في الأجور، وغيرها.^{١٠}

الابتكار

القوة السوقية لها آثار مبهمة على قرارات الشركات بالابتكار، مما يرجع لقوتين متضادتين.^{١١} فمن ناحية، نجد أنه يتعين على الشركات توقع درجة ما من القوة السوقية (والربحية) لكي تستثمر في المنتجات والعمليات الابتكارية. ومن ناحية أخرى، نجد أن زيادة المنافسة — أي القوة السوقية الأقل — تعطي حافزا للشركات لمحاولة الهروب من منافسيها

من خلال الابتكار. ومن خلال رسم صورة مركبة لهاتين القوتين يمكن أن نقول إن هناك علاقة تأخذ شكلا محدبا: بدءا من المستويات المنخفضة سوف تؤدي القوة السوقية الكبيرة إلى زيادة الابتكار ولكن، بعد نقطة معينة، أي زيادة في القوة السوقية سوف تضعف الرغبة في الابتكار.^{١٢}

وتبحث الدراسة التحليلية التجريبية فيما إذا كانت هناك علاقة تأخذ شكلا محدبا بين القوة السوقية والابتكار على صعيدي الصناعات والشركات في كافة بلدان العينة البالغ عددها ٢٧ بلدا. ويقاس الابتكار بموجب (عدة مؤشرات بديلة تتناول) نشاط الشركات ذي الصلة ببراءات الاختراع ويتم ربطه بالقوة السوقية، التي تقاس بالعلاوات السعرية على مستوى الشركات أو متوسط العلاوات السعرية على مستوى الصناعات ومؤشر ليرنر. وتتألف الدراسة التحليلية من نموذج انحدار (بويسون) الذي يعتمد فيه عدد براءات الاختراع على (لوغاريتم) العلاوة السعرية المتأخرة وجذرها التربيعي، مع تحييد أثر مجموعة وفيرة من الآثار الثابتة واستخدام طرائق المتغيرات المساعدة لمعالجة احتمالات الآثار السببية العكسية — أي أن يؤثر الابتكار على العلاوات السعرية. وعلى وجه الخصوص، يتم تحييد كل نماذج الانحدار على مستوى الشركات بالنسبة لحجم الشركات، والآثار الثابتة للشركات، وبدلا من ذلك، الآثار الثابتة على مستوى البلدان والصناعات والسنة (فئة أربعة أرقام في «التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية» (NACE)) أو الآثار الثابتة حسب البلد والسنة والصناعة والسنة. وتضمن هذه الآثار الثابتة ألا تكون النتائج مدفوعة بمحركات أخرى محذوفة — مثل طلب المستهلكين. وحتى يمكن التصدي لمشاكل السببية العكسية، إلى جانب تأخر قيم العلاوات السعرية، فإن بعض المواصفات تستخدم، كمتغير مساعد، العلاوة السعرية الوسيطة لكل الشركات (باستثناء الشركة الجاري تجهيزها بالأدوات اللازمة) في البلد — الصناعة — السنة المعنية. وتستخدم نماذج الانحدار على مستوى الصناعات (لوغاريتم) العلاوة السعرية المتأخرة أو مؤشر ليرنر والآثار الثابتة حسب البلد والسنة وحسب الصناعة والسنة (للاطلاع على مزيد من التفاصيل راجع المرفق الإلكتروني (2.3A) على شبكة الإنترنت). وهناك أدلة واضحة وقوية على أن ارتفاع علاوات الأسعار

يزيد من عدد براءات الاختراع على صعيدي الصناعات والشركات عندما تكون هذه العلاوات منخفضة، ولكن أثره يكون عكسيا عندما تكون علاوات الأسعار عالية. وعلى مستوى الصناعات، أمكن تسجيل أكثر من ٨٠٪ من المشاهدات قبل نقطة التحول (الخط الأحمر في الشكل البياني ٢-٦) على مدار فترة العينة، مما يوحي بأن زيادات علاوات الأسعار بالنسبة لمعظم المجموعات الزوجية من البلدان/الصناعات أدى إلى زيادة الابتكار.^{١٣} غير أن جانبا صغيرا من المشاهدات المسجلة

^{١٢} هذه الفرضية التي ترجع على الأقل لدراساتي (Scherer (1967) و (Kamien and Schwartz (1976)، تم اتخاذها كنموذج واختبارها باستخدام بيانات الشركات البريطانية في دراسة Aghion and others (2005).

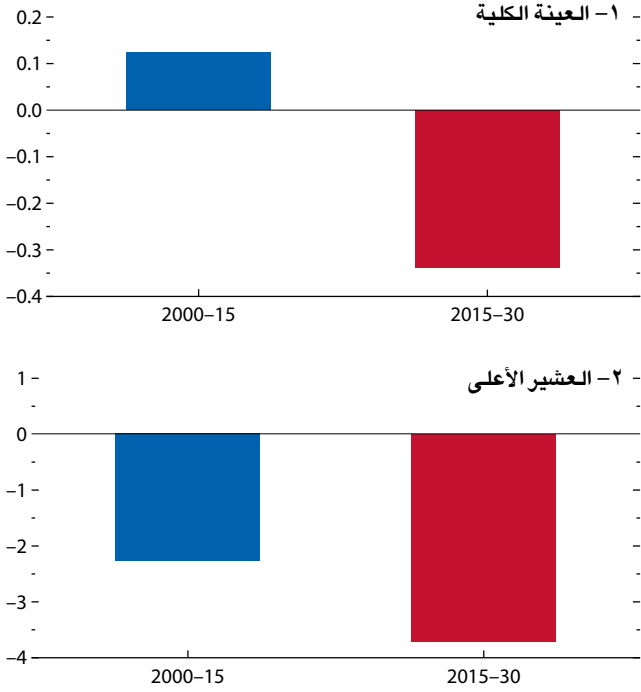
^{١٣} يمكن الحصول على النتائج المقارنة باستخدام مؤشر ليرنر وليس العلاوة السعرية كمقياس للقوة السوقية، مع تسجيل ٨٥٪ من المشاهدات قبل نقطة التحول.

^{١٠} للاطلاع على وصف أكثر تفصيلا لهذه الاتجاهات العامة واحتمالات مساهمتها في تزايد العلاوات السعرية، راجع دراسات Davis and others (2007)؛ و (De Loecker and Eeckhout (2017)؛ و Van Reenen (2018)؛ و (Autor and others (2017a, 2017b).

^{١١} راجع على سبيل المثال دراسة (Shapiro (2012) لاستعراض الأدبيات الاقتصادية حول التنافس والابتكار.

الشكل البياني ٢-٧: العلاقة الضمنية بين العلاوات السعرية المرتفعة وبراءات الاختراع (التغير % في براءات الاختراع)

تشير التقديرات إلى أن الزيادات الكلية السابقة في العلاوات السعرية كان لها أثر إيجابي إلى حد ما على براءات الاختراع. غير أنه إذا ما استمرت العلاوات السعرية في الارتفاع بنفس المعدل، يتوقع حدوث هبوط في براءات الاختراع، مدفوعاً في الغالب من الشركات في العشير الأعلى في توزيع العلاوات السعرية.



المصادر: مؤسسة Orbis؛ وقاعدة بيانات إحصاءات براءات الاختراع العالمية (PATSTAT)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الأعمدة ٢٠١٥-٢٠٠٠ توضح النسبة المئوية المتنبأ بها للتغير الضمني في براءات الاختراع نتيجة زيادة العلاوات السعرية في الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠، مرجحة بالإيرادات التشغيلية. وتوضح الأعمدة ٢٠١٥-٢٠٣٠ التغير الضمني المتنبأ به إذا زادت العلاوات السعرية في ٢٠١٥-٢٠٣٠ بنفس معدل زيادة الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠. وتستخدم اللوحة ١ العينة بأكملها؛ بينما تستخدم اللوحة ٢ المعلومات المتوفرة فقط من العشير الأعلى في توزيع العلاوات السعرية.

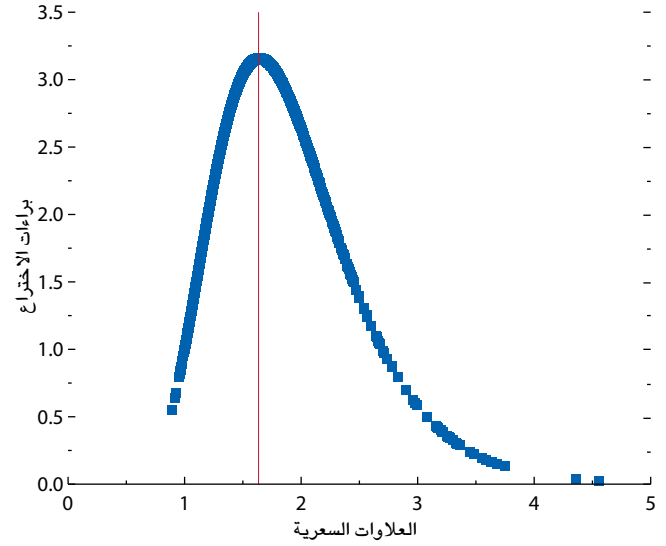
براءات الاختراع الكلي بأكثر من ٣٪، مع حساب التقديرات التجريبية بقيمتها الظاهرية (الشكل البياني ٢-٧).

الاستثمار

ترجع الاستثمار الثابت الخاص بحوالي ٢٥٪، في المتوسط، في مختلف الاقتصادات المتقدمة منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، مقارنة بتجاهه العام قبل الأزمة (الفصل الثاني من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠١٨). وقد حدث ذلك على الرغم من الانخفاض الكبير والمستمر في تكاليف الاقتراض، وزيادة معدلات أرباح الشركات، وارتفاع العائدات المتوقعة على رأس المال (نسبة توبين). ورغم دور النمو الاقتصادي الضعيف منذ الأزمة (الفصل الرابع من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٥)، فإن هناك عوامل أخرى ممكنة ومنها القيود الائتمانية أو التحولات في تكوين

الشكل البياني ٢-٦: براءات الاختراع والعلوات السعرية: علاقة محدبة الشكل

هناك علاقة محدبة الشكل بين العلاوات السعرية وبراءات الاختراع. بدءاً من مستويات علاوات الأسعار المنخفضة، أي زيادة في علاوات الأسعار تؤدي إلى براءات اختراع أكثر. ولكن بعد الخط الأحمر، أي زيادات إضافية في علاوات الأسعار تؤدي إلى براءات اختراع أقل.



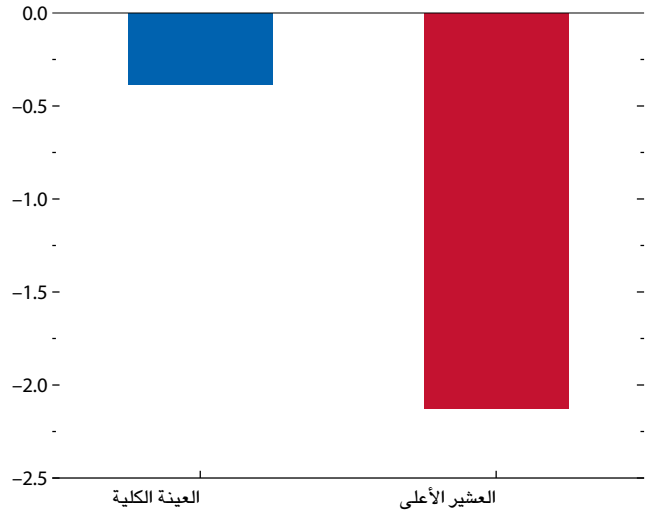
المصادر: مؤسسة Orbis؛ وقاعدة بيانات إحصاءات براءات الاختراع العالمية (PATSTAT)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعبر هذا الشكل البياني عن آثار العلاوات السعرية على متوسط عدد براءات الاختراع المتنبأ بها حسب البلد-القطاع. وتم استبدال براءات الاختراع المتنبأ بها إلى ١ بالنسبة للعلوات السعرية = ١.

بعد نقطة التحول ازداد من حوالي ١٥٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٢١٪ في عام ٢٠١٥. وقد نشأ منهج مماثل على مستوى الشركات. وفي ظل هذا المنهج، لا تزال الشركات المسجلة بعد نقطة التحول لديها حصة صغيرة، بلغت حوالي ٧,٥٪ في عام ٢٠١٥، مما يوحي بأن زيادات العلاوات السعرية السابقة ربما تكون اقترنت بارتفاع مستوى الابتكار في معظم الشركات. غير أن هذه الحصة ازدادت بنسبة ٥٠٪ أثناء فترة العينة.

وتوحي هذه الدراسة التحليلية بأنه على الرغم من أن التأثير الكلي لصعود القوة السوقية على وتيرة الابتكار ربما كان إيجابياً قليلاً حتى الآن، فمن الممكن أن يتحول إلى الجانب السلبي بصورة متزايدة إذا ما عززت الشركات ذات العلاوات السعرية المرتفعة - على وجه الخصوص - من قوتها السوقية في المستقبل. وتعد الشركات في العشير الأعلى من توزيع العلاوات السعرية (في المتوسط) قد تجاوزت بالفعل نقطة التحول في العلاقة المقدره التي تأخذ شكلاً محدباً على مستوى الشركات. وهذا يمثل سبباً محتملاً للقلق، نظراً لأن هذه الشركات هي الشركات التي ارتفعت علاواتها السعرية بصورة حادة على مدار العقدين الماضيين. وعلى سبيل المثال، إذا ارتفعت العلاوات السعرية في كل بلدان العينة في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ بنفس مقدار ارتفاعها خلال ٢٠٠٠-٢٠١٥، فإن رصيد براءات الاختراع المتوقع لدى الشركات ذات العلاوات السعرية المرتفع سينخفض بنحو ٤٪ مقارنة بما لو كانت العلاوات السعرية مستقرة، وسينخفض رصيد

الشكل البياني ٢-٨: علاوات الأسعار واستثمارات رأس المال المادي (التغير بالنقاط المئوية في معدل الاستثمار)

بالنسبة للعينة الكلية، يقترن متوسط الزيادة في العلاوات السعرية للشركات بانخفاض قدره ٠,٤ نقطة مئوية في معدل استثمارات رأس المال المادي، وبالنسبة للشركات في العشير الأعلى من توزيع العلاوات السعرية، يقترن متوسط الزيادة (الأكبر) في العلاوات السعرية للشركات بانخفاض في معدل الاستثمار قدره ٢ نقطة مئوية.



المصادر: مؤسسة «Orbis»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: متوسط التغييرات في العلاوات السعرية عبر مختلف الشركات مرجح بالإيرادات التشغيلية.

وتخلص الدراسة التحليلية التجريبية إلى دور تزايد العلاوات السعرية في خفض استثمارات رأس المال المادي إلى حد ما في الشركات في العقد الأول من الألفية الجديدة. وقد أجري التحليل على مستوى الشركات في مختلف البلدان باستخدام نفس مجموعة البلدان والشركات المستخدمة في القسم الفرعي أعلاه. ويتم تفسير صافي معدل استثمارات الشركة في الأصول الملموسة بعلاواتها السعرية المتأخرة، مع تحييد الأثر لغيرها من محركات الاستثمار على مستوى الشركات والمجموعة الكبيرة من الآثار الثابتة التي أخذت في الاعتبار في تحليل الابتكار.^{١٨،١٧} وهناك طرائق أخرى مماثلة للمتغيرات المساعدة يمكن استخدامها للتصدي لمخاطر السببية العكسية والتحيز للمتغيرات المحذوفة. وتتمثل أهم الاستنتاجات في أن أي زيادة قدرها ١٠ نقاط مئوية في العلاوة السعرية لأي شركة تقترن عادة بانخفاض ذي دلالة إحصائية في معدل الاستثمار في رأسمالها المادي قدره ٠,٦ نقطة مئوية. ويوضح الشكل البياني ٢-٨ أن متوسط الزيادة في العلاوات السعرية للشركات منذ عام ٢٠٠٠، بالنسبة للعينة بأكملها، تقترن بانخفاض قدره ٠,٤ نقطة مئوية في معدل الاستثمار، بينما نجد أن متوسط الزيادة في العلاوات السعرية في حالة الشركات المدرجة في العشير الأعلى من العينة تقترن بانخفاض قدره ٢ نقطة مئوية في معدل الاستثمار.

وتفيد النتائج بأنه لو ظلت العلاوات السعرية مستقرة منذ عام ٢٠٠٠، لزاد رصيد رأس المال الكلي اليوم في متوسط الاقتصادات المتقدمة بحوالي ٣٪ والناتج بحوالي ١٪ عن المستويات الحالية. إن نطاق التغطية الواسع على مستوى البلدان والشركات لمجموعة البيانات المستخدمة في هذا التحليل يسمح بقياس انعكاسات زيادة العلاوات السعرية على الاستثمار الكلي ورأس المال والناتج. وعلى وجه التحديد، تمت محاكاة مسار صافي رصيد الأصول الملموسة في كل شركة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ في ظل سيناريو (مناف للواقع) تم تحديد العلاوة السعرية للشركة عند مستواها في عام ٢٠٠٠ — أو بالنسبة للشركات الجديدة عند مستواها المبدئي — وباستخدام التأثير التقديري على الاستثمار كما هو مبين في الشكل البياني ٢-٨. ويمكن بعد ذلك تجميع بيانات فجوات رأس المال بين السيناريو الفعلي والسيناريو المخالف للواقع للتوصل إلى التقدير الإجمالي لقصور رأس المال في كل اقتصاد. وبالنسبة لمجموعة الاقتصادات المتقدمة في العينة، يخلص هذا التمرين إلى زيادة رصيد رأس المال المادي بنسبة قدرها ٣٪ في عام ٢٠١٥ في متوسط الاقتصادات المتقدمة في ظل العلاوات السعرية الثابتة؛ ويمكن ترجمة ذلك إلى زيادة في الناتج بنحو ١٪، مع فرض مرونة الناتج إزاء رأس

الاستثمار نحو الأصول غير الملموسة (المقيسة على الأرجح بأقل من قيمتها)، بالإضافة إلى زيادة القوة السوقية (دراسة Gutiérrez and Philippon 2017).^{١٤} ومع ازدياد القوة السوقية لشركة ما، فمن الممكن أن تزيد من أرباحها — بأي تكلفة حدية — عن طريق فرض سعر أعلى وتخفيض إنتاجها. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تخفيض الشركة طلبها على رأس المال وبالتالي تخفيض استثماراتها.^{١٥} فعلى المدى الطويل، نظراً لأنه لم يطرأ أي تغيير على العائد على رأس المال وعرض العمالة، فإن مخرجات الشركات التي يقل الإقبال عليها سوف تترجم أيضاً إلى انخفاض في نسبة رأس المال إلى الناتج. ومع ذلك، هناك قلة من الدراسات فقط التي تبحث تجريبياً الصلة بين علاوات الأسعار والاستثمار، وهي تركز أساساً على الولايات المتحدة والشركات المدرجة للتداول العام في البورصة.^{١٦}

^{١٤} طالع المزيد من التفاصيل حول المحركات الممكنة للاستثمار المنخفض في دراسات (Gutiérrez and Philippon (2017)؛ و Hall (2017)؛ و Crouzet and Eberly (2018)؛ وفي الفصلين الرابع والثاني، على التوالي، في عدد إبريل ٢٠١٥ وعدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^{١٥} يقدم المرفق الإلكتروني (2.3C) على شبكة الإنترنت مناقشة أكثر تفصيلاً للآلية التي تستخدمها زيادة القوة السوقية في خفض الاستثمارات على المدى القصير ونسبة رأس المال إلى الناتج على المدى الطويل.

^{١٦} راجع دراسات (Gutiérrez and Philippon (2017)؛ و De Loecker، و Eeckhout، and Unger (2018)؛ و Díez، Leigh، and Tambunlertchai، و Eggertsson، Robbins، and Wold (2018)؛ و (2018).

^{١٧} صافي معدل الاستثمار في الأصول الملموسة يحسب كنسبة التغيير في رصيد الأصول الملموسة إلى القيمة المضافة. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل راجع المرفق الإلكتروني (2.3B) على شبكة الإنترنت. ^{١٨} هناك فرق واحد مقارنة بتحليل الابتكار وهو أن العلاقة بين الاستثمار والعلاوات السعرية يفترض أن تكون رتيبة، تماشياً مع نظرية الاستثمار. ولم تتمكن التحليلات الإضافية (غير المعلنة) من التوصل إلى أي أدلة قوية عن وجود علاقة غير خطية (تأخذ شكلاً محدباً، مثلاً).

الانعكاسات الاقتصادية الكلية لصعود القوة السوقية مع الأثر المتباين لارتفاع العلاوات السعرية على الابتكار — الذي يشير التحليل السابق إلى احتمال ضالته حتى الآن، وإن كان من الممكن أن يتحول إلى الجانب السلبي بصورة متزايدة مع ازدياد القوة السوقية للشركات ذات العلاوات السعرية المرتفعة — فإن الأمر سيصبح عندئذ مدعاة للقلق على مستوى السياسات.

التراخي الاقتصادي وأسعار الفائدة والتضخم

نظرا لدور العلاوات السعرية المتزايدة في خفض الاستثمار فإنها يمكن أن تتسبب في التراخي الاقتصادي الذي قد يوازن أثارها التضخمية المباشرة وقد ينطوي كذلك على مفاضلة بالنسبة للسياسة النقدية. وقد تناولنا هذه القضايا بالبحث من خلال تقديرات نموذج ديناميكي للتوازن العام العشوائي لمنطقة اليورو والولايات المتحدة (لمزيد من التفاصيل راجع المرفق الإلكتروني (2.3C) على شبكة الإنترنت). وقد تمت معايرة النموذج ليطباق عنصر «داخل الشركة» في الاتجاه العام المشاهد في العلاوات السعرية منذ عام ٢٠٠٠ في كل من المنطقتين والموثق في القسم المعنون «صعود القوة السوقية للشركات». ومع دراسة عنصر ارتفاع علاوات الأسعار «داخل الشركة» فقط، بدلا من الارتفاع الكلي، أتاح التواؤم الوثيق مع نمط النموذج والتركيز على صعود القوة السوقية داخل الشركات. وتم إعداد نموذج تزايد العلاوات السعرية كتراجع في إمكانية إحلال السلع والخدمات التي تنتجها الشركات المختلفة (دراسة Jones and Philippon 2016؛ ودراسة Eggertsson Robbins, and Wold 2018). ووفق هذا النمط، أي ارتفاع مستمر وغير متوقع في العلاوات السعرية يصبح تضخما نظرا لأن الشركات ترفع الأسعار. غير أن هناك قوة انكماشية موازنة: فالشركات ذات القوة السوقية الأكبر تواجه مزيدا من الطلب غير المرن على منتجاتها فتخفض حجم إنتاجها واستثماراتها لتحقيق أرباح أعلى — وهو ما يؤكد التحليل التجريبي. ويتعاضد هذا التراجع، وما يترتب عليه من انخفاض معدل التوظيف، نتيجة عدم قدرة الأجور والأسعار على التكيف مباشرة، بسبب أوجه الجمود الاسمي.

وتشير نماذج المحاكاة التي وضعناها إلى أن الارتفاع الاتجاهي في العلاوات السعرية ربما يكون قد أدى إلى زيادة التضخم إلى حد ما، وتسبب في قدر من التراخي الاقتصادي، وخفض أسعار الفائدة الطبيعية قليلا في الاقتصادات المتقدمة، بدءا على الأقل من أوائل الألفينات. وفي ظل تزايد العلاوات السعرية، يرتفع التضخم وينخفض نمو الناتج الممكن، وبالتالي ينخفض كذلك سعر الفائدة الطبيعي — أي سعر الفائدة الذي ينشأ في غياب أوجه الجمود في الأجور والأسعار — مقارنة بما يكون عليه الحال في ظل العلاوات السعرية المستقرة. وبالنسبة لمنطقة اليورو والولايات المتحدة كمجموعة، من المحتمل أن تكون فجوة الناتج أوسع بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية تقريبا، والتضخم أعلى بحوالي ٠,٢ نقطة مئوية، وسعر الفائدة الطبيعي أقل بحوالي ١٠ نقاط مئوية بحلول عام ٢٠١٥ عما كان يمكن أن يكون عليه الحال لو ظلت العلاوات السعرية عند

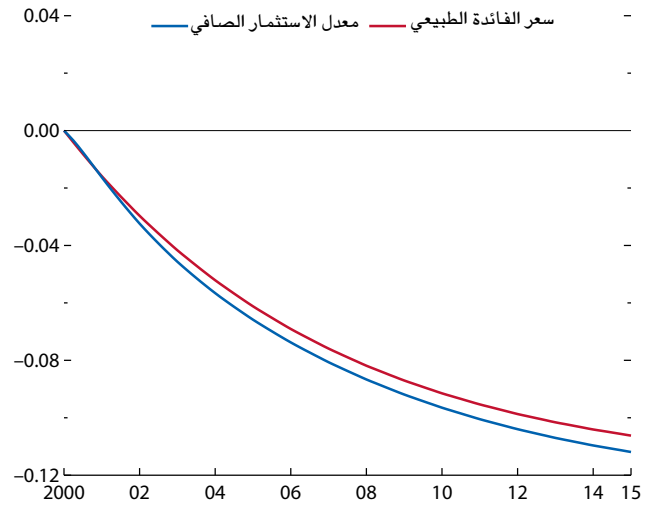
المال بنحو الثلث.^{١٩} غير أن هذه التقديرات لا تراعي التطور التكنولوجي أو التنظيمي (الداعم للنمو) الذي ربما يكون قد مكّن الشركات من زيادة علاواتها السعرية في المقام الأول. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تعكس فقط الأثر داخل الشركة — مع ازدياد العلاوة السعرية في الشركة فإنها تميل نحو تخفيض معدل استثماراتها المادية — مستبعدة أي أثر بين الشركات ينشأ عن إعادة توزيع رأس المال بين الشركات ذات المستويات المختلفة من العلاوات السعرية. ومع ذلك، يشير تحليل إضافي إلى أن مثل هذه الآثار كانت دائما ضئيلة.^{٢٠} وقد لا يقتصر أثر ارتفاع العلاوات السعرية على خفض رأس المال الذاتي للشركة وإنتاجها فقط، بل قد تنتشر تداعياته كذلك إلى الشركات الأخرى عن طريق حلقات سلاسل العرض المحلية والدولية. فقد تنشأ التداعيات الدولية السلبية لأن الشركات المحلية التي ترفع علاواتها السعرية قد تخفض طلبها على المدخلات الأجنبية (قناة الطلب) أو ترفع سعر السلع التي تبيعها كمدخلات للشركات الأجنبية (قناة المدخلات). وتم تحليل القنوات عن طريق وضع تقدير انحداري للقيمة المضافة (لوجاريتم) للصناعة/ البلد المعني على المتوسط المرجح للعلاوات السعرية لدى المشتريين الأجانب (قناة الطلب) والمتوسط المرجح للعلاوات السعرية لدى الموردين الأجانب (قناة المدخلات)، مع تحييد أثر روابط الشركات المحلية ومجموعة وفيرة من الآثار الثابتة (راجع المرفق الإلكتروني (2.3E) على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل). وبالنسبة لكل صناعة/ بلد تجري دراستها، فإن الأوزان الترجيحية لكل صناعة/ بلد أجنبي لها أهمية كمصدر للطلب وكجهة توريد المدخلات. وتشير النتائج إلى درجة معتدلة من انتقال التداعيات السلبية لارتفاع العلاوات السعرية دوليا عبر قناة المدخلات. وعلى سبيل المثال، في حالة صناعة افتراضية في اقتصاد من اقتصادات الأسواق الصاعدة يستورد ٤٠٪ من قيمته المضافة، تبين أن أي زيادة قدرها ١٠ نقاط مئوية في العلاوات السعرية بين مختلف جهات التوريد الأجنبية التي يتعامل معها سوف تخفض الناتج بنسبة قدرها ٣,٠٪، مع تساوي كل العوامل الأخرى.

وأظهرت نتيجة التحليل أن ارتفاع العلاوات السعرية اقترن على مدار العقدين الماضيين بانخفاض إلى حد ما في الاستثمارات ورؤوس الأموال في الاقتصادات المتقدمة. وكان ذلك الأمر مدفوعا غالبا بنسبة صغيرة من الشركات التي زادت علاواتها السعرية بدرجة حادة. وربما يكون ارتفاع العلاوات السعرية في الاقتصادات المتقدمة ترتب عليه انتقال تداعيات سلبية بسيطة إلى الأسواق الصاعدة. وإذا ما اقترنت هذه

^{١٩} هذا الحجم من الخسارة المتوقعة في رأس المال المادي أقل قليلا، لكنه قريب، من النتيجة التي تم التوصل إليها عند محاكاة نموذج الاقتصاد الكلي في القسم الفرعي التالي. راجع كذلك دراسة Gutiérrez (2019) Jones, and Philippon للاطلاع على حالة الاقتصاد الأمريكي.^{٢٠} راجع المرفق الإلكتروني (2.3B) على شبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، لمعرفة ما إذا كان هذا الانخفاض في الاستثمار المادي ربما تم إيداله بزيادة الاستثمار في الأصول غير الملموسة، كما يقترح البعض (دراسة Crouzet and Eberly 2018)، أجرينا نفس التحليل التجريبي مرة أخرى باستخدام معدل صافي الاستثمار في الأصول غير الملموسة باعتباره المتغير المستقل. وقد اتضح أن العلاقة التقديرية بين العلاوات السعرية والاستثمار في الأصول غير الملموسة ليست لها دلالة اقتصادية.

الشكل البياني ٢-٩: زيادات العلاوات السعرية، والاستثمار، وسعر الفائدة الطبيعي (التغير بالنقاط المئوية: المؤشر = ٢٠٠٠ = صفر)

الارتفاع الاتجاهي في العلاوات السعرية منذ عام ٢٠٠٠ قد يقترن بتخفيض قدره ٠,١ نقطة مئوية في معدل الاستثمار الصافي وتخفيض قدره ١٠ نقاط مئوية في سعر الفائدة الطبيعي السنوي بحلول عام ٢٠١٥.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: أسعار الفائدة محسوبة على أساس سنوي.

أسعارها قريبة من أسعار منافسيها خشية خسارة حصتها في السوق؛ وقد تجد نفسها عندئذ أكثر ميلا لتعديل أسعارها بعد وقوع صدمة ما، وفي تلك الحالة يصبح التضخم أكثر استجابة للأوضاع الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، نجد أن الشركة إذا ما تحملت تكلفة نتيجة تغيير أسعارها، فإنها ستلجأ إلى تعديل الأسعار بتواتر أقل عندما تكون قوتها السوقية أكبر لأن حجم الطلب لديها — وهامش الربح — يكون أقل حساسية للصدمة. وتشير نماذج المحاكاة التي قمنا بها إلى أنه في أي من الحالتين كان التغيير الضمني في مدى استجابة التضخم للأوضاع الاقتصادية محدودا، مما يرجع إلى حد كبير لأن زيادة العلاوات السعرية لم تكن كبيرة بالقدر الكافي لإحداث فرق كبير، حتى الآن على الأقل (المرفق الإلكتروني (2.3C) على شبكة الإنترنت).

توزيع الدخل

بعد عقود من الاستقرار إلى حد كبير، انخفضت حصة الدخل القومي المدفوعة للعمالة منذ ثمانينات القرن الماضي في كثير من الاقتصادات المتقدمة بمتوسط حوالي ٢ نقطة مئوية (الفصل الثالث من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٧). وكانت أكثر أربعة تفسيرات لهذا التراجع تناولتها الدراسات هي التطور التكنولوجي، بما في ذلك الانخفاض المصاحب في السعر النسبي لرأس المال؛ والعولمة ونقل الوظائف إلى الخارج؛ وصعوبات القياس المصاحبة لزيادة رأس المال غير الملموس، أو زيادة استهلاك رأس المال المادي؛ وضعف القوة التفاوضية للعمالة.^{٢١} وعلى وجه التحديد، يبرز الفصل الثالث من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٧، دور التكنولوجيا والعولمة في تخفيض حصة العمالة من الدخل في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وهناك محرك محتمل خامس لهذا التراجع حاز بالاهتمام مؤخرا ويتمثل في زيادة القوة السوقية للشركات وما صاحبها من ارتفاع الربح الاقتصادية المتحققة لمالكي الشركات (دراسة Barkai 2017؛ ودراسة De Eggertsson, Loecker, Eeckhout, and Unger 2018؛ ودراسة Robbins, and Wold 2018).

ويخلص التحليل التجريبي إلى أن تزايد العلاوات السعرية أدى إلى تقليص حصص عمالة الشركات من الدخل. وعلى غرار المنهج المتبع في بحث آثار العلاوات السعرية المرتفعة على الاستثمار، وضعنا نماذج انحدار على مستوى الشركات في مختلف البلدان لتفسير حصة العمالة من الدخل في كل شركة حسب علاوتها السعرية — تم ضبطها لمعالجة الشواغل داخلية المنشأ (المرفق الإلكتروني (2.3D) على شبكة الإنترنت) — إلى جانب المتغيرات المحايدة على مستوى الشركات ومجموعة وفيرة من الآثار الثابتة. وتشير النتائج إلى أن أي

مستواها في عام ٢٠٠٠ — مع تساوي كل العوامل الأخرى؛ أي بغض النظر عن تأثير الأزمة المالية في ٢٠٠٨ (الشكل البياني ٢-٩). وقد جاء تركيز التحليل القائم على النموذج على ضعف الاستثمار متسقا نوعيا — وكما — مع النتائج التجريبية، التي تبرز ما لازدياد العلاوات السعرية من أثر ضار بالاستثمار وأثرها المحايد عموما على الابتكار.

ونظرا لأن الارتفاع الاتجاهي في العلاوات السعرية يعزز من حدوث قدر من التراخي الاقتصادي ويخفض سعر الفائدة الطبيعي قليلا، فمن الممكن أن يؤدي إلى تعميق حالة الركود عندما تتسبب الصدمات الاقتصادية الكلية الأخرى في تخفيض سعر الفائدة الأساسي إلى الحد الأدنى الفعلي. وبعد أزمة ٢٠٠٨ المالية، ربما كان هذا الأمر السبب في تعظيم أثر الركود إلى حد ما، أو دفع البنوك المركزية نحو الاعتماد بصورة أكبر كثيرا على السياسات النقدية غير التقليدية، أو كليهما.

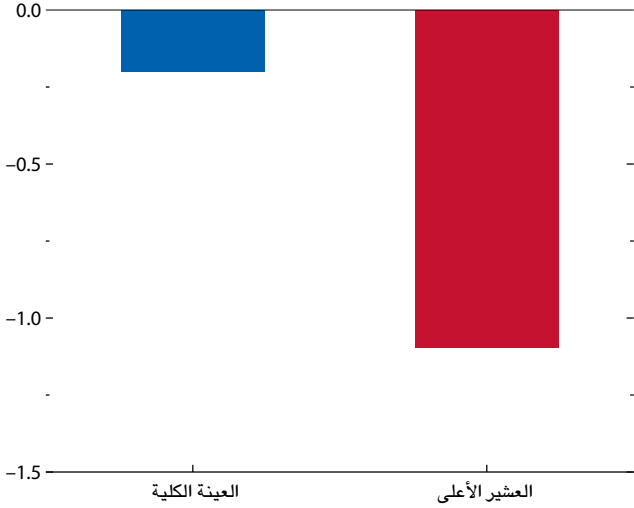
إن تأثير تصاعد القوة السوقية على مدى استجابة التضخم للأوضاع الاقتصادية — وهو ما يعرف باسم «منحنى فيليبس»، الذي أصبح مستويا على مدار العقدين الماضيين (الفصل الثالث من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٣) والفصل الثالث من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠١٦) — هو أقل وضوحا ويتوقف على كيفية (إعادة) تحديد الشركات للأسعار ضمن جملة عوامل. فمن ناحية، نجد أن ازدياد القوة السوقية قد يضعف الحوافز أمام الشركات لإبقاء

^{٢١} بالنسبة لأول ثلاثة تفسيرات، راجع الفصل الثالث من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٧ والمراجع المشار إليها فيه. وبالنسبة لتخفيف القيود التنظيمية في سوق العمل، والقوة التفاوضية للعمالة، وحصص العمالة، راجع دراسة (Ciminelli, Duval, and Furceri (2018) ومراجعها.

الشكل البياني ٢-١٠: العلاوات السعرية وحصص العمالة من الدخل

(التغير بالنقاط المئوية في حصة العمالة من الدخل)

بالنسبة للعيينة الكلية، يقترن متوسط الزيادة في العلاوات السعرية للشركات بانخفاض قدره ٠,٢ نقطة مئوية في حصة العمالة من الدخل. وبالنسبة للشركات في العشير الأعلى من توزيع العلاوات السعرية، يقترن متوسط الزيادة في العلاوات السعرية للشركات بانخفاض في حصة العمالة من الدخل قدره ١ نقطة مئوية.



المصادر: مؤسسة «Orbis»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: متوسط التغييرات في العلاوات السعرية عبر مختلف الشركات مرجح بالإيرادات التشغيلية.

زيادة في العلاوات السعرية بنسبة ١٠ نقاط مئوية تقترن عادة بانخفاض ذي دلالة إحصائية بنسبة ٠,٣ نقطة مئوية في حصة العمالة من الدخل، مقيسا كنسبة فاتورة الأجور إلى القيمة المضافة في الشركة. ويوضح الشكل البياني ٢-١٠ أن متوسط زيادة العلاوات السعرية للشركات منذ عام ٢٠٠٠ بالنسبة للعيينة الكلية اقترن بانخفاض قدره ٠,٢ نقطة مئوية في حصة العمالة، في حين أنه في حالة العينة المكونة من العشير الأعلى من الشركات اقترن متوسط الزيادة في العلاوات السعرية بانخفاض قدره ١ نقطة مئوية في حصة العمالة.

وتشير التقديرات التجريبية وفق قيمتها الظاهرية إلى أن تزايد العلاوات السعرية ساهم في ١٠٪ على الأقل من التراجع الاتجاهي في حصة العمالة من الدخل في متوسط الاقتصادات المتقدمة. وبدون أي زيادة في العلاوات السعرية منذ عام ٢٠٠٠، كان من الممكن أن تسجل حصة العمالة من الدخل في مختلف الاقتصادات المتقدمة في العينة زيادة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية في الوقت الراهن، بالمقارنة مع متوسط انخفاض في حصة العمالة بنحو ٢ نقطة مئوية على مدار العقدين الماضيين. ونظرا لأن التحليل التجريبي الأساسي يضع تقديرات أثر ارتفاع العلاوات السعرية داخل الشركات فقط على حصة العمالة، فمن المحتمل أن تكون تقديرات الأثر الكلي الواقع على حصة العمالة الإجمالية أقل من حقيقتها في البلدان التي تسهم فيها كذلك إعادة توزيع الموارد بين الشركات في جانب من زيادة العلاوات السعرية. ففي الولايات المتحدة، بالتحديد، فازت الشركات ذات العلاوات السعرية المرتفعة بحصة سوقية على حساب الشركات ذات العلاوات السعرية المنخفضة (راجع القسم المعنون «صعود القوة السوقية للشركات»). ونظرا لأن الشركات ذات العلاوات السعرية المرتفعة غالبا ما تكون حصص العمالة فيها أقل من الشركات ذات العلاوات السعرية المنخفضة، فإن حصة العمالة الإجمالية تنخفض من خلال أثر المكونات — حتى مع عدم مراعاة أي زيادة في العلاوات السعرية وأثرها على حصة العمالة داخل تلك الشركات. ٢٢. ومما لا شك فيه، أننا عندما ننظر في كلا المكونين المعنيين داخل الشركات وبين الشركات فيما يتعلق بزيادة العلاوات السعرية في هذا التحليل التجريبي — بإلغاء الآثار الثابتة للشركات من نموذج الانحدار — فإن التأثير التقديري للعلاوات السعرية على حصة العمالة يصبح أكبر. ويشير هذا الأمر مبدئيا إلى أن مساهمة مكون داخل الشركات قد تؤدي إلى تقدير الأثر الكلي لتزايد العلاوات السعرية على حصة العمالة الكلية بأقل من حقيقته (راجع المرفق الإلكتروني (2.3D) على شبكة الإنترنت).

ورغم أن تحليل الانعكاسات الكاملة لقوة السوق على توزيع الدخل والثروة هو خارج نطاق الدراسة في هذا الفصل، فإن الزيادة المتباينة في علاوات الأسعار بين مختلف الشركات والموتقة هنا ربما كانت مصحوبة بزيادة عدم المساواة في

توزيع الدخل بين العاملين. وتوضح الأدلة الأخيرة أن عدم المساواة في توزيع الدخل بين الشركات — مقارنة بذات الوضع داخل الشركات — كان المحرك الرئيسي في الزيادة الكلية لعدم المساواة في توزيع الدخل خلال العقود الأخيرة، على الأقل في الولايات المتحدة (دراسة Song and others 2019). وقد يكون أحد العوامل، من بين جملة عوامل، هو أن جزءا صغيرا فقط من العمالة عالية الأجور تمكن من نيل حصة من الربح الاقتصادية المتنامية لشركاتهم.

ملخص وانعكاسات السياسات

على مدار العقدين الماضيين، كان هناك صعود معتدل عموما ولكنه واسع النطاق في القوة السوقية للشركات في مختلف الاقتصادات المتقدمة، تحركه أساسا مجموعة صغيرة من الشركات. ويخلص التحليل الوارد في هذا الفصل إلى أن الانعكاسات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك من الاتجاهات العامة المثيرة للقلق والموتقة في الشكل البياني ٢-١، كانت محدودة حتى الآن. غير أنها قد تميل بصورة متزايدة نحو الجانب السلبي إذا ما استمر ارتفاع القوة السوقية للشركات ذات العلاوات السعرية المرتفعة، على الأخص، في المستقبل — فسوف يضعف الاستثمار، والابتكار قد يتباطأ، ويزداد تراجع حصص العمالة من الدخل، وقد يجد صناع السياسات النقدية حتى صعوبة أكبر

٢٢ تخلص دراسة Autor and others (2017a, 2017b) ودراسة Kehrig and Vincent (2018) إلى أن مساهمة إعادة توزيع الموارد بين الشركات تحجب مساهمة ارتفاع العلاوات السعرية داخل الشركات في حدوث الهبوط الكلي في حصة العمالة في الولايات المتحدة. وترتبط الدراسات أن هذا المكون الكبير بين الشركات بالوزن المتزايد في الاقتصاد للشركات ذات الإنتاجية العالية على حساب الشركات ذات الإنتاجية المنخفضة — التي تقل فيها غالباً العلاوات السعرية وترتفع حصص العمالة.

غير أن هناك عوامل أخرى ربما كان لها دور — فأدت على الأرجح إلى تعظيم أثر التطور التكنولوجي. فمن المحتمل أن تزداد احتمالات تحقق ديناميكية «الفائز له نصيب الأسد» وما يصاحبها من زيادة في القوة السوقية للفائزين عندما يتعذر على سياسة المنافسة التكيف مع الأوضاع أو عندما تصبح أقل صرامة، على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بإنفاذ عمليات الدمج أو السلوكيات الإقصائية التي تمارسها الشركات المهيمنة.^{٢٤} وفي سياق تحليل عينة كبيرة من الشركات في هذا الفصل، نجد أن الأدلة تشير إلى حدوث زيادات كبيرة في العلاوات السعرية في أعقاب عمليات الدمج والاستحواذ (الإطار ٢-٢). ومن هذا المنطلق، نجد أن هناك تساؤلا جديرا بالبحث عما إذا كانت خسارة المستهلكين نتيجة مثل هذه الزيادات يتم تعويضها عادة بأكثر من حجمها عن طريق المكاسب المتحققة من تخفيضات التكلفة والأسعار نتيجة وفورات الحجم والنطاق، أم عن طريق مكاسب رفع الكفاءة الأخرى. ومن الشواغل الأخرى ذات الصلة، وما يمثل درسا مستفادا من التاريخ الاقتصادي، أن الشركات التي تمكنت، حتى الآن، من تحقيق الهيمنة السوقية أساسا من خلال المنتجات وممارسات الأعمال الابتكارية، قد تحاول ترسيخ مكانتها بإقامة الحواجز أمام فرص الدخول إلى السوق في المستقبل — على سبيل المثال، قد تجد الشركات المنافسة المحتملة صعوبة في دخول الأسواق التي يتركز فيها نجاح الشركات القائمة على أصول غير ملموسة يتعذر إعادة إنتاجها (أو يتعذر شراؤها)، مثل قواعد بيانات المستهلكين الحصرية الكبيرة.^{٢٥}

إن احتمالية تثبيط الشركات الناجحة لإمكانية دخول المنافسين ونجاحهم، والارتباط السلبي المتزايد بين تزايد القوة السوقية فيما بين الشركات والناتج الاقتصادي الكلية الرئيسية، كالأستثمار والابتكار، وهو ما يوثقه هذا الفصل من التقرير، يدعوان إلى إجراء إصلاحات هيكلية للحفاظ

^{٢٤} على سبيل المثال، هناك جدل دائر حول مدى الانعكاس المحتمل لأثر تزايد تركيز السوق والعلوات السعرية والأرباح في الولايات المتحدة على ضعف إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار، ولا سيما بدءا بتعديلات ١٩٨٢ للمبادئ التوجيهية للإدماج لعام ١٩٦٨ التي حثت على تثبيت زيادة التركيز فقط في الأسواق التي تتسم بدرجة عالية من التركيز. وتذهب دراستا "Khan (2017)" و "Kwoka (2017)" إلى ضرورة إعادة النظر في هذه التغييرات، بينما تكشف دراسة "Peltzman (2014)" أن هناك اتجاها عاما نحو تزايد التركيز في الأسواق منذ ذلك الحين. والأمر نفسه يتضح من خلال دراستي "Guti- and others (2018)" و "Grullon, Larkin, and Michaely (2018)" حيث يتم تسليط الضوء على انعكاسات هذه الزيادة في التركيز على الأرباح والقوة السوقية والاقتصاد الكلي. وفي المقابل، نجد دراسة "Rossi-Hansberg, Sarte, and Trachter (2018)" تحذر من استخدام بيانات التركيز، وخاصة على المستوى القومي أكثر من المستوى المحلي. وكذلك تفعل دراسة "Shapiro (2019)"، التي تحدد بالرغم من ذلك مجالا للتحسن في سياسة المنافسة الحالية في الولايات المتحدة.

^{٢٥} على سبيل المثال، تخلص دراسة "Bessen (2017)" لدى استعراض الشركات الأمريكية إلى أن هناك دورا كبيرا لنظم تكنولوجيا المعلومات الحصرية في ترسيخ القوة السوقية. وفي نفس الوقت، يلاحظ أن تزايد الحواجز أمام دخول الأسواق لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع العلاوات السعرية الإجمالية. وهذا يرجع لأنها تمكن الشركات الأقل إنتاجية وذات العلاوات السعرية الأقل من البقاء بسهولة أكبر، وهو ما من شأنه أن يؤدي، إذا ما تساوت العوامل الأخرى، إلى تخفيض التركيز وعدم تغير مستوى العلاوات السعرية الإجمالية مقارنة بسيناريو عدم تغير وضع الحواجز (دراسة Edmond, Midrigan, and Xu 2018).

في تثبيت الناتج في حالة حدوث نوبات هبوط اقتصادي كبيرة. وعلى عكس الوضع في الاقتصادات المتقدمة، يبدو أن القوة السوقية ظلت مستقرة إلى حد كبير في اقتصادات الأسواق الصاعدة، مما قد يرجع لبعد المسافة التي تفصلها عن الريادة التكنولوجية، ولصغر حجم قطاعات الخدمات فيها — حيث تركزت زيادات العلاوات السعرية على المستوى العالمي — ولضعف التنافس في البداية.

ويضمن هذا الفصل عدة استنتاجات تشير مبدئيا إلى أن التغييرات المدفوعة بالتكنولوجيا في هيكل العديد من أسواق المنتجات كانت الركيزة لجانب على الأقل من صعود القوة السوقية في الاقتصادات المتقدمة. أولا، يلاحظ أن طابع زيادة العلاوات السعرية واسع النطاق إلى حد ما في مختلف البلدان والصناعات، والدور الذي قامت به فئة صغيرة من الشركات في معظم الحالات، يشيران إلى قوى كامنة مشتركة، وليست المحركات ذات الخصوصية القطرية أو المتعلقة بصناعات بعينها المرتبطة بسياسة الاحتكار أو قواعد تنظيم أسواق المنتجات.^{٢٦} ورغم أن العلاوات السعرية ازدادت أكثر في الولايات المتحدة مقارنة بالبلدان الأخرى، فإن ذلك يبدو أيضا راجعا إلى حد ما لعملية إعادة توزيع الموارد المعززة للنمو من الشركات ذات العلاوات السعرية المنخفضة والإنتاجية المنخفضة إلى الشركات النظيرة ذات العلاوات السعرية المرتفعة والإنتاجية العالية. ثانيا، وفي نفس السياق، يلاحظ أنه في معظم البلدان والصناعات هناك فئة صغيرة فقط من الشركات هي التي رفعت علاواتها السعرية، وكانت غالبا الشركات الأكثر ديناميكية — والأكثر إنتاجية وابتكارا. ويشير هذا إلى ديناميكية «الفائز له نصيب الأسد» المترسخة إلى حد ما في أصول معينة غير ملموسة (تكنولوجية أو إدارية أو غيرها)، وأثار الانتشار الشبكي، ووفورات الحجم من حيث دفع جانب من الارتفاع الكلي في العلاوات السعرية. ثالثا، هناك أدلة مباشرة محدودة على ضعف السياسات الداعمة للتنافس في مختلف الاقتصادات المتقدمة حتى الآن. وفي المقابل، انخفضت الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية وكذلك الحواجز وراء الحدود انخفاضاً كبيراً في مختلف الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على السواء على مدار العقود الثلاثة الماضية (راجع على سبيل المثال، دراسة Koske and others 2015؛ ودراسة Duval and others 2018). وقد أدت هذه السياسات إلى تقوية المنافسة، أكثر من إضعافها، في أسواق المنتجات في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، على الرغم من أن بعض الشركات ربما كانت أفضل من سواها في اغتنام الفرص التي أتاحتها التحرير التجاري.

^{٢٦} على سبيل المثال، شهدت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إجراءات كبيرة لتخفيف القواعد التنظيمية في أسواق المنتجات منذ أوائل التسعينات، كما أن مزيج قانون وسياسة المنافسة على مستوى البلدان ومستوى الاتحاد الأوروبي يعتبر بوجه عام صارما بالمقارنة على المستوى الدولي (دراسة Bergman and others 2010؛ ودراسة Alemanni and others 2013). إلا أن الدراسة التحليلية أعلاه تخلص إلى ازدياد العلاوات السعرية والتركز السوقي في مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي (راجع أيضا دراسة Calligaris, Criscuolo, and Marcolin 2018؛ ودراسة Bajgar and others). (تصدر قريبا).

الشركة الصغيرة المستهدفة يمكن أن تصبح منافسا كبيرا إذا لم يتم الاستحواذ عليها — فإن الأمر يستدعي توخي الحيلة؛ وستزداد الحجج المطالبة باتخاذ مثل هذه الإجراءات حسب حجم الشركة القائمة واستمرارية قوتها السوقية. وأخيرا، قد يتعين على سياسة المنافسة كذلك اعتماد منظور ديناميكي: فكلما زادت أرباح صناعة ما وكانت أكثر استمرارية، ازدادت احتمالات وجود الحواجز أمام الدخول إلى السوق، وباتت الحاجة أكبر لتفحص أوضاع هذه الصناعة بدقة.

ويوحي تركيز زيادات العلاوات السعرية بين مجموعة صغيرة من الشركات عالية الإنتاجية بأن تخفيف العقوبات أمام الشركات المتخلفة عن الركب التكنولوجي للحاق به بإمكانه أيضا تقوية المنافسة. ومن أمثلة السياسات المفيدة في هذا الشأن حقوق الملكية الفكرية المحددة بدقة والتي تضمن مواصلة تحفيز الابتكارات الرائدة مع عدم إضعاف الانتشار التكنولوجي،^{٢٧} ونظم حوكمة البيانات محايدة الأثر على المنافسة.

وختاما، نجد أن تزايد القوة السوقية قد يعزز الحجج المؤيدة لإصلاح نظام ضرائب الشركات. فنظام ضريبة دخل الشركات العادي لا يفرض الضريبة فقط على عائدات رأس المال الزائدة المستمدة من القوة السوقية — ما يسمى الربوع الاقتصادية — بل وعلى العائدات العادية أيضا.^{٢٨} غير أن ضريبة الشركات الكفوة ستعفي العائدات العادية وتركز على الربيع الاقتصادي فقط. وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال ضرائب التدفقات النقدية، التي تسمح بقيد مصروفات الاستثمار، أو بدلا من ذلك، السماح بخصم معين نظير مساهمة رأس مال الشركة (خصم من ضريبة أرباح الشركة العادية مساو للعائد العادي على أسهم رأس المال). أما الابتكار، الذي يولد غالبا الربيع الاقتصادي، فيمكن تشجيعه على نحو يتسم بالكفاءة من خلال الحوافز، مثل الخصوم الضريبية على البحث والتطوير (الفصل الثاني من تقرير الرائد المالي، إبريل ٢٠١٦). وهناك ميزة إضافية في الصيغة القائمة على الوجهة في هذه الضرائب — التي تفرض الضرائب على دخل الشركات على أساس موقع الاستهلاك النهائي، وليس منشأ الأرباح — من حيث قدرتها على التصدي لممارسات تحويل الأرباح التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات (دراسة Auerbach and others 2017). وبهذه الطريقة، فإنها تساعد أيضا في تحقيق تكافؤ الفرص بين الشركات الكبيرة — الأكثر قدرة في المعتاد على تحويل أرباحها بين مختلف مناطق الاختصاص — ومنافسيها القلائل الحاليين أو المحتملين.

^{٢٧} على سبيل المثال، قد يقتضي الأمر أن توفر حقوق الملكية الفكرية الحماية للابتكارات الرائدة أكثر من الابتكارات التراكمية (دراسة Acemoglu and Akcigit 2012). كذلك، ينبغي تصميم مجتمعات براءات الاختراع — أي الاتفاقيات بين الشركات المختلفة للتسويق المشترك لتراخيص مجموعة من براءات الاختراع المنفردة التي تملكها والخاصة بتقنية معينة — من أجل تيسير، وليس عرقلة، استخدام التقنيات الجديدة ودخول الشركات إلى السوق (راجع، مثلا، دراسة Lerner and Tirole 2004).

^{٢٨} في حالة الشركات الاحتكارية، فإن تحقيق مستوى الكفاءة في الناتج سيقتضي كذلك الجمع بين ضرائب الأرباح العالية وإعانات دعم الناتج (دراسة Paulsen and Adams 1987).

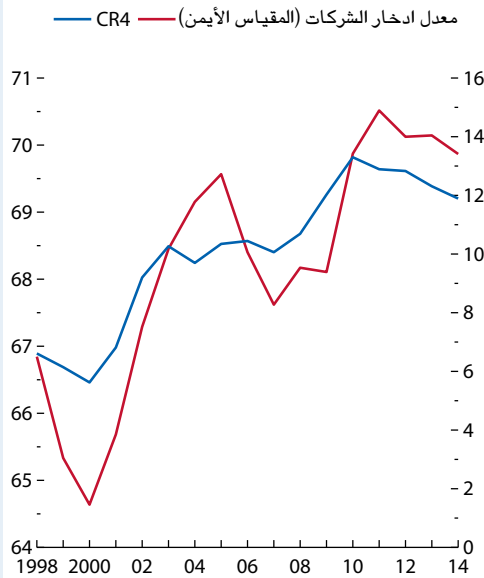
على قوة التنافس في أسواق المنتجات في المستقبل. وتسري هذه الحاجة للإصلاح بالأخص على قطاع الصناعات غير التحويلية. ولا تزال هذه الإصلاحات على قائمة الأعمال التي لم تكتمل بعد في الاقتصادات المتقدمة، وربما أكثر من ذلك في اقتصادات الأسواق الصاعدة، بالرغم من الإجراءات الكبيرة لتخفيف القيود التنظيمية في العقود الماضية. وبغض النظر عن محركات تصاعد القوة السوقية للشركات، فإن تعزيز المنافسة الحرة في السوق بتخفيض الحواجز التنظيمية المحلية أمام فرص الدخول (مثل الأعباء الإدارية على الشركات المبتدئة أو سبل الحماية التنظيمية للشركات القائمة) وزيادة الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر سيجعلان الأسواق أكثر انفتاحا للمنافسة الحرة عن طريق زيادة تهديدات دخول شركات جديدة إلى السوق ومن ثم المساعدة في تحفيز النمو (الفصل الثالث من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٦؛ ودراسة Duval and Furceri 2018). ويعد هذا الأمر وثيق الصلة بالأسواق الصاعدة أكثر منه في الاقتصادات المتقدمة، نظرا لأن الأسواق الصاعدة تواجه حواجز أكبر أمام المنافسة المحلية والأجنبية.^{٢٦}

وتشكل قوانين وسياسات المنافسة القوية عنصرا مكملا مهما في تخفيف القيود التنظيمية بأسواق المنتجات — تماما مثلما تشكل الرقابة المالية عنصرا مكملا مهما في التحرير المالي. ويتعين إجراء المزيد من البحوث لتحديد ما إذا كانت سياسات المنافسة ساهمت في تصاعد القوة السوقية، وفي تلك الحالة، تحديد التدابير العلاجية الممكنة. وحسب كل منطقة اختصاص، يمكن إيجاد المبررات لتقوية بعض جوانب قانون وسياسة المنافسة لضمان استمرار دعمهما لقوة التنافسية الحرة في السوق، ودخول الشركات، والقدرة التنافسية — بما في ذلك في الأسواق ثنائية الأطراف، مثل المنصات الرقمية، التي تثير تحديات جديدة قد تستدعي وضع مبادئ توجيهية لإعادة رسم سياسة المنافسة (دراسة Tirole 2017). وبوجه عام، ينبغي أن يتوفر للسلطات القائمة على تنظيم المنافسة الموارد الوفيرة لفحص عمليات الدمج بالتفصيل وتقدير ما إذا كانت ستعود بالنفع على المستهلكين. ومن الممكن ردع السلوكيات المناوئة للتنافس بفعالية أكبر إذا كان لدى سلطات تنظيم التنافس أيضا القدرة على الاضطلاع باختبارات السوق — عند اكتشاف أدلة على ممارسة سلوكيات مناوئة للتنافس — وإنفاذ تدابير علاجية قوية، بما في ذلك توجيه الشركات إلى بيع الأصول إذا لزم الأمر. والسؤال المطروح حاليا هو ما إذا كان ينبغي أن يكون لدى السلطات صلاحية التحقيق، وتوجيه اهتمام أكبر للمسائل المتعلقة باحتمالات ضياع المنافسة عندما تستحوذ شركة قائمة كبيرة على شركة منافسة صغيرة — لكن من المحتمل أن تصبح كبيرة في المستقبل، على غرار ما يحدث مرارا في قطاع الصناعات عالية التقنية. ونظرا لصعوبة معرفة السيناريوهات المخالف للحقيقة مسبقا — أي إذا ما كانت

^{٢٦} لا تزال القواعد التنظيمية لأسواق المنتجات والحواجز أمام التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تتسم بمزيد من الصرامة نسبيا، مع ضعف إنفاذ سياسة المنافسة، في اقتصادات الأسواق الصاعدة (دراسة Koske and others 2015؛ ودراسة WB 2017).

الإطار ٢-١: الحركة المتزامنة بين تركيز الصناعات وادخار الشركات

الشكل البياني ٢-١-١: الحركة المتزامنة بين متوسط تركيز الصناعة وادخار الشركات في بلدان مجموعة السبعة (%)



المصادر: مؤسسة Thomson Reuters Worldscope

وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني تحركات متوسط ادخار الشركة ومتوسط التركيز (على مستوى الصناعة ذات الأربعة أرقام) في مختلف البلدان والصناعات. وتتضمن مجموعة البلدان كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويستبعد قطاع المرافق العامة والقطاع المالي نتيجة القواعد التنظيمية؛ وتستبعد الزراعة وخدمات أخرى بسبب ضعف التغطية.
CR4 = إجمالي الحصة السوقية لأكثر أربع شركات في الصناعة.

- تزايد الأرباح قبل الضرائب (إجمالي الفائض التشغيلي) كحصة من القيمة المضافة للشركة هو المصدر الرئيسي لهذه الزيادة في ادخار الشركات في الصناعات التركزية. ورغم تزايد ربحية الشركات العاملة في الصناعات التي تحقق درجة عالية من التركيز فإنها لم ترفع أرباحها الموزعة أو مدفوعاتها الضريبية بدرجة كبيرة.^٤
- ظل ارتفاع الادخار داخل الشركة مدفوعا بالشركات الكبيرة، حيث ظهرت أكبر زيادات في الشركات التي تمثل أعلى ١٪ (من حيث الحجم).

^٤ مرة أخرى، تستند النتائج إلى مواصفات نموذج انحداري مماثل، مع اعتبار الأرباح والأرباح الموزعة والمدفوعات الضريبية (كنسبة من القيمة المضافة) متغيرات مستقلة.

شهد العقدان الماضيان زيادة واسعة النطاق في ادخار الشركات في مختلف الاقتصادات المتقدمة الكبرى (راجع على سبيل المثال دراسة Chen, Karabarbounis, and Neiman 2017؛ ودراسة Dao and Maggi 2018).^١ ويعرض هذا الإطار أدلة جديدة على مستوى الشركات، ويوضح أن ارتفاع معدل ادخار الشركات يرتبط ارتباطا وثيقا بزيادة التركيز في مبيعات وأصول الشركات — التي تحققت بجانب تزايد العلاوات السعيرية والربحية، وفقا لما ورد في القسم المعنون «صعود القوة السوقية للشركات» في الفصل الثاني. فعلى مستوى الشركات المطروحة أسهمها للتداول العام، يبدو أن متوسط معدل الادخار في مختلف الصناعات ضيقة التعريف (فئة أربعة أرقام في «التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية» (NACE)) في بلدان مجموعة السبعة يتحرك بقوة بمرور الوقت على نحو متزامن مع متوسط حصة مبيعات أكبر أربع شركات في الصناعة المعنية، وذلك بمعامل ارتباط ٠,٨ (الشكل البياني ٢-١-١).^٢ ومن شأن اكتشاف محركات هذه الحركة المتزامنة أن يلقي الضوء على عدة قضايا، بما في ذلك محركات اختلالات الحساب الجاري، التي تعكس ديناميكيتها إلى حد كبير تطورات ادخار الشركات في الاقتصادات المتقدمة (دراسة IMF 2017).

وفيما يلي أربعة استنتاجات رئيسية تم التوصل إليها من خلال التحليل باستخدام بيانات الشركات المدرجة في البورصة في بلدان مجموعة السبعة:

- معظم الزيادة في ادخار الشركات الكلي ترجع إلى زيادة مدخرات الشركات القائمة وليس التغييرات التكوينية المدفوعة بدخول شركات جديدة، أو خروج شركات قائمة أو إعادة توزيع حصص السوق بينها.
- ظلت الشركات القائمة تزيد معدلات ادخارها أكثر في الصناعات التي شهدت زيادة أكبر في درجة التركيز (أو العلاوات السعيرية) (الشكل البياني ٢-١-٢)، تماشيا مع الارتباط في السلسلة الزمنية الموضح في الشكل البياني ٢-١-٢.^٣

مؤلفا هذا الإطار هما ماي شي داو ونان لي، استنادا إلى دراسة Dao and others (تصدر قريبا).

^١ معدل ادخار الشركات هنا يشير إلى مجموع الادخار الإجمالي (إجمالي الأرباح غير الموزعة) كحصة من إجمالي القيمة المضافة. ^٢ تستقيم كل النتائج المعروضة هنا عند استخدام متوسط العلاوات السعيرية للشركات كمقياس لتركيز السوق. وتُعرف العلاوات السعيرية للشركات وتحسب بنفس الطريقة المستخدمة في بقية هذا الفصل. ^٣ تتأكد هذه النتيجة في انحدار السلاسل الزمنية المقطعية الأكثر تفصيلا، يتم تقديره باستخدام بيانات مؤسسة Worldscope للأعوام ١٩٩٦-٢٠١٤:

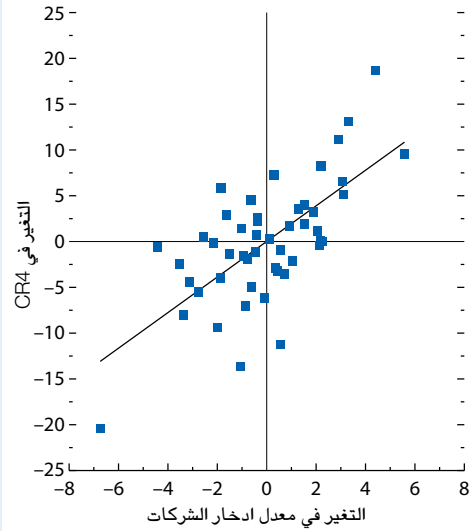
$$s_{ijct} = \beta_0 + \beta_1 CR4_{jt} + \beta_2 X_{ijct} + \gamma_{ct} + \delta_i + \varepsilon_{ijct}$$

حيث s_{ijct} = إجمالي الادخار/إجمالي القيمة المضافة هو معدل الادخار في الشركة i في الصناعة j في البلد c في الوقت t ، بينما $CR4$ هو تركيز السوق، مقياسا كجزء من مجموع المبيعات (أو الأصول) المتحققة لأكثر أربع شركات في الصناعة j ، و X_{ijct} هو متجه الضوابط المتعلقة بشركات أخرى، مثل العمر، و γ_{ct} هي البلد — سنة و δ_i هي آثار الشركة الثابتة. وتبين أن المعامل β_1 موجب وذو دلالة إحصائية.

الإطار ٢-١ (تتمة)

إن محركات العلاقة بين تزايد التركيز (أو العلاوات السعرية) وتزايد ادخار الشركات ليست مفهومة تماما حتى الآن. ومن العوامل المحتملة، والتي خضعت للبحث في دراسة Dao and others (تصدر قريبا)، الهبوط الاتجاهي في أسعار الفائدة الحقيقية العالمية (ومعدلات الضرائب على الشركات) على مدار العقدين الماضيين. ونظرا لأن الشركات الأكبر تكون عرضة لقيود مالية أقل وقادرة على التمويل بالدين أكثر، فإن أسعار الفائدة المنخفضة تنفعها أكثر من سواها بشكل غير تناسبي. ونتيجة لذلك، فإنها تكون قادرة أكثر من غيرها على انتهاز الفرص للاستثمار في المشروعات ذات العائد المرتفع (بسبب، على سبيل المثال، أثر الانتشار الشبكي أو تزايد مردود الحجم). وعند فرض قيود على السيولة ويصبح لزاما على الشركات تجنب الأموال للاستثمار في المشروعات المستقبلية، نجد الشركات الأكبر تدخر أكثر من سواها بشكل غير تناسبي لهذه المشروعات ذات العائد المرتفع.

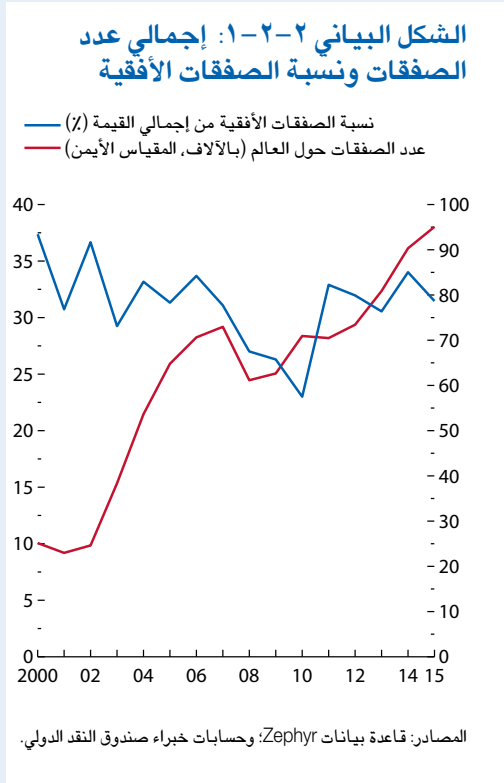
الشكل البياني ٢-١-٢: التغير في تركيز الصناعة والتغير في معدلات الادخار (بالنقاط المئوية)



المصادر: مؤسسة Thomson Reuters Worldscope وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تم تقسيم توزيعات التغيرات في التركيز وفي معدل الادخار على ٥٠ حاوية متساوية الحجم. وتمثل كل نقطة في الشكل البياني متوسط التغير في التركيز ضمن حاوية (إجمالي الحصة السوقية لأكبر أربع شركات على مستوى صناعة ذات أربعة أرقام، مع استبعاد الآثار الثابتة للبلد -الصناعة)، وهي موضوعة مقابل متوسط التغير المقابل (الحاوية) في معدلات الادخار (مشروطة بالآثار الثابتة للشركة).
CR4 = إجمالي الحصة السوقية لأكبر أربع شركات في الصناعة.

الإطار ٢-٢: أثر عمليات الدمج والاستحواذ على القوة السوقية



ظل الجدل المتجدد حول انعكاسات عمليات الدمج والاستحواذ على الرخاء الاقتصادي يشغل بال العديد من الاقتصاديين وصناع السياسات في السنوات الأخيرة^١. فعمليات الدمج والاستحواذ بإمكانها رفع الكفاءة من خلال وفورات الحجم والنطاق، وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج والأسعار أو تحسين جودة المنتج. غير أن دمج الشركات قد يؤدي في نفس الوقت إلى اقتصاد يعمل من خلال عدد قليل من الشركات الأكبر حجماً التي تستغل انخفاض الضغوط التنافسية في نهاية المطاف لرفع الأسعار أو طرح منتجات أقل تنوعاً أو جودة للمستهلك، ويبحث هذا الإطار فيما إذا كانت علاوات الأسعار في الشركات المستحوذة على شركات أخرى قد ارتفعت في أعقاب عمليات الدمج والاستحواذ في العينة الكبيرة من الشركات عبر مختلف البلدان التي يتناولها هذا الفصل من التقرير بالدراسة. ولتحقيق هذا الهدف، تم الجمع بين مجموعة البيانات المكثفة على مستوى الشركات بشأن علاوات الأسعار والبيانات الخاصة بالمعاملات المتعلقة بعمليات الدمج والاستحواذ^٢. وتمثل النتائج الرئيسية التي يخلص إليها هذا الإطار في أن عمليات الدمج والاستحواذ تتبعها عادة زيادات في العلاوات السعريّة من جانب الشركات المستحوذة^٣. ارتفع إجمالي عدد صفقات الدمج والاستحواذ حول العالم على نحو مطرد منذ عام ٢٠٠٠ (الشكل البياني ٢-٢-١). ومن بين هذه الصفقات، انتعشت قيمة السهمية للصفقات الأفقية — أي الصفقات التي تنتمي فيها الشركات المستحوذة والشركات المستهدفة لنفس النشاط الاقتصادي — لتصل إلى متوسط مستويات ما قبل الأزمة المالية العالمية التي تقدر بحوالي الثلث. وهذا الانتعاش في أنشطة الدمج والاستحواذ يثير التساؤلات حول آثاره الاقتصادية.

وقد اقترنت عمليات الدمج والاستحواذ عموماً بزيادات في علاوات الأسعار التي تفرضها الشركات المستحوذة. ولتقييم هذا

مؤلفة هذا الإطار هي وينجي شن.

^١ للاطلاع على أمثلة حديثة بالنسبة للولايات المتحدة، راجع دراسات (2014) Peltzman؛ و(2017) Khan؛ و(2017) Kwoka؛ و(2018) Grullon, Larkin, and Michaely؛ و(2018) Gutiérrez and Philippon؛ و(2018) Shapiro.

^٢ بيانات عمليات الدمج والاستحواذ تم تجميعها بمعرفة قاعدة بيانات Zephyr وهي مستمدة من تقارير الهيئات التنظيمية الحكومية، وتقارير وسائل الإعلام، وترتيبات إبلاغ البيانات مع البنوك الاستثمارية. وبالتالي فإن محصلة مجموعة البيانات حول عمليات الدمج والاستحواذ تتضمن نظرياً بيانات مجموعة شاملة من معاملات الدمج والاستحواذ. ولكن أحد جوانب القصور هنا يتمثل في إبلاغ قيمة الصفقات بأقل من قيمتها الحقيقية، وهي غير متوافرة لحوالي نصف المعاملات المبلغية. وبالتالي، بينما تتضمن البيانات بعض الإحصاءات الوصفية باستخدام قيمة الصفقات القائمة — مع مراعاة مسألة الإبلاغ بأقل من القيمة الحقيقية — فإن التحليل التجريبي الأساسي في هذا الإطار يستخلص المعلومات باستخدام قيمة الصفقات.

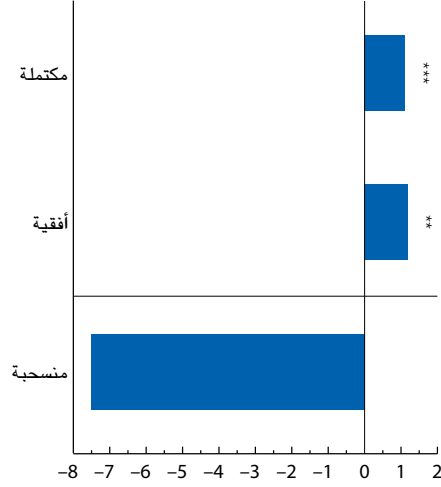
^٣ يستند التحليل إلى البحوث الأخيرة عن الشركات في الولايات المتحدة، ويتسق مع ما جاء فيها. وتخلص دراسة Blonigen and Pierce (2016) إلى أن عمليات الدمج والاستحواذ في قطاع الصناعات التحويلية بالولايات المتحدة تصاحبها زيادات في متوسط العلاوات السعريّة للشركات المستحوذ عليها؛ وبالإضافة إلى ذلك، تخلص الدراسة إلى أدلة محدودة على زيادة الإنتاجية على مستوى هذه الشركات.

التغير في العلاوات السعريّة للشركات المستحوذة مقابل الشركات غير المستحوذة، أعدنا نموذجاً بسيطاً للانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية يعرض العلاوة السعريّة لمتغير صوري يأخذ القيمة صفر لكل الشركات في عام ٢٠٠٠ والقيمة ١ بدءاً من السنة التي تحدث فيها عمليات الدمج والاستحواذ. ولمعالجة المخاطر من احتمال التعتيم على العلاقة بين عمليات الدمج والاستحواذ والعلاوات السعريّة نتيجة عوامل الالتباس، فإن التحليل يحايد الآثار الثابتة للشركة وعلى مستوى البلدان والصناعات والسنة (فئة أربعة أرقام في «التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية» (NACE))، بالإضافة إلى حجم الشركة (الإيرادات التشغيلية)، وكفاءتها (الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج)، وربحياتها (الدخل المكتسب قبل الفوائد والضرائب مقسوماً على إجمالي الأصول). ويتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى الشركات. وتبين النتائج أن هناك ارتباطاً كبيراً وذا دلالة إحصائية بين عمليات الدمج والاستحواذ والتغيرات اللاحقة في العلاوة السعريّة للشركة على الترتيب التالي ١،١ نقطة مئوية، في المتوسط، ١،٢ نقطة مئوية لعمليات الدمج والاستحواذ الأفقية (الشكل البياني ٢-٢-٢، الصف الأول والثاني).

ولدى إجراء تمرين مناف للواقع لمحاولة تحييد أثر العوامل غير المشاهدة التي قد تدفع الشركة للسعي إلى الدخول في عملية

الإطار ٢-٢ (تتمة)

الشكل البياني ٢-٢-٢: أثر عمليات الدمج والاستحواذ على العلاوات السعرية للشركة المستحوذة حسب نوع الصفقة (بالنقاط المئوية)



المصادر: مؤسسة Orbis وقاعدة بيانات Zephyr وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير العلامة ** والعلامة *** إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى الثقة ٥٪ و ١٪ على التوالي.

دمج أو استحواذ وتزيد كذلك علاواتها السعرية، أعدنا نفس تقديرات نموذج الانحدار باستخدام عينة من صفقات الدمج والاستحواذ التي أعلن عنها مسبقاً وتم التخلي عن تنفيذها. ويفترض في مجموعة الشركات المستحوذة التي تم الانسحاب من صفقاتها في نهاية الأمر أن تشترك في بعض السمات المماثلة، سواء المشاهدة أم غير المشاهدة، مع الشركات المستحوذة التي اكتملت صفقاتها. وجاءت النتيجة لتبين أن هناك علاقة سالبة (ليست ذات دلالة إحصائية) بين العلاوات السعرية وفترة ما بعد عمليات الدمج والاستحواذ (المنافية للواقع)، مع تحديد أثر نفس المتغيرات وإدراج نفس مجموعة الآثار الثابتة كما حدث من قبل. والواقع أن حجم العينة كان أصغر كثيراً بالنسبة لهذه المجموعة من عمليات الدمج والاستحواذ المنافية للواقع، وربما كانت هناك أسباب معينة وراء فشل هذه العمليات المعلنة للدمج والاستحواذ مما يكون قد أثر سلباً أيضاً على معدلات العلاوات السعرية. ومع مراعاة هذه المحاذير، تشير النتائج إلى أنه في حالة عدم اكتمال عمليات الدمج والاستحواذ، فإن العلاوات السعرية للشركات المستحوذة المرتقبة لا ترتفع في أعقاب الإعلان عن الدمج والاستحواذ، لكنها ترتفع في حالة الشركات التي تنجح في استكمال الصفقات.

ويتعين إجراء المزيد من التحليلات التفصيلية لإيجاد الرابطة السببية بين أنشطة الدمج والاستحواذ وازدياد العلاوات السعرية، ولتقييم أثرها على الإنتاجية وغير ذلك من مقاييس الكفاءة الاقتصادية التي قد يفيد منها المستهلكون. وفي نهاية المطاف، يتعين إجراء المقارنة بين هذين الأثرين قبل استخلاص الانعكاسات على الرفاهية وسياسة التنافس.

- Working Paper 22750, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Caballero, Ricardo J., Emmanuel Farhi, and Pierre-Olivier Gourinchas. 2017. "Rents, Technical Change, and Risk Premium Accounting for Secular Trends in Interest Rates, Returns on Capital, Earning Yields, and Factor Shares." *American Economic Review* 107 (5): 614–20.
- Calligaris, Sara, Chiara Criscuolo, and Luca Marcolin. 2018. "Markups in the Digital Era." OECD Science, Technology and Industry Working Paper 18/10, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Calvo, Guillermo. 1983. "Staggered Prices in a Utility-Maximizing Framework." *Journal of Monetary Economics* 12 (3): 383–98.
- Chen, Peter, Loukas Karabarbounis, and Brent Neiman. 2017. "The Global Rise of Corporate Saving." *Journal of Monetary Economics* 89 (C): 1–19.
- Ciminelli, Gabriele, Romain A. Duval, and Davide Furceri. 2018. "Employment Protection Deregulation and Labor Shares in Advanced Economies." IMF Working Paper 18/186, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Crouzet, Nicolas, and Janice Eberly. 2018. "Intangibles, Investment, and Efficiency." *American Economic Review, Papers and Proceedings* 108: 426–31.
- Dao, Mai Chi, Isabel Hanisch, Callum Jones, and Nan Li. Forthcoming. "The Granularity of Corporate Saving." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Dao, Mai Chi, and Chiara Maggi. 2018. "The Rise in Corporate Saving and Cash Holding in Advanced Economies: Aggregate and Firm Level Trends." IMF Working Paper 18/262, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Davis, Steven. J., John Haltiwanger, Ron Jarmin, and Javier Miranda. 2007. "Volatility and Dispersion in Business Growth Rates: Publicly Traded versus Privately Held Firms," in *NBER Macroeconomics Annual 2006* (21): 107–80. Cambridge, MA: MIT Press.
- De Loecker, Jan, and Jan Eeckhout. 2017. "The Rise of Market Power and the Macroeconomic Implications." NBER Working Paper 23687, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- . 2018. "Global Market Power." NBER Working Paper 24768, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- , and Gabriel Unger. 2018. "The Rise of Market Power and the Macroeconomic Implications." Unpublished.
- De Loecker, Jan, and Frederic Warzynski. 2012. "Markups and Firm-Level Export Status." *American Economic Review* 102 (6): 2437–471.
- Díez, Federico, Jiayue Fan, and Carolina Villegas-Sánchez. Forthcoming. "Global Declining Competition." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Díez, Federico, Daniel Leigh, and Suchanan Tambunlertchai. 2018. "Global Market Power and Its Macroeconomic Impli-
- Acemoglu, Daron, and Ufuk Akcigit. 2012. "Intellectual Property Rights Policy, Competition and Innovation." *Journal of the European Economic Association* 10 (1): 1–42.
- Akerberg, Daniel, Kevin Caves, and Garth Frazer. 2015. "Identification Properties of Recent Production Function Estimators." *Econometrica* 83 (6): 2411–451.
- Adler, Gustavo, Romain Duval, Davide Furceri, Sinem Kiliç Çelik, Ksenia Koloskova, and Marcos Poplawski-Ribeiro. 2017. "Gone with the Headwinds: Global Productivity." IMF Staff Discussion Note 17/04, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Aghion, Philippe, Nick Bloom, Richard Blundell, Rachel Griffith, and Peter Howitt. 2005. "Competition and Innovation: An Inverted-U Relationship." *Quarterly Journal of Economics* 120 (2): 701–28.
- Aleman, Enrico, Caroline Klein, Isabell Koske, Cristiana Vitale, and Isabell Wanner. 2013. "New Indicators of Competition Law and Policy in 2013 for OECD and non-OECD Countries." OECD Economics Department Working Paper 1104, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Auerbach, Alan, Michael Devereux, Michael Keene, and John Vella. 2017. "Destination-Based Cash Flow Taxation." Saïd Business School Research Paper 17/01, Oxford.
- Autor, David, David Dorn, Lawrence F. Katz, Christina Patterson, and John Van Reenen, 2017a. "Concentrating on the Fall of the Labor Share." *American Economic Review* 107 (5): 180–85.
- . 2017b. "The Fall of the Labor Share and the Rise of Superstar Firms." NBER Working Paper 23396, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Bajgar, Matej, Giuseppe Berlingieri, Sara Calligaris, Chiara Criscuolo, and Jonathan Timmis. Forthcoming. "Industry Concentration in Europe and North America." OECD Science, Technology and Industry Department Working Paper, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Baqee, David, and Emmanuel Farhi. 2017. "Productivity and Misallocation in General Equilibrium." NBER Working Paper 24007, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Barkai, Simcha. 2017. "Declining Labor and Capital Shares." Unpublished.
- Bergman, Mats, Malcom Coate, Maria Jakobsson, and Shawn Ulrik. 2010. "Comparing Merger Policies in the European Union and the United States." *Review of Industrial Organization* 36 (4): 305–31.
- Bessen, James. 2017. "Information Technology and Industry Concentration." Boston University School of Law & Economics Paper 17–41, Boston, MA.
- Blonigen, Bruce, and Justin Pierce. 2016. "Evidence for the Effects of Mergers on Market Power and Efficiency." NBER

- Level Data from the ORBIS Global Database.” NBER Working Paper 21558, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Kamien, Morton, and Nancy Schwartz. 1976. “On the Degree of Rivalry for Maximum Innovative Activity.” *Quarterly Journal of Economics* 90 (2): 245–60.
- Kehrig, Matthias, and Nicolas Vincent. 2018. “The Micro-Level Anatomy of the Labor Share Decline.” NBER Working Paper 25275, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Khan, Lina. 2017. “Amazon’s Antitrust Paradox.” *Yale Law Journal* 126 (3): 710–804.
- Koske, Isabell, Isabelle Wanner, Rosamaria Bitetti, and Omar Barbiero. 2015. “The 2013 Update of the OECD’s Database on Product Market Regulation: Policy Insights for OECD and non-OECD Countries.” OECD Economics Department Working Paper 1200, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Kwoka, John. 2017. “US Antitrust and Competition Policy amid the New Merger Wave.” Washington Center for Equitable Growth, Washington, DC.
- Lerner, Josh, and Jean Tirole. 2004. “Efficient Patent Pools.” *American Economic Review* 94 (3): 691–711.
- Melitz, Marc J., and Sašo Polanec. 2015. “Dynamic Olley-Pakes Productivity Decomposition with Entry and Exit.” *RAND Journal of Economics* 46 (2): 362–75.
- Paulsen, Jim, and Roy Adams. 1987. “Optimal Taxation of a Monopoly.” *National Tax Journal* 40 (1): 121–25.
- Peltzman, Sam. 2014. “Industrial Concentration under the Rule of Reason.” *Journal of Law and Economics*, 57 (S3): 101–20.
- Rossi-Hansberg, Esteban, Pierre-Daniel Sarte, and Nicholas Trachter. 2018. “Diverging Trends in National and Local Concentration.” CEPR Discussion Paper 13174, Center for Economic and Policy Research, Washington, DC.
- Rotemberg, Julio. 1982. “Sticky Prices in the United States.” *Journal of Political Economy* 90 (6): 1187–211.
- Scherer, Fredrick. 1967. “Market Structure and the Employment of Scientists and Engineers.” *American Economic Review* 57 (3): 524–31.
- Shapiro, Carl. 2012. “Competition and Innovation: Did Arrow Hit the Bull’s Eye?” in *The Rate and Direction of Inventive Activity Revisited*, edited by Josh Lerner and Scott Stern. Chicago: University of Chicago Press.
- . 2019. “Antitrust Policy in a Time of Populism.” *International Journal of Industrial Organization*, in press, available online February 27, 2019.
- Song, Jae, David Price, Fatih Guvenen, Nicholas Bloom, and Till Von Wachter. 2019. “Firming Up Inequality.” *Quarterly Journal of Economics* 134 (1): 1–50.
- Stiglitz, Joseph E. 2015. “New Theoretical Perspectives on the Distribution of Income and Wealth among Individuals: Part I—The Wealth Residual.” NBER Working Paper 21189, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- . 2015. “How to Construct Nationally Representative Firm Cations.” IMF Working Paper 18/137, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Duval, Romain, and Davide Furceri. 2018. “The Effects of Labor and Product Market Reforms: The Role of Macroeconomic Conditions and Policies.” *IMF Economic Review* 66 (1): 31–69.
- , Bingjie Hu, Joao Jalles, and Huy Nguyen. 2018. “A Narrative Database of Major Labor and Product Market Reforms in Advanced Economies.” IMF Working Paper 18/19, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Edmond, Chris, Virgiliu Midrigan, and Daniel Yi Xu. 2018. “How Costly Are Markups?” NBER Working Paper 24800, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Eggertsson, Gauti B., Jacob A. Robbins, and Ella Getz Wold. 2018. “Kaldor and Piketty’s Facts: The Rise of Monopoly Power in the United States.” NBER Working Paper 24287, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Gal, Peter. 2013. “Measuring Total Factor Productivity at the Firm Level Using OECD-ORBIS.” OECD Economics Department Working Paper 1049, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Galí, Jordi. 2008. *Monetary Policy, Inflation, and the Business Cycle: An Introduction to the New Keynesian Framework*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Gopinath, Gita, Şebnem Kalemli-Özcan, Loukas Karabarbounis, and Carolina Villegas-Sánchez. 2017. “Capital Allocation and Productivity in South Europe.” *Quarterly Journal of Economics* 132 (4): 1915–967.
- Grullon, Gustavo, Yelena Larkin, and Roni Michaely. 2018. “Are US Industries Becoming More Concentrated?” Unpublished.
- Gutiérrez, German, Callum Jones, and Thomas Philippon. 2019. “Entry Costs and the Macroeconomy.” NBER Working Paper 25609, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Gutiérrez, German, and Thomas Philippon. 2017. “Investment-less Growth: An Empirical Investigation.” Brookings Papers on Economic Activity, Washington, DC.
- . 2018. “How EU Markets Became More Competitive than US Markets: A Study of Institutional Drift.” NBER Working Paper 24700, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Hall, Robert E. 2017. “The Anatomy of Stagnation in a Modern Economy.” *Economica* 84 (333): 1–15.
- Inklaar, Robert, and Marcel P. Timmer. 2014. “The Relative Price of Services.” *Review of Income and Wealth* 60 (4): 727–46.
- International Monetary Fund (IMF). 2017. *External Sector Report*. Washington, DC.
- Jones, Callum, and Thomas Philippon. 2016. “The Secular Stagnation of Investment?” Unpublished.
- Kalemli-Özcan, Şebnem, Bent Sorensen, Carolina Villegas-Sánchez, Vadym Volosovych, and Sevcan Yesiltas. 2015. “How to Construct Nationally Representative Firm

- Wolff, Edward. 2010. "Recent Trends in Household Wealth in the United States: Rising Debt and the Middle Class Squeeze: An Update to 2007." Levy Economics Institute Working Papers Series 159, Bard College, Annandale-on-Hudson, NY.
- World Bank (WB). 2017. *A Step Ahead: Competition Policy for Shared Prosperity and Inclusive Growth*. Washington, DC: World Bank.
- Tirole, Jean. 2017. *Economics for the Common Good*, Chapter 14. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Van Reenen, John. 2018. "Increasing Differences between Firms: Market Power and the Macroeconomy." CEPR Discussion Paper 1576, Center for Economic and Policy Research, Washington, DC.

أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟

على مدى الثلاثة عقود الماضية، انخفضت أسعار الآلات والمعدات انخفاضاً حاداً مقارنة بالأسعار الأخرى في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على السواء. فهل يمكن أن يكون هذا الدافع المحتمل للاستثمار معرضاً للخطر في المستقبل نتيجة لتزايد التوترات التجارية، وتباطؤ وتيرة الاندماج التجاري، وتباطؤ نمو الإنتاجية؟ يتناول هذا الفصل الإجابة على هذا التساؤل من خلال توثيق الأنماط الرئيسية لسعر السلع الرأسمالية، ومحركاته، وآثاره على معدلات الاستثمار العيني. فقد تباطأ نمو الاستثمار، على مستوى العالم، بشكل كبير منذ الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ومع ذلك، ارتفع الاستثمار العيني في الآلات والمعدات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ارتفاعاً كبيراً مقارنة بمستوياته في أوائل تسعينات القرن العشرين. ويبين هذا الفصل أن الانخفاض في الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية التجارية قد أعطى دفعة كبيرة لارتفاع معدلات الاستثمار العيني في الآلات والمعدات على مدى الثلاثة عقود الماضية. ويعزى الانخفاض واسع النطاق في الأسعار النسبية للآلات والمعدات، بدوره، إلى نمو الإنتاجية بوتيرة أسرع في القطاع المنتج للسلع الرأسمالية وتزايد اندماج التجاري. ومع ذلك لا تزال الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية التجارية أعلى في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تماشياً مع ارتفاع تكاليف التجارة الناجمة عن السياسات وانخفاض الإنتاجية في قطاع السلع التجارية. وتمثل نتائج هذا الفصل مجتمعة حجة إضافية، كثيراً ما يتم إغفالها، تدعم السياسات التي تستهدف تخفيض الحواجز التجارية وإنعاش التجارة الدولية. ويشير التحليل أيضاً إلى أهمية استمرار التقدم التكنولوجي للحفاظ على وتيرة انخفاض الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية، وهو ما أعطى دفعة مهمة للاستثمار في مختلف أنحاء العالم.

^١ شهدت الاقتصادات المتقدمة زيادة ماثلة في معدلات الاستثمار العيني في الآلات والمعدات حتى وقوع الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. راجع الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على تحليل لتراجع الاستثمار في هذه الاقتصادات، في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

^٢ يشير السعر النسبي للاستثمار، في هذا الفصل، إلى النسبة بين سعر الاستثمار وسعر الاستهلاك، وتكون جميع الأنماط والنتائج مبسطة ومتشابهة من الناحية النوعية إذا تمت بدلا من ذلك مقارنة سعر الاستثمار بمستوى سعر إجمالي الناتج المحلي الكلي. وقد حدث التعميق الرأسمالي أيضاً في سياق تحسين السياسات الاقتصادية الكلية والأطر المؤسسية، والانتعاش المتزامن في النشاط الاقتصادي حتى وقوع الأزمة المالية العالمية، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية العالمية.

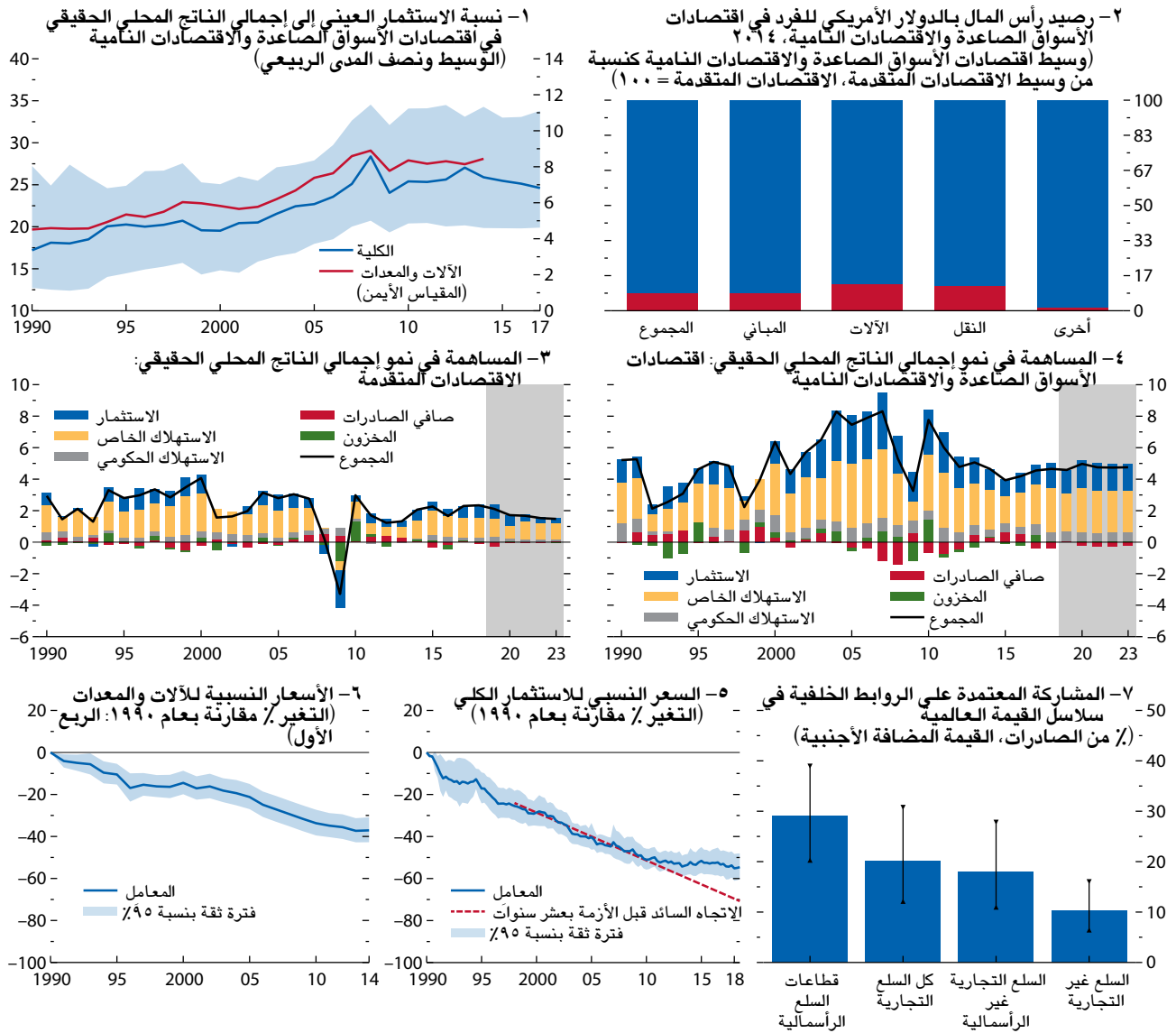
^٣ راجع، على سبيل المثال، دراسات DeLong and Summers (1992, 1993)، و Collins and Williamson (1991)، و Sarel (1995)، و Armeter and Lahiri (2012)، و Hsieh and Klenow (2007)، و Mutreja, Ravikumar, and Sposi (2018). وغالباً ما تتناسب الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية تناسباً عكسياً مع الاستثمار أو نصيب الفرد من النمو (دراسات Jones 1994، و Sarel 1995، و Restuccia and Urrutia، 2001)، ومن المرجح أن تكون الأسعار النسبية المرتفعة للاستثمار بمثابة عقبة أمام التحول الهيكلي الذي يحتاجه الكثير من البلدان النامية منخفضة الدخل للتقارب مع مستويات دخل الاقتصادات المتقدمة. وغالباً ما يشار إلى التعريفات الجمركية المرتفعة على المعدات المستوردة، وهي جزء من استراتيجيات النمو التي تقوم على إحلال الواردات في العديد من الاقتصادات النامية في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، باعتبارها عائقاً مهماً أمام التنمية (دراسات Taylor 1998a، و Sen 2002، و Esteveordeard and Taylor 2013، و Johri and Rahman 2017).

مقدمة

مؤلفو هذا الفصل هم ويتشنغ ليان، وناتاليا نوفتا، وإفجينيا بوغانشيفا، ويانيك تيمر، وبيتيا توبالوفا (رئيس فريق)، مع دعم من جيلون جينغ وكانديس زاو، ومساهمات من ميشال أندراليه، وكريستيان بوغمانز، ولاما قياصة، وسيرجي ميليتشوك، ورافاييل بورتيللو. واستفاد هذا الفصل من تعليقات واقتراحات أندريه ليفتشينكو وموريس أوبستفالد. لا تزال الاحتياجات الاستثمارية كبيرة في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فليس لدى هذه الاقتصادات حتى الآن سوى جزء ضئيل من رأس المال المتاح في الاقتصادات المتقدمة، رغم ارتفاع معدلات

الشكل البياني ٣-١: رصيد رأس المال، والاستثمار، والأسعار النسبية للسلع الرأسمالية (%)، ما لم يُذكر خلاف ذلك

زادت نسب الاستثمار العيني إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى حد كبير في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على مدى الثلاثة عقود الماضية، لكن أرصدة رأس المال للفرد لا تزال منخفضة للغاية. وقد تزامنت الزيادة في نسب الاستثمار العيني إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع الانخفاضات الكبيرة في أسعار الآلات والمعدات مقارنة بسعر الاستهلاك، حيث أصبح إنتاج الآلات والمعدات جزءاً لا يتجزأ من سلاسل القيمة العالمية.



المصادر: قاعدة بيانات Eora Multi-Region Input-Output (MRIO)، ومؤسسة Haver Analytics، والإصدار ٩٠، من جداول بين العالمية، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تبين اللوحة ١ الوسيط ونصف المدى الربيعي لنسبة الاستثمار العيني إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلية (من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) ونسبة الاستثمار العيني في الآلات والمعدات إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (من الإصدار ٩٠، من جداول بين العالمية). وتبين اللوحتان ٣ و٤ المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، على الترتيب، استناداً إلى البيانات التاريخية والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي اللوحتين ٥ و٦، تشير الخطوط المتصلة إلى الآثار الثابتة للسنة (ربع السنة) والآثار الثابتة القطرية لمراعاة حالات الدخل والخروج خلال فترة العينة وفروق المستويات في سعر الاستثمار الكلي مقارنة بسعر الاستهلاك. ويتم استبدال الآثار الثابتة للسنة (ربع السنة) لإظهار التغير % عن الأسعار النسبية للاستثمار في عام ١٩٩٠ (الربع الأول من عام ١٩٩٠). وتشير الأجزاء المظلمة إلى فترات ثقة بنسبة ٩٥٪. ويحسب السعر النسبي للاستثمار عن طريق قسمة مخفض الاستثمار على مخفض الاستهلاك، وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٣-١ المتاح على شبكة الإنترنت. ويستند الشكل البياني في اللوحة ٦ إلى بيانات ربع سنوية من اقتصادات متقدمة مختارة، منها: أستراليا وكندا وألمانيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وإيطاليا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتعرض اللوحة ٧ الوسيط ونصف المدى الربيعي لمشاركة القطاع المعتمدة على الروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية (وتعرف بأنها القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات) عبر جميع الاقتصادات في قاعدة بيانات Eora Multi-Region Input-Output (MRIO) التي تكون بياناتها على درجة كافية من الجودة على المستوى القطاعي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥.

الفصل ٣ أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟

الذان قد يكونا ضروريان للتحفيز على مواصلة الانخفاض في أسعار السلع الاستثمارية. وقد تباطأت بالفعل وتيرة انخفاض السعر النسبي للألات والمعدات إلى حد كبير في الاقتصادات المتقدمة في العقد الماضي، مما قد يشكل عبئا إضافيا على الاستثمار الضعيف في هذه الاقتصادات منذ الأزمة المالية العالمية (الشكل البياني ٣-١، اللوحة ٦). وعلى هذه الخلفية، يبحث هذا الفصل العديد من الأسئلة المترابطة.^٤

- كيف تطورت أسعار السلع الاستثمارية مع الوقت وعبر البلدان؟ وهل تواجه البلدان الأقل دخلا أسعارا أعلى للسلع الرأسمالية بالقيمة المطلقة و/أو مقارنة بالأسعار الأخرى في الاقتصاد؟
- ما الذي يقود أسعار السلع الرأسمالية التجارية مع الوقت، وما هي العوامل التي تفسر الاختلافات بين مختلف البلدان؟ وما مقدار مساهمة التطورات التكنولوجية والاندماج التجاري في الانخفاض النسبي في أسعار الآلات والمعدات؟ وإلى أي مدى تتأثر أسعار السلع الرأسمالية باختيارات السياسة، وخاصة الحواجز أمام التجارة؟
- ما مدى استجابة الاستثمار في الآلات والمعدات لأسعار هذه الأصول؟ وما مقدار مساهمة التغيرات في أسعار السلع الرأسمالية في التعميق الرأسمالي على مدى الثلاثة عقود الماضية؟

- وفيما يلي النتائج الرئيسية التي استخلصها هذا الفصل:
- انخفضت الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية التجارية، وهي الآلات والمعدات، في مختلف الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على مدى الثلاثة عقود الماضية. وكانت الانخفاضات كبيرة ومدفوعة بنمو الإنتاجية بوتيرة أسرع في مجال إنتاج السلع الرأسمالية وتعميق الاندماج التجاري.
 - ومع ذلك، فإن أحدث البيانات المتاحة عن أسعار سلال الآلات والمعدات القابلة للمقارنة عبر البلدان تشير إلى أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية واجهت، في عام ٢٠١١، أسعارا أعلى للآلات والمعدات، سواء بالقيمة المطلقة أو بالمقارنة تحديدا بسعر الاستهلاك. ويعكس ارتفاع الأسعار النسبية للآلات والمعدات انخفاض الكفاءة النسبية في إنتاج السلع الاستثمارية والسلع التجارية بشكل أعم في هذه الاقتصادات، وارتفاع تكاليف التجارة إلى حد كبير، كتلك الناشئة عن ارتفاع التعريفات الجمركية.
 - وأخيرا، تشير نماذج المحاكاة والأدلة التجريبية إلى أن الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية محرك مهم لمعدلات الاستثمار العيني. فقد تباطأ الاستثمار في مختلف أنحاء

النسبية للاستثمار، بدوره، إلى نمو الإنتاجية بوتيرة أسرع في القطاعات المنتجة للسلع الرأسمالية مقارنة بالقطاعات المنتجة للسلع والخدمات الاستهلاكية، وهو ما يرتبط جزئيا بالتقدم في تكنولوجيا المعلومات. كذلك فإن مكاسب الكفاءة الناتجة عن العولمة وما نتج عنها من تخصص في الإنتاج على مستوى العالم دعمت الاتجاه الهبوطي في أسعار السلع الرأسمالية حيث أصبح إنتاج الآلات والمعدات جزءا لا يتجزأ من سلاسل القيمة العالمية (الشكل البياني ٣-١، اللوحة ٧). ومع تزايد اندماج

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي وقيامها بتخفيض الحواجز أمام التجارة، تمكنت من الاستفادة من محرك التوسع الاقتصادي هذا والمساهمة فيه، مما زاد من تراجع الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية التجارية.

فهل يمكن أن يكون هذا الدافع المحتمل للاستثمار معرضا للخطر في المستقبل؟ إن ما قد يحد من زيادة تراجع سعر الاستثمار هو تباطؤ التجارة العالمية، والنضج المحتمل لسلاسل القيمة العالمية، وتراجع وتيرة التحرير التجاري منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما ورد في الفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. بل إن التهديد الأكثر مباشرة هو ذلك الناتج عن زيادة الحواجز التجارية في بعض الاقتصادات المتقدمة، مما قد يعرض منافع التجارة الحرة للخطر — وهو أمر مسلم به منذ فترة طويلة في هذه الاقتصادات. ويمكن أن تؤدي زيادة الحواجز الجمركية وغير الجمركية إلى تعطيل سلاسل العرض عبر الحدود، من خلال تقليل كفاءة الإنتاج، أو جعله بطيئا، أو حتى من خلال تحويل مسار الاتجاه الهبوطي في أسعار السلع الرأسمالية. وحتى إذا لم تكن العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مشاركة بشكل مباشر في التوترات التجارية الحالية، فمن المرجح أن تتعرض للخسارة إذا ما تصاعدت النزاعات. وقد تواجه هذه الاقتصادات، بوصفها مستوردة صافية للسلع الرأسمالية، أسعارا أعلى للآلات والمعدات، وبشكل أعم، فرصا أقل للاستفادة من انتشار المعرفة والتكنولوجيا عبر الحدود نتيجة العولمة (راجع الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

إن تباطؤ نمو الإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة — وهو مصدر للقلق حتى قبل الأزمة المالية العالمية — يشكل تهديدا آخر لمواصلة انخفاض أسعار السلع الرأسمالية. فقد ازداد تباطؤ الإنتاجية في الاقتصادات الكبرى المنتجة للسلع الرأسمالية في العالم، حيث خلقت الأزمة المالية العالمية ندوبا دائمة على الإنفاق على البحث والتطوير واعتماد التكنولوجيا (راجع دراسة Adler and others 2017 والفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). كذلك فإن الشيخوخة وصعود القوة السوقية في بعض الاقتصادات الرئيسية المنتجة للسلع الرأسمالية في العالم (راجع الفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) تلقي بظلالها على الابتكار والتقدم التكنولوجي المستمر

^٤ ما لم يُذكر خلاف ذلك في هذا الفصل، تُستخدم مصطلحات السلع الرأسمالية التجارية، والسلع الاستثمارية التجارية، والآلات والمعدات كمصطلحات مترادفة تشير إلى السلع الاستثمارية التجارية الملموسة — أي الآلات والمعدات وسلع النقل الرأسمالية.

أولاً، تطورت الأسعار النسبية للأربعة أنواع الرئيسية من الأصول الرأسمالية الثابتة — وهي المباني، والآلات والمعدات (ما عدا النقل)، ومعدات النقل، ومنتجات الملكية الفكرية — بشكل مختلف تماما (الشكل البياني ٣-٢، اللوحات ١-٤). ووفقا للبيانات الواردة في الإصدار ٩،٠ من جداول بن العالمية عبر ١٨٠ بلدا، انخفضت أسعار الآلات والمعدات ومعدات النقل انخفاضا كبيرا منذ أوائل تسعينات القرن العشرين مقارنة بمخفّض الاستهلاك^٦. فمن ناحية انخفضت الأسعار النسبية للآلات والمعدات بنحو ٦٠٪ في الاقتصادات المتقدمة و٤٠٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومن الناحية الأخرى، كانت أسعار المباني السكنية وغير السكنية أكثر احتذاءً بأسعار الاستهلاك، بل ارتفعت في الاقتصادات المتقدمة منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بالقيمة النسبية. كذلك فإن أسعار الاستثمارات الأخرى، والتي تتألف معظمها من منتجات الملكية الفكرية، مثل البحث والتطوير وبرامج الكمبيوتر وقواعد البيانات، قد انخفضت وإن كان بقدر أقل مقارنة بالسلع الاستثمارية التجارية للملحمة. وأخيرا فإن الانخفاض الحاد في الأسعار النسبية لمعدات الحوسبة (كأجهزة الكمبيوتر التي انخفضت أسعارها بنسبة ٩٠٪ منذ عام ١٩٩٠)، وبدرجة أقل في الأسعار النسبية لمعدات الاتصالات (التي انخفضت أسعارها بنسبة ٦٠٪ تقريبا) ضمن الأصول من الآلات والمعدات (الشكل البياني ٣-٢، اللوحات ٥-٧) يدعم فرضية أن التقدم في تكنولوجيا المعلومات ساهم بدور مهم في تخفيض السعر النسبي للاستثمار^٧ وبالتركيز على أسعار السلع الرأسمالية الخضراء، يوثق الإطار ٣-١ انخفاضات كبيرة في تكلفة بناء وتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية منخفضة الكربون من بعض مصادر الطاقة المتجددة خلال العقد الماضي.

ثانياً، هناك انخفاض واسع النطاق في الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية التجارية للملحمة (وهي الآلات، والمعدات الرأسمالية، ومعدات النقل). ومقارنة بأوائل تسعينات القرن العشرين، انخفضت أسعار الآلات والمعدات في عام

العالم منذ الأزمة المالية العالمية. ومع ذلك، زاد الاستثمار العيني في الآلات والمعدات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، على مدى السنوات الثلاثين الماضية، زيادة كبيرة في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويمكن أن تُعزى نسبة غير بسيطة من هذه الزيادة إلى انخفاض الأسعار النسبية للآلات والمعدات.

وتقدم نتائج هذا الفصل مجتمعة حجة إضافية، كثيرا ما يتم إغفالها، تدعم السياسات التي تستهدف تخفيض تكاليف التجارة وإنعاش التجارة الدولية. فلا يزال العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يضع حواجز تجارية ترفع الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية أمام المستثمرين المحليين. ومن شأن بذل جهد لإزالة هذه الحواجز أن يعطي دفعة إضافية للاستثمار في السلع الرأسمالية التجارية ويدعم التعميق الرأسمالي المطلوب في العديد من هذه الاقتصادات، مما يساعد على مواجهة التأثيرات المعاكسة القادمة من الخارج. أما الاقتصادات المتقدمة، التي تلقت استثماراتها العينية — رغم الضعف الذي طالها مؤخرا — دعما مماثلا نتيجة انخفاض أسعار السلع الرأسمالية، فينبغي عليها أيضا تجنب الإجراءات الحمائية التي ترفع تكاليف التجارة. ويعد إحياء عملية التحرير التجاري في هاتين المجموعتين من الاقتصادات، والتي تباطأت بشكل كبير منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في غاية الأهمية للحفاظ على وتيرة انخفاض الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية. وتأتي الدفعة التي سيتلقاها الاستثمار العيني نتيجة لذلك في مقدمة المكاسب المعروفة التي تعود على الرفاهية والإنتاجية من التجارة الدولية (للاطلاع على مناقشة في هذا الشأن، راجع IMF/WB/WTO 2017).

والتحليل الوارد في هذا الفصل يسلط الضوء أيضا على أهمية استمرار التقدم التكنولوجي والابتكار في مجال إنتاج السلع الرأسمالية في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على السواء. ويمكن أن ينتج عن هذا التقدم، من خلال خفض الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية، مكاسب تتجاوز تأثيره على نمو الإنتاجية الكلية. وفي هذا الصدد، كما ورد في دراسة Adler and others 2017 والفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير الرائد المالي، فإن السياسات التي تشجع البحث والتطوير، وريادة الأعمال، ونقل التكنولوجيا، وكذلك استمرار الاستثمار في التعليم والبنية التحتية العامة، كل ذلك يمكن أن يشكل عوامل مساعدة.

أسعار السلع الرأسمالية: الأنماط الرئيسية بمرور الوقت

منذ تسعينات القرن العشرين، أظهرت أسعار السلع الرأسمالية مقارنة بأسعار الاستهلاك نمطين رئيسيين.^٥

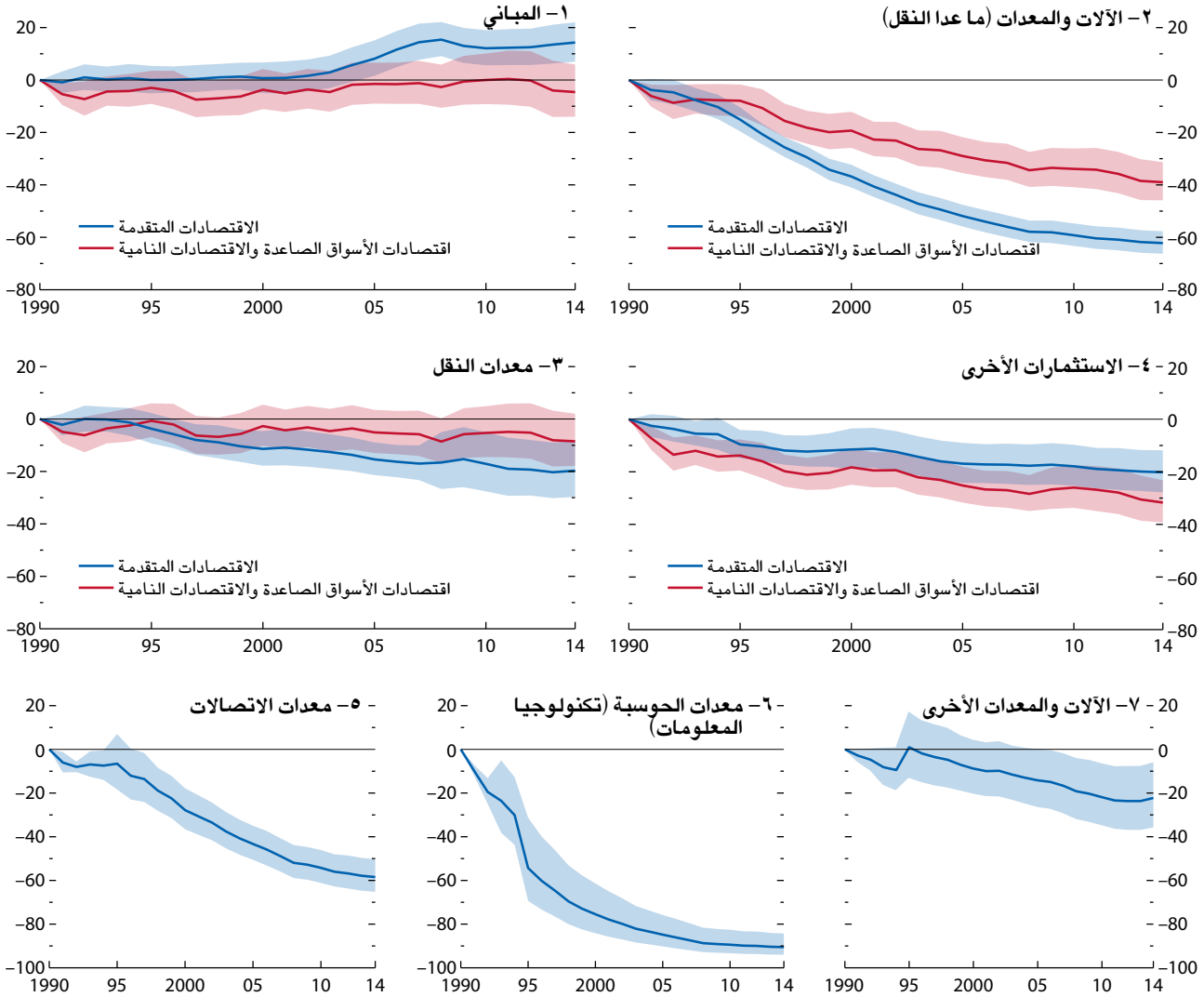
^٥ راجع المرفق ٣-١ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على التغطية القطرية ومصادر البيانات وتعريف المتغيرات. وتتاح جميع المرفقات على الموقع الإلكتروني www.imf.org/en/Publications/WEO.

^٦ تسارعت وتيرة انخفاض الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية التجارية للملحمة إلى حد كبير في تسعينات القرن العشرين، خاصة في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وذلك حسبما يرد في المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت. وتشير البيانات الحديثة من ١٠ اقتصادات متقدمة إلى أن معدل انخفاض الأسعار النسبية للآلات والمعدات قد تباطأ منذ الأزمة المالية العالمية. ويعرض المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت حقائق إضافية مبسطة عن تطور معدلات الاستثمار في مختلف أنواع الأصول الرأسمالية الثابتة ومجموعات البلدان وتكوين الاستثمار في مختلف أنواع رأس المال. ^٧ يعد قياس التغيرات في أسعار السلع التي تخضع لتحسينات كبيرة في الجودة، مثل أجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصالات وغيرها، مهمة شاقة نظرا لصعوبة مقارنة منتجات ذات خصائص مختلفة جدا (دراسة Schreyer 2002). وتبذل المكاتب الإحصائية جهودا كبيرة لتعكس بدقة هذه التغيرات في مؤشرات الأسعار، رغم أن المنهجيات من المرجح أن تختلف إلى حد كبير بين البلدان. ويعتمد هذا الفصل على البيانات المقدمة من السلطات الوطنية والمجمعة في الإصدار 9.0 من جداول بن العالمية.

الفصل ٣ أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟

الشكل البياني ٣-٢: ديناميكية الأسعار النسبية عبر أنواع السلع الرأسمالية والمجموعات القطرية واسعة النطاق (التغير % مقارنة بعام ١٩٩٠)

كان الانخفاض في السعر النسبي للاستثمار مدفوعاً بانخفاض واسع النطاق في الأسعار النسبية للألات والمعدات. ومن بين السلع الرأسمالية التجارية الملموسة، شهدت معدات الحوسبة ومعدات الاتصالات أكبر انخفاضات في الأسعار.



المصادر: قاعدة بيانات EU KLEMS، الإصدار ٩,٠ من جداول بن العالمية، وقاعدة بيانات World KLEMS، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستخدم اللوحات ١-٤ بيانات من ملف البيانات التفصيلية للسلع الرأسمالية الواردة في الإصدار ٩,٠ من جداول بن العالمية، بينما تستخدم اللوحات ٥-٧ بيانات من قاعدتي بيانات EU وWorld KLEMS. ويحسب السعر النسبي للاستثمار (لكل نوع من أنواع السلع الرأسمالية) عن طريق قسمة مخفض الاستثمار ذي الصلة على مخفض الاستهلاك. وتشير الخطوط المتصلة إلى الآثار الثابتة للسنة المشتقة من نموذج انحدار لوغاريتم الأسعار النسبية على الآثار الثابتة للسنة والآثار الثابتة للبلد لمرعاة حالات الدخول والخروج خلال فترة العينة وفروق المستويات في الأسعار النسبية. ويتم استبدال الآثار الثابتة للسنة لإظهار التغير % عن الأسعار النسبية للاستثمار في عام ١٩٩٠. وتشير الأجزاء المظلمة إلى فترات ثقة بنسبة ٩٥٪. وتشمل الاستثمارات الأخرى الاستثمار في الملكية الفكرية، مثل أنشطة البحث والتطوير.

عبر البلدان

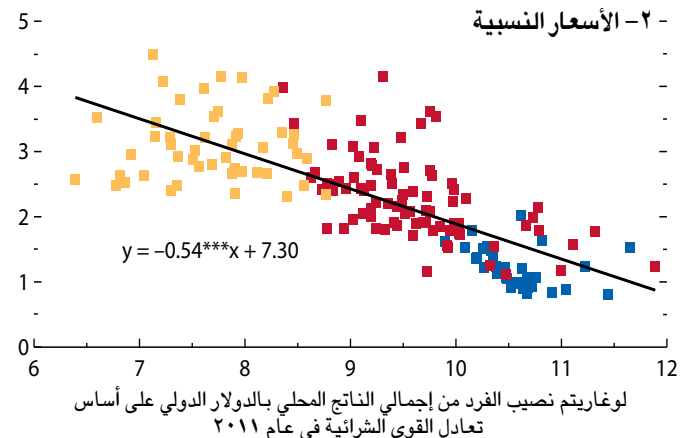
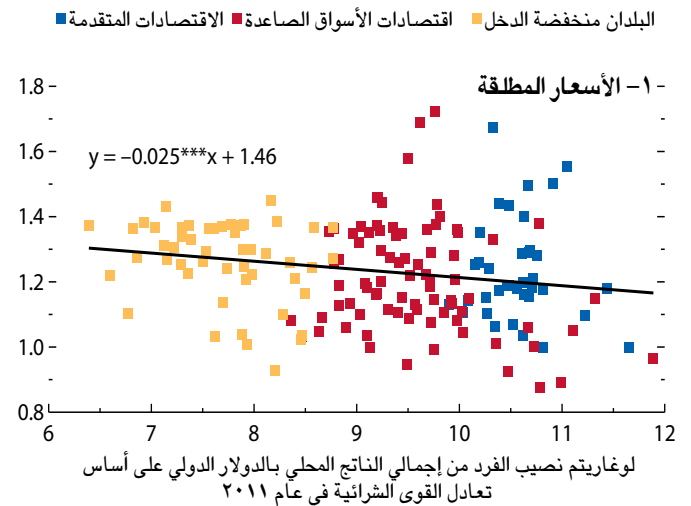
رغم الانخفاض واسع النطاق في الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية التجارية بمرور الوقت، تتباين أسعار هذه السلع إلى حد كبير عبر البلدان، لا سيما مقارنة بسعر الاستهلاك. فوفقا لأحدث البيانات التي تم الحصول عليها من برنامج المقارنات الدولية، الذي يجمع أسعار سلال السلع والخدمات القابلة للمقارنة عبر البلدان، كان السعر المطلق للآلات والمعدات في عام ٢٠١١ يتناسب عكسيا مع مستويات التنمية في البلدان، حيث تواجه البلدان الأقل دخلا أسعارا أعلى قليلا مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وكانت تكلفة سلة الآلات والمعدات في البلد الوسيط منخفض الدخل أكبر بنحو ٨٪ من تكلفة نفس السلة في الاقتصاد المتقدم الوسيط. وكان الفرق بين الاقتصادات المتقدمة والبلدان الأقل دخلا لافتا للانتباه خاصة بالنسبة لأسعار الآلات والمعدات مقارنة بمستوى سعر الاستهلاك في البلدان، حيث بلغ السعر في البلد الوسيط منخفض الدخل ٢,٧ ضعف السعر في الاقتصاد المتقدم الوسيط (الشكل البياني ٣-٣).^٨ وكما يرد في الإطار ٣-٢، هناك نمط مماثل تكشف عنه بيانات الأسعار المتاحة على شبكة الإنترنت والخاصة بأحد متاجر التجزئة العالمية للسلع الإلكترونية، مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف الخلوية والأجهزة اللوحية، عبر عينة من ٢٧ اقتصادا من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة.

وهناك عدد من التساؤلات التي تثيرها التغيرات الحادة والواسعة النطاق في الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية على مدى الثلاثة عقود الماضية، على خلفية الاختلافات الكبيرة في هذه الأسعار النسبية بين البلدان في نقطة زمنية معينة. ما أهمية الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية بالنسبة لمعدلات الاستثمار العيني في البلدان؟ وما هي محركات الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية التجارية؟ وما هو المطلوب من أجل استمرار الاتجاه الهبوطي في هذه الأسعار؟ وإذا كانت الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية مهمة بالفعل للاستثمار العيني، فما الذي يمكن أن تفعله البلدان الأقل دخلا لتخفيض أسعار السلع الرأسمالية مقارنة بسعر الاستهلاك في اقتصاداتها.

^٨ بيانات أسعار السلع الرأسمالية القابلة للمقارنة عبر البلدان نادرة للغاية. والمصدر الرئيسي لهذه البيانات هو برنامج المقارنات الدولية، الذي يجمع بيانات الأسعار التفصيلية من خلال المسوح عبر البلدان كل ٥-١٠ سنوات. وباستخدام بيانات جولتي عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٦ من برنامج المقارنات الدولية، تخلص دراسة Eaton and Kortum (2001) و Hsieh and Klenow (2007) إلى وجود ارتباط سالب قوي بين الأسعار النسبية للاستثمار ومستوى التنمية، على غرار النتائج الواردة في هذا الفصل. وفي الوقت نفسه، تخلص الدراسات إلى وجود ارتباط بسيط بين الأسعار المطلقة للسلع الرأسمالية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وكما تذهب دراسة Alfaro and Ahmed (2009)، قد يعزى عدم وجود ارتباط إلى مشكلات جودة البيانات، والتي تمت معالجتها إلى حد كبير من خلال التحسينات المنهجية في بيانات برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ (دراسة Feenstra, Inklaar, and Timmer 2015، ودراسة Deaton and Aten 2017). وتبين دراسة Mutreja and others (2014) أن تراجع التشتت في الأسعار المطلقة لا يعني بالضرورة أن تكاليف التجارة غير مرتفعة.

الشكل البياني ٣-٣: الأسعار المطلقة والنسبية للآلات والمعدات عبر البلدان في عام ٢٠١١ (النسبة)

كانت أسعار الآلات والمعدات مقارنة بسعر الاستهلاك في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أعلى بكثير مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. كذلك تواجه البلدان الأقل دخلا أسعارا أعلى قليلا للآلات والمعدات بالقيمة المطلقة.



المصادر: بيانات برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الأسعار المطلقة للآلات والمعدات هي مستوى أسعار الآلات والمعدات مقارنة بمستواها بالدولار الأمريكي، والتي يتم الحصول عليها من برنامج المقارنات الدولية باستخدام سلة منتجات مماثلة عبر البلدان، والأسعار النسبية هي أسعار الآلات والمعدات مقارنة بسعر الاستهلاك. راجع المرفق ٣-١ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على وصف تفصيلي للتغطية القطرية، ومصادر البيانات، والمنهجية. $***p < 0.01$; $**p < 0.05$; $*p < 0.1$.

٢٠١٤ مقارنة بمخفّض الاستهلاك في جميع الاقتصادات المتقدمة، وفي ٨٧٪ من اقتصادات الأسواق الصاعدة، وفي ٦٨٪ من البلدان النامية منخفضة الدخل. وفي المقابل، تختلف اتجاهات الأسعار النسبية للمباني اختلافا كبيرا بين المجموعات القطرية واسعة النطاق.

الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية: إطار بسيط

من الناحية النظرية، ليس من الصعب إثبات أهمية السعر النسبي للاستثمار بالنسبة لقرارات الاستثمار. فعندما يقرر الوكلاء الاقتصاديون كيفية تخصيص مواردهم المحدودة بين الاستهلاك اليوم والاستثمار في الآلات والمعدات التي من شأنها زيادة إنتاجهم في المستقبل، فإن السعر الذي يمكنهم به مبادلة السلع الرأسمالية بالسلع الاستهلاكية سيكون من المؤثرات الرئيسية على هذا الاختيار (للاطلاع على إطار نظري بسيط، راجع على سبيل المثال دراسة Sarel 1995 ودراسة Restuccia and Urrutia 2001). ومع ثبات كافة العوامل الأخرى، فإن انخفاض أسعار السلع الرأسمالية مقارنة بالأسعار الأخرى في اقتصاد ما سيجعل الاستثمار أكثر جاذبية للوكلاء من الاستهلاك وهو ما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدلات الاستثمار العيني (بعبارة أخرى، ارتفاع نسبة الاستثمار العيني إلى الناتج الحقيقي).^٩ وبطبيعة الحال، تتأثر قرارات الاستثمار، التي تعتمد على إجراء مقارنة بين تكلفة استخدام رأس المال وناتجه الحدي، بالعديد من العوامل الأخرى، مثل الآفاق الاقتصادية المتوقعة، ومدى توافر التمويل وتكلفته، ومقدار رأس المال المستخدم بالفعل مقارنة برأس المال المرغوب فيه، ومعدل إهلاك السلع الرأسمالية، ونفاد صبر الوكلاء، وما شابه ذلك.

وتتأثر الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية، بدورها، بعدة عوامل، من أهمها الكفاءة التي يمكن للاقتصاد أن ينتج بها الآلات والمعدات (أو السلع التجارية الأخرى التي يمكنه مبادلة السلع الاستثمارية بها) مقارنة بالكفاءة في القطاعات الأخرى.^{١٠} وفي البلدان التي تستورد جزءا كبيرا من السلع الاستثمارية (كما هو الحال في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية)، فإن الأسعار النسبية للآلات والمعدات تعكس أيضا الأسعار التي يتقاضاها الموردون الدوليون مقابل هذه السلع والعوامل الأخرى التي تحدث فجوة بين الأسعار الدولية والمحلية. وتشمل هذه العوامل تكاليف النقل، وكفاءة قطاع التوزيع المحلي، والتعريفات الجمركية على الواردات، واللوائح الجمركية، والوقت والتكلفة المرتبطين بالخدمات اللوجستية لاستيراد السلع. ويتأثر السعر النسبي للاستثمار أيضا بالسياسات الضريبية، مثل الإهلاك المعجل، والخصم الضريبي على الاستثمار، والدعم،

^٩ في الاقتصاد المغلق، حيث يتم إنتاج السلع الاستثمارية محليا فقط، تكون العلاقة بين الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية والاستثمار أقل وضوحا، وذلك حسبما يرد في دراسة Foley and Sidrauski (1970).
^{١٠} تعرض دراسة Hsieh and Klenow (2007) نمودجا مبسطا لقطاعين ينتج هذه الأنماط من الأسعار النسبية، على افتراض أن العلاوات السعرية، وكتنافات عوامل الإنتاج، وأسعار عوامل الإنتاج متساوية عبر القطاعات. وترتبط الإنتاجية النسبية في إنتاج السلع الرأسمالية عبر البلدان ارتباطا وثيقا من الناحية المفاهيمية بالكفاءة النسبية للبلدان في إنتاج كافة السلع التجارية، بما في ذلك السلع الاستهلاكية التجارية (تأثير بالاسا- صامويلسون المعروف).

وكذلك حجم الفساد (راجع الفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الراصد المالي).^{١١}

واسترشادا بهذا الإطار البسيط، يتجه هذا الفصل إلى إجراء دراسة تجريبية حول المصادر الرئيسية للاختلافات في الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية التجارية عبر البلدان والعوامل التي تدعم الانخفاضات الحادة في الأسعار النسبية للآلات والمعدات بمرور الوقت. وفي القسم التالي، يتم تحديد أهمية التغيرات في الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية بالنسبة لمعدلات الاستثمار العيني ويتم قياس الإنتاج باستخدام نماذج المحاكاة والتحليل التجريبي للبيانات القطرية والقطاعية.

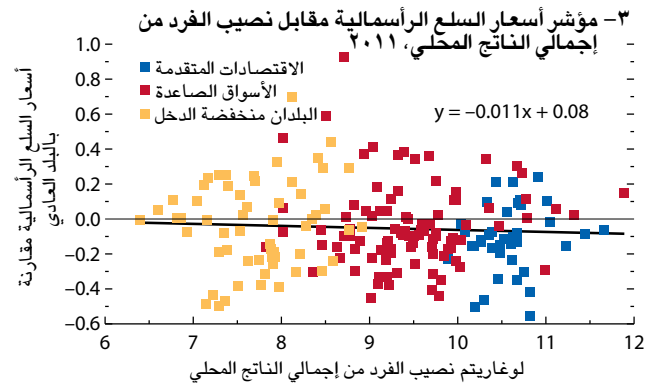
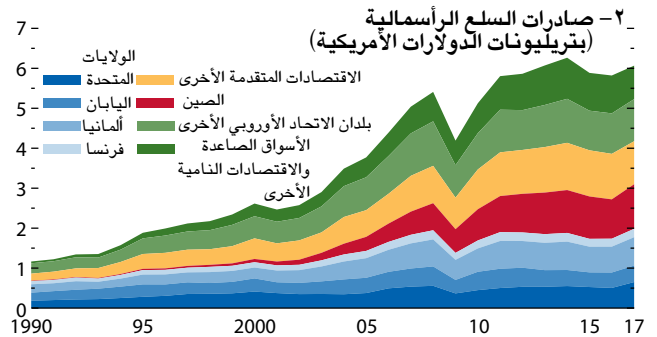
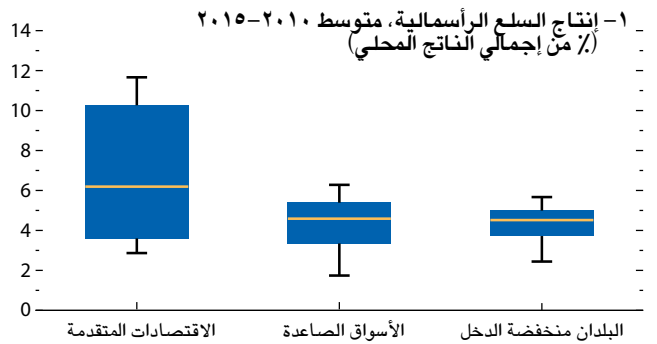
محركات الأسعار النسبية للاستثمار عبر البلدان

من المهام الشاقة تحديد العوامل التي تفسر الاختلافات المشاهدة في الأسعار المطلقة والنسبية للسلع الرأسمالية التجارية في بيانات برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١. ونظرا لأن مستويات أسعار السلع الرأسمالية التي يمكن مقارنتها بين البلدان لا تتوافر إلا في نقطة زمنية واحدة، فمن الصعب فصل المساهمة السببية للعديد من محركات الأسعار المحتملة. ويبحث هذا الفصل كل مصدر من المصادر المحتملة للاختلافات في أسعار السلع الرأسمالية بين البلدان — أي الأسعار التي تتقاضاها البلدان المصدرة الرئيسية، وتكاليف التجارة، والكفاءة النسبية في إنتاج السلع التجارية — ويربط هذه المصادر بالأسعار النسبية للسلع الرأسمالية المأخوذة من بيانات برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١. ويبحث هذا الفصل في بيانات على قدر كبير من التفصيل عن التجارة في السلع الرأسمالية لتحديد ما إذا كان يمكن للاختلافات في الأسعار التي تتقاضاها البلدان الرئيسية المصدرة للسلع الرأسمالية أن تفسر ارتفاع الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية المشاهد في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (مقارنة بالاقتصادات المتقدمة). ونظرا لأن عددا قليلا من البلدان يستأثر بمعظم الصادرات العالمية من الآلات والمعدات (الشكل البياني ٣-٤، اللوحتان ١ و٢)، ونظرا لأن معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تستورد نسبة كبيرة من هذه السلع، تتم مقارنة قيم وحدات أنواع مختلفة من الآلات والمعدات من خمسة من

^{١١} راجع دراسة Estevadeordal and Taylor (2013) للاطلاع على دور التعريفات الجمركية، ودراسة Sarel (1995) للاطلاع على دور الضرائب، ودراسة Justiniano, Primiceri, and Tambalotti (2011) للاطلاع على دور الصدمات التكنولوجية الخاصة بكل استثمار التي يمكن أن تؤثر على الإنتاجية النسبية في القطاعات. وقد تم التأكيد على الاختلافات بين الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية في مختلف البلدان باعتبارها عاملا مهما يفسر نقص التدفقات الرأسمالية من الاقتصادات الغنية إلى الاقتصادات الفقيرة، وذلك حسبما يرد في دراسة Caselli and Feyrer (2007).

الشكل البياني ٣-٤: قيم وحدات السلع الرأسمالية التجارية عبر البلدان

يستأثر عدد قليل نسبياً من الاقتصادات المتقدمة والصين بحصة كبيرة من إنتاج السلع الرأسمالية وصادراتها على مستوى العالم. ولا يوجد ارتباط منهجي بين قيم وحدات صادرات خمسة بلدان كبرى مصدرة للسلع الرأسمالية ودخل الفرد في البلد المستورد.



أكبر البلدان المصدرة للسلع الرأسمالية — الولايات المتحدة والصين وألمانيا وفرنسا واليابان.^{١٢} ويضمن هذا المنهج، الذي يستند إلى دراسة (Alfaro and Ahmed (2009)، إمكانية مقارنة بيانات السلع الرأسمالية بين مختلف البلدان، نظراً لأن الاختلافات في جودة هذه المنتجات المحددة بدقة والتي يتم الحصول عليها من البلد المُصدّر نفسه من المرجح أن تكون بسيطة.^{١٣} كذلك يسمح هذا المنهج بعزل الاختلافات في الأسعار التي تتقاضاها البلدان المصدرة عن المصادر الأخرى للاختلافات في الأسعار بين البلدان والتي تعكسها بيانات برنامج المقارنات الدولية، مثل تكاليف التجارة والنقل والتسليم والتركييب التي يدفعها المشترون والخصومات التي قد تتاح لهم.

ويكشف التحليل عن وجود ارتباط منهجي بسيط بين أسعار السلع الرأسمالية ودخل الفرد في البلد المستورد عند تجميع بيانات التجارة من البلدان الخمسة الكبرى المصدرة للسلع الرأسمالية (الشكل البياني ٣-٤، اللوحة ٣). ومن الناحية الأخرى، تُظهر تكاليف التجارة نمطا واضحا: فهي غالبا ما تكون أقل بكثير في الاقتصادات المتقدمة.^{١٤} ورغم ما تحقق من تقدم كبير في تحرير تبادل السلع والخدمات وتخفيض تكاليف التجارة على المستوى الدولي، لا تزال الحواجز التجارية المرتبطة بالسياسات لدى الأسواق الصاعدة، وخاصة البلدان النامية منخفضة الدخل، أكبر بكثير مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، كما أن الحواجز التجارية الطبيعية لدى هذه الاقتصادات أكبر (الشكل البياني ٣-٥). فغالبا ما تكون هذه الاقتصادات أبعد عن البلدان المصدرة للسلع الرأسمالية وأقل اتصالا بشبكات النقل البحري العالمية. وهي تفرض تعريفات جمركية أكبر بكثير على واردات السلع الرأسمالية، كما أن الوقت والتكلفة المرتبطتين بالخدمات اللوجستية لاستيراد السلع — مثل الامتثال للمتطلبات المستندية وقوانين الحدود والنقل الداخلي — أكبر بكثير. والبلدان التي تكون تكاليف التجارة لديها أكبر وفقا لأي من هذه المقاييس غالبا ما تكون الأسعار المطلقة للآلات والمعدات لديها أكبر في بيانات برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ١).

^{١٢} رغم أن صادرات السلع الرأسمالية لا تزال مركزة في عدد قليل من البلدان، فقد حصلت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على حصة كبيرة في السوق بلغت نحو ثلث الصادرات العالمية في عام ٢٠١٦، مقابل ٥٪ في عام ١٩٩٠. وكان للصين دور بارز جدا في ذلك، حيث ارتفعت حصتها في الصادرات العالمية من ٢-١٪ في تسعينات القرن العشرين إلى ١٨٪ في عام ٢٠١٧.

^{١٣} على وجه التحديد، يربط التحليل قيمة وحدة كل منتج بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للبلد المستورد، مع استبعاد الآثار الثابتة للبلد حسب المصدر-المنتج-السنة، على غرار دراسات Schott (2004)، و (Alfaro and Ahmed (2009)، و (Manova and Zhang (2012)، راجع المرفق ٣-٣ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل عن المواصفة والنتائج.

^{١٤} تحول أوجه القصور في البيانات دون دراسة المساهمة المحتملة للسياسات الضريبية، مثل الإهلاك المعجل أو الخصم الضريبي على الاستثمار.

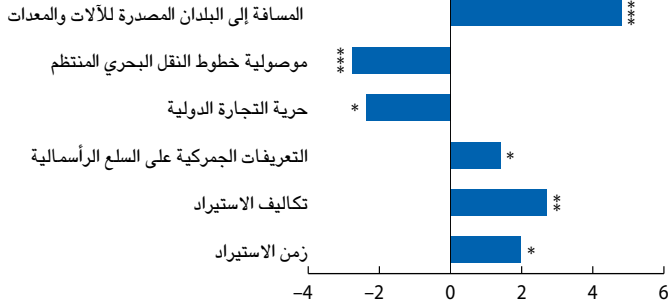
المصادر: قاعدة بيانات Eora Multi-Region Input-Output (MRIO)، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ووزارة المالية اليابانية، وقاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة، ومكتب التعداد الأمريكي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تبين اللوحة ١ التوزيع القطري المقارن لمتوسط إنتاج السلع الرأسمالية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، باستخدام القطاعين ٩ و ١٠ في قاعدة بيانات Eora لتحديد السلع الرأسمالية، والخط الأفقي داخل كل إطار يمثل الوسيط، والطرف الأعلى والطرف الأسفل لكل إطار يمثلان الربع الأعلى والربع الأدنى، وتشير العلامات السوداء إلى العشير الأعلى والعشير الأدنى. واللوحة ٢ تستخدم القطاع ٧ في التفتيح الثاني من التصنيف الموحد للتجارة الدولية ضمن قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية (Comtrade SITC Revision 2, sector 7)، للإشارة إلى الصادرات الكلية من السلع الرأسمالية للبلدان المحددة. وتستخدم اللوحة ٣ بيانات صادرات البلدان الكبرى المصدرة للسلع الرأسمالية. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل عن مصادر البيانات والمنهجية، راجع المرفق ٣-٣ المتاح على شبكة الإنترنت.

الفصل ٣ أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟

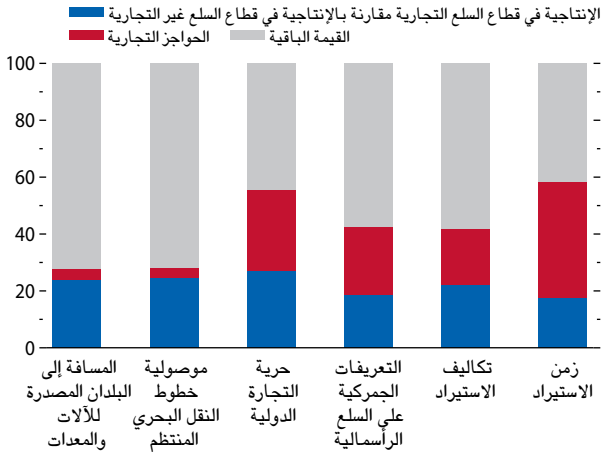
الشكل البياني ٣-٦: تكاليف التجارة، والإنتاجية النسبية، وأسعار السلع الرأسمالية في عام ٢٠١١

كانت الأسعار المطلقة للآلات والمعدات في عام ٢٠١١ أعلى في البلدان التي تواجه تكاليف تجارة أكبر. ويمكن لتكاليف التجارة وإنتاجية العمالة في القطاع التجاري مقارنة بالقطاع غير التجاري أن يفسرا معا نسبة كبيرة من الاختلاف بين البلدان في الأسعار النسبية للآلات والمعدات.

١- التغير في الأسعار المطلقة للسلع الرأسمالية نتيجة زيادة تكاليف التجارة بمقدار انحراف معياري واحد (نقاط أساس)



٢- تفسير الإنتاجية النسبية وتكاليف التجارة الاختلاف بين البلدان في الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية (%)

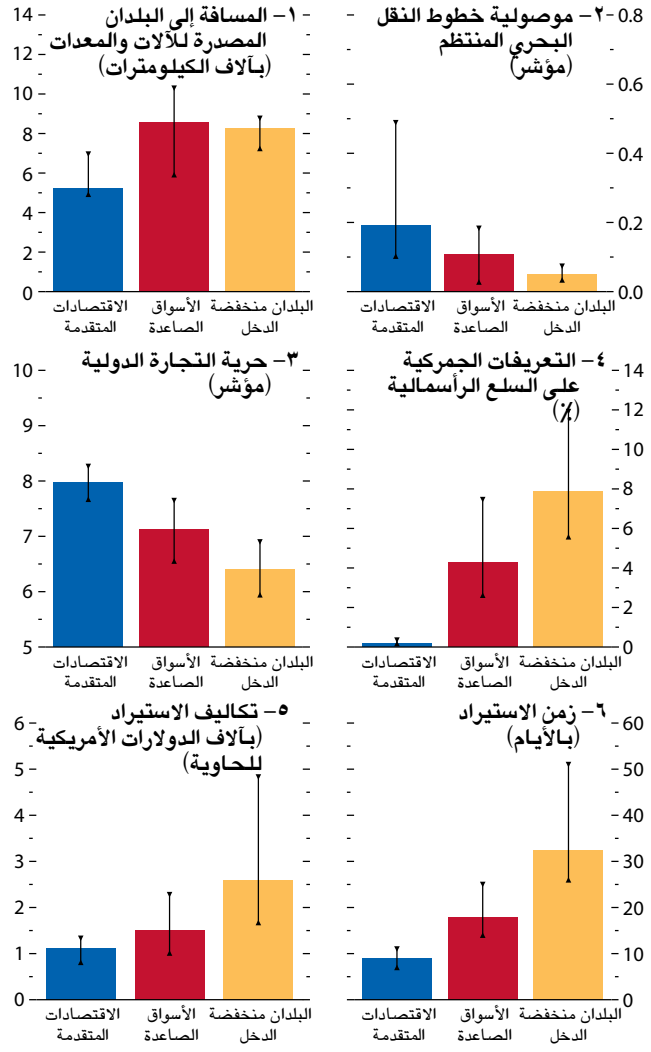


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تعرض اللوحة ١ التغير % في الأسعار المطلقة للآلات والمعدات الصادرة عن برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ نتيجة زيادة المقاييس البديلة لتكاليف التجارة بمقدار انحراف معياري واحد، استنادا إلى التقديرات الواردة في جدول المرفق ٣-٤-١ المتاح على شبكة الإنترنت. وفي اللوحة ٢، يتم تفكيك عناصر الاختلاف بين البلدان في أسعار الآلات والمعدات الصادرة عن برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ مقارنة بالاستهلاك إلى النسبة التي تفسرها الاختلافات في إنتاجية العمالة في قطاعات السلع التجارية مقارنة بقطاعات السلع غير التجارية، والمقاييس البديلة لتكاليف التجارة، استنادا إلى التقديرات الواردة في جدول المرفق ٣-٤-٢ المتاح على شبكة الإنترنت. راجع الملاحظات على الشكل البياني ٣-٥ للإطلاع على التعاريف ومصادر تكاليف التجارة. $p < 0.1$; $p < 0.05$; $p < 0.01$.

الشكل البياني ٣-٥: تكاليف التجارة في عام ٢٠١١ (الوسط ونصف المدى الربيعي)

تكون تكاليف التجارة أكبر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.



المصادر: قاعدة بيانات Eora Multi-Region وCEPII، GeoDist، وقاعدة بيانات Input-Output، ودراسة (2014) Feenstra and Romalis، ومعهد فريزر، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تحسب المسافة إلى البلدان المصدرة للآلات والمعدات على أساس المتوسط المرجح للمسافة بين بلد ما وجميع البلدان الأخرى، حيث تعادل الأوزان الترجيحية صادرات البلدان الشريكة من السلع الرأسمالية كنسبة من الصادرات العالمية من السلع الرأسمالية. ويرصد مؤشر الأونكتاد لموصولية خطوط النقل البحري المنتظم مدى ارتباط البلدان بشبكات النقل البحري العالمية استنادا إلى خمسة عناصر في قطاع النقل البحري: عدد السفن، وقدرتها على حمل الحاويات، والحد الأقصى لحجم السفينة، وعدد الخدمات، وعدد الشركات التي تستخدم سفن الحاويات في موانئ بلد ما. ويستند مؤشر معهد فريزر لحرية التجارة الدولية إلى أربعة أنواع مختلفة من القيود التجارية: التعريفات الجمركية، والحصص، والقيود الإدارية الخفية، والقيود على سعر الصرف، وحركة رأس المال. ويقاس مؤشرا التكاليف والزمن التكلفة (ما عدا التعريفات الجمركية) والزمن المرتبطين بثلاث مجموعات من الإجراءات - الامتثال للمتطلبات المستندية، والامتثال لقوانين الحدود، والنقل الداخلي - في إطار عملية شاملة لاستيراد شحنة من السلع.

إلقاء الضوء على محركات الانخفاضات الكبيرة في الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية التجارية والتي شوهت في معظم البلدان على مدى السنوات الثلاثين الماضية. ويحاول التحليل الفصل بين دور التقدم التكنولوجي — الذي ربما يكون قد زاد من إنتاجية قطاعات السلع الرأسمالية — ودور تعميق الاندماج التجاري. وللقيام بذلك، يتبع التحليل منهج من خطوتين. أولاً، يتم تحليل بيانات أسعار المنتجين القطاعية عبر ٤٠ اقتصاداً من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١١ والمأخوذة من قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية لتقدير مدى مرونة أسعار المنتجين تجاه التغيرات في إنتاجية العمالة القطاعية ودرجة الانكشاف لمخاطر التجارة الدولية (المقاسة بنسبة تغلغل الواردات — نسبة الواردات إلى القيمة المضافة المحلية). ويستبعد التحليل كافة العوامل التي لها نفس التأثير على الأسعار عبر القطاعات داخل بلد ما في سنة معينة (مثل تقلبات وسياسات سعر الصرف، وتغيرات أسعار السلع الأولية، وصدمة الطلب الكلي والإنتاجية الكلية، وما شابه ذلك) وجميع الاختلافات الثابتة بمرور الوقت في الأسعار عبر البلدان والقطاعات.^{١٨} وبالنظر إلى الطبيعة الداخلية للانكشاف التجاري، يتناول التحليل عزل التغيرات في نسبة تغلغل الواردات والتي نجمت عن اختيار السياسة، باستخدام التعريفات الجمركية على الواردات كمتغير مساعد.^{١٩}

ثانياً، يتم الجمع بين المرونات المقدرة والتغير في الإنتاجية النسبية للعمالة وانكشاف قطاع السلع الرأسمالية لمخاطر التجارة لتقدير مقدار مساهمة كل عامل في انخفاض الأسعار النسبية للآلات والمعدات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١. وإدراكاً بأن الانكشاف لمخاطر المنافسة الخارجية يؤثر على الأسعار المحلية النسبية بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على الإنتاجية القطاعية، يحاول التحليل فصل مساهمة التغيرات التي تطرأ على إنتاجية العمالة بسبب التجارة عن مساهمة التغيرات التي تطرأ على الإنتاجية بسبب عوامل أخرى (مثل التقدم التكنولوجي القطاعي) في انخفاض أسعار الآلات والمعدات على مستوى القطاع.^{٢٠} ويؤكد تحليل الاقتصاد القياسي (يمكن الاطلاع على تفاصيله في المرفق ٣-٥ المتاح على شبكة الإنترنت والجدول ٣-١) أن زيادة درجة الانكشاف لمخاطر التجارة

^{١٨} راجع المرفق ٣-٥ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل. ويعتمد التحليل على أسعار المنتجين نظراً لتوافرها عن مجموعة واسعة من القطاعات والبلدان. وتقاس جميع التغيرات القطاعية كنسبة من المكافئ المقابل لها على مستوى الاقتصاد. ^{١٩} رغم استخدام هذا المنهج على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية، فإن اختيار التعريفات الجمركية كمتغير مساعد للاندمج التجاري لا يعالج تماماً الشواغل بشأن التغيرات الداخلية حيث يمكن لصناع السياسات تحديد معدلات التعريفات الجمركية استجابة لمختلف اعتبارات الاقتصاد السياسي.

^{٢٠} للاطلاع على أدلة على آثار الإصلاحات التجارية على تحسين الإنتاجية، راجع دراسات (2007) Topalova and Amiti and Konings، و (2011) Khandelwal، و (2019) Ahn and others، وغيرها.

وبوضع جميع التفاصيل معاً على النحو المبين في الإطار المفاهيمي، يبحث القسم التالي من هذا الفصل مساهمة الكفاءة في إنتاج السلع التجارية مقارنة بالكفاءة في القطاع غير التجاري، وكذلك المقاييس البديلة لمساهمة تكاليف التجارة في اختلاف الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية بين البلدان.^{١٥} وكما هو مبين في اللوحة ٢ من الشكل البياني ٣-٦، يمكن لاختلافات الإنتاجية النسبية في مجال إنتاج السلع التجارية وتكاليف التجارة أن تفسر معاً ما يصل إلى ٦٠٪ من اختلاف الأسعار النسبية للآلات والمعدات بين البلدان، حسب مقياس تكاليف التجارة المستخدم.^{١٦} ومن المثير للاهتمام أن الحواجز التجارية المرتبطة بالسياسات، كالرسوم الجمركية وتكلفة وقت الاستيراد، تعد متنبئاً أقوى بالأسعار النسبية مقارنة بالحواجز الطبيعية أمام التجارة، مثل المسافة والاتصال بالشبكات. ورغم صعوبة التفسير السببي في الإطار القطري المقارن، وفي ضوء العلاقة المحتملة بين الإنتاجية النسبية والحواجز التجارية، تتسق هذه النتائج مع فكرة أن الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية أعلى في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نتيجة ارتفاع الحواجز التجارية وانخفاض الإنتاجية في مجال إنتاج السلع الرأسمالية والسلع التجارية بشكل أعم.^{١٧}

بمرور الوقت

رغم أن التركيز انصب حتى الآن على اختلاف الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية بين البلدان، يهدف هذا القسم إلى

^{١٥} يتناول هذا الفصل تقدير نموذج اندحار بسيط بطريقة المربعات الصغرى العادية للوغاريتم الأسعار النسبية للآلات والمعدات (باستخدام بيانات برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١) على لوغاريتم الإنتاجية النسبية للعمالة في القطاعات المنتجة للسلع التجارية والمقاييس البديلة لتكاليف التجارة، والتي يدرج كل منها على حدة. وفي خطوة تالية، تُستخدم تقديرات نماذج الانحدار لتفكيك عناصر الاختلاف في لوغاريتم الأسعار النسبية إلى الاختلاف الذي يمكن تفسيره بمقياس الإنتاجية النسبية مقابل تكاليف التجارة. وبالنظر إلى طبيعة البيانات القطاعية المستعرضة، يستخدم هذا التحليل لأغراض التوضيح فقط. وكما هو موضح في القسم التالي، فإن الإنتاجية النسبية وتكاليف التجارة ليست مستقلة عن بعضها البعض، مما يعقد عملية تفسير مساهمتها المقدرة في اختلاف الأسعار النسبية. فقد تتأثر الإنتاجية النسبية في قطاع السلع التجارية بالحواجز التجارية، حيث يرجح أن يعتمد إنتاج السلع التجارية على المدخلات المستوردة. وإلى جانب ذلك، يمكن إقامة حواجز تجارية مرتبطة بالسياسات بهدف حماية قطاعات السلع التجارية منخفضة الإنتاجية. راجع المرفق ٣-٤ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المواصفة والنتائج.

^{١٦} نظراً لأن الارتباط الكبير بين العناصر المختلفة لتكاليف التجارة، بما في ذلك جميع المقاييس المدرجة في نفس نموذج الانحدار، لا يؤدي إلى زيادة كبيرة في نسبة اختلاف الأسعار النسبية التي يمكن أن تعزى إلى تكاليف التجارة.

^{١٧} بالمثل، نذهب دراسة (2015) Spasi إلى أن الحواجز التجارية تسهم بدور مهم في تفسير الأسعار النسبية للسلع والخدمات التجارية عبر البلدان، مشيرة إلى أن إزالة الحواجز التجارية من شأنه أن يسد أكثر من نصف الفجوة المشاهدة في الأسعار النسبية بين البلدان الغنية والفقيرة.

الفصل ٣ أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟

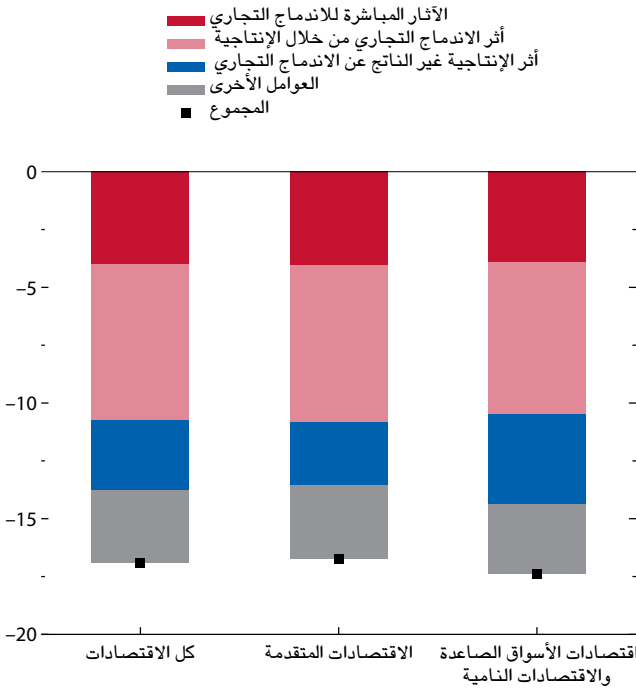
الجدول ٣-١: أسعار المنتجين القطاعية

الإنتاجية النسبية		أسعار المنتجين النسبية			
متغيرات مساعدة (٤)	متغيرات مساعدة (٣)	المربعات الصغيرة العادية (٢)	المربعات الصغيرة العادية (١)	المربعات الصغيرة العادية:	
***١,٣٦٣ (٠,٣٦٣)	***٠,٥٧٤- (٠,١٦٢)	***٠,١٠٧- (٠,٠٣٧)	***٠,١٣٥- (٠,٠٣٣)	تغلغل الواردات النسبي t-1	
**١,٤٠٧ (٠,٦٧١)	**٠,٣٣٣ (٠,٣٢٢)	**٠,١٩١- (٠,٠٨١)		الاختلاف في حالة قطاعات السلع الرأسمالية	
	***٠,٣٢٨- (٠,٠٣٢)	***٠,٣١٤- (٠,٠٣٥)	***٠,٣١٦- (٠,٠٣٥)	الإنتاجية النسبية t-1	
١٦,٠٧٧ ٠,٩١	١٦,٠٧٧ ٠,٥٦	١٦,٠٧٧ ٠,٦٢	١٦,٠٧٧ ٠,٦٢	عدد المشاهدات مُعامل التحديد	
***٢,٧٧٠ (٠,٥٦٤)	*٠,٥٤١- (٠,٢٨٧)	***٠,٢٩٨- (٠,٠٧١)		تغلغل الواردات النسبي في حالة قطاعات السلع الرأسمالية	

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشمل جميع نماذج الانحدار الآثار الثابتة للبلد-السنة والآثار الثابتة للبلد-القطاع. والأخطاء المعيارية المجمعة على مستوى البلد والقطاع ترد بين قوسين. ويشير الاختلاف في حالة قطاعات السلع الرأسمالية إلى حد التفاعل بين تغلغل الواردات ومتغير صوري يبين ما إذا كان قطاع ما ينتج سلعا رأسمالية. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣-٥ المتاح على شبكة الإنترنت. $p < 0.01$; $***p < 0.05$; $**p < 0.1$.

الشكل البياني ٣-٧: المساهمة في تغير أسعار المنتجين النسبية للسلع الرأسمالية: ٢٠١١-٢٠٠٠ (٪)

كان انخفاض أسعار السلع الرأسمالية مقارنة بسعر الاستهلاك مدعوما بنمو إنتاجية العمالة بوتيرة أسرع وتعميق الاندماج التجاري.



المصدر: حسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: يجمع الشكل البياني بين المرونات المقدرة لأسعار المنتجين تجاه الاندماج التجاري والإنتاجية النسبية للعمالة وفقاً لما يرد في الجدول ٣-١ والتغيرات في هذه العوامل في قطاع السلع الرأسمالية بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٠٠ لحساب مساهمتها في التغير المشاهد في أسعار منتجي السلع الرأسمالية مقارنة بسعر الاستهلاك. راجع المرفق ٣-٥ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على وصف تفصيلي للتغطية القطرية، ومصادر البيانات، والمنهجية.

وزيادة سرعة نمو الإنتاجية يؤديان إلى انخفاض أسعار المنتجين المحليين. وتؤدي زيادة نسبة الواردات بمقدار ١٪، والتي يمكن تحقيقها بتخفيض التعريفات الجمركية بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية، إلى تخفيض أسعار المنتجين على مستوى القطاع بنحو ٠,٥٪. كذلك تؤثر التغيرات في إنتاجية العمالة تأثيراً كبيراً على أسعار المنتجين، حيث تؤدي زيادة إنتاجية العمالة على مستوى القطاع بنسبة ١٪ إلى تخفيض أسعار المنتجين بنحو ٠,٣٪. وتأكيداً لنتائج دراسات أخرى، يكشف التحليل أيضاً عن الأثر الإيجابي الكبير للتغيرات في نسبة تغلغل الواردات بسبب السياسات على إنتاجية العمالة على مستوى القطاع (الجدول ٣-١، العمود ٤). وتتسم إنتاجية العمالة في القطاع المنتج للسلع الرأسمالية بحساسية شديدة تجاه تعميق الاندماج التجاري — وهي نتيجة تتسق مع الاعتماد بشكل أكبر على سلاسل القيمة العالمية لإنتاج هذه السلع (الشكل البياني ٣-١، اللوحة ٧).^{٢١}

ويتناول الشكل البياني ٣-٧ تفكيك عناصر الانخفاض في الأسعار النسبية في القطاعات المنتجة للآلات والمعدات مقارنة بسعر الاستهلاك في الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٠٠ إلى أربعة أجزاء: (١) الأثر المباشر لتعميق الاندماج التجاري، و(٢) أثر الاندماج التجاري من خلال ارتفاع إنتاجية العمالة، و(٣) أثر ارتفاع إنتاجية العمالة غير الناتج عن تعميق الاندماج التجاري، و(٤) القيمة الباقية. ويعزى معظم الانخفاض في الأسعار النسبية للآلات والمعدات إلى تعميق

^{٢١} تشير هذه النتائج إلى أنه إذا قامت البلدان منخفضة الدخل بجعل التعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية مماثلة لمستواها في الاقتصادات المتقدمة (بعبارة أخرى، تقوم هذه البلدان بتخفيض التعريفات الجمركية بنحو ٨ نقاط مئوية)، ستخفيض أسعار السلع الاستثمارية بنحو ١٦٪ (حيث يعزى حوالي ٤٠٪ من الانخفاض إلى الأثر المباشر للاندماج التجاري ويعزى الباقي إلى زيادة الإنتاجية في قطاع السلع الرأسمالية بسبب زيادة منافسة الواردات).

يكشف التحليل أن صدمات الإنتاجية النسبية للقطاع المنتج للسلع الاستثمارية وتخفيضات التعريفات الجمركية التي تؤدي إلى انخفاض دائم في أسعار واردات السلع الرأسمالية تؤديان إلى زيادات كبيرة وطويلة الأمد في معدل الاستثمار العيني في اقتصاد ممثل لاقتصادات الأسواق الصاعدة. فالصدمات التي تؤدي إلى انخفاض بنسبة ١٪ في سعر الاستثمار مقارنة بسعر الاستهلاك تؤدي إلى زيادة بنسبة ٨٪، تقريباً في نسبة الاستثمار العيني إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على المدى المتوسط.^{٢٤} واسترشاداً بهذه النتائج، يبدأ التحليل التجريبي في بحث ما إذا كانت تنبؤات النموذج تعكسها العلاقة التاريخية بين الأسعار النسبية للألات والمعدات ومعدلات الاستثمار العيني، على المستويين القطري والقطاعي.

الأدلة التجريبية عبر البلدان

يعتمد التحليل القطري المقارن على أكثر من ٦٠ عاماً من البيانات المأخوذة من أحدث إصدار لقاعدة بيانات جداول بن العالمية عن ١٨٠ اقتصاداً من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وباستخدام إطار مختزل، يربط التحليل بين الاستثمار العيني في الآلات والمعدات كنسبة من الناتج الحقيقي في بلد ما وأسعار الآلات والمعدات مقارنة بسعر الاستهلاك. ويستبعد التحليل أثر جميع الصدمات العالمية (على سبيل المثال، الأوضاع المالية العالمية، والتغيرات في أسعار السلع الأولية، وعدم اليقين، والآفاق الاقتصادية العالمية)، وجميع خصائص البلد الثابتة بمرور الوقت، ومجموعة من العوامل الأخرى التي ينفرد بها البلد والمتغيرة بمرور الوقت التي أثبتت النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة أنها تؤثر على معدلات الاستثمار. ويشمل ذلك بدائل مدى توافر التمويل وتكلفته داخل كل بلد، وقوة الآفاق الاقتصادية، ودرجة الانكشاف لمخاطر الأسواق العالمية وتقلبات أسعار السلع الأولية، وجودة المؤسسات والبنية التحتية. ويستند التقدير إلى متوسطات خمس سنوات لتمهيد تقلبات الدورة الاقتصادية والتوصل إلى تقدير أكثر دقة للعلاقة متوسطة الأجل بين السعر النسبي ومعدل الاستثمار والتي تكشف عنها نماذج المحاكاة الهيكلية.

وتؤكد نتائج التقدير، التي تُعرض بالتفصيل في المرفق ٣-٦ المتاح على شبكة الإنترنت، أن معدلات الاستثمار العيني تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل. ورغم أن التقديرات غالباً ما تكون غير دقيقة، فإن تقوية البيئة التنظيمية، وزيادة الاندماج التجاري والمالي، وتخفيض تكلفة التمويل، وزيادة

^{٢٤} في اقتصاد عادي من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حيث تبلغ نسبة الاستثمار العيني إلى الناتج الحقيقي حوالي ٢٢٪، تعني هذه النتيجة أن انخفاضاً بنسبة ١٪ في السعر النسبي للاستثمار يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار العيني إلى ٢٢,٢٪.

الاندماج التجاري، سواء من خلال أثره المباشر على أسعار المنتجين أو أثره غير المباشر من خلال ارتفاع إنتاجية العمالة لدى منتجي السلع الرأسمالية المحليين. وهناك عامل مهم أيضاً وهو مكاسب الإنتاجية في القطاعات المنتجة للسلع الرأسمالية، والتي لا يمكن ربطها مباشرة بالاندماج التجاري.

ويشير التحليل التجريبي أيضاً إلى أن هناك عوامل أخرى يمكن أن يعزى إليها نسبة غير بسيطة من الانخفاض في أسعار السلع الاستثمارية، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وقد تشمل هذه العوامل الاتجاه الهبوطي في أسعار الفائدة العالمية، والتحرير المالي، وظهور الصين كمورد رئيسي للسلع الاستثمارية خلال هذه الفترة (انظر الشكل البياني ٣-٤، اللوحة ٢ والمرفق ٣-٣ المتاح على شبكة الإنترنت).^{٢٢}

الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار السلع الرأسمالية

يهدف القسم الأخير من هذا الفصل إلى تقدير مدى ارتباط الأسعار النسبية للاستثمار بالنتائج الاقتصادية الكلية. فما مدى أهمية الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية بالنسبة لمعدل الاستثمار العيني في بلد ما؟ وما نسبة الزيادة الحادة في حجم الاستثمار في الآلات والمعدات على مدى السنوات الثلاثين الماضية التي يمكن أن تعزى إلى انخفاض الأسعار النسبية لهذه السلع؟ للإجابة على هذه الأسئلة، يعتمد التحليل على عمليات الاستكشاف القائمة على نماذج وعلى الأدلة التجريبية.^{٢٣}

وحسبما يرد في الإطار ٣-٣، هناك تحليل متعمق لآثار السعر النسبي للاستثمار على الاقتصاد الكلي من خلال نموذج هيكلية، حيث يرصد الأثر الكلي للتغيرات الخارجية في السعر النسبي للاستثمار في بيئة توازن عام تمثل جميع آليات الأثر المرتد في الاقتصاد. وإلى جانب ذلك، نظراً لأن الأسعار النسبية تُحد داخل اقتصاد ما اعتماداً على متغيرات داخلية، فإن نماذج المحاكاة تتيح عزل التغيرات في الأسعار التي تحركها صدمات خارجية محددة. ونتيجة لذلك، يمكن تتبع آثارها على معدلات الاستثمار والنتائج الاقتصادية الكلية الأخرى بشكل موثوق. وباستخدام النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل الذي وضعه صندوق النقد الدولي،

^{٢٢} غالباً ما تكون القطاعات المنتجة للسلع الرأسمالية أكثر كثافة في استخدام رأس المال مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصادات النامية. وبالتالي فإن تيسير الحصول على التمويل قد يفيد إنتاج السلع الرأسمالية أكثر من القطاعات الأخرى، مما يسهم في انخفاض السعر النسبي للاستثمار.

^{٢٣} حسبما يرد في الإطار المفاهيمي، تتأثر قرارات الاستثمار بالعديد من العوامل. ويخرج عن نطاق هذا الفصل إجراء تحليل شامل للأهمية النسبية لكافة العوامل المحتملة. والهدف من التحليل هو التركيز على السعر النسبي باعتباره محركاً محتملاً لمعدلات الاستثمار العيني ومحاولة توفير أدلة تشير إلى أهميته الكمية.

الجدول ٣-٢: معدل الاستثمار العيني والأسعار النسبية للآلات والمعدات

نماذج الانحدار القُطرية المقارنة

كل الاقتصادات		بعد عام ١٩٩٠		اقتصادات الأسواق الصاعدة	
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	نماذج الانحدار القطاعية
***٠,٣٧٧-	*٠,٢٩٢-	***٠,٤٩١-	***٠,٣٢٦-	***٠,٥٢٨-	
(٠,١١٦)	(٠,١٧١)	(٠,١٦١)	(٠,٠٧٨)	(٠,٠٦٨)	
٦٥٨	٥٥٣	٤٥٧	٩٧١	٩٧١	عدد المشاهدات
١٢٧	١٢٧	٩٣	١٨	١٨	عدد البلدان
٠,٤١	٠,٣٦	٠,٣٨	٠,٩٤	٠,٩٣	معامل التحديد
١١٨,٨٠	٨١,٨١	٦٤,٠٤	٦٤٤,٦٠	٧٢٨,٨٠	إحصاءات F من المرحلة الأولى

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: المتغير التابع هو لوغاريتم نسبة الاستثمار العيني في الآلات والمعدات إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وتُقدَّر نماذج الانحدار باستخدام متوسط البيانات خلال فترات غير متداخلة تمتد كل منها لخمس سنوات من خلال استخدام نماذج انحدار المتغيرات المساعدة، حيث يتوافق المتغير المستقل الرئيسي - لوغاريتم سعر الآلات والمعدات مقارنة بسعر الاستهلاك - مع قيمته المتأخرة. وجميع نماذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية على أساس قُطري مقارنة في العمودين (١) و(٣) تستبعد الآثار الثابتة للبلد والفترة، ومجموعة من المحددات الأخرى لنسب الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي، ويُقدَّر نموذج الانحدار القطاعي في العمود (٤) باستخدام الآثار الثابتة للبلد-الفترة والآثار الثابتة للبلد-القطاع، حيث تشير الفترة إلى فترات غير متداخلة تمتد كل منها لخمس سنوات. وترد الأخطاء المعيارية المجمعة على مستوى البلد بين الأقواس. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفقين ٣-٦ و٣-٧ المتاحين على شبكة الإنترنت.
* $p < 0.1$; ** $p < 0.05$; *** $p < 0.01$

وأسعاره قد تكون متحيزة نتيجة استبعاد العوامل التي قد ترتبط بالأسعار النسبية ولكن لا يتم رصدها بشكل صحيح في التقدير. ويتيح التحليل القطاعي إمكانية عزل العلاقة بين معدلات الاستثمار العيني وسعر الاستثمار عبر مختلف القطاعات، كما يراعي بدقة مساهمة كافة العوامل المؤثرة على الاستثمار الكلي داخل بلد ما في سنة معينة. وتشمل هذه العوامل الأوضاع المالية، وأفاق النمو على مستوى الاقتصاد، وجودة اللوائح المؤثرة على عوائد الاستثمار، وتقلبات وسياسات سعر الصرف، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وتوافر البنية التحتية العامة التكميلية، وغيرها.

ويعتمد التحليل على بيانات EU و World KLEMS التي تغطي ١٨ اقتصادا (معظمها اقتصادات متقدمة) خلال الفترة ١٩٧١-٢٠١٥ لإنشاء مقاييس للاستثمار العيني في الآلات والمعدات والأسعار النسبية لهذه السلع الرأسمالية في ١٥ قطاعا اقتصاديا واسع النطاق.^{٢٥} وكما هو الحال في التحليل القُطري المقارن، يربط التقدير الأساسي بين الاستثمار في الآلات والمعدات كنسبة من القيمة المضافة الحقيقية القطاعية والأسعار النسبية، باستخدام متوسطات خمس سنوات. وتكون المرونة المقدرة مماثلة لتلك التي تم الكشف عنها في التحليل القُطري المقارن: فوفقا لهذه المرونة يرتبط انخفاض بنسبة ١٪ في الأسعار النسبية للآلات والمعدات بزيادة بنسبة ٠,٢ - ٠,٥٪ في معدل الاستثمار العيني في هذه السلع الرأسمالية. وإلى جانب ذلك، وكما هو الحال في نماذج المحاكاة التي يعرضها الإطار ٣-٣، يرتبط انخفاض أسعار الاستثمار

التطوير المالي - إلى جانب تحسين البنية التحتية - ترتبط جميعها بارتفاع نسبة الاستثمار العيني في الآلات والمعدات إلى الناتج الحقيقي. والأهم من ذلك، يكشف التحليل عن وجود علاقة سالبة قوية ودالة إحصائيا بين الاستثمار العيني في الآلات والمعدات وسعره النسبي (الجدول ٣-٢). والنتائج ثابتة إزاء المواصفات البديلة، من خلال التركيز على فترة ما بعد عام ١٩٩٠، ودراسة عينة اقتصادات الأسواق الصاعدة والأسواق النامية فقط، واستخدام استراتيجيات بديلة للمتغيرات المساعدة من أجل تصحيح التحيز السالب الذي قد ينشأ عن احتمال ترابط أخطاء قياس معدل الاستثمار العيني وسعره. ويرتبط انخفاض نسبته ١٪ في الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية التجارية بزيادة نسبتها ٠,٣-٠,٥٪ في معدل الاستثمار العيني خلال فترة خمس سنوات. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه التقديرات التجريبية من المرجح أن تمثل الحد الأعلى للآثار الحقيقية للتغيرات في السعر النسبي على معدلات الاستثمار العيني. وكما ورد أعلاه، تعتمد الأسعار النسبية للاستثمار على متغيرات داخلية وتعكس العديد من العوامل، منها التغيرات في السياسات التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على معدلات الاستثمار.

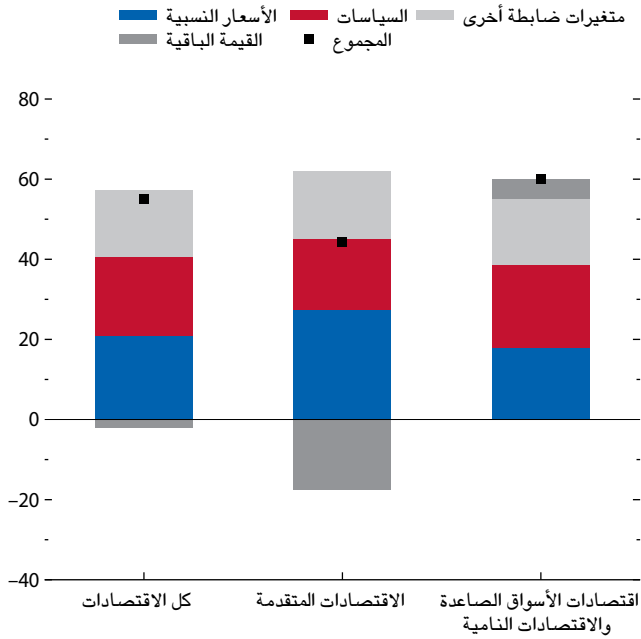
الأدلة التجريبية القطاعية

يمكن أن يكون المنظور القطاعي إلى حد كبير عنصرا مكملا للتحليل القُطري المقارن. والسعر النسبي للسلع الرأسمالية ليس سوى أحد الاعتبارات التي تؤثر على قرارات الاستثمار. ورغم أن التحليل القُطري المقارن يحاول استبعاد العديد من العوامل، فإن العلاقة المقدرة بين معدلات الاستثمار العيني

^{٢٥} راجع المرفق ٣-٧ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل.

الشكل البياني ٣-٩: مساهمات الأسعار النسبية في زيادة الاستثمار العيني في الآلات والمعدات، من الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ إلى الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. (%)

ارتفعت النسبة بين الاستثمار العيني في الآلات والمعدات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بين ١٩٩٠-٢٠١٠ و ٢٠١٠-٢٠١٤، بنسبة ٦٠٪ تقريباً. ويمكن عزو قدر كبير من هذه الزيادة إلى الانخفاض الحاد في الأسعار النسبية للآلات والمعدات.

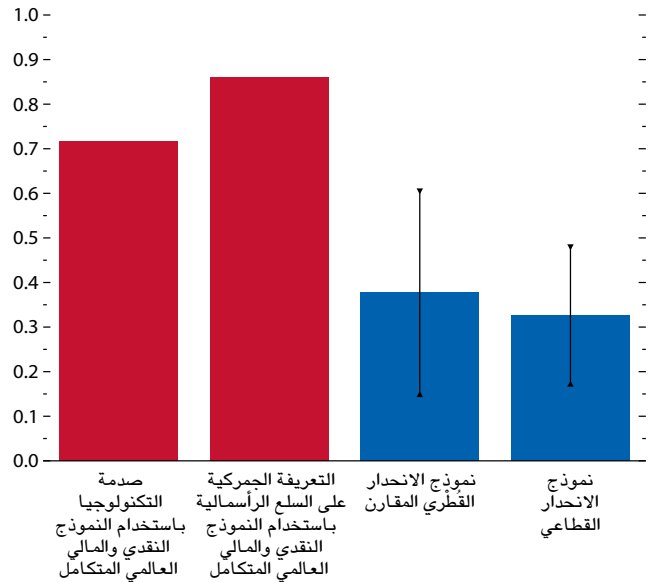


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني مساهمات الأسعار النسبية للآلات ومعدات النقل، والسياسات المختلفة والمتغيرات الضابطة الأخرى في الزيادة المشاهدة في النسبة بين الاستثمار العيني في الآلات ومعدات النقل وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين ١٩٩٠-٢٠١٠ و ٢٠١٠-٢٠١٤. راجع المرفق ٦-٣ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على وصف تفصيلي للنموذج المقدر. ويشير المربع الأسود إلى مجموع التغيرات في النسبة بين الاستثمار العيني في الآلات والمعدات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية في كل بلد لتفكيك عناصر التغير في معدل الاستثمار العيني. وتشمل هذه التغيرات الأجزاء التي تُعزى إلى (١) الانخفاض في أسعار الاستثمار العيني، و(٢) التغير في السياسات ذات الصلة، و(٣) عوامل أخرى، مثل الاتجاهات العالمية في الاستثمار، والتقارب، وتوقعات النمو، و(٤) القيمة الباقية. وقد ساهمت التحسينات في السياسات وأطر السياسات مساهمة كبيرة في زيادة الاستثمار العيني في الآلات والمعدات في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات الناشئة. كذلك فإن الانخفاض الحاد الذي حدث في الوقت نفسه في الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية التجارية يمكن أن يفسر نسبة كبيرة من الزيادة في الاستثمار في السلع الرأسمالية التجارية في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق

الشكل البياني ٣-٨: مرونة النسبة بين الاستثمار العيني وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي تجاه الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية: نماذج المحاكاة مقابل الأدلة التجريبية (%)

توفر نماذج المحاكاة والأدلة التجريبية تقديرات متسقة إلى حد كبير لمرونة النسبة بين الاستثمار العيني وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي تجاه الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تبيين الأعمدة المرونة المقدرة/القائمة على المحاكاة للنسبة بين الاستثمار العيني وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي تجاه أسعار السلع الرأسمالية مقارنة بسعر الاستهلاك. راجع الإطار ٣-٣ للاطلاع على تفاصيل عن النموذج، والمرفقين ٦-٣ و ٧-٣ المتاحين على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل عن التحليلات التجريبية.

بارتفاع الناتج في القطاع وزيادة هامشية في إنتاجية العمالة. كذلك يؤكد تحليل البيانات على مستوى الشركات في كولومبيا أن انخفاض أسعار السلع الرأسمالية نتيجة إجراء تخفيض كبير في التعريف الجمركية بعد الإصلاح التجاري في عام ٢٠١١ قد دفع الشركات إلى زيادة الاستثمار (راجع الإطار ٣-٤).

ويعرض الشكل البياني ٣-٨ مقارنة بين النتائج عبر النموذج الهيكلي والتحليل القطري المقارن والتحليل القطاعي، مما يكشف عن وجود نمط ثابت. وتشير المناهج الثلاثة جميعها إلى وجود أدلة قوية على أهمية الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية بالنسبة لقرارات الاستثمار. ومن الصعب الحصول على تقدير غير متحيز لمرونة الاستثمار العيني تجاه الأسعار، بالنظر إلى الطبيعة الداخلية للتغيرات في الأسعار النسبية ومشكلات القياس. ومع أخذ هذه الصعوبات في الاعتبار، يستخدم الشكل البياني ٣-٩ — للتوضيح فقط — المرونة المقدرة من التحليل القطري المقارن (الجدول ٣-٢) والتغير الذي حدث بعد عام ١٩٩٠ في

أسرع في إنتاجية القطاع المنتج للسلع الرأسمالية وتعميق الاندماج التجاري، مما أدى إلى تعزيز المنافسة السعرية في الأسواق المحلية وتحسين كفاءة عمليات الإنتاج في قطاع السلع الاستثمارية.

وتشير التحليلات الواردة في هذا الفصل مجتمعة إلى أن تباطؤ وتيرة التحرير التجاري منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وخاصة احتمال تحول مساره في بعض الاقتصادات المتقدمة، يمكن أن يكبح الرياح المواتية للاستثمار في الآلات والمعدات نتيجة تراجع أسعار السلع الرأسمالية. وتمثل هذه النتيجة حجة إضافية، كثيرا ما يتم إغفالها، تدعم السياسات التي تستهدف تخفيض تكاليف التجارة وإنعاش التجارة الدولية.

ولا يزال العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يطبق تعريفات جمركية ويضع حواجز تجارية أخرى ترفع إلى حد كبير السعر النسبي للاستثمار الذي يدفعه المستثمرون المحليون.^{٢٦} ففي عام ٢٠١١، بلغت التعريفات الجمركية الفعلية على الواردات حوالي ٤٪ في الأسواق الصاعدة و٨٪ في البلدان النامية منخفضة الدخل، مقارنة بما يقرب من الصفر في الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ٣-٥، اللوحة ٤). وفي الاقتصادات الأقل نمواً، يمكن أن يؤدي التنفيذ الكامل للالتزامات المنصوص عليها في اتفاق تيسير التجارة المبرم تحت مظلة منظمة التجارة العالمية إلى تخفيض الحواجز غير الجمركية بما يعادل تخفيضاً في التعريفات الجمركية قدره ١٥ نقطة مئوية (WTO 2015).

وفي الاقتصادات المتقدمة، التي استفادت بالمثل من انخفاض أسعار السلع الرأسمالية على مدى الثلاثة عقود الماضية، سيكون من الضروري تجنب الإجراءات الحمائية وحل الخلافات دون رفع تكاليف التجارة للحيلولة دون زيادة تراجع نمو الاستثمار الضعيف منذ الأزمة المالية العالمية التي وقعت منذ عشر سنوات.^{٢٧} وبالنسبة لكل الاقتصادات، يمكن أن يساعد إنعاش التحرير التجاري، وخفض تكاليف التجارة الناجمة عن الحواجز الجمركية وغيرها، ومعالجة المجالات الأكثر أهمية لاستمرار الاندماج في الاقتصاد العالمي

^{٢٦} رغم أن الغالبية العظمى من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لا تزال لديها احتياجات استثمارية كبيرة، هناك بلدان أخرى (مثل الصين) تواجه المهمة المعقدة المتمثلة في استعادة توازن نماذج النمو في اتجاه الاستهلاك والخدمات، بعد عقود من الدفعة التنشيطية بقيادة الاستثمار وتدخلات السياسة التي تهدف إلى تعزيز إنتاج السلع الرأسمالية وصادراتها. وتختلف تحديات السياسة أيضاً في بعض البلدان النامية منخفضة الدخل التي تمثل التعريفات الجمركية على الواردات بالنسبة لها مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية، وسيتعين أن يكون إصلاح التعريفات الجمركية مصحوباً بإجراءات لتعويض خسائر الإيرادات.

^{٢٧} تخلص دراسة Cavallo and Landry (2018) إلى أن ارتفاع واردات السلع الرأسمالية في الولايات المتحدة قد أضاف ٥٪ إلى ناتجها في الساعة منذ سبعينات القرن العشرين، كما أن فرض الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية قد يؤدي إلى خسائر كبيرة في الإنتاجية خلال العقد المقبل.

الصاعدة والاقتصادات النامية. ومما يشير أيضاً إلى مرونة الاستثمار تجاه السعر المرتفع نسبياً الشواهد الواقعية الواردة في الإطار ٣-١ على الارتفاع السريع في الاستثمار في التكنولوجيا منخفضة الكربون نتيجة حدوث انخفاضات أكثر حدة في تكاليف الإنتاج — والأدلة على مستوى الشركات من كولومبيا بشأن آثار التغيرات الخارجية في أسعار السلع الرأسمالية على الاستثمار، والواردة في الإطار ٣-٤.

الملخص والانعكاسات على السياسات

كان ارتفاع معدلات الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على مدى الثلاثة عقود الماضية مدعوماً بتحسين السياسات الاقتصادية الكلية والأطر المؤسسية في هذه الاقتصادات، والانتعاش المتزامن في النشاط الاقتصادي حتى وقوع الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية العالمية. لكن ذلك تزامن أيضاً مع الانخفاضات الحادة في الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية التجارية، مما يعكس على الأرجح مكاسب الكفاءة الناتجة عن التجارة الدولية والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي نتج عنه إنتاج أكثر كفاءة للسلع الرأسمالية. فهل يمكن أن يكون هذا الدافع المحتمل للاستثمار معرضاً للخطر في المستقبل نتيجة لتزايد التوترات التجارية، وتباطؤ وتيرة الاندماج التجاري، وتباطؤ نمو الإنتاجية؟

ويتناول هذا الفصل الإجابة على هذا التساؤل من خلال (١) بحث ما إذا كانت الانخفاضات في الأسعار النسبية للآلات والمعدات قد أعطت في الماضي دفعة مهمة من الناحية الكمية لمعدلات الاستثمار، و(٢) إلقاء الضوء على محركات الهبوط الحاد في أسعار السلع الاستثمارية التجارية مقارنة بالأسعار الأخرى في الاقتصاد.

وباستخدام كل من نماذج المحاكاة الهيكلية والأدلة التجريبية، يخلص هذا الفصل إلى أن الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية محرك مهم لمعدلات الاستثمار العيني في الاقتصادات المتقدمة وكذلك اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وقد خلّفت الأزمة المالية العالمية ندوبا دائمة على الاستثمار في مختلف أنحاء العالم. ومع ذلك، فمن منظور طويل الأجل، ارتفعت معدلات الاستثمار العيني في الآلات والمعدات ارتفاعاً كبيراً في مجموعتي الاقتصادات. ورغم صعوبة القياس الدقيق، تشير الأدلة التجريبية إلى أن نسبة غير بسيطة من الارتفاع في معدلات الاستثمار العيني في الآلات والمعدات في مجموعتي الاقتصادات يمكن أن تُعزى إلى الانخفاض الحاد في الأسعار النسبية لهذه السلع على مدى الثلاثة عقود الماضية. ويكشف التحليل القطاعي الوارد في هذا الفصل لأسعار المنتجين النسبية أن الانخفاض الكبير في أسعار الآلات والمعدات كان مدفوعاً، بدوره، بتحقيق نمو

بشكل أعم، وكذلك استمرار الاستثمار في التعليم والبنية التحتية العامة، كل ذلك يمكن أن يشكل أيضا عوامل مساعدة للقطاع المنتج للسلع الرأسمالية. ورغم المزايا الاقتصادية لانخفاض أسعار السلع الرأسمالية، على صناعات السياسات الانتباه إلى آثاره التوزيعية واحتمالات حدوث اضطرابات وظيفية. فكما ورد في الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أدى انخفاض السعر النسبي للاستثمار إلى تآكل نسبة الناتج الاقتصادي التي تذهب إلى العمالة في الاقتصادات التي يسهل فيها تحويل الكثير من الوظائف إلى التشغيل الآلي والقيام بها عن طريق الآلات. وينبغي تصميم سياسات لمساعدة العمالة على التكيف بشكل أفضل مع الاضطرابات التي يسببها التقدم التكنولوجي والاندماج العالمي، بما في ذلك من خلال الاستثمار طويل الأجل في التعليم، وبرامج تنمية المهارات طوال الحياة العملية للعاملين، والسياسات التي تيسر إعادة توزيع العمال المسرحين على وظائف جديدة (راجع IMF/WB/WTO 2017).

المعاصر — مثل التعاون التنظيمي، والتجارة الإلكترونية، وتعزيز أوجه التكامل بين الاستثمار والتجارة — في الحفاظ على وتيرة الانخفاض في الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية وزيادة تحفيز الاستثمار. وستكون هذه المزايا عنصرا مكملا للمكاسب المعروفة التي تعود على الرفاهية والإنتاجية من التجارة الدولية (للاطلاع على مناقشة حول هذا الأمر، راجع الفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

وتشير التحليلات الواردة في هذا الفصل أيضا إلى أهمية استمرار التقدم التكنولوجي والابتكار في القطاع المنتج للسلع الرأسمالية في الاقتصادات المتقدمة وكذلك في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وينتج عن هذا التقدم، من خلال خفض الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية، مكاسب تتجاوز تأثيره على نمو الإنتاجية الكلية. وكما ورد في دراسة (Adler and others (2017) والفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير الرائد المالي، فإن السياسات التي تشجع البحث والتطوير وريادة الأعمال ونقل التكنولوجيا

الإطار ٣-١: سعر التكنولوجيا المصنعة لتوليد الطاقة منخفضة الكربون

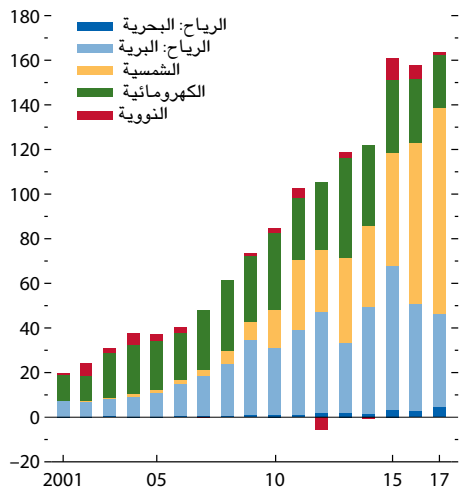
وبالفعل أدت انخفاضات التكلفة، إلى جانب السياسات المواتية، إلى زيادة كبيرة في الطاقة الإنتاجية للطاقة المتجددة على مستوى العالم، حيث زادت بنحو ٦,٥٪ سنويا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧ واستأثرت بأكثر من ثلثي الاستثمارات العالمية في الطاقة الإنتاجية الجديدة لتوليد الكهرباء في السنوات الأخيرة. ولكن في العقد الماضي فقط، ومع ظهور الطاقة الشمسية وطاقة الرياح كمصادر طاقة فعالة للتكلفة، تسارعت تلك الاستثمارات الإجمالية في الطاقة الإنتاجية للطاقة المتجددة، مما يشير إلى وجود ارتباط قوي بين الاستثمار وسعره النسبي. ورغم سيطرة الطاقة الكهرومائية على استثمارات الطاقة المتجددة حتى عام ٢٠٠٨، فقد احتل الاستثمار في تكنولوجيا الرياح مركز الصدارة في عام ٢٠٠٩. ومع انخفاض السعر النسبي للطاقة الشمسية الكهروضوئية بشكل كبير، أصبحت الخيار الأكثر جذبا للاستثمار في عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ٣-١-٢). وفي عام ٢٠١٧، حظيت الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدر أكبر من الاستثمارات مقارنة بجميع المصادر الأخرى منخفضة الكربون مجتمعة.

ومع ذلك، لم تشهد جميع تكنولوجيات الطاقة منخفضة الكربون انخفاضا في التكلفة. فقد ارتفعت تكاليف الطاقة

يمكن أن يساعد الاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة المتجددة في الحد من انبعاثات الكربون إلى حد كبير — وهي خطوة ضرورية لإبطاء وتيرة تغير المناخ الذي يهدد المستقبل الاقتصادي للبلدان في مختلف أنحاء العالم (الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وفي السنوات الأخيرة، انخفضت إلى حد كبير تكلفة بناء محطات توليد الطاقة الكهربية منخفضة الكربون من بعض مصادر الطاقة المتجددة، بعد أن كانت تعتبر فيما مضى غير اقتصادية^١ ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٧، انخفضت أسعار الألواح الشمسية الكهروضوئية وتوربينات الرياح البرية بوتيرة سريعة جدا، حيث هبطت بنسبة ٧٦٪ و٣٤٪، على الترتيب — مما جعل مصادر الطاقة هذه بدائل منافسة للوقود الأحفوري والمصادر منخفضة الكربون الأكثر تقليدية (الشكل البياني ٣-١-١).

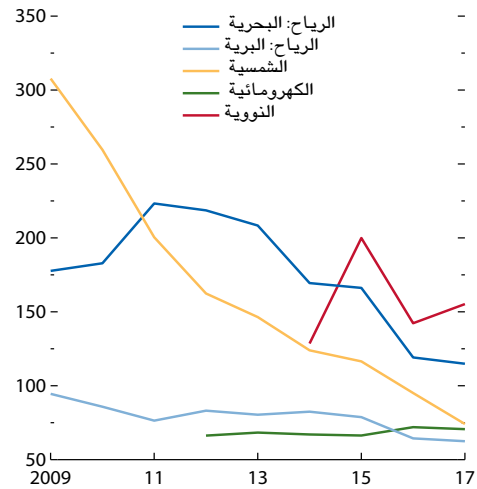
مؤلفا هذا الإطار هما كريستيان بوغمانز ولما قياصة. ^١ تقاس هذه التكلفة عادة بما يسمى التكلفة المستوية للكهرباء، والتي تقيس التكاليف المتكبدة مدى الحياة لبناء وتشغيل محطة لتوليد الكهرباء مقسومة على إنتاجها من الطاقة مدى الحياة، بناء على المشروعات الممولة مؤخرا في البلدان التي شهدت تنمية.

الشكل البياني ٣-١-٢: الإضافات السنوية للطاقة الإنتاجية الكهربية العالمية (بالآلاف ميغاوات)



المصادر: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الطاقة الشمسية تشمل الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية المركزة، وتشير الطاقة الكهرومائية إلى الطاقة الكهرومائية المتجددة ويستبعد منها التخزين بالضخ.

الشكل البياني ٣-١-١: التكلفة المستوية للكهرباء المتولدة من مصادر الطاقة منخفضة الكربون (بالدولار الأمريكي لكل ميغاوات | ساعة)



المصادر: مؤسسة Bloomberg New Energy Finance، والبيانات الاقتصادية للاحتياطي الفيدرالي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تم تخفيض بيانات التكلفة المستوية للكهرباء باستخدام مخفض إجمالي الناتج المحلي، وهي لا تشمل الدعم والضرائب.

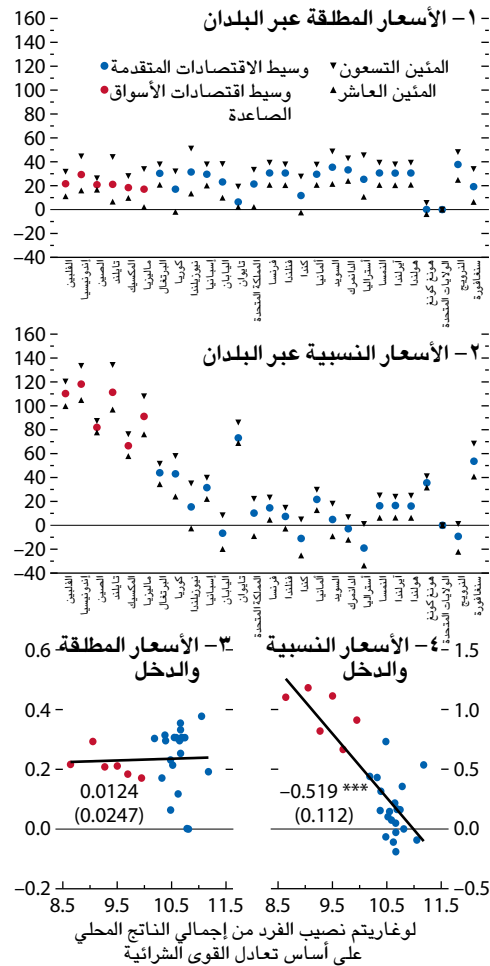
الإطار ٣-١: (تتمة)

وفي المقابل، فإن أنشطة البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتوحيد مقاييسها، ووفورات الحجم (من خلال مصانع أكبر حجماً للصناعة التحويلية) قد أدت إلى تصنيع وحدات للطاقة الشمسية الكهروضوئية متزايدة الكفاءة وتوربينات للرياح أكبر حجماً، إلى جانب ملايين التجارب شبه المتطابقة التي أدت إلى تحقيق تخفيضات مستمرة في التكاليف من خلال التعلم بالممارسة (دراسة Kavlak, Mc Nerney, and Trancik 2018). إن ما تشهده هذه القطاعات من تخفيضات كبيرة في التكاليف يبشر بالخير بالنسبة لأسعار البطاريات الكهربائية، التي قد يصبح إنتاجها أكثر كفاءة بكثير من خلال توحيد المقاييس ووفورات الحجم، والتي يمكن أن تؤدي زيادة استخدامها إلى الحد من انبعاثات الكربون بشكل دائم، وخاصة تلك الناتجة عن قطاع النقل.

النوية والطاقة الكهرومائية بنسبة ٢١٪ و٩٪، على الترتيب، خلال هذه الفترة. فما الذي يفسر هذه المسارات المتباينة لأسعار تكنولوجيا الطاقة؟ من المؤكد أن هناك دور ساهمت به المسارات المختلفة لأسعار الآلات والمعدات وأسعار المباني السكنية وغير السكنية (انظر الشكل البياني ٣-٢). وتتشابه الطاقة النووية والطاقة الكهرومائية مع مشاريع الهندسة المدنية واسعة النطاق، مثل بناء الجسور وخطوط السكك الحديدية. فالانخفاض المحتمل في تكاليف هذه الأنواع من المشاريع محدود بسبب تركيز الاستثمار، وتوحيد المكونات المحدودة نسبياً (دراسة Sovacool, Nugent, and Gilbert 2014)، وتأخر أعمال البناء (دراسة Berthélemy and Rangel 2015)، والشواغل بشأن اللوائح المحلية المتعلقة بالبيئة والسلامة التي تزداد صرامتها وإن كانت ضرورية.

الإطار ٣-٢: الأدلة المستخلصة من البيانات الضخمة: أسعار السلع الرأسمالية عبر البلدان

الشكل البياني ٣-٢-١: أسعار منتجات آبل والدخل (%)



المصادر: مشروع المليار سعر، وبرنامج المقارنات الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يتم تصنيف البلدان على المحور السيني في اللوحين ١ و٢ حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالدولار الدولي على أساس تعادل القوى الشرائية. وتشير النقاط إلى البيانات الوسيطة للوغاريتم أسعار كل بلد. وتشير الخطوط المتصلة في اللوحين ٣ و٤ إلى نتائج الانحدار على مستوى المنتج بتواتر شهري، حيث تجمع الآثار الغالبة للمنتج-الزمن، والأخطاء المعيارية على مستوى البلد. وتُستبعد من العينة المنتجات المباعة من خلال الموقع الإلكتروني لشركة آبل والتي لم تنتجها الشركة.
***p < 0.05; **p < 0.1; *p < 0.01.

عادة ما كان مشروع المقارنات الدولية المصدر الوحيد لبيانات أسعار سلال السلع الرأسمالية القابلة للمقارنة عبر البلدان. لكن رغم التحسينات الكبيرة، فإن المخاوف بشأن إمكانية المقارنة بين البلدان وطرق جمع الأسعار لا تزال قائمة، وقد تؤدي إلى إرباك عمليات مقارنة الأسعار بين البلدان (راجع على سبيل المثال دراسات Alfaro and Ahmed 2009، وDeaton and Heston 2010، وInklaar and Rao 2017). وهناك بديل واعد هو البيانات الضخمة، والتي تتيح مقارنة الأسعار المتاحة على شبكة الإنترنت للسلع (الرأسمالية) المتماثلة المباعة في مختلف أنحاء العالم. كذلك فإن قاعدة بيانات "مشروع المليار سعر" المتوفرة حديثاً (دراسة Cavallo, Neiman, and Rigobon 2014)، والمستخدمة في هذا الإطار، تتيح على وجه التحديد إجراء هذا النوع من المقارنات.

ويستخدم التحليل بيانات الأسعار المتاحة على شبكة الإنترنت لعدد ٦٧٤ منتجاً مختلفاً من منتجات آبل عبر ٢٧ اقتصاداً، بتواتر شهري من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢. ويتم مقارنة الأسعار التي يتم تقاضيها مقابل كل منتج مبيع خلال نفس الشهر عبر الاقتصادات البالغ عددها ٢٧ اقتصاداً في العينة بعد استبدالها بالأسعار بالدولار الأمريكي.

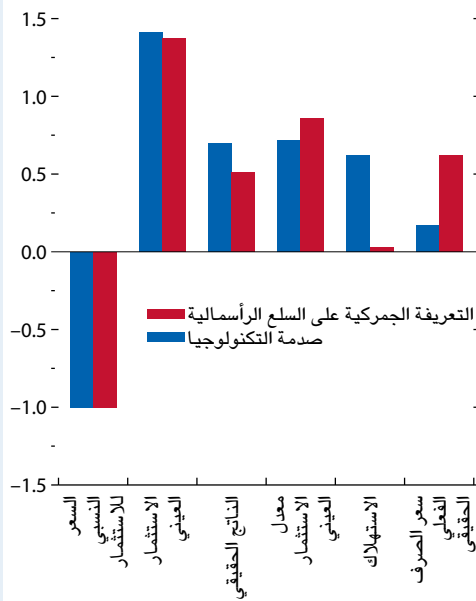
وتختلف أسعار التجزئة المتاحة عبر شبكة الإنترنت للسلع المتماثلة تختلف بين البلدان لأنها تشمل العلاوات السعرية، والضرائب وأوجه الدعم المحلية، وتكاليف النقل، والتعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز غير الجمركية. وعبر الاقتصادات التي تتوفر عنها بيانات والبالغ عددها ٢٧ اقتصاداً، معظمها متقدمة، شوهدت اختلافات كبيرة في الأسعار المطلقة لمنتجات آبل، رغم عدم مشاهدة ارتباط واضح مع دخل الفرد في هذه البلدان (الشكل البياني ٣-٢-١، اللوحان ١ و٢). غير أنه مقارنة بمستوى سعر إجمالي الناتج المحلي الكلي، تؤكد بيانات "مشروع المليار سعر" على النمط المعتاد الذي أوضحته بيانات مشروع المقارنات الدولية وأوردته دراسات سابقة، وهو أن الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية غالباً ما تكون أقل بكثير في البلدان الأكثر ثراءً (الشكل البياني ٣-٢-١، اللوحان ٢ و٤).

مؤلف هذا الإطار هو جيلون جينغ.

١ فئات المنتجات هي، على سبيل المثال، أجهزة ماك بوك، وآيفون، وأيبود، وكابلاتها ولوازمها. ويحدد الملصق التعريفي للمنتج الطراز، والذاكرة، وسعة التخزين، وحجم شاشة العرض، وغيرها. وتتطابق بيانات الأسعار المتاحة عبر شبكة الإنترنت والمستخلصة من قاعدة بيانات «مشروع المليار سعر» مع أسعار منتجات آبل غير المتاحة على شبكة الإنترنت، بعد استبعاد تكاليف الشحن، والضرائب المحلية، والعروض الترويجية للمتاجر (دراسة Cavallo, Neiman, and Rigobon 2014). ورغم أن منتجات آبل يمكن اعتبارها سلعا استهلاكية، يزداد استخدامها كسلع رأسمالية — فعلى سبيل المثال، يقوم المستخدمون من الشركات والحكومات بشراء ما يقرب من نصف جميع أجهزة آيبود (دراسة Goel 2016).

الإطار ٣-٣: المصدر الأساسي للتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية: تحليل قائم على نموذج

الشكل البياني ٣-٣-١: نماذج المحاكاة (الانحراف عن الحالة المستقرة الأصلية، %)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

تسهم أسعار السلع الاستثمارية مقارنة بالسلع الأخرى بدور مهم في تراكم رأس المال. وتعكس أسعار السلع الاستثمارية في أي بلد عدة عوامل، مثل (١) الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية في البلدان الأخرى المصدرة للسلع الاستثمارية، و(٢) الإنتاجية النسبية للقطاعات المنتجة للسلع الاستثمارية المحلية، و(٣) العلاوات السعرية النسبية عبر القطاعات، و(٤) المعدلات النسبية للتعريفات الجمركية وتكاليف التجارة الأخرى. ورغم أن التغيرات في أي من هذه العوامل يمكن أن تؤثر على أسعار السلع الاستثمارية، وتؤدي بالتالي إلى تغيرات في تراكم رأس المال، فقد تختلف الآثار الاقتصادية الكلية حسب المصدر الأساسي للاختلاف.

وهناك نموذج هيكلي يساعد على قياس هذه الاختلافات المحتملة وإضفاء الطابع الرسمي عليها. ويستخدم هذا الإطار النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل الذي وضعه صندوق النقد الدولي لدراسة الآثار الاقتصادية الكلية على المدى المتوسط — في اقتصاد صغير من اقتصادات الأسواق الصاعدة — في ظل سيناريوهين تنخفض فيهما الأسعار المحلية النسبية للسلع الاستثمارية (مقارنة بمؤشر أسعار المستهلكين): في السيناريو الأول، يصبح هذا الاقتصاد أكثر كفاءة بشكل دائم في إنتاج سلع رأسمالية جديدة، استناداً إلى المبادئ الواردة في دراسة Greenwood, Hercowitz, and Krussell (1997)؛ وفي السيناريو الثاني، يتم تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على واردات السلع الرأسمالية بشكل دائم.

ويمكن تفسير التغير التكنولوجي الخاص بكل استثمار في السيناريو الأول بعدة طرق: زيادة نشر الدراية الفنية التكنولوجية على المستوى الدولي (ربما عبر سلاسل القيمة العالمية) مما يؤثر بشكل غير متناسب على إنتاج السلع الرأسمالية (أو السلع المعمرة بشكل أعم)، وانخفاض التكاليف المحلية التي تنكبها الشركات في قطاعات السلع الرأسمالية (على سبيل المثال، بفضل التحسينات في البيئة التنظيمية)، وتحسين الكفاءة التنظيمية، وغير ذلك^١. ولمواجهة ذلك، وبافتراض عدم زيادة العلاوات السعرية، ستقوم الشركات في هذه القطاعات بتخفيض أسعارها عن أسعار باقي قطاعات الاقتصاد. ويوضح السيناريو الثاني آثار انخفاض التعريفات الجمركية — أو تكاليف التجارة بشكل أعم — على جميع السلع الرأسمالية المستوردة. وفي هذه الحالة، يعكس الانخفاض في مؤشر أسعار الاستثمار الكلي انخفاض الأسعار المحلية للسلع الرأسمالية المستوردة. ويتم استبدال بيانات نموذجي المحاكاة للحصول على انخفاض نسبته ١٪ في الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية على المدى الطويل.

وبالنظر إلى حصة واردات السلع الرأسمالية في الإنفاق الاستثماري الكلي حسب افتراضات النموذج (حوالي ٣٣٪)، فإن ذلك يتطلب انخفاضاً دائماً في التعريفات الجمركية على السلع الاستثمارية في السيناريو الثاني، بتكلفة مالية متكررة تبلغ حوالي ٠,٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي السنوي^٢. ويعرض الشكل البياني ٣-٣-١ التأثير على المدى المتوسط (بعد ١٠ سنوات من الصدمة). ويؤدي نفس الانخفاض في أسعار السلع الرأسمالية في السيناريوهين إلى زيادة العوائد على رأس المال بنفس القيمة، مما يؤدي إلى زيادة مماثلة في الاستثمار. غير أن الأثر على الناتج مختلف (٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي و٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، على الترتيب). ويأتي هذا الاختلاف نتيجة زيادة دائمة في كفاءة السلع الرأسمالية المنتجة حديثاً مما يؤدي إلى زيادة حد إمكانية الإنتاج في الاقتصاد المحلي. وكلما زادت إنتاجية الاقتصاد، زاد دخل الأسرة واستهلاكها بشكل دائم^٣.

^٢ إن الانخفاض المطلوب في التعريفات الجمركية يعكس أيضاً انخفاض سعر الصرف الحقيقي المشاهد في هذا السيناريو.

^٣ إن انخفاض أسعار السلع الاستثمارية بنسبة ١٪ نتيجة انخفاض العلاوات السعرية في قطاع السلع الاستثمارية يؤدي إلى آثار مماثلة جداً للآثار الناتجة عن زيادة الإنتاجية الخاصة بكل استثمار.

مؤلفو هذا الإطار هم ميشال أندرايه ورافاييل بورتيلو.
^١ يمكن القول إن هناك مجال أكبر لرفع الكفاءة في قطاعات السلع الرأسمالية في الأسواق الصاعدة نظراً لزيادة درجة تعقيد الإنتاج.

الإطار ٣-٣: (تتمة)

ويجدر التأكيد على أن الآثار على جانب العرض في كلا السيناريوهين تحدث غالباً نتيجة انخفاض تكاليف الاستثمار. ولتوضيح هذه النقطة، نقوم أيضاً بمحاكاة انخفاض في التعريفات الجمركية العامة يكافئ تأثيره على إيرادات المالية العامة تأثير انخفاض التعريفات الجمركية الخاصة بكل استثمار. وفي هذه الحالة، لا يوجد أي تأثير واضح على السعر النسبي المحلي للاستثمار. ونتيجة لذلك، تكون الزيادة في الاستثمار أقل بكثير (٠,٢٣٪ مقابل ١,٣٤٪ في سيناريو التعريفات الجمركية الخاصة بكل استثمار)، وهو نفس التأثير على الناتج (٠,١٨٪ مقابل ٠,٥٪).

وكما تؤكد هذه النتائج، فمن شأن تخفيض الحواجز التي تعوق التجارة في السلع الرأسمالية وتشجيع أنشطة البحث والتطوير التي تعمل على رفع الكفاءة في قطاعات السلع الرأسمالية أن يعود بالفائدة على الناتج والاستثمار والاستهلاك على المدى الطويل، حتى وإن انطوى ذلك على بعض التكاليف المالية.

وفي حالة انخفاض التعريفات الجمركية، لا تحدث هذه الزيادة الأولية في حد إمكانية الإنتاج (في القطاع المنتج للسلع الرأسمالية). ويمكن بدلاً من ذلك النظر إلى الحوافز التي تشجع على تراكم رأس المال والناشئة عن انخفاض أسعار السلع الرأسمالية على أنها تعكس الدعم. ورغم أن الاستثمار في المشروعات الرأسمالية يصبح أقل تكلفة، فإن إيرادات التعريفات الجمركية الضائعة تؤدي إلى عجز في الإيرادات الحكومية تتم تسويته عن طريق تخفيض التحويلات العامة للأسر. وينشأ عن تخفيض التحويلات العامة تأثير معاكس على الاستهلاك الخاص. ومن منظور ميزان المدفوعات، يفرض ارتفاع الطلب النسبي على الواردات ضغوطاً خافضة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهو ما يعني تأثير إضافي معاكس على الاستهلاك حيث تصبح سلة الاستهلاك المحلي أكثر تكلفة. ونتيجة لذلك تحدث زيادة طفيفة في الاستهلاك.

الإطار ٣-٤: الاستثمار والتعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية: أدلة على مستوى الشركات من كولومبيا

المنافسة، و(٢) تحسين إمكانية الحصول على مدخلات أقل تكلفة وربما أعلى جودة، بما في ذلك السلع الرأسمالية. ورغم أن العديد من الدراسات قد بحثت أثر تخفيض التعريفات الجمركية على الإنتاجية من خلال هاتين القناتين (راجع، على سبيل المثال، دراسة Amiti and Konings 2007)، لا توجد أدلة كافية على أثر ذلك التخفيض على الاستثمار. ويصف المنهج التجريبي التغير في معدل الاستثمار على مستوى الشركات قبل وبعد إصلاح التعريفات الجمركية والذي أدى إلى تخفيضات في التعريفات الجمركية على المدخلات من السلع الرأسمالية، والتعريفات الجمركية على المدخلات الأخرى، والتعريفات الجمركية على المخرجات. ويتم تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta Investment_i = \alpha + \beta_1 \Delta Capital Input Tariff_{s(i)} + \beta_2 \Delta Other Input Tariff_{s(i)} + \beta_3 \Delta Output Tariff_{s(i)} + \epsilon_i$$

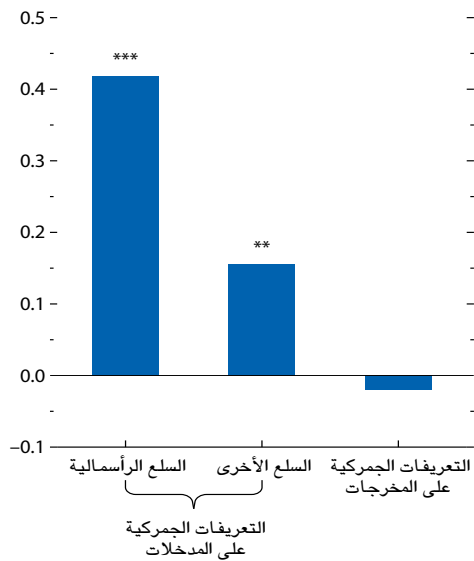
حيث يُعرف الاستثمار i بأنه استثمار في إجمالي الأصول الثابتة لشركة معينة i . والتعريفات الجمركية على المخرجات ($s(i)$) هي

^١ تؤخذ بيانات الاستثمار من مسح "Encuesta Anual Manufacturera"، وهو مسح سنوي لشركات الصناعة التحويلية في كولومبيا. ويتم الحصول

يستخدم هذا الإطار بيانات من كولومبيا لإلقاء الضوء على أثر انخفاض أسعار السلع الرأسمالية — نتيجة تخفيض التعريفات الجمركية على هذه السلع — على الاستثمار على مستوى الشركات. ونظرا لأن أسعار السلع الرأسمالية داخل اقتصاد ما تحدد اعتمادا على متغيرات داخلية، فمن الصعب تحديد أثرها السببي على الاستثمار. ويساعد التحليل على مستوى الشركات في التغلب على هذه المشكلة من خلال الاستفادة من التغيرات المتباينة، وربما أيضا الخارجية، في أسعار السلع الرأسمالية والسلع الأخرى نتيجة إجراء إصلاح كبير في التعريفات الجمركية في كولومبيا عام ٢٠١١. وقد كان الهدف من إصلاح التعريفات الجمركية في كولومبيا هو تبسيط هيكل التعريفات وتعزيز النمو الاقتصادي (دراسة Torres and Romero 2013). ونتيجة لذلك، انخفض متوسط التعريفات الجمركية على السلع المستوردة، بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، بما يقرب من ٤ نقاط مئوية، من ١٢,٥٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٨,٧٪ في عام ٢٠١١ (الشكل البياني ٣-٤-١). وباستخدام تحليل دراسة الأحداث، يبحث هذا الإطار قناتين مختلفتين يمكن أن يؤثر تحرير التجارة من خلالهما على قرارات الاستثمار الصادرة عن الشركات: (١) زيادة

مؤلفا هذا الإطار هما سيرجي ميليتشوك ويانيك تيمر.

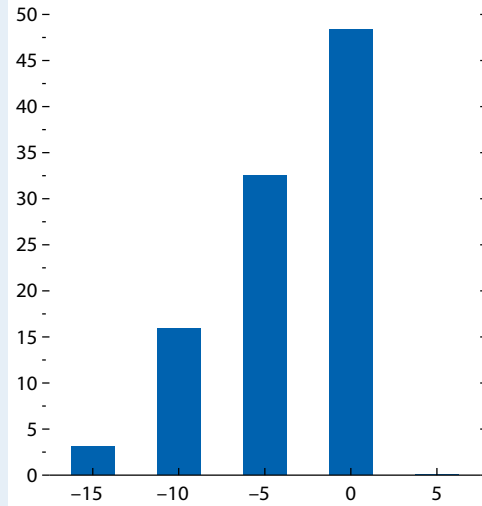
الشكل البياني ٣-٤-٢: الأثر الذي يقع على الاستثمار نتيجة التخفيضات في التعريفات الجمركية على المدخلات من السلع الرأسمالية، والمدخلات الأخرى، والمخرجات (%)



المصادر: دراسة (Meleshchuk and Timmer (2019)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يبين رسم الأعمدة البيانية التغير في التعريفات الجمركية على المحور السيني ونسبة السلع المستوردة التي تأثرت بهذا التغير على المحور الصادي.

ملحوظة: $p < 0.01$:*** $p < 0.05$:** $p < 0.1$:*

الشكل البياني ٣-٤-١: توزيع التغيرات في التعريفات الجمركية بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ (%)



المصادر: دراسة (Meleshchuk and Timmer (2019)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يبين رسم الأعمدة البيانية التغير في التعريفات الجمركية على المحور السيني ونسبة السلع المستوردة التي تأثرت بهذا التغير على المحور الصادي.

الإطار ٣-٤: (تتمة)

الجمركية على المدخلات من السلع الرأسمالية بمقدار نقطة مئوية واحدة يرتبط بزيادة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية في الاستثمار، وهو تقدير بالنقط ذو دلالة إحصائية عند مستوى ١٪. ويؤدي انخفاض التعريفات الجمركية على المدخلات الأخرى بخلاف السلع الرأسمالية إلى زيادة أقل في الاستثمار وإن ظلت ذات دلالة إحصائية (٠,١٥ نقطة مئوية). وتعكس هذه النتيجة نتائج نماذج المحاكاة التي تناولها الإطار ٣-٣، والتي تكشف بالمثل عن استجابة أقل بكثير من الاستثمار إزاء إجراء تخفيض عام في التعريفات الجمركية، مقارنة بتخفيض في التعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية. ولا يرتبط أثر انخفاض التعريفات الجمركية على المخرجات بتغيرات كبيرة في قرارات الاستثمار الصادرة عن الشركات، على الأقل على المدى القصير.^٢

وتقدم هذه النتائج أدلة إضافية — من إصلاح تجاري حديث في اقتصاد كبير من اقتصادات الأسواق الصاعدة — على أن خيارات الاستثمار المتاحة أمام الشركات تتأثر بأسعار السلع الرأسمالية.

المتوسط البسيط للتعريفات الجمركية في الدولة الأولى بالرعاية على المنتجات المصنفة على مستوى الستة أرقام داخل ٣٣ قطاعا وفقا للنظام المنسق، $s(i)$ ، وتهدف إلى رصد أثر زيادة المنافسة على معدلات الاستثمار. وتحسب التعريفات الجمركية على المدخلات من السلع الرأسمالية $s(i)$ والتعريفات الجمركية على المدخلات الأخرى $s(i)$ وفقا لما ورد في دراسة Amiti and Konings (2007) كمؤسّسات مرجحة للتعريفات الجمركية على المخرجات في جميع قطاعات السلع الرأسمالية والقطاعات الأخرى، حيث تعكس الأوزان الترجيحية نسبة مدخلات كل قطاع من القطاعات المستخدمة في إنتاج مخرجات القطاع s ، استنادا إلى جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠٠٧. وترصد متغيرات التعريفات الجمركية على المدخلات أثر الحصول على مدخلات أقل تكلفة. وخلافا للدراسات السابقة، يسمح التحليل باختلاف استجابة الاستثمار للتخفيضات في التعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية مقابل المدخلات الأخرى.

ويوضح الشكل البياني ٣-٤-٢ المعاملات المقدرة لثلاثة أنواع من التعريفات. فانخفاض التعريفات

^٢ يمكن تفسير معاملات التغيرات في التعريفات الجمركية على المدخلات على أنها آثار التغيرات في الأسعار على معدلات الاستثمار بافتراض أن التعريفات الجمركية تنتقل بالكامل إلى الأسعار التي يدفعها المستوردون. أما إذا لم ينتقل سوى جزء منها، يتم تخفيف المعاملات المقدرة نحو الصفر مقارنة بالآثر الحقيقي للأسعار.

^٣ النتائج ثابتة إزاء إدراج المتغيرات الضابطة القياسية، مثل حجم الشركة أو نمو المبيعات. وتعرض النتائج باستخدام إطار زمني مدته سنة واحدة، ولكنها أيضا ثابتة إزاء استخدام إطار زمني أوسع حول تخفيضات التعريفات الجمركية.

على بيانات التعريفات الجمركية من دراسة Felbermayr, Teti, and Yalcin (2018). ويؤدي استخدام مصفوفات المدخلات والمخرجات الثابتة على مستوى القطاع إلى التخفيف من الشواغل بشأن المتغيرات الداخلية التي تنشأ عند استخدام مصفوفات المدخلات والمخرجات على مستوى الشركات.

- . 1993. “How Strongly Do Developing Economies Benefit from Equipment Investment?” *Journal of Monetary Economics* 32: 395–415.
- Deaton, Angus, and Bettina Aten. 2017. “Trying to Understand the PPPs in ICP 2011: Why Are the Results So Different?” *American Economic Journal: Macroeconomics* 9 (1): 243–64.
- Deaton, Angus, and Alan Heston. 2010. “Understanding PPPs and PPP-Based National Accounts.” *American Economic Journal: Macroeconomics* 2 (4): 1–35.
- Eaton, Jonathan, and Samuel Kortum. 2001. “Trade in Capital Goods.” *European Economic Review* 45: 1195–235.
- Estevadeordal, Antoni, and Alan M. Taylor. 2013. “Is the Washington Consensus Dead? Growth, Openness, and the Great Liberalization, 1970s–2000s.” *Review of Economics and Statistics* 95 (5): 1669–690.
- Feenstra, Robert, Robert Inklaar, and Marcel Timmer. 2015. “The Next Generation of the Penn World Tables.” *American Economic Review* 105 (10): 3150–182.
- Feenstra, Robert, and John Romalis. 2014. “International Prices and Endogenous Quality.” *Quarterly Journal of Economics* 129 (2): 477–527.
- Felbermayr, Gabriel, Feodora Teti, and Erdal Yalcin. 2018. “On the Profitability of Trade Deflection and the Need for Rules of Origin.” CESifo Working Paper Series 6929, CESifo Group, Munich.
- Foley, Duncan K., and Miguel Sidrauski. 1970. “Portfolio Choice, Investment, and Growth.” *American Economic Review* 60 (1): 44–63.
- Gaspar, Victor, David Amaglobelo, Mercedes Garcia-Escribano, Delphine Prady, and Mauricio Soto. 2019. “Fiscal Policy and Development: Human, Social and Physical Investment for the SDGs.” IMF Staff Discussion Note 19/03, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Goel, Vindu. 2016. “Once Taunted by Steve Jobs, Companies Are Now Big Customers of Apple.” *The New York Times*, August 7.
- Greenwood, Jeremy, Zvi Hercowitz, and Per Krussell. 1997. “Long-Run Implication of Investment-Specific Technological Change.” *American Economic Review* 87 (3): 342–62.
- Gruss, Bertrand, and Suhaib Kebhajz. 2019. “Commodity Terms of Trade: A New Database.” IMF Working Paper 19/21, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Hsieh, Chang-Tai, and Peter J. Klenow. 2007. “Relative Prices and Relative Prosperity.” *American Economic Review* 97: 562–85.
- Inklaar, Robert, and D.S. Prasada Rao. 2017. “Cross-Country Income Levels over Time: Did the Developing World Suddenly Become Much Richer?” *American Economic Journal: Macroeconomics* 9 (1): 265–90.
- International Monetary Fund, World Bank, and World Trade Organization (IMF/WB/WTO). 2017. “Making Trade and Engine of Growth for All: The Case for Trade and for Policies to Facilitate Adjustment.” Policy Papers for Discussion at the Meeting of G20 Sherpas, Frankfurt, March 23–24.
- Adler, Gustavo, Romain Duval, Davide Furceri, Sinem Kilic Celik, Ksenia Koloskova, and Marcos Polawski-Ribeiro. 2017. “Gone with the Headwinds: Global Productivity.” IMF Staff Discussion Note 17/04, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ahn, JaeBin, Era Dabla-Norris, Romain Duval, Bingjie Hu, and Lamin Njie. 2019. “Reassessing the Productivity Gains from Trade Liberalization.” *Review of International Economics*, 27(1): 130–54.
- Alfaro, Laura, and Faisal Z. Ahmed. 2009. “The Price of Capital: Evidence from Trade Data.” Harvard Business School Working Paper 07–073, Harvard Business School, Boston.
- Amiti, Mary, and Jozef Konings. 2007. “Trade Liberalization, Intermediate Inputs, and Productivity: Evidence from Indonesia.” *American Economic Review* 97 (5): 1611–638.
- Armenter, Roc, and Amartya Lahiri. 2012. “Accounting for Development through Investment Prices.” *Journal of Monetary Economics* 59: 550–64.
- Berthélemy, Michel, and Lina Escobar Rangel. 2015. “Nuclear Reactors’ Construction Costs: The Role of Lead-Time, Standardization and Technological Progress.” *Energy Policy* 82: 118–30.
- Calderón, César, Enrique Moral-Benito, and Luis Servén. 2015. “Is Infrastructure Capital Productive? A Dynamic Heterogeneous Approach.” *Journal of Applied Econometrics* 30 (2): 177–98.
- Caceres, Carlos, Yan Carriere-Swallow, Ishak Demir, and Bertrand Gruss. 2016. “US Monetary Policy Normalization and Global Interest Rates.” IMF Working Paper 16/195, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Caselli, Francesco, and James Feyrer. 2007. “The Marginal Product of Capital.” *The Quarterly Journal of Economics* 122 (2): 535–68.
- Cavallo, Alberto, Brent Neiman, and Roberto Rigobon. 2014. “Currency Unions, Product Introductions, and the Real Exchange Rate.” *The Quarterly Journal of Economics* 129 (2): 529–95.
- Cavallo, Michele, and Anthony Landry. 2018. “Capital-Goods Imports and US Growth.” Bank of Canada Staff Working Paper, Bank of Canada, Ottawa.
- Chinn, Menzie D., and Hiro Ito. 2006. “What Matters for Financial Development? Capital Controls, Institutions, and Interactions.” *Journal of Development Economics* 81 (1): 163–92.
- Collins, William J., and Jeffrey G. Williamson. 2001. “Capital Goods Prices and Investment 1879–1950.” *Journal of Economic History* 61 (1): 59–94.
- DeLong, J. Bradford, and Lawrence H. Summers. 1991. “Equipment Investment and Economic Growth.” *Quarterly Journal of Economics* 106: 445–502.
- . 1992. “Equipment Spending and Economic Growth: How Strong is the Nexus?” *Brookings Papers on Economic Activity* (2): 157–99.

- Salahuddin, Mohammad, and Rabiul Islam. 2008. "Factors Affecting Investment in Developing Countries: A Panel Data Study." *The Journal of Developing Areas* 42 (1): 21–37.
- Sarel, Michael. 1995. "Relative Prices, Economic Growth and Tax Policy." IMF Working Paper 95/113, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Schott, Peter. 2004. "Across-Product versus Within-Product Specialization in International Trade." *Quarterly Journal of Economics* 119 (2): 647–78.
- Schreyer, Paul. 2002. "Computer Price Indices and International Growth and Productivity Comparisons." *Review of Income and Wealth* 48 (1): 15–31.
- Sen, Kunal. 2002. "Trade Policy, Equipment Investment and Growth in India." *Oxford Development Studies* 30 (3): 317–31.
- Shorrocks, A.F. 1982. "Inequality Decomposition by Factor Components." *Econometrica* 50 (1): 193–211.
- Sposi, Michael. 2015. "Trade Barriers and the Relative Price of Tradables." *Journal of International Economics* 96 (2): 398–411.
- Sovacool, Benjamin. K., Daniel Nugent, and Alex Gilbert. 2014. "Construction Cost Overruns and Electricity Infrastructure: An Unavoidable Risk?" *The Electricity Journal* 27 (4): 112–20.
- Taylor, Alan M. 1998a. "On the Costs of Inward-Looking Development: Price Distortions, Growth, and Divergence in Latin America." *Journal of Economic History* 58: 1–28.
- . 1998b. "Argentina and the World Capital Market: Saving, Investment, and International Capital Mobility in the Twentieth Century." *Journal of Development Economics* 57: 147–84.
- Topalova, Petia, and Amit Khandelwal. 2011. "Trade Liberalization and Firm Productivity: The Case of India." *The Review of Economics and Statistics* 93 (3): 995–1009.
- Torres, Mauricio, and Germán Romero. 2013. "Efectos de la Reforma Estructural Arancelaria en la Protección Efectiva Arancelaria de la Economía Colombiana." *Cuadernos de Economía* 32 (59): 265–303.
- World Trade Organization (WTO). 2015. *World Trade Report 2015: Speeding Up Trade: Benefits and Challenges of Implementing the WTO Trade Facilitation Agreement*. Geneva.
- Johri, Alok, and Md Mahbubur Rahman. 2017. "The Rise and Fall of India's Relative Investment Price: A Tale of Policy Error and Reform." Unpublished, McMaster University.
- Jones, Chad. 1994. "Economic Growth and the Relative Price of Capital." *Journal of Monetary Economics* 34: 359–82.
- Justiniano, Alejandro, Giorgio E. Primiceri, and Andrea Tambalotti. 2011. "Investment Shocks and the Relative Price of Investment." *Review of Economic Dynamics* 14 (1): 102–21.
- Karabarbounis, Loukas, and Brent Neiman. 2013. "The Global Decline of the Labor Share." *Quarterly Journal of Economics* 129 (1): 61–103.
- Kavlak, Goksin, James McNerney, and Jessika E. Trancik. 2018. "Evaluating the Causes of Cost Reduction in Photovoltaic Modules." *Energy Policy* 123: 700–10.
- Lim, Jamus Jerome. 2013. "Institutional and Structural Determinants of Investment Worldwide." World Bank Policy Research Working Paper 6591, World Bank, Washington, DC.
- Manova, Kalina, and Zhiwei Zhang. 2012. "Export Prices across Firms and Destinations." *Quarterly Journal of Economics* 127: 379–436.
- Magud, Nicolás, and Sebastián Sosa. 2017. "Corporate Investment in Emerging Markets: The Role of Commodity Prices." *Economía* 18 (1): 157–95.
- Meleshchuk, Sergii, and Yannick Timmer. 2019. "Trade Liberalization and Firm Investment: Evidence from Colombia." Unpublished.
- Mutreja, Piyusha, B. Ravikumar, Raymond Riezman, and Michael Sposi. 2014. "Price Equalization, Trade Flows, and Barriers to Trade." *European Economic Review* 70: 383–98.
- Mutreja, Piyusha, B. Ravikumar, and Michael Sposi. 2018. "Capital Goods Trade, Relative Prices, and Economic Development." *Review of Economic Dynamics* 27: 101–22.
- REN21. 2018. *Renewables 2018 Global Status Report*. Paris: REN21 Secretariat.
- Restuccia, Diego, and Carlos Urrutia. 2001. "Relative Prices and Investment Rates." *Journal of Monetary Economics* 47 (1): 93–121.

دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية

مقدمة

ينظر أكثر من ٨٠٪ من المواطنين في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة إلى التجارة من منظور إيجابي — غير أن أقل من نصفهم فقط هم من لديهم القناعة بأن التجارة تعود بالنفع على مستويات التوظيف أو الأجور أو الأسعار. ويظهر هذا التشكك بصورة ملحوظة على وجه الخصوص في الاقتصادات المتقدمة^١. ويعكس تباين الآراء على هذا النحو حقيقة أن منافع التجارة يمكن أن تترتب عليها تكلفة أيضاً. فمن ناحية، تتيح التجارة للبلدان التخصص حسب ميزتها النسبية، كما تسهم في زيادة المنافسة، وتسمح بتدفق المعرفة والتكنولوجيا عبر الحدود بما يساعد في رفع مستويات الإنتاجية والدخل في جميع البلدان (راجع على سبيل المثال الفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). كذلك ساهم كل من تراجع الحواجز التجارية ومكاسب الكفاءة المستمدة من عولمة الإنتاج في انخفاض السعر النسبي للسلع الرأسمالية بقوة، مما ساعد بدوره في تحقيق مستويات استثمار حقيقي قوية وتضييق فجوات الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتعود التجارة بالنفع على المستهلكين من خلال زيادة الخيارات المتاحة لهم وتخفيض أسعار السلع والخدمات، لا سيما التي تمثل نسبة كبيرة من استهلاك الأسر الأقل دخلاً. ومن الناحية الأخرى، توجد مخاوف شديدة من أن التجارة قد تقتزن بتسريح العمالة وتصحيحات مكلفة أخرى في أوضاع بعض مجموعات العاملين والمجتمعات. غير أن الرأي السائد في عدد كبير ومتزايد من الدراسات التجريبية هو أن النظام التجاري المفتوح والعاقل الذي تقل أو تنعدم فيه الحواجز الجمركية أو المعوقات الأخرى من شأنه أن يعود بمنافع صافية دائمة على جميع الأطراف المعنية في حالة تطبيق السياسات السليمة التي تضمن تقاسم المكاسب بين الجميع وحصول الفئات التي تتحمل عبء التصحيح على المساعدة التي تستحقها^٢.

وفي هذا السياق، أصبحت موازين التجارة الثنائية الكبيرة والمتنامية موضع تركيز، حيث تثير تساؤلات حول ما إذا كانت دليلاً على تفاوت الحواجز التجارية ومدعاة لقلق صناع السياسات بالتالي. ولكن إذا كانت موازين التجارة الثنائية تعكس في الجزء الأكبر منها قوى الاقتصاد الكلي المعروفة بدورها في تحديد الموازين التجارية الكلية للبلدان — مثل

أدت موازين التجارة الثنائية المرتفعة والمتنامية إلى زيادة المخاوف بشأن احتمالية تشوه النظام التجاري الدولي بسبب تفاوت الحواجز التجارية. ويتناول هذا الفصل دوافع موازين التجارة الثنائية، حيث يميز بين دور كل من العوامل الاقتصادية الكلية، وتوزيع العمل بين البلدان، والتعريفات الجمركية الثنائية. وينظر أيضاً في تداعيات التعريفات الجمركية على الإنتاجية والناتج ومعدلات التوظيف من خلال تأثيرها على كيفية تنظيم عمليات الإنتاج داخل البلدان وغيرها. توصل الفصل إلى ثلاث نتائج أساسية. أولاً، يعكس تطور موازين التجارة الثنائية منذ منتصف التسعينات في الجزء الأكبر منه قوى الاقتصاد الكلي المعروفة بدورها في تحديد حجم الموازين التجارية الكلية على المستوى القطري. وثانياً، كان للتغيرات في الجمارك الثنائية دور أقل مقارنة بالأوضاع الاقتصادية الكلية في تفسير تطور موازين التجارة الثنائية خلال العقدين الماضيين، وهو ما يعكس انخفاض مستوى الجمارك بالفعل في العديد من البلدان، وحقيقة أن التخفيضات التبادلية في الجمارك كان لها تأثير موازن على الأرصدة التجارية الثنائية. ولكن التشوهات الأخرى على مستوى السياسات — مثل سياسات العرض — ربما كان لها دور في هذا الصدد. ثالثاً، ساهم تراجع التعريفات الجمركية في زيادة الإنتاجية من خلال السماح بتوزيع العمل والتخصصات بين البلدان بشكل أكبر، بما في ذلك من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وتشير الطبيعة التكاملية للنظام التجاري الحالي إلى أن الزيادة الحادة في التعريفات الجمركية قد تنشأ عنها تداعيات كبيرة، مما يؤدي بالتالي إلى تردي أوضاع الاقتصاد العالمي. وتؤيد هذه النتائج استنتاجين أساسيين على جانب السياسات. أولاً، تركز مناقشات الاختلالات الخارجية (التي ينشأ معظمها عن موازين التجارة في أغلب البلدان) تركيزاً صحيحاً على العوامل الاقتصادية الكلية — مثل سياسة المالية العامة — التي عادة ما تحدد حجم موازين التجارة وأرصدة الحساب الجاري الإجمالية. ولن يؤدي استهداف موازين تجارية ثنائية بعينها على الأرجح سوى إلى تحول مسار التجارة وموازنة التغيرات في الأرصدة التجارية مع الشركاء الآخرين. وثانياً، من شأن التخفيضات متعددة الأطراف في التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز غير الجمركية أن تفيد التجارة، وأن تحسن النتائج الاقتصادية الكلية على المدى الأطول.

مؤلفو هذا الفصل هم يوهانس أوغستر وفلورنس جوموت (رئيس الفريق) ومارغو ماكديونالد وروبرتو بياتسا، وساهم في إعداده كل من كارلوس كاسيريس ودييغو سيرديرو وكايمان سوك شانغ وسورنالي أحمد حنان وروي مانو وسيرجي ميليشوك ورافاييل بورتيللو وماريكا سانتورو، كما قدم الدعم كل من بانكوري دات وشانغغ فيزاروتي ومينيكينا ساروشا وإلسي بيرتسيغيل.

^١ راجع Pew Research Center spring 2018 *Global Attitudes Survey*. في اقتصادات الأسواق الصاعدة، يوافق أكثر من نصف المجيبين قليلاً على عبارة «التجارة تسهم في توليد فرص العمل».

^٢ راجع IMF (2017a) and IMF/WB/WTO (2017, 2018).

على العوامل الاقتصادية الكلية ودور سياسات الاقتصاد الكلي وغيرها من المحددات القابلة للقياس في تشكيل هذه العوامل. وبخلاف تأثير التغيرات في التعريفات الجمركية على موازين التجارة الثنائية، يدرس الجزء الثاني من هذا الفصل الآثار الناتجة عن هذه التغيرات على مقاييس النشاط الاقتصادي الأكثر ارتباطا بالرفاه، مثل الناتج ومعدلات التوظيف والإنتاجية. ويسلط الضوء على دور زيادة الروابط في سلسلة العرض، ويضع تقديرات لأثر التعريفات الجمركية من خلال عدة قنوات: حماية المنتجين المحليين، والآثار على المنتجين في مختلف حلقات سلسلة العرض، وتحول مسار التجارة. وفي الختام، يسوق الفصل عدة نماذج تحاكي سيناريو حرب جمركية افتراضية بين الولايات المتحدة والصين، مع استخدام مناهج مختلفة في إعداد هذه النماذج لدراسة الآثار المحتملة على الاقتصاديين والتداعيات بالنسبة للبلدان غير ذات الصلة المباشرة بهذه الحرب.

- وفيما يلي النتائج التي خلص إليها هذا الفصل.
- موازين التجارة الكلية أكثر أهمية من موازين التجارة الثنائية. فالتغيرات في موازين التجارة الكلية (أي الإجمالية) عادة ما تؤثر على معظم موازين التجارة الثنائية، ولكن التغير في أحد موازين التجارة الثنائية عادة ما توازنه التغيرات في الموازين الثنائية مع شركاء تجاريين آخرين — في حالة عدم تغير أوضاع الاقتصاد الكلي — وبالتالي يكون تأثيره محدودا أو منعدما على الميزان التجاري الكلي.
- كان الجزء الأكبر من التغير في موازين التجارة الثنائية خلال العقدين الماضيين نتاجا لعوامل اقتصادية كلية — لا سيما التغيرات النسبية في الطلب والعرض الإجماليين في الشريكين التجاريين المعنيين ودوافعها الأساسية. وتضمنت هذه الدوافع عوامل أساسية مثل التغيرات الديمغرافية ومستوى التنمية الاقتصادية والمؤسسية، والسياسات الاقتصادية الكلية لا سيما سياسة المالية العامة والدورات الائتمانية، وفي بعض الأحيان سياسات أسعار الصرف وسياسات العرض المحلية (مثل دعم تكاليف الإنتاج).
- وفي المقابل، كانت التغيرات في التعريفات الجمركية الثنائية أقل تأثيرا في تغير موازين التجارة الثنائية، وهو ما يعكس انخفاض مستوياتها الأولية بالفعل في العديد من البلدان وقيام معظم البلدان بتخفيض تعريفاتها الجمركية في نفس الوقت، مما كانت له آثار موازنة على صافي التجارة. غير أنه في الوقت نفسه، يعد مستوى الجمارك جزءا مهما من تكلفة التجارة الثنائية التي تساعد في تشكيل التوزيع الدولي للعمل وبالتالي تشكيل أثر العوامل الاقتصادية الكلية المتغيرة على التجارة الثنائية والموازين التجارية.
- ولنفس السبب، فإن تأثير الجمارك على الإنتاجية والناتج والتوظيف مهم على المدى الأطول. فقد ساعد تراجع الجمارك على توزيع العمل بين البلدان بشكل أكبر — بما في ذلك من خلال سلاسل القيمة العالمية — وزيادة

تزايد قوة سياسة المالية العامة أو تراجع الطلب مقارنة بحجم الإنتاج المحلي — فإن سلوكيات التجارة على المستوى الثنائي ستكون ضئيلة الأهمية، وعندها سوف يتعين التركيز على معالجة التشوهات المحتملة في السياسات الاقتصادية الكلية. وفي الوقت نفسه، يعكس تحليل أنماط التجارة الثنائية صورة عميقة عن التكلفة الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن الحواجز التجارية، مثل الجمارك — بخلاف أثر هذه الحواجز على موازين التجارة الثنائية — من خلال آثارها طويلة المدى على التوزيع الدولي للعمل والإنتاجية والناتج ومعدلات التوظيف.

وفي ضوء ما سبق، يهدف هذا الفصل إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي دوافع موازين التجارة الثنائية — وتحديدا، ما هو دور العوامل الاقتصادية الكلية مقارنة بدور الجمارك، وما هو دور المحددات الأخرى التي يغلب عليها الطابع الجزئي الهيكلي والتي تؤثر على الميزة النسبية والتوزيع الدولي للعمل؟^٢
- ما العلاقة بين الموازين التجارية الكلية (ودوافعها) والموازين الثنائية؟
- ما انعكاسات رفع التعريفات الجمركية على التجارة الثنائية بالنسبة للبلدان المعنية؟ وما التداعيات في البلدان الأخرى في ظل وجود سلاسل القيمة العالمية؟

ويحلل هذا الفصل في مستهله الدوافع وراء التغيرات في موازين التجارة الثنائية من خلال تطبيق نموذج الجاذبية على تدفقات التجارة الثنائية، وتستخدم تقديرات النموذج لتفسير التغيرات الملاحظة في موازين التجارة الثنائية، مع التمييز بين أثر تكلفة التجارة، بما في ذلك التعريفات الجمركية، والتوزيع الدولي للعمل، والعوامل الاقتصادية الكلية. وبينما يظل نموذج الجاذبية هو النموذج الأساسي المستخدم في الدراسات التجارية، فإنه ينطوي على بعض أوجه القصور التي ينبغي أخذها في الاعتبار. أولا، لا ترصد المتغيرات المدرجة في نموذج الجاذبية بشكل كامل جميع العوامل التي لا تتغير بمرور الزمن التي تحدد مستوى الميزان التجاري بين بلدين. لذلك يركز الفصل على تفسير التغيرات في الموازين الثنائية بمرور الوقت. وثانيا، تشمل العوامل الاقتصادية الكلية جميع العوامل التي تحدد العرض والطلب الإجماليين في بلد ما. وتتضمن هذه العوامل السياسات الاقتصادية الكلية والدوافع الأساسية، مثل العوامل الديمغرافية، إلى جانب الآثار الناتجة على المدى الأطول عن التغيرات الكبيرة والدائمة في التعريفات الجمركية وعن سياسات العرض (مثل اتساع نطاق الدعم) التي يصعب قياسها بشكل منهجي عبر البلدان. ولبيان دور السياسات بصورة أكثر شمولا، يلقي الفصل نظرة أعمق لاحقا

^٣ وتحديدا، يمكن أن تنشأ التجارة عن اختلاف التكوين القطاعي للعرض والطلب بين الشركاء التجاريين، وهو ما يعكس في جزء منه التوزيع الدولي للعمل حسب الميزة النسبية.

المثال، من خلال برامج حديثة لدعم الدخل والمساعدة في البحث عن فرص العمل — وتطبيق سياسات لإعادة تدريب الفئات المسرحة وإعادة دمجها في سوق العمل، وتعديل سياسات الضرائب والمزايا من أجل إعادة توزيع مكاسب التجارة على نحو أكثر مساواة.

حقائق مبسطة

الميزان التجاري الكلي من منظور بلد ما هو حاصل جمع موازين تجارته الثنائية التي تعبر بدورها عن الفرق بين قيم الصادرات والواردات مع كل من الشركاء التجاريين. ويشير ذلك إلى وجود ارتباط كبير بين الميزان الإجمالي والموازن الثنائية — ويبدو بالفعل أن البلدان التي تشهد اختلالات كبيرة في ميزانها التجاري الكلي تكون معظم موازينها الثنائية أحادية الجانب، إما على الجانب الموجب (مثل ألمانيا) أو على الجانب السالب (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) (الشكل البياني ٤-١). وفي الوقت نفسه، يوجد تفاوت حاد في موازين التجارة الثنائية عبر الشركاء التجاريين: فموازن التجارة الثنائية إما موجبة أو سالبة في معظم البلدان، وحتى البلدان ذات الموازين التجارية الكلية الصغيرة يمكن أن تكون موازينها التجارية الثنائية كبيرة (ولكنها توازن بعضها البعض). وتظهر نفس المشاهدات في بلدان كثيرة أخرى بخلاف البلدان الواردة في الشكل البياني.

وتشير هذه الحقائق المبسطة إلى أن موازين التجارة الثنائية تشكل عموماً بفعل قوتين: (١) العوامل الاقتصادية الكلية، ويقصد بذلك تحديداً الاختلالات بين العرض المحلي والإنفاق المحلي الإجماليين في البلدان، والتي تعكسها موازين التجارة الكلية، و(٢) التعريفات الجمركية والعوامل التي يغلب عليها الطابع الجزئي الهيكلي، والتي تتغير على أساسها كثافة التجارة الثنائية بين بلدين.

وتتضح العلاقة بين الميزان التجاري الكلي وموازن التجارة الثنائية على المستوى العالمي أيضاً (الشكل البياني ٤-٢). فقد كانت التغيرات في الموازين التجارية الثنائية والكلية العالمية، مقيسة بالقيمة المطلقة لبيان حجمها، متسقة عموماً خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت بقوة خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية التي وقعت في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهبطت خلال الأزمة^٤ غير أنه يمكن ملاحظة بعض الاختلافات أيضاً — فعلى سبيل المثال، كانت الموازين الثنائية أعلى من الموازين التجارية الإجمالية، وأقل انخفاضاً منها في أعقاب الأزمة. ويوجد عدد قليل من البلدان ذات الموازين الكلية الكبيرة، مثل الصين والولايات المتحدة

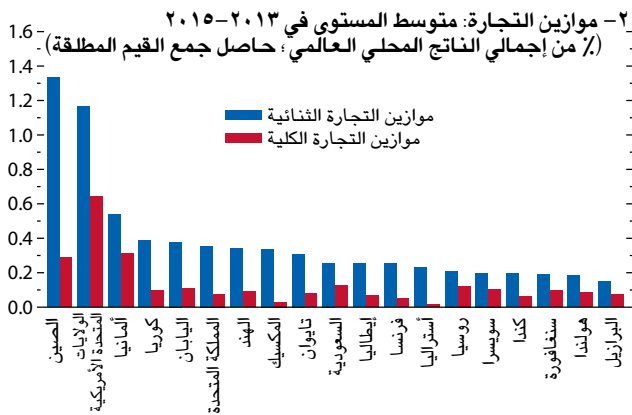
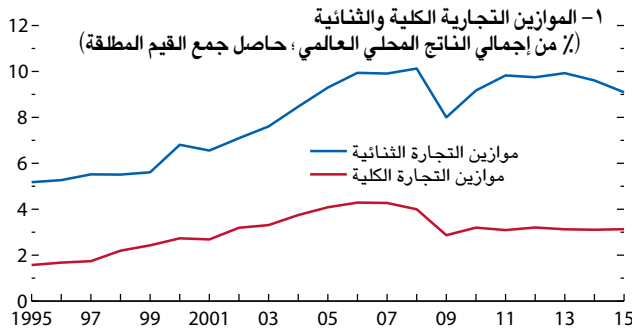
المنافسة وفرص الحصول على المدخلات الأجنبية، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في مستويات الإنتاجية. ويشير ذلك إلى وجود فرصة لحدوث آثار إيجابية ملحوظة نتيجة التحول إلى تعريفات جمركية أقل، وآثار سلبية أيضاً نتيجة الحروب الجمركية. وسوف تؤدي الزيادات في التعريفات الجمركية الثنائية إلى إلحاق الضرر بمستويات الناتج والتوظيف والإنتاجية، ليس في الاقتصادات المعنية فحسب، ولكن في البلدان غير ذات الصلة المباشرة أيضاً في مختلف أجزاء سلاسل القيمة. وبينما قد تستفيد بعض البلدان من تحول مسار التجارة، سيؤدي ارتفاع الجمارك إلى تردي الأوضاع الاقتصادية العالمية.

وتشير هذه النتائج إلى استنتاجين أساسيين على جانب السياسات. أولاً، تركز المناقشات بشأن الأرصد الخارجية تركيزاً صحيحاً على المحددات الاقتصادية الكلية لموازن التجارة والحساب الجاري. وتؤثر التغيرات في السياسات الاقتصادية الكلية (مثل سياسة المالية العامة) على جميع الموازين الثنائية. ومن الانعكاسات المهمة لذلك أن استهداف أرصدة تجارية ثنائية بعينها دون معالجة أوضاع الاقتصاد الكلي لن يؤدي على الأرجح سوى إلى تحول مسار التجارة وموازنة التغيرات في الأرصد التجارية مع الشركاء الآخرين. وثانياً، من شأن التخفيضات واسعة النطاق ومتعددة الأطراف في التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز غير الجمركية أن تغيد التجارة، وأن تحسن النتائج الاقتصادية الكلية على المدى الطويل. إذ يؤدي انخفاض الجمارك إلى مكاسب في الكفاءة والديناميكية من خلال السماح للبلدان بالتخصص حسب مزاياها النسبية، والاندماج في سلاسل العرض، وزيادة فرص وصولها إلى المدخلات الأجنبية. وعلى العكس، يمكن أن يؤدي رفع الجمارك على التجارة الثنائية إلى تكاليف اقتصادية كبيرة، ليس في البلدان المعنية فحسب، بل في بلدان أخرى أيضاً. وتتفاقم هذه الآثار بدرجة كبيرة بسبب سلاسل العرض العالمية التي تسهم في انتقال التداعيات الناتجة عن الجمارك الثنائية، وتؤثر بالتالي على البلدان في مختلف أجزاء سلاسل القيمة. وفي حين قد تستفيد بعض البلدان من تحول مسار التجارة، فإن التأثير السلبي على مستويات الثقة وتشديد الأوضاع المالية العالمية نتيجة التوترات التجارية ستترتب عليهما تداعيات معاكسة في جميع البلدان (الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

وبينما تشير هذه النتائج إلى أن تخفيض الحواجز التجارية قد يفيد الاقتصاد العالمي، توجد مخاوف مبررة بشأن الآثار التوزيعية للتجارة. فمن المهم تطبيق سياسات محددة لضمان تقاسم المكاسب المستمدة من التجارة بين الجميع وتوفير الحماية الكافية لمن سبقهم الركب (راجع IMF/ IMF 2017a; WB/WTO 2017, 2018). وتتضمن السياسات اللازمة لمساعدة المتضررين من التصحيح الهيكلي أو التسريح تقوية شبكات الأمان الاجتماعي في الاقتصادات المعنية — على سبيل

^٤ تحديداً، تقاس الموازين الثنائية العالمية كحاصل جمع القيم المطلقة للموازن الثنائية لجميع البلدان. وبالمثل، تساوي الموازين الكلية العالمية حاصل جمع القيم المطلقة للموازن التجارية الكلية لجميع البلدان.

الشكل البياني ٤-٢: الاختلالات التجارية العالمية

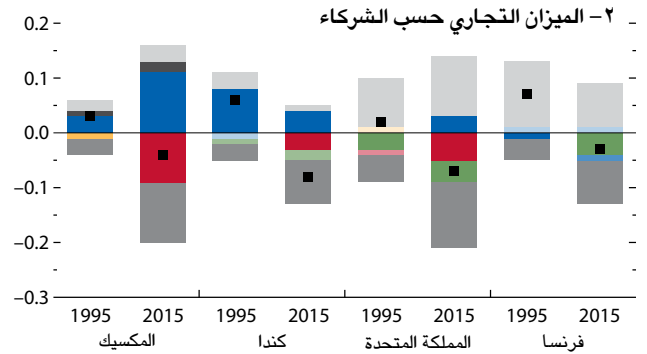
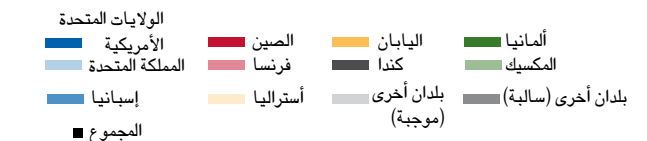
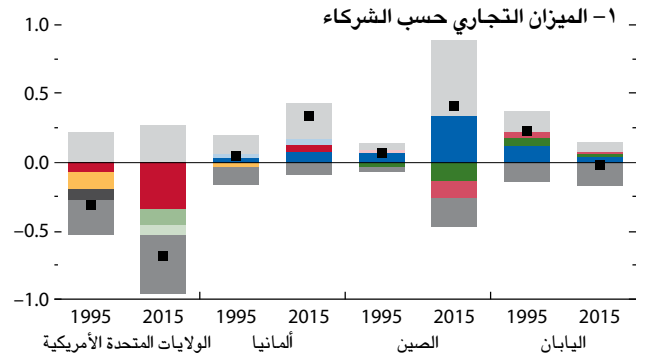
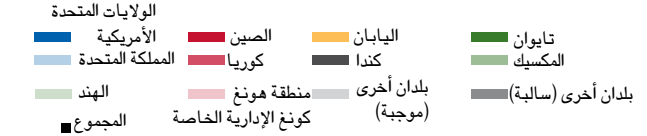


المصادر: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تستند التسميات الواردة في الشكل البياني إلى رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

النسبي للمعوقات التي تعترض التجارة والتي يفترض أنها تعزى إلى التكلفة التجارية (الشكل البياني ٤-٣). ويشير ارتفاع كثافة التجارة بين بلدين ما إلى زيادة سهولة التجارة فيما بينهما. وبالنظر إلى التغير بين الفترتين ١٩٩٥-١٩٩٩ و ٢٠١٥-٢٠١٥، تتضح زيادة سهولة التجارة نسبيا بالنسبة لمعظم أزواج البلدان. وهي نتيجة غير مستغربة في ضوء التراجع الملاحظ بمرور الوقت في الحواجز التي تعوق تدفقات التجارة. فقد ساهم تطور تكنولوجيات النقل في الحد من تكلفة الشحن لمسافات طويلة. كذلك كانت التغيرات التي طرأت على السياسات عنصرا حاسما في هذا الصدد، حيث أدت زيادة عدد الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى تراجع عام في الجمارك على الواردات. وكان التراجع ملحوظا للغاية في البلدان التي كانت تفرض تعريفات جمركية مرتفعة في البداية، مثل الصين وغيرها من اقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي الوقت نفسه، يلاحظ وجود تفاوت كبير في كثافة التجارة الثنائية عبر أزواج البلدان. ويعكس ذلك تكلفة التجارة الثنائية، مثل الجمارك والعوامل التي يغلب عليها الطابع الجزئي الهيكلي، ويشير إلى أن العوامل الاقتصادية الكلية يختلف تأثيرها إلى حد ما على الموازين التجارية الثنائية المختلفة لبلد ما.

الشكل البياني ٤-١: موازين التجارة الثنائية، حسب الشركاء الرئيسيين^١

(٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

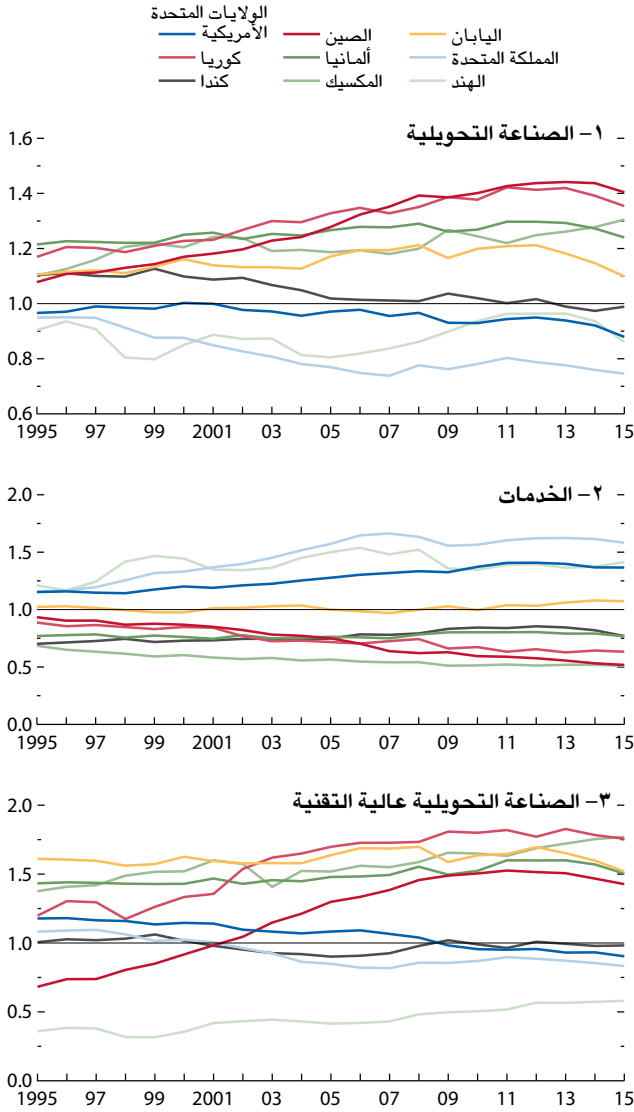


المصادر: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تستند التسميات الواردة في الشكل البياني إلى رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.
^١ أكبر ثلاثة شركاء في السنة.

وألمانيا وكوريا واليابان، التي تعد أيضا من كبار المساهمين في الموازين الثنائية العالمية. ولكن في جميع الحالات، تعد الموازين التجارية الثنائية أعلى كثيرا مقارنة بالموازين التجارية الكلية.

وكان التكامل التجاري العالمي عاملا حاسما وراء جميع هذه التطورات، واشتدت وتيرته بسبب الانخفاض المستمر في تكاليف التجارة. ويعكس متوسط كثافة التجارة الثنائية عبر أزواج البلدان، وهو ما ناقشه لاحقا في هذا الفصل، الحجم

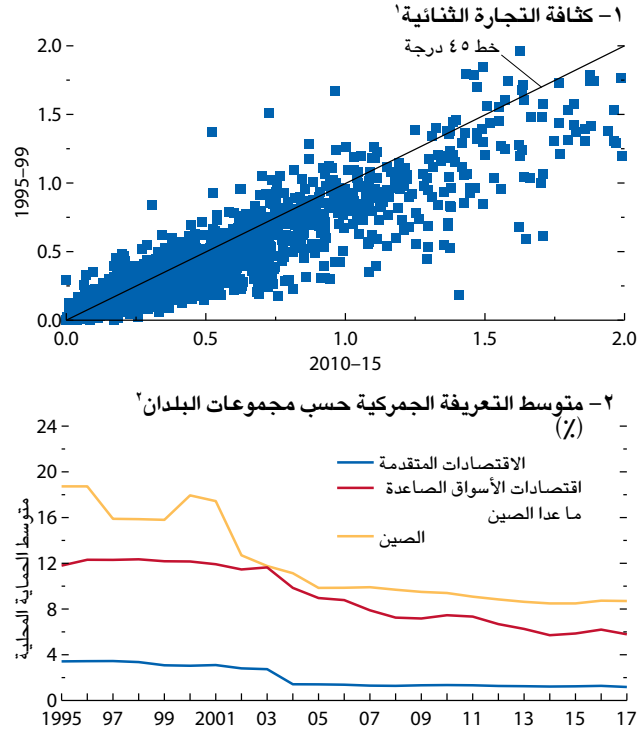
الشكل البياني ٤-٤: الميزة النسبية الظاهرة^١



المصادر: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند التسميات الواردة في الشكل البياني إلى رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. القيم التي تزيد على ١ تشير إلى ميزة نسبية ظاهرة في القطاع.

الصادرات الصناعية نسبياً في البلدان التي كانت تعاني منذ البداية من ضعف نسبي في هذا القطاع، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. ويمكن ملاحظة نمط مماثل في قطاع الخدمات، حيث بنت المملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة على الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها منذ البداية. وقد انعكس تطور هذه المزايا النسبية أيضاً على موازين التجارة في الصناعات التحويلية والخدمات في هذه البلدان.

الشكل البياني ٤-٣: كثافة التجارة والحوافز التجارية



المصادر: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة لدى البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. تمثل كل نقطة زوجاً من البلدان. وتعكس تقديرات كثافة التجارة بين أي بلدين تأثير تكلفة التجارة الثنائية ومتعددة الأطراف لهذين البلدين على الصادرات. ولتسهيل قراءة البيانات الواردة في الشكل البياني، تم استبعاد أزواج البلدان التي تتجاوز كثافتها التجارية ٢. يتم تجميع المتوسطات على مستوى البلدان - القطاعات باستخدام أنصبة القيمة المضافة الثابتة (في عام ٢٠٠٠) كأوزان ترجيحية.

ومن المحددات الأخرى لكثافة التجارة الثنائية بين بلدين التخصص الدولي لكل منهما. فمع تراجع تكلفة التجارة، اتجهت البلدان عادة إلى التخصص بشكل أكبر في مجالات الإنتاج التي تتميز فيها (أي ميزتها النسبية) — على مستوى القطاعات الكبرى على الأقل — واستيراد المنتجات الأخرى من بلدان أخرى — مما ساهم في توزيع العمل بين البلدان بشكل أكبر وتحقيق المزيد من مكاسب التجارة. ويمكن أن تنشأ عن هياكل الطلب والعرض في فرادى البلدان أنماط تجارية معقدة في مجموعة من البلدان، بحيث تتدفق التجارة عبر البلدان نتيجة استهلاكها وإنتاجها لسلع معينة بكثافات مختلفة. وفي عام ١٩٩٥، أظهرت بعض البلدان ميزة تنافسية في قطاع الصناعة التحويلية وتخصصت بشكل أكبر في هذا القطاع — لا سيما الصين وكوريا وألمانيا واليابان والمكسيك (الشكل البياني ٤-٤).^٥ وعلى العكس، تراجع التخصص في

^٥ تقاس الميزة التنافسية الظاهرة بنصيب قطاع ما في صادرات البلد مقارنة بنصيب هذا القطاع في صادرات العالم.

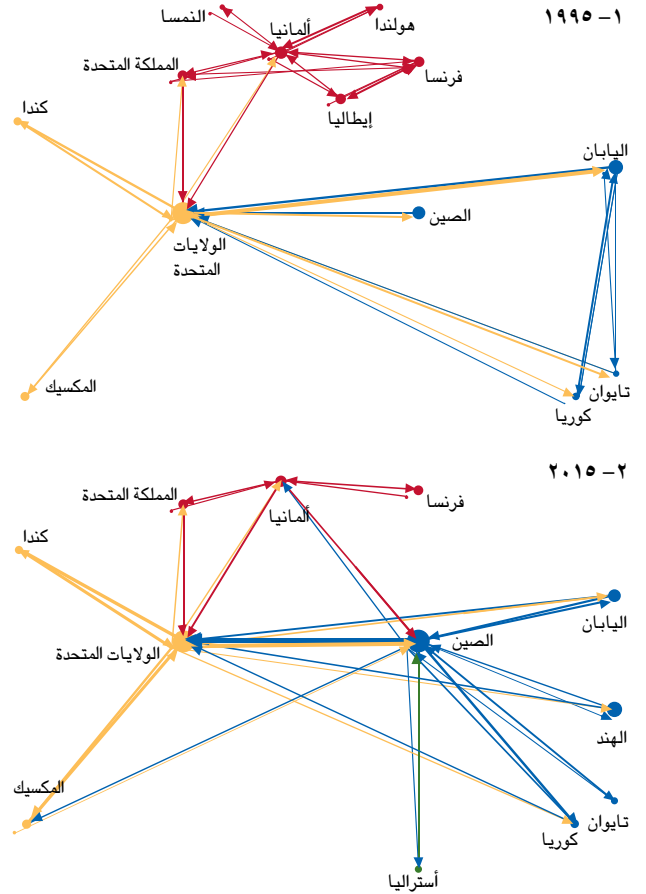
زيادة نمو الإنتاجية نسبيا في بعض القطاعات بفضل الابتكار. وفي الوقت نفسه، يوجد جدل كبير حول دور سياسات العرض في المساعدة على تعزيز هذه الميزة النسبية.^٧

وقد ساهم تطور سلاسل الطلب العالمية أيضا في زيادة تخصص البلدان عبر القطاعات وداخلها، مما أدى إلى تعميق الأنماط التجارية متعددة البلدان. وبالتركيز على التدفقات التجارية الثنائية الأكبر في عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٥، يتضح أن الإنتاج العالمي يتركز في ثلاثة أقطاب عموما، ولكن مع تباين درجات كثافتها (الشكل البياني ٤-٥): قطب (أو «مصنع») أمريكا الشمالية الذي يتركز حول الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، والمصنع الأوروبي ويتمركز حول ألمانيا، والمصنع الآسيوي.^٨ وتوجد أيضا روابط مهمة بين أقطاب الإنتاج الثلاثة، لا سيما بين الولايات المتحدة وآسيا. وبالرغم من أن هذه الأقطاب احتفظت بمركزها الإقليمي خلال الفترة من ١٩٩٥ و ٢٠١٥، فقد تغيرت وازدادت عمقا بمرور الوقت — وشهدت آسيا التغيرات الأبرز على الإطلاق. ففي عام ١٩٩٥، كانت اليابان تحتل مركز الصدارة في المصنع الآسيوي، ولكن الصين تضطلع حاليا بالدور الرئيسي، حيث إن بعض السلع التي اعتادت الشركات اليابانية شحنها إلى الولايات المتحدة مباشرة أصبح يتم شحنها إلى الصين أولا لإخضاعها لمزيد من عمليات التجهيز. وقد يُتوقع أن تؤدي زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تلك إلى ارتفاع حجم الموارز الثنائية (مقاسة بحاصل جمع قيمها المطلقة)، ولكنها لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع حجم الميزان التجاري الكلي.^٩ وتشير البيانات بالفعل إلى وجود علاقة موجبة قوية بين مشاركة بلد ما في سلاسل القيمة العالمية وحجم موازينه الثنائية، ولكن العلاقة أضعف كثيرا عندما يتعلق الأمر بحجم الميزان التجاري الكلي (الشكل البياني ٤-٦).

ومن الانعكاسات الأخرى لهذه الاتجاهات زيادة الفرق بين مقاييس التجارة الكلية التقليدية ومقاييس القيمة المضافة (التي تقيس القيمة المضافة الفعلية المتبادلة بين بلدين) نظرا لأن السلعة المبيعة تنطوي على قيمة مضافة من عدة بلدان في مختلف أجزاء سلسلة القيمة

^٧ يمكن أن تتضمن هذه السياسات عددا من التدابير، مثل تقديم الدعم للقطاعات، وتوفير حوافز لتشجيع الابتكار (مثل سياسة التشجيع على تسجيل براءات الاختراع في الصين، راجع الفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، وسياسات وممارسات نقل التكنولوجيا. وتناقش سياسات العرض لاحقا في هذا الفصل.
^٨ راجع دراسة (2013) Baldwin and Lopez-Gonzalez للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا حول الأنماط العالمية للتجارة في سلاسل العرض.
^٩ لنفترض على سبيل المثال وجود سلسلة قيمة عالمية بين ثلاثة بلدان، حيث تتدفق السلع الوسيطة من البلد الأول إلى الثاني، ومن الثاني إلى الثالث. في هذه الحالة، يؤدي تعمق الروابط في سلسلة القيمة العالمية إلى زيادة العجز في الميزان التجاري للبلد الثاني مع الأول، وزيادة الفائض في ميزانه التجاري مع الثالث. راجع دراسة Ahn and others (تصدر قريبا) للاطلاع على مناقشة حول الارتباط بين موازين التجارة الثنائية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

الشكل البياني ٤-٥: أكبر التدفقات التجارية، ١٩٩٥ مقابل ٢٠١٥ (بالمليار دولار أمريكي)



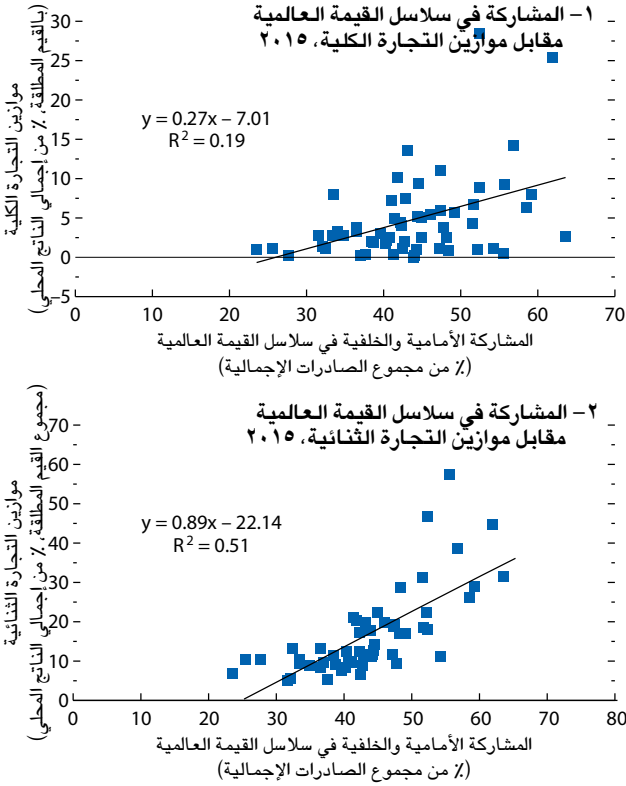
المصادر: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: البلدان الأكثر تصديرا خلال العام (> 1٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في ١٩٩٥ و ٢٠١٥ على الترتيب)، وتخفض الصادرات بمخفض إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة. ويمثل حجم الفقاعات النصيب العالمي لإجمالي الناتج المحلي لبلد ما. وتستند السميات الواردة في الشكل البياني إلى رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

حيث ارتفع فائض الولايات المتحدة في ميزان تجارة الخدمات على سبيل المثال.

غير أن تطور الميزة النسبية لا يتوقف على تراجع التكلفة التجارية فقط. فكوريا والصين مثال على البلدان التي تمتلك قطاعات صناعية عالية التقنية ذات تأثير قوي على التجارة العالمية بالرغم من أنها لم تكن لها أي ميزة نسبية منذ البداية في هذا المجال (أو كانت لها ميزة نسبية ضعيفة، كما في حالة كوريا). وتوجد أمثلة أخرى على مستوى أكثر تفصيلا.^٦ ويمكن أن تعكس هذه التطورات عددا من العوامل، مثل

^٦ راجع دراسة (2019) Daruich, Easterly, and Reshef للاطلاع على تحليل مفصل للتغير في تخصصات البلدان على مستوى أكثر تفصيلا.

الشكل البياني ٤-٦: دور سلاسل القيمة العالمية^{١٠}



المصادر: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كل نقطة تمثل بلداً.

الجمارك والاتفاقيات التجارية)^{١٢} وإلى جانب تكلفة التجارة الثنائية بين بلدين، من المهم تحييد أثر متوسط التكلفة التجارية التي يواجهها البلد المصدر عبر جميع الشركاء التجاريين ومتوسط التكلفة التجارية التي يفرضها البلد المستورد لإيضاح الارتباط بين تأثير الجمارك الثنائية وتكلفة التجارة مع الشركاء الآخرين. وتعكس هذه العوامل آثار التوازن العام الناتجة عن التكاليف التجارية.^{١٣}

^{١٢} يتضمن النموذج المستخدم في هذا الفصل المسافة الجغرافية بين الشركاء التجاريين، والتعريفات الثنائية، والمتغيرات الصورية للحدود المشتركة واللغة المشتركة والتاريخ الاستعماري المشترك ووجود اتفاقيات تجارة حرة مشتركة. ولا تنتظر دراسات الجاذبية التقليدية صراحة في دور ترتيبات سعر الصرف. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساعد مناطق العملة الموحدة، كمنطقة اليورو، في الحد من تكلفة التجارة الحقيقية بين المشاركين نظراً لانتفاء الحاجة إلى التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف. وفي نماذج انحدار الجاذبية المعيارية، تكون هذه الآثار أكثر وضوحاً، من خلال الارتباط الخطي، وهو ما يرجع جزئياً إلى متغيرات القرب الجغرافي أو المتغيرات الصورية لاتفاقيات التجارة الحرة.

^{١٣} تتضمن آثار التوازن العام، على سبيل المثال، آثار تكلفة التجارة في بلد آخر على التجارة بين البلدين المعنيين. وتتناول الدراسات أيضاً التكلفة التجارية متعددة الأطراف بوصفها «مقاومة متعددة الأطراف» أو

(الإطار ٤-١).^{١٠} ويعد ذلك من العوامل المهمة للغاية التي يتناولها تحليل أثر الجمارك على القيمة المضافة ومستويات التوظيف في القسم بعنوان «نظرة أقرب على التعريفات الجمركية وتداعياتها».

محددات موازين التجارة الثنائية

لفهم وقياس دوافع التجارة الثنائية، يستخدم هذا الفصل النموذج الأساسي المستخدم في الدراسات التجارية، وهو ما يعرف بنموذج الجاذبية. ويوجد عدد كبير من الدراسات النظرية والتجريبية التي تتضح منها فعالية هذا النموذج في تفسير الصادرات الثنائية كدالة لتكلفة التجارة، وإجمالي العرض والطلب في البلدان الشريكة في التجارة، والتكوين القطاعي للطلب والعرض. ويمكن فيما بعد الربط بين المحددات التقديرية للصادرات الثنائية وتقديرات الواردات الثنائية وبين هذه المحددات وأنماط صافي التجارة الثنائية. وتتيح هذه الطريقة تحليل موازين التجارة الثنائية لتحديد دوافعها — أي الإجراءات المحددة التي يتم اتخاذها على مستوى السياسات التجارية، والسياسات والأوضاع الاقتصادية الكلية بوجه أعم.^{١١}

نموذج الجاذبية بإيجاز

يفسر نموذج الجاذبية الصادرات الثنائية كدالة لثلاث مجموعات من المحددات (راجع دراسة Anderson and van Wincoop 2003 وغيرها).

- العوامل الاقتصادية الكلية: تحديداً، تزداد الصادرات الثنائية مع زيادة العرض الإجمالي (الناتج الإجمالي) للبلد المصدر والطلب الإجمالي (الإنفاق الإجمالي) للبلد المستورد كنسبة من الناتج العالمي. ويستخدم التحليل الناتج الإجمالي والإنفاق الإجمالي (بدلاً من القيمة المضافة والإنفاق النهائي) كمقياس للنمو في تجارة السلع الوسيطة في سلسلة القيمة العالمية، والذي يتم إدراجه في مقاييس الصادرات.
- تكاليف التجارة: تتضمن التكاليف التجارية الطبيعية والتكاليف التجارية من صنع الإنسان — أو المرتبطة بالسياسات. وتزداد احتمالات التجارة بين بلدين في حالة قربهما الجغرافي أو وجود روابط تاريخية فيما بينهما أو انخفاض التكاليف التجارية الواضحة (بسبب انخفاض

^{١٠} راجع دراسة Johnson and Noguera (2012a, 2012b, 2017) ودراسة Koopman, Wang, and Wei (2014).
^{١١} راجع على سبيل المثال دراسة Feenstra (2004) ودراسة Silva and Tenreiro (2006) ودراسة Baldwin and Taglioni (2011) ودراسة Bacchetta and others (2012) ودراسة Yotov and others (2016) للاطلاع على مناقشة حول تقدير نموذج الجاذبية المستخدم في قياس الصادرات الثنائية. ويوجد عدد قليل للغاية من الدراسات التجريبية التي تسعى إلى تحديد دوافع موازين التجارة الثنائية (راجع على سبيل المثال دراسة Davis and Weinstein 2002).

• التكوين القطاعي للعرض والطلب: يؤثر التكوين القطاعي للعرض والطلب — الذي يعكس التوزيع الدولي للعمل — على حجم التجارة بين بلدين ما في مختلف القطاعات، وبالتالي على حجم تجارتهما الإجمالية. فعلى سبيل المثال، إذا كان بلد ما متخصصاً في إنتاج السلع الصناعية، بينما ينفق شريكه التجاري على السلع الصناعية أكثر ما ينتج، سيؤدي ذلك إلى زيادة التدفقات التجارية بين البلدين. ومن خلال تقدير نموذج الجاذبية على المستوى القطاعي وتجميع النتائج على المستوى القطري، يمكن تحديد تأثير الاختلافات في الهيكل القطاعي للعرض في البلدان المصدرة والطلب في البلدان المستوردة على تدفقات التجارة الثنائية.

ومن المهم معرفة أوجه القصور التي ينطوي عليها هذا المنهج مسبقاً. أولاً، في حين يميز نموذج الجاذبية بوضوح بين الدوافع الرئيسية للتجارة الثنائية، يمكن أن يكون التمييز بينها أكثر صعوبة من الناحية العملية. فكما ورد من قبل، فإن التغييرات في التعريفات الجمركية على سبيل المثال لا تؤثر على التجارة الثنائية فقط. إذ إن التغييرات الكبيرة والدائمة في الجمارك من شأنها أيضاً التأثير في المدى الأطول على التوزيع الدولي للعمل، وبالتالي على العوامل الاقتصادية الكلية — وناقش هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في القسم بعنوان «نظرة أقرب على التعريفات الجمركية وتداعياتها». لذلك فإن أفضل تفسير للنتائج التي تم التوصل إليها هو أنها آثار توازن جزئي وليست بالضرورة انعكاساً للتفاعل الديناميكي الكامل بين التجارة والعوامل الاقتصادية الكلية والتعريفات الجمركية بمرور الوقت. وثانياً، تعكس العوامل الاقتصادية الكلية جميع العوامل والسياسات التي تؤثر على العرض والطلب الإجماليين، بما في ذلك العوامل الأساسية (مثل المتغيرات الديمغرافية أو تطور المؤسسات)، والسياسات الاقتصادية الكلية، وسياسات العرض. غير أن سياسات العرض يصعب تحديد تأثيرها بصورة مستقلة لعدم وجود مقاييس متسقة عبر البلدان — وينطبق ذلك تحديداً على مقاييس تشوهات السياسة الاقتصادية الكلية، مثل تقديم الدعم على مجموعة واسعة من الصادرات أو عمليات الإنتاج مما يؤدي إلى تشويه التجارة بنفس الدرجة عبر جميع الشركاء التجاريين.^{١٤} ويناقد القسم بعنوان «دور العوامل الاقتصادية الكلية» هذه الدوافع الأساسية بمزيد من التفصيل.

مؤشرات لحجم السوق الممكنة أو القدرة على الوصول إلى الأسواق (راجع على سبيل المثال دراسة Head and Mayer 2014). وفي التطبيقات التجريبية، يتمثل أحد المؤشرات البديلة المعتادة لتكلفة التجارة متعددة الأطراف في التكلفة المرجحة بإجمالي الناتج المحلي للتجارة مع جميع الشركاء التجاريين.^{١٥} توجد مخاوف بشأن هذه السياسات التشويهية، ومن أمثلة ذلك اتفاق صناعات السياسات في مجموعة العشرين على تجنب تقديم الدعم المتسبب في تشويه الأسواق والتدابير الداعمة الأخرى التي تؤدي إلى وجود طاقة إنتاجية زائدة في قطاع الصلب — راجع على سبيل المثال G20 (2018).

وفي ضوء هذه المحاذير، يتم تقدير نموذج الصادرات الثنائية على المستويين القطري والقطاعي باستخدام قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتضمن قاعدة البيانات المستخدمة بيانات الصادرات الثنائية في ٦٣ بلداً في المستوى الثالث من التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية في ٣٤ قطاعاً خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٥. ويعبر عن جميع المتغيرات بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي. ووفقاً للدراسات ذات الصلة، يتم التقدير على فترات من خمس سنوات لاستبعاد التأثير قصير المدى للمتغيرات الاسمية، مثل تحركات سعر الصرف الاسمي.^{١٥} ويرد في المرفق الإلكتروني 4.1 على شبكة الإنترنت مزيد من التفاصيل حول عملية التقدير والنتائج.^{١٦}

وتتسق الآثار المقدره مع الدراسات الأخرى (راجع على سبيل المثال دراسة Bacchetta and others 2012، ودراسة Yotov and others 2016). إذ تؤكد أن إجمالي العرض المحلي في البلد المصدر وإجمالي الطلب في البلد المستورد من أهم محددات تدفقات الصادرات الثنائية. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة التجارة من الحواجز التجارية المؤثرة، حيث يتضح من تقديرات المرونة أن زيادة التعريفات الإجمالية والنسبية بنسبة ١٪ تؤدي إلى تراجع الصادرات الثنائية الإجمالية بحوالي ٣٪ إلى ٦٪.^{١٧} وتظل هذه النتائج القطرية ثابتة بدرجة كبيرة في التصنيف القطاعي الذي يسمح بقياس دور التخصص في تحديد حجم التجارة. وكما هو متوقع، توجد اختلافات مهمة بين القطاعات الخدمية وغير الخدمية لا يمكن ملاحظتها إلا من خلال البيانات القطاعية. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن المسافة من العقبات المهمة أمام هذه التجارة بنوعها، فإنها تعد أكثر أهمية في تجارة الخدمات. وبوجه عام، يعد هذا النموذج فعالاً للغاية في تفسير الصادرات (والواردات) الثنائية عبر جميع التوصيفات.

^{١٥} لذلك من الأفضل النظر إلى نموذج الجاذبية التقليدي باعتبار أنه يعكس محددات الصادرات الثنائية على المدى المتوسط. فالتراجع المفاجئ في عملة البلد المصدر على سبيل المثال ستكون آثاره محايدة في المدى المتوسط على سعر صادراته بالدولار الأمريكي. وفي الواقع، فإن الشركات ستسعى بمرور الوقت إلى تعويض التراجع الأولي في العملة المحلية من خلال زيادة أسعار صادراتها المقومة بالعملة المحلية. كذلك لا يستبعد نموذج الجاذبية تأثير التغييرات الأخرى في الأسعار النسبية بين المستورد والمصدر (كالتغييرات الناتجة عن أسعار السلع الأولية). غير أن إدراج مقاييس لمؤشرات الأسعار في البلد المصدر والبلد المستورد ليس له تأثير ملحوظ على المعاملات الأخرى ولن يسهم في تحسين القوة التفسيرية للنموذج سوى بدرجة طفيفة.^{١٦} جميع المرافق الإلكترونية متاحة من خلال الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO

^{١٧} يركز هذا المنهج على تأثير التوازن الجزئي لهذه المتغيرات، وتعكس مجموعة الآثار التقديرية القطاعية والقطرية المختلفة الواردة في المرفق الإلكتروني ٤،١ على شبكة الإنترنت. ويناقد القسم بعنوان «نظرة أقرب على التعريفات الجمركية وتداعياتها» بعض انعكاسات التوازن العام.

الشكل البياني ٤-٧: المساهمات في تغيرات موازين التجارة الثنائية، ١٩٩٥-٢٠١٥ (بمليارات الدولارات الأمريكية)

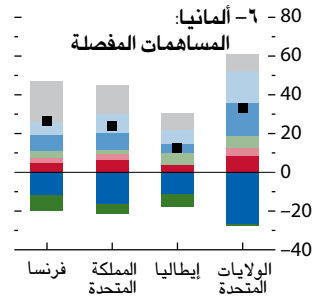
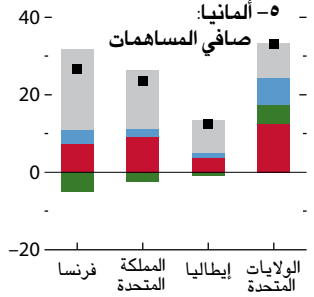
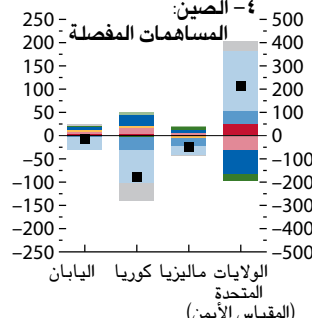
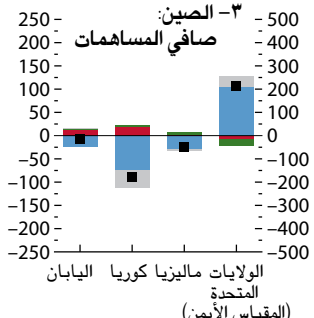
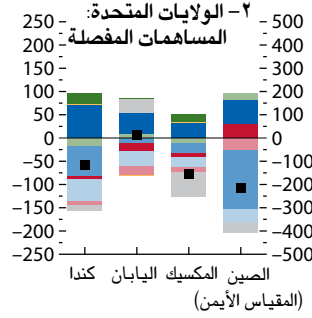
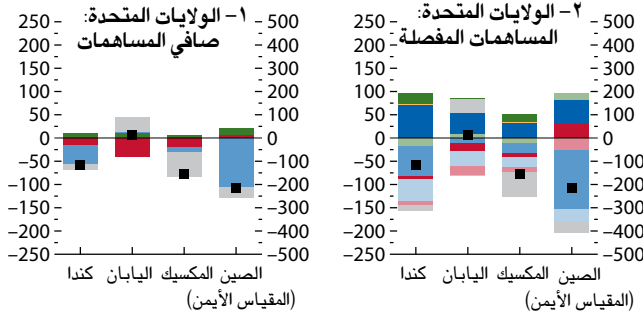
تحليل موازين التجارة الثنائية من منظور نموذج الجاذبية

يتيح نموذج الصادرات (أو الواردات) الثنائية أيضا معلومات عن محددات موازين التجارة الثنائية — التي تعرف بأنها الفرق بين الصادرات والواردات الثنائية. ويفقد نموذج الجاذبية قوته التفسيرية عند تطبيقه على مستوى موازين التجارة الثنائية، مما يعكس صعوبة قياس العوامل الهيكلية — بخلاف التعريفات الجمركية والتخصص القطاعي واسع النطاق — الثابتة زمنيا التي تحدد الميزان التجاريين بلدين (راجع المرفق الإلكتروني 4.1 على شبكة الإنترنت).^{١٨} لذلك يركز هذا الفصل على شرح التغيرات في موازين التجارة الثنائية.

وإحدى الطرق البديهية لفهم وقياس تأثير التكاليف التجارية والعوامل الاقتصادية الكلية وتغير التكوين القطاعي على التغير الملاحظ في أحد موازين التجارة الثنائية خلال الفترة التي تغطيها العينة (من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٥) هي النظر في المساهمة التقديرية لكل من المتغيرات التفسيرية المستخدمة بالنموذج في هذا التغير (راجع المرفق الإلكتروني 4.1 على شبكة الإنترنت للاطلاع على طريقة القياس). ويعرض (الشكل البياني ٤-٧)^{١٩} المساهمات في تغيرات الموازين التجارية الثنائية بين أهم الشركاء التجاريين وثلاثة من أكبر البلدان التجارية ومراكز الصناعة التحويلية في العالم — الولايات المتحدة والصين وألمانيا. ويوضح الشكل البياني الدور الأساسي للعوامل الاقتصادية الكلية في تفسير التغيرات في موازين التجارة الثنائية. وتساهم التكاليف التجارية في هذه التغيرات أيضا، ولكن بدرجة أقل. ومن الملاحظات الأخرى أن تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على موازين التجارة الثنائية يتوقف على طبيعة هذه العلاقة في البداية — أي تحديدا ما إذا كان الميزان الثنائي كبيرا وموجبا أم سالبا. ونظرا لأن التكلفة

^{١٨} يمكن أن يتمثل أحد هذه العوامل في تزايد انقسام العمل بين البلدان والتكامل فيما بينها نتيجة سلاسل القيمة العالمية، وإن كان نموذج الجاذبية التقليدي لا يعكس هذا العامل إلا بصورة جزئية. فعلى سبيل المثال، تشير دراسة Ahn and others (تصدر قريبا) إلى أن القيم المتبقية من تقدير نموذج جاذبية ذي آثار قطرية/زمنية ثابتة تزداد بمرور الوقت ويمكن عزوها إلى تزايد مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية. ويتسق ذلك مع القسم بعنوان «نظرة أقرب على التعريفات الجمركية وتداعياتها» والإطار ٤-٤ اللذين يؤكدان على أهمية مراعاة الدور الأساسي لسلاسل القيمة العالمية في الوقت الحالي عند النظر في دور الجمارك. علاوة على ذلك، وكما يتضح من الشكل البياني ٤-٦، اللوحة ١، فإن العوامل الكلية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا يوجد ارتباط كبير فيما بينهما وقد تتيجان بالتالي معلومات مختلفة عن تطور أنماط التجارة.

^{١٩} تعرض اللوحة ١ مساهمات العوامل الاقتصادية الكلية والتكوين القطاعي والتكلفة التجارية على أساس صاف. وتفصل اللوحة ٢ هذه المساهمات الصافية إلى مكوناتها على النحو التالي: العوامل الاقتصادية الكلية إلى صافي العرض في البلد المعني وصافي الطلب في الشركاء والناج العالمي، والتكوين القطاعي في البلد المعني وصافي الطلب في الشركاء المعني والتكوين القطاعي في البلد المعني والتكاليف التجارية الأخرى إلى الجمارك الثنائية والتكاليف التجارية الأخرى في البلد المعني والتكاليف التجارية متعددة الأطراف في البلد المعني والتكاليف التجارية متعددة الأطراف في الشركاء.



المصادر: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تعرض اللوحات ١ و٢ حدود العوامل الاقتصادية الكلية والتكوين القطاعي والتكلفة التجارية على أساس صافي. بينما تفصل اللوحات ٣ و٤ هذه الحدود الصافية إلى مكوناتها على النحو التالي: العوامل الاقتصادية الكلية إلى صافي العرض في البلد المعني وصافي الطلب لدى الشركاء التجاريين والناج العالمي، والتكوين القطاعي في البلد المعني والتكوين القطاعي في الشركاء، والجمارك والتكاليف التجارية الأخرى إلى الجمارك الثنائية وتكاليف التجارة متعددة الأطراف في البلد المعني وتكاليف التجارة متعددة الأطراف لدى الشركاء التجاريين. وتستند التكاليف الواردة في الشكل البياني إلى رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

^١ متوسط القيمة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ ناقصا متوسط القيمة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩.
^٢ تتضمن الجمارك واتفاقيات التجارة الحرة أو التفضيلية.
^٣ القيمة المتبقية هي حاصل جمع متبقيات النموذج زائدا خطأ التقريب.

• العوامل الاقتصادية الكلية الخارجية هي المساهم في تطور الإنفاق والناتج في البلدان الشريكة. وكما في حالة مساهمة العوامل الاقتصادية الكلية المحلية، فإن هيكل التجارة الأولي له دور مهم في تحديد تغيرات موازين التجارة الثنائية. ففي حالة ألمانيا على سبيل المثال، ساهمت العوامل الاقتصادية الكلية الخارجية في فوائضها الثنائية، مما يعكس نمو الإنفاق بمعدل أسرع من الناتج في البلدان الشريكة والفائض الأولي الذي سجلته ألمانيا مع شركائها.

دور التخصص القطاعي: التغيرات في التكوين القطاعي للطلب والعرض الإجماليين لها دور لا يستهان به في العديد من الاختلالات الثنائية.^{٢٢} وبوجه عام، فإن التأثير الإيجابي على موازين التجارة الثنائية يتضح منه أن القطاعات التي سجل فيها بلد ما صادرات كبيرة في البداية قد ارتفع نصيبها في الناتج (عن نصيبها في الإنفاق) — مما يؤيد فكرة بناء البلدان على هيكل الإنتاج والميزة النسبية القائمة — أو أن القطاعات التي سجل فيها البلد طلبا أوليا مرتفعا قد تراجع نصيبها في الإنفاق (عن نصيبها في الناتج). وفي حالة الولايات المتحدة، يبدو أن التغيرات القطاعية في العرض والطلب قد ساهمت بشكل إيجابي في موازينها الثنائية مع الصين وألمانيا واليابان. وينطبق الأمر نفسه على الموازين التجارية الثنائية لألمانيا مع إيطاليا والولايات المتحدة.

دور التكاليف التجارية: بالرغم من أن انخفاضات الجمارك الثنائية ساهمت في نمو مستوى التجارة الإجمالية (الصادرات والواردات)، كان تأثيرها أقل على الموازين التجارية (أي «صافي» التجارة — الفرق بين الصادرات والواردات). ويعكس ذلك في جزء منه حقيقة أن الجمارك كانت منخفضة بالفعل في منتصف التسعينات في العديد من البلدان وأن تخفيضات الجمارك كانت متبادلة وكان لها تأثير موازن على الموازين التجارية الثنائية. فعلى سبيل المثال، ساهمت التغيرات في الجمارك الثنائية مساهمة إيجابية طفيفة في الموازين التجارية الثنائية للولايات المتحدة مع كندا والصين والمكسيك نظرا لأن الجمارك التي فرضتها هذه البلدان على السلع الأمريكية كانت تتراجع بمعدل أسرع مقارنة بالجمارك المفروضة من الولايات المتحدة على سلع هذه البلدان (رغم أن مستواها كان أعلى في البداية من الجمارك الأمريكية). ومع تساوي جميع العوامل الأخرى، أدى ذلك تلقائيا إلى زيادة أكبر في الصادرات الأمريكية لهذه البلدان مقارنة بصادرات هذه البلدان إلى الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، لو كانت الجمارك الصينية على السلع الأمريكية ظلت عند مستواها في عام ١٩٩٥، لكان العجز التجاري بين الولايات المتحدة والصين قد تجاوز مستواه الفعلي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بمقدار ٣٠ مليار دولار أمريكي في المتوسط (أي حوالي ١٢٪).

^{٢٢} راجع دراسة Barattieri (2014) ودراسة Joy and others (2018) ودراسة Boz, Li, and Zhang (2019) للاطلاع على مناقشة حول العلاقة بين التخصص القطاعي وتباين التكاليف التجارية عبر القطاعات والأرصدة الخارجية.

التجارية، إلى جانب العوامل الأخرى التي يغلب عليها الطابع الجزئي الهيكلي، تحدد الميزة النسبية للبلدان والتوزيع الدولي للعمل على المدى الأطول، يشير ذلك إلى وجود قناة أخرى يمكن أن تؤثر الجمارك من خلالها على مسار موازين التجارة الثنائية بمرور الوقت.^{٢٠}

دور العوامل الاقتصادية الكلية. يبدو أن العوامل الاقتصادية الكلية — المحلية والخارجية — هي المساهم الأكبر على الإطلاق في تغيرات الموازين التجارية الثنائية خلال الفترة التي يغطيها التحليل. وتشير أهمية الأوضاع الاقتصادية الكلية المحلية والخارجية إلى أن التطور النسبي في الموازين التجارية الإجمالية للشريكين التجاريين له دور مهم أيضا — وتناقش هذه الفكرة في القسم بعنوان «دور العوامل الاقتصادية الكلية».

• الأوضاع الاقتصادية الكلية المحلية تعكس تطور الناتج والإنفاق الإجماليين في بلد ما. ويتوقف حجم التأثير على الميزان التجاري الثنائي الأولي بين البلدين الذي يتحدد في ضوء التكاليف التجارية والتوزيع الدولي للعمل والأوضاع الاقتصادية الكلية الأولية والعوامل الهيكلية الأخرى.^{٢١} فعلى سبيل المثال، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥، كان للعوامل الاقتصادية الكلية المحلية في الولايات المتحدة تأثير سلبي على موازينها التجارية الثنائية مع مختلف شركائها التجاريين نظرا لأن إجمالي الناتج الأمريكي كان ينمو بمعدل أكثر بطئا مقارنة بمعدل الإنفاق. وبعبارة أبسط، كانت الولايات المتحدة في المجمل تنفق أكثر مما تنتج، مما اضطرها إلى استيراد مزيد من السلع من شركائها التجاريين.^{٢٢} وعلى العكس، كان للعوامل الاقتصادية الكلية المحلية في ألمانيا تأثير إيجابي على موازينها التجارية الثنائية، مما يعكس نمو ناتجها بمعدل أسرع مقارنة بنفقاتها. وأخيرا، كان الناتج ينمو بمعدل أسرع من الإنفاق في الصين خلال هذه الفترة — وهو ما يعكس في جزء منه سياسات العرض المحلية، مثل دعم تكلفة إنتاج السلع المصنعة (التجارية) (راجع على سبيل المثال IMF 2017b, 2011، وتقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٧). وفي الحالات التي سجلت فيها الصين فائضا ثنائيا في البداية (مع الولايات المتحدة على سبيل المثال) بسبب ميزتها التنافسية القوية في السلع المصنعة، ساهم نمو ناتجها بمعدل أسرع من نفقاتها في تعظيم الفائض الثنائي. وعلى العكس، فبالنسبة للموازين التجارية التي سجلت فيها الصين عجزا تجاريا في البداية، مع شركائها التجاريين مثل كوريا وماليزيا، كان لنمو الإنفاق على الواردات التي بلغت مستويات أولية أعلى كثيرا تأثير أكبر مقارنة بنمو العرض، مما أدى إلى تفاقم العجز الثنائي.

^{٢٠} ولكن في حالة الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين، تجدر الإشارة إلى أن حجم التجارة كان محدودا نسبيا في عام ١٩٩٥ (انظر الشكل البياني ٤-١).

^{٢١} يعزى ذلك من الناحية الفنية إلى الصيغة الضريبية للتفاعلات فيما بين مختلف محددات التجارة الثنائية.

^{٢٢} يلقي القسم بعنوان «دور العوامل الاقتصادية الكلية» نظرة أقرب على الدوافع وراء هذه العوامل الاقتصادية الكلية.

والكثافات التجارية الثنائية. ويناقش الإطار ٤-٢ هذه العلاقة، ويوضح كيف يمكن للتغيرات في الموازين التجارية الإجمالية للولايات المتحدة والصين تفسير معظم التغيرات في الميزان التجاري الثنائي لكل منهما. وتحديداً، عند قياس الموازين التجارية الإجمالية والثنائية على نحو يتسق مع النظريات ذات الصلة (أي على نحو يراعي التغيرات في حجم الشركاء التجاريين)، يتضح أن التراجع في الموازين التجارية الإجمالية للولايات المتحدة والصين عقب الأزمة المالية العالمية اقترن بانكماش مماثل في ميزان التجارة الثنائية فيما بينهما.

وترتبط كيفية انعكاس تغير ما في الميزان التجاري الكلي للبلد على موازينه الثنائية بمجموعة من الكثافات التجارية الخاصة بالبلدان الشريكة. وفيما يلي مثال بسيط لشرح هذا الأمر: لنفترض تراجع الميزان التجاري الإجمالي لألمانيا بمقدار نصف نقطة مئوية بسبب عوامل خارجية — مع ثبات جميع العوامل الأخرى، فإن الموازين التجارية الثنائية لألمانيا مع عدد من البلدان بما فيها الصين وهولندا والولايات المتحدة ستتناقص بحوالي ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي الألماني، بينما ستتناقص الموازين التجارية الثنائية مع المملكة المتحدة وفرنسا بمقدار ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الألماني (الشكل البياني ٤-٨). وكلما زاد التأثير على الموازين الثنائية، دل ذلك إما على كثافة تجارية أعلى مع ألمانيا (كما في حالة هولندا على سبيل المثال) أو نصيب أعلى في الناتج العالمي (كما في حالة الولايات المتحدة على سبيل المثال).

ومن منظور السياسات، من المهم فهم العوامل وراء تحركات الموازين التجارية الإجمالية مع الوقت. ويمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال إطار «تقييم الأرصدة الخارجية» الذي يجريه الصندوق والذي يربط بين الحساب الجاري لبلد ما والسياسات الاقتصادية الكلية والدوافع الأخرى. ونظراً لأن الحساب الجاري لأي بلد يتألف من الميزان التجاري الكلي وصافي الدخل والتحويلات من الخارج، فمن الممكن تطبيق نموذج «تقييم الأرصدة الخارجية» أيضاً على الميزان التجاري مباشرة (راجع المرفق الإلكتروني 4.2 على شبكة الإنترنت).^{٢٥} وتنقسم أهم محددات «تقييم الأرصدة الخارجية» إلى أربع مجموعات عامة:^{٢٦}

^{٢٤} لا ينظر هذا المثال إلا في الآثار الجزئية، ولا يغطي آثار التوازن العام المهمة.

^{٢٥} يقدر النموذج المعروض هنا انحدار نسب الموازين التجارية الإجمالية للبلدان إلى إجمالي ناتجها المحلي على الدوافع المعتادة التي يستند إليها «تقييم الأرصدة الخارجية». ونظراً لأن الميزان التجاري ليس سوى مكون فرعي في الحساب الجاري كما أشير آنفاً، يظل من الممكن استخدام هذه الدوافع كمتغيرات تفسيرية، ولكن دورها الكمي يمكن أن يتغير. وقد اتضح أن انحدارات الحساب الجاري والميزان التجاري في نموذج «تقييم الأرصدة الخارجية» متسقة للغاية مع بعضها البعض (راجع المرفق الإلكتروني 4.2 على شبكة الإنترنت).

^{٢٦} تقدر منهجية «تقييم الأرصدة الخارجية» التي يطبقها الصندوق منذ عام ٢٠١٣ مستوى الحساب الجاري وسعر الصرف المتسق مع الأسس والسياسات الاقتصادية الكلية المرغوبة. ولكن تحليل الميزان التجاري المعروض هنا لا يناقش السياسات المرغوبة. ولهذا السبب، ولسهولة العرض، تم تقسيم المتغيرات التفسيرية المستخدمة في «تقييم

حسب التقديرات. ولم يكن ذلك بالطبع ليؤدي إلى انخفاض بنفس القدر في الميزان التجاري الكلي للولايات المتحدة نظراً لأن آثار تحول مسار التجارة كانت لتؤدي إلى زيادة الصادرات الأمريكية إلى البلدان الأخرى.

وفي حالات عديدة، كان للتغيرات في متوسط التكاليف التجارية المفروضة على البلدان من جميع شركائها التجاريين دور أكبر خلال فترة العينة مقارنة بالتغيرات في الجمارك الثنائية. وكما أشير آنفاً، ارتفعت أنصبة اقتصادات الأسواق الصاعدة، لا سيما الصين، من الناتج العالمي بمرور الوقت. وأدى ذلك في معظم البلدان إلى زيادة التجارة مع اقتصادات الأسواق الصاعدة تلك وتخفيض التجارة مع البعض الآخر. ولكن في الوقت نفسه، تغيرت أنماط التجارة أيضاً في ضوء حقيقة أن هذه البلدان متسارعة النمو كانت تطبق جمارك أعلى من الاقتصادات المتقدمة، مما أدى إلى زيادة متوسط التكاليف التجارية. ومع تساوي جميع العوامل الأخرى، أدى هذا الارتفاع في متوسط التكاليف التجارية إلى زيادة إقبال البلدان الأقل تكلفة على التجارة مع بعضها البعض، مما ساهم بشكل إيجابي في كثافة التجارة بين العديد من البلدان وساعد في زيادة حجم موازين التجارة الثنائية — اتساع حجم العجز في الموازين الثنائية للولايات المتحدة وزيادة الفوائض الثنائية لألمانيا على سبيل المثال.

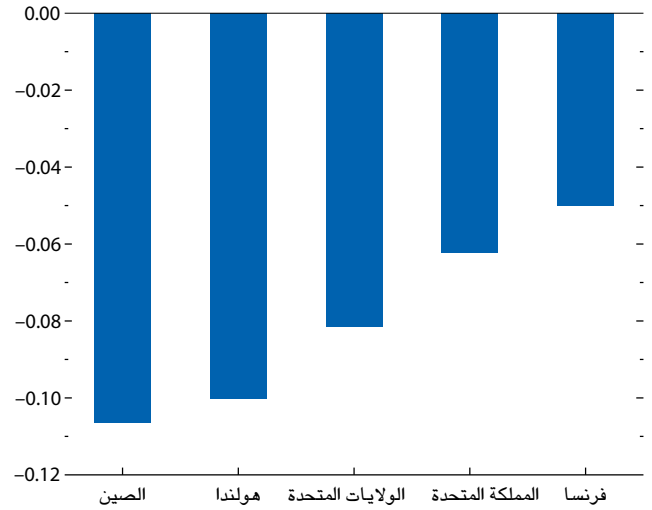
ومقارنة بالعوامل الاقتصادية الكلية، كان للتغيرات في الجمارك الثنائية دور أقل في تطور الموازين الثنائية، ولكن ينبغي عدم التقليل من شأنها. فكما يناقش القسم بعنوان «نظرة أقرب على التعريفات الجمركية وتداعياتها» بمزيد من الاستفاضة، يمكن أن يكون للتغيرات الكبيرة والدائمة في التعريفات الجمركية تأثير كبير على التوزيع الدولي للعمل والإنتاجية والعوامل الاقتصادية الكلية على المدى الطويل. وبالطبع فإن زيادة الجمارك الثنائية إلى مستويات مفرطة الارتفاع ستؤدي إلى إعاقة التجارة، سواء الثنائية أو العالمية، مما ستترتب عليه تداعيات جسيمة في الاقتصادات المعنية.

دور العوامل الاقتصادية الكلية

يوضح القسم السابق أن التغيرات في موازين التجارة الثنائية لبلد ما تنشأ في جزء كبير منها عن التغيرات في الاختلال بين إجمالي الإنتاج والإنفاق لدى كل من الشركاء التجاريين. وهذا الاختلال (في صورته غير المرجحة) هو ببساطة الميزان التجاري الإجمالي للبلد. وانطلاقاً من هذه الملاحظة، يعرض هذا القسم مزيداً من التفاصيل عن دور العوامل الاقتصادية الكلية من خلال تحليل الميزان التجاري الإجمالي إلى مجموعة من الدوافع الاقتصادية الكلية المحددة، بما في ذلك تأثير السياسات الاقتصادية الكلية.

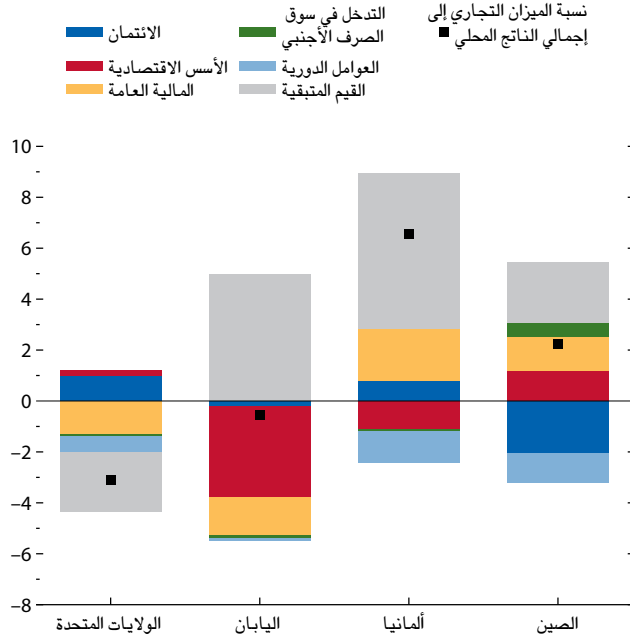
ومن الممكن إدخال بعض التعديلات على معادلة الجاذبية المعتادة على نحو يبين بصورة أوضح أن حجم الميزان التجاري الثنائي، في ظل افتراضات معتدلة، يتوقف على الحجم النسبي للميزان التجاري الإجمالي للبلدين كنسبة من إجمالي ناتجها المحلي، وحجم البلدين بالنسبة لحجم الاقتصاد العالمي،

الشكل البياني ٤-٨: تأثير تدهور الميزان التجاري الإجمالي لألمانيا على أرصدة ثنائية مختارة (٪ من إجمالي الناتج المحلي الألماني)



المصدر: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تستند المسميات الواردة في الشكل البياني إلى رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. ويوضح الشكل البياني تأثير تراجع الميزان التجاري الإجمالي لألمانيا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٥,٠ نقطة مئوية على أرصدة ثنائية مختارة.

الشكل البياني ٤-٩: مساهمات الدوافع الاقتصادية الكلية في الموازين التجارية الإجمالية، متوسطة الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧^١ (٪ من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تستند المسميات الواردة في الشكل البياني إلى رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.
^١ تم حساب المساهمات من خلال تقدير اندحار نسبة الميزان التجاري لإجمالي الناتج المحلي للبلدان على المتغيرات المعتادة التي يستخدمها صندوق النقد الدولي في «تقييم الأرصدة الخارجية».

السياسات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المالية في تطور الاختلالات التجارية الخارجية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ (الشكل البياني ٤-٩). وفي السنوات الأخيرة، ساهمت الأوضاع المالية (مقيسة بحجم الائتمان) في الحد من الاختلالات الخارجية. وينطبق ذلك على الولايات المتحدة، حيث تساهم الأوضاع الائتمانية مساهمة إيجابية حالياً في الميزان التجاري عقب تصحيح الطفرة الائتمانية قبل وقوع الأزمة المالية العالمية، والصين، حيث أدى التوسع الائتماني عقب الأزمة إلى زيادة الطلب المحلي وتراجع الفائض الخارجي. ولسياسات المالية العامة دور مهم أيضاً في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، أدى تشديد سياسة المالية العامة في ألمانيا إلى فائض تجاري كبير، وفي اليابان ساهم تيسير موقف المالية العامة إلى حد ما في موازنة المركز التجاري الخارجي. وتتخذ المالية العامة في الولايات المتحدة موقفاً توسعياً نسبياً عقب الأزمة المالية العالمية يوازن التحسنات الأخرى في الميزان التجاري، ومن المتوقع مستقبلاً أن تؤدي الدفعة المالية ومن بين الدوافع الأخرى، لم يكن للتدخلات في سوق الصرف

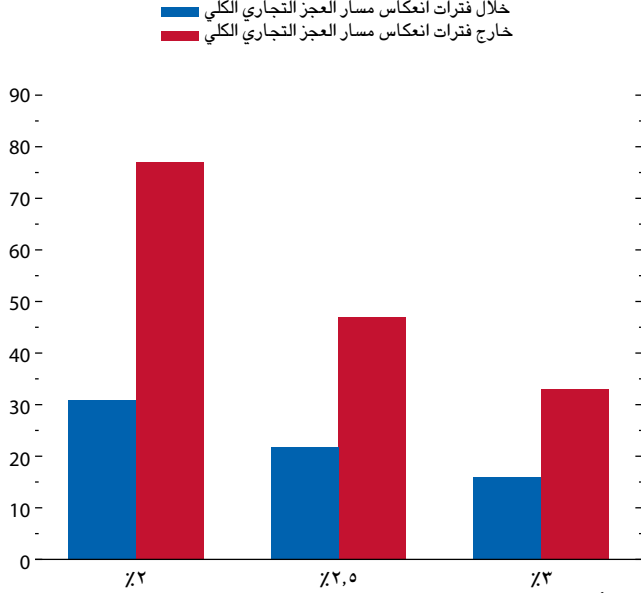
- السياسات الاقتصادية الكلية. تتضمن سياسة المالية العامة (رصيد المالية العامة المعدل لمراعاة العوامل الدورية) وسياسة سعر الصرف (التدخلات في سوق الصرف). ومن الممكن أيضاً أن تؤثر تشوهات السياسة الاقتصادية الكلية (مثل تقديم الدعم على مجموعة واسعة من الصادرات أو عمليات الإنتاج على نحو يؤدي إلى تشوهات تجارية متماثلة عبر جميع الشركاء التجاريين) على الاختلالات الاقتصادية الكلية، غير أن هذه السياسات يصعب قياسها بصورة منهجية في جميع البلدان ولا يغطيها التحليل الوارد هنا صراحة.
- الائتمان: يتم رصد هذا الجانب من خلال حجم الائتمان الخاص المجرد من الاتجاه العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.
- العوامل الدورية: تتمثل في العوامل المؤقتة ذات الطبيعة الدورية، مثل فجوة الناتج ومعدلات التبادل التجاري في السلع الأولية، التي ترصد التقلبات في أسعار السلع الأولية.
- الأسس الاقتصادية: تتضمن عوامل مثل المتغيرات الديمغرافية، ومستوى التنمية الاقتصادية والمؤسسية، وشبكات الأمان الاجتماعي، ودرجة الاعتماد على صادرات السلع الأولية، ومركز صافي الأصول الأجنبية للبلد، ودور البلد كمصدر للأصول الآمنة والاحتياطية.

وبتطبيق تحليل «تقييم الأرصدة الخارجية» على الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والصين (كأمثلة)، يتضح دور

^{٢٧} تحسب مساهمة المالية العامة في الصين هنا حسب التعريف الرسمي والقانوني للقطاع الحكومي. ولكن هذه المساهمة ستكون سالبة

الأرصدة الخارجية» إلى فئات مختلفة إلى حد ما عن الفئات الواردة في إطار «تقييم الأرصدة الخارجية» الأصلي.

الشكل البياني ٤-١٠: فترات انعكاس مسار عجز موازين التجارة الثنائية



أقل انخفاض يلزم تحقيقه في نسبة عجز موازين التجارة الثنائية إلى إجمالي الناتج المحلي حتى يمكن اعتباره انعكاسا كبيرا في مسار عجز موازين التجارة الثنائية

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات وجهة التجارة، صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: راجع الإطار ٤-٣ للاطلاع على تعريف فترات الانعكاس الكبير في مسار عجز موازين التجارة الكلية والثنائية. وتوجد ٩٢ فترة انعكاس في مسار عجز التجارة الكلية.

بالضرورة إلى تصحيحات كبيرة في الموازين التجارية الكلية (الشكل البياني ٤-١٠)، مما يشير إلى أن التغيرات الكبيرة في أحد الموازين التجارية الثنائية لبلد ما عادة ما تؤدي، في حالة عدم تغير الأوضاع الاقتصادية الكلية، إلى تعويض التصحيحات في الموازين الثنائية الأخرى.

نظرة أقرب على التعريفات الجمركية وتداعياتها

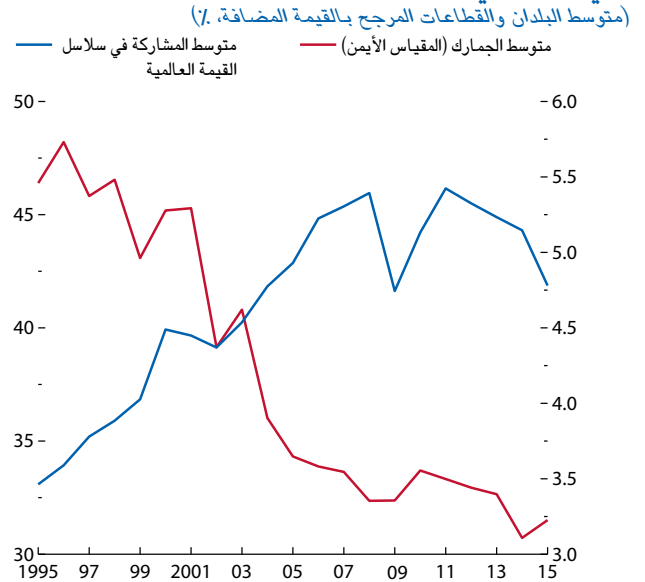
وفقا للنتائج التي توصل إليها التحليل حتى الآن، فإن الأثر المباشر للتعريفات الجمركية على الموازين التجارية محدود نسبيا مقارنة بالعوامل الاقتصادية الكلية. ولكن كما أشارت المناقشات السابقة، فإن التغيرات الكبيرة والدائمة في التعريفات الجمركية من شأنها على المدى الأطول التأثير على تشكيل التوزيع الدولي للعمل، نظرا لأن الشركات تعدل هيكلها الاستثمارية والإنتاجية المحلية والدولية، بما في ذلك من خلال تنظيم نفسها في سلاسل قيمة عالمية. وبالفعل فقد اقترن تراجع الجمارك وتكلفة النقل والاتصالات منذ منتصف التسعينات بزيادة كبيرة في حجم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية المعقدة، والتي يقصد بها — بصورة مبسطة — نسبة الصادرات التي تعبر حدودين على الأقل (الشكل البياني ٤-١١). لذلك فإن التغيرات في الجمارك يمكن أن تنشأ عنها انعكاسات مهمة على

سوى تأثير محدود على الموازين التجارية الإجمالية، كما توقفت هذه التدخلات بدرجة كبيرة في الصين خلال السنوات الأخيرة، بينما شكلت العوامل الدورية في المتوسط مكونا سالبا كبيرا في جميع البلدان، عدا اليابان. ومن بين مجموعة الدوافع المرتبطة بالأسس الاقتصادية، تشير التقديرات إلى أن مستوى التنمية — وهو مؤشر بديل لأفاق النمو وفرص الاستثمار — ساهم مساهمة موجبة في الميزان التجاري الإجمالي للاقتصادات المتقدمة، ومساهمة سالبة في حالة الصين، وهو ما يتسق مع فكرة تدفق السلع والخدمات «نزولا» من الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة. علاوة على ذلك، تساهم المتغيرات الديمغرافية مساهمة سالبة في الميزان التجاري للبلدان التي تمر بأمر مراحل عملية الشيخوخة.^{٢٨} وأخيرا، تعد القيمة المتبقية غير المفردة كبيرة للغاية، ويتسق ذلك مع نموذج الانحدار الأصلي المستخدم في «تقييم الأرصدة الخارجية». ومن المرجح أن القيمة المتبقية تعكس عدة عوامل، منها دور التشوّهات الاقتصادية الكلية التي لا يمكن تفسيرها مباشرة في ضوء الدوافع التي يستند إليها «تقييم الأرصدة الخارجية». وتتضمن هذه التشوّهات سياسات العرض، مثل الدعم المقدم على عمليات الإنتاج والسياسات التنظيمية التي تؤثر على العرض الإجمالي. وقد أُشير إلى أهمية هذه السياسات في حالة الصين (راجع على سبيل المثال IMF 2011, 2017b وتقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٧، ص ٢٩).

وكخطوة إضافية للتحقق من دور العوامل الاقتصادية الكلية الإجمالية في الاختلالات الخارجية، يناقش الإطار ٤-٣ العلاقة بين الموازين التجارية الثنائية والإجمالية خلال الفترات التي تشهد تصحيحات كبيرة في العجز التجاري. ويتوصل هذا الإطار إلى أن التغيرات التجريبية الكبيرة في الموازين التجارية الكلية عادة ما تقترن بتغيرات مماثلة في العلاقات التجارية الثنائية للبلد، والعكس غير صحيح. أي أن التصحيحات الكبيرة في عجز موازين ثنائية معينة لا تؤدي

على الأرجح وفق التعريف الاقتصادي («الأوسع نطاقا») لقطاع الحكومة العامة الذي يستخدمه خبراء صندوق النقد الدولي.^{٢٨} يتوقع أن تدفق السلع والخدمات «نزولا» من الاقتصادات المتقدمة لزيادة الاستثمارات من جانب اقتصادات الأسواق الصاعدة، وهو ما يفسر إشارة مساهمة مستوى التنمية في الميزان التجاري. وتتسق هذه النتيجة مع نتائج نموذج الانحدار الأصلي القائم على الحساب الجاري المستخدم في «تقييم الأرصدة الخارجية». غير أنه بينما يتوصل «تقييم الأرصدة الخارجية» الأصلي إلى أن المتغيرات الديمغرافية تساهم مساهمة موجبة في الحساب الجاري في البلدان التي تعد في المرحلة الأخيرة من عملية الشيخوخة، تساهم هذه المتغيرات مساهمة سالبة في نموذج الانحدار القائم على الميزان التجاري. وهذا أمر بديهي نظرا لأن الشيخوخة يتوقع أن تؤدي إلى زيادة حساب صافي الدخل لبلد ما نتيجة العائد على صافي الأصول الأجنبية التي سبقت مراكمتها في الخارج. وفي الوقت نفسه، يتراجع الميزان التجاري نظرا لأن جزءا من هذا الدخل يعاد توطينه لاحقا واستهلاكه من جانب سكان في سن الشيخوخة.^{٢٩} بوجه أعم، لا تتضمن قائمة الدوافع المستخدمة في «تقييم الأرصدة الخارجية» التعريفات الجمركية. وهذا الخيار لا يمثل مشكلة ما دامت الجمارك منخفضة نسبيا. ومن المهم أن ندرك أيضا أن السياسات الاقتصادية الكلية التي ترصدها مباشرة الدوافع التي يقوم عليها «تقييم الأرصدة الخارجية» قد تكون استجابة لتشوّهات أخرى على المستوى الكلي.

الشكل البياني ٤-١١: الجمارك والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية^{٣٠}



المصادر: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة لدى البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يقصد بها المشاركة الأمامية والخلفية في سلاسل القيمة العالمية كنسبة من مجموع الصادرات. يعرض الشكل البياني التعريفات الجمركية المفروضة على قطاعات الزراعة والتعدين والصناعة التحويلية.

^{٣٠} تم استنباط بيانات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ استناداً إلى قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (٢٠١٨).

من قطاعات وبلدان أخرى، يمكن أن تؤثر الجمارك المفروضة في هذه القطاعات والبلدان على تكاليفها الإنتاجية. وغالبا ما يكون تأثير الجمارك أعلى سلسلة القيمة (أي الجمارك على موردي المدخلات المباشرين أو غير المباشرين) مباشرة في حالة استيراد المدخلات الوسيطة. ولكن يمكن أيضا أن تنشأ آثار غير مباشرة من خلال قطاعات وبلدان أخرى. وينطبق على الجمارك أسفل سلسلة القيمة (أي الجمارك المفروضة من جانب المستخدمين المباشرين أو غير المباشرين لإنتاج البلد) ما ينطبق على الجمارك أعلى سلسلة القيمة. فالشركات التي تباع السلع الوسيطة إلى قطاع أو بلد يفرض جمارك جديدة يمكن أن تتأثر من خلال تراجع الطلب من المستهلكين. وأخيرا، يمكن أن يكون للجمارك تأثير حتى على البلدان التي لا يوجد ارتباط مباشر بينها وبين الطرفين المعنيين. فالأسعار النسبية تؤثر على التجارة على جميع المستويات، وينطبق الأمر نفسه على الجمارك النسبية. لذلك فإن تغير الجمارك المفروضة على المنافسين يمكن أن يؤثر على التنافسية الدولية للشركة والطلب على إنتاجها، وهي فكرة مماثلة لتحول مسار التجارة، حيث يؤدي فرض جمارك على سلع أحد الشركاء التجاريين إلى تحول الطلب إلى سلع شريك تجاري آخر لا تخضع لأي جمارك.

قياس التداعيات الجمركية

ما هو تأثير الجمارك على الإنتاج ومستويات التوظيف والإنتاجية، وبالتالي على الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية محليا ودوليا؟ تم وضع أربعة مقاييس لقياس مختلف آثار الجمارك:^{٣٢}

- الجمارك على عمليات الإنتاج الرئيسية هي متوسط الجمارك التراكمية المفروضة على المدخلات الوسيطة كنسبة من إنتاج القطاع. وتعكس متوسط تأثير الجمارك على تكلفة الإنتاج. وتحسب باستخدام مصفوفة المدخلات-المخرجات العالمية التي يقاس حجم فرائد عناصرها كنسبة من إنتاج القطاع المعني.
- الجمارك الحمائية المحلية تعكس متوسط الجمارك (المرجحة بالواردات) المفروضة على الواردات التي تنافس إنتاج القطاع المحلي. وسيؤثر مستواها تأثيرا مباشرا في الأغلب على الطلب المحلي على إنتاج القطاع.
- الجمارك على العمليات المتممة للإنتاج هي متوسط الجمارك التراكمية التي تفرض على منتجات القطاع عند تصديرها إما مباشرة أو بطريق غير مباشر من خلال القطاعات والبلدان (التي تستخدم المنتجات الوسيطة). وعلى غرار الجمارك على عمليات الإنتاج الرئيسية، تحسب الجمارك على العمليات المتممة للإنتاج باستخدام مصفوفة المدخلات-المخرجات العالمية التي تقاس كنسبة من إنتاج القطاع المعني. ويؤثر مستواها على الطلب الدولي على إنتاج القطاع.

^{٣٢} تم وضع مقياسي الجمارك على عمليات الإنتاج الرئيسية والعمليات المتممة للإنتاج استناداً إلى التفسير النظري الوارد في دراسة (Vandenbussche, Connell, and Simons (2017) وإلى دراسة Rouzet and Miroudot (2013) فيما يتصل بالتنفيذ العملي. راجع المرفق الإلكتروني ٤،٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

الإنتاجية والناتج والتوظيف.^{٣٠} فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة Amiti and others (2017) إلى أن تخفيض التعريفات الجمركية في الصين — بالتزامن مع انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية — أدى إلى تراجع تكلفة المدخلات، وزيادة إنتاجية الشركات الصينية، واتساع نطاق المشاركة في التصدير إلى الولايات المتحدة في ظل تراجع عدم اليقين بشأن الجمارك الأمريكية.

وتفسح زيادة التكامل العالمي لعمليات الإنتاج من خلال سلاسل القيمة العالمية المجال لمزيد من التخصص والإنتاجية — ولكنها تؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة خطر التداعيات الدولية، بما في ذلك من خلال ارتفاع الجمارك والحروب التجارية.^{٣١} وما دامت الشركات تستخدم المدخلات الوسيطة

^{٣٠} ترتبط مسألة الآثار التجريبية للجمارك على متغيرات النتائج الاقتصادية بمجموعة كبيرة من الدراسات (راجع على سبيل المثال دراسة Amiti and Konings 2007، ودراسة Topalova and Khan delwal 2011، ودراسة Ahn and others 2016، ودراسة Furceri and others 2018)، ويمكن أيضا الرجوع إلى المرفق الإلكتروني ٤،٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مناقشة حول الموضوع. وتناقش دراسة (Crisuolo and Timmis 2017) العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والإنتاجية.

^{٣١} تستغرق الشركات وقتا لتغيير هيكلها الإنتاجية للحد قدر الإمكان من تداعيات ارتفاع الجمارك. ومن الممكن أن تزداد هذه التكاليف قصيرة المدى بسبب عدم اليقين بشأن السياسات، مما يدفع الشركات إلى تأجيل قراراتها الاستثمارية.

الجدول ٤-١: إشارة آثار الجمارك على المتغيرات الاقتصادية ودلالاتها

(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	إنتاجية العمالة	عدد الموظفين	القيمة المضافة الحقيقية	الجمارك على عمليات الإنتاج الرئيسية
-	-	-	-	الحماية المحلية
+	-	-	+	الجمارك على العمليات المتممة للإنتاج
-	-	-	-	الجمارك المؤدية إلى تحول مسار التجارة
-	+	+	+	

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغيرات التابعة يعبر عنها باللون الأزرق الطبيعي. ويتم تجميع الأخطاء على مستوى البلدان-القطاعات. دلالة الأنماط: الأبيض غير دال عند مستوى ١٠٪، واللون الفاتح دال عند مستوى ١٠٪، واللون المتوسط دال عند مستوى ٥٪، واللون القاتم دال عند مستوى ١٪، واللون الأخضر يدل على المعاملات الموجبة، واللون الأحمر يدل على المعاملات السالبة.

نماذج محاكاة توضيحية لآثار الناتجة عن التغيرات الجمركية

يمكن أن توضح نماذج المحاكاة الدلالة الاقتصادية للآثار التقديرية، وتأثير التغيرات الجمركية على مختلف البلدان من خلال مختلف القنوات. واتساقا مع النموذج التجريبي الذي سبقته مناقشته، توضح نماذج المحاكاة آثار التوازن الجزئي ولا تغطي أي قنوات بخلاف الآثار التجارية المباشرة (مثل عدم اليقين بشأن السياسات وتأثير الثقة والأوضاع المالية).^{٣٣} ويناقش هذا الفصل لاحقا نهجا مختلفا باستخدام نماذج التوازن العامة.

تأثير زيادة التكامل على التداعيات الجمركية

أدت زيادة التكامل في سلاسل القيمة العالمية إلى جعل الجمارك على عمليات الإنتاج الأساسية والعمليات المتممة للإنتاج أكثر حساسية تجاه التغيرات الجمركية النسبية، مما زاد من تأثير هذه التغيرات. فزيادة الجمارك بمقدار نقطة مئوية في جميع البلدان سيكون تأثيره السلبي في الوقت الحالي أكبر منه في عام ١٩٩٥ (الشكل البياني ٤-١٢).^{٣٤} كذلك ازداد التأثير السلبي للزيادات الجمركية الاسمية على القيمة المضافة الحقيقية في جميع البلدان، ولكن بدرجات متفاوتة. فبالنسبة لبلدان مثل ألمانيا وكوريا، وبدرجة أقل في الصين واليابان، وهي بلدان تمتلك قطاعات صناعة تحويلية كبيرة ومندمجة

الجمارك المؤدية إلى تحول مسار التجارة تعكس المتوسط المرجح للجمارك التي تفرضها البلدان الشريكة على جميع الموردين الآخرين بخلاف قطاع البلد المعني. وتكون الأوزان النسبية دالة لأهمية البلد المصدر والبلد المستورد.

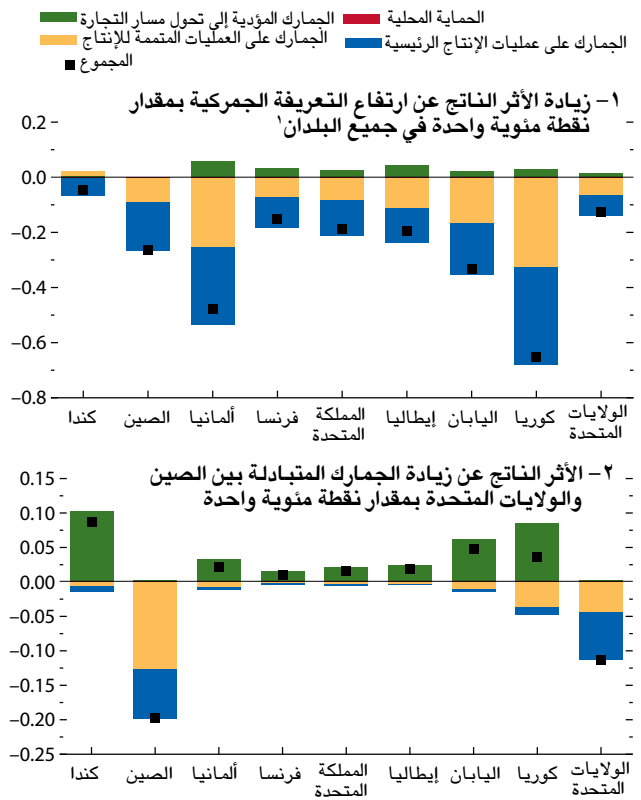
ويشير التحليل التجريبي — الذي يستند إلى مجموعة كبيرة من بيانات السلاسل الزمنية المقطعية تغطي ٣٥ بلدا و١٣ قطاعات الصناعة التحويلية، مع استبعاد تأثير التغيرات الاقتصادية الكلية ذات الخصوصية القطرية وخصائص البلدان-الصناعات — إلى أن الجمارك لها تأثير دال إحصائيا إلى جانب آثارها الاقتصادية الكبيرة على سلسلة القيمة وتأثيرها الأفقي على القيمة المضافة الحقيقية والتوظيف والإنتاجية (الجدول ٤-١، والمرفق الإلكتروني 4.3 على شبكة الإنترنت).

وتتضح نتيجتان مهمتان من التحليل. أولا، تأثير الجمارك المفروضة أعلى وأسفل سلسلة الإنتاج على الناتج والإنتاجية يتجاوز تأثير الحماية المحلية لقطاع ما. وتنتج عن الجمارك على عمليات الإنتاج الرئيسية والعمليات المتممة للإنتاج آثار سلبية دالة إحصائيا على القيمة المضافة، وهو ما يتسق مع فكرة أن هذه الجمارك تؤدي إما إلى زيادة تكلفة المدخلات (الجمارك على عمليات الإنتاج الرئيسية) أو إلى تراجع الطلب الدولي على إنتاج القطاع (الجمارك على العمليات المتممة للإنتاج). كذلك تتراجع إنتاجية العمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بدرجة كبيرة نتيجة ارتفاع التعريفات على عمليات الإنتاج الرئيسية والعمليات المتممة للإنتاج نظرا لأنها إما تزيد من تكلفة المدخلات الأجنبية أو تحد من إمكانية الاستفادة من مردود الحجم المحقق من المشاركة في الأسواق الدولية. وعلى العكس، يبدو أن الجمارك التي تهدف إلى زيادة حماية المنتجين المحليين ليس لها تأثير كبير، بخلاف تأثير سلبي طفيف على مستويات التوظيف. وقد يعكس ذلك موازنة جانب كبير من الآثار السلبية الناتجة عن تراجع المنافسة بفضل زيادة الحصة السوقية للموردين المحليين. وثانيا، توجد شواهد على تحول مسار التجارة. وتؤثر الجمارك المؤدية إلى تحول مسار التجارة تأثيرا إيجابيا ودال إحصائيا على القيمة المضافة والتوظيف، وهو ما يتسق مع فكرة أن الشركات، وبالتالي القطاعات، يمكن أن تستفيد من الجمارك المفروضة على المنافسين. غير أن هذا التأثير لا يمتد إلى إنتاجية العمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج اللتين لا يقع عليهما أي تأثير دال إحصائيا نتيجة الجمارك المؤدية إلى تحول مسار التجارة.

^{٣٣} يساعد إدراج الآثار الثابتة المختلفة في النموذج المقدر على التحديد الدقيق لتأثير الجمارك من خلال استبعاد التغيرات الاقتصادية الكلية ذات الخصوصية القطرية أو الخصائص الثابتة لبلد-قطاع معين. ولكن من المحاذير التي يتعين مراعاتها أن احتواء هذه التغيرات والخصائص يجعل المعاملات المقدر لا تعكس سوى آثار التوازن الجزئي. فعلى سبيل المثال، لا يعكس هذا النموذج آثار التوازن العام للزيادات الجمركية واسعة النطاق على سعر الصرف. وفي الماضي، كانت معظم التغيرات في الجمارك النسبية ناتجة عن تراجع الجمارك. ومن حيث المبدأ، يمكن أن يختلف تأثير زيادة الجمارك عن تأثير انخفاضها، حتى على المدى المتوسط إلى الطويل، ولكن هذا التفاوت المحتمل لا يناقشه هذا الفصل.

^{٣٤} نظرا لمتطلبات البيانات وعدم النشر الدوري للبيانات اللازمة، فإن ٢٠١١ هي آخر سنة يمكن استخدامها في إجراء نماذج المحاكاة. غير أن النتائج تعكس صورة تقريبية جيدة عن الروابط في الوقت الحالي نظرا لأن الجزء الأكبر من زيادة الاندماج في سلسلة القيمة العالمية حدث قبل ٢٠١١ (انظر الشكل البياني ٤-١١). وتستخدم نماذج المحاكاة المعاملات المقدر على مستوى العينة بالكامل. لذلك فإن تغير الآثار يعكس تغير الأوزان، لا سيما زيادة تكامل عمليات الإنتاج التي تعكسها مصفوفة المدخلات-المخرجات العالمية.

الشكل البياني ٤-١٢: شرح تأثير تغير الجمارك على القيمة المضافة الحقيقية (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند التسميات الواردة في الشكل البياني إلى رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

^١ يوضح الشكل البياني التغير في التدايعات الجمركية في نموذج المحاكاة خلال الفترة من سنة ١٩٩٥ إلى سنة ٢٠١١، وهي السنة الأخيرة التي يمكن استخدامها في نموذج المحاكاة بسبب نقص البيانات. وتعكس سنة ٢٠١١ صورة تقريبية جيدة عن الروابط داخل سلسلة القيمة العالمية في الوقت الحالي نظراً لأن الجزء الأكبر من زيادة الاندماج في سلسلة القيمة العالمية حدث قبل ٢٠١١.

درجة كبيرة في سلاسل القيمة العالمية، ازداد حجم هذه الآثار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وبالنسبة لكندا والولايات المتحدة اللتين تمتلكان قطاعي صناعة تحويلية أقل حجماً وتطوراً من حيث التكامل العالمي، تكون الآثار أقل عادة.

تدايعات الجمارك الثنائية

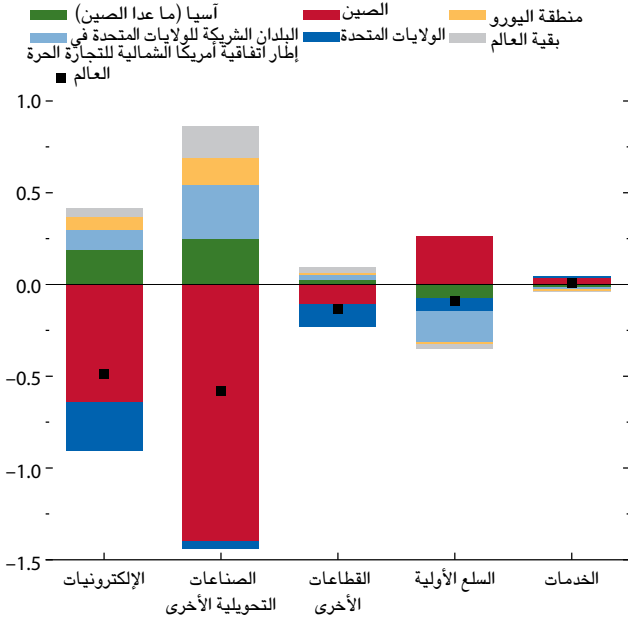
عندما تكون التغيرات الجمركية أكثر تمييزية وأقل تعميماً عبر البلدان، تتغير الأهمية النسبية لمختلف المقاييس الجمركية، ويصبح تحول مسار التجارة قوة مهمة للبلدان التي تمثل طرفاً ثالثاً. ويتضح ذلك عندما ترتفع التعريفات الجمركية بمقدار نقطة مئوية واحدة على التجارة بين الصين والولايات المتحدة فقط (انظر الشكل البياني ٤-١٢). ففي هذه الحالة، يقع التأثير الأكبر على الصين والولايات المتحدة وتتضرران كلاهما من

هذا التغير.^{٣٥} وتؤثر جمارك العمليات المتممة للإنتاج وكذلك جمارك عمليات الإنتاج الرئيسية — ولكن بدرجة أقل قليلاً — تأثيراً بالغاً على الصين. أما في الولايات المتحدة، يكون تأثير جمارك عمليات الإنتاج الرئيسية أكثر أهمية نظراً لأن الواردات الوسيطة من الصين لها دور أكبر نسبياً. ويتضح من ذلك الضرر الذي تلحقه الجمارك بالبلدان التي تفرزها عندما تستهدف بها البلدان التي تربطها بها علاقات تكاملية وثيقة من خلال سلاسل العرض. وبالنسبة للبلدان التي تمثل طرفاً ثالثاً، يوازن تحول مسار التجارة التدايعات السلبية الناتجة عن الروابط مع الصين والولايات المتحدة في إطار سلسلة القيمة. فاليابان وكوريا اللتان توردان مدخلات للصين تتأثران بجمارك العمليات المتممة للإنتاج ولكنهما تستفيدان أيضاً من تحول مسار التجارة. وتزداد الأهمية النسبية لتحول مسار التجارة بالدرجة الأكبر في كندا حيث يكون الأثر الكلي موجباً على الأرجح.

وقد ركز التحليل حتى الآن على الآثار القطاعية المحدودة المباشرة للجمارك، واستبعد عدة آثار منها الآثار المحلية والدولية الإضافية التي تنشأ عما ينتج عن الجمارك من تغيرات إجمالية في الإنتاجية أو مستويات التوظيف أو الناتج. ولفهم آثار التوازن العام العالمي بشكل أفضل، نحكي نزاعاً تجارياً كبيراً افتراضياً بين الولايات المتحدة والصين باستخدام ثلاثة مناهج مختلفة لإعداد النماذج يركز كل منها على مجموعة مختلفة من القنوات التي تنتقل من خلالها الآثار الجمركية (الإطار ٤-٤). وتشير النتائج إلى أن الصين والولايات المتحدة تشهدان الخسائر الأكبر على الإطلاق نتيجة الزيادات الجمركية المتبادلة بسبب انهيار التجارة الثنائية — دون إمكانية الإحلال سوى بصورة جزئية من مصادر أخرى — وتراجع العائد على رأس المال نتيجة التشوهات الجمركية. ويؤدي تحول مسار التجارة إلى إحلال صادرات الصين إلى الولايات المتحدة، وتستفيد المكسيك وكندا بالدرجة الأكبر، بسبب قرب المسافة وعمق العلاقات التجارية بينهما وبين الولايات المتحدة، كما تستفيد بلدان شرق آسيا إلى حد ما. وفي الوقت نفسه، تستورد هذه البلدان مزيداً من السلع الوسيطة من الصين وغيرها من البلدان. وبينما يتراجع مستوى التجارة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة بدرجة كبيرة، لا يطرأ أي تغير ذي دلالة اقتصادية على الميزان التجاري الإجمالي في أي من البلدين. وتشهد البلدان الأخرى تدايعات اقتصادية كلية محدودة بوجه عام، ولكن التدايعات القطاعية تكون أشد وطأة بسبب إعادة تنظيم سلاسل القيمة العالمية. وتحديداً، تطرأ تحولات ضخمة على المدى الطويل في مسار الطاقة الإنتاجية للصناعة التحويلية من الصين (والولايات المتحدة) إلى المكسيك وكندا وشرق آسيا (الشكل البياني ٤-١٣). وتترتب على هذه التحولات القطاعية خسائر كبيرة في الوظائف في قطاعات معينة، لا سيما في الصين والولايات المتحدة.

^{٣٥} تواجه الولايات المتحدة تكلفة أقل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يعكس الوزن الأقل نسبياً لقطاع الصناعة التحويلية الأمريكي في الناتج المحلي الأمريكي، ولكن التغير في القيمة المضافة نفسها في قطاع الصناعة التحويلية أكبر إلى حد ما في الولايات المتحدة منه في الصين.

الشكل البياني ٤-١٣: الآثار القطاعية الناتجة عن زيادة الجمارك بنسبة ٢٥٪ على جميع المعاملات التجارية بين الولايات المتحدة والصين: القيمة المضافة الحقيقية العالمية (المساهمات في مجموع التغير ٪ عن السيناريو الأساسي)



المصدر: حسابات صندوق النقد الدولي باستخدام النموذج الوارد في دراسة Caliendo and others (2017). ملحوظة: تستند التسميات الواردة في الشكل البياني إلى رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

ويتوصل التحليل إلى نتيجتين أساسيتين على مستوى السياسات. أولاً، نظراً لأهمية دور الاختلالات الاقتصادية الكلية في التجارة الثنائية والموازن التجارية عموماً، تركز المناقشات بشأن الأرصدة الخارجية تركيزاً صحيحاً على الموازن التجارية الإجمالية والحسابات الجارية — وكذلك على السياسات الاقتصادية الكلية والتشوهات التي تؤثر عليها. ولا تعد الاختلالات الخارجية الإجمالية عنصراً سلبياً في حد ذاتها، نظراً لأنها تتيح للبلدان الاقتراض لتمويل الاستثمار والنمو المستقبلي، أو تمهيد الاستهلاك في أوقات الخسائر المؤقتة في الدخل. غير أنه ينبغي أن يتجنب صناع السياسات تنفيذ سياسات اقتصادية كلية تشويهية من شأنها أن تؤدي إلى اختلالات مفرطة — ربما لا يمكن تحملها.

وثانياً، توجد حجج قوية تؤيد خفض الجمارك. إذ تشير الشواهد الواردة هنا إلى أن خفض الجمارك لن يؤدي إلى تشجيع التجارة فحسب، بل سيسمح أيضاً بتعديل هيكل التوزيع الدولي للعمل ليعكس المزايا النسبية على نحو أشمل — مما سيؤدي بدوره إلى مكاسب على جانب الناتج والتوظيف والإنتاجية في البلدان المعنية نفسها وفي البلدان الأخرى في مختلف أجزاء سلسلة القيمة. ولكن كما أشرنا في أجزاء أخرى من هذا الفصل، من المهم تطبيق سياسات لضمان تقاسم منافع التجارة على نطاق أوسع وعدم وقوع عبء التصحيح على عاتق فئات قليلة دون غيرها (راجع IMF 2017a، و IMF/WB/ (WTO 2017, 2018).

ويتضح من آثار تحول مسار التجارة — التي تشير لها نتائج التحليل التجريبي القطاعي ونماذج محاكاة آثار التوازن العام — أن محاولات استهداف ميزان تجاري ثنائي واحد من خلال الجمارك أو التشوهات الأخرى ستقابلها تغييرات موازنة في الموازن التجارية مع شركاء آخرين. وفي ظل أوضاع اقتصادية كلية معينة، لا تؤدي تغييرات الموازن التجارية الثنائية على الأرجح إلى تغييرات دائمة في الميزان التجاري الكلي. وأخيراً، بالرغم من أن بعض البلدان الأخرى قد تستفيد من تحول مسار التجارة، فإن الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة ستترتب عليها أيضاً زيادة درجة عدم اليقين وتداعيات سلبية على مستويات الثقة وتشديد الأوضاع المالية العالمية، مما ستكون له آثار سلبية على معظم البلدان (الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). لذلك فإن معظم البلدان ستواجه أوضاعاً متردية على الأرجح حتى وإن استفاد البعض من تحول مسار التجارة.

النتائج

تشير النتائج الواردة في هذا الفصل بقوة إلى أن الاختلالات الإجمالية عادة ما تنعكس على المستوى الثنائي، بينما لا تؤدي الاختلالات الثنائية إلى أي تداعيات تذكر على المستوى الإجمالي — وما لم تتغير الأوضاع الاقتصادية الكلية، فإن محاولات التأثير على ميزان تجاري ثنائي بعينه تؤدي على الأرجح إلى تغييرات موازنة في موازن تجارية ثنائية أخرى، ويظل الميزان التجاري الكلي ثابتاً دون تغيير بالتالي.

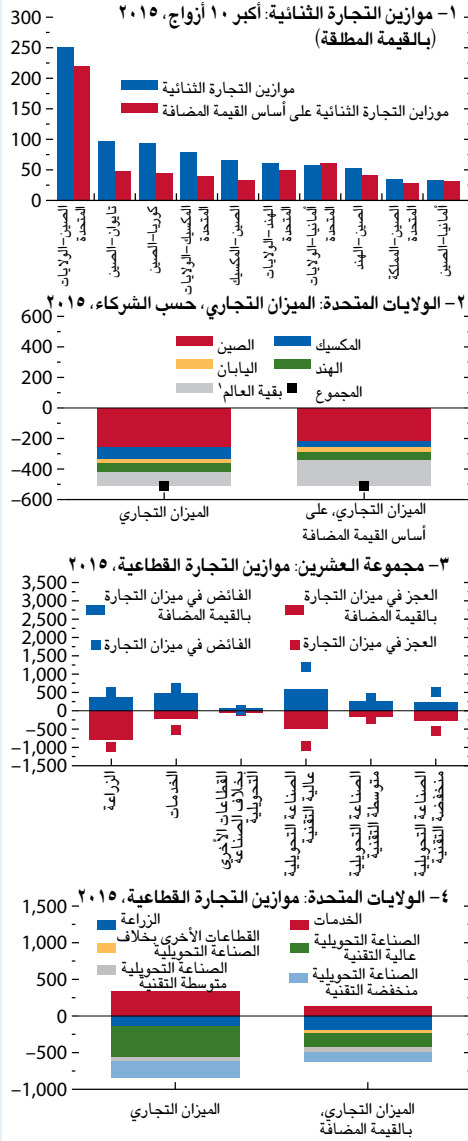
وخلال العقد الماضي، كان للعوامل الاقتصادية الكلية دور أساسي في تفسير التغييرات في الموازن الثنائية. وكان مسار الاختلالات الثنائية يتحدد بدرجة كبيرة في ضوء التغييرات النسبية في الاختلالات المحلية بين العرض والطلب في البلدين الشريكين — كما يتضح من خلال الميزان التجاري الكلي لكل منهما. وعكست العوامل الاقتصادية الكلية مجموعة من الدوافع، بما في ذلك العوامل الأساسية، والسياسات الاقتصادية الكلية — مثل سياسات المالية العامة والدورات الائتمانية — وسياسات سعر الصرف وسياسات العرض في بعض الحالات.

وفي الوقت نفسه، تعد الموازن الثنائية انعكاساً أيضاً للتوزيع الدولي للعمل والمنافع الاقتصادية المتحققة من خلال التجارة. وقد أتاح تراجع الجمارك والتكاليف التجارية الأخرى نمو سلاسل القيمة العالمية، وتخصص البلدان بصورة أكبر حسب ميزتها النسبية، وتوزيع ترتيبات الإنتاج عبر الحدود وزيادة فعاليتها.

وبخلاف الآثار على موازن التجارة الثنائية، فإن ارتفاع الجمارك ستكون له آثار سلبية جسيمة على القيمة المضافة ومستويات التوظيف والإنتاجية في البلدان المعنية والبلدان الأخرى من خلال روابط سلاسل القيمة. وقد أتاح توزيع العمل بين الدول بشكل أكبر، لا سيما من خلال سلاسل القيمة العالمية، المجال لمزيد من التداعيات الجمركية السلبية على البلدان الأخرى والتداعيات المرتدة على البلدان التي تفرض الجمارك. وبينما قد تستفيد بعض البلدان من تحول مسار التجارة، ستتأثر جميع البلدان بالتداعيات السلبية على مستويات الثقة وتشديد الأوضاع المالية في ظل تفاقم التوترات التجارية.

الإطار ٤-١: التجارة الإجمالية مقابل التجارة في القيمة المضافة

الشكل البياني ٤-١-١: ميزان التجارة الإجمالي مقابل ميزان التجارة في القيمة المضافة (بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند المسميات الواردة في الشكل البياني إلى رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. ^١ تتضمن تفاوتات إحصائية.

عادة ما تركز المناقشات العامة بشأن موازين التجارة الثنائية على مقياس الموازين الإجمالية المعتاد — أي الصادرات إلى بلد ما ناقصا الواردات منه. ولكن الدراسات أكدت خلال السنوات القليلة الماضية على ضرورة النظر أيضا في تطور موازين القيمة المضافة من أجل تكوين صورة أشمل عن العلاقات التجارية الثنائية (راجع دراسة Johnson and Koopman, Wang, Noguera 2012a, 2012b, 2017 ودراسة Johnson and Wei 2014). وقد ازدادت أهمية التمييز بين الموازين الثنائية الإجمالية وموازنات القيمة المضافة الثنائية مع استمرار نمو سلاسل القيمة العالمية.

ويمكن، على سبيل المثال، شرح هذه النقطة في ضوء التجارة بين الصين وكوريا والولايات المتحدة في السلع الكهربائية، مثل الهواتف أو التلفزيونات الذكية (راجع دراسة WB and others 2017). ولو كانت التجارة الدولية تقتصر على السلع النهائية، لبقيت أي سلعة تصدرها الولايات المتحدة إلى كوريا في كوريا. وفي هذه الحالة، ستعطي الصادرات الإجمالية للولايات المتحدة إلى كوريا صورة صحيحة عن حجم القيمة المنتجة في البلد الأول التي تصل بالفعل إلى البلد الثاني. ولكن إنتاج السلع الكهربائية لا يتم على هذا النحو في سلاسل القيمة العالمية في الوقت الحالي، حيث يتركز جزء كبير من التجارة في السلع الوسيطة. إذ تصدر الولايات المتحدة بعض المدخلات (مثل التصميم) إلى كوريا التي تضيف مدخلات جديدة (أشباه موصلات ومعالجات) إلى مرحلة الإنتاج وتصدر هذه السلع الوسيطة الجديدة إلى الصين التي تكتمل فيها عملية الإنتاج من خلال جمع المدخلات وإعادة السلع النهائية إلى الولايات المتحدة مرة أخرى. وفي هذا المثال، تراكم الولايات المتحدة فائضا ثنائيا إجماليا مع كوريا وعجزا مع الصين. غير أن هذه القيم لا تعكس المنشأ والمقصد الفعليين لقيمة الإنتاج المتولد — والمستهلك — في كل بلد. ففي واقع الأمر، لا تعكس واردات الولايات المتحدة من الصين سوى جزء من القيمة المتولدة في الصين، نظرا لأنها تتضمن القيمة الإضافية المتولدة في كوريا، إلى جانب القيمة الأولية المتولدة في الولايات المتحدة. لذلك فإن العجز التجاري للولايات المتحدة تجاه الصين تقل قيمته إذا ما تم حسابه على أساس القيمة المضافة.

وتعرض اللوحة ١ في الشكل البياني ٤-١-١ أكبر ١٠ اختلافات ثنائية في عام ٢٠١٥ بالقيمة الإجمالية وبالقيمة المضافة. وبالرغم من أن الاختلافات الثنائية الإجمالية الكبيرة تقترن عادة باختلافات كبيرة في القيمة المضافة، فإن من الواضح أن اختلافات القيمة المضافة أقل. فعلى

مؤلف هذا الإطار روبرتو بياتسا.

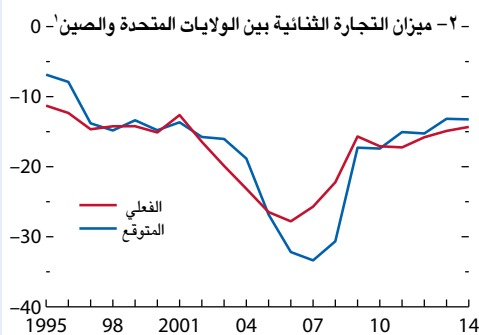
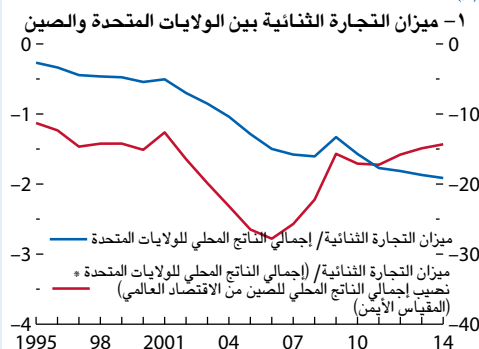
الإطار ٤-١ (تتمة)

بلدان مجموعة العشرين. وعادة ما يكون الفائض والعجز التجاريين في القطاعات أقل على أساس القيمة المضافة منهما على أساس إجمالي، وهو ما يعكس انتقال الإنتاج عبر مختلف القطاعات. وتعرض اللوحة ٤ الاختلافات في الولايات المتحدة. ويقل فائض الولايات المتحدة في قطاع الخدمات وعجزها في قطاع الصناعة التحويلية إذا ما تم قياسهما على أساس القيمة المضافة. ويحدث ذلك، على سبيل المثال، عندما تُستخدم خدمات الولايات المتحدة (مثل الملكية الفكرية) كمدخلات في قطاع الصناعة التحويلية في بلدان أخرى، وتعاد هذه السلع المصنعة مرة أخرى إلى الولايات المتحدة.

سبيل المثال، يقل فائض كوريا مع الصين مقيسا بالقيمة المضافة نظرا لأن حجم الصادرات الإجمالية لكوريا يضم القيمة المضافة من بلدان أخرى. وتعرض اللوحة ٢ تحديدا أكبر اختلافات ثنائية في الولايات المتحدة، وتوضح أن العجز التجاري مع المكسيك والصين ينكمش إذا ما تم قياسه على أساس القيمة المضافة. ولكن عند قياس الميزان التجاري الكلي لبلد ما مقارنة ببقية العالم، فإنه يظل كما هو سواء تم قياسه على أساس القيمة الإجمالية أو القيمة المضافة. وتنطبق اعتبارات مماثلة على التكوين القطاعي للاختلافات التجارية. وتعرض اللوحة ٣ لكل من القطاعات الستة حاصل جمع الفائض وحاصل جمع العجز عبر

الإطار ٤-٢: موازين التجارة الثنائية والإجمالية

الشكل البياني ٤-٢-١: موازين التجارة الثنائية والإجمالية بين الولايات المتحدة والصين (%)



المصادر: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند المسميات الواردة في الشكل البياني إلى رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة مضروباً في نصيب إجمالي الناتج المحلي للصين من الاقتصاد العالمي.

ويتطبيق هذه العلاقة على ميزان التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين، يتأكد أن الاختلالات الاقتصادية الكلية لها دور أساسي في تطوره. ويعرض الشكل البياني ٤-٢-١ مجدداً (اللوحة الثانية) ميزان التجارة الثنائية المعدل بمعامل القياس الملائم («الفعلي»)، ولكن مقياساً هذه المرة باستخدام قيمة «متوقعة» تمثل حاصل ضرب تقدير ثابت لكثافة التجارة الثنائية m_{ij} في الفرق بين نسبي الميزان التجاري الإجمالي إلى إجمالي الناتج المحلي للبلدين. ونظراً للقراب الكبير بين الخطين، يتضح أن التفاوتات في موازين التجارة الإجمالية تفسر التغير في الميزان الثنائي (المعدل بمعامل القياس) بين الولايات المتحدة والصين بدرجة كبيرة. ويشير عدم اتساق العلاقة إلى أن التفاوتات في كثافة التجارة — نتيجة تغير مختلف تكاليف التجارة العالمية، لها دور أيضاً في هذا الصدد.

يقيس هذا الإطار العلاقة الواضحة بين موازين التجارة الثنائية والإجمالية، ويعرض على سبيل المثال دور العوامل الاقتصادية الكلية في ميزان التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين.

ووفقاً لافتراض معتدل نسبياً باتساق التكلفة التجارية — أي أن تكلفة شحن السلع من البلد i إلى البلد j هي نفس تكلفة الشحن من البلد j إلى البلد i — يمكن إعادة ترتيب علاقة الجاذبية التقليدية التي يستند إليها التحليل الوارد في القسم السابق على النحو التالي

$$\frac{TB_{ij}}{Y_i Y_j^w} = m_{ij} \cdot \left(\frac{TB_i}{Y_i} - \frac{TB_j}{Y_j} \right),$$

حيث الرمز TB يشير إلى الميزان التجاري والرمز Y يشير إلى الناتج، مع التعبير عن أحد الناتجين (الرمز Y_j^w في المعادلة) كنسبة من الناتج العالمي (راجع المرفق الإلكتروني ٤،٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على طريقة الحساب). ويتضح من المعادلة أن ميزان التجارة الثنائية بين بلدين (المعدل بمعامل قياس ملائم) يتوقف حجمه على التغير النسبي في ميزان التجارة الإجمالي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في كل من البلدين.

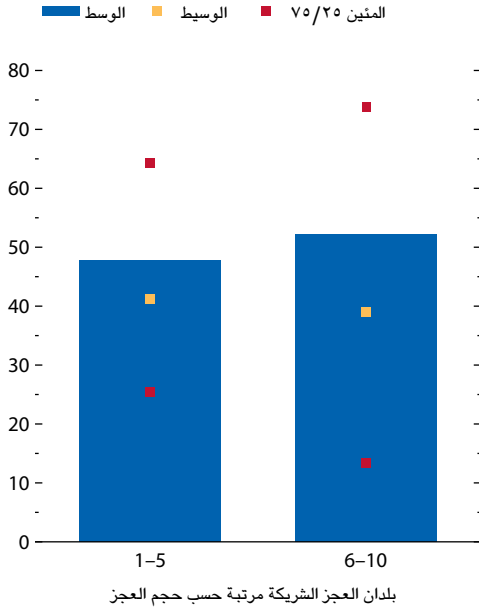
ويعكس ميزان التجارة الثنائية المعدل بمعامل قياس ملائم بين البلدين i و j مستوى الناتج في كل منهما. وهذا أمر بديهي نظراً لأنه كلما يزداد نمو البلدين، يزداد عادة ميزان التجارة الثنائية فيما بينهما بالقيمة المطلقة في حالة تساوي جميع العوامل الأخرى. ويوضح الشكل البياني ٤-٢-١، اللوحة ١، أن الاختلال التجاري الثنائي بين الولايات المتحدة والصين، مقياساً كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة، لم ينعكش عقب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولكن عند قياسه كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للبلدين — أي أخذاً في الاعتبار تنامي نصيب الصين في الاقتصاد العالمي — يتضح انكماش حجم الاختلال التجاري بدرجة ملحوظة. ويتسق ذلك مع التراجع في حجم الاختلالات العالمية الملاحظ في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

وأخيراً، يتضح من المعادلة أيضاً أن التغيرات في الاختلالات التجارية الإجمالية لبلد ما (نتيجة الأسس الاقتصادية، مثل سياسة المالية العامة والدورات الائتمانية) تتزايد أو تتراجع على المستوى الثنائي نتيجة كثافة التجارة الثنائية m_{ij} ، وهو ما يوضح بإيجاز كيفية تأثر علاقة تجارية ما بالتكلفة التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف لزوج من البلدان (وغير ذلك من المحددات التي يغلب عليها الطابع الجزئي الهيكلية) المقيسة باستخدام إطار الجاذبية.

مؤلف هذا الإطار روبرتو بياتسا.

الإطار ٤-٣: فهم تصحيحات العجز التجاري — هل للتجارة الثنائية دور خاص في هذا الصدد؟

الشكل البياني ٤-٣-١: التحسن في عجز موازين التجارة الثنائية خلال فترات انعكاس مسار العجز التجاري الكلي (%)



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات وجهة التجارة، صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بحسب التحسن في نسبة عجز ميزان التجارة الثنائي إلى إجمالي الناتج المحلي عن مستواها الأولي باستخدام الصيغة التالية: التغيير في نسبة ميزان التجارة الثنائي إلى إجمالي الناتج المحلي (بين متوسط نسبة الميزان التجاري إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الثلاث سنوات السابقة لانعكاس المسار ومتوسط النسبة خلال الثلاث سنوات اللاحقة لانعكاس المسار) مقارنة بالقيمة المطلقة للمستوى الأولي لنسبة ميزان التجارة الثنائي إلى إجمالي الناتج المحلي (متوسط نسبة الميزان التجاري إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الثلاث سنوات السابقة لسنة انعكاس المسار). وتمثل القيمة الموجبة تحسناً في عجز الميزان التجاري تجاه بلدان العجز الشريكة.

واحد على الأقل من أكبر خمس بلدان شريكة من حيث حجم العجز لم تقترن في العديد من الحالات بانعكاس كبير في مسار العجز التجاري الكلي (الشكل البياني ٤-١٠ في الفصل الرابع، العمود البرتقالي)، مما يشير إلى أن التصحيحات الكبيرة في أهم بلدان العجز الشريكة في التجارة الثنائية لا تضمن حدوث تصحيحات كبيرة في الميزان التجاري الكلي.

ما نطاق تصحيحات العجز التجاري؟

تتركز التصحيحات المطلقة في الأعلى كما هو متوقع. إذ يعزى ٥٤٪ من تصحيحات العجز في المتوسط لأكثر خمسة بلدان عجز شريكة، و١٢٪ من التصحيحات للبلدان الخمسة التالية، و٨٪ من التصحيحات للبلدان الخمسة التالية. ولا غرابة في هذه النتائج، نظراً لأن التجارة مركزة بدرجة كبيرة عبر الشركاء التجاريين، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، حيث تجرى نصف المعاملات التجارية تقريباً مع أقل من ستة بلدان شريكة.

هل تؤدي سياسة استهداف عجز موازين التجارة الثنائية إلى الحد من عجز الحساب الجاري الكلي لبلد ما؟ يتناول الإطار الحالي هذه المسألة من خلال توثيق دور موازين التجارة الثنائية في الفترات السابقة التي شهدت تصحيحات كبيرة في العجز التجاري. وتشير النتائج إلى أن (١) تصحيحات العجز التجاري الكلي لا تنتج بالضرورة عن تصحيحات غير متناسبة أو كبيرة في حجم التجارة مع الشركاء التجاريين ذوي العجز الأكبر، وأن (٢) التصحيحات الكبيرة في حجم التجارة مع الشركاء التجاريين ذوي العجز الأكبر هؤلاء لا تضمن حدوث تصحيحات كبيرة في موازين التجارة الكلية.

فترات الانعكاس الكبير في مسار العجز التجاري

استناداً إلى الدراسات التي تناولت فترات انعكاس مسار عجز الحساب الجاري (راجع دراسة Milesi-Ferretti and Razin 1998)، يمكن تحديد فترات التصحيحات الكبيرة في حجم العجز التجاري باستخدام ثلاثة معايير: (١) انخفاض العجز التجاري الكلي بما لا يقل عن ثلاث نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط خلال ثلاث سنوات عن متوسط مستواه في الثلاث سنوات السابقة للحدث، و(٢) أقصى عجز تجاري في السنوات الثلاث اللاحقة لانعكاس مسار العجز يقل عن أدنى عجز مسجل في السنوات الثلاث السابقة لانعكاس مسار العجز، و(٣) لا توجد أي فترات أخرى في السنوات الست التالية. ويستخدم لاحقاً نفس المفهوم في حساب فترات التصحيحات الكبيرة في العجز التجاري الثنائي تجاه أكبر خمسة شركاء تجاريين من حيث حجم العجز.

وقد تم تحديد ٩٢ فترة شهدت تصحيحات كبيرة في العجز التجاري باستخدام بيانات مستمدة من إحصاءات وجهة التجارة الصادرة عن صندوق النقد الدولي تغطي البلدان التي تجاوز إجمالي ناتجها المحلي الاسمي الوسيط العالمي في عام ٢٠١٧ (ما عدا البلدان المصدرة للوقود) خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٧. ومن بين هذه الفترات، اقترن ١٧٪ فقط منها (أي ١٦ من ٩٢ فترة) بتصحيحات كبيرة في موازين التجارة الثنائية من جانب بلد واحد على الأقل من أكبر خمس بلدان شريكة من حيث حجم العجز. وتظل النتائج ثابتة عموماً عند تطبيق الحد الأدنى لتصحيحات التجارة الثنائية (فعلى سبيل المثال، عند تطبيق حد أقل يبلغ ٢,٥ نقطة مئوية، يزداد عدد فترات التصحيحات الكبيرة في عجز موازين التجارة الثنائية من ١٦ إلى ٢٢). وتشير النتائج إلى أن تصحيحات التجارة الكلية لا تنشأ عموماً عن التصحيحات الكبيرة في حجم التجارة مع أكبر الشركاء التجاريين لبلد ما (الشكل البياني ٤-١٠ في الفصل الرابع، العمود الأزرق). وتجدر الإشارة إلى أن التصحيحات الكبيرة في بلد

مؤلفو هذا الإطار هم كايان سوك شانغ وسوارنالي أحمد حنان وسيرجي ميليشوك.

١ تقاس فترات التصحيحات الكبيرة في عجز موازين التجارة الثنائية بطريقة متحفظة، حيث تحسب في البداية باستخدام المعيارين الأوليين، ومن ثم يتم ربطها بفترات تصحيح العجز الكلي. وبالنسبة لفترات تصحيح العجز الثنائي المربوطة بفترات تصحيح العجز الكلي، تحذف من العينة أي فترات تصحيح عجز ثنائي أخرى وقعت بعدها خلال مدة تزيد أو تقل عن ست سنوات. وتحسب فترات تصحيح العجز الثنائي التي تقع خارج فترات تصحيح العجز التجاري الكلي على أساس العينة المتبقية.

الإطار ٤-٣ (تتمة)

العجز التجاري، وأن التخفيضات غير المتناسبة في موازين التجارة مع أكبر الشركاء التجاريين ليست شرطا لازما بأي حال من الأحوال لتخفيض الميزان التجاري الكلي. وخلاصة القول، تشير النتائج الواردة في هذا الإطار إلى أن استهداف موازين تجارية ثنائية بعينها لن يساعد على الأرجح في تخفيض عجز الحساب الجاري الكلي لبلد ما. ويتسق ذلك مع النظرية الاقتصادية التقليدية التي تفيد بأن تصحيح السياسات الاقتصادية الكلية، لا السياسات التجارية، هو أفضل سبيل إلى تصحيح أرصدة الحساب الجاري — أي الفرق بين المدخرات الوطنية والاستثمارات.

ولكن التصحيحات النسبية موزعة على نحو أكثر توازنا، فهي واسعة النطاق أو موزعة بالتناسب عبر الشركاء التجاريين عموما. حيث نجد أن التحسن في موازين التجارة الثنائية — معدلا حسب المستوى الأولي للميزان التجاري للبلدان المعنية — متماثل عبر أكبر خمس بلدان عجز شريكة وبلدان العجز الشريكة من السادس إلى العاشر (الشكل البياني ٤-٣-١). وتحديدًا، يبلغ وسط تصحيحات أكبر خمس بلدان عجز شريكة حوالي ٤٨٪ من مستواها الأولي، وهي نسبة أقل قليلا من وسط تصحيحات بلدان العجز الشريكة من السادس إلى العاشر الذي يبلغ ٥٢٪. ويؤكد تحليل الانحدار أن جميع الشركاء التجاريين (سواء في الأعلى أو الأسفل) يساهمون في تصحيحات

الإطار ٤-٤: الآثار الكلية والجزئية العالمية لنزاع تجاري بين الولايات المتحدة والصين — أفار مستخلصة من ثلاثة نماذج

جددت التدابير التجارية الأخيرة بين الولايات المتحدة والصين الاهتمام بتأثير الجمارك على الاقتصاد الكلي. ونظرا لأن معظم الجمارك (الحالية أو المرتقبة) تستهدف التجارة بين اقتصادين كبيرين، يثير ذلك سؤالا مهما حول حجم التأثير المحتمل على البلدان الأخرى غير المعنية بالنزاع مباشرة (أي البلدان التي تمثل طرفا ثالثا). والتداعيات المحتملة بعضها كلي — أي يؤثر على إجمالي الناتج المحلي والتجارة الكلية — وبعضها جزئي — بما في ذلك الاضطرابات على مستوى سلاسل القيمة والقطاعات.

ويعرض هذا الإطار مجموعة من التقديرات الخاصة بالصين والولايات المتحدة وبلدان أخرى في سيناريو افتراضي توضيحي تزداد فيه الجمارك على تجارة السلع الكلية بين الولايات المتحدة والصين بمقدار ٢٥ نقطة مئوية. ويتناول عددا من النماذج التي يستخدمها خبراء الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية، والمختصين بالنظريات التجارية الأكاديمية: نموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي للاقتصاد العالمي (النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل الذي أعده خبراء صندوق النقد الدولي)، ونموذج المنافسة الكاملة متعدد القطاعات التوازني العام المحتسب المستخدم في تحليل السياسة التجارية (مشروع تحليل التجارة العالمية)، ونموذج «ميلتز» متعدد القطاعات للشركات غير المتجانسة الذي يتضمن آثار خروج ودخول الشركات (راجع دراسة Caliendo and others 2017، يشار إليه فيما يلي باسم نموذج CFRT). ويؤكد كل من هذه النماذج على دور مجموعة مختلفة من قنوات انتقال الآثار^١ إذ يركز النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل على الآثار الإجمالية التي تنشأ مع الوقت، مع التمييز بين المدى القصير، حيث عادة ما تؤدي أوجه الجمود الاسمية والحقيقية إلى تفاقم آثار الجمارك على تحول مسار الإنفاق، والمدى المتوسط إلى الطويل، حيث تنشأ التداعيات في الأساس عن الأثر الدائم (التشويهي) للجمارك على مستويات عوامل الإنتاج الأساسية ورأس المال والعمل. ونظرا لتعدد

وتجدر الإشارة هنا إلى ملاحظتين مبدئيتين. أولا، ينصب تركيز هذا الإطار على القنوات المرتبطة بالتجارة. وقد سبق تحليل التداعيات السلبية الناتجة عن عدم اليقين بشأن السياسة التجارية باستخدام النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ولا يشملها بالتالي التحليل الوارد في هذا الإطار. وثانيا — وهو أمر معتاد في نماذج محاكاة السياسات التجارية — تعتمد النتائج اعتمادا كبيرا على مدى السهولة التي يمكن بها للمنتجين الإحلال بين المدخلات من البلدان المختلفة (مرونة التجارة). واتساقا مع التقديرات الواردة في الدراسات، تستند النتائج إلى قياسات يكون فيها الإحلال بين أي موردين أجنبيين أسهل من الإحلال بين مورد أجنبي وشركة محلية^٢. وعادة ما يؤدي ذلك إلى زيادة التأثير (الإيجابي) على بلدان أخرى، نظرا لأن الإنتاج عادة ما يتحول مساره تجاهها بدلا من البلدان التي تفرض الجمارك.

الآثار على الولايات المتحدة والصين

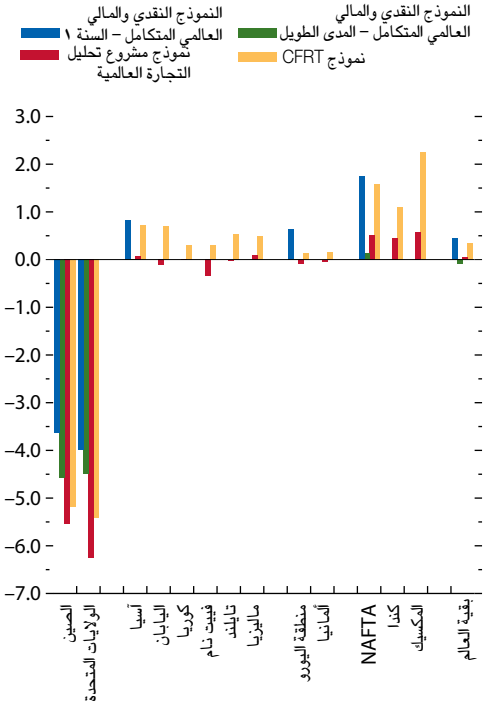
يوضح الشكل البياني ٤-٤-١ والشكل البياني ٤-٤-٢ أن الولايات المتحدة والصين تشهدان الخسائر الأكبر على الإطلاق. وتظل هذه النتيجة ثابتة عموما عبر مختلف النماذج المستخدمة.

^٢ ينطبق ذلك على النموذجين التجاريين، وعلى النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل في المدى القصير. وتتم معايرة مرونة الإحلال بين الإنتاج المحلي والإنتاج الأجنبي في نموذج CFRT باستخدام التقديرات الواردة في دراسة Feenstra and others (٢٠١٨). وتتسق عموما مع أوجه المرونة في نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية.

مؤلفو هذا الإطار هم كارلوس كاسيريس ودييغو سيرديرو وروي مانو ورافائيل بورتيللو وماريكا سانتورو.^١ تغطي جميع النماذج التجارة في السلع الوسيطة، ولكن بدرجات مختلفة حسب مستوى التقسيم القطاعي والإقليمي في النموذج.

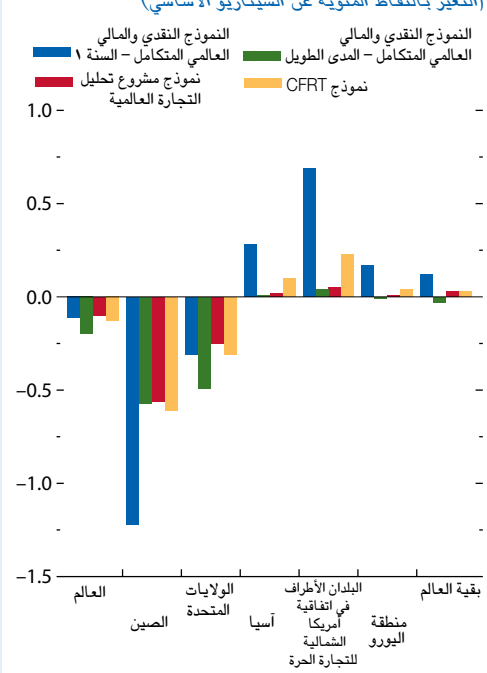
الإطار ٤-٤ (تابع)

الشكل البياني ٤-٤-٢: الآثار الكلية الناتجة عن زيادة الجمارك بنسبة ٢٥٪ على التجارة الكلية بين الولايات المتحدة والصين: الصادرات الحقيقية (التغير بالنقاط المئوية عن السيناريو الأساسي)



المصدر: حسابات صندوق النقد الدولي باستخدام النموذج الوارد في دراسة Caliendo and others (2017).
ملحوظة: CFRT = النموذج الوارد في دراسة Caliendo and others (2017).
وتستند التسميات الواردة في الشكل البياني إلى رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.
NAFTA: البلدان الأطراف في اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة.

الشكل البياني ٤-٤-١: الآثار الكلية الناتجة عن زيادة الجمارك بنسبة ٢٥٪ على التجارة الكلية بين الولايات المتحدة والصين: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير بالنقاط المئوية عن السيناريو الأساسي)



المصدر: حسابات صندوق النقد الدولي باستخدام النموذج الوارد في دراسة Caliendo and others (2017).
ملحوظة: CFRT = النموذج الوارد في دراسة Caliendo and others (2017).

يتفاقم التأثير على الصين نتيجة خسارة وفورات الحجم. وينعكس تفاوت آثار النزاع الجمركي أيضا في معدلات التبادل التجاري لكل من البلدين: حيث تزداد في الولايات المتحدة وتراجع في الصين. وأخيرا، رغم تراجع عجز التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين، لا يطرأ أي تغيير ذي دلالة اقتصادية على الميزان التجاري متعدد الأطراف لكل من البلدين.^٣

التداعيات الكلية

يعرض الشكل البياني ٤-٤-٢ والجدول ٤-٤-١ الآثار على الصادرات الإجمالية والصادرات الثنائية إلى الصين والولايات المتحدة حسب المنطقة ومجموعة مختارة من

٣ تستند النتيجة الأخيرة (الواردة في الجدول ٤-٤-١) إلى عمليات المحاكاة في النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل فقط، نظرا لأن النموذجين الآخرين يعتمدان على افتراض صريح بعدم تغير الميزان التجاري متعدد الأطراف لكل من البلدين.

ففي البداية، تنهار التجارة بين الولايات المتحدة والصين، حيث تتراجع بنسبة ٢٥٪-٣٠٪ على المدى القصير (النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل) وبنسبة ٣٠٪-٧٠٪ تقريبا على المدى الطويل حسب النموذج ووجهة التجارة (الجدول ٤-٤-١). ويؤدي انخفاض الطلب الخارجي إلى تراجع مجموع الصادرات وإجمالي الناتج المحلي في البلدين. ويتراوح التراجع السنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من -٠,٣٪ إلى -٠,٦٪ في الولايات المتحدة ومن -٠,٥٪ إلى -١,٥٪ في الصين. ويكون التأثير على الصين أكبر عادة في جميع النماذج، نظرا لأن الصادرات إلى الولايات المتحدة تمثل نصيبا أكبر من الاقتصاد الصيني (أي أكبر من نصيب الصادرات إلى الصين من الاقتصاد الأمريكي). وفي النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل، تكون الآثار على الصين أكثر وضوحا على المدى القصير، نظرا لأن تصحيح الأجور والأسعار لا يكون كافيا للمساعدة في موازنة انخفاض الطلب الخارجي، وتزداد الآثار السلبية على الولايات المتحدة بمرور الوقت نظرا لأن زيادة كل من الجمارك وأسعار الصرف المرتفعة بالفعل (لا تظهر في النموذج) تؤدي إلى تراجع العائد على رأس المال. أما في نموذج CFRT،

الإطار ٤-٤ (تابع)

الجدول ٤-٤-١: الآثار الكلية الناجمة عن زيادة الحمارك بنسبة ٢٥٪ على التجارة الكلية بين الولايات المتحدة والصين – تدفقات التجارة الثنائية مع بلدان أخرى

CFRT نموذج	نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية	النموذج النقدي والمالي العالمي		المتغيرات الكلية
		المدى الطويل	السنة ١	
...	...	٠,٣-	٠,٢-	الميزان التجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
...	...	٠,٣-	٠,٢-	الصين
...	الولايات المتحدة
٥٦,٠-	٧١,٣-	٢٥,١-	٢٠,٩-	الصادرات إلى الولايات المتحدة
٧,٧	١٠,٦	١,٨	٣,٧	الصين
٥,٨	٩,٢	آسيا
٧,٧	١٠,٣	اليابان
٩,٧	١٣,٩	كوريا
٩,٣	١٠,٨	فلبين نام
٧,٧	١٠,٩	تايلند
٥,٧	٨,٤	١,٧	٣,٨	ماليزيا
٤,٩	٨,٦	منطقة اليورو
٣,٢	٣,٢	٠,٧	٢,٦	ألمانيا
...	البلدان الأطراف في اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة
٢,٥	٧,٥	كندا
٤,٣	٢,٨	المكسيك
٥,٨	٦,١	١,٧	٣,١	بقية العالم
٦٣,٧-	٧٧,٦-	٣٦,٤-	٢٧,٥-	الصادرات إلى الصين
١,١-	٤,٩-	١,٥-	٠,٥	الولايات المتحدة
٠,٨-	٥,٣-	آسيا
١,٣-	٥,٣-	اليابان
٣,٤-	٣,٤-	كوريا
٢,١-	٤,٤-	فلبين نام
٠,٦-	٤,٩-	تايلند
١,٤-	٤,٣-	١,٦-	١,٣	ماليزيا
١,٤-	٤,٤-	منطقة اليورو
٢,٩-	٤,٤-	٢,٦-	٠,٤-	ألمانيا
...	البلدان الأطراف في اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة
٢,٨-	٠,١-	كندا
٣,٥-	٦,٣-	المكسيك
٢,٨-	١,٠-	١,٦-	٠,١-	بقية العالم

المصدر: حسابات خبراء الصندوق الدولي.
ملحوظة: CFRT = النموذج الوارد في دراسة (Caliendo and others (2017).

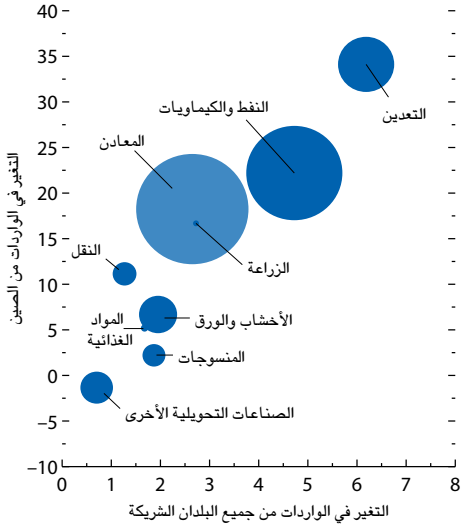
البلدان.٤ ومن النتائج الثابتة بدرجة كبيرة في جميع النماذج أن البلدان التي تمثل طرفا ثالثا تشهد زيادة في الصادرات إلى الولايات المتحدة وتراجعا في الصادرات إلى الصين. لذلك فإن معظم التحول في مسار التجارة على المستوى العالمي يتمثل في زيادة صادرات هذه البلدان إلى الولايات المتحدة على حساب الصين (وكذلك استيراد مزيد من السلع الوسيطة من الصين، وهو ما ناقشه لاحقا بمزيد من التفصيل). ويعد التأثير على الصادرات الكلية لهذه البلدان موجبا عموما، وتستفيد المكسيك وكندا بالقدر الأكبر على الإطلاق نظرا لقربهما من الولايات المتحدة وعمق علاقتهما بها. وتعد الزيادة في صادرات هذه البلدان ملحوظة بالدرجة الأكبر في النموذج النقدي والمالي العالمي

٥ كما أشير آنفا، لا تركز هذه الدراسة على أوجه عدم اليقين المحتملة بسبب السياسات التجارية والتي من شأنها أن تتسبب في تداعيات سلبية على المدى القصير في البلدان التي تمثل طرفا ثالثا قد يتجاوز تأثيرها الآثار الإيجابية الناتجة عن تحول مسار التجارة.

٤ تغطي هذه الصيغة من النموذج النقدي والمالي العالمي أربع مناطق (آسيا ما عدا الصين، وأمريكا الشمالية ما عدا الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، وبقية البلدان) إلى جانب الولايات المتحدة والصين.

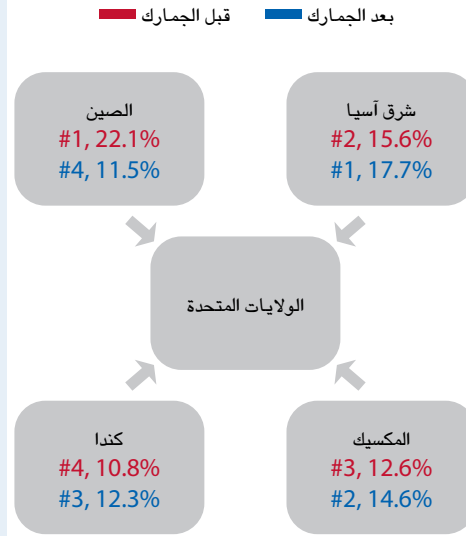
الإطار ٤-٤ (تتمة)

الشكل البياني ٤-٤-٤: واردات المكسيك من المدخلات الوسيطة لقطاعي الإلكترونيات والصناعة التحويلية (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: ما عدا الماكينات والإلكترونيات. ويتناسب حجم النقطة مع كثافة المدخلات في قطاع الماكينات والإلكترونيات بالمكسيك.

الشكل البياني ٤-٤-٣: واردات الولايات المتحدة من الإلكترونيات والماكينات قبل الجمارك وبعدها



المصادر: النموذج الوارد في دراسة Caliendo and others (2017)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: العلامة * تعني الترتيب، والعلامة % تعني النصيب في مجموع الواردات الأمريكية من الإلكترونيات.

التصحيح الاقتصادي الكلي على البلدان التي تشهد انكماشاً كلياً (لا سيما الولايات المتحدة والصين). ففي نموذج CFRT على سبيل المثال، تشهد القطاعات الكبيرة في البلدين خسائر ملحوظة في عدد الوظائف — حوالي ١٪ من القوة العاملة في قطاعي الزراعة ومعدات النقل في الولايات المتحدة، و٥٪ في قطاع الصناعات التحويلية الأخرى في الصين.

إعادة تنظيم سلاسل القيمة العالمية

وأخيراً، تنشأ عن إعادة التوزيع بين القطاعات انعكاسات على سلاسل القيمة العالمية وهيكل التجارة الدولية أيضاً. ويعد قطاع الإلكترونيات والماكينات مثلاً توضيحياً جيداً نظراً لأهميته في التجارة العالمية (حوالي ٢٠٪ من الواردات العالمية). فوفقاً لنموذج CFRT — حيث تكون آثار إعادة التوزيع أكثر وضوحاً على الإطلاق — تتنحى الصين في نهاية المطاف عن مركزها بوصفها المصدر الأول للإلكترونيات والماكينات إلى الولايات المتحدة، وتحل محلها بلدان أخرى في آسيا وكندا والمكسيك (الشكل البياني ٤-٤-٣). ففي المكسيك، على سبيل المثال، يؤدي دخول العديد من الشركات الجديدة في قطاع الإلكترونيات إلى زيادة كبيرة في حجم الواردات من السلع الوسيطة من البلدان الأخرى، لا سيما الصين (الشكل البياني ٤-٤-٤).

نظراً لأن بعض التشوهات المؤدية إلى تقلص رأس المال نتيجة زيادة الجمارك على النحو المذكور أنفاً تنتقل إلى بلدان أخرى. ويشير نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية إلى آثار إيجابية ولكن محدودة، بينما يشير نموذج CFRT إلى أن عدة بلدان (مثل المكسيك وكندا وماليزيا وتايلند وكوريا) تشهد ارتفاعاً كبيراً نسبياً في الناتج وتستفيد من وفورات الحجم.

إعادة التوزيع بين القطاعات عبر البلدان

توضح نتائج النموذجين التجاريين أن التداعيات عادة ما تكون محدودة في المجمل، ولكنها ليست كذلك على مستوى القطاعات. إذ يشهد قطاع الصناعة التحويلية انكماشاً كبيراً في جميع أنحاء العالم، مع حدوث انهيارات كبيرة في قطاع الإلكترونيات وغيره من قطاعات الصناعة التحويلية في الصين (الشكل البياني ٤-٤-١٣ في النص الرئيسي). وعلى العكس، تتوسع قطاعات الصناعة التحويلية في المكسيك وكندا وفي بلدان آسيا. ويتسع قطاع الخدمات في الصين، بينما ينكمش في البلدان الأخرى المذكورة آنفاً، ويشهد قطاع الزراعة انكماشاً كبيراً في الولايات المتحدة. وتتفاوت درجة إعادة التوزيع عبر النماذج، وترتفع في نموذج CFRT بسبب وفورات الحجم.

وتترتب على إعادة التوزيع بين القطاعات خسائر كبيرة في الوظائف في قطاعات معينة، مما يؤدي إلى تفاقم أثر

- Davis, Donald, and David Weinstein. 2002. "The Mystery of the Excess Trade (Balances)." *American Economic Review* 92 (2): 170–74.
- Feenstra, Robert C. 2004. *Advanced International Trade: Theory and Evidence*. Princeton, NJ, and Oxford: Princeton University Press.
- Feenstra, Robert C., Philip Luck, Maurice Obstfeld, and Katheryn Russ. 2018. "In Search of the Armington Elasticity." *Review of Economics and Statistics* 100 (1): 135–50.
- Furceri, Davide, Swarnali A. Hannan, Jonathan D. Ostry, and Andrew K. Rose. 2018. "Macroeconomic Consequences of Tariffs." CEPR Discussion Papers 13389, Center for Economic and Policy Research, Washington, DC.
- Group of Twenty (G20). 2018. "G20 Global Forum on Steel Excess Capacity Ministerial Meeting, Ministerial Report." September 20, Paris.
- Head, Keith, and Thierry Mayer. 2014. "Gravity Equations: Workhorse, Toolkit, and Cookbook." In *Handbook of International Economics*, Volume 4, edited by Gita Gopinath, Elhanan Helpman, and Kenneth Rogoff. Oxford: Elsevier.
- International Monetary Fund (IMF). 2011. "People's Republic of China: Spillover Report for the 2011 Article IV Consultation and Selected Issues." IMF Country Report 11/193, Washington, DC.
- . 2017a. "Fostering Inclusive Growth." Prepared for discussion at the July 2017 Group of Twenty Leaders' Summit.
- . 2017b. "People's Republic of China 2017 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the People's Republic of China." IMF Country Report 17/247, Washington, DC.
- International Monetary Fund, World Bank, and World Trade Organization (IMF/WB/WTO). 2017. "Making Trade an Engine of Growth for All: The Case for Trade and for Policies to Facilitate Adjustment." Prepared for discussion at the March 2017 meeting of Group of Twenty 20 Sherpas by staffs of the International Monetary Fund, World Bank, and World Trade Organization.
- . 2018. "Reinvigorating Trade and Inclusive Growth." Prepared for discussion at the March 2017 meeting of the Group of Twenty Sherpas by staffs of the International Monetary Fund, World Bank, and World Trade Organization.
- Joy, Mark, Noémie Lisack, Simon Lloyd, Dennis Reinhardt, Rana Sajedi, and Simon Whitaker. 2018. "Mind the (Current Account) Gap." Bank of England Financial Stability Paper 43, London.
- Johnson, Robert C., and Guillermo Noguera. 2012a. "Accounting for Intermediates: Production Sharing and Trade in Value Added." *Journal of International Economics* 86 (2): 224–36.
- . 2012b. "Proximity and Production Fragmentation." *American Economic Review Papers and Proceedings* 102 (3): 407–11.
- . 2017. "A Portrait of Trade in Value Added over Four Decades." *Review of Economics and Statistics* 99 (5): 896–911.
- Koopman, Robert, Zhi Wang, and Shang-Jin Wei. (2014). "Tracing Value Added and Double Counting in Gross Exports." *American Economic Review* 104 (2): 459–94.
- Ahn, JaeBin, Emine Boz, Mauric Obstfeld, and Petia Topalova. Forthcoming. "Bilateral Trade Balances and Global Value Chains." International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ahn, JaeBin, Era Dabla-Norris, Romain Duval, Bingjie Hu, and Lamin Njie. 2016. "Reassessing the Productivity Gains from Trade Liberalization." IMF Working Paper 16/77, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Amiti, Mary, Mi Dai, Robert C. Feenstra, and John Romalis. 2017. "How Did China's WTO Entry Affect US Prices?" NBER Working Paper 23487, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Amiti, Mary, and Jozef Konings. 2007. "Trade Liberalization, Intermediate Inputs, and Productivity: Evidence from Indonesia." *American Economic Review* 97 (5): 1611–638.
- Anderson, James E., and Eric van Wincoop. 2003. "Gravity with Gravitas: A Solution to the Border Puzzle." *American Economic Review* 93 (1): 170–92.
- Bacchetta, Marc, Cosimo Beverelli, Olivier Cadot, Marco Fugazza, Jean-Marie Grether, Matthias Helble, Alessandro Nicita, and Roberta Piermartini. 2012. "A Practical Guide to Trade Policy Analysis." World Trade Organization, Geneva.
- Baldwin, Richard, and Javier Lopez-Gonzalez. 2013. "Supply-Chain Trade: A Portrait of Global Patterns and Several Testable Hypotheses." NBER Working Papers 18957, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Baldwin, Richard, and Daria Taglioni. 2011. "Gravity Chains: Estimating Bilateral Trade Flows When Parts and Components Trade is Important." *Journal of Banking and Financial Economics* 2 (2): 61–82.
- Barattieri, Alessandro. 2014. "Comparative Advantage, Service Trade, and Global Imbalances." *Journal of International Economics* 92 (1): 1–13.
- Boz, Emine, Nan Li, and Hongrui Zhang. 2019. "Effective Trade Costs and the Current Account: An Empirical Analysis." IMF Working Paper 19/8, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Caliendo, Lorenzo, Robert C. Feenstra, John Romalis, and Alan Taylor. 2017. "Tariff Reductions, Entry, and Welfare: Theory and Evidence for the Last Two Decades." NBER Working Paper 21768, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Caliendo, Lorenzo, and Fernando Parro. 2015. "Estimates of the Trade and Welfare Effects of NAFTA." *The Review of Economic Studies* 82 (1): 1–44.
- Crisuolo, Chiara, and Jonathan Timmis. 2017. "The Relationship between Global Value Chains and Productivity." Centre for the Study of Living Standards, *International Productivity Monitor* 32 (Spring): 61–83.
- Daruich, Diego, William Easterly, and Ariell Reshef. 2019. "The Surprising Instability of Export Specializations." *Journal of Development Economics* 137: 36–65.

- Vandenbussche, Hylke, William Connell, and Woutel Simons. 2017. "Global Value Chains, Trade Shocks, and Jobs: An Application to Brexit." CEPR Discussion Paper 12303, Centre for Economic Policy Research, London.
- World Bank (WB), World Trade Organization, Organisation for Economic Co-operation and Development, and University of International Business and Economics. 2017. *Global Value Chain Development Report 2017: Measuring and Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development*. Washington, DC: World Bank.
- Yotov, Yoto V., Roberta Piermartini, José-Antonio Monteiro, and Mario Larch. 2016. "An Advanced Guide to Trade Policy Analysis: The Structural Gravity Model." World Trade Organization, Geneva.
- Milesi-Ferretti, Gian Maria, and Assaf Razin. 1998. "Sharp Reductions in Current Account Deficits: An Empirical Analysis." *European Economic Review* 42 (3-5): 897-908.
- Rouzet, Dorothée, and Sébastien Miroudot. 2013. "The Cumulative Impact of Trade Barriers along the Value Chain: An Empirical Assessment Using the OECD Inter-Country Input-Output Model." Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Silva, JMC Santos, and Silvana Tenreiro. 2006. "The Log of Gravity." *The Review of Economics and Statistics* 88 (4): 641-58.
- Topalova, Petia, and Amit Khandelwal. 2011. "Trade Liberalization and Firm Productivity: The Case of India." *The Review of Economics and Statistics* 93 (3): 995-1009.

الملحق الإحصائي

ويُفترض كذلك مواصلة السلطات الوطنية تنفيذ السياسات المعتمدة لديها. ويقدم الإطار ألف-١ شرحاً للافتراضات الأكثر تحديداً على صعيد السياسات والتي تستند إليها التوقعات في اقتصادات مختارة.

وبالنسبة لأسعار الفائدة، من المفترض بلوغ متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع لمدة ستة أشهر بالدولار الأمريكي ٣,٢٪ في عام ٢٠١٩ و ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٠، ومتوسط سعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر باليورو ٣,٠٪ في عام ٢٠١٩ و ٢,٠٪ في عام ٢٠٢٠، ومتوسط سعر الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر بالين الياباني صفر٪ في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، على الترتيب.

ويجدر التنكير بأنه فيما يتعلق باستحداث عملة اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أن تكون أسعار التحويل الثابتة النهائية بين اليورو و عملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه، اعتباراً من أول يناير ١٩٩٩، على النحو المبين في الإطار ٥-٤ من عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

١ يورو	= ١٣,٧٦٠٣	شلن نمساوي
	= ٤٠,٣٣٩٩	فرنك بلجيكي
	= ٠,٥٨٥٢٧٤	جنيه قبرصي ^١
	= ١,٩٥٥٨٣	مارك ألماني
	= ١٥,٦٤٦٦	كرون استوني ^٢
	= ٥,٩٤٥٧٣	ماركا فنلندية
	= ٦,٥٥٩٥٧	فرنك فرنسي
	= ٣٤٠,٧٥٠	دراخمة يونانية ^٣
	= ٠,٧٨٧٥٦٤	جنيه أيرلندي
	= ١,٩٣٦,٢٧	ليرة إيطالية
	= ٠,٧٠٢٨٠٤	لاتس لاتفي ^٤
	= ٣,٤٥٢٨٠	ليتاس ليتواني ^٥
	= ٤٠,٣٣٩٩	فرنك لكسمبرغ
	= ٠,٤٢٩٣٠	ليرة مالطية ^٦
	= ٢,٢٠٣٧١	غيلدر هولندي
	= ٢٠٠,٤٨٢	إسكودو برتغالي
	= ٣٠,١٢٦٠	كورونا سلوفاكية ^٧
	= ٢٣٩,٦٤٠	تولار سلوفيني ^٧
	= ١٦٦,٣٨٦	بيزيتا إسبانية

- ١ تحدد في أول يناير ٢٠٠٨.
- ٢ تحدد في أول يناير ٢٠١١.
- ٣ تحدد في أول يناير ٢٠٠١.
- ٤ تحدد في أول يناير ٢٠١٤.
- ٥ تحدد في أول يناير ٢٠١٥.
- ٦ تحدد في أول يناير ٢٠٠٩.
- ٧ تحدد في أول يناير ٢٠٠٧.

يقدم الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وتوقعات اقتصادية. ويتألف من سبعة أقسام هي كالتالي: الافتراضات، وما الجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، والملحوظات القطرية، وتصنيف البلدان، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجداول الإحصائية.

ويتضمن القسم الأول تلخيصاً للافتراضات التي تقوم عليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، والسيناريو متوسط الأجل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤. ويعرض القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية منذ عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب البيانات المجمعة للمجموعات القطرية. ويلخص القسم الرابع معلومات رئيسية مختارة لكل بلد. ويلخص القسم الخامس تصنيف البلدان ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويقدم القسم السادس معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء التي يشملها هذا التقرير.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية (تتضمن هذه الوثيقة الملحق الإحصائي ألف أما الملحق الإحصائي باء فهو متاح إلكترونياً على الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO). وقد أعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ٢٩ مارس ٢٠١٩. وتظهر الأرقام ذات الصلة بعام ٢٠١٩ وما بعده بنفس درجة العناية المتوخاة في البيانات التاريخية لمجرد التيسير؛ وحيث إن هذه الأرقام مجرد توقعات، فلا يتوقع أن تكون بنفس الدرجة من الدقة.

الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة خلال الفترة من ١٤ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١٩. وبالنسبة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، تشير هذه الافتراضات إلى بلوغ متوسط سعر تحويل الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ١,٣٩٧ و ١,٤٠٧، ومتوسط سعر تحويل الدولار الأمريكي مقابل اليورو ١,١٤٤ و ١,١٥٦، ومتوسط سعر تحويل الين مقابل الدولار الأمريكي ١٠٧,٨ و ١٠٣,٢ على الترتيب.

أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض بلوغه ٥٩,١٦ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٩ و ٥٩,٠٢ دولارا للبرميل في عام ٢٠٢٠.

ما الجديد

- جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تسمى حالياً مقدونيا الشمالية.
- في فبراير ٢٠١٩، اعتمدت زمبابوي وحدة عملة محلية جديدة، وهي «دولار التسوية الإجمالية الأنية» (آر تي جي إس دولار)، وأصبحت هذه العملة هي وحدة الحساب الرسمية. ويجري العمل حالياً على تعديل وتحديث جميع سلاسل بيانات الحسابات القومية لتقومها بعملة (آر تي جي إس دولار) الجديدة. وتستند البيانات الحالية إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي بشأن تطورات الأسعار وأسعار الصرف بالدولار الأمريكي و (آر تي جي إس دولار). وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات.

البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩٤ اقتصاداً الأساس الإحصائي لقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشترك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القطرية بانتظام على أساس افتراضات شاملة متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انعكاساً للمعلومات المأخوذة من الهيئات المصدرة الوطنية والمنظمات الدولية.

وتتسق البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان التي يعرضها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عموماً مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وقد تمت بالفعل أو جاري مواءمة جميع المعايير الإحصائية للقطاعات المختلفة والتي يضعها صندوق النقد الدولي — دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد لإعداد بياناته، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ — مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتعتبر هذه المعايير عن مدى اهتمام صندوق النقد الدولي بصفة خاصة بالمراكز الخارجية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان. ومع صدور هذه الأدلة بدأت جدياً عملية مواءمة البيانات القطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات تماماً مع الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قُطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لا تتواءم سوى جزئياً مع هذه الأدلة. ومع هذا، فالتأثير الذي سيقع على الأرصد والمجملات الأساسية نتيجة للتحويل إلى المعايير التي تم تحديثها سيكون طفيفاً في كثير من البلدان. وقد اعتمد عدد كبير من البلدان الأخرى المعايير الأخيرة جزئياً وسواصل تطبيقها لسنوات قادمة.^١

^١ يطبق العديد من البلدان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية لعام ٢٠١٠، ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية. ويتوقع اتباع نمط مشابه في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. يرجى الرجوع إلى الجدول «زاي» الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد.

بيانات إجمالي المالية العامة وصافي الدين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مستمدة من مصادر البيانات الرسمية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ورغم محاولة مواءمة بيانات إجمالي وصافي الدين وفقاً للتعريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة، فإن هذه البيانات قد تنحرف في بعض الأحيان عن التعريف الرسمية نتيجة نقص البيانات أو بعض الظروف الخاصة في البلدان المعنية. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة لضمان اتساق البيانات الواردة في هذا التقرير وإمكانية مقارنتها على المستوى الدولي، فإن الفروق في نطاق تغطية القطاعات والأدوات تعني عدم إمكانية مقارنة هذه البيانات على نحو شامل. ومع توافر مزيد من المعلومات، فإن أي تغييرات في مصادر البيانات أو نطاق تغطية الأدوات قد يترتب عليها إجراء تعديلات في البيانات قد تكون كبيرة في بعض الأحيان. وللإطلاع على توضيحات بالنسبة للانحرافات في نطاق تغطية القطاعات والأدوات، يرجى الرجوع للبيانات الوصفية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عبر الإنترنت.

وتتضمن البيانات المجمع للمجموعات القطرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويعبر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات بمعدلات تغير سنوية مركبة^٢ ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتُستخدم متوسطات مرجحة حسابياً لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

الأرقام المجمع لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجلات النقدية في المجموعات القطرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (متوسط السنوات الثلاثة السابقة) كحصة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.

الأرقام المجمع للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية كحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة.^٣ معدلات التضخم السنوية هي تغييرات بالنسب المئوية البسيطة عن السنوات السابقة، باستثناء في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث تستند المعدلات إلى الفروق اللوغاريتمية.

الأرقام المجمع لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية هي مجموع البيانات للبلد الواحد بعد تحويلها إلى الدولار الدولي في السنوات المحددة.

يتم تصحيح الأرقام المجمع لجميع قطاعات منطقة اليورو، ما لم يُذكر خلاف ذلك، لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة. وتُستخدم بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوي غير المعدلة لمنطقة اليورو ومعظم البلدان المنفردة، باستثناء قبرص وألمانيا وأيرلندا والبرتغال والتي تقوم بإبلاغ البيانات المعدلة لاستبعاد الآثار

^٢ تُحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومكوناته، وتوظيف العمالة والتضخم وإنتاجية عوامل الإنتاج ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والتبادل التجاري وأسعار السلع الأولية بناء على معدلات التغير السنوية المركبة، ما عدا معدل البطالة الذي يتم حسابه على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

^٣ راجع «الأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية»، في مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في يوليو ٢٠١٤ للإطلاع على موجز عن الأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية، والإطار ألف-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضاً دراسة Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, "Purchasing Power Parity Based Weights for the World Economic Outlook," in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (Washington, DC: International Monetary Fund, December 1993), 106-23.

ويتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الهنء وفق الحسابات القومية مع اعتماد سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كسنة الأساس للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١١، وبعد ذلك تكون سنة الأساس هي ٢٠١١/٢٠١٢.

وعلى خلفية الحرب الأهلية وضعف القدرات، تتراجع إمكانية الاعتماد على بيانات ليبيا، ولا سيما التوقعات على المدى المتوسط.

وتستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

وتستند تقديرات نمو ترينيداد وتوباغو لعام ٢٠١٨ إلى بيانات قطاع الطاقة خلال عام كامل المستمدة من وزارتي الطاقة والمالية، وبيانات الحسابات القومية الأولية للثلاثة أرباع الأولى من العام المستمدة من الجهاز المركزي للإحصاء، وتوقعات الخبراء الخاصة بنتائج القطاعات الأخرى بخلاف الطاقة خلال الربع الرابع والمستندة إلى المعلومات المتاحة. وسيجري تعديل تقديرات النمو بمجرد توافر البيانات النهائية عن العام ككل.

واعتبارا من أكتوبر ٢٠١٨، يتلقى نظام معاشات التقاعد العامة في أوروغواي تحويلات بموجب قانون جديد ينص على تعويض المواطنين المتضررين من تطبيق نظام معاشات التقاعد المختلط (٣،١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨). وتفيد هذه الأموال كإيرادات وفقا لمنهجية صندوق النقد الدولي. لذلك تؤثر هذه التحويلات على بيانات وتوقعات الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.

وبالنسبة لتوقعات الآفاق الاقتصادية في فنزويلا، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية الماضية والحالية كأساس للتوقعات، فإنها تزداد تعقيدا بسبب عدم إجراء مناقشات مع السلطات (عُقدت آخر مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠٠٤)، وعدم فهم البيانات المبلغة بشكل تام، والصعوبات في تفسير بعض المؤشرات الاقتصادية التي تَبْلَغُها في ظل التطورات الاقتصادية. وحسابات المالية العامة تشمل الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والضمان الاجتماعي، وصندوق ضمان الودائع وحماية البنوك (FOGADE)، وعينة من الشركات العامة بما في ذلك شركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليبوس دي فنزويلا» (PDVSA)، أما بيانات السنوات ٢٠١٨-٢٠٢٤ فهي تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وتعني آثار التضخم المفرط والفجوات المشار إليها في البيانات المبلغة أنه ينبغي الحذر عند تفسير توقعات خبراء الصندوق لمؤشرات الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، يتم تقدير إجمالي الناتج المحلي الاسمي بافتراض ارتفاع مخفض إجمالي الناتج المحلي بما يتسق مع توقعات خبراء الصندوق لمتوسط معدل التضخم. وتعد توقعات نسبة الدين الخارجي العام إلى إجمالي الناتج المحلي باستخدام تقديرات خبراء الصندوق لمتوسط سعر الصرف خلال العام. وتنطوي هذه التوقعات على درجة كبيرة من عدم اليقين. وتستبعد بيانات أسعار المستهلكين في فنزويلا من كل البيانات المجمع في مجموعات بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

تصنيف البلدان

موجز التصنيف القطري

تُصنّف بلدان العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بتقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين، وهما: الاقتصادات المتقدمة واقتصادات

التقويمية. وبالنسبة للبيانات قبل عام ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمع. الأرقام المجمع لبيانات المالية العامة هي مجملات البيانات الواردة من كل بلد على نحو منفرد بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها.

الأرقام المجمع لمعدلات البطالة ونمو العمالة مرجحة بحجم القوى العاملة كحصة من القوى العاملة للمجموعة.

الأرقام المجمع المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع البيانات الواردة من كل بلد على نحو منفرد بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية السنة بالنسبة للدين المقوم بعملات أخرى بخلاف الدولار الأمريكي.

غير أن الأرقام المجمع للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات كنسب مئوية في كل بلد على حدة مرجحة بقيم الصادرات أو الواردات بالدولار الأمريكي كحصة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

وتحتسب الأرقام المجمع للمجموعة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترحيحية للمجموعة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

وتشير البيانات إلى السنوات التقويمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويعرض الجدول (واو) في الملحق الإحصائي قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.

وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام عن عام ٢٠١٨ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى نتائج فعلية. ويضم الجدول «زاي» في الملحق الإحصائي قوائم بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، ومؤشرات ميزان المدفوعات لكل بلد.

ملحوظات قُطرية

تعكس بيانات أسعار المستهلكين في الأرجنتين قبل ديسمبر ٢٠١٣ مؤشر أسعار المستهلكين في منطقة بوينس آيرس الكبرى، بينما بيانات الفترة من ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥ تمثل انعكاسا لمؤشر أسعار المستهلكين الوطني. وقد أوقفت الحكومة التي تولت السلطة في ديسمبر ٢٠١٥ العمل بمؤشر أسعار المستهلكين الوطني، مشيرة إلى أنه معيب، وأصدرت مؤشرا جديدا لأسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى في ١٥ يونيو ٢٠١٦ (تم نشر مؤشر أسعار المستهلكين الوطني الجديد اعتبارا من شهر يونيو ٢٠١٧). وفي اجتماع المجلس التنفيذي للصندوق بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٦، تم اعتبار سلسلة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الجديدة متسقة مع المعايير الدولية، ورفع إعلان توجيه اللوم الصادر في ٢٠١٣. ونظرا للفروق في التغطية الجغرافية، والأوزان، وأخذ العينات، والمنهجية بين مجموعتي البيانات، لا يتضمن عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسط تضخم مؤشر أسعار المستهلكين للأعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ ومعدل التضخم في نهاية الفترة لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.

أوقفت السلطات في الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل في ديسمبر ٢٠١٥ وأصدرت سلسلة جديدة بدءا من الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

والكاربيبي؛ والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان؛ وإفريقيا جنوب الصحراء.

وتُصنّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضاً حسب المعايير التحليلية. وتعكس المعايير التحليلية العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين اقتصادات المركز الدائن الصافي والمركز المدين الصافي. ويوضح الجدولان «دال» و«هـ» العناصر التفصيلية لتكوين الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

ويميز معيار التحليل - مصدر إيرادات التصدير- بين فئتي الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC 3)) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITCs 0, 1, 2, 4, and 68)). وتُصنّف الاقتصادات ضمن مجموعة من هذه المجموعات إذا تجاوز المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات ٥٠٪ من مجموع صادراتها في المتوسط في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧.

وتركز المعايير المالية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والبلدان النامية منخفضة الدخل. وتُصنّف الاقتصادات كمدين صاف إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي لديها، حال توافره، أقل من صفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو أي تاريخ سابق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠١٧. ويتم التمييز بين اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين.

وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنها مؤهلة للمشاركة في مبادرتيها المتعلقة بالديون والمعروفة باسم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة من المبادرة بحيث تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله» خلال فترة زمنية وجيزة ومعقولة^٦. وقد أفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من مساعدات تخفيف أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة.

أما البلدان النامية منخفضة الدخل فهي بلدان تقل فيها مستويات دخل الفرد عن مستوى حدي معين (محدد بمبلغ ٢٧٠٠ دولاراً في عام ٢٠١٦ وفق القياس بطريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي)، وسماتها الهيكلية متسقة مع ضعف التنمية والتحويلات الهيكلية، وعدم كفاية الروابط المالية الخارجية الوثيقة حتى يمكن اعتبارها عموماً في مصاف اقتصادات الأسواق الصاعدة.

^٥ خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧، تحمل ٢٧ اقتصاداً متأخرات المدفوعات الخارجية أو أبرم اتفاقات لإعادة جدولة ديونه الرسمية أو ديون مصاريفه التجارية. ويشار إلى هذه المجموعة كالاقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

^٦ راجع دراسة David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukwinder Singh, "Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative," IMF Pamphlet Series 51 (Washington, DC: International Monetary Fund, November 1999).

الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية^٤. ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير قاطعة، سواء اقتصادية أو غير اقتصادية، كما أنه تطور بمرور الوقت. ويتمثل الهدف من ذلك في تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول «ألف» فكرة عامة عن التصنيف القطري، ويوضح عدد البلدان في كل مجموعة حسب المنطقة مع الإشارة بإيجاز إلى بعض المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية، ومجموع الصادرات من السلع والخدمات، وتعداد السكان).

ولا يزال بعض البلدان خارج هذا التصنيف القطري، ومن ثم لا يدخل في التحليل. ومن أمثلة البلدان غير الأعضاء في الصندوق، كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي لا تخضع اقتصاداتها لمتابعة الصندوق.

الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقاً لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الاقتصادات المتقدمة

يعرض الجدول «باء» قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٣٩ اقتصاداً. وتتألف المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة، من أكبر سبعة اقتصادات في هذه المجموعة من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق، وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا. كذلك تُصنّف البلدان الأعضاء في منطقة اليورو كمجموعة فرعية. وتشمل البيانات المجمع في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من زيادة أعضائها بمرور الوقت. ويعرض الجدول «جيم» قائمة بأسماء البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كالاقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (١٥٥) جميع الاقتصادات غير المصنفة كالاقتصادات متقدمة. وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كومنولث الدول المستقلة؛ وآسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية (التي يشار إليها أحياناً أيضاً بأوروبا الوسطى والشرقية)؛ وأمريكا اللاتينية

^٤ لا يشير مصطلح «بلد» أو «اقتصاد»، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. فبعض الكيانات الإقليمية المذكورة في التقرير لا تشكل دولا، وإن كان يتم الاحتفاظ ببياناتها الإحصائية بشكل منفصل ومستقل.

الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠١٨^١

(% من مجموع المجموعة أو العالم)

عدد الاقتصادات	إجمالي الناتج المحلي		صادرات السلع والخدمات		عدد السكان
	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	
الاقتصادات المتقدمة	٣٩	١٠٠,٠	٤٠,٨	١٠٠,٠	١٤,٣
الولايات المتحدة	٣٧,٢	١٥,٢	١٦,١	١٠,١	٤,٤
منطقة اليورو	٢٨,٠	١١,٤	٤١,٨	٢٦,٣	٤,٥
ألمانيا	٧,٩	٣,٢	١٢,٠	٧,٦	١,١
فرنسا	٥,٤	٢,٢	٥,٧	٣,٦	٠,٩
إيطاليا	٤,٤	١,٨	٤,٢	٢,٦	٠,٨
إسبانيا	٣,٤	١,٤	٣,١	٢,٠	٠,٦
اليابان	١٠,٢	٤,١	٥,٩	٣,٧	١,٧
المملكة المتحدة	٥,٥	٢,٢	٥,٤	٣,٤	٠,٩
كندا	٣,٣	١,٤	٣,٥	٢,٢	٠,٥
اقتصادات أخرى متقدمة	١٦	١٥,٨	٦,٤	١٧,٢	٢,٣
للمتكرة					
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٧	٧٣,٨	٣٠,١	٥٢,٨	١٠,٣
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١٥٥	١٠٠,٠	٥٩,٢	١٠٠,٠	٨٥,٧
المجموعات الإقليمية					
كومونولث الدول المستقلة ^٢	١٢	٧,٥	٤,٤	٨,١	٣,٩
روسيا	٥,٣	٣,١	٥,٥	٢,٠	١,٩
آسيا الصاعدة والنامية	٣٠	٥٦,٢	٣٣,٣	٤٨,٩	٤٨,٣
الصين	٣١,٦	١٨,٧	٢٨,٨	١٠,٧	١٨,٧
الهند	١٣,١	٧,٨	٦,٢	٢,٣	١٧,٩
ما عدا الصين والهند	٢٨	١١,٥	٦,٨	١٣,٩	١١,٧
أوروبا الصاعدة والنامية	١٢	٦,١	٣,٦	٩,٨	٢,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٣	١٢,٦	٧,٥	١٣,٧	٨,٤
البرازيل	٤,٢	٢,٥	٣,٠	١,١	٢,٨
المكسيك	٣,٢	١,٩	٥,٢	١,٩	١,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	٢٣	١٢,٥	٧,٤	١٥,٠	٩,٤
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢١	١٠,٩	٦,٥	١٤,٧	٦,٢
إفريقيا جنوب الصحراء	٤٥	٥,١	٣,٠	٤,٥	١٣,٤
ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا	٤٣	٢,٧	١,٦	٢,٦	١٠,٠
المجموعات التحليلية^٣					
حسب مصدر إيرادات التصدير					
الوقود	٢٨	١٧,٣	١٠,٢	٢٢,٠	١٠,١
غير الوقود	١٢٦	٨٢,٧	٤٩,٠	٧٨,٠	٧٥,٦
منها: منتجات أولية	٣٥	٥,٠	٣,٠	٥,١	٧,٦
حسب مصدر التمويل الخارجي					
اقتصادات المركز المدين الصافي	١٢٢	٥١,٥	٣٠,٥	٤٩,٤	٥٨,٥
اقتصادات المركز المدين الصافي					
حسب تجربة خدمة الدين					
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٣-٢٠١٧	٢٧	٣,٥	٢,١	٢,٥	٥,٥
مجموعات أخرى					
البلدان الفقيرة المنقولة بالديون	٣٩	٢,٥	١,٥	١,٩	١٠,٠
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥٩	٧,٣	٤,٣	٦,٩	١٩,٧

^١ تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقييم إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويُعبّر عدد الاقتصادات الذي تتألف منه كل مجموعة عن الاقتصادات التي أدرجت بياناتها في مجملات المجموعة.

^٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومونولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٣ استبعدت سوريا من مصدر إيرادات التصدير واستبعد جنوب السودان وسوريا من الأرقام المجمع لمجموعات المركز الخارجي الصافي لنقص البيانات.

الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	اليونان	هولندا
بلجيكا	أيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
فرنسا	لكسمبرغ	
ألمانيا	مالطة	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات أخرى متقدمة		
أستراليا	كوريا	سنغافورة
الجمهورية التشيكية	إقليم ماكاو الإداري الخاص ^٢	السويد
الدانمرك	نيوزيلندا	سويسرا
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة ^١	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية
آيسلندا	بورتوريكو	
إسرائيل	سان مارينو	

^١ أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

^٢ أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي

النمسا	ألمانيا	بولندا
بلجيكا	اليونان	البرتغال
بلغاريا	هنغاريا	رومانيا
كرواتيا	أيرلندا	الجمهورية السلوفاكية
قبرص	إيطاليا	سلوفينيا
الجمهورية التشيكية	لاتفيا	إسبانيا
الدانمرك	ليتوانيا	السويد
إستونيا	لكسمبرغ	المملكة المتحدة
فنلندا	مالطة	
فرنسا	هولندا	

الجدول دال - الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير

الوقود	منتجات أولية غير الوقود
كومونولث الدول المستقلة	
أذربيجان	طاجيكستان
كازاخستان	أوزبكستان
روسيا	
تركمانستان ¹	
آسيا الصاعدة والنامية	
بروني دار السلام	كيريباتي
تيمور-ليشتي	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	جزر مارشال
	منغوليا
	بابوا غينيا الجديدة
	جزر سليمان
	توفالو
أمريكا اللاتينية والكاريبي	
بوليفيا	الأرجنتين
إكوادور	شيلي
ترينيداد وتوباغو	غيانا
فنزويلا	باراغواي
	بيرو
	سورينام
	أوروغواي
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	
الجزائر	أفغانستان
البحرين	موريتانيا
إيران	الصومال
العراق	السودان
الكويت	
ليبيا	
عمان	
قطر	
المملكة العربية السعودية	
الإمارات العربية المتحدة	
الجمهورية اليمنية	
إفريقيا جنوب الصحراء	
أنغولا	بوركينافاسو
تشاد	بوروندي
جمهورية الكونغو	جمهورية إفريقيا الوسطى
غينيا الاستوائية	جمهورية الكونغو الديمقراطية
غابون	كوت ديفوار
نيجيريا	إريتريا
جنوب السودان	غينيا
	غينيا-بيساو
	ليبيريا
	ملاوي
	مالي
	سيراليون
	جنوب إفريقيا
	زامبيا
	زيمبابوي

¹ تدخل تركمانستان، وهي ليست عضواً في كومونولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول هاء – الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان النامية

البلدان النامية منخفضة الدخل	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١	البلدان النامية منخفضة الدخل	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١
أوروبا الصاعدة والنامية			كومنولث الدول المستقلة		
	*	*		*	*
ألبانيا					أرمينيا
البوسنة والهرسك	*	*		●	أذربيجان
بلغاريا	*	*		*	بيلاروس
كرواتيا	*	*		*	جورجيا ^٣
هنغاريا	*	*		*	كازاخستان
كوسوفو	*	*	*	*	جمهورية قيرغيزستان
الجبل الأسود	*	*	*	*	مولدوفا
مقدونيا الشمالية	*	*		●	روسيا
بولندا	*	*	*	*	طاجيكستان
رومانيا	*	*		*	تركمانستان ^٣
صربيا	*	*		*	أوكرانيا ^٣
تركيا	*	*	*	●	أوزبكستان
أمريكا اللاتينية والكاريبية			آسيا الصاعدة والنامية		
	*	*	*	*	بنغلاديش
أنتيغوا وباربودا		●	*	*	بوتان
الأرجنتين		*		●	بروني دار السلام
أروبا	*	*	*	*	كمبوديا
جزر البهاما		*	*	●	الصين
بربادوس	*	*		*	فيجي
بليز		*		*	الهند
بوليفيا	●	*		*	إندونيسيا
البرازيل		*		●	كيريباتي
شيلي		*	*	*	جمهورية لاو الديمقراطية
كولومبيا		*		*	ماليزيا
كوستاريكا		*		*	ملديف
دومينيكا		●		*	جزر مارشال
الجمهورية الدومينيكية		*		●	ميكرونيزيا
إكوادور		*		*	منغوليا
السلفادور		*	*	*	ميانمار
غرينادا		*	*	*	ناورو
غواتيمالا		*	*	*	نيبال
غيانا	●	*	*	●	بالاو
هايتي	●	*	*	●	بابوا غينيا الجديدة
هندوراس	●	*	*	*	الفلبين
جامايكا		*		*	ساموا
المكسيك		*	*	*	جزر سليمان
نيكاراغوا	●	*	*	*	سري لانكا
بنما		*		*	تايلند
باراغواي		*	*	●	تيمور-ليشتي
بيرو		*	*	*	تونغا
سانت كيتس ونيفس		*		●	توفالو
سانت لوسيا		*		*	فانواتو
سانت فنسنت وجزر غرينادين		*	*	*	فييت نام
سورينام		*			
ترينيداد وتوباغو		●			
أوروغواي		*			
فنزويلا		●			

الجدول واو- الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية^١

الحسابات القومية	مالية الحكومة
جزر البهاما	يوليو/ يونيو
بربادوس	إبريل/ مارس
بوتان	يوليو/ يونيو
بوتسوانا	إبريل/ مارس
دومينيكا	يوليو/ يونيو
مصر	يوليو/ يونيو
إسواتيني	إبريل/ مارس
إثيوبيا	يوليو/ يونيو
هايتي	أكتوبر/ سبتمبر
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	أكتوبر/ سبتمبر
الهند	إبريل/ مارس
إيران	إبريل/ مارس
جامايكا	إبريل/ مارس
ليسوتو	إبريل/ مارس
ملاوي	إبريل/ مارس
جزر مارشال	أكتوبر/ سبتمبر
موريشيوس	أكتوبر/ سبتمبر
ميكرونيزيا	أكتوبر/ سبتمبر
ميانمار	أكتوبر/ سبتمبر
ناورو	يوليو/ يونيو
نيبال	أغسطس/ يوليو
باكستان	يوليو/ يونيو
بالاو	أكتوبر/ سبتمبر
بورتوريكو	يوليو/ يونيو
سانت لوسيا	يوليو/ يونيو
ساموا	يوليو/ يونيو
سنغافورة	يوليو/ يونيو
تايلند	يوليو/ يونيو
ترينيداد وتوباغو	أكتوبر/ سبتمبر

^١ تشير كل البيانات إلى السنة التقويمية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	استخدام منهجية الترجيح بالسلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٣	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة	البلد
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	الأفغاني الأفغانستاني	أفغانستان
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	١٩٩٦	٢٠١٧	خبراء الصندوق	ليك ألباني	ألبانيا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دينار جزائري	الجزائر
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	٢٠٠٢	٢٠١٧	NSO and MEP	كوانزا أنغولي	أنغولا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	البنك المركزي	دولار شرق الكاريبي	أنتيغوا وبربودا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٤	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	بيزو أرجنتيني	الأرجنتين
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	درام أرميني	أرمينيا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	فلورين أروبي	أروبا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار أسترالي	أستراليا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	يورو	النمسا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	ماناتا أنزويجان	أنزويجان
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار بهاما	جزر البهاما
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دينار بحريني	البحرين
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	تاكا بنغلاديش	بنغلاديش
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٨	NSO and CB	دولار بربادوس	بربادوس
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	روبل بيلاروسي	بيلاروس
٢٠١٧	البنك المركزي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٧	البنك المركزي	يورو	بلجيكا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار بليز	بليز
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	بنن
٢٠١٧/٢٠١٦	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٦٢٠٠١/٢٠٠٠	١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	نغولتروم بوتاني	بوتان
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	بوليفيانو بوليفيا	بوليفيا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	ماركا بوسنية للتحويل	اليوسنة والهرسك
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	بولا بوتسواني	بوتسوانا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	ريال برازيلي	البرازيل
٢٠١٧	NSO and GAD		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٧	NSO and GAD	دولار بروناي	بروني دار السلام
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	ليف بلغاري	بلغاريا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٩	٢٠١٧	NSO and MEP	فرنك إفريقي	بوركينافاسو
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	فرنك بوروندي	بوروندي
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	إيسكودو كابو فيردى	كابو فيردى
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	ريل كمبودي	كمبوديا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	الكاميرون
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار كندي	كندا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية إفريقيا الوسطى
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٧	البنك المركزي	فرنك إفريقي	تشاد
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٦٢٠١٣	٢٠١٨	البنك المركزي	بيزو شيلي	شيلي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يوان صيني	الصين
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	بيزو كولومبي	كولومبيا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		...	٢٠٠٠	٢٠١٧	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	فرنك جزر القمر	جزر القمر
٢٠١٨	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	فرنك كونغو	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية الكونغو
٢٠١٦	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠١٦	البنك المركزي	كولون كوستاريكي	كوستاريكا

آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات		مالية الحكومة						
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 5	٢٠١٧	NSO, MoF, and CB	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	أفغانستان
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	...	CG,LG,SS,MPC, NFPC	١٩٨٦	٢٠١٨	خبراء الصندوق	ألبانيا
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	البنك المركزي	الجزائر
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	...	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغولا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنتيغوا وبربودا
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,SS	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	الأرجنتين
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	أرمينيا
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	أروبا
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,TG	٢٠١٤	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	أستراليا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	النمسا
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	...	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	أذربيجان
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر البهاما
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	البحرين
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	...	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنغلاديش
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	BCG	١٩٨٦	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بربادوس
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	بيلاروس
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٧	البنك المركزي	بلجيكا
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	مزيج	CG,MPC	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	بلين
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنن
BPM 6	٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتان
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,NMPC, NFPC	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوليفيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	البوسنة والهرسك
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتسوانا
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS, MPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	البرازيل
BPM 6	٢٠١٧	NSO, MEP, and GAD	النقدية	CG, BCG	...	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	بروني دار السلام
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بلغاريا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الالتزامات	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوركينافاسو
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوروندي
BPM 6	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	كابو فيردي
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	كمبوديا
BPM 6	٢٠١٧	وزارة المالية	النقدية	CG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الكاميرون
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	كندا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية افريقيا الوسطى
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	تشاد
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	شيلي
BPM 6	٢٠١٨	قسم الإدارة العامة	النقدية	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	...	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصين
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي ومكتب الإحصاء القومي	...	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	كولومبيا
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي وخبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر القمر
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو الديمقراطية
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة و البنك المركزي	كوستاريكا

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية		الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية	
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ¹	باستخدام منهجية الترتيب بالسلسلة ²	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ²	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ¹	العملة
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٩	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	كونا كرواتي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	كورونا تشيكي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	كرونة دانمركي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	فرنك جيبوتي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي
٢٠١٧	البنك المركزي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٧	البنك المركزي	بيزو دومينيكي
٢٠١٨	NSO and CB		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٨	البنك المركزي	دولار أمريكي
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	جنيه مصري
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٨	البنك المركزي	دولار أمريكي
٢٠١٨	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	MEP and CB	فرنك إفريقي
٢٠٠٩	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٠٦	خبراء الصندوق	ناكفا إريتري
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١١	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	ليلانغيني سوازيلندي
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	بير إثيوبي
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١١٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار فيجي
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية	فرنك إفريقي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دلasi غامبيا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	لاري جورجي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	سيدى غاني
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠١٧	البنك المركزي	غويتزال غواتيمالي
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	فرنك غيني
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار غيانا
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٨٧/١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	غورد هاييتي
٢٠١٨	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٧	البنك المركزي	لمبييرا هندوراسي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٢٠١٨	المنظمات الدولية الاقتصادية	من ٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	فورينغ هنغاري
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	كرونا آيسلندي
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	روبية هندية
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	روبية إندونيسية
٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	ريال إيراني
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣/١٩٦٨	٢٠٠٧	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دينار عراقي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	شيكل اسرائيلي جديد
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار جامايكا

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مالية الحكومة		ميزان المدفوعات		البلد	مالية الحكومة		ميزان المدفوعات	
	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	تغطية القطاعات الفرعية ^٢		الممارسات المحاسبية ^٣	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	المستخدم من المصدر
كوت ديفوار	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٦	BPM 6	
كرواتيا	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 6	
قبرص	٢٠١٨	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	BPM 6	
الجمهورية التشيكية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	BPM 6	
الدانمرك	٢٠٠١	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	BPM 6	
جيبوتي	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 5	
دومينيكا	١٩٨٦	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٦	BPM 6	
الجمهورية الدومينيكية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	CG,SG,LG,SS,NMPC	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 6	
إكوادور	١٩٨٦	٢٠١٨	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	CG,SG,LG,SS,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6	
مصر	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	CG,LG,SS,MPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨/٢٠١٧	BPM 5	
السلفادور	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة و البنك المركزي	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6	
غينيا الاستوائية	١٩٨٦	٢٠١٧	MoF and MEP	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 5	
إريتريا	٢٠٠١	٢٠٠٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٠٨	BPM 5	
إستونيا	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6	
إسواتيني	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 6	
إثيوبيا	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	CG,SG,LG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧/٢٠١٦	BPM 5	
فيجي	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 6	
فنلندا	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	BPM 6	
فرنسا	٢٠٠١	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6	
غابون	٢٠٠١	٢٠١٨	خبراء الصندوق	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 5	
غامبيا	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠١٨	BPM 5	
جورجيا	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	CG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي والبنك المركزي	٢٠١٦	BPM 6	
ألمانيا	٢٠٠١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6	
غانا	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 5	
اليونان	٢٠١٤	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 6	
غرينادا	٢٠١٤	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	الالتزامات	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 6	
غواتيمالا	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 6	
غينيا	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	النقدية	CB and MEP	٢٠١٧	BPM 6	
غينيا-بيساو	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 6	
غيانا	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	CG,SS,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 6	
هايتي	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨/٢٠١٧	BPM 5	
هندوراس	٢٠١٤	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	CG,LG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6	
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٢٠٠١	٢٠١٩/٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	BPM 6	
هنغاريا	٢٠١٧	٢٠١٧	MEP and NSO	CG,LG,SS,NMPC	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6	
آيسلندا	٢٠٠١	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6	
الهند	١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	MoF and IMF staff	CG,SG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨/٢٠١٧	BPM 6	
إندونيسيا	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6	
إيران	٢٠٠١	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧/٢٠١٦	BPM 5	
العراق	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 6	
آيرلندا	٢٠٠١	٢٠١٧	MoF and NSO	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	BPM 6	
إسرائيل	٢٠٠١	٢٠١٧	MoF and NSO	CG,LG,SS	...	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	BPM 6	
إيطاليا	٢٠٠١	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	BPM 6	
جامايكا	١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 5	

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية		الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية	
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ¹	باستخدام منهجية الترتيب بالسلسلة ²	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ²	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ¹	البلد
٢٠١٨	قسم الإدارة العامة	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١١	٢٠١٨	قسم الإدارة العامة	اليابان
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	الأردن
٢٠١٧	البنك المركزي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	كازاخستان
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	كينيا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	كيريباتي
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٧	البنك المركزي	كوريا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	كوسوفو
٢٠١٨	NSO and MEP		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٧	MEP and NSO	الكويت
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	جمهورية قبرغيزستان
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	لاتفيا
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	لبنان
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	ليسوتو
٢٠١٧	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٢	٢٠١٧	البنك المركزي	ليبيريا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٣	٢٠١٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	ليبيا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	ليتوانيا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	لكسمبرغ
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	إقليم مكاو الإداري الخاص
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	٢٠٠٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	مدغشقر
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي	ملاوي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	ماليزيا
٢٠١٧	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	٢٠١٧	MoF and NSO	ملاييزيا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٩	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	ملاييزيا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	مالي
٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	مالطا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	جزر مارشال
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	موريتانيا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	موريشيوس
٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	المكسيك
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	ميكرونيزيا
٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	مولدوفا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	منغوليا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الجبل الأسود
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨/١٩٩٣	٢٠٠٩	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	المغرب
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		...	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	موزامبيق
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	ميانمار
٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠١٦/٢٠١٥	...	ناميبيا
٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	ناورو
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	نيبال
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	هولندا
٢٠١٨	البنك المركزي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	البنك المركزي	نيوزيلندا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	نيكاراغوا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	النيجر
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	نيجيريا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	مقدونيا الشمالية
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	النرويج

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات			مالية الحكومة					
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 6	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٧	قسم الإدارة العامة	اليابان
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الأردن
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	كازاخستان
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	كينيا
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	كيريباتي
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوريا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	...	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوسوفو
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الكويت
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	...	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية قيرغيزستان
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	لاتفيا
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي وخبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	لبنان
BPM 5	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليسوتو
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليبيريا
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليبيا
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليتوانيا
BPM 6	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	لكسمبرغ
BPM 6	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SS	٢٠١٤	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	إقليم ماكاو الإداري الخاص
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	مدغشقر
BPM 6	٢٠١٧	NSO and GAD	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ملاوي
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ماليزيا
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر المالديف
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	مالي
BPM 6	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	مالطا
BPM 6	٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر مارشال
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	موريتانيا
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	موريشيوس
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NMPC,NFPC	٢٠١٤	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	المكسيك
BPM 5	٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	...	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	ميكرونيزيا
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	مولدوفا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	منغوليا
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجبل الأسود
BPM 6	٢٠١٧	GAD	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	المغرب
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	مزيج	CG,SG	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	موزامبيق
BPM 6	٢٠١٨/٢٠١٧	خبراء الصندوق	النقدية	CG,NFPC	٢٠١٤	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ميانمار
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ناميبيا
BPM 6	٢٠١٥/٢٠١٤	خبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	ناورو
BPM 5	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيبال
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	هولندا
BPM 6	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيوزيلندا
BPM 6	٢٠١٧	خبراء الصندوق	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيكاراغوا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	النيجر
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيجييريا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	مقدونيا الشمالية
BPM 6	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٦	NSO and MoF	النرويج

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	باستخدام منهجية الترتيب ^٢ بالسلسلة ^٣	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٢	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة	البلد
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٢	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	ريال عماني	عمان
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		...	٦٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	روبية باكستاني	باكستان
٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية	دولار أمريكي	بالاو
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	بنما
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠١٥	NSO and MoF	كينيا بابوا غينيا الجديدة	بابوا غينيا الجديدة
٢٠١٧	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٧	البنك المركزي	غواراني باراغواي	باراغواي
٢٠١٨	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٨	البنك المركزي	سول بيروفي الجديد	بيرو
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	بيزو فلبيني	الفلبين
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	زلوتي بولندي	بولندا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	يورو	البرتغال
٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	١٩٥٤	٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	بورتوريكو
٢٠١٨	NSO and MEP		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠١٨	NSO and MEP	ريال قطري	قطر
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	اللوروماني	رومانيا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	روبل روسي	روسيا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	فرنك رواندي	رواندا
٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	تالا ساموا	ساموا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٧	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	يورو	سان مارينو
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٨	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دوبرا ساو تومي وبرينسيبي	ساو تومي وبرينسيبي
٢٠١٨	NSO and MEP		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٨	NSO and MEP	ريال سعودي	المملكة العربية السعودية
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	السنغال
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دينار صربي	صربيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	روبية سيشيل	سيشيل
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	ليون سيراليون	سيراليون
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار سنغافورة	سنغافورة
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٧	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	يورو	الجمهورية السلوفاكية
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	يورو	سلوفينيا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	٢٠١٦	البنك المركزي	دولار جزر سليمان	جزر سليمان
٢٠١٤	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠١٦	البنك المركزي	دولار أمريكي	الصومال
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	راند جنوب أفريقيا	جنوب أفريقيا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	جنيه جنوب السودان	جنوب السودان
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو	إسبانيا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	روبية سريلانكية	سري لانكا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت كيتس ونيفيس
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت لوسيا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٦٢٠٠٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	١٩٨٢	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	جنيه سوداني	السودان
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار سورينامي	سورينام

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	عمان
BPM 6	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	باكستان
BPM 6	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية	...	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	بالاو
BPM 6	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنما
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بايوا غينيا الجديدة
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,MPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	باراغواي
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	بيرو
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الفلبين
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٧	وزارة المالية ومكتب الإحصاء القومي	بولندا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	البرتغال
...	الاستحقاق	...	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	بورتوريكو
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	قطر
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	رومانيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	روسيا
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	مزيج	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	رواندا
BPM 6	٢٠١٧/٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	ساموا
...	٢٠١٧	الحكومة المركزية	...	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	سان مارينو
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية والجمارك	ساو تومي وبرينسيبي
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	المملكة العربية السعودية
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	السنغال
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS, other	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	صربيا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SS	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيشيل
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيراليون
BPM 6	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	سنغافورة
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	الجمهورية السلوفاكية
BPM 6	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	سلوفينيا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر سليمان
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصومال
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	جنوب أفريقيا
BPM 6	٢٠١٧	MoF, NSO, and MEP	النقدية	الحكومة المركزية	...	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة، وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	جنوب السودان
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٧	وزارة المالية ومكتب الإحصاء القومي	إسبانيا
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	سري لانكا
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت كيتس ونيفيس
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت لوسيا
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت فنسنت وجزر غرينادين
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	السودان
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	سورينام

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	منهجية الترجيح بالسلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٣	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة	البلد
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٧	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	كرونة سويدية	السويد
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	فرنك سويسري	سويسرا
٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	ليرة سورية	سوريا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار تايواني جديد	مقاطعة تايوان الصينية
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	ساماني طاجيكستاني	طاجيكستان
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	شلن تنزاني	تنزانيا
٢٠١٨	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٢	٢٠١٧	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	البات التايلاندي	تايلند
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٦ ٢٠١٥	٢٠١٦	وزارة المالية	دولار أمريكي	تيمور-ليشتي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	توغو
٢٠١٧	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٧	البنك المركزي	بانغا تونغلي	تونغا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار ترينيداد و توباغو	ترينيداد و توباغو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دينار تونسي	تونس
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	ليرة تركية	تركيا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٨	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	مانات تركمان جديد	تركمانستان
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٥	مستشاري PFTAC	دولار أسترالي	توفالو
٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	شلن أوغندي	أوغندا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	هريفنيا أوكرانية	أوكرانيا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	درهم إماراتي	الإمارات العربية المتحدة
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	جنيه بريطاني	المملكة المتحدة
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	الولايات المتحدة
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٧	البنك المركزي	بيزو أوروغواي	أوروغواي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	سوم أوزبكستان	أوزبكستان
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	فاتو فانواتو	فانواتو
٢٠١٧	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٧	٢٠١٧	البنك المركزي	بوليفار سوبرانو فنزويلي	فنزويلا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دونغ فيتنامي	فيتنام
٢٠١٧	NSO, CB and IMF staff		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٠	٢٠١٧	خبراء الصندوق	ريال يمني	اليمن
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	كواشا زامبي	زامبيا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		...	٢٠١٢	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	«دولار التسوية الإجمالية الآنية» (أر تي جي إس دولار)	زيمبابوي

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة			
البلد	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية ^٢	الممارسات المحاسبية ^٣	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية
السويد	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
سويسرا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٧
سوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٠٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٠٩
مقاطعة تايوان الصينية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨
طاجيكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٦
تنزانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	١٩٨٦	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٦
تاييلند	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٠١	CG,BCG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٧
تيمور-ليشتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧
توغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧
تونغا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	CB and NSO	٢٠١٨
ترينيداد وتوباغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨/٢٠١٧	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧
تونس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨
تركيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	CG,LG,SS, other	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٨
تركمانستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	١٩٨٦	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	النقدية	NSO and IMF staff	٢٠١٥
توفالو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	...	الحكومة المركزية	مزيج	خبراء الصندوق	٢٠١٢
أوغندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧
أوكرانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧
الإمارات العربية المتحدة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	CG,BCG,SG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧
المملكة المتحدة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
الولايات المتحدة	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٧	٢٠١٤	CG,SG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧
أوروغواي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	١٩٨٦	CG,LG,SS,MPC, NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧
أوزبكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	النقدية	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٧
فانواتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧
فنزويلا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	BCG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧
فييت نام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧
اليمن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠١٧
زامبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧
زيمبابوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	CB and MoF	٢٠١٧

ملحوظة: BPM = دليل ميزان المدفوعات؛ CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.

^١ CB = البنك المركزي؛ Customs = مصلحة الجمارك؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ IEO = المنظمات الاقتصادية الدولية؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي؛ PFTAC = مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ.

^٢ سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها فترات أخرى والتي تظهر الأسعار في مقام نسب السعر المستخدمة في حساب المؤشر.

^٣ استخدام منهجية الترجيح بالسلسلة يسمح للبلدان بقياس نمو إجمالي الناتج المحلي أكثر دقة عن طريق الحد من أو إلغاء التحيز السالب في سلسلة حجم مبنية على الأرقام القياسية حيث أن مكونات متوسط الحجم تستخدم أوزان ترجيحية مأخوذة من سنة سابقة ليست بعيدة.

^٤ BCG = الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة؛ CG = الحكومة المركزية؛ EUA = الوحدات/المسابات خارج الميزانية؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = هيئات القطاع العام النقدي، بما فيها البنك المركزي؛ NFPC = هيئات القطاع العام غير المالي؛ NMPC = هيئات القطاع العام المالي غير النقدي؛ SS = صناديق الضمان الاجتماعي؛ TG = الحكومات الإقليمية.

^٥ معايير المحاسبة: A = (الاستحقاق): المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ C = (النقدية): المحاسبة على أساس النقد؛ CB = (الالتزامات): المحاسبة على أساس الالتزامات؛ Mixed = (مزيج): مزيج من المحاسبة على أساس النقد والاستحقاق.

^٦ سنة الأساس لا تساوي ١٠٠ لأنه لا يتم قياس إجمالي الناتج المحلي الاسمي بنفس الطريقة التي يقاس بها إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، أو يتم تعديل البيانات موسمياً.

الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة

افتراضات سياسة المالية العامة

تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عادة إلى الموازنات المعلنة رسمياً والمعدلة حسب الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي وتوقعات نتائج المالية العامة. وفي حالة عدم الإعلان رسمياً عن الموازنة، تتضمن التوقعات تدابير السياسات التي يُرجح تنفيذها. وبالمثل، تستند توقعات المالية العامة في الأجل المتوسط إلى تقدير أرحح المسارات التي تنتهجها السياسات. وفي حالة عدم توافر المعلومات الكافية لخبراء الصندوق لتقدير خطط السلطات بشأن الموازنة وتوقعات تنفيذ السياسات، يفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي عرضاً لافتراضات محددة تستخدم في بعض الاقتصادات المتقدمة. (راجع أيضاً الجداول «باء-٥» إلى «باء-٩» في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض/الاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية)^١

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة عن نتائج الموازنة وخطط الموازنة في الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات، وتدابير المالية العامة التي أعلنت عنها السلطات والتوقعات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مكتب الإحصاءات الأسترالي وموازنات السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ للكومنولث والولايات والأقاليم؛ والتحديثات المالية والاقتصادية الصادرة عن الولايات والأقاليم في منتصف ٢٠١٨/٢٠١٩؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

النمسا: تستند توقعات المالية العامة على البيانات المأخوذة من مكتب «إحصاءات النمسا»، وتوقعات السلطات، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

بلجيكا: تستند التوقعات إلى برنامج الاستقرار خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والمعلومات الأخرى المتاحة بشأن خطط المالية العامة التي وضعتها السلطات، مع إجراء تعديلات عليها مراعاة افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تعرف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقصا الناتج الممكن كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/الاقتراض الفعلي ناقصا آثار الناتج الدوري من الناتج الممكن، المصحح لمراعاة عوامل لا تتكرر وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية وآثار تكوين الناتج. لذلك فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار التدابير المؤقتة للمالية العامة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن ومرونة الإيرادات والنفقات (راجع الملحق الأول في عدد أكتوبر ١٩٩٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقصا الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين. وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي أجواء كثيفة من عدم اليقين.

البرازيل: تراعي توقعات المالية العامة لعام ٢٠١٩ هدف العجز المعتمد في قانون الموازنة.

كندا: تحدد التوقعات باستخدام تنبؤات السيناريو الأساسي في الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠١٨ وأحدث مستجدات موازنات المقاطعات حسب توفرها. ويجري خبراء الصندوق بعض التعديلات لمراعاة عوامل منها التنبؤات حسب الفروق في التوقعات الاقتصادية الكلية. وتتضمن تنبؤات خبراء الصندوق أيضاً آخر البيانات الإحصائية الصادرة عن نظام الحسابات الاقتصادية القومية الكندية التابع لمؤسسة الإحصاء الكندية، بما في ذلك نتائج الموازنة الفيدرالية وموازنات المقاطعات والأقاليم حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨.

شيلي: تستند التوقعات إلى توقعات السلطات بشأن الموازنة، والمعدلة لمراعاة توقعات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي وأسعار النحاس.

الصين: يتوقع توسع المالية العامة في عام ٢٠١٩ نتيجة إصلاحات ضريبة الدخل الشخصي وغيرها من التدابير الهادفة إلى التصدي للتباطؤ الاقتصادي.

الدانمرك: تتسق التقديرات لعام ٢٠١٨ مع أحدث أرقام الموازنة الرسمية، المعدلة حسبما يكون ملائماً وفق الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وبالنسبة لعام ٢٠١٩، تشمل التوقعات أهم سمات خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في «برنامج التقارب ٢٠١٨» (Convergence Programme) (2018) الذي أعدته السلطات وقدمته للاتحاد الأوروبي.

فرنسا: توقعات عام ٢٠١٨ وما بعده تستند إلى التدابير التي نص عليها قانون الموازنة لعام ٢٠١٨، والقانون متعدد السنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وقانون موازنة عام ٢٠١٩، وقد تم تعديل هذه التوقعات لمراعاة الفروق في الافتراضات المتعلقة بالمتغيرات المالية والاقتصادية الكلية وتوقعات الإيرادات. وتعكس بيانات المالية العامة التاريخية التعديلات والتحديثات المدخلة في سبتمبر ٢٠١٨ على حسابات المالية العامة وبيانات الدين والحسابات القومية التاريخية.

ألمانيا: تستند توقعات خبراء الصندوق لعام ٢٠١٩ والأعوام اللاحقة إلى مشروع خطة الموازنة لعام ٢٠١٩، وتحديثات البيانات من هيئة الإحصاءات القومية، والمعدلة لمراعاة الفروق في الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء الصندوق والافتراضات المتعلقة بمرونة الإيرادات. وتشمل تقديرات إجمالي الدين محافظ الأصول متراجعة القيمة والأعمال الثانوية المحولة إلى المؤسسات التي في سبيلها إلى التصفية وغيرها من العمليات المساندة للقطاع المالي والاتحاد الأوروبي.

اليونان: تستند تقديرات الرصيد الأولي للحكومة العامة لعام ٢٠١٨ إلى بيانات أولية عن الفترة حتى نوفمبر ٢٠١٨ مقدمة من وزارة المالية في ١ فبراير ٢٠١٩. وتعكس البيانات التاريخية منذ ٢٠١٠ التعديلات التي تتسق مع تعريف الرصيد الأولي في إطار الرقابة المعززة بشأن اليونان.

الإطار ألف-١ (تابع)

الافتراضات الاقتصادية الكلية. وقد تم تعديل البيانات التاريخية في أعقاب قيام المكتب المركزي للإحصاء بإصدار بيانات الاقتصاد الكلي المعدلة في شهر يونيو ٢٠١٤ نتيجة اعتماد «النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية (ESA 2010) وتعديلات البيانات المصدرية.

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ والمستجدات الاقتصادية والمالية في منتصف عام ٢٠١٨، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. البرتغال: تستند توقعات هذا العام إلى الموازنة التي اعتمدها السلطات، المعدلة لمراعاة التنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق. وتستند التوقعات بعد ذلك إلى افتراض عدم حدوث أي تغييرات في السياسات.

بورتو ريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى «خط بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» (FEGPs)، التي أعدت في أكتوبر ٢٠١٨ وتم اعتمادها من المجلس الرقابي. وتماشيا مع افتراضات هذه الخطة، تفترض توقعات الصندوق تقديم مساعدات فيدرالية لإعادة الإعمار بعد أن دمر إعصار ماريا الجزيرة في سبتمبر ٢٠١٧. وتفترض التوقعات أيضا تراجع الإيرادات نتيجة ما يلي: إلغاء التمويل الفيدرالي المخصص لبورتوريكو بموجب قانون «الرعاية الصحية في المتناول» اعتبارا من عام ٢٠٢٠، وإلغاء حوافز الضريبة الفيدرالية اعتبارا من عام ٢٠١٨ التي حيدت آثار «قانون بورتو ريكو رقم ١٥٤» بشأن الشركات الأجنبية، وأثار «قانون التخفيضات الضريبية والوظائف» الذي يخفض الميزة الضريبية الممنوحة للشركات الأمريكية التي تقوم بالإنتاج في بورتو ريكو. ونظرا لحجم عدم اليقين بشأن السياسات فقد تختلف بعض افتراضات «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» والصندوق، وخاصة المتعلقة بآثار إصلاح ضريبة الشركات والامتثال الضريبي والتعديلات الضريبية (الرسوم والمعدلات): وتخفيض الدعم والنفقات، وتجميد التكاليف التشغيلية لفاتورة الأجور، وتحسين الحركة؛ وتخفيض المصروفات؛ ورفع كفاءة الرعاية الصحية. وعلى جانب النفقات، تتضمن الإجراءات تمديد العمل بالقانون رقم ٦٦، الذي يتم بموجبه تجميد جانب كبير من الإنفاق الحكومي، حتى نهاية ٢٠٢٠؛ وتخفيض تكاليف التشغيل؛ وتخفيضات في الدعم الحكومي؛ وتخفيضات في الإنفاق على التعليم. ورغم أن افتراضات الصندوق على مستوى السياسات مماثلة للافتراضات في سيناريو «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» مع اتخاذ التدابير الكاملة، فإن توقعات الصندوق للإيرادات والنفقات والأرصدة المالية مختلفة عن التوقعات الواردة في الخطة. ويرجع ذلك إلى اثنين من الفروق الجوهرية في المنهجيات المستخدمة: أولا أن توقعات الصندوق قائمة على أساس الاستحقاق، بينما تقوم التوقعات الواردة في «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» على الأساس النقدي. وثانيا، هناك اختلاف كبير بين افتراضات الاقتصاد الكلي للصندوق وتلك الافتراضات الواردة في الخطة.

روسيا: التوقعات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ تعكس تقديرات خبراء الصندوق، بناء على موازنة السلطات. وتستند توقعات الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤ إلى القاعدة الجديدة لأسعار النفط، مع تعديلاتها التي وضعها خبراء الصندوق.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات المالية العامة التي وضعتها السلطات بشأن النفقات في الأجل المتوسط.

هنغاريا: تنطوي توقعات المالية العامة على توقعات خبراء صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بإطار الاقتصاد الكلي، وتأثير التدابير التشريعية الأخيرة بالإضافة إلى خطط سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة عام ٢٠١٨.

الهند: تستند البيانات التاريخية إلى بيانات تنفيذ الموازنة. وتستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط المالية العامة التي وضعتها السلطات مع التعديلات التي أضيفت وفق افتراضات خبراء الصندوق. وترجع البيانات على مستوى الحكومات دون المركزية بفارق زمني يصل إلى سنة واحدة؛ وبالتالي لا يتم إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيد الإيرادات على أساس صاف مقابل قيدها على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام.

إندونيسيا: تستند توقعات صندوق النقد الدولي إلى الإصلاحات المحدودة في سياسة الضرائب والإدارة الضريبية، وزيادة التدرجية في الإنفاق الاجتماعي والأسمالي على المدى المتوسط تماشيا مع الحيز المالي المتاح. أيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة الدولة لعام ٢٠١٩.

إسرائيل: تستند البيانات التاريخية إلى بيانات إحصاءات مالية الحكومة التي أعدها المكتب المركزي للإحصاءات. ومن المفترض أن يرتفع عجز الحكومة المركزية إلى ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩، ليرجع لاحقا إلى مستويات لا تتماشى مع أهداف المالية العامة في الأجل المتوسط، وذلك بالاتساق مع الخبرة الطويلة في تعديل هذه الأهداف.

إيطاليا: تستند تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي إلى خطط المالية العامة المتضمنة في مشروع موازنة الحكومة لعام ٢٠١٩. ويفترض خبراء الصندوق إلغاء الزيادات التلقائية في ضريبة القيمة المضافة العام القادم.

اليابان: تعكس التوقعات تدابير المالية العامة التي أعلنتها الحكومة بالفعل، والتي تتضمن زيادة الضرائب الاستهلاكية في أكتوبر ٢٠١٩ والتدابير التخفيفية المتضمنة في الموازنة للسنة المالية ٢٠١٩ والإصلاحات الضريبية.

كوريا: تنطوي تنبؤات الأجل المتوسط على المسار متوسط الأجل للإنفاق العام الذي أعلنته الحكومة.

المكسيك: تتماشى توقعات المالية العامة لعام ٢٠١٨ بشكل عام مع الموازنة المعتمدة، بينما تفترض توقعات عام ٢٠١٩ والسنوات التالية الامتثال للقواعد التي نص عليها قانون المسؤولية المالية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٤ إلى توقعات الموازنة التي وضعها «مكتب تحليل السياسات الاقتصادية» التابع للسلطات بعد التعديل لمراعاة الفروق في

الإطار ألف-١ (تابع)

إلى القيم الاسمية الواردة في الموازنة ومع تعديل توقعات الإيرادات لمراعاة الفروق بين تنبؤات خبراء الصندوق للمتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم) والتنبؤات بشأن هذه المتغيرات الواردة في توقعات السلطات المالية العامة. وتستبعد بيانات خبراء الصندوق بنوك القطاع العام والأثر المترتب على تحويل الأصول من خطة معاشات تقاعد مؤسسة البريد البريطانية، التي تعرف باسم «البريد الملكي»، (Royal Mail Pension Plan) إلى القطاع العام في إبريل ٢٠١٢. ويمثل مستوى الاستهلاك والاستثمار الحكومي الحقيقي جزءاً من مسار إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الذي قد يكون أو لا يكون، وفقاً لخبراء الصندوق، مماثلاً لتوقعات «مكتب مسؤولية الموازنة البريطاني».

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي الذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس في يناير ٢٠١٩ والمعدل لمراعاة افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. وتتضمن هذه التوقعات آثار الإصلاح الضريبي («قانون التخفيضات الضريبية والوظائف»، الذي تم توقيعه ليصبح قانوناً في نهاية عام ٢٠١٧) وقانون الموازنة لعام ٢٠١٨ الذي يدعمه الحزبان الجمهوري والديمقراطي والذي صدر في فبراير ٢٠١٨. وأخيراً، تُعدّل توقعات المالية العامة لكي تكون انعكاساً لتنبؤات خبراء الصندوق بشأن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية — والمعالجات المحاسبية المختلفة لدعم القطاع المالي ونظم التقاعد ذات المزايا المحددة — ويتم تحويلها إلى صيغة تقوم على أساس الحكومة العامة. ويجري إعداد البيانات باستخدام نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولدى ترجمتها إلى إحصاءات مالية الحكومة فإن ذلك يجري وفقاً للنظام المتبع في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتبدأ معظم سلاسل البيانات الزمنية في عام ٢٠٠١ بسبب نقص البيانات المتاحة.

افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة النقدية المعمول به في كل بلد. وهذا يعني ضمناً، في معظم الحالات، عدم مساهمة السياسة النقدية لتطورات الدورة الاقتصادية، فترتفع أسعار الفائدة الرسمية عندما توجي المؤشرات الاقتصادية أن التضخم سوف يتجاوز المعدل أو النطاق المقبول، بينما تنخفض عند وجود مؤشرات توجي بأنه لن يتجاوز لهذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هوامش التراخي الاقتصادي كبيرة. وعلى هذا الأساس، من المفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر ٣,٢٪ في ٢٠١٩ و ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٠ (راجع الجدول ١-١). ويفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع باليورو لمدة ثلاثة أشهر ٣,٠٪ في عام ٢٠١٩ و ٢,٠٪ في عام ٢٠٢٠. أما متوسط سعر الفائدة على الودائع بالين الياباني لمدة ستة أشهر، فمن المفترض أن يبلغ صفر٪ في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السيناريو الأساسي الذي وضعه خبراء الصندوق لإجمالي الإيرادات الحكومية، ما عدا إيرادات تصدير النفط، إلى فهم خبراء الصندوق للسياسات الحكومية المعلنة في موازنة عام ٢٠١٩ وتحديث «برنامج التوازن المالي» لعام ٢٠١٩. وتستند إيرادات تصدير النفط إلى أسعار النفط في السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وافترض استمرار المملكة في الوفاء بتعهداتها بموجب اتفاق أوبك+. وتأخذ التوقعات بشأن النفقات موازنة عام ٢٠١٩ وتحديث «برنامج التوازن المالي» لعام ٢٠١٩ كنقطة بداية، وتعكس تقديرات خبراء الصندوق لآثار آخر التغيرات في السياسات والتطورات الاقتصادية.

سنغافورة: بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، تستند التوقعات إلى أرقام الموازنة. ويفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات بالنسبة لبقية فترة التوقعات.

جنوب إفريقيا: تستند افتراضات المالية العامة إلى مراجعة موازنة عام ٢٠١٩. والإيرادات غير الضريبية لا تشمل المعاملات في الأصول المالية والخصوم لأنها تنطوي أساساً على إيرادات مرتبطة بمكاسب تقييم سعر الصرف المتحققة من حيازة الودائع بالعملة الأجنبية، وبيع الأصول، والبنود المماثلة من ناحية المفاهيم.

إسبانيا: بالنسبة لعام ٢٠١٩، تستند التوقعات إلى حجم المصروفات وفق سيناريو مد فترة العمل بموازنة ٢٠١٨ والتدابير التي صدرت بالفعل، بما في ذلك زيادة معاشات التقاعد وأجور موظفي القطاع العام، وتوقعات خبراء الصندوق بشأن الإيرادات. وبالنسبة لعام ٢٠٢٠ وما بعده، تعكس توقعات المالية العامة توقعات خبراء الصندوق التي تفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي.

السويد: تراعي توقعات المالية العامة التوقعات التي وضعتها السلطات استناداً إلى الموازنة العامة في ديسمبر ٢٠١٨. ويحسب تأثير التطورات الدورية على حسابات المالية العامة باستخدام معيار قياس المرونة لعام ٢٠١٤ الذي وضعته «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» (راجع دراسة Price, Dang and Guillemette (2014) لمراعاة فجوات الناتج وتوظيف العمالة.

سويسرا: تفترض التوقعات تعديل سياسة المالية العامة عند الضرورة للمحافظة على اتساق أرصدة المالية العامة مع متطلبات قواعد المالية العامة في سويسرا.

تركيا: تفترض توقعات المالية العامة ارتفاع الرصيد الأولي والرصيد الكلي السلبيين عن المتوقع لهما في البرنامج الاقتصادي الجديد الذي وضعته السلطات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، وتستند هذه التوقعات في جزء منها إلى تنبؤات خبراء الصندوق بانخفاض النمو، وفي الجزء الآخر إلى الفروق بين التعريفات المستخدمة: فالتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الرائد المالي تستند إلى تعريف الصندوق لرصيد المالية العامة، ويستثنى من هذا التعريف بعض بنود الإيرادات والمصروفات المتضمنة في الرصيد الكلي حسب تعريف السلطات.

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة الدولة الصادرة في ربيع ٢٠١٩، بينما استندت توقعات النفقات

الإطار ألف-١ (تتمة)

كوريا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.
المكسيك: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم.
روسيا: تفترض التوقعات النقدية توقفا مؤقتا من جانب البنك المركزي الروسي عن التحول إلى سياسة نقدية محايدة.
المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي.
سنغافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.
جنوب إفريقيا: سيظل موقف السياسة النقدية محايدا.
السويد: تتماشى التوقعات النقدية مع توقعات بنك السويد المركزي.
سويسرا: تفترض التوقعات عدم حدوث تغيير في سعر الفائدة الأساسي في ٢٠١٨-٢٠١٩.
تركيا: آفاق الأوضاع النقدية والمالية تفترض عدم حدوث أي تغييرات في موقف السياسة النقدية.
المملكة المتحدة: يستند مسار أسعار الفائدة في الأجل القصير إلى توقعات أسعار الفائدة السوقية.
الولايات المتحدة: يتوقع خبراء الصندوق استمرار عودة سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية إلى طبيعته بصورة تدريجية، تماشيا مع الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقا.

الأرجنتين: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع إطار السياسة النقدية الحالي الذي يستهدف أن يبلغ معدل نمو القاعدة النقدية المعدل موسميا صفرا.
أستراليا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.
البرازيل: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع التقارب التدريجي لمعدل التضخم نحو منتصف النطاق المستهدف.
كندا: تتماشى افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.
الصين: يُتوقع ثبات السياسة النقدية على موقفها الحالي.
الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو.
منطقة اليورو: تتسق افتراضات السياسة النقدية في البلدان الأعضاء في منطقة اليورو مع توقعات السوق.
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة لا يزال ملائما.
الهند: تتفق توقعات السياسة النقدية مع تحقيق مستوى التضخم المستهدف من بنك الاحتياطي الهندي على المدى المتوسط.
إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع الحفاظ على معدلات التضخم في حدود النطاق المستهدف من البنك المركزي.
اليابان: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

قائمة بالجدول

الناتج

- الجدول ألف-١: موجز الناتج العالمي
الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومجموع الطلب المحلي
الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
الجدول ألف-٤: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

التضخم

- الجدول ألف-٥: موجز بيانات التضخم
الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
الجدول ألف-٧: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

السياسات المالية

- الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

التجارة الخارجية

- الجدول ألف-٩: موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية

معاملات الحساب الجاري

- الجدول ألف-١٠: موجز أرصدة الحساب الجاري
الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
الجدول ألف-١٢: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

- الجدول ألف-١٣: موجز أرصدة الحساب المالي

تدفق الأموال

- الجدول ألف-١٤: موجز صافي الإقراض والاقتراض

السيناريو الأساسي متوسط الأجل

- الجدول ألف-١٥: موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط

الجدول ألف - ١ موجز الناتج العالم^١
(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
٣,٧	٣,٦	٣,٣	٣,٦	٣,٨	٣,٤	٣,٤	٣,٦	٣,٥	٣,٥	٤,٣	٣,٩	العالم
١,٦	١,٧	١,٨	٢,٢	٢,٤	١,٧	٢,٣	٢,١	١,٤	١,٢	١,٧	١,٧	الاقتصادات المتقدمة
١,٦	١,٩	٢,٣	٢,٩	٢,٢	١,٦	٢,٩	٢,٥	١,٨	٢,٢	١,٦	١,٧	الولايات المتحدة
١,٤	١,٥	١,٣	١,٨	٢,٤	٢,٠	٢,١	١,٤	-٠,٢	-٠,٩	١,٦	١,٢	منطقة اليورو
٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٨	١,٩	٠,٦	١,٢	٠,٤	٢,٠	١,٥	٠,١	٠,٦	اليابان
٢,٢	٢,٢	١,٩	٢,٢	٢,٧	٢,١	٢,٠	٣,٠	٢,٣	٢,٠	٣,٠	٢,٨	اقتصادات أخرى متقدمة ^٢
٤,٩	٤,٨	٤,٤	٤,٥	٤,٨	٤,٦	٤,٣	٤,٧	٥,١	٥,٤	٦,٤	٦,٢	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
												المجموعات الإقليمية
٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٨	٢,٤	٠,٨	١,٩	١,٠	٢,٥	٣,٦	٥,٣	٥,٥	كومنولث الدول المستقلة ^٣
٦,١	٦,٣	٦,٣	٦,٤	٦,٦	٦,٧	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٧,٠	٧,٩	٨,٤	آسيا الصاعدة والنامية
٣,١	٢,٨	٠,٨	٣,٦	٦,٠	٣,٣	٤,٨	٣,٩	٤,٩	٢,٦	٦,٧	٣,٩	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٨	٢,٤	١,٤	١,٠	١,٢	-٠,٦	-٠,٣	١,٣	٢,٩	٢,٩	٤,٦	٣,٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٨	٣,٢	١,٥	١,٨	٢,٢	٥,٢	٢,٦	٢,٩	٢,٦	٤,٨	٤,٤	٥,١	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٢,٨	٣,٢	١,٣	١,٤	١,٨	٥,٣	٢,٤	٢,٧	٢,٤	٤,٩	٤,٤	٥,١	وباكستان
٤,٠	٣,٧	٣,٥	٣,٠	٢,٩	١,٤	٣,٢	٥,١	٥,٢	٤,٧	٥,٣	٥,٩	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء
												للتذكيرة
١,٦	١,٧	١,٦	٢,١	٢,٧	٢,١	٢,٤	١,٩	٠,٣	-٠,٣	١,٨	١,٦	الاتحاد الأوروبي
٥,٣	٥,١	٥,٠	٤,٦	٤,٩	٣,٦	٤,٦	٦,٠	٦,٠	٤,٧	٥,٣	٦,٥	البلدان النامية منخفضة الدخل
												المجموعات التحليلية
												حسب مصدر إيرادات التصدير
٢,١	٢,٣	٠,٧	١,٠	١,٠	٢,١	٠,٣	٢,٢	٢,٦	٥,٠	٥,٢	٥,٥	الوقود
٥,٣	٥,٣	٥,١	٥,٣	٥,٦	٥,١	٥,٢	٥,٣	٥,٧	٥,٤	٦,٧	٦,٤	غير الوقود
٣,٧	٣,١	٢,١	١,٧	٣,٠	١,٨	٢,٨	٢,١	٤,١	٢,٥	٥,٠	٤,٢	منها: منتجات أولية
												حسب مصدر التمويل الخارجي
٥,٢	٤,٨	٤,٤	٤,٦	٤,٨	٤,١	٤,١	٤,٥	٤,٧	٤,٤	٥,٣	٥,١	اقتصادات المركز المدين الصافي
												اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين
٥,٠	٤,٥	٣,٨	٣,٨	٣,٣	٢,٨	١,٠	١,٩	٣,٠	١,٦	٢,٦	٤,٧	اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٧-٢٠١٣
												للتذكيرة
												معدل النمو الوسيط
٢,٠	٢,٢	٢,١	٢,٧	٢,٨	٢,٤	٢,٣	٢,٥	١,٥	١,٠	١,٩	٢,٢	الاقتصادات المتقدمة
٣,٦	٣,٥	٣,٥	٣,٢	٣,٥	٣,٣	٣,٣	٣,٧	٤,٢	٤,٤	٤,٧	٤,٥	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٣,٩	٤,٧	٤,٢	٣,٩	٥,٠	٥,٢	٥,١	٦,٠	٥,٢	البلدان النامية منخفضة الدخل
												نصيب الفرد من الناتج^٤
١,٢	١,٣	١,٣	١,٨	١,٩	١,٢	١,٧	١,٦	٠,٩	٠,٧	١,٢	١,١	الاقتصادات المتقدمة
٣,٦	٣,٥	٣,٠	٣,٢	٣,٣	٣,١	٢,٨	٣,٢	٣,٦	٣,٦	٤,٩	٤,٦	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣,١	٢,٩	٢,٧	٢,٤	٢,٦	١,٢	٢,٢	٣,٧	٣,٧	١,٧	٣,٦	٣,٨	البلدان النامية منخفضة الدخل
												معدل النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق
٢,٩	٢,٩	٢,٧	٣,١	٣,٢	٢,٥	٢,٨	٢,٨	٢,٦	٢,٥	٣,١	٢,٥	
												قيمة الناتج العالمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١١٤,٥٧٧	٩٢,٣١٠	٨٧,٢٦٥	٨٤,٧٤٠	٨٠,١٤٥	٧٥,٧٣٥	٧٤,٦٨٩	٧٨,٨٥٢	٧٦,٧٧٠	٧٤,٦٣٩	٧٣,٢٤٥	٤٩,٨٥١	بأسعار الصرف السائدة في السوق
١٨٧,٦٨٩	١٥٠,١٦٩	١٤٢,٠٤٦	١٣٥,١٧٨	١٢٧,٦٩٣	١٢٠,٨٢٨	١١٥,٧٥٠	١١٠,٨٣٦	١٠٥,١٢٠	٩٩,٩٢٦	٩٥,٠٤٥	٧٠,٦٥٥	على أساس تعادل القوى الشرائية

^١ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

^٢ ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٣ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٤ نصيب الفرد من الناتج بالعملة الدولية على أساس تعادل القوى الشرائية.

الجدول ألف - ٢ الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومجموع الطلب المحلي (التغير السنوي %)

الربع الرابع			توقعات			متوسط								
توقعات			توقعات			توقعات								
Q4:٢٠٢٠	Q4:٢٠١٩	Q4:٢٠١٨	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي														
الاقتصادات المتقدمة														
١,٨	١,٨	٢,٠	١,٦	١,٧	١,٨	٢,٢	٢,٤	١,٧	٢,٣	٢,١	١,٤	١,٢	١,٧	١,٧
١,٧	٢,٢	٢,٠	١,٦	١,٩	٢,٣	٢,٩	٢,٢	١,٦	٢,٩	٢,٥	١,٨	٢,٢	١,٦	١,٧
١,٤	١,٦	١,١	١,٤	١,٥	١,٣	١,٨	٢,٤	٢,٠	٢,١	١,٤	٠,٢-	٠,٩-	١,٦	١,٢
١,٣	١,٤	٠,٦	١,٢	١,٤	٠,٨	١,٥	٢,٥	٢,٢	١,٥	٢,٢	٠,٦	٠,٧	٢,٧	٠,٩
١,٣	١,٦	٠,٩	١,٥	١,٤	١,٣	١,٥	٢,٢	١,٢	١,١	١,٠	٠,٦	٠,٣	٢,٢	١,٣
٠,٨	٠,٦	٠,٠	٠,٦	٠,٩	٠,١	٠,٩	١,٦	١,١	٠,٩	٠,١	١,٧-	٢,٨-	٠,٦	٠,٣
١,٧	١,٩	٢,٤	١,٦	١,٩	٢,١	٢,٥	٢,٠	٢,٢	٢,٦	١,٤	١,٧-	٢,٩-	١,٠-	٢,٢
١,٧	١,٨	١,٧	١,٥	١,٧	١,٨	٢,٥	٢,٩	٢,٢	٢,٠	١,٤	٠,١-	١,٠-	١,٥	١,٤
١,٤	١,٣	١,٢	١,٥	١,٤	١,٣	١,٤	١,٧	١,٥	١,٧	١,٣	٠,٢	٠,٢	١,٨	١,٦
١,٦	٢,٥	١,٧	١,٥	١,٧	٢,٠	٢,٧	٢,٦	٢,٠	١,١	٠,٧	٠,٠	٠,٧	٢,٩	١,٥
١,٨	٢,٧	٢,٣	١,٢	٢,٢	٢,٤	٢,١	١,٥	٠,٢-	٠,٤-	٠,٧	٣,٢-	٧,٣-	٩,١-	١,٨
١,٦	١,٦	١,٧	١,٤	١,٥	١,٧	٢,١	٢,٨	١,٩	٢,٥	١,٩	١,١	٤,٠-	١,٨-	٠,٧
٣,٥	٤,٠	٤,٠	٢,٧	٣,٤	٤,١	٦,٨	٧,٢	٤,٩	٢٥,٠	٨,٧	١,٣	٠,٢	٣,٧	٢,٩
٢,٤	١,٦	٢,٥	١,٣	١,٧	١,٩	٢,٤	٢,٨	٢,٥	٠,١	٠,٦-	٠,٨-	١,٤-	٢,٦	١,٧
٣,٥	٣,٧	٤,٠	٢,٥	٣,٥	٣,٧	٤,١	٣,٢	٣,١	٤,٢	٢,٨	١,٥	١,٧	٢,٨	٤,٩
٢,٤	٢,٥	٣,٦	٢,٠	٢,٦	٢,٩	٣,٤	٤,١	٢,٤	٢,٠	٣,٥	٣,٥	٣,٨	٦,٠	٤,٣
٢,٠	٤,١	٣,٤	٢,١	٢,٨	٣,٤	٤,٥	٤,٩	٣,١	٢,٣	٣,٠	١,١-	٢,٧-	٠,٦	٢,٧
٢,٤	٣,٣	٢,٠	٢,٦	٢,٨	٢,٧	٣,٠	١,٥	٢,٤	٣,٩	٤,٣	٣,٧	٠,٤-	٢,٥	٢,٧
٣,٧	١,٧	٥,٦	٣,٠	٣,١	٣,٢	٤,٨	٤,٦	٢,١	٣,٠	١,٩	٢,٤	٤,٠	٦,٤	٣,٨
٣,٩	١,٣	٤,٣	٢,٨	٢,٩	٣,٠	٣,٩	٤,٩	٣,٥	١,٩	٢,٩	١,٩	٤,٣	٧,٦	٣,٣
٣,٧	٣,٢	٣,٨	٢,٤	٢,٣	٣,٥	٢,٩	٤,٥	٤,٨	٢,٠	١,٣-	٥,٨-	٢,٩-	٠,٤	٣,٣
٣,٣	٥,٢	٧,٠	٣,٢	٤,٤	٥,٢	٦,٤	٦,٦	٥,٧	١٠,٦	٨,٦	٤,٦	٢,٧	١,٤	٢,٠
١,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٥	١,٠	٠,٨	١,٩	٠,٦	١,٢	٠,٤	٢,٠	١,٥	٠,١-	٠,٦
١,٥	١,٠	١,٤	١,٦	١,٤	١,٢	١,٤	١,٨	١,٨	٢,٣	٢,٩	٢,٠	١,٤	١,٦	١,٦
٣,٢	٢,٣	٣,٢	٢,٩	٢,٨	٢,٦	٢,٧	٣,١	٢,٩	٢,٨	٢,٣	٢,٩	٢,٣	٣,٧	٤,٤
١,٨	١,٨	١,٦	١,٦	١,٩	١,٥	١,٨	٣,٠	١,١	٠,٧	٢,٩	٢,٣	١,٨	٣,١	١,٩
٢,٨	٢,٦	٢,٣	٢,٦	٢,٨	٢,١	٢,٨	٢,٤	٢,٨	٢,٥	٢,٦	٢,١	٣,٩	٢,٨	٣,١
٢,٧	٢,٦	١,٨	٢,١	٢,٥	٢,٥	٢,٦	٣,١	١,٥	٠,٨	٤,٠	٢,٢	٢,١	٣,٨	٤,٢
١,٦	١,٤	١,٦	١,٦	١,٥	١,١	٢,٥	١,٧	١,٦	١,٣	٢,٥	١,٩	١,٠	١,٨	١,٨
٢,٢	٠,٨	٢,٤	٢,٠	١,٨	١,٢	٢,٣	٢,١	٢,٧	٤,٥	٢,٦	١,٢	٠,٣-	٢,٧	٢,١
١,٣	٣,٤	١,٩	٢,٦	٢,٤	٢,٣	٣,٢	٣,٩	٢,٨	٢,٥	٤,١	٥,٠	٤,٣	٦,٥	٥,٨
٢,٩	٤,١	١,٣	٣,٠	٣,٠	٢,٧	٣,٠	٣,٨	٢,٢	٢,٤	٢,٨	٣,١	١,٧	٤,٨	٤,١
٢,٦	٠,٧	١,٨	١,٧	١,٩	٢,٠	١,٤	٢,٠	١,٢	٢,٠	٢,٠	١,٠	٢,٧	١,٠	١,٦
٢,٩	٢,٧	٢,٨	٢,٥	٢,٧	٢,٩	٢,٩	٤,٤	٢,٥	٥,٣	٢,٧	٠,٥-	٠,٨-	١,٨	٣,٢
٣,٢	٣,٦	٣,٠	٣,٠	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٥	٤,٠	٢,٦	٣,٩	٤,٣	٢,٢	٥,١	٣,٢
١,٧	١,٦	٢,٢	١,٦	١,٨	١,٧	١,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٣	١,٦	٠,٩	٠,٢	١,٣	٠,٨
٢,١	٢,٢	٣,٣	٢,٥	٢,٩	٢,٥	٣,٠	٢,٦	٤,٢	٤,٠	٣,١	٢,٢	٢,٥	١,٩	٢,٧
...	٠,٨-	٠,٧-	١,١-	٢,٣-	٢,٤-	١,٣-	١,٠-	١,٢-	٠,٣-	٠,٠	٠,٤-	٠,٧
...	٤,١	٤,٢	٤,٣	٤,٧	٩,٧	٠,٩-	٢١,٦-	١,٢-	١١,٢	٩,٢	٢١,٧	...
٢,٣	٣,٠	٣,٨	٢,٥	٢,٩	١,٧	٤,٦	٤,٦	٦,٦	٤,٧	٢,١	٤,١	١,٣	١,٩	٢,٦
...	٠,٥	٠,٧	٠,٨	١,١	٠,٦	٢,٥	٢,٥	٠,٧-	٠,٨-	٧,٠-	٨,٣-	...
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														
١,٥	١,٦	١,٨	١,٣	١,٥	١,٦	٢,١	٢,٢	١,٤	٢,١	١,٩	١,٥	١,٤	١,٦	١,٣
مجموع الطلب المحلي الحقيقي														
الاقتصادات المتقدمة														
١,٨	١,٧	٢,٢	١,٦	١,٧	١,٩	٢,٢	٢,٣	١,٩	٢,٦	٢,١	١,١	٠,٨	١,٤	١,٦
١,٧	٢,٢	٣,١	١,٤	١,٧	٢,٥	٣,٠	٢,٥	١,٨	٣,٦	٢,٦	١,٦	٢,٢	١,٥	١,٧
١,٥	١,٤	١,٥	١,٦	١,٦	١,٣	١,٧	١,٧	٢,٤	٢,٤	١,٣	٠,٦-	٢,٤-	٠,٧	١,١
١,٩	١,٠	١,٩	١,٣	١,٧	١,١	١,٩	٢,٢	٢,٩	١,٤	١,٦	١,٠	٠,٨-	٣,٠	٠,٣
٠,٩	١,٤	٠,٥	٢,٠	١,١	١,٠	١,٠	٢,١	١,٧	١,٥	١,٥	٠,٧	٠,٤-	٢,١	١,٥
٠,٩	٠,٥	٠,٠	٠,٧	١,٠	٠,٢-	١,٠	١,٤	١,٥	١,٥	٠,٢	٢,٦-	٥,٦-	٠,٦-	٠,٥
١,٥	٢,١	٢,٨	١,٤	١,٧	٢,٢	٣,٠	٣,٠	٢,٤	٤,٠	٢,٠	٣,٢-	٥,١-	٣,١-	٢,٣
١,٧	٠,٤-	٢,٨	٠,٤	٠,٣	١,٣	٠,٦	١,٤	٠,٠	٠,٨	٠,٤	٢,٤	٢,٣	٠,٧	٠,٢
١,٥	٠,٩	٢,٠	١,٦	١,٢	١,٤	١,٦	١,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,١	١,٨	٠,٢-	١,٧
١,٦	١,٧	٠,٠	١,٦	١,٨	٠,٦	١,٧	٣,٩	٠,٧	٠,١-	١,٧	٢,٢	٢,٠	٣,٤	٢,٩
٢,٥	٢,٨	٢,٣	٢,٦	٢,٦	٢,٣	٢,٥	٣,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٨	١,٥	٢,٠	٣,٢	٢,٩
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														
١,٦	١,٤	٢,١	١,٣	١,٤	١,٧	٢,١	٢,٢	١,٦	٢,٤	٢,٠	١,٤	١,٢	١,٤	١,٣

١ من الربع الرابع للسنة السابقة.

٢ Q4: الربع الرابع.

٣ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-٣ الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١٠
الإنفاق الاستهلاكي الخاص											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٥	١,٦	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٥	١,٨	١,٢	٠,٩	١,١	١,٧	١,٨
١,٨	٢,٢	٢,٦	٢,٥	٢,٧	٣,٧	٢,٩	١,٥	١,٥	١,٩	٢,٣	٢,١
١,٣	١,١	١,٣	١,٦	٢,٠	١,٨	٠,٩	-٠,٦	١,٢	٠,٠	٠,٨	١,١
١,٣	٠,٨	٠,٩	٢,٠	١,٩	١,٦	١,١	٠,٨	١,٤	١,٣	١,٣	٠,٥
١,٠	٠,٨	٠,٩	١,٠	٢,١	١,٥	٠,٨	٠,٥	٠,٤	٠,٦	٠,٩	١,٨
١,٠	٠,٣	٠,٦	١,٥	١,٣	١,٩	٠,٢	٢,٤	٤,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥
١,٧	٢,٠	٢,٤	٢,٥	٢,٩	٣,٠	١,٥	٣,١	٣,٥	٢,٤	٠,٧	٢,٠
٠,٥-	٠,٤	٠,٤	١,١	-٠,١	٠,٢	٠,٩-	٢,٤	٢,٠	٠,٤-	٠,٤	٠,٩
١,٢	١,١	١,٧	٢,١	٣,١	٢,٦	٢,٠	١,٨	١,٥	٠,٧-	١,٦	١,٨
١,٤	٠,٨	٢,١	٣,٥	٢,٢	٢,٣	٢,٦	٢,٦	١,٩	٢,٣	٢,٢	٣,١
٢,٧	٢,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٥	٢,٨	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٣,١	٢,٦	٣,٠
الاقتصادات المتقدمة أخرى متقدمة ^١											
للتذكير											
١,٣	١,٤	١,٨	٢,١	٢,١	٢,٥	١,٨	١,٣	١,١	١,١	١,٦	١,٦
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
الاستهلاك العام											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٤	١,٦	١,٦	٠,٧	١,٩	١,٧	٠,٥	٠,١-	٠,١-	٠,٦-	٠,٨	٢,١
٠,٧	١,٠	١,٢	٠,١-	١,٥	١,٧	٠,٨-	١,٩-	١,٥-	٣,٠-	٠,١-	٢,١
١,١	١,٣	١,٠	١,١	١,٨	١,٣	٠,٧	٠,٤	٠,٣-	٠,١-	٠,٨	١,٩
١,٤	٢,١	١,٠	١,٦	٤,٠	٢,٩	١,٦	١,٣	١,١	٠,٩	١,٨	١,٢
٠,٥	٠,٨	١,٠	١,٣	١,٤	١,٠	١,٣	١,٥	١,٦	١,١	١,١	١,٦
٠,٨	٠,٤-	٠,٢	٠,٢-	٠,١	٠,٦-	٠,٧-	٠,٣-	١,٤-	١,٨-	٠,٤-	١,٠
٠,٨	١,٧	٢,٣	١,٩	١,٠	٢,٠	٠,٣-	٢,١-	٤,٧-	٠,٣-	٠,٢	٤,٧
١,٨	١,٣	٠,٨	٠,٣	١,٤	١,٥	٠,٥	١,٥	١,٧	١,٩	١,٣	١,٥
١,٧	٢,٢	٠,٤	٠,٢-	٠,٨	١,٤	٢,٢	٠,٢-	١,٢	٠,١	١,٠	٢,٦
٠,٦	٠,٣	٢,٥	٢,١	١,٨	١,٤	٠,٦	٠,٨-	٠,٧	١,٣	١,٠	٢,٥
٣,٠	٣,٧	٣,٩	٢,٣	٣,٥	٢,٦	٢,٤	٢,٣	١,٩	١,٦	٢,٧	٢,٩
الاقتصادات المتقدمة أخرى متقدمة ^١											
للتذكير											
١,٠	١,١	١,١	٠,٣	١,٦	١,٦	٠,١	٠,٥-	٠,٢-	١,١-	٠,٥	١,٩
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
إجمالي تكوين رأس المال الثابت											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٤	٢,٥	٣,١	٣,٨	٢,٠	٣,٢	٣,٥	١,٧	٢,٦	٣,٢	٢,٨	٠,٥
٢,٢	٢,٦	٤,٨	٤,٠	١,٧	٣,٣	٤,٩	٣,٦	٦,٩	٤,٦	٣,٩	٠,٠
٢,٦	٢,٤	٣,٠	٢,٦	٤,٠	٤,٩	١,٧	٢,٣-	٣,٤-	١,٥	١,٧	٠,٤
٢,١	٣,٠	٢,٧	٣,٦	٣,٣	١,١	٣,٩	١,٢-	٠,١-	٧,٤	٢,٧	٠,٢-
١,٨	١,٨	٢,٩	٤,٥	٢,٨	١,٠	٠,٠	٠,٨-	٠,٢	٢,٠	١,٦	١,٢
٠,٨	١,٠-	٣,٤	٤,٤	٣,٥	٢,١	٢,٣-	٦,٦-	٩,٣-	١,٩-	٠,٨-	٠,١
٢,٧	٢,٩	٥,٢	٤,٨	٢,٩	٦,٧	٤,٧	٣,٤-	٨,٦-	٦,٩-	١,٠	١,٢
٠,٩	١,٩	١,٣	٢,٠	٠,٣-	١,٦	٣,١	٤,٩	٣,٥	١,٧	٢,١	٢,٢-
٢,٣	٠,٦	٠,٢	٣,٥	٢,٣	٣,٤	٧,٢	٣,٤	٢,١	٢,٦	٢,٧	٠,٣
٣,٩	٠,٥	٠,٨	٣,٠	٤,٣-	٥,٢-	٢,٣	١,٤	٤,٩	٤,٦	١,١	٣,٨
٣,٠	١,٤	١,٠	٤,٣	٢,٧	٢,٠	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٤,١	٢,٧	٢,٧
الاقتصادات المتقدمة أخرى متقدمة ^١											
للتذكير											
٢,١	٢,٥	٢,٤	٣,٨	١,٥	٢,٢	٣,٨	٢,٢	٣,٧	٣,٧	٢,٩	٠,٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											

الجدول ألف-٣ الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠٢٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١
الطلب المحلي النهائي											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٧	١,٩	٢,١	٢,٣	٢,١	٢,٥	٢,٠	١,١	١,١	١,٣	١,٨	١,٦
١,٧	٢,٣	٢,٩	٢,٥	٢,٣	٣,٣	٢,٨	١,٣	٢,٠	١,٦	٢,٣	١,٧
١,٦	١,٤	١,٦	١,٧	٢,٤	٢,٣	١,٠	٠,٨-	١,٥-	٠,٣	١,٠	١,١
١,٧	١,٥	١,٣	٢,٣	٢,٦	١,٨	١,٨	٠,٥	١,٠	٢,٥	١,٧	٠,٥
١,١	١,٠	١,٤	١,٨	٢,١	١,٣	٠,٨	٠,٥	٠,٢	١,٠	١,١	١,٦
٠,٩	٠,١-	١,٠	١,٧	١,٤	١,٤	٠,٤-	٢,٨-	٤,٥-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٥
١,٧	٢,١	٣,٠	٢,٩	٢,٥	٣,٦	١,٨	٣,٠-	٤,٨-	٣,٠-	٠,٦	٢,٣
٠,٣	١,٢	٠,٦	١,٤	٠,١	٠,٦	٠,٢	٢,٨	٢,٣	٠,٥	١,٠	٠,٢
١,٥	١,٢	١,٢	١,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٩	١,٧	١,٦	٠,٠	١,٧	١,٧
١,٨	٠,٧	١,٩	٣,١	٠,٦	٠,٣	٢,١	١,٦	٢,٤	٢,٦	١,٧	٣,١
٢,٨	٢,٣	٢,٢	٣,١	٢,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٤	٣,٠	٢,٦	٢,٩
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية ^١											
للتذكير											
١,٤	١,٧	٢,٠	٢,٢	١,٩	٢,٣	١,٩	١,٢	١,٤	١,٣	١,٧	١,٣
بناء المخزون^٢											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٣-	٠,١	٠,١	٠,٥	٠,٢-	٠,٢	٠,٥	٠,٥
٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٥-	٠,٣	٠,١-	٠,٢	٠,٢	٠,١-	٠,١	٠,٠
٠,٠	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٣	٠,٢	٠,٩-	٠,٥	٠,٠	٠,١-
٠,٠	٠,٤-	٠,٥	٠,١-	٠,٣	٠,٣-	٠,٢-	٠,٥	١,٧-	٠,٥	٠,١-	٠,١-
٠,٠	٠,٠	٠,٤-	٠,٢	٠,٤-	٠,٣	٠,٧	٠,٢	٠,٦-	١,١	٠,١	٠,١-
٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,٣-	٠,١	٠,١	٠,٦	٠,٢	١,١-	٠,٢	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١-	٠,٥	٠,٢	٠,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,١-	٠,٣	٠,١	٠,٤-	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠
٠,٢-	٠,٢	٠,٤	٠,٦-	٠,١-	٠,٢-	٠,٧	٠,٢	٠,٢	٠,٢-	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,٤-	٠,٥	٠,٣-	٠,٧	٠,٢	٠,١	٠,١-
٠,١-	٠,٠	٠,٣	٠,٢	٠,٤-	٠,٠	٠,٢	٠,٨-	٠,٣-	٠,٢	٠,١-	٠,٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية ^١											
للتذكير											
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٣-	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢-	٠,٢	٠,٠	٠,٠
الميزان الخارجي^٢											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٥	٠,١-	٠,٥	٠,١	٠,٢-	٠,٣-	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,١
٠,١-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٠
٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٨	٠,٤-	٠,٢-	٠,١	٠,٣	١,٥	٠,٩	٠,٣	٠,١
٠,٢-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٣	٠,٦-	٠,٢	٠,٧	٠,٣-	١,٤	٠,٩	٠,٢	٠,٥
٠,٣	٠,٣	٠,٦	٠,١	٠,٥-	٠,٤-	٠,٥-	٠,١-	٠,٧	٠,١	٠,٠	٠,٢-
٠,٠	٠,٢	٠,١-	٠,٢	٠,٤-	٠,٥-	٠,١-	٠,٨	٢,٨	١,٢	٠,٤	٠,٢-
٠,٢	٠,٠	٠,٤-	٠,١	٠,٨	٠,٣-	٠,٥-	١,٥	٢,٢	٢,١	٠,٦	٠,٢-
٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٦	٠,٣	٠,٠	٠,٤-	٠,٨-	٠,٩-	٠,١-	٠,٣
٠,١	٠,٢-	٠,٢-	٠,٥	٠,٧-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٤-	١,٥	٠,١-	٠,١-
٠,١	٠,٨	٠,١	١,١-	٠,٤	٠,٩	١,٢	٠,١	٠,٤-	٠,٣-	٠,٢	١,١-
٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٥-	٠,٠	٠,١-	٠,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٦
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية ^١											
للتذكير											
٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	٠,٤-	٠,١-	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,١-	٠,٠

^١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
^٢ التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

الجدول ألف-٤ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط												
	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	
٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٨	٢,٤	٠,٨	١,٩-	١,٠	٢,٥	٣,٦	٥,٣	٥,٥		كومنولث الدول المستقلة^{٢٠١}
١,٦	١,٧	١,٦	٢,٣	١,٦	٠,٣	٢,٥-	٠,٧	١,٨	٣,٧	٥,١	٤,٨		روسيا
٤,٠	٣,٧	٣,٥	٣,٩	٤,١	٢,١	٠,٥-	١,٩	٤,٢	٣,٥	٦,٠	٧,٣		ما عدا روسيا
٤,٥	٤,٥	٤,٦	٥,٠	٧,٥	٠,٣	٣,٣	٣,٦	٣,٣	٧,١	٤,٧	٨,١		أرمينيا
١,٧	٣,١	٣,٤	١,٤	٠,١	٣,١-	١,٠	٢,٨	٥,٨	٢,٢	١,٦-	١٤,٤		أذربيجان
٢,٠	٢,٢	١,٨	٣,٠	٢,٥	٢,٥-	٣,٨-	١,٧	١,٠	١,٧	٥,٥	٧,٤		بيلاروس
٥,٢	٥,٠	٤,٦	٤,٧	٤,٨	٢,٨	٢,٩	٤,٦	٣,٤	٦,٤	٧,٢	٦,٣		جورجيا
٤,٥	٣,٢	٣,٢	٤,١	٤,١	١,١	١,٢	٤,٢	٦,٠	٤,٨	٧,٤	٨,٣		كازاخستان
٣,٤	٣,٤	٣,٨	٣,٥	٤,٧	٤,٣	٣,٩	٤,٠	١٠,٩	٠,١-	٦,٠	٤,٠		جمهورية قيرغيزستان
٣,٨	٣,٨	٣,٥	٤,٠	٤,٧	٤,٤	٠,٣-	٥,٠	٩,٠	٠,٦-	٥,٨	٥,١		مولدوفا
٤,٠	٤,٥	٥,٠	٧,٠	٧,١	٦,٩	٦,٠	٦,٧	٧,٤	٧,٥	٧,٤	٨,٠		طاجيكيستان
٥,٧	٦,٠	٦,٣	٦,٢	٦,٥	٦,٢	٦,٥	١٠,٣	١٠,٢	١١,١	١٤,٧	١٣,٢		تركمانيستان
٣,٣	٣,٠	٢,٧	٣,٣	٢,٥	٢,٤	٩,٨-	٦,٦-	٠,٠	٠,٢	٥,٥	٣,٩		أوكرانيا ^٢
٦,٠	٥,٥	٥,٠	٥,٠	٨,٩	٩,٠	٧,٩	٨,٠	٨,٠	٨,٢	٨,٣	٦,٩		أوزبكستان
٦,١	٦,٣	٦,٣	٦,٤	٦,٦	٦,٧	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٧,٠	٧,٩	٨,٤		آسيا الصاعدة والنامية
٧,٠	٧,٠	٧,٣	٧,٧	٧,٦	٧,٢	٦,٨	٦,٣	٦,٠	٦,٣	٦,٥	٥,٨		بنغلاديش
٦,٥	٦,٣	٤,٨	٥,٨	٧,٤	٧,٣	٦,٢	٤,٠	٣,٦	٦,٤	٩,٧	٨,٤		بوتان
٢,٢	٦,٦	٤,٨	٠,٢-	١,٣	٢,٥-	٠,٤-	٢,٥-	٢,١-	٠,٩	٣,٧	١,٤		بروني دار السلام
٦,٠	٦,٧	٦,٨	٧,٣	٧,٠	٦,٩	٧,٠	٧,١	٧,٤	٧,٣	٧,١	٨,٠		كمبوديا
٥,٥	٦,١	٦,٣	٦,٦	٦,٨	٦,٧	٦,٩	٧,٣	٧,٨	٧,٩	٩,٥	١٠,٥		الصين
٣,٢	٣,٣	٣,٤	٣,٢	٣,٠	٠,٧	٣,٨	٥,٦	٤,٧	١,٤	٢,٧	١,٣		فيجي
٣,٧	٧,٥	٧,٣	٧,١	٧,٢	٨,٢	٨,٠	٧,٤	٦,٤	٥,٥	٦,٦	٧,٥		الهند ^٤
٥,٣	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,١	٥,٠	٤,٩	٥,٠	٥,٦	٦,٠	٦,٢	٥,٤		إندونيسيا
١,٨	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٠,٣	٥,١	١٠,٤	٠,٧-	٤,٢	٤,٧	١,٦	٠,٧		كيريباتي
٦,٨	٦,٨	٦,٧	٦,٥	٦,٨	٧,٠	٧,٣	٧,٦	٨,٠	٧,٨	٨,٠	٧,٢		جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٤,٨	٤,٨	٤,٧	٤,٧	٥,٩	٤,٢	٥,١	٦,٠	٤,٧	٥,٥	٥,٣	٤,٦		ماليزيا
٥,٥	٥,٥	٦,٣	٧,٠	٦,٩	٧,٣	٢,٩	٧,٣	٢,٤	٢,٤	٨,٤	٦,٥		ملديف
١,٣	٢,٠	٢,٣	٢,٤	٢,٦	٤,٥	١,٨	٠,٦-	٠,٧-	٢,٨	٣,٢	١,٦		جزر مارشال
٠,٦	٠,٧	١,٢	٢,١	٢,٤	٠,٧	٥,٠	٢,٢-	٣,٩-	٢,٠-	٣,٣	٠,٢		ميكرونيزيا
٥,٥	٤,٩	٦,٣	٦,٩	٥,٣	١,٢	٢,٤	٧,٩	١١,٦	١٢,٣	١٧,٣	٦,٣		منغوليا
٧,٠	٦,٦	٦,٤	٢,١	٦,٨	٥,٩	٧,٠	٨,٠	٨,٤	٧,٣	٥,٦	١٠,٣		ميانمار
٢,٠	٠,١	١,٠-	٢,٤-	٤,٠	١٠,٤	٢,٨	٣٦,٥	٣٤,٢	١٠,١	١١,٧	...		ناورو
٥,٠	٦,٣	٦,٥	٦,٣	٧,٩	٠,٦	٣,٣	٦,٠	٤,١	٤,٨	٣,٤	٤,٠		نيبال
٢,٠	٢,٥	٢,٠	٠,٤	٣,٧-	٠,٥	١٠,٤	٣,٠	١,٧-	٤,٨	٥,٥	٠,٥		بالاو
٣,٩	٣,١	٣,٨	٠,٠	٢,٤	١,٧	٥,٣	١٥,٤	٣,٨	٤,٦	١,١	٤,٠		بابوا غينيا الجديدة
٦,٨	٦,٦	٦,٥	٦,٢	٦,٧	٦,٩	٦,١	٦,١	٧,١	٦,٧	٣,٧	٤,٨		الفلبين
٢,٢	٤,٦	٣,٣	٠,٧	٢,٧	٧,٢	١,٧	١,٢	١,٩-	٠,٤	٥,٦	٢,٥		ساموا
٢,٩	٢,٨	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٢,٥	٢,٣	٣,٠	٤,٦	١٣,٢	٣,٤		جزر سليمان
٤,٨	٤,٠	٣,٥	٣,٠	٣,٣	٤,٥	٥,٠	٥,٠	٣,٤	٩,١	٨,٤	٥,١		سري لانكا
٣,٦	٣,٥	٣,٥	٤,١	٤,٠	٣,٤	٣,١	١,٠	٢,٧	٧,٢	٠,٨	٤,٦		تايلند
٤,٨	٤,٨	٥,٠	٠,٨	٤,٦-	٥,٣	٤,٠	٤,١	٢,٥	٥,٥	٧,٧	٤,٣		تيمور-ليشتي ^٥
١,١	٤,٩	٤,٦	١,٨	٢,٥	٤,٢	٣,٥	٢,٩	٠,٦-	١,١-	١,٨	١,٤		تونغا
٢,٧	٤,٤	٤,١	٤,٣	٣,٢	٣,٠	٩,١	١,٣	٤,٦	٣,٨-	٧,٩	٠,٩		توفالو
٢,٨	٢,٨	٣,٠	٣,٢	٤,٤	٣,٥	٠,٢	٢,٣	٢,٠	١,٨	١,٢	٢,٩		فانواتو
٦,٥	٦,٥	٦,٥	٧,١	٦,٨	٦,٢	٦,٧	٦,٠	٥,٤	٥,٢	٦,٢	٦,٨		فييت نام
٣,١	٢,٨	٠,٨	٣,٦	٦,٠	٣,٣	٤,٨	٣,٩	٤,٩	٢,٦	٦,٧	٣,٩		أوروبا الصاعدة والنامية
٤,٠	٣,٩	٣,٧	٤,٢	٣,٨	٣,٣	٢,٢	١,٨	١,٠	١,٤	٢,٥	٥,٦		ألبانيا
٣,٥	٣,٢	٣,١	٣,١	٣,٠	٣,٢	٣,١	١,١	٢,٤	٠,٧-	٠,٩	٣,٩		البوسنة والهرسك
٢,٨	٣,٠	٣,٣	٣,٢	٣,٨	٣,٩	٣,٥	١,٨	٠,٥	٠,٠	١,٩	٤,٦		بلغاريا
٢,٠	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٩	٣,٥	٢,٤	٠,١-	٠,٥-	٢,٣-	٠,٣-	٢,٥		كرواتيا
٢,٢	٢,٧	٣,٦	٤,٩	٤,١	٢,٣	٣,٥	٤,٢	٢,١	١,٦-	١,٧	٢,٠		هنغاريا
٤,٠	٤,٠	٤,٢	٤,٠	٤,٢	٤,١	٤,١	١,٢	٣,٤	٢,٨	٤,٤	٤,٦		كوسوفو
٢,٩	٢,٥	٢,٨	٤,٥	٤,٧	٢,٩	٣,٤	١,٨	٣,٥	٢,٧-	٣,٢	٣,٣		الجبيل الأسود
٣,٥	٣,١	٣,٠	٢,٧	٠,٢	٢,٨	٣,٩	٣,٦	٢,٩	٠,٥-	٢,٣	٣,٠		مقدونيا الشمالية
٢,٨	٣,١	٣,٨	٥,١	٤,٨	٣,١	٣,٨	٣,٣	١,٤	١,٦	٥,٠	٣,٩		بولندا
٣,٠	٣,٠	٣,١	٤,١	٧,٠	٤,٨	٣,٩	٣,٤	٣,٥	٢,١	٢,٠	٤,٢		رومانيا
٤,٠	٤,٠	٣,٥	٤,٤	٢,٠	٣,٣	١,٨	١,٦-	٢,٩	٠,٧-	٢,٠	٥,٠		صربيا
٣,٥	٢,٥	٢,٥-	٢,٦	٧,٤	٣,٢	٦,١	٥,٢	٨,٥	٤,٨	١١,١	٤,٠		تركيا

الجدول ألف-٤ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)
(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
٢,٨	٢,٤	١,٤	١,٥	١,٢	٠,٦-	٠,٣	١,٣	٢,٩	٢,٩	٤,٦	٣,٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٥	٣,٣	٤,٥	٥,٣	٣,٦	٤,٨	٤,٥	٤,٧	٠,١-	٣,٥	٢,١-	١,٤	أنتيغوا وبربودا
٣,٦	٢,٢	١,٢-	٢,٥-	٢,٧	٢,١-	٢,٧	٢,٥-	٢,٤	١,٥-	٦,٥	٣,٤	الأرجنتين
١,١	٠,٩	٠,٧	١,٢	٢,٣	٠,٥	٠,٤-	٠,٩	٤,٢	١,٤-	٣,٥	٠,٨-	أروبا
١,٥	١,٦	٢,١	٢,٢	١,٤	١,٧-	١,٥	٠,١-	٠,٤-	٣,١	٠,٦	٠,٧	جزر البهاما
١,٨	٠,٦	٠,١-	٠,٥-	٠,٢-	٢,٣	٢,٢	٠,٢-	١,٤-	٠,١-	٠,٨-	٠,٧	بربادوس
١,٧	٢,١	٢,٥	٢,٥	١,٤	٠,٦-	٣,٤	٣,٧	٠,٩	٢,٩	٢,٢	٣,٩	بلين
٣,٧	٣,٩	٤,٥	٤,٣	٤,٢	٤,٣	٤,٩	٥,٥	٦,٨	٥,١	٥,٢	٣,٨	بوليفيا
٢,٢	٢,٥	٢,١	١,١	١,١	٣,٣-	٣,٥-	٠,٥	٣,٥	١,٩	٤,٥	٣,٧	البرازيل
٣,٥	٣,٢	٣,٤	٤,٥	١,٣	١,٧	٢,٣	١,٨	٤,٥	٥,٣	٦,١	٤,٢	شيلي
٣,٦	٣,٦	٣,٥	٣,٧	١,٤	٢,١	٣,٥	٤,٧	٤,٦	٣,٩	٧,٤	٤,٥	كولومبيا
٣,٥	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٣,٤	٤,٢	٣,٦	٣,٥	٢,٣	٤,٨	٤,٣	٤,٣	كوستاريكا
١,٥	٧,٥	٨,٥	١٢,٥-	٥,٤-	٢,٦	٣,٧-	٤,٢	٠,٨	١,١-	٠,٢-	٢,٤	دومينيكا
٥,٥	٥,٥	٥,١	٧,٥	٤,٦	٦,٦	٧,٥	٧,٦	٤,٩	٣,٧	٣,١	٤,٦	الجمهورية الدومينيكية
٢,١	٠,٢	٠,٥-	١,١	٢,٤	١,٢-	٠,١	٣,٨	٤,٩	٥,٦	٧,٩	٤,١	إكوادور
٢,٢	٢,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٤	١,٧	٢,٢	٢,٨	٣,٨	١,٦	السلفادور
٢,٧	٢,٤	٤,٢	٤,٨	٥,١	٣,٧	٦,٤	٧,٣	٢,٤	١,٢-	٠,٨	١,٨	غرينادا
٣,٥	٣,٦	٣,٥	٣,١	٢,٨	٣,١	٤,١	٤,٢	٣,٧	٣,٥	٤,٢	٣,٣	غواتيمالا
١٧,٩	٢٩,٦	٣,٨	٣,٤	٢,١	٣,٤	٣,١	٣,٩	٥,٥	٥,٥	٥,٤	٢,٤	غيانا
١,٦	١,٥	١,٥	١,٥	١,٢	١,٥	١,٢	٢,٨	٤,٢	٢,٩	٥,٥	٠,١	هايتي
٣,٧	٣,٤	٣,٤	٣,٧	٤,٩	٣,٨	٣,٨	٣,١	٢,٨	٤,١	٣,٨	٤,١	هندوراس
٢,٤	١,٩	١,٧	١,٤	٠,٧	١,٥	٠,٩	٠,٦	٠,٢	٠,٥-	١,٤	٠,٦	جامايكا
٢,٧	١,٩	١,٦	٢,٥	٢,١	٢,٩	٣,٣	٢,٨	١,٤	٣,٦	٣,٧	١,٥	المكسيك
٣,٥	٠,٢-	٥,٥-	٤,٥-	٤,٩	٤,٧	٤,٨	٤,٨	٤,٩	٦,٥	٦,٣	٢,٩	نيكاراغوا
٥,٥	٥,٥	٦,٥	٣,٩	٥,٣	٥,٥	٥,٧	٥,١	٦,٩	٩,٨	١١,٣	٥,٩	بنما
٤,٥	٤,٥	٣,٥	٣,٧	٥,٥	٤,٣	٣,١	٤,٩	٨,٤	٠,٥-	٤,٢	٣,٧	باراغواي
٣,٨	٤,٥	٣,٩	٤,٥	٢,٥	٤,٥	٣,٣	٢,٤	٥,٨	٦,٥	٦,٥	٥,٦	بيرو
٢,٧	٣,٥	٣,٥	٣,٥	١,٢	٢,٣	٢,١	٦,١	٥,٥	٠,٧-	١,٨	٢,٢	سانت كيتس ونيفس
١,٥	٢,٧	٣,٣	١,٥	٣,٧	٣,٩	٠,٣	٠,٥	٢,٥-	٠,٣-	٤,١	٢,٥	سانت لوسيا
٢,٣	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٢	٢,٥	١,٣	٠,٢	٢,٦	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٣,٥	٢,٥	٢,٢	٢,٥	١,٧	٥,٦-	٣,٤-	٠,٣	٢,٩	٢,٧	٥,٨	٥,٥	سورينام
١,٧	١,٥	٠,٥	٠,٣	٢,٥-	٦,٥-	١,٩	١,٣-	٢,٣	٠,٧-	٠,٢-	٥,٧	ترينيداد وتوباغو ^٤
٣,٥	٣,٥	١,٩	٢,١	٢,٧	١,٧	٠,٤	٣,٢	٤,٦	٣,٥	٥,٢	٣,٢	أوروغواي
١,٥-	١,٥-	٢,٥-	١,٨-	١,٥-	١,٥-	٦,٢-	٣,٩-	١,٣	٥,٦	٤,٢	٣,١	فنزويلا
٢,٨	٣,٢	١,٥	١,٨	٢,٢	٥,٢	٢,٦	٢,٩	٢,٦	٤,٨	٤,٤	٥,١	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٥,٥	٣,٥	٣,٥	٢,٣	٢,٧	٢,٢	١,٥	٢,٧	٥,٧	١٤,٥	٦,٥	...	أفغانستان
٠,٤	١,٨	٢,٣	٢,١	١,٤	٣,٢	٣,٧	٣,٨	٢,٨	٣,٤	٢,٨	٣,٩	الجزائر
٣,٥	٢,١	١,٨	١,٨	٣,٨	٣,٥	٢,٩	٤,٤	٥,٤	٣,٧	٢,٥	٥,٤	البحرين
٦,٥	٦,٥	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٥,٥	٤,٨	٧,٣	٣,٥	جيبوتي
٦,٥	٥,٩	٥,٥	٥,٣	٤,٢	٤,٣	٤,٤	٢,٩	٣,٣	٢,٢	١,٨	٤,٩	مصر
١,١	٠,٢	٦,٥-	٣,٩-	٣,٧	١٢,٥	١,٦-	٣,٢	٠,٣-	٧,٧-	٣,١	٤,٧	إيران
١,٩	٨,١	٢,٨	٠,٦	١,٧-	١٣,٦	٢,٥	٠,٧	٧,٦	١٣,٩	٧,٥	١٢,١	العراق
٣,٥	٢,٤	٢,٢	٢,٥	٢,١	٢,٥	٢,٤	٣,١	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٦,٥	الأردن
٢,٩	٢,٩	٢,٥	١,٧	٣,٥-	٢,٩	٠,٦	٠,٥	١,٢	٦,٦	٩,٦	٤,٦	الكويت
٣,٣	٢,٥	١,٣	٠,٢	٠,٦	١,٦	٠,٤	١,٩	٢,٦	٢,٧	٠,٩	٥,٧	لبنان
١,٥	١,٤	٤,٣	١٧,٩	٦٤,٥	٧,٤-	١٣,٥-	٥٣,٥-	٣٦,٨-	١٢٤,٧	٦٦,٧-	٤,١	ليبييا ^٥
٨,١	٤,٧	٦,٤	٣,٥	٣,٥	١,٨	٠,٤	٥,٦	٦,١	٥,٨	٤,٧	٤,٩	موريتانيا
٤,٥	٣,٨	٣,٢	٣,١	٤,١	١,١	٤,٥	٢,٧	٤,٥	٣,٥	٥,٢	٤,٩	المغرب
١,٧	٦,٢	١,١	٢,١	٠,٩-	٥,٥	٤,٧	١,٤	٥,١	٩,١	٢,٦	٣,٥	عمان
٢,٥	٢,٨	٢,٩	٥,٢	٥,٤	٤,٦	٤,١	٤,١	٣,٧	٣,٨	٣,٦	٤,٥	باكستان
٣,٥	٣,٢	٢,٦	٢,٢	١,٦	٢,١	٣,٧	٤,٥	٤,٤	٤,٧	١٣,٤	١٣,١	قطر
٢,٣	٢,١	١,٨	٢,٢	٠,٧-	١,٧	٤,١	٣,٧	٢,٧	٥,٤	١٥,٥	٣,٤	المملكة العربية السعودية
٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,١	٢,٣	٤,٩	٣,٨	٠,٤	٠,٨-	١,٢	الصومال
١,٥	١,٢-	٢,٣-	٢,١-	١,٧	٢,٩	١,٩	٤,٧	٢,٥	١٧,٥-	٢,٨-	٥,١	السودان ^٦
...	٤,٥	سوريا ^٧
٤,١	٣,٢	٢,٧	٢,٥	٢,٥	١,١	١,٢	٣,٥	٢,٩	٤,٥	١,٩-	٤,٢	تونس
٢,٧	٣,٣	٢,٨	١,٧	٠,٨	٣,٥	٥,١	٤,٤	٥,١	٤,٥	٦,٩	٣,٩	الإمارات العربية المتحدة
٣,٧	١,٥	٢,١	٢,٧-	٥,٩-	١٣,٦-	١٦,٧-	٠,٢-	٤,٨	٢,٤	١٢,٧-	٤,٣	الجمهورية اليمنية

الجدول ألف-٤ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط											
	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١
إفريقيا جنوب الصحراء	٤,٠	٣,٧	٣,٥	٣,٠	٢,٩	١,٤	٣,٢	٥,١	٥,٢	٤,٧	٥,٣	٥,٩
أنغولا	٣,٩	٢,٩	٠,٤	١,٧-	٠,٢-	٢,٦-	٠,٩	٤,٨	٥,٠	٨,٥	٣,٥	٨,٨
بنين	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٥,٨	٤,٠	٢,١	٦,٤	٧,٢	٤,٨	٣,٠	٣,٩
بوتسوانا	٣,٩	٤,١	٣,٩	٤,٦	٢,٩	٤,٣	١,٧-	٤,١	١١,٣	٤,٥	٦,٠	٤,١
بوركينافاسو	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٣	٥,٩	٣,٩	٤,٣	٥,٨	٦,٥	٦,٦	٥,٩
بوروندي	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,١	٠,٠	١,٠-	٤,٠-	٤,٥	٥,٩	٤,٤	٤,٠	٣,٧
كابو فيردي	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٤,٧	٤,٠	٤,٧	١,٠	٠,٦	٠,٨	١,١	٤,٠	٥,٤
الكاميرون	٥,٥	٤,٧	٤,٣	٤,٠	٣,٥	٤,٦	٥,٧	٥,٩	٥,٤	٤,٥	٤,١	٣,٩
جمهورية إفريقيا الوسطى	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٤,٣	٤,٣	٤,٥	٤,٨	١,٠	٣٦,٧-	٤,١	٣,٣	١,٥
تشاد	٣,٨	٦,٠	٤,٥	٣,١	٣,١-	٦,٤-	١,٨	٦,٩	٥,٨	٨,٨	٠,١	٩,٨
جزر القمر	٣,٣	٢,٩	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٢	١,٠	٢,٠	٣,٥	٣,٠	٢,٢	٢,٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤,٩	٤,٤	٤,٣	٣,٩	٣,٤	٢,٤	٦,٩	٩,٥	٨,٥	٧,١	٦,٩	٤,٧
جمهورية الكونغو	٢,٢	١,٥	٥,٤	٠,٨	٣,١-	٢,٨-	٢,٦	٦,٨	٣,٣	٣,٨	٣,٤	٤,٧
كوت ديفوار	٦,٥	٧,٢	٧,٥	٧,٤	٧,٧	٨,٠	٨,٨	٨,٨	٤,٩,٣	١٠,٩	٤,٩-	١,١
غينيا الاستوائية	١,٥	٤,٧-	٤,٠-	٥,٧-	٤,٧-	٨,٨-	٩,١-	٠,٤	٤,١-	٨,٣	٦,٥	١٥,٢
إريتريا	٤,٤	٤,١	٣,٨	٤,٢	٥,٠	١,٩	٢,٦	٢,٩	٤,٦	٧,٠	٨,٧	٠,٩
إسواتيني	٢,٢	٠,٢	٠,٤-	٠,٢	١,٩	٣,٢	٠,٤	١,٩	٦,٤	٤,٧	٢,٢	٣,٥
إثيوبيا	٧,٠	٧,٥	٧,٧	٧,٧	١٠,١	٨,٠	١٠,٤	١٠,٣	٩,٩	٨,٧	١١,٤	٨,٥
غابون	٤,٤	٣,٩	٣,١	١,٢	٠,٥	٢,١	٣,٩	٤,٤	٥,٥	٥,٣	٧,١	١,٤
غامبيا	٤,٨	٥,٢	٥,٤	٦,٦	٤,٦	٠,٤	٥,٩	٠,٩-	٤,٨	٥,٦	٤,٣-	٣,٨
غانا	٣,٨	٥,٨	٨,٨	٥,٦	٨,١	٣,٤	٢,٢	٢,٩	٧,٩	٩,٠	١٧,٤	٥,٨
غينيا	٥,٠	٦,٠	٥,٩	٥,٨	٩,٩	١٠,٥	٣,٨	٣,٧	٣,٩	٥,٩	٥,٦	٣,١
غينيا-بيساو	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٣,٨	٥,٩	٦,٣	٦,١	١,٠	٣,٣	١,٧-	٨,١	٢,٥
كينيا	٦,٠	٥,٩	٥,٨	٦,٠	٤,٩	٥,٩	٥,٧	٥,٤	٥,٩	٤,٦	٦,١	٤,٢
ليسوتو	١,٧	٠,٣	٣,٩	١,٥	١,٦-	٣,١	٢,٥	٣,٠	٢,٢	٤,٩	٦,٧	٣,٩
ليبيريا	٣,٧	١,٦	٠,٤	١,٢	٢,٥	١,٦-	٠,٠	٠,٧	٨,٨	٨,٤	٧,٧	٢,٠
مدغشقر	٤,٨	٥,٣	٥,٢	٥,٢	٤,٣	٤,٢	٣,١	٣,٣	٢,٢	٣,٠	١,٤	٢,٦
ملاوي	٦,٥	٥,٠	٤,٠	٣,٢	٤,٠	٢,٣	٢,٩	٥,٧	٥,٢	١,٩	٤,٩	٤,٩
مالي	٤,٨	٤,٩	٥,٠	٤,٩	٥,٤	٥,٨	٦,٢	٧,١	٢,٣	٠,٨-	٣,٢	٥,٨
موريشيوس	٤,٠	٣,٩	٣,٩	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٤	٣,٥	٤,١	٤,٠
موزامبيق	١١,٧	٤,٠	٤,٠	٣,٣	٣,٧	٣,٨	٦,٦	٧,٤	٧,١	٧,٢	٧,١	٨,٢
ناميبيا	٣,٣	٢,٠	١,٤	٠,١-	٠,٩-	٠,٦	٦,١	٦,٤	٥,٦	٥,١	٥,١	٤,٠
النيجر	٥,٥	٦,٠	٦,٥	٥,٢	٤,٩	٤,٩	٤,٣	٧,٥	٥,٣	١١,٨	٢,٢	٥,٤
نيجيريا	٢,٦	٢,٥	٢,١	١,٩	٠,٨	١,٦-	٢,٧	٦,٣	٥,٤	٤,٣	٤,٩	٨,٩
رواندا	٧,٥	٨,١	٧,٨	٨,٦	٦,٢	٦,٠	٨,٩	٧,٦	٤,٧	٨,٨	٧,٨	٨,٢
سان تومي وبرينسيبي	٥,٠	٤,٥	٤,٠	٣,٠	٣,٩	٤,٢	٣,٨	٦,٥	٤,٨	٣,١	٤,٤	٥,٢
السنغال	٦,٠	٧,٥	٦,٩	٦,٢	٧,٢	٦,٢	٦,٤	٦,٦	٢,٨	٥,١	١,٥	٤,٠
سيشيل	٣,٦	٣,٣	٣,٤	٣,٦	٥,٣	٤,٥	٤,٩	٤,٥	٦,٠	٣,٧	٥,٤	٢,٠
سيراليون	٥,١	٥,٤	٥,٤	٣,٧	٣,٨	٦,٤	٢٠,٥-	٤,٦	٢٠,٧	١٥,٢	٦,٣	٨,٩
جنوب إفريقيا	١,٨	١,٥	١,٢	٠,٨	١,٤	٠,٤	١,٢	١,٨	٢,٥	٢,٢	٣,٣	٣,٥
جنوب السودان	٥,٠	٥,٢	٨,٨	١,٢-	٥,٥-	١٦,٧-	٠,٢-	٢,٩	٢٩,٣	٥٢,٤-
تنزانيا	٤,٩	٤,٢	٤,٠	٦,٦	٦,٨	٦,٩	٦,٢	٦,٧	٦,٨	٥,١	٧,٩	٦,٣
توغو	٥,٤	٥,٣	٥,٠	٤,٧	٤,٤	٥,٦	٥,٧	٥,٩	٦,١	٦,٥	٦,٤	٢,٢
أوغندا	٦,٧	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٥,٠	٢,٢	٥,٧	٤,٦	٤,٧	٢,٢	٦,٨	٧,٩
زامبيا	٢,٥	٢,٩	٣,١	٣,٥	٣,٤	٣,٨	٢,٩	٤,٧	٥,١	٧,٦	٥,٦	٧,٤
زيمبابوي ^٨	٤,٠	٣,٣	٥,٢-	٣,٤	٤,٧	٠,٧	١,٨	٢,٤	٢,٠	١٦,٧	١٤,٢	٣,٩-

^١ تشير بيانات بعض البلدان إلى صافي الناتج المادي الحقيقي (NMP) أو هي تقديرات تستند إليه. وينبغي تفسير أرقام السنوات الأخيرة باعتبارها مجرد أرقام تقريبية دلالية نظرا لعدم توافر بيانات موثوق بها وقابلة للمقارنة بصورة عامة. والأرقام الأخيرة على وجه الخصوص لا تعطي صورة كاملة عن نمو الناتج المؤسسات الخاصة الجديدة في الاقتصاد غير الرسمي.

^٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٣ تستند البيانات إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتتوافر بيانات الحسابات القومية المعدلة اعتبارا من عام ٢٠٠٠ وتستبعد منها بيانات كيريميا وسيفاستوبول من عام ٢٠١٠ والأعوام التالية.

^٤ راجع الملحوظات القطرية بشأن الهند وليبيا وتريينيداد وتوباغو تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٥ في هذا الجدول فقط، تستند بيانات تيمور-ليشتي إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

^٦ يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

^٧ تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^٨ توقف تداول دولار زيمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩. وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات. وقد تم حساب بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار ٢٠٠٩ الثابتة.

الجدول ألف-٥ موجز بيانات التضخم
(٧)

توقعات			متوسط								
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١
مخفضات إجمالي الناتج المحلي											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٩	١,٨	١,٥	١,٦	١,٥	١,٠	١,٣	١,٥	١,٣	١,٣	١,٣	١,٧
٢,١	٢,١	١,٨	٢,٣	١,٩	١,١	١,١	١,٩	١,٨	١,٩	٢,١	٢,١
٢,٠	١,٨	١,٥	١,٤	١,١	٠,٨	١,٤	٠,٩	١,٢	١,٣	١,٠	١,٩
٠,٧	١,٢	٠,٦	٠,١-	٠,٢-	٠,٣	٢,١	١,٧	٠,٣-	٠,٨-	١,٧-	١,١-
١,٩	١,٧	١,٦	١,٤	٢,٠	١,٣	١,٠	١,٣	١,٥	١,٢	٢,٠	٢,١
أسعار المستهلكين											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٠	٢,١	١,٦	٢,٠	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٤	١,٤	٢,٠	٢,٧	٢,٠
٢,٢	٢,٧	٢,٠	٢,٤	٢,١	١,٣	٠,١	١,٦	١,٥	٢,١	٣,١	٢,٤
٢,٠	١,٦	١,٣	١,٨	١,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	١,٣	٢,٥	٢,٧	٢,١
١,٤	١,٥	١,١	١,٠	٠,٥	٠,١-	٠,٨	٢,٨	٠,٣	٠,١-	٠,٣-	٠,٣-
٢,٠	١,٨	١,٦	١,٩	١,٨	٠,٩	٠,٥	١,٥	١,٧	٢,١	٣,٣	٢,١
٤,٢	٤,٧	٤,٩	٤,٨	٤,٣	٤,٢	٤,٧	٤,٧	٥,٥	٥,٨	٧,١	٦,٦
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية^٢											
المجموعات الإقليمية											
٤,٣	٥,٠	٥,٧	٤,٥	٥,٥	٨,٣	١٥,٥	٨,١	٦,٥	٦,٢	٩,٨	١٢,١
٣,٣	٣,١	٢,٨	٢,٦	٢,٤	٢,٨	٢,٧	٣,٤	٤,٦	٤,٦	٦,٥	٤,٣
٦,٩	٧,٥	٩,٠	٨,٧	٦,٢	٣,٢	٣,٢	٤,١	٤,٥	٦,١	٥,٥	١٠,٢
٣,٦	٥,١	٦,٥	٦,٢	٦,٠	٥,٦	٥,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٦	٥,٢	٥,٨
كومنولث الدول المستقلة ^٤											
٧,٨	٩,٣	٩,٧	١٠,٤	٦,٤	٤,٧	٥,٤	٦,٧	٩,٢	٩,٨	٩,٣	٧,١
٨,٢	٩,٦	١٠,٠	١١,٤	٦,٧	٤,٩	٥,٥	٦,٥	٩,٤	٩,٧	٨,٨	٦,٩
٦,٦	٧,٤	٨,١	٨,٥	١١,٠	١١,٢	٧,٠	٦,٤	٦,٦	٩,٢	٩,٣	٩,٩
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان											
٢,٠	١,٧	١,٦	١,٩	١,٧	٠,٢	٠,١	٠,٥	١,٥	٢,٦	٣,١	٢,٤
٧,٣	٧,٩	٨,٢	٩,١	٩,٦	٨,٦	٦,٩	٧,٢	٨,٠	٩,٨	١١,٧	٩,٧
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا											
إفريقيا جنوب الصحراء											
للتذكيرة											
الاتحاد الأوروبي											
البلدان النامية منخفضة الدخل											
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
٦,٥	٧,٢	٧,٦	٧,٢	٥,٤	٦,٩	٨,٦	٦,٤	٨,١	٨,٠	٨,٦	٩,٧
٣,٩	٤,٢	٤,٤	٤,٣	٤,٠	٣,٧	٣,٨	٤,٢	٤,٩	٥,٣	٦,٧	٥,٧
٦,٧	١٠,٧	١٥,٠	١٣,٦	١١,٢	٦,٤	٥,٢	٧,١	٦,٥	٧,٠	٦,٨	٦,٥
الوقود											
غير الوقود											
منها: منتجات أولية ^٥											
حسب مصدر التمويل الخارجي											
٤,٥	٥,٠	٥,٢	٥,٤	٥,٥	٥,١	٥,٤	٥,٦	٦,٢	٦,٩	٧,٦	٧,٤
اقتصادات المركز المدين الصافي											
اقتصادات المركز المدين الصافي											
حسب تجربة خدمة الدين											
٨,١	١٠,٩	١٢,٩	١٦,٧	١٦,٧	٨,٤	١٣,٨	١٠,١	٦,٦	٧,٩	١٠,٣	٨,٥
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولتها ديونها خلال ٢٠١٣-٢٠١٧											
للتذكيرة											
معدل التضخم الوسيط											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٠	١,٧	١,٦	١,٩	١,٦	٠,٦	٠,١	٠,٧	١,٤	٢,٦	٣,٢	٢,٢
٣,٠	٣,٢	٣,١	٣,١	٣,٣	٢,٧	٢,٧	٣,١	٣,٨	٤,٥	٥,٤	٥,١
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٢											

١ ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

٢ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

٣ ما عدا فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين بدءاً من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين وفنزويلا تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

٤ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

٥ يتضمن الأرجنتين بدءاً من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٦ الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين^١
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢		توقعات					متوسط									
توقعات		توقعات					٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١		
١,٩	٢,٠	١,٧	٢,٠	٢,١	١,٦	٢,٥	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٤	١,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٥	الاقتصادات المتقدمة	
٢,٤	٢,٧	٢,٠	٢,٢	٢,٧	٢,٠	٢,٤	٢,١	١,٣	٠,١	١,٦	١,٥	٢,١	٢,١	٢,٤	الولايات المتحدة	
١,٦	١,٤	١,٥	٢,٥	١,٦	١,٣	١,٨	١,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	١,٣	٢,٥	٢,٧	٢,١	منطقة اليورو ^٣	
١,٨	١,٦	١,٨	٢,٢	١,٧	١,٣	١,٩	١,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٦	٢,٢	٢,٥	١,٦	ألمانيا	
١,٦	١,٢	٢,٥	١,٩	١,٥	١,٣	٢,١	١,٢	٠,٣	٠,١	٠,٦	١,٥	٢,٢	٢,٣	١,٩	فرنسا	
١,٢	٠,٨	١,٢	١,٦	١,٢	٠,٨	١,٢	١,٣	٠,١	٠,١	٠,٢	١,٢	٢,٢	٢,٩	٢,٢	إيطاليا	
١,٧	١,٣	١,٢	١,٩	١,٦	١,٢	١,٧	٢,٥	٠,٢	٠,٥	٠,٢	١,٤	٢,٤	٢,٢	٢,٨	إسبانيا	
١,٧	٢,٥	١,٩	٢,٥	١,٦	٢,٢	١,٦	١,٣	٠,١	٠,٢	٠,٣	٢,٦	٢,٨	٢,٥	٢,١	هولندا	
٢,١	١,٣	٢,٢	٢,٥	١,٦	١,٩	٢,٢	٢,٢	١,٨	٠,٦	٠,٥	١,٢	٢,٦	٢,٤	٢,١	بلجيكا	
٢,٥	١,٩	١,٧	٢,٥	٢,٥	١,٨	٢,١	٢,٢	١,٥	٠,٨	١,٥	٢,١	٢,٦	٢,٥	١,٩	النمسا	
١,٦	٠,٨	٠,٦	١,٨	١,٤	١,١	٠,٨	١,١	٠,٥	١,١	١,٤	٠,٩	١,٥	٢,١	٣,٤	اليونان	
١,٧	٤,٥	٠,٦	٢,٥	١,٧	١,٥	١,٢	١,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٢	٠,٤	٢,٨	٢,٦	٢,٥	البرتغال	
١,٥	٠,٤	٠,٨	٢,٥	١,٥	١,٢	٠,٧	٠,٣	٠,٢	٠,٥	٠,٣	٠,٦	١,٩	١,٢	٢,٢	أيرلندا	
١,٥	١,٤	١,٣	٢,٥	١,٥	١,٣	١,٢	٠,٨	٠,٤	٠,٢	١,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٣	١,٧	فنلندا	
٢,١	٢,٢	١,٩	٢,١	٢,٢	٢,٤	٢,٥	١,٤	٠,٥	٠,٣	٠,١	١,٥	٢,٧	٤,١	٤,١	الجمهورية السلوفاكية	
٢,٣	٢,٣	١,٨	٢,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٢	١,٢	٢,٢	٤,١	٣,٥	ليتوانيا	
١,٩	١,٣	١,٤	٢,٥	١,٦	١,٤	١,٧	١,٤	٠,١	٠,٥	٠,٢	١,٨	٢,٦	١,٨	٤,٢	سلوفينيا	
١,٦	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٦	٢,٥	٢,١	٠,٥	٠,١	٠,٧	١,٧	٢,٩	٣,٧	٢,٦	لكسمبرغ	
٢,٤	٢,٤	٢,٥	٢,١	٢,٤	٢,٤	٢,٦	٢,٩	٠,١	٠,٢	٠,٧	٠,٥	٢,٣	٤,٢	٥,٤	لاتفيا	
٢,٨	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٨	٢,٥	٢,٤	٢,٧	٠,٨	٠,١	٠,٥	٢,٢	٤,٢	٥,١	٤,٢	إستونيا	
١,٣	١,٢	١,١	٢,٥	١,٦	٠,٥	٠,٨	٠,٧	١,٢	١,٥	٠,٣	٠,٤	٢,١	٢,٥	٢,٤	قبرص	
١,٩	١,٩	١,٢	٢,٥	١,٩	١,٨	١,٧	١,٣	٠,٩	١,٢	٠,٨	١,٥	٢,٢	٢,٥	٢,٤	مالطة	
١,٥	١,٧	٠,٨	١,٤	١,٥	١,١	١,٥	٠,٥	٠,١	٠,٨	٢,٨	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٣	اليابان	
٢,٥	١,٨	٢,٣	٢,٥	٢,٥	١,٨	٢,٥	٢,٧	٠,٧	٠,٥	١,٥	٢,٦	٢,٨	٤,٥	٢,١	المملكة المتحدة	
١,٦	١,٤	١,٣	٢,٥	١,٦	١,٤	١,٥	١,٩	١,٥	٠,٧	١,٣	١,٣	٢,٢	٤,٥	٣,٢	كوريا	
١,٩	١,٨	٢,١	٢,٥	١,٩	١,٧	٢,٢	١,٦	١,٤	١,١	١,٩	٠,٩	١,٥	٢,٩	٢,٥	كندا	
٢,٣	٢,٣	١,٨	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١,٣	١,٥	٢,٥	١,٧	٢,٤	٣,٤	٣,٥	أستراليا	
١,٢	١,١	٠,١	١,٤	١,٢	١,١	١,٥	١,١	١,٥	٠,٦	١,٣	١,٥	١,٦	١,٤	٠,٩	مقاطعة تايوان الصينية	
١,٢	٠,٢	١,٤	١,٥	٠,٩	٠,٨	٠,٩	٠,٥	٠,٤	١,١	٠,٥	٠,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٩	سويسرا	
١,٧	١,٨	٢,٢	٢,٥	١,٧	١,٩	٢,٥	١,٩	١,١	٠,٧	٠,٢	٠,٤	٠,٩	١,٤	١,٩	السويد	
١,٤	١,٤	٠,٥	١,٤	١,٤	١,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٥	١,٥	٢,٤	٤,٦	٥,٢	١,٦	سنغافورة	
٢,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٤	١,٥	٢,٤	٣,٥	٤,٤	٤,٣	٤,١	٥,٣	٠,٤	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	
١,٨	١,٦	٢,٥	٢,٥	١,٧	١,٩	٢,٨	١,٩	٢,٦	٢,٢	٢,٥	٢,١	٠,٧	١,٣	٢,٥	النرويج	
٢,٥	٢,١	٢,١	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٢,٢	٢,٥	٠,٧	٠,٣	٠,٤	١,٤	٢,٣	١,٩	٢,٥	الجمهورية التشيكية	
٢,٥	١,٣	٠,٨	٢,٥	١,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٢	٠,٥	٠,٦	٠,٥	١,٥	١,٧	٣,٤	٢,١	إسرائيل	
١,٤	١,٢	٠,٧	٢,٥	١,٣	١,١	٠,٧	١,١	٠,٥	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٢,٤	٢,٧	٢,٥	الدانمرك	
٢,٥	١,٩	٢,١	٢,٥	١,٩	٢,٥	١,٦	١,٩	٠,٦	٠,٣	١,٢	١,١	١,٥	٤,١	٢,٦	نيوزيلندا	
١,٣	٠,٣	٢,٥	١,٤	١,٣	٠,٣	٢,٥	١,٨	٠,٣	٠,٨	٠,٦	١,١	١,٣	٢,٩	٢,٧	بورتوريكو	
٢,٧	٢,٥	٢,٩	٢,٥	٢,٧	٢,٥	٢,٥	١,٢	٢,٤	٤,٦	٦,٥	٥,٥	٦,١	٥,٨	...	إقليم ماكاو الإداري الخاص	
٢,٦	٢,٦	٢,٧	٢,٥	٢,٥	٢,٨	٢,٧	١,٨	١,٧	١,٦	٢,٥	٣,٩	٤,٥	٤,٥	٦,٢	آيسلندا	
١,٧	١,٦	١,٦	١,٨	١,٧	١,٦	١,٦	١,٥	٠,٦	٠,١	١,١	١,٦	٢,٨	٢,٥	...	سان مارينو	
٢,٥	٢,١	١,٨	٢,٥	٢,٢	١,٧	٢,١	١,٨	٠,٨	٠,٣	١,٥	١,٣	١,٩	٢,٦	١,٨	للتذكرة	
٢,٥	٢,١	١,٨	٢,٥	٢,٢	١,٧	٢,١	١,٨	٠,٨	٠,٣	١,٥	١,٣	١,٩	٢,٦	١,٨	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	

^١ يُشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية.

^٢ التغييرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وبالنسبة لعدد من البلدان على أساس ربع سنوي.

^٣ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

الجدول ألف-٧ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تتمة)

(التغير السنوي %)

	نهاية الفترة ^٢			متوسط											
	توقعات			توقعات											
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١
إفريقيا جنوب الصحراء	٧,٣	٨,٠	٨,٠	٦,٦	٧,٤	٨,١	٨,٥	١١,٠	١١,٢	٧,٠	٦,٤	٦,٦	٩,٢	٩,٣	٩,٩
أنغولا	٩,٠	١٥,٠	١٨,٦	٦,٠	١١,١	١٧,٥	١٩,٦	٢٩,٨	٣٠,٧	٩,٢	٧,٣	٨,٨	١٠,٣	١٣,٥	٤٢,٤
بنين	١,٩	٢,٠	١,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٠	٠,١	٠,٨	٠,٣	١,١	١,٠	٦,٧	٢,٧	٣,٠
بوتسوانا	٣,٨	٣,٧	٣,٥	٣,٩	٣,٨	٣,٦	٣,٢	٣,٣	٣,٨	٣,١	٤,٤	٥,٩	٧,٥	٨,٥	٨,٦
بوركينافاسو	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٤	٠,٢	٠,٩	٠,٣	٠,٥	٣,٨	٢,٨	٢,٨
بوروندي	٩,٠	٩,٠	٥,٣	٩,٠	٩,٠	٧,٣	١,٢	١٦,٦	٥,٥	٥,٦	٤,٤	٧,٩	١٨,٢	٩,٦	٨,٩
كابو فيردي	٢,٠	١,٦	١,٥	٢,٠	٢,٠	١,٦	١,٣	٠,٨	١,٤	٠,١	٠,٢	١,٥	٢,٥	٤,٥	٢,٤
الكاميرون	١,٥	١,٢	١,١	٢,٠	١,٥	١,٢	٠,٩	٠,٦	٠,٩	٢,٧	١,٩	٢,١	٢,٤	٢,٩	٢,٦
جمهورية إفريقيا الوسطى	٢,٧	٢,٣	٢,٥	٢,٤	٢,٥	٢,٠	٢,٥	٤,١	٤,٦	٤,٥	١١,٦	٦,٦	٥,٩	١,٢	٣,٣
تشاد	٥,٠	١,٢	٣,٥	٢,٤	٣,٠	٢,٩	٢,٥	٠,٩	١,١	٦,٨	١,٣	٠,٢	٧,٧	١,٩	٢,٩
جزر القمر	٢,٢	١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٠	١,٨	٢,٠	١,٣	١,٦	٥,٩	٢,٢	٤,٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٧,٠	٧,١	٧,٢	٣,٥	٦,٧	٨,٤	٢٩,٣	٤١,٥	١٨,٢	١,٠	١,٢	٠,٩	٠,٩	١٤,٩	٣٦,٨
جمهورية الكونغو	٢,٥	٢,٠	٠,٩	٣,٠	١,٨	١,٥	١,٢	٠,٤	٣,٢	٣,٢	٠,٩	٤,٦	٥,٠	١,٨	٢,٩
كويت ديفوار	٢,٠	٢,٠	١,١	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٣	٠,٨	٠,٧	١,٢	٠,٤	٢,٦	١,٣	٤,٩	٢,٩
غينيا الاستوائية	٢,٧	٢,٦	٢,٦	٣,٠	٢,٧	٢,٦	١,٣	٠,٧	١,٤	١,٧	٤,٣	٣,٢	٣,٤	٤,٨	٥,٦
إريتريا	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٠	٦,٥	٦,٠	٣,٩	١٧,٨
إسواتيني	٥,٨	٥,٢	٥,٣	٥,٥	٥,٥	٥,٦	٤,٨	٦,٢	٧,٨	٥,٠	٥,٧	٥,٦	٨,٩	٦,١	٧,١
إثيوبيا	٨,٠	٨,٠	١٠,٤	٨,٠	٨,٠	٩,٣	١٣,٨	١٠,٧	٦,٦	٩,٦	٧,٤	٨,١	٢٤,١	٣٣,٢	١١,١
غابون	٢,٥	٣,٠	٦,٣	٢,٥	٢,٥	٣,٠	٤,٨	٢,٧	٢,١	٠,١	٤,٥	٠,٥	٢,٧	١,٣	١,٢
غامبيا	٥,٥	٦,٥	٦,٤	٥,٠	٦,٠	٦,٣	٦,٥	٨,٠	٧,٢	٦,٨	٦,٣	٥,٢	٤,٦	٤,٨	٧,٠
غانا	٨,٠	٨,٧	٩,٤	٦,٠	٨,٤	٩,١	٩,٨	١٢,٤	١٧,٥	١٧,٢	١٥,٥	١١,٧	٧,١	٧,٧	١٥,٩
غينيا	٨,١	٨,٦	٩,٦	٧,٨	٨,٣	٨,٩	٩,٧	٨,٩	٨,٢	٨,٢	٩,٧	١١,٩	١٥,٢	٢١,٤	١٦,٠
غينيا-بيساو	٢,٣	٢,١	٥,٤	٣,٠	٢,١	٢,٠	١,٤	١,١	١,٥	١,٥	١,٠	٠,٨	٢,١	٥,١	٢,٣
كينيا	٥,٠	٤,٧	٥,٧	٥,٠	٥,٠	٤,٤	٤,٧	٨,٠	٦,٣	٦,٦	٦,٩	٥,٧	٩,٤	١٤,٠	٧,٠
ليسوتو	٥,٦	٥,٤	٥,٢	٥,٥	٥,٦	٥,٤	٥,٢	٤,٥	٦,٢	٤,٣	٤,٦	٥,٠	٥,٥	٦,٠	٧,٠
ليبيريا	١٩,٠	٢١,٨	٢٧,٢	١٣,٥	٢٠,٥	٢٢,٣	٢٣,٤	١٢,٤	٨,٨	٧,٧	٩,٩	٧,٦	٦,٨	٨,٥	١٠,٠
مدغشقر	٦,٠	٦,٤	٦,١	٥,٠	٦,٣	٦,٧	٧,٣	٨,٣	٦,٧	٧,٤	٦,١	٥,٨	٥,٧	٩,٥	١٠,٢
ملاوي	٧,٧	٨,٣	٩,٩	٥,٠	٨,٢	٨,٧	٩,٢	١١,٥	٢١,٧	٢١,٩	٢٣,٨	٢٨,٣	٢١,٣	٧,٦	٨,١
مالي	٢,٢	٢,٢	١,٠	٢,٢	٢,٢	١,٧	١,٧	١,٨	١,٨	١,٤	٢,٧	٢,٤	٥,٣	٣,١	٢,٧
موريشيوس	٣,٦	٤,١	١,٨	٣,٤	٣,٧	٢,١	٣,٢	٣,٧	١,٠	١,٣	٣,٢	٣,٥	٣,٩	٦,٥	٥,٧
موزامبيق	٥,٥	٥,٥	٣,٥	٥,٥	٥,٥	٤,٢	٣,٩	١٥,١	١٩,٩	٣,٦	٢,٦	٤,٣	٢,٦	١١,٢	١١,٠
ناميبيا	٥,٤	٥,٢	٥,١	٥,٥	٥,٥	٥,٢	٤,٣	٦,١	٦,٧	٣,٤	٥,٣	٥,٦	٦,٧	٥,٠	٧,١
النيجر	٢,٠	٢,٢	١,٦	٢,٠	٢,١	٢,٤	٢,٠	٢,٤	٠,٢	١,٠	٠,٩	٢,٣	٠,٥	٢,٩	٢,٥
نيجيريا	١١,٧	١٢,١	١١,٤	١١,٠	١١,٧	١١,٧	١٢,١	١٦,٥	١٥,٧	٩,٠	٨,٠	٨,٥	١٢,٢	١٠,٨	١٢,٩
رواندا	٥,٠	٥,٠	١,١	٥,٠	٥,٠	٣,٥	١,٤	٤,٨	٥,٧	٢,٥	١,٨	٤,٢	٦,٣	٥,٧	٧,٩
سان تومي وبرينسيبي	٥,٠	٦,٠	٩,٠	٣,٠	٥,٥	٧,٨	٧,٩	٥,٧	٥,٤	٥,٢	٧,٠	٨,١	١٠,٦	١٤,٣	١٦,٢
السنگال	١,٥	١,٩	١,٣	١,٥	١,٥	١,٣	٠,٥	١,٣	٠,٨	٠,١	١,١	٠,٧	١,٤	٣,٤	٢,١
سيشيل	٣,٢	٣,٩	٣,٤	٣,٠	٣,٠	٣,٤	٣,٧	٢,٩	١,٠	٤,٠	١,٤	٤,٣	٧,١	٢,٦	٧,٦
سيراليون	١٢,٠	١٤,٠	١٧,٥	٨,٢	١٣,٠	١٥,٨	١٦,٩	١٨,٢	١٠,٩	٦,٧	٤,٦	٥,٥	٦,٦	٦,٨	٨,٣
جنوب إفريقيا	٥,٥	٥,٣	٤,٩	٥,٥	٥,٤	٥,٠	٤,٦	٥,٣	٦,٣	٤,٦	٦,١	٥,٨	٥,٦	٥,٠	٥,٩
جنوب السودان	١٠,٨	٣٥,٩	٤٠,١	٨,٠	١٦,٩	٢٤,٥	٨٣,٥	١٨٧,٩	٣٧٩,٨	٥٣,٨	١,٧	٠,٠	٤٥,١
تنزانيا	٤,٩	٤,١	٣,٣	٤,٩	٤,٥	٣,٥	٣,٥	٥,٣	٥,٢	٥,٦	٦,١	٧,٩	١٦,٠	١٢,٧	٦,٦
توغو	١,٤	٢,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٩	١,٨	٠,٢	١,٨	٢,٦	٣,٦	٣,٠
أوغندا	٤,٨	٤,٠	٢,٢	٥,٠	٤,٤	٣,٦	٢,٦	٥,٦	٥,٥	٥,٤	٣,١	٤,٩	١٢,٧	١٥,٠	٦,٤
زامبيا	١٠,٥	١٣,٥	٨,٠	١٠,٠	١٢,٠	١٠,٧	٧,٠	٦,٦	١٧,٩	١٠,١	٧,٨	٧,٠	٦,٦	٨,٧	١٥,٤
زيمبابوي ^{١١}	٤,٨	٤٠,١	٤٢,١	٣,٠	٩,٤	٧٣,٤	١٠,٦	٠,٩	١,٦	٢,٤	٠,٢	١,٦	٣,٧	٣,٥	٥,٦

^١ يُشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية.

^٢ التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وبالنسبة لعدد من البلدان على أساس ربع سنوي.

^٣ بالنسبة لكثير من البلدان، يُقاس التضخم في السنوات السابقة على أساس مؤشر أسعار التجزئة. وتُستخدم عادة بيانات التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين بنطاق تغطية أوسع وأكثر حداثة بالنسبة للسنوات الأقرب.

^٤ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٥ تستبعد من البيانات كل من كيريبيا وسيفاستوبول اعتباراً من عام ٢٠١٤.

^٦ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٧ ما عدا فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين بدءاً من ٢٠١٧ والأعوام التالية.

^٨ راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين وليبيا وفنزويلا تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٩ يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

^{١٠} تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظراً لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^{١١} توقف تداول دولار زيمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩. وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات.

الجدول ألف-٨ الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة^١
(٧ من إجمالي الناتج المحلي ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات			متوسط						
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٠-٢٠٠١
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية									
٢,٦-	٣,٠-	٣,٢-	٢,٩-	٢,٨-	٣,١-	٢,٨-	٣,٤-	٤,١-	٤,٥-
٠,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٠	٠,٦-	٠,٦-	١,٣-	١,٧-	٤,٤-
٢,٨-	٣,٣-	٣,٥-	٣,١-	٢,٩-	٣,٥-	٢,٧-	٢,٠-	٣,٧-	٤,٢-
الولايات المتحدة									
٣,٧-	٤,٤-	٤,٦-	٤,٣-	٣,٨-	٣,٩-	٣,٢-	٣,٧-	٤,١-	٤,٨-
١,٠	١,٣	١,٤	١,١	٠,٢	٠,٢-	٠,١-	١,٢-	١,٩-	٠,٤-
٤,١-	٥,١-	٥,٢-	٤,٧-	٤,٠-	٣,٩-	٣,٢-	٣,٤-	٤,٠-	٤,٣-
٩٤,٣	٨٦,٢	٨٣,٤	٨٠,٩	٨٠,٧	٨١,٧	٨٠,٤	٨٠,٥	٨٠,٩	٤٧,٨
١١٠,٣	١٠٧,٥	١٠٦,٧	١٠٥,٨	١٠٦,٢	١٠٦,٩	١٠٤,٧	١٠٤,٤	١٠٤,٨	٦٨,٣
منطقة اليورو									
١,١-	٠,٩-	١,٠-	٠,٦-	١,٠-	١,٦-	٢,٠-	٢,٥-	٣,١-	٣,٠-
٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢-	١,٢-	١,٨-	٢,٣-	٢,٧-	٠,٤
١,٢-	١,١-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٩-	١,٠-	١,٣-	٣,٢-
٦٢,٣	٦٦,٧	٦٧,٩	٦٨,٩	٧٠,٩	٧٢,٨	٧٣,٨	٧٥,٠	٧٤,٦	٥٦,٤
٧٥,٧	٨١,٨	٨٣,٦	٨٥,٠	٨٦,٨	٨٩,١	٨٩,٩	٩١,٨	٩١,٦	٧٠,٥
ألمانيا									
٠,٧	١,١	١,١	١,٧	١,٠	٠,٩	٠,٨	٠,٦	٠,١-	٢,٨-
٠,٠	٠,٦	٠,٨	١,٠	٠,٩	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٣-	٠,٥-
٠,٧	٠,٦	٠,٧	١,٣	٠,٩	١,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٢	٢,٣-
٢٨,٤	٣٦,٢	٣٨,٦	٤١,٠	٤٤,٥	٤٨,٢	٥١,٠	٥٤,٠	٥٧,٥	٥٣,٩
٤٣,٧	٥٣,٨	٥٦,٩	٥٩,٨	٦٣,٩	٦٧,٩	٧٠,٨	٧٤,٥	٧٧,٤	٦٦,١
فرنسا									
٢,٦-	٢,٤-	٣,٣-	٢,٦-	٢,٧-	٣,٤-	٣,٦-	٣,٩-	٤,١-	٣,٨-
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٨-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٢
٢,٦-	٢,٥-	٣,٥-	٢,٥-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٠-	٣,٣-	٣,٥-	٤,٠-
٨٥,٢	٨٧,٧	٨٨,٢	٨٧,٦	٨٧,٥	٨٧,٥	٨٦,٤	٨٥,٥	٨٣,٠	٥٩,١
٩٦,٢	٩٨,٧	٩٩,٢	٩٨,٦	٩٨,٥	٩٦,٦	٩٥,٦	٩٤,٩	٩٣,٤	٦٨,٣
إيطاليا									
٣,٨-	٣,٤-	٢,٧-	٢,١-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٦-	٣,٠-	٢,٩-	٣,٤-
٠,٠	٠,٥-	١,٠-	٠,٩-	١,٥-	٢,٧-	٣,٤-	٤,١-	٤,١-	٠,٠
٤,١-	٣,١-	٢,١-	١,٧-	١,٦-	١,٤-	٠,٧-	١,١-	٠,٦-	٤,٠-
١٢٧,٨	١٢٢,٥	١٢١,٥	١٢٠,١	١١٩,٠	١١٨,٩	١١٩,٥	١١٨,٨	١١٦,٧	٩٥,٧
١٣٨,٥	١٣٤,١	١٣٣,٤	١٣٢,١	١٣١,٣	١٣١,٣	١٣١,٦	١٣١,٨	١٢٩,٠	١٠٤,٢
اليابان									
٢,١-	٢,١-	٢,٨-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٧-	٣,٨-	٥,٦-	٧,٩-	٦,٤-
٠,١	٠,٢-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٥-	١,٧-	١,٥-	٢,٠-	١,٧-	١,٦-
٢,١-	٢,١-	٢,٨-	٣,١-	٢,٤-	٤,١-	٤,٣-	٥,٥-	٧,٥-	٦,٠-
١٥٤,٥	١٥٣,٢	١٥٣,٦	١٥٣,٢	١٥١,١	١٥٢,٦	١٤٧,٨	١٤٨,٥	١٤٦,٤	٩٩,٩
٢٣٨,٣	٢٣٧,٠	٢٣٧,٥	٢٣٧,١	٢٣٥,٠	٢٣٦,٣	٢٣١,٦	٢٣٦,١	٢٣٢,٥	١٧٥,٩
المملكة المتحدة									
٠,٦-	١,٢-	١,٣-	١,٤-	١,٨-	٢,٩-	٤,٢-	٥,٣-	٥,٣-	٤,١-
٠,٠	٠,٢-	٠,٣-	٠,٠	٠,١	٠,١-	٠,١-	٠,٧-	١,٨-	٠,٦
٠,٦-	١,٠-	١,٢-	١,٤-	١,٩-	٢,٨-	٣,٩-	٤,٦-	٣,٩-	٤,٦-
٧٠,٩	٧٥,٠	٧٦,٢	٧٧,٥	٧٧,٥	٧٨,٨	٧٩,٣	٧٨,٨	٧٦,٨	٤٠,٤
٨٠,٣	٨٤,٤	٨٥,٧	٨٦,٩	٨٧,١	٨٧,٩	٨٧,٩	٨٧,٠	٨٥,٢	٤٥,٤
كندا									
٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٤-	٠,١-	٠,٢	١,٥-	٠,٢-
٠,١	٠,١	٠,٤-	٠,٥-	٠,٨-	٢,٤-	٢,١-	٠,٨-	١,٣-	٠,٣-
٠,٦-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٢-	٠,١	٠,٨	٠,٩	٠,٣	٠,٩-	٠,١-
٢٣,٠	٢٥,٨	٢٦,٦	٢٧,٩	٢٧,٦	٢٨,٨	٢٨,٥	٢٨,٦	٢٩,٨	٢٩,٧
٧٢,٠	٨٤,٧	٨٨,٠	٩٠,٦	٩٠,١	٩١,٨	٩١,٣	٨٥,٧	٨٦,٢	٧٤,٥

ملحوظة: يتناول الإطار ألف-١ في الملحق الإحصائي مناقشة المنهجية المتبعة في كل بلد والافتراضات المعنية بكل على حدة. وتُصنّف عناصر المجموعات القطرية من أجل بيانات المالية العامة كمجموع القيم بالدولار الأمريكي للبلدان المنفردة ذات الصلة.

^١ تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة دائماً فيما بين البلدان المختلفة. ويتم تعديل مستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغ من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي، أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) لاستبعاد التزامات معاشات التقاعد غير الممولة لنظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة. وتبدأ بيانات المالية العامة للاقتصادات المتقدمة الرئيسية المجمع والولايات المتحدة في ٢٠٠١. وبالتالي فإن متوسط الاقتصادات المجمع والولايات المتحدة هو عن الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧.

^٢ من إجمالي الناتج المحلي الممكن.

^٣ تم تعديل الأرقام المبلغ من قبل الهيئات الإحصائية الوطنية لاستبعاد البنود المتعلقة بالنظام المحاسبي على أساس الاستحقاق لنظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.

^٤ لا يشمل الإجراءات المتخذة لمرة واحدة استناداً إلى البيانات المتاحة من السلطات، وفي حالة عدم توافر هذه البيانات، يتم الاستناد إلى مقبوضات بيع الأصول.

^٥ على أساس غير موحد.

^٦ تشمل حصص الملكية.

الجدول ألف-٩ موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠٢٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١
تجارة السلع والخدمات											
التجارة العالمية^١											
٣,٩	٣,٤	٣,٨	٥,٤	٢,٢	٢,٨	٣,٩	٣,٦	٣,١	٧,٣	٣,٩	٥,٠
الحجم											
٠,٨	١,٤-	٥,٢	٤,٣	٤,٠-	١٣,٢-	١,٨-	٠,٧-	١,٨-	١١,٠	٠,٣-	٣,٩
مخفض الأسعار											
٠,١	٠,١-	٣,١	٤,٥	٣,٤-	٥,٨-	١,٧-	٠,١	١,٢	٧,٣	٠,٥	٢,٤
بالدولار الأمريكي											
بوحدة حقوق السحب الخاصة											
حجم التجارة											
الصادرات											
٣,١	٢,٧	٣,١	٤,٤	١,٨	٣,٨	٣,٩	٣,٢	٢,٩	٦,١	٣,٥	٣,٩
الاقتصادات المتقدمة											
٤,٨	٤,٠	٤,٣	٧,٢	٢,٩	١,٤	٣,٢	٤,٧	٣,٦	٨,٩	٤,٥	٨,١
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
الواردات											
٣,٢	٣,٠	٣,٣	٤,٣	٢,٥	٤,٩	٣,٩	٢,٥	١,٧	٥,٣	٣,٤	٣,٥
الاقتصادات المتقدمة											
٥,٣	٤,٦	٥,٦	٧,٥	١,٨	١,٠-	٤,٣	٥,٢	٥,٤	١١,٦	٥,٠	٩,١
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
معدلات التبادل التجاري											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,١	٠,٣-	٠,٦-	٠,٢-	١,٢	١,٩	٠,٣	٠,٩	٠,٧-	١,٥-	٠,١	٠,١-
٠,٠	٠,٩-	١,٣	٠,٨	١,٦-	٤,٣-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦	٣,٥	٠,٢-	١,٠
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
تجارة السلع											
التجارة العالمية^١											
٣,٩	٣,٣	٣,٩	٥,٦	٢,١	٢,٢	٣,٠	٣,٤	٢,٨	٧,٤	٣,٨	٥,٠
الحجم											
٠,٧	١,٦-	٥,٧	٤,٨	٤,٨-	١٤,٤-	٢,٤-	١,٣-	١,٩-	١٢,٢	٠,٥-	٣,٩
مخفض الأسعار											
٠,١	٠,٣-	٣,٥	٥,١	٤,٢-	٧,١-	٢,٣-	٠,٥-	١,١	٨,٤	٠,٣	٢,٤
بالدولار الأمريكي											
بوحدة حقوق السحب الخاصة											
أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي^٢											
المصنوعات											
٠,٢	١,٠	٢,٧	٠,٣-	٥,٢-	٢,٣-	٠,٥-	٣,٠-	٢,٧	٤,١	٠,١-	١,٩
٠,٢-	١٣,٤-	٢٩,٤	٢٣,٣	١٥,٧-	٤٧,٢-	٧,٥-	٠,٩-	٠,٩	٣١,٧	٠,٩-	١٠,٨
النفط											
١,١	٠,٢-	١,٦	٦,٤	١,٠-	١٧,١-	٥,٤-	٥,٤-	٧,٨-	٢٠,٠	١,٢-	٨,٩
السلع الأولية غير الوقود											
٢,١	٢,٩-	٠,٦-	٣,٩	٠,٠	١٦,٨-	١,٤-	٠,٧	٣,٨-	١٨,٨	٠,٣-	٥,٦
المواد الغذائية											
٦,٨	٢,١-	٨,٢-	٤,٧-	٣,١-	٧,٢-	٢٠,١	١٣,٧-	١٨,١-	٢٤,١	١,٤-	٨,٤
المشروبات											
٠,٢-	٣,٧-	١,٩	٥,٢	٠,٠	١١,٥-	٧,٥-	٤,٤-	٢٠,٥-	٢٤,٣	٢,٣-	٥,٩
المواد الخام الزراعية											
٣,٢-	٢,٤	٦,٢	٢٢,١	٥,٣-	٢٧,٣-	١٢,٢-	٣,٩-	١٧,٨-	١٢,٧	٣,٥-	١٤,٥
المعادن											
أسعار التجارة العالمية بوحدة حقوق السحب الخاصة^٢											
المصنوعات											
٠,٥-	٢,٣	٠,٦	٠,٠	٤,٦-	٦,٠	٠,٤-	٢,٢-	٥,٩	٠,٦	٠,٧	٠,٥
٠,٩-	١٢,٣-	٢٦,٧	٢٣,٦	١٥,١-	٤٢,٧-	٧,٥-	٠,١-	٤,٠	٢٧,٢	٢,١-	٩,٢
النفط											
٠,٤	١,١	٠,٥-	٦,٧	٠,٤-	١٠,٠-	٥,٤-	٤,٧-	٤,٩-	١٥,٩	٠,٤-	٧,٤
السلع الأولية غير الوقود											
١,٣	١,٦-	٢,٦-	٤,٢	٠,٧	٩,٧-	١,٣-	١,٥	٠,٨-	١٤,٨	٠,٥	٤,٠
المواد الغذائية											
٦,٠	٠,٨-	١٠,١-	٤,٥-	٢,٥-	٠,٧	٢٠,١	١٣,٠-	١٥,٦-	٢٠,٠	٠,٦-	٦,٨
المشروبات											
٠,٩-	٢,٤-	٠,٢-	٥,٥	٠,٦	٤,٠-	٧,٥-	٣,٧-	١٨,١-	٢٠,١	١,٥-	٤,٣
المواد الخام الزراعية											
٣,٩-	٣,٨	٤,٠	٢٢,٥	٤,٧-	٢١,١-	١٢,١-	٣,١-	١٥,٣-	٨,٩	٢,٧-	١٢,٩
المعادن											
أسعار التجارة العالمية باليورو^٢											
المصنوعات											
٠,٩-	٤,٣	١,٩-	٢,٣-	٥,٠-	١٧,٠	٠,٥-	٦,١-	١١,٢	٠,٧-	١,٣	١,٧-
١,٣-	١٠,٦-	٢٣,٦	٢٠,٨	١٥,٤-	٣٦,٨-	٧,٦-	٤,١-	٩,٢	٢٥,٥	١,٥-	٦,٩
النفط											
٠,٠	٣,١	٢,٩-	٤,٣	٠,٨-	٠,٧-	٥,٥-	٨,٥-	٠,٢-	١٤,٤	٠,٢	٥,١
السلع الأولية غير الوقود											
١,٠	٠,٤	٥,٠-	١,٨	٠,٣	٠,٤-	١,٤-	٢,٦-	٤,٢	١٣,٣	١,١	١,٨
المواد الغذائية											
٥,٦	١,٢	١٢,٣-	٦,٦-	٢,٨-	١١,١	٢٠,٠	١٦,٤-	١١,٤-	١٨,٤	٠,١-	٤,٥
المشروبات											
١,٢-	٠,٥-	٢,٦-	٣,١	٠,٣	٥,٩	٧,٦-	٧,٥-	١٤,٠-	١٨,٥	٠,٩-	٢,١
المواد الخام الزراعية											
٣,٢-	٥,٨	١,٥	١٩,٧	٥,٠-	١٢,٩-	١٢,٢-	٧,٠-	١١,٠-	٧,٤	٢,٢-	١٠,٤
المعادن											

الجدول ألف-٩ موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠٢٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١
تجارة السلع											
حجم التجارة											
الصادرات											
الاقتصادات المتقدمة											
٣,٠	٢,٣	٣,٢	٤,٥	١,٥	٣,٢	٣,١	٢,٧	٢,٦	٦,٤	٣,٣	٣,٨
٤,٧	٣,٨	٣,٩	٦,٩	٢,٩	١,١	٢,٧	٤,٧	٣,٩	٧,٩	٤,٢	٨,٠
٣,١	٠,٣	٠,١-	١,٠	١,٥	٢,٩	٠,٣-	٢,١	٢,٨	٥,٨	١,٩	٤,٨
٥,١	٤,٨	٤,٩	٨,٤	٣,٣	٠,٤	٣,٩	٥,٩	٤,٣	٨,٧	٤,٩	٩,٣
مصدرة للوقود											
مصدرة لغير الوقود											
الواردات											
الاقتصادات المتقدمة											
٣,٣	٣,٢	٣,٦	٤,٩	٢,٢	٣,٨	٣,٤	٢,٢	١,١	٦,٠	٣,٣	٣,٦
٥,٤	٤,٦	٥,٦	٧,٦	٢,٢	٠,٩-	٢,٦	٤,٨	٥,١	١١,٤	٤,٨	٩,٢
٣,٢	١,٥	٠,٤	٣,١	٥,٥-	٧,٥-	١,١	٣,٧	٨,٦	١٢,٠	١,٩	١١,٠
٥,٨	٥,١	٦,٥	٨,٤	٣,٨	٠,٦	٣,٠	٥,٠	٤,٤	١١,٣	٥,٤	٨,٩
مصدرة للوقود											
مصدرة لغير الوقود											
مخفضات الأسعار بوحدة حقوق السحب الخاصة											
الصادرات											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,١	٠,٥-	٢,٧	٤,٤	٢,٢-	٦,٥-	١,٨-	٠,٣	٠,٤-	٦,١	٠,٢	١,٧
٠,٤-	٠,٧-	٤,٨	٦,٧	٧,٢-	٨,٨-	٣,١-	١,٣-	٣,٠	١٣,٠	٠,٤	٤,٤
١,٠-	٦,٧-	١٥,٢	١٧,٠	١٢,٨-	٢٩,٧-	٦,٩-	٢,٦-	٤,٤	٢٥,٦	١,٠-	٧,٨
٠,٢-	١,١	٢,١	٤,١	٥,٦-	٠,٨-	١,٥-	٠,٧-	٢,٤	٨,٠	٠,٨	٣,٠
مصدرة للوقود											
مصدرة لغير الوقود											
الواردات											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,١	٠,٢-	٣,٤	٤,٥	٣,٥-	٨,١-	٢,٠-	٠,٦-	٠,٦	٨,١	٠,١	١,٧
٠,٤-	٠,٢	٣,٦	٥,٥	٥,٦-	٤,٥-	٢,٦-	٠,٨-	٢,٤	٨,١	٠,٥	٣,٢
٠,٤-	١,٢	١,٣	٣,٧	٣,٣-	٣,١-	٢,٤-	٠,٠	٣,١	٦,٢	٠,٦	٣,٧
٠,٤-	٠,١	٤,١	٥,٩	٦,٠-	٤,٨-	٢,٧-	١,٠-	٢,٣	٨,٦	٠,٥	٣,٠
مصدرة للوقود											
مصدرة لغير الوقود											
معدلات التبادل التجاري											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٠	٠,٣-	٠,٧-	٠,١-	١,٤	١,٧	٠,٢	٠,٩	١,٠-	١,٨-	٠,٠	٠,١-
٠,٠	٠,٩-	١,١	١,١	١,٧-	٤,٥-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٦	٤,٥	٠,١-	١,٢
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
المجموعات الإقليمية											
كومنولث الدول المستقلة ^٢											
٠,٤	٥,٦-	١٢,٧	١٢,٠	١٣,٦-	٢٢,٢-	١,٨-	٦,٥-	١,٨	٢١,٢	٠,٩-	٣,٠
٠,١	١,٣	٢,١-	٣,٤-	٠,٠	٨,٥	٢,٤	١,١	١,٤	٢,٧-	٠,٦	١,٣-
٠,٦	١,٦	٢,١-	٢,٧-	٠,٣	٠,٢-	٠,٩	١,٧	٠,٨-	٠,١-	٠,١-	١,٠
٠,١-	٠,٥-	٠,٤-	٣,٥	٠,٦	٨,٩-	٢,٥-	١,٢-	١,٧-	٥,١	٠,٧-	٢,٣
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان											
وباكستان											
١,٠-	٦,٦-	١٠,٦	١٠,٦	٥,٣-	٢٥,١-	٤,٦-	٠,١-	٠,٠	١٢,٨	١,٥-	٣,٤
١,١-	٦,٧-	١١,٠	١٠,٩	٥,٩-	٢٥,٩-	٤,٧-	٠,٠	٠,٥	١٣,٠	١,٥-	٣,٥
٠,٤	٦,٥-	٣,٦	٧,٥	٠,٦-	١٥,٠-	٢,٨-	٢,٣-	١,٥-	١٢,٧	٠,٧-	٣,٩
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا											
إفريقيا جنوب الصحراء											
المجموعات التحليلية											
حسبي مصدر إيرادات التصدير											
الوقود											
٠,٦-	٧,٨-	١٣,٧	١٢,٩	٩,٩-	٢٧,٥-	٤,٦-	٢,٦-	١,٣	١٨,٣	١,٥-	٣,٩
٠,٢	١,٠	١,٩-	١,٧-	٠,٥	٤,٣	١,٣	٠,٣	٠,١	٠,٥-	٠,٣	٠,٠
غير الوقود											
للتذكرة											
الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية											
السلع والخدمات											
٢٦,٣٧٥	٢٥,٢٠٦	٢٤,٨٣٨	٢٢,٧٧٤	٢٠,٧١٤	٢١,١٠١	٢٣,٧٥١	٢٣,٣٢٤	٢٢,٦٠٢	٢٢,٣٠٦	٢٣,٢٩٩	١٣,٤٦٧
السلع											
٢٠,١٠٧	١٩,٢٦٤	١٩,٠٨٢	١٧,٤٣٦	١٥,٧٤٣	١٦,٢٠١	١٨,٦٣٣	١٨,٥٤٦	١٨,١٢٤	١٧,٩٢٣	١٨,١٠٦	١٠,٦٦٤
متوسط سعر النفط ^٣											
٠,٢-	١٣,٤-	٢٩,٤	٢٣,٣	١٥,٧-	٤٧,٢-	٧,٥-	٠,٩-	٠,٩	٣١,٧	٢,٩-	١٠,٨
بالدولار الأمريكي للبرميل											
٥٩,٠٢	٥٩,١٦	٦٨,٣٣	٥٢,٨١	٤٢,٨٤	٥٠,٧٩	٩٦,٢٥	١٠٤,٠٧	١٠٥,٠١	١٠٤,٠٥	٧٤,٢٣	٥٤,٢٥
قيمة وحدة الصادرات من المصنوعات ^٤											
٠,٢	١,٠	٢,٧	٠,٣-	٥,٢-	٢,٣-	٠,٥-	٣,٠-	٢,٧	٤,١	٠,١-	١,٩

^١ متوسط التغير السنوي للصادرات والواردات العالمية كنسبة مئوية.

^٢ كما هي ممثلة، على التوالي، بمؤشر قيمة وحدة الصادرات لمصنوعات الاقتصادات المتقدمة، وتشكل ٨٣٪ من الأوزان الترجيحية لتجارة الاقتصادات المتقدمة (صادرات السلع)، ومتوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحاً بحصصها من واردات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

^٣ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٤ التغير % في متوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.

^٥ التغير % للمصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات											
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٣٥٤,٤	٢٦٧,٨	٣٠٣,٨	٣٧١,٩	٤٢٣,٣	٣٢٨,٠	٢٨٦,٦	٢٣٨,٨	٢١٢,٨	٢٥٠	٣٩,٩-	الاقتصادات المتقدمة
٥٤٨,٨-	٥٨٣,٣-	٥١٣,٤-	٤٦٨,٨-	٤٤٩,١-	٤٣٢,٩-	٤٠٧,٨-	٣٦٥,٢-	٣٤٨,٨-	٤٢٦,٨-	٤٤٥,٧-	الولايات المتحدة
٣٦١,٤	٣٩٩,٦	٣٩٤,٨	٤٠٣,٦	٤١٠,٦	٣٨٣,٦	٣٤٢,٦	٣٤٠,٤	٣٠٠,٧	١٧٣,٥	١٢,٤-	منطقة اليورو
٣٠٥,٧	٢٨٢,٠	٢٧٩,٦	٢٩٤,٣	٢٩٥,٠	٢٩٧,٥	٣٠١,٢	٢٩١,٠	٢٥٢,٥	٢٤٨,٩	٢٢٩,٧	ألمانيا
٢٥,٤-	٠,٥-	١٠,٢-	١٩,٦-	١٤,٨-	١٨,٥-	٩,٠-	٢٧,٣-	١٤,٣-	٢٥,٩-	٢٤,٦-	فرنسا
٣٦,٥	٥٤,٣	٥٨,٩	٥٣,٥	٥٤,٢	٤٧,٤	٢٧,١	٤١,١	٢١,٠	٧,٠-	٦٨,٣-	إيطاليا
١٤,٥	١٢,٥	١١,٨	١١,١	٢٤,٣	٢٧,٩	١٣,٩	١٤,٩	٢٠,٧	٣,١-	٤٧,٤-	إسبانيا
٢٣٧,٩	١٩٦,٦	١٨٠,٤	١٧٤,١	١٩٦,١	١٩٤,٩	١٣٦,٤	٣٦,٨	٤٥,٩	٥٩,٧	١٢٩,٨	اليابان
١٢٨,١-	١١٥,٩-	١١٧,٤-	١٠٩,١-	٨٨,١-	١٣٩,٣-	١٤٢,٤-	١٤٩,٦-	١٤١,٩-	١٠٠,٩-	٥١,٦-	المملكة المتحدة
٥٤,٧-	٥١,٧-	٥٣,٧-	٤٥,٣-	٤٦,٣-	٤٩,٠-	٥٥,١-	٤٣,٢-	٥٩,٤-	٦٥,٧-	٤٩,٦-	كندا
٣٩٥,٤	٣٤٤,٥	٣٣٨,٣	٣٤٥,٧	٣٢٤,٨	٣٤٤,٤	٣٦٠,٩	٣٥٧,٠	٣٤٣,٧	٢٧٢,٧	٢٦٢,٠	اقتصادات أخرى متقدمة ^١
٤٧١,٥-	٢٠٠,٩-	١٤٩,٤-	٢٣,٧-	٩,٥-	٧٦,٣-	٥٧,٠-	١٧٣,٩	١٧٣,٥	٣٤٦,٢	٣٧٦,٠	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
٤٦,٧	٧٨,٠	٨٣,٦	١٠٩,٣	٢٠,٤	٠,٦	٥٣,٠	٥٧,٦	١٧,٩	٦٧,٤	١٠٧,٣	كومنولث الدول المستقلة ^٢
٥٦,٩	٨٤,٤	٩٣,١	١١٤,٩	٣٣,٣	٢٤,٥	٦٧,٧	٥٧,٥	٣٣,٤	٧١,٣	٩٧,٣	روسيا
١٠,٢-	٦,٥-	٨,٦-	٥,٦-	١٢,٩-	٢٢,٩-	١٤,٧-	٠,١	١٥,٥-	٣,٩-	١٠,٠	ما عدا روسيا
١٨٦,٦-	٤٤,٢-	١٦,٢-	٢٥,١-	١٥١,٧	٢٢٧,٩	٣١٠,٦	٢٣٠,٢	١٠١,٢	١٢٣,١	٩٧,٦	آسيا الصاعدة والنامية
٤٠,٤-	٤٠,٨	٥٩,٦	٤٩,٢	١٦٤,٩	٢٠٢,٢	٣٠٤,٢	٢٣٦,٠	١٤٨,٢	٢١٥,٤	١٣٦,١	الصين
١١٧,٦-	٧٧,٩-	٧٣,٦-	٦٨,٥-	٤٨,٧-	١٤,٤-	٢٢,١-	٢٦,٨-	٣٢,٣-	٨٧,٨-	٧٨,٢-	الهند
٧,٥-	١١,٤	١٤,٥	١٣,٧	٤٧,٨	٤٣,٢	٣٠,٧	٢٢,٤	٣,٦-	٦,٣	٤٩,٤	آسيان-٣
٦٠,٦-	٢٩,٨-	١٨,١-	٤٤,٤-	٤٩,١-	٣٣,٥-	٣٥,٧-	٥٩,٠-	٧١,٩-	٨١,٨-	١١٩,٤-	أوروبا الصاعدة والنامية
١٣٦,٢-	١١٠,٠-	١٠٣,٦-	١٠٠,٢-	٧٩,٠-	٩٨,٥-	١٦٩,١-	١٨٣,٠-	١٦٩,٢-	١٤٦,٤-	١١١,٠-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٤٦,٦-	٣٣,١-	٣٣,٢-	١٤,٥-	٧,٢-	٢٤,٠-	٥٤,٥-	١٠١,٤-	٧٩,٨-	٨٣,٨-	٧٦,٣-	البرازيل
٢٩,٣-	٢٤,٧-	٢١,١-	٢٢,٢-	١٩,٤-	٢٤,٣-	٣٠,٥-	٢٤,٨-	٣١,٨-	١٨,٧-	١٢,٥-	المكسيك
٦٥,٦-	٢٥,٦-	٣١,٥-	٧٩,٣	٢٠,٣-	١١٩,٤-	١٢٣,٦-	١٩٠,٨	٣٣١,٣	٤١٠,٧	٤١٠,١	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان
٦٩,٢-	٦٩,٢-	٦٣,٦-	٤٢,٦-	٣٢,٢-	٥٣,٤-	٩٢,٢-	٦٢,٨-	٣٥,٩-	٢٦,٩-	٨,٧-	وباكستان
١٧,٠-	١٤,٤-	١٢,٧-	١٢,٤-	٨,٣-	٨,٢-	١٤,٦-	١٧,٨-	٢١,٢-	٢٠,٣-	٩,٢-	إفريقيا جنوب الصحراء جنوب إفريقيا
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٥٢,٩	١١٢,٣	١١٤,٧	٢٧٤,٥	٨٠,٥	٧٣,٧-	٧٨,٠-	٣١١,٨	٤٦٥,٤	٥٩٦,٩	٦١٩,٨	الوقود
٥٢٤,٤-	٣١٣,٣-	٢٦٤,١-	٢٩٨,٢-	٩٠,٠-	٢,٦-	٢١,٠	١٣٧,٩-	٢٩٢,٠-	٢٥٠,٧-	٢٤٣,٩-	غير الوقود
٦٤,٤-	٦٠,٠-	٥٤,٦-	٧٢,١-	٥٨,٣-	٤٣,٩-	٦٦,١-	٥٩,٢-	٨٦,٩-	٦٧,٦-	٣١,٦-	منها: منتجات أولية
٤٥٢,٩-	٣٢٧,٠-	٣٠٥,٦-	٢٩٤,٧-	٢٢١,٧-	٢١٢,٣-	٣٠٦,٣-	٣٥٤,٤-	٣٨٤,٥-	٤١٢,٧-	٣٣٨,٩-	حسب مصدر التمويل الخارجي
											اقتصادات المركز والمدن الصافي
											اقتصادات المركز والمدن الصافي
											حسب تجربة خدمة الدين
											اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت
٤٣,٤-	٤١,٢-	٣٩,٥-	٣٧,٨-	٤١,٥-	٥٠,٢-	٤٩,٣-	٣٩,٢-	٥٣,٩-	٥٤,٧-	٣٧,٠-	جدولة ديونها خلال ٢٠١٣-٢٠١٧
											للذكورة
١١٧,١-	٦٦,٩	١٥٤,٥	٣٤٨,٢	٤١٣,٨	٢٥١,٧	٢٢٩,٥	٤١٢,٧	٣٨٦,٣	٣٧١,٧	٣٣٦,١	العالم
٣٣٢,٨	٣٧٣,٣	٣٦٧,٠	٣٨٨,٠	٤٤٥,١	٣٢١,٨	٢٩٩,١	٣٠٢,٥	٢٨٤,٨	٢٠٨,٣	٧٧,١	الاتحاد الأوروبي
٧٩,٤-	٧٢,٠-	٦٢,٩-	٥٠,٤-	٣٣,٧-	٤٠,٧-	٧٨,٦-	٤٤,٩-	٣٧,٨-	٣١,٠-	٢٢,٥-	البلدان النامية منخفضة الدخل
٤٤,٢-	١٣,٣-	١٧,٢-	٩٧,٣	٨,٦-	١١٥,٩-	١٢١,٥-	١٩٢,٨	٣٣٣,٨	٤١٣,٢	٤٠٥,١	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري (تابع)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,١-	الاقتصادات المتقدمة
٢,١-	٢,٦-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٣-	٢,٣-	٢,٢-	٢,١-	٢,١-	٢,٦-	٢,٩-	الولايات المتحدة
٢,٢	٢,٨	٢,٩	٣,٠	٣,٢	٣,٢	٢,٩	٢,٥	٢,٣	١,٤	٠,١-	منطقة اليورو
٦,٢	٦,٨	٧,١	٧,٤	٨,٠	٨,٥	٨,٩	٧,٥	٦,٧	٧,٠	٦,١	ألمانيا
٠,٨-	٠,٠	٠,٤-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٨-	٠,٤-	١,٠-	٠,٥-	٠,٠-	٠,٩-	فرنسا
١,٦	٢,٦	٢,٩	٢,٦	٢,٨	٢,٥	١,٥	١,٩	١,٠	٠,٣-	٣,٠-	إيطاليا
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	١,٨	٢,٢	١,٢	١,١	١,٥	٠,٢-	٣,٢-	إسبانيا
٣,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٥	٤,٠	٤,٠	٣,١	٠,٨	٠,٩	١,٠	٢,١	اليابان
٣,٨-	٤,٠-	٤,٢-	٣,٩-	٣,٣-	٥,٢-	٤,٩-	٤,٩-	٥,١-	٣,٨-	٢,٠-	المملكة المتحدة
٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٢-	٣,٥-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٨-	كندا
٤,٢	٤,٤	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٥,٣	٥,٧	٥,٢	٥,٠	٤,١	٤,٠	اقتصادات أخرى متقدمة ^١
٠,٩-	٠,٥-	٠,٤-	٠,١-	٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,٦	٠,٦	١,٢	١,٤	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
١,٧	٣,٤	٣,٨	٥,٠	١,٠	٠,٠	٢,٨	٢,١	٠,٦	٢,٤	٤,١	المجموعات الإقليمية
٣,٠	٥,١	٥,٧	٧,٠	٢,١	١,٩	٥,٠	٢,٨	١,٥	٣,٢	٤,٨	كومنولث الدول المستقلة ^٢
١,٢-	١,١-	١,٥-	١,٠-	٢,٥-	٥,١-	٢,٨-	٠,٠	٢,٢-	٠,٦-	١,٧	روسيا
٠,٦-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,٩	١,٤	٢,٠	١,٥	٠,٧	١,٠	٠,٨	ما عدا روسيا
٠,٢-	٠,٣	٠,٤	٠,٤	١,٤	١,٨	٢,٧	٢,٢	١,٥	٢,٥	١,٨	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٥-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٥-	١,٨-	٠,٦-	١,٠-	١,٣-	١,٧-	٤,٨-	٤,٣-	الصين
٠,٢-	٠,٤	٠,٦	٠,٦	٢,١	٢,٠	١,٥	١,١	٠,٢-	٠,٣	٢,٦	الهند
٢,١-	١,٤-	٠,٩-	٢,٢-	٢,٥-	١,٨-	٢,٠-	٢,٩-	٣,٦-	٤,٤-	٦,٣-	آسيا-٣٥ ^٣
٢,٠-	٢,٠-	١,٩-	١,٩-	١,٤-	١,٩-	٣,٢-	٣,١-	٢,٨-	٢,٥-	١,٩-	أوروبا الصاعدة والنامية
١,٩-	١,٦-	١,٧-	٠,٨-	٠,٤-	١,٣-	٣,٠-	٤,١-	٣,٢-	٣,٤-	٢,٩-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,٩-	١,٩-	١,٧-	١,٨-	١,٧-	٢,٣-	٢,٦-	١,٩-	٢,٥-	١,٦-	١,١-	البرازيل
١,٥-	٠,٧-	٠,٩-	٢,٣	٠,٦-	٣,٩-	٤,٠-	٥,٥	٩,٨	١٢,٤	١٢,٧	المكسيك
٢,٨-	٣,٧-	٣,٧-	٢,٦-	٢,١-	٣,٧-	٥,٩-	٣,٦-	٢,٢-	١,٧-	٠,٦-	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٣,٧-	٣,٧-	٣,٤-	٣,٤-	٢,٤-	٢,٨-	٤,٦-	٥,١-	٥,٨-	٥,١-	٢,٢-	إفريقيا جنوب الصحراء
											جنوب إفريقيا
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٠,٨	٢,٠	٢,٢	٥,٢	١,٦	١,٦-	١,٦-	٥,١	٧,٣	٩,٦	١٠,٥	الوقود
١,٢-	١,٠-	٠,٩-	١,١-	٠,٣-	٠,٠	٠,١	٠,٦-	١,٢-	١,١-	١,٢-	غير الوقود
٢,٥-	٣,٠-	٢,٩-	٣,٨-	٣,٠-	٢,٥-	٣,٥-	٣,٢-	٤,٥-	٣,٦-	١,٨-	منها: منتجات أولية
٢,٠-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٠-	١,٥-	١,٦-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٧-	٢,٠-	٢,٦-	حسب مصدر التمويل الخارجي
											اقتصادات المركز المدين الصافي
											اقتصادات المركز المدين الصافي
											حسب تجربة خدمة الدين
٣,٥-	٤,٢-	٤,٣-	٤,٥-	٥,٣-	٥,٩-	٥,٧-	٤,٤-	٦,١-	٦,٦-	٤,٨-	اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٣-٢٠١٧
											للتذكيرة
٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	العالم
١,٤	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٦	١,٩	١,٨	١,٦	١,٦	١,٢	٠,٤	الاتحاد الأوروبي
٢,٤-	٣,١-	٢,٩-	٢,٥-	١,٨-	٢,٣-	٤,٢-	٢,٣-	٢,١-	١,٩-	١,٥-	البلدان النامية منخفضة الدخل
١,١-	٠,٤-	٠,٥-	٣,١	٠,٣-	٤,٢-	٤,٣-	٦,٠	١٠,٦	١٣,٥	١٣,٥	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري (تتمة)

(٪ من صادرات السلع والخدمات)

توقعات											
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
١,٨	١,٦	١,٩	٢,٤	٢,٩	٢,٤	٢,١	١,٦	١,٥	٠,٢	٠,٣-	الاقتصادات المتقدمة
١٧,٤-	٢٢,١-	٢٠,١-	١٨,٧-	١٩,١-	١٩,٥-	١٨,٠-	١٥,٤-	١٥,٢-	١٩,٢-	٢١,٠-	الولايات المتحدة
...	١٠,٦	١١,٦	١١,٨	١٠,٥	٩,٥	٨,٨	٥,٤	٠,٤-	منطقة اليورو
١٢,٨	١٤,٢	١٤,٨	١٥,٧	١٦,٩	١٨,٥	١٩,٠	١٦,٣	١٤,٨	١٥,٣	١٢,٦	ألمانيا
٢,٢-	٠,١-	١,١-	٢,٢-	١,٨-	٢,٤-	١,٢-	٣,١-	١,٧-	٣,٢-	٣,٠-	فرنسا
٤,٤	٧,٩	٩,٠	٨,٢	٨,٩	٨,٦	٤,٩	٦,٥	٣,٤	١,٢-	١١,١-	إيطاليا
٢,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٢	٥,٤	٦,٨	٣,٥	٣,٣	٤,٧	٠,٨-	١١,٠-	إسبانيا
٢١,٧	٢٠,٧	١٩,٦	١٨,٨	٢٢,٤	٢٤,٠	١٧,٤	٤,٣	٥,٥	٦,٥	١٣,٩	اليابان
١٣,٠-	١٣,١-	١٣,٦-	١٢,٩-	١١,١-	١٨,٥-	١٧,٩-	١٧,٥-	١٧,٣-	١٢,٦-	٦,٤-	المملكة المتحدة
٨,٥-	٩,٤-	١٠,١-	٨,٣-	٩,١-	١٠,٣-	١١,٢-	٧,٦-	١٠,٧-	١١,٩-	٩,١-	كندا
٧,٣	٧,٦	٧,٨	٨,١	٨,٢	٩,٥	٩,٧	٨,٦	٨,٣	٦,٨	٦,٧	اقتصادات أخرى متقدمة ^١
٣,٨-	٢,٠-	١,٦-	٠,٣-	٠,١-	١,٠-	٠,٦-	٢,٢	٢,٠	٣,٧	٤,٥	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٥,١	١٠,٢	١١,٥	١٤,٧	٣,٣	٠,١	٩,٠	٦,٨	٢,٠	٧,٤	١٢,١	المجموعات الإقليمية
٩,٢	١٦,٥	١٨,٨	٢٢,٦	٨,١	٧,٤	١٧,٢	١٠,٢	٥,٦	١٢,١	١٧,٠	كومنولث الدول المستقلة ^٢
٣,٤-	٢,٦-	٣,٦-	٢,٣-	٦,٣-	١٣,٩-	٧,٥-	٠,٠	٥,١-	١,٢-	٣,٢	روسيا
٢,٩-	٠,٩-	٠,٣-	٠,٦-	٣,٧	٦,٢	٨,٢	٥,٧	٢,٦	٣,٤	٢,٨	ما عدا روسيا
١,٢-	١,٤	٢,٢	١,٩	٦,٨	٩,٢	١٢,٩	٩,٦	٦,٣	٩,٩	٦,٨	آسيا الصاعدة والنامية
١١,٨-	١١,٤-	١١,٩-	١٢,١-	٩,٧-	٣,٢-	٥,٣-	٥,٦-	٦,٩-	١٩,٤-	١٧,٢-	الصين
٠,٤-	٠,٩	١,٢	١,٢	٤,٦	٤,٧	٣,٤	٢,٣	٠,٤-	٠,٧	٥,٥	الهند
٤,٨-	٣,٠-	١,٩-	٤,٩-	٦,٠-	٤,٦-	٥,٠-	٧,٥-	٩,٧-	١١,٨-	١٧,٢-	آسيا-٥ ^٣
٨,١-	٨,٢-	٨,١-	٨,٠-	٦,٧-	٩,٤-	١٥,٦-	١٤,٧-	١٣,٤-	١١,٥-	٩,٠-	أوروبا الصاعدة والنامية
١٢,٧-	١١,١-	١١,٦-	٥,٣-	٢,٩-	١١,٠-	٢٤,٣-	٣٨,٤-	٢٨,٥-	٢٩,٨-	٢٦,١-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٤,٤-	٤,٨-	٤,٣-	٤,٦-	٤,٤-	٦,١-	٧,٥-	٥,٩-	٨,٠-	٤,٨-	٣,٤-	البرازيل
٤,٢-	١,٦-	٢,٤-	٥,٧	١,٩-	١٠,٦-	١٠,٠-	١٣,٦	٢٠,٨	٢٤,٣	٢٦,٨	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان
١٢,٩-	١٦,٠-	١٥,٦-	١٠,٢-	٩,٠-	١٦,٩-	٢٦,٨-	١٣,٨-	٧,٥-	٥,٦-	١,٨-	باكستان
١٢,٣-	١٢,٤-	١١,٣-	١١,٣-	٨,٠-	٩,١-	١٥,٢-	١٦,١-	١٨,٧-	١٧,٣-	٧,٣-	إفريقيا جنوب الصحراء
											جنوب إفريقيا
											المجموعات التحليلية
٢,٦	٦,٠	٦,١	١٣,٥	٤,٥	٤,٧-	٤,٢-	١٣,٨	١٨,٤	٢٢,٥	٢٥,٣	حسب مصدر إيرادات التصدير
٥,٢-	٣,٩-	٣,٥-	٤,٢-	١,٤-	٠,٠	٠,٣	٢,١-	٤,٦-	٤,١-	٤,٢-	الوقود
١٠,٢-	١١,٨-	١١,٢-	١٥,٢-	١٣,١-	١١,٢-	١٦,٦-	١٢,٨-	١٨,٢-	١٤,٠-	٦,٥-	غير الوقود
											منها: منتجات أولية
٦,٧-	٦,٤-	٦,٤-	٦,٥-	٥,٤-	٥,٨-	٨,٤-	٨,٦-	٩,٤-	١٠,٣-	٨,٦-	حسب مصدر التمويل الخارجي
											اقتصادات المركز والمدن الصافي
١٣,٠-	١٥,٦-	١٦,٢-	١٦,٤-	٢٠,٦-	٢٨,٣-	٢٥,٣-	١٦,٧-	٢١,٥-	٢١,٨-	١٤,٦-	اقتصادات المركز والمدن الصافي
											حسب تجربة خدمة الدين
											اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت
											جدولة ديونها خلال ٢٠١٣-٢٠١٧
											للتذكير
٠,٤-	٠,٣	٠,٦	١,٤	١,٨	١,٢	١,١	١,٨	١,٧	١,٥	١,٥	العالم
٣,٠	٤,١	٤,٢	٤,٥	٥,٦	٤,٤	٤,١	٣,٨	٣,٧	٢,٨	١,٠	الاتحاد الأوروبي
٧,٤-	٩,٧-	٩,٣-	٨,٠-	٦,٠-	٨,٥-	١٦,٤-	٨,٥-	٧,٣-	٦,٥-	٤,٨-	البلدان النامية منخفضة الدخل
٢,٩-	٠,٧-	١,٣-	٧,٢	٠,٩-	١٠,٦-	١٠,١-	١٤,٠	٢١,٤	٢٤,٩	٢٧,١	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

^١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.^٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.^٣ إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلاند، وفيت نام.

الجدول ألف-١١ الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩									
٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,١-	الاقتصادات المتقدمة
٢,١-	٢,٦-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٣-	٢,٣-	٢,٢-	٢,١-	٢,١-	٢,٦-	٢,٩-	الولايات المتحدة
٢,٢	٢,٨	٢,٩	٣,٠	٣,٢	٣,٢	٢,٩	٢,٥	٢,٣	١,٤	٠,١-	منطقة اليورو ^١
٦,٢	٦,٨	٧,١	٧,٤	٨,٠	٨,٥	٨,٩	٧,٥	٦,٧	٧,٠	٦,١	ألمانيا
٠,٨-	٠,٠	٠,٤-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٨-	٠,٤-	١,٠-	٠,٥-	١,٠-	٠,٩-	فرنسا
١,٦	٢,٦	٢,٩	٢,٦	٢,٨	٢,٥	١,٥	١,٩	١,٠	٠,٣-	٣,٠-	إيطاليا
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	١,٨	٢,٣	١,٢	١,١	١,٥	٠,٢-	٣,٢-	إسبانيا
٧,٥	٨,٩	٩,٣	٩,٨	١٠,٥	٨,٠	٦,٣	٨,٥	٩,٧	١٠,٧	٩,٠	هولندا
٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٧	٠,٦-	١,٠-	٠,٩-	٠,٣-	٠,١-	١,١-	بلجيكا
١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٣	٢,٠	٢,٥	١,٧	٢,٥	١,٩	١,٥	١,٦	النمسا
٣,٤-	٢,٦-	٢,٧-	٣,٤-	٢,٤-	٢,٣-	١,٥-	٢,٣-	٢,٦-	٢,٤-	١٠,٠-	اليونان
١,٢-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٥	٠,٦	٠,١	٠,١	١,٦	١,٨-	٦,٠-	البرتغال
٦,٤	٨,٣	٩,١	١٠,٠	٨,٥	٤,٢-	٤,٤	١,١	١,٦	١,٣-	١,٦-	أيرلندا
٠,٩	٠,٤	٠,١	٠,٥-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	١,٨-	٢,٢-	٢,٣-	١,٧-	فنلندا
٠,٠	٠,٧-	١,٠-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٢-	١,٧-	١,١	١,٩	٠,٩	٥,٠-	الجمهورية السلوفاكية
١,٥-	٠,٦	١,١	١,٤	٠,٩	٠,٨-	٢,٨-	٣,٢	٠,٨	١,٤-	٤,٥-	ليتوانيا
٠,٤-	٣,٤	٤,٤	٦,٥	٧,٢	٥,٥	٤,٥	٥,٨	٤,٤	٢,١	٠,٢	سلوفينيا
٤,٩	٥,٠	٥,٠	٥,٢	٤,٩	٥,١	٥,١	٥,٢	٥,٤	٥,٦	٦,٠	لكسمبرغ
٣,٠-	١,٧-	١,٤-	١,٠-	٠,٧	١,٦	٠,٥-	١,٧-	٢,٧-	٣,٦-	٣,٢-	لاتفيا
٠,٤-	١,١	١,٥	١,٧	٣,٢	٢,٠	١,٨	٠,٨	٠,٥	١,٩-	١,٣	إستونيا
٥,٨-	٦,٥-	٧,٣-	٥,٦-	٨,٤-	٥,١-	١,٥-	٤,٣-	٤,٩-	٦,٠-	٤,١-	قبرص
٨,٠	٨,٨	٩,٣	١٠,١	١٠,٤	٣,٤	٢,٤	٨,٧	٢,٧	١,٧	٠,٢-	مالطة
٣,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٥	٤,٠	٤,٠	٣,١	٠,٨	٠,٩	١,٠	٢,١	اليابان
٣,٨-	٤,٠-	٤,٢-	٣,٩-	٣,٣-	٥,٢-	٤,٩-	٤,٩-	٥,١-	٣,٨-	٢,٠-	المملكة المتحدة
٤,٥	٤,٥	٤,٦	٤,٧	٤,٩	٦,٩	٧,٦	٥,٩	٥,٩	٤,٠	١,٤	كوريا
٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٢-	٣,٥-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٨-	كندا
٢,٥-	٢,١-	٢,١-	٢,١-	٢,٦-	٣,٣-	٤,٦-	٣,١-	٣,٤-	٤,٣-	٣,١-	أستراليا
٩,٥	١٠,٧	١١,٤	١١,٦	١٤,٤	١٣,٧	١٤,٢	١١,٥	١٠,٠	٨,٩	٧,٨	مقاطعة تايوان الصينية
٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٨	٦,٧	٩,٤	١١,٢	٨,٥	١١,٦	١٠,٧	٧,٨	سويسرا
٢,٩	٢,٥	٢,٤	٢,٠	٢,٨	٣,٨	٤,١	٤,٥	٥,٢	٥,٦	٥,٦	السويد
١٥,٠	١٧,١	١٧,٦	١٧,٧	١٦,٠	١٧,٥	١٧,٠	١٧,٩	١٥,٨	١٦,٩	٢١,٦	سنغافورة
٣,٥	٣,٤	٣,٢	٣,٥	٤,٦	٤,٠	٣,٣	١,٤	١,٥	١,٦	٥,٦	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٦,٨	٧,٢	٧,٤	٨,١	٥,٦	٤,٠	٧,٩	١٠,٥	١٠,٣	١٢,٥	١٢,٤	النرويج
١,٨-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٢	١,١	١,٦	٠,٢	٠,٢	٠,٥-	١,٦-	٢,١-	الجمهورية التشيكية
١,٧	١,٤	١,٧	١,٩	٢,٦	٣,٧	٥,٣	٤,٣	٣,٠	٠,٦	٢,٠	إسرائيل
٤,٤	٥,١	٥,٥	٦,٠	٨,٠	٧,٩	٨,٢	٨,٩	٧,٨	٦,٣	٦,٦	الدانمرك
٣,٧-	٤,٣-	٤,٤-	٤,٠-	٢,٩-	٢,٢-	٣,٠-	٣,١-	٣,٢-	٣,٩-	٢,٨-	نيوزيلندا
...	بورتوريكو
٤١,٧	٣٨,٧	٣٧,٤	٣٥,٠	٣٣,٠	٢٧,٢	٢٥,٣	٣٤,٢	٤٠,٢	٣٩,٣	٤٠,٩	إقليم ماكاو الإداري الخاص
١,١	١,١	٠,٨	٢,٩	٣,٦	٧,٥	٥,١	٣,٩	٥,٨	٣,٨-	٥,١-	آيسلندا
٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٥-	سان مارينو
٠,٤-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	٠,١-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٩-	٠,٨-	للتذكيرة
٢,٧	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٨	٣,٤	٣,٤	٣,٠	٢,٨	٢,٣	٠,٨	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
											منطقة اليورو ^٢

^١ تم تصحيح البيانات لأغراض إبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات داخل كل منطقة.
^٢ تم حساب البيانات على أساس حاصل أرصدة البلدان المنفردة في منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٢ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
١,٧	٣,٤	٣,٨	٥,٠	١,٠	٠,٠	٢,٨	٢,١	٠,٦	٢,٤	٤,١	كومنولث الدول المستقلة^١
٣,٠	٥,١	٥,٧	٧,٠	٢,١	١,٩	٥,٠	٢,٨	١,٥	٣,٢	٤,٨	روسيا
١,٢-	١,١-	١,٥-	١,٠-	٢,٥-	٥,١-	٢,٨-	٠,٠	٢,٢-	٠,٦-	١,٧	ما عدا روسيا
٤,٥-	٤,٣-	٤,٦-	٦,٢-	٢,٨-	٢,٣-	٢,٦-	٧,٦-	٧,٣-	١٠,٠-	١٠,٤-	أرمينيا
١٢,٨	١٣,٣	١١,٧	١٢,٦	٤,١	٣,٦-	٠,٤-	١٣,٩	١٦,٦	٢١,٤	٢٦,٠	أذربيجان
٢,٣-	٢,٣-	٤,٠-	٢,٣-	١,٦-	٣,٤-	٣,٣-	٦,٦-	١٠,٠-	٢,٨-	٨,٢-	بيلاروس
٧,٠-	٧,٨-	٨,٠-	٧,٩-	٨,٨-	١٣,١-	١٢,٦-	١٠,٨-	٥,٩-	١١,٩-	١٢,٨-	جورجيا
١,٥	٠,٦	٠,١	٠,٦	٣,٣-	٦,٥-	٢,٨-	٢,٨	٠,٥	٠,٥	٥,٣	كازاخستان
٩,٣-	٨,٦-	١٠,٩-	٩,٨-	٦,٢-	١١,٦-	١٦,٠-	١٦,٠-	١٣,٣-	٣,٧	٢,٩-	جمهورية قيرغيزستان
٦,٨-	٨,٠-	٧,٧-	٩,٩-	٦,٢-	٣,٣-	٤,٨-	٤,٤-	٤,١-	٦,٤-	٩,٨-	مولدوفا
٦,٣-	٦,٨-	٧,٠-	٥,٣-	٢,١	٥,٢-	٦,٠-	٢,٨-	٧,٨-	٩,٢-	٧,٣-	طاجيكستان
٥,٧-	٣,٢-	٢,٣-	٣,١	١٠,٣-	٢٠,٢-	١٥,٦-	٦,١-	٧,٣-	٠,٩-	٠,٨-	تركمستان
٢,٦-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٧-	٢,٢-	١,٥-	١,٧	٣,٩-	٩,٢-	٨,١-	٦,٣-	أوكرانيا ^٢
٤,٤-	٤,٧-	٥,٦-	٧,٨-	١,٤	٠,٣	٠,٧	١,٧	٢,٨	١,٢	٥,٧	أوزبكستان
٠,٦-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,٩	١,٤	٢,٠	١,٥	٠,٧	١,٠	٠,٨	آسيا الصاعدة والنامية
١,٩-	١,٧-	١,٩-	٢,٨-	٢,١-	٠,٦	١,٩	١,٣	١,٢	٠,٧	١,٠-	بنغلاديش
٦,٢	١٠,٦-	١٥,٠-	٢٢,٧-	٢٢,٨-	٢٩,٤-	٢٨,٣-	٢٦,٤-	٢٥,٤-	٢١,٤-	٢٩,٨-	بوتان
١٦,٧	١٧,٤	١٧,١	١١,٠	١٦,٧	١٢,٩	١٦,٧	٣١,٩	٢٠,٩	٢٩,٨	٣٤,٧	بروني دار السلام
٧,٩-	٩,٠-	٩,١-	١٠,٥-	٨,٠-	٨,٤-	٨,٧-	٨,٥-	٨,٤-	٨,٦-	٧,٩-	كمبوديا
٠,٢-	٠,٣	٠,٤	٠,٤	١,٤	١,٨	٢,٧	٢,٢	١,٥	٢,٥	١,٨	الصين
٣,٩-	٤,٤-	٥,١-	٥,٩-	٦,٢-	٣,٢-	٢,٧-	٦,٦-	٩,٧-	١,٤-	٥,١-	فجي
٢,٥-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٥-	١,٨-	٠,٦-	١,٠-	١,٣-	١,٧-	٤,٨-	٤,٣-	الهند
٢,٤-	٢,٦-	٢,٧-	٣,٠-	١,٦-	١,٨-	٢,٠-	٣,١-	٣,٢-	٢,٧-	٠,٢	إندونيسيا
٧,٢-	٠,٤	٤,٣	١٠,٣	٢٠,٥	٢٠,١	٤٦,٢	٢٤,٩	٨,٣	٤,٤-	١٣,١-	كوريات
١٠,٣-	١٤,٩-	١٦,٤-	١٧,١-	١٦,٩-	١٦,٩-	٢٦,٨-	٢٩,٣-	٣٢,٤-	٢٩,٠-	١٥,٣-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٠,٥	٢,١	٢,١	٢,٣	٣,٠	٢,٤	٣,٠	٤,٤	٣,٥	٥,٢	١٠,٩	ماليزيا
١٠,٤-	١٣,٦-	١٨,٩-	٢٤,٠-	٢٢,١-	٢٣,٥-	٧,٥-	٣,٧-	٤,٣-	٦,٦-	١٤,٨-	ملديف
٠,٩	٢,٤	٣,٤	٣,٨	٤,٨	٩,٧	١٤,٤	١,٧-	١٠,٧-	٦,٣-	٢,٢-	جزر مارشال
٥,٠-	٢,٤	٢,٤	٢١,٣	٧,٥	٣,٩	١,٦	٠,٩-	١١,٦-	١٤,٦-	٢٠,٠-	ميكرونيزيا
٤,٧-	١٠,٨-	١١,٨-	١٤,٦-	١٠,١-	٦,٣-	٤,٠-	١١,٣-	٢٥,٤-	٢٧,٤-	٢٦,٥-	منغوليا
٤,٦-	٤,٩-	٤,٩-	٤,٣-	٤,٧-	٤,٣-	٥,٢-	٢,٩-	٢,١-	١,٦-	٢,٢-	ميانمار
٥,٧-	٧,١-	٧,٥-	٧,٧-	٤,١	١,٧	٩,٥-	١٣,٥-	١٨,٨	٢٨,١	٢٦,١	ناورو
٤,٥-	١٢,٥-	٩,٦-	٨,٢-	٠,٤-	٦,٣	٥,٠	٤,٥	٣,٣	٤,٨	١,٠-	نيبال
١١,٨	١٥,٨	١٦,٠-	١٧,٣-	١٧,٩-	١٠,٥-	٦,٥-	١٣,٨-	١١,٣-	١٠,٥-	١٠,٧-	بالاو
١٣,٥	١٨,٣	٢١,٥	٢٣,٥	٢٣,٥	٢٤,٠	١٢,٠	١,٣	٣٠,٨-	٣٦,١-	٢٤,٠-	بابوا غينيا الجديدة
١,٤-	١,٨-	٢,٢-	٢,٦-	٠,٧-	٠,٤-	٢,٥	٣,٨	٤,٢	٢,٨	٢,٥	الفلبين
١,٢-	٠,٣-	٠,٦-	٢,٣	١,٨-	٤,٧-	٣,١-	٨,١-	١,٧-	٩,٠-	٦,٩-	ساموا
٦,٨-	٨,٨-	٨,٣-	٦,٤-	٤,٢-	٣,٩-	٣,٠-	٤,٣-	٣,٤-	١,٧	٨,٣-	جزر سليمان
٢,١	٢,٦-	٢,٨-	٣,٢-	٢,٦-	٢,١-	٢,٣-	٢,٥-	٣,٤-	٥,٨-	٧,١-	سري لانكا
٤,٦	٦,٣	٧,١	٣,٧	١١,٠	١١,٧	٨,٠	٣,٧	١,٢-	٠,٤-	٢,٥	تاييلند
٧,٥-	١,٨-	١,٨	٢,٤-	١٠,٢-	٢١,٦-	٦,٦	٢٧,٠	٤٢,٣	٢٩,٧	٣٩,١	تيمور-ليشتي
٨,٠-	٩,٦-	١١,٨-	٩,٩-	٦,٣-	٦,٦-	١٠,٧-	١٠,٠-	٨,٠-	١٢,٣-	١٦,٩-	تونغا
٤,١-	١٢,٥-	٢,٠-	٣,٥	٤,٢	٢٣,٢	٥٢,٨-	٢,٩	٦,٦-	١٨,٢	٣٧,١-	توفالو
٦,٠-	٧,٥-	٨,٠-	٦,٩-	١,٥-	٤,٦-	١٠,٧-	٢,٤	٣,٣-	٦,٥-	٧,٨-	فانواتو
١,٣	٢,٦	٣,١	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٠,١-	٤,٩	٤,٥	٦,٠	٠,٢	فييت نام
٢,١-	١,٤-	٠,٩-	٢,٢-	٢,٥-	١,٨-	٢,٠-	٢,٩-	٣,٦-	٤,٤-	٦,٣-	أوروبا الصاعدة والنامية
٦,١-	٥,٨-	٦,٠-	٦,٣-	٧,٥-	٧,٦-	٨,٦-	١٠,٨-	٩,٢-	١٠,١-	١٣,٢-	ألبانيا
٥,٣-	٦,٢-	٥,١-	٤,٥-	٤,٧-	٤,٧-	٥,٣-	٧,٤-	٥,٣-	٨,٧-	٩,٥-	البوسنة والهرسك
٠,١-	١,٣	١,٩	٣,٩	٦,٥	٢,٦	٠,٠	١,٢	١,٣	٠,٩-	٠,٣	بلغاريا
٠,٣	١,٦	٢,١	٢,٩	٤,٠	٢,٦	٤,٥	٢,٠	٠,٩	٠,١-	٠,٧-	كرواتيا
٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٢,٨	٦,٢	٢,٨	١,٥	٣,٨	١,٨	٠,٧	هنغاريا
٨,٠-	١٠,١-	١٠,٥-	٨,٣-	٦,٤-	٧,٩-	٨,٦-	٦,٩-	٣,٤-	٥,٨-	١٢,٧-	كوسوفو
٩,٦-	١٤,٥-	١٧,٥-	١٨,٥-	١٦,١-	١٦,٢-	١١,٠-	١٢,٤-	١١,٤-	١٥,٣-	١٤,٨-	الجبل الأسود
٢,٠-	١,٥-	١,٢-	٠,٣-	١,٠-	٢,٩-	٢,٠-	٠,٥-	١,٦-	٣,٢-	٢,٥-	مقدونيا الشمالية
١,٨-	١,٥-	١,١-	٠,٧-	٠,١	٠,٥-	٠,٦-	٢,١-	١,٣-	٣,٧-	٥,٢-	بولندا
٣,٥-	٤,٨-	٥,٢-	٤,٦-	٣,٢-	٢,١-	١,٢-	٠,٧-	١,١-	٤,٨-	٥,٠-	رومانيا
٤,٠-	٥,٠-	٥,٥-	٥,٢-	٥,٢-	٢,٩-	٣,٥-	٥,٦-	٥,٧-	١٠,٨-	٨,١-	صربيا
٢,٤-	٠,٤-	٠,٧	٣,٦-	٥,٦-	٣,٨-	٣,٧-	٤,٧-	٦,٧-	٥,٥-	٨,٩-	تركيا

الجدول ألف-١٢ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)

(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩									
٢,٠-	٢,٠-	١,٩-	١,٩-	١,٤-	١,٩-	٣,٢-	٣,١-	٢,٨-	٢,٥-	١,٩-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٣,٨-	٣,٧-	٣,٥-	٤,٧-	٦,٩-	٢,٢-	٥,٢	٠,٠	أنغيوا وبربودا
٢,٥-	٢,٥-	٢,٠-	٥,٤-	٤,٩-	٢,٧-	٢,٧-	١,٦-	٢,١-	٠,٤-	١,٠-	الأرجنتين
٠,٦	٢,٢	٢,٦	٠,٩	١,٠	٥,١	٤,٢	٥,١-	١٢,٩-	٣,٥	١٠,٥-	أروبا
٤,٩-	٨,٨-	١١,٣-	١٥,٥-	١٦,٣-	١٠,٦-	١٢,٠-	١٧,٣-	١٤,١-	١٤,٥-	١١,٨-	جزر البهاما
٢,٦-	١,٣-	١,٢-	٢,٤-	٣,٨-	٤,٣-	٦,١-	٩,٢-	٨,٤-	٨,٥-	١١,٨-	بربادوس
٤,٨-	٥,٤-	٥,٧-	٥,٩-	٧,٠-	٩,٠-	٩,٨-	٧,٩-	٤,٥-	١,٢-	١,١-	بليز
٤,٧-	٥,١-	٥,٢-	٤,٧-	٥,٣-	٥,٧-	٥,٩-	١,٧	٣,٥	٧,٤	٠,٣	بوليفيا
١,٩-	١,٦-	١,٧-	٠,٨-	٠,٤-	١,٣-	٣,٠-	٤,١-	٣,٢-	٣,٤-	٢,٩-	البرازيل
١,٧-	٢,٨-	٣,٢-	٣,١-	٢,١-	١,٦-	٢,٣-	١,٧-	٤,١-	٣,٩-	١,٧-	شيلي
٣,٨-	٣,٨-	٣,٩-	٣,٨-	٣,٣-	٤,٣-	٦,٣-	٥,٢-	٣,٢-	٣,١-	٢,٩-	كولومبيا
٣,٤-	٣,٣-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٠-	٢,٢-	٣,٥-	٤,٨-	٤,٨-	٥,١-	٥,٣-	كوستاريكا
٨,٧-	٢٢,٨-	٣١,٠-	٤٦,٢-	٧,٣-	٨,٤-	٦,٩-	٦,٩-	دومينيكا
٣,٠-	١,٤-	١,٢-	١,٤-	٠,٢-	١,١-	١,٩-	٣,٣-	٤,١-	٦,٥-	٧,٥-	الجمهورية الدومينيكية
١,٦	١,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٤	١,٣	٢,٢	٠,٧	١,٠	٠,٢	٠,٥-	إكوادور
٥,٠-	٤,٥-	٤,٤-	٤,٨-	٢,٠-	٢,١-	٣,٢-	٥,٤-	٦,٩-	٥,٨-	٥,٥-	السلفادور
١٥,٦-	١٤,٠-	١٤,٦-	١٤,٦-	١٣,٨-	١٠,١-	١١,٠-	١٠,٩-	غرينادا
٢,٠-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٣	١,٦	١,٥	٠,٢-	٢,١-	٢,٥-	٢,٦-	٣,٤-	غواتيمالا
٥٠,٣	٨,٦	٥,٨-	٧,١-	٦,٧-	٠,٤	٥,١-	٩,٥-	١٣,٣-	١١,٣-	١٢,٢-	غيانا
٢,٣-	٢,٢-	٣,٩-	٤,١-	٣,٧-	١,٠-	٣,١-	٨,٥-	٦,٦-	٥,٧-	٤,٣-	هايتي
٤,٠-	٣,٧-	٣,٧-	٤,٢-	١,٨-	٢,٧-	٤,٧-	٦,٩-	٩,٥-	٨,٥-	٨,٠-	هندوراس
١,٦-	٢,٢-	٢,٣-	٢,٨-	٢,٦-	١,٤-	٣,١-	٧,٥-	٩,٢-	١١,١-	١٢,٢-	جامايكا
١,٩-	١,٩-	١,٧-	١,٨-	١,٧-	٢,٣-	٢,٦-	١,٩-	٢,٥-	١,٦-	١,١-	المكسيك
١,٩-	١,٢	٠,١-	١,٠-	٥,٠-	٧,٥-	٩,١-	٧,١-	١٠,٩-	١٠,٧-	١١,٩-	نيكاراغوا
٣,٣-	٤,٠-	٥,٣-	٨,٥-	٧,٩-	٨,٠-	٧,٩-	١٣,٥-	٩,٧-	١٠,٣-	١٣,٠-	بنما
٠,٦	٠,٤	٠,٨-	٠,٥	٣,١	٣,٥	٠,٤-	٠,١-	١,٦	٠,٩-	٠,٦	باراغواي
١,٦-	١,٥-	١,٤-	١,٥-	١,٢-	٢,٧-	٤,٨-	٤,٤-	٤,٦-	٢,٨-	١,٨-	بيرو
٩,٥-	٩,٥-	٥,٤-	٠,٨-	٨,٧-	١٢,٦-	١٠,٣-	٠,٧-	سانت كيتس ونيفس
٠,٤	٠,٤-	٢,٥-	١,٢-	٢,٦-	٣,٤-	٤,٢	٠,٨	سانت لوسيا
١١,٧-	١٣,٥-	١٤,٤-	١٥,٨-	١٧,٢-	١٥,٢-	١٤,٥-	٢٥,٨-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢,١-	٣,٢-	٣,٨-	٢,٩-	٠,١-	٥,٤-	١٦,٤-	٧,٩-	٣,٨-	٣,٣	٩,٨	سورينام
٢,٧	١,١	٠,٦	٤,٩	٤,٩	٤,٠-	٧,٤	١٤,٦	١٩,٩	١٢,٩	١٦,٩	ترينيداد وتوباغو
١,٩-	١,٢-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٧	٠,٦	٠,٩-	٣,٢-	٣,٦-	٤,٠-	...	أوروغواي
٢,١-	١,٩-	١,٤	٦,٠	٦,١	١,٤-	٥,٠-	٢,٣	٢,٠	٠,٨	٤,٩	فنزويلا
١,٥-	٠,٧-	٠,٩-	٢,٣	٠,٦-	٣,٩-	٤,٠-	٥,٥	٩,٨	١٢,٤	١٢,٧	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
١,٧-	١,٢	١,٠	٤,٨	٤,٧	٧,٢	٢,٩	٥,٨	٠,٣	١٠,٩	٢٦,٦	أفغانستان
٢,٥-	٩,٣-	١٢,٥-	٩,١-	١٣,٢-	١٦,٥-	١٦,٤-	٤,٤-	٠,٤	٥,٩	٩,٩	الجزائر
٣,٠-	٣,٤-	٣,٦-	٥,٨-	٤,٥-	٤,٦-	٢,٤-	٤,٦	٧,٤	٨,٤	٨,٨	البحرين
٩,٦-	١٥,٤-	١٤,٩-	١٤,٣-	١٣,٨-	٩,٤-	٣١,٨-	٢٥,١-	٢٣,٣-	١٨,٨-	١٣,١-	جيبوتي
١,٠-	١,٧-	٢,٤-	٢,٤-	٦,١-	٦,٠-	٣,٧-	٠,٩-	٢,٢-	٣,٦-	٢,٥-	مصر
٠,٦-	٠,٦-	٠,٤-	٤,٣	٣,٨	٤,٠	٠,٣	٣,٢	٦,٧	٦,٠	١٠,٤	إيران
٤,٨-	٢,٩-	٦,٧-	٤,٩	٢,١	٧,٨-	٦,٥-	٢,٦	١,١	٥,١	١٠,٩	العراق
٦,٠-	٨,٠-	٨,٢-	٧,٤-	١٠,٦-	٩,٤-	٩,٠-	٧,٢-	١٠,٣-	١٥,٠-	١٠,٢-	الأردن
٥,٥	٨,٠	٧,٤	١٢,٧	٥,٩	٤,٦-	٣,٥	٣٣,٤	٤٠,٣	٤٥,٥	٤٢,٩	الكويت
٢٢,١-	٢٨,٤-	٢٨,٢-	٢٧,٠-	٢٥,٧-	٢٣,١-	١٩,٣-	٢٨,٢-	٢٧,٤-	٢٥,٢-	١٥,٧-	لبنان
٣,٦-	٧,٨-	٠,٢-	٢,٠	٧,٩	٢٤,٧-	٥٤,٤-	٧٨,٤-	٠,٠	٢٩,٩	٩,٩	ليبيا
٥,٢-	١٧,٨-	١٧,١-	١٨,٠-	١٤,٤-	١٥,١-	١٩,٨-	٢٧,٣-	٢٢,٠-	٢٤,٢-	٥,٠-	موريتانيا
٣,٣-	٣,٥-	٤,١-	٤,٥-	٣,٦-	٤,٢-	٢,١-	٥,٩-	٧,٦-	٩,٣-	٧,٦-	المغرب
٦,٥-	٥,٤-	٨,٧-	٥,٩-	١٥,٢-	١٨,٧-	١٥,٩-	٥,٢	٦,٦	١٠,٢	١٣,٠	عمان
٥,٤-	٤,٣-	٥,٢-	٦,١-	٤,١-	١,٧-	١,٠-	١,٣-	١,١-	٢,١-	٠,١	باكستان
٣,١	٤,١	٤,٦	٩,٣	٣,٨	٥,٥-	٨,٥	٢٤,٠	٣٠,٤	٣٣,٢	٣١,١	قطر
٠,٩-	٢,٨	٣,٥	٨,٣	١,٤	٣,٧-	٨,٧-	٩,٨	١٨,١	٢٢,٤	٢٣,٦	المملكة العربية السعودية
٤,٢-	٥,٢-	٥,٣-	٥,٦-	٥,٦-	٥,٩-	٤,٤-	٥,٠-	١,٨-	الصومال
٩,٩-	١٠,٠-	٩,٩-	١١,٥-	١٠,٥-	٧,٦-	٨,٤-	٥,٨-	١١,٠-	١٢,٨-	٤,٠-	السودان
...	سوريا
٥,٨-	٩,١-	١٠,١-	١١,٢-	١٠,٢-	٩,٣-	٩,٧-	٩,٨-	٩,٧-	٩,١-	٨,٤-	تونس
٣,٥	٥,١	٥,٩	٦,٦	٦,٩	٣,٧	٤,٩	١٣,٥	١٩,٠	١٩,٧	١٢,٦	الإمارات العربية المتحدة
٣,٩-	١,٩-	٠,٧	٠,٠	٠,١-	٢,٨-	٦,١-	٠,٧-	٣,١-	١,٧-	٣,٠-	الجمهورية اليمنية

الجدول ألف-١٢ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تتمة)

(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٢,٨-	٣,٧-	٣,٧-	٢,٦-	٢,١-	٣,٧-	٥,٩-	٣,٦-	٢,٢-	١,٧-	٠,٦-	إفريقيا جنوب الصحراء
١,٢-	١,٩-	٣,٨-	١,٣	٠,٣-	٤,٨-	٨,٨-	٢,٦-	٦,١	١٠,٨	١١,٧	أنغولا
٠,٢	٧,٤-	٨,٤-	٨,٩-	٩,٩-	٩,٤-	١٠,٠-	٩,٩-	٨,٤-	٧,٤-	٧,٣-	بنن
٩,٦	٨,٠	٨,٦	٩,٦	١٢,٣	١٣,٧	٧,٨	١٥,٤	٨,٩	٠,٣	٣,١	بوتسوانا
٧,٠-	٤,٨-	٥,٨-	٧,٥-	٩,٤-	٧,٦-	٨,٦-	٨,١-	١١,٣-	٧,١-	٤,٠-	بوركينافاسو
٨,٨-	١١,٩-	١٢,٦-	١٣,٤-	١٢,٣-	١٣,١-	١٧,٧-	١٨,٥-	١٩,٣-	١٨,٦-	١٤,٤-	بوروندي
٥,٠-	٦,٥-	٧,٣-	٧,١-	٦,٢-	٢,٤-	٣,٢-	٩,١-	٤,٩-	١٢,٦-	١٦,٣-	كابوفيريدي
٣,١-	٣,٤-	٣,٧-	٤,٠-	٢,٧-	٣,٢-	٣,٨-	٤,٠-	٣,٦-	٣,٣-	٢,٧-	الكامبيون
٤,٥-	٦,٠-	٦,١-	٨,٦-	٨,٣-	٥,٥-	٩,٧-	١٤,٨-	٣,٣-	٦,٥-	٧,٦-	جمهورية إفريقيا الوسطى
٥,٦-	٤,٣-	٦,١-	٤,٨-	٥,٧-	٩,٢-	١٣,٦-	٨,٩-	٩,١-	٧,٨-	٥,٨-	تشاد
٨,٤-	٨,٨-	٨,٩-	٩,١-	٤,٠-	٦,٥-	٠,٤-	٦,٣-	٧,٠-	٥,٥-	٦,٠-	جزر القمر
٢,٣-	٢,٩-	١,٨-	٠,٥-	٠,٥-	٣,١-	٣,٧-	٤,٦-	٥,٠-	٤,٦-	٥,٢-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١,١-	٥,٩	٤,٧	٥,٥	٣,٩-	٤٦,٢-	٥٤,٢-	١,٣	١٣,٨	١٧,٧	١٣,٩	جمهورية الكونغو
٢,٥-	٢,٨-	٣,٠-	٣,٤-	٢,٨-	١,٢-	٠,٦-	١,٤	١,٤-	١,٢-	١٠,٤	كوت ديفوار
٩,٤-	٥,٧-	٤,٧-	٣,٦-	٥,٨-	١٣,٠-	١٦,٤-	٤,٣-	٢,٤-	١,١-	٥,٧-	كينيا الاستوائية
٣,٥-	٢,٠-	٢,٠-	١,٦-	٢,٤-	٣,١-	١,٤-	٤,٠	٣,٦	٢,٧	٣,٢	إريتريا
١٠,٧	١١,٦	١٠,٠	٩,٩	١٢,٥	١٤,٣	١٨,٠	١٧,٥	١٧,٠	١٢,٢	١,٠	إسواتيني
٣,٤-	٥,٤-	٦,٠-	٦,٥-	٨,٦-	٩,٣-	١٠,٤-	٦,٦-	٦,١-	٧,١-	٢,٥-	إثيوبيا
٣,٠	١,٢-	٣,٦-	١,٩-	٤,٤-	٩,٩-	٥,٦-	٧,٦	٧,٣	١٧,٩	٢٤,٠	غابون
١٠,٥-	١٢,٧-	٩,٨-	١١,٥-	٧,١-	٩,٤-	٩,٨-	٧,٢-	٦,٨-	٤,٥-	٧,٥-	غامبيا
٣,١-	٣,٥-	٣,٠-	٣,٢-	٣,٤-	٥,٢-	٥,٨-	٧,٠-	٩,٠-	٨,٧-	٦,٦-	غانا
٩,٤-	١٧,٣-	٢٠,١-	١٦,١-	٦,٨-	٣١,٦-	١٢,٩-	١٢,٩-	١٢,٥-	١٩,٩-	١٨,٤-	غينيا
٢,٧-	٣,٣-	٣,٩-	١,٦-	٠,٦-	١,٣	١,٩	٠,٥	٤,٦-	٨,٤-	١,٣-	غينيا-بيساو
٤,٨-	٤,٩-	٥,٠-	٥,٤-	٦,٣-	٥,٢-	٦,٧-	١٠,٤-	٨,٨-	٨,٤-	٩,٢-	كينيا
٣,٣-	٤,٣-	١٢,٦-	٥,٨-	٤,٦-	٨,٤-	٣,٩-	٤,٨-	٥,١-	٨,٤-	١٣,٤-	ليسوتو
١٧,٨-	٢٣,٦-	٢٣,٤-	٢٣,٣-	٢٣,٤-	١٨,٦-	٢٦,٧-	٢٦,٤-	٢١,٧-	١٧,٣-	١٧,٦-	ليبيريا
٤,٢-	٣,٥-	١,٤-	٠,٣	٠,٥-	٠,٦	١,٩-	٠,٣-	٦,٣-	٨,٩-	٧,٧-	مدغشقر
٧,٧-	٧,٦-	٦,٨-	٩,٢-	١١,٠-	١٢,٩-	٨,٩-	٨,٢-	٨,٤-	٩,٢-	٨,٦-	ملاوي
٦,٩-	٦,١-	٥,٦-	٧,٣-	٥,٩-	٧,٢-	٥,٣-	٤,٧-	٢,٩-	٢,٢-	٥,١-	مالي
٥,٠-	٦,٧-	٧,٤-	٦,٢-	٥,٦-	٤,٠-	٣,٦-	٥,٤-	٦,٢-	٧,١-	١٣,٥-	موريشيوس
٣٤,٧-	٦٣,٨-	٥١,١-	٣٤,٤-	٢٠,٢-	٣٩,٣-	٤٠,٣-	٣٨,٢-	٤٢,٩-	٤٤,٧-	٢٥,٣-	موزامبيق
٥,٠-	٣,٢-	٣,٩-	٤,٣-	٦,٢-	١٢,٨-	١٢,٤-	١٠,٨-	٤,٠-	٥,٧-	٣,٠-	ناميبيا
١٢,٣-	٢٣,١-	٢١,٠-	١٦,٣-	١٥,٧-	١٥,٥-	٢٠,٥-	١٥,٨-	١٥,٠-	١٤,٧-	٢٢,٣-	النيجر
٠,٠	٠,٢-	٠,٤-	٢,١	٢,٨	٠,٧	٣,٢	٠,٢	٣,٧	٣,٨	٢,٦	نيجيريا
٨,٠-	٨,٧-	٩,٢-	٧,٨-	٦,٨-	١٤,٣-	١٣,٣-	١١,٨-	٨,٧-	١٠,٠-	٧,٥-	رواندا
٥,١-	٨,٢-	٩,٤-	١٠,٦-	١٢,٧-	٦,٥-	١٢,٣-	٢٢,١-	١٥,٢-	٢١,٩-	٢٧,٧-	سان تومي وبرينسيبي
٤,١-	١٠,٢-	٧,٣-	٧,٢-	٧,٣-	٤,٠-	٥,٦-	٧,٠-	٨,٢-	٨,٧-	٦,٥-	السنغال
١٦,٠-	١٥,٧-	١٦,٠-	١٦,٣-	٢٠,٥-	٢٠,١-	١٨,٦-	٢٣,١-	١١,٩-	٢١,١-	٢٣,٠-	سيشيل
٦,٠-	٩,٧-	١٠,٩-	١٣,٨-	١٠,٩-	٢,٣-	١٥,٥-	٩,٣-	١٧,٥-	٣١,٨-	٦٥,٠-	سيراليون
٣,٧-	٣,٧-	٣,٤-	٣,٤-	٢,٤-	٢,٨-	٤,٦-	٥,١-	٥,٨-	٥,١-	٢,٢-	جنوب إفريقيا
١٠,١-	١٩,٣-	١٢,٠-	١٢,٥-	٦,٦-	٠,١	٧,١-	١,٥-	٣,٩-	١٥,٩-	١٨,٢	جنوب السودان
٤,٤-	٤,٢-	٣,٩-	٣,٧-	٣,٣-	٤,٤-	٨,١-	٩,٧-	١٠,٣-	١١,٥-	١٠,٨-	تنزانيا
٤,٩-	٥,٢-	٦,٢-	٧,٩-	٧,٩-	٩,٧-	١١,٠-	١٠,٠-	١٣,٢-	٧,٦-	٧,٨-	توغو
٣,٠-	٩,١-	٨,٢-	٦,٨-	٥,٠-	٣,٤-	٧,٣-	٨,١-	٧,٢-	٦,٧-	٩,٩-	أوغندا
٠,٢-	٢,٧-	٢,٩-	٥,٠-	٣,٩-	٤,٥-	٣,٩-	٢,١	٠,٦-	٥,٤	٤,٧	زامبيا
٤,٧-	٤,٦-	٣,٠-	٤,٠-	١,٣-	٣,٦-	٧,٦-	١١,٦-	١٣,٢-	١٠,٧-	١٧,٢-	زيمبابوي ^٦

^١ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٢ تستبعد كيريميا وسيفاستوبول من بيانات عام ٢٠١٤ وما بعده.

^٣ راجع الملحوظات القطرية بشأن ليبيا تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو، أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

^٥ تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^٦ توقف تداول دولار زيمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩. وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات.

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
الاقتصادات المتقدمة										
٢٨٢,٢	٣١١,٩	٣٥٥,٩	٤٣٩,٩	٤٣٤,٠	٣٣٢,٣	٣٥٤,٦	٢٢٤,٦	١٥٥,٠-	٢٦١,٧-	رصيد الحساب المالي
١٢٥,٢	٨٣,٧	٣٧,٣-	١٩٠,٨	١٩١,٦-	٢٧,٩-	٢٢٠,٨	١٥٤,٩	١٠٩,٨	٣٥٩,٢	الاستثمار المباشر، صاف
٣٢٥,١	٣٥٤,٨	٢٠٣,٣	٦٣,٦	٤٩٢,٥	٢٦٣,٤	٧٦,٣	٥٥٢,٦-	٢٤٦,٠-	١,١١٢,١-	استثمارات الحافظة، صاف
٥٥,٠-	٣٠,٥-	٥,٦	٦,٨	٢١,٧	١٠٤,٧-	١١,٠-	٧٤,٨	٩٧,٨-	٥,٤-	المشتقات المالية، صاف
٢١١,٠-	١٩٣,٥-	٦٠,١	٦٥,٦-	٦٧,٤-	٢٥,٠-	٦٦,٣-	٣٩٤,٦	١٩٤,٣-	١٤٦,٩	استثمارات أخرى، صاف
٩٨,٠	٩٧,٤	١٢٤,٤	٢٤٤,٣	١٧٨,٦	٢٢٦,٨	١٣٤,٩	١٥٣,١	٢٧٣,٢	٣٤٩,٨	التغير في الاحتياطيات
الولايات المتحدة										
٥٧٤,٤-	٥٠٧,١-	٤٦٥,٢-	٣٣١,٩-	٣٨٥,١-	٣٢٥,٩-	٢٩٧,٣-	٤٠٠,٣-	٤٤٨,٢-	٥٢٦,٠-	رصيد الحساب المالي
١٧٨,٠-	١٧٨,٨-	٣٧٣,٤-	٢٤,٤	١٨١,٥-	٢٠٢,٠-	١٣٥,٧	١٠٤,٧	١٢٦,٩	١٧٣,١	الاستثمار المباشر، صاف
٢٣٠,٥-	٢٧٤,٠-	٤٤,٠-	٢١٢,٥-	١٩٥,١-	٥٣,٥-	١١٤,٩-	٣٠,٧-	٤٩٨,٣-	٢٢٦,٣-	استثمارات الحافظة، صاف
٩,٠	٩,٣	٢,٤-	٢٣,١	٧,٨	٢٧,٠-	٥٤,٣-	٢,٢	٧,١	٣٥,٠-	المشتقات المالية، صاف
١٧٤,٨-	٦٣,٦-	٤٨,٢-	١٦٥,٢-	١٨,٤-	٣٧,١-	٢٦٠,١-	٤٧٣,٤-	٨٨,٤-	٤٥٣,٧-	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٢,٩	١,٧-	٢,١	٦,٣-	٣,٦-	٣,١-	٤,٥	١٥,٩	التغير في الاحتياطيات
منطقة اليورو										
...	...	٤٦٦,٧	٤٧٣,٢	٣٨١,٥	٢٩٦,٥	٣٣٧,٦	٤٣٩,٠	١٨٢,٦	٤٠,٩-	رصيد الحساب المالي
...	...	٣٥٤,٠	١٤٠,٦	١٩٦,٢	١٥٨,٣	٦٩,١	١٣,٥	٥٨,٩	١٢٤,٩	الاستثمار المباشر، صاف
...	...	٨٠,٩	٣٠٠,٨	٥٢٩,٥	٢٢١,١	٧٥,٤	١٦٨,٥-	١٧٧,٠-	٣٨٣,٣-	استثمارات الحافظة، صاف
...	...	١٠٩,١	١٩,٣	٢٠,٤	٩٠,٩	٦٥,٨	٤١,٨	٣٨,٩	٥,٥	المشتقات المالية، صاف
...	...	١٠٦,٧-	١٤,١	٣٨١,٧-	١٨٥,٦-	١٢٣,٠	٥٤٤,٢	٢٤٢,٨	١٩٧,٧	استثمارات أخرى، صاف
...	...	٢٩,٣	١,٦-	١٧,١	١١,٨	٤,٤	٨,٠	١٩,٠	١٤,٣	التغير في الاحتياطيات
ألمانيا										
٢٨٢,٠	٢٧٩,٦	٢٧٤,٧	٣١٦,٣	٢٨٤,٣	٢٦٤,٩	٣١٧,٨	٣٠٠,٠	١٩٤,٣	١٦٧,٧	رصيد الحساب المالي
٥٥,٢	٤٨,٩	٥٩,٣	٤٧,١	٣٣,٢	٧٤,٨	٩٥,٣	٢٦,٠	٣٣,٦	١٠,٣	الاستثمار المباشر، صاف
١٧٩,٥	١٨٩,٩	١٣٤,٥	٢٢٨,١	٢٢٨,٨	٢١٣,٥	١٧٧,٧	٢٠٩,٦	٦٦,٨	٥١,٤-	استثمارات الحافظة، صاف
١٨,٨	٢٢,٨	٢٥,٢	١٠,٣	٣٥,٨	٢٩,٠	٤٣,٣	٣١,٨	٣٠,٩	٣٩,٨	المشتقات المالية، صاف
٢٨,٥	١٨,٠	٥٥,٤	٣٢,٣	١٥,٤-	٤٩,٩-	٤,٨	٣١,٤	٦١,١	١٦٥,١	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٠,٥	١,٥-	١,٩	٢,٤-	٣,٣-	١,٢	١,٧	٣,٩	التغير في الاحتياطيات
فرنسا										
١,٨	٧,٩-	٤٥,٧-	٣٦,٠-	١٤,٤-	٠,٨-	١٠,٣-	١٩,٢-	٤٨,٠-	٧٨,٦-	رصيد الحساب المالي
٥٢,٦	٤٧,٩	٤٥,١	٨,٣	٢٨,١	٧,٩	٤٧,٢	١٣,٩-	١٩,٤	١٩,٨	الاستثمار المباشر، صاف
٨٣,٩	٦٧,٩	١٨,٦	٢٢,٤	٢٣,٨	٤٣,٢	٢٣,٨-	٧٩,٣-	٥٠,٦-	٣٣٥,١-	استثمارات الحافظة، صاف
٣٧,٩-	٢٧,٨-	٢٠,١-	١,٤-	١٧,٦-	١٤,٥	٣١,٨-	٢٢,٣-	١٨,٤-	١٩,٤-	المشتقات المالية، صاف
٩٩,٣-	٩٨,٣-	١٠١,٥-	٦١,٩-	٥١,١-	٧٤,٢-	٢,٩-	٩٨,٢	٣,٦-	٢٦٣,٨	استثمارات أخرى، صاف
٢,٦	٢,٥	١٢,٣	٣,٤-	٢,٥	٨,٠	١,٠	١,٩-	٥,٢	٧,٧-	التغير في الاحتياطيات
إيطاليا										
٥٥,٧	٦٠,٢	٤٠,٠	٥٨,٠	٦٦,٣	٣٩,١	٦٨,٥	٢٩,٠	٤,١-	٧٩,٩-	رصيد الحساب المالي
١٣,٣	١٢,٣	١١,٧	٣,٧	١٠,٧-	٢,٧	٣,١	٠,٩	٦,٨	١٧,٢	الاستثمار المباشر، صاف
٢٤,٢	٩٣,٢	١٣٨,٩	٩٨,٨	١٧٦,٥	١٠٨,٢	٥,٥	٥,٤-	٢٢,٤-	٢٥,٦	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٤-	١,٢-	٣,٠-	٨,٢-	٣,٣-	٢,٦	٤,٨-	٤,٠	٧,٥	١٠,١-	المشتقات المالية، صاف
١٨,٦	٤٤,١-	١١٠,٨-	٣٩,٢-	٩٥,٠-	٧٥,٠-	٦٥,٩	٢٧,٥	٢,١	١١٣,٩-	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٣,١	٣,٠	١,٣-	٠,٦	١,٣-	٢,٠	١,٩	١,٣	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تابع)
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
إسبانيا										
١٦,٢	١٥,٣	١٤,٧	٢٤,٦	٢٦,٠	٢١,١	١٤,٨	٤١,٦	٠,٥	٤٣,٤-	رصيد الحساب المالي
١٨,٤	١٧,٤	١٧,٣	١٩,١	١٦,٠	٢٨,٤	٨,٦	٢٤,٦-	٢٧,٢-	١٢,٨	الاستثمار المباشر، صاف
١٧,٧	١٩,٣	١٩,٤	٢٨,٦	٥٦,١	١١,٨	١٢,١-	٨٣,٦-	٥٣,٧	٤٣,١	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٥-	٣,٣-	١,٣-	١,٧	١,٤	١٠,٧-	٢,٩	المشتقات المالية، صاف
١٩,٨-	٢١,٤-	٢٢,٠-	٢٤,٥-	٥٢,٠-	٢٣,٣-	١١,٥	١٤٧,٨	١٨,٢-	١١٦,٢-	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٠	٩,١	٥,٦	٥,١	٠,٧	٢,٨	١٣,٩	التغير في الاحتياطيات
اليابان										
١٩٢,٩	١٧٧,٤	١٨٣,٨	١٥٨,٠	٢٦٣,٧	١٨٠,٩	٥٨,٩	٤,٣-	٥٣,٩	١٥٨,٤	رصيد الحساب المالي
١٥٧,٤	١٤٤,٦	١٣٤,٤	١٤٩,٧	١٣٤,٤	١٣٣,٣	١١٨,٦	١٤٤,٧	١١٧,٥	١١٧,٨	الاستثمار المباشر، صاف
٦٢,١	٦٩,٦	٨٨,١	٥٣,٥-	٢٧٦,٥	١٣١,٥	٤٢,٢-	٢٨٠,٦-	٢٨,٨	١٦٢,٩-	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٦	٠,٦	٠,٥	٣٠,٥	١٦,١-	١٧,٧	٣٤,٠	٥٨,١	٦,٧	١٧,١-	المشتقات المالية، صاف
٣٨,٧-	٤٨,٤-	٦٣,٣-	٧,٧	١٢٥,٤-	١٠٦,٧-	٦٠,١-	٣٤,٨	٦١,١-	٤٣,٤	استثمارات أخرى، صاف
١١,٥	١١,٠	٢٤,٠	٢٣,٦	٥,٧-	٥,١	٨,٥	٣٨,٧	٣٧,٩-	١٧٧,٣	التغير في الاحتياطيات
المملكة المتحدة										
١١٨,٦-	١٢٠,٠-	٨٥,٨-	١١٥,٧-	١٤٥,٨-	١٤٢,٦-	١٥٤,٢-	١٣٢,٥-	٩٢,٦-	٤٣,٣-	رصيد الحساب المالي
١٢,٦-	٠,٨-	١٤,٦-	١٦,٣	٢١٩,٥-	١٠٦,٠-	١٧٦,١-	١١,٢-	٣٤,٨-	٥٣,٤	الاستثمار المباشر، صاف
٠,٠	٠,٠	٣٦١,٧-	١٣٤,٩-	١٩٥,٤-	٢٠١,٨-	١٦,٤	٢٨٤,٢-	٢٧٥,٠	٢١٥,٥-	استثمارات الحافظة، صاف
١١,٢-	٥,٢-	١٧,٧	١٣,٣	٢٩,٣	١٢٨,٦-	٣١,٢	٦٣,٤	٦٥,٨-	٧,٤	المشتقات المالية، صاف
١١١,٧-	١٢٩,٥-	٢٤٨,١	١٩,٢-	٢٣١,٠	٢٦١,٦	٣٧,٥-	٩١,٨	٢٧٩,١-	١٠٣,٤	استثمارات أخرى، صاف
١٦,٩	١٥,٦	٢٤,٨	٨,٨	٨,٨	٣٢,٢	١١,٧	٧,٨	١٢,١	٧,٩	التغير في الاحتياطيات
كندا										
٥١,٧-	٥٣,٧-	٣٧,٨-	٤٠,٤-	٤٩,٥-	٥٦,٢-	٤٢,٢-	٥٦,٩-	٦٢,٧-	٤٩,٤-	رصيد الحساب المالي
٢,٥-	٥,٠-	١٠,٨	٥٥,٠	٣٤,٠	٢٣,٦	١,٣	١٢,٠-	١٢,٨	١٢,٥	الاستثمار المباشر، صاف
٣٤,٥-	٣٣,٠-	٨,٨-	٨٠,٥-	١١٨,٦-	٤٨,١-	٣٢,٩-	٢٧,١-	٦٣,٨-	١٠٤,٣-	استثمارات الحافظة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
١٤,٧-	١٥,٧-	٣٨,٢-	١٥,٦-	٢٩,٥	٤٠,٢-	١٥,٩-	٢٢,٥-	١٣,٤-	٣٤,٣	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	١,٥-	٠,٨	٥,٦	٨,٥	٥,٣	٤,٧	١,٧	٨,١	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات أخرى متقدمة^١										
٣٤٠,٢	٣٣٢,٠	٣١٤,٤	٣١٠,٣	٣٣٣,٩	٢٩٣,٤	٣٤٥,٠	٣٧٣,٩	٢٥١,٥	٢٨٣,٦	رصيد الحساب المالي
٤٠,٤-	٤٢,٨-	٤٩,٣-	٧٧,٣-	٧١,١-	١٠٠,٨-	٦,٣-	٣٠,٨	٣٣,٧-	٦,٢-	الاستثمار المباشر، صاف
٢١٠,٤	٢٠٣,٧	٢٦٣,٥	١٩٠,٨	٢٦٥,٩	٣٣٧,٠	١٨١,٥	١٣٩,٦	١٥٠,٠	٤٧,٢	استثمارات الحافظة، صاف
١,٠-	٢,٨	١٦,٧	٧,٩-	٣,٤	١٢,٧-	٢٣,٥-	٣٣,٥-	٢٨,٨-	٣١,١	المشتقات المالية، صاف
١١٠,٠	١٠٥,٣	٣٠,١	٨,٤-	١٤,٧-	١٠٥,٩-	٨٧,٠	١٣٥,٩	١١٠,٧-	٨٦,٤	استثمارات أخرى، صاف
٦١,١	٦٣,٠	٥٣,٤	٢١٣,١	١٥٠,٢	١٧٥,٩	١٠٦,٣	١٠١,٣	٢٧٤,٧	١٢٥,١	التغير في الاحتياطيات
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية										
١٥٨,٧-	١٠٦,٠-	٨٣,٨-	٢٥٥,٦-	٤١٣,٧-	٢٧٠,٨-	١٩,٠	٢٨,٤	١١٠,٥	٢٣٤,٠	رصيد الحساب المالي
٤٠١,٥-	٣٨٠,٢-	٣٨١,٠-	٣٢٥,٥-	٢٥٦,٨-	٣٤٤,٥-	٤٣٢,٦-	٤٨٥,٨-	٤٩٤,٤-	٥٣١,٧-	الاستثمار المباشر، صاف
٥٧,٤-	٣٣,٤-	٥١,١-	١٨٠,٢-	٥٧,٠-	١٠٥,٧	١٠٦,٢-	١٥٧,٥-	٢٣٣,٧-	١٤٤,٧-	استثمارات الحافظة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
١٨٢,٨	١٨٥,٥	٢٧٣,٢	٨٢,٨	٣٩٠,٢	٤٧٥,٤	٤١٨,٤	٨٦,٥	٤١٠,٠	١٦١,٧	استثمارات أخرى، صاف
١٠٩,٧	١١٥,٢	٧٤,٦	١٦٤,٣	٤٧٦,٨-	٥١٢,٦-	١٢٨,٦	٥٨٩,٤	٤٣١,٤	٧٤٤,٦	التغير في الاحتياطيات

الجدول أف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
٢٠٢٠	٢٠١٩								
المجموعات الإقليمية									
كومنولث الدول المستقلة^٢									
٧٩,١	٨٤,٨	١١٣,٣	٢٢,٨	٢,٧	٥٣,١	١٢,٢	٢,٥	٥٢,١	١٠٠,٧
١٥,٣	١١,٣	١٣,٧	٤,٣	٣٥,٨	٠,٢	١٩,١	٣,٧	٢٧,٧	١٥,٣
٣,٨	٥,٤	٩,٧	١٧,٤	٢,٤	١٢,٠	٢٨,٨	٠,٢	٣,٥	١٧,٩
...
١٧,٣	١٠,٦	٤٦,٥	١٥,٢	٣٠,٤	٣٨,٨	٧٣,٠	٢٧,٥	٤٤,٣	٦٤,٣
٤٢,٥	٥٧,١	٤٣,٢	٢٨,٩	١٠,١	٤,٩	١١٤,١	٢١,٥	٣٠,٥	٣٢,١
آسيا الصاعدة والنامية									
٣٩,٥	١١,٣	٩٥,٥	٩٥,٢	٣٢,٠	٨٥,٨	١٤٦,٩	٣٥,٦	١٦,٩	٦٤,٥
١٩٩,٠	١٨٧,٩	١٨٨,٤	١٤٤,١	٢٦,٩	١٣٩,٨	٢٠٣,٦	٢٧٣,٤	٢٢٠,٥	٢٧٧,٥
٢٧,١	٢٣,٠	٢٧,١	٤٧,٥	٣٠,٩	٨١,٧	١٢٤,٤	٦٤,٨	١١٥,٦	٥٨,٠
٣,٢	٣,٠	١,٧	٢,٦	١٠,٠	١,٣	٠,٧	٢,٠	١,٥	٠,٣
١١٩,٣	١٣٦,٤	١١٠,٤	١٠٢,٣	٣٥٦,٥	٤٦٠,٦	٢٧٩,١	٧٣,٦	٢١٥,٦	٢٩,٣
٦٥,٦	٦١,٥	٨,٤	١٩٧,١	٣٨١,٨	٣١٦,١	١٩٥,٣	٤٥٠,٦	١٣٩,١	٤٣١,٣
أوروبا الصاعدة والنامية									
١٤,٩	٣,١	٤,٥	٤٨,٥	١٢,٢	٩,٦	٤٣,٦	٦٢,٧	٦٦,٧	١٠٧,٢
٢٩,٠	٢٧,٥	٣٨,٤	٣٠,٨	٣٠,٠	٣٦,١	٣٢,٠	٢٦,٥	٢٧,٧	٣٩,٩
٥,١	٦,٤	٧,١	٢٤,٢	٤,٠	٢٤,٣	١٩,٤	٤٠,٠	٧٠,٢	٥٣,٥
٣,٢	٣,٦	٣,٧	٢,٧	٠,٢	١,٨	٠,٣	١,٤	٣,٠	١,٦
٤,١	١٧,٢	٢٤,٥	٢٠,٨	١,٨	١٤,٣	٧,٨	١٣,٣	٦,٤	٣٠,١
١٢,٠	٢,٧	٦,٠	١١,٧	٢٣,٥	١٠,٤	٠,٢	١٨,٥	٢٧,٨	١٤,٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي									
١٠٩,٠	١٠٣,٤	١١٠,٠	٨٥,٩	١٠٠,٤	١٨٨,٩	٢٠٠,٥	١٩٤,٢	١٥٤,٨	١٢٨,٠
١٣٥,٧	١٣٣,٥	١٤١,٢	١٢١,١	١٢٥,٩	١٣١,٨	١٣٨,٥	١٥٠,٦	١٥٨,٥	١٤٦,٤
١١,٧	٦,٢	٨,٨	٣٩,٠	٥١,٧	٥٧,١	١١٢,٣	١٠٠,٧	٧٩,٨	١٠٦,٧
٤,١	٣,٦	٣,٩	٣,٩	٢,٩	١,٣	٧,٠	١,٨	٢,٥	٥,٥
٢٠,٨	١٨,٦	٢٦,٠	٥٣,١	٥٩,٦	٢٧,٦	٤,٠	٤٣,٦	٢١,٩	١١,٧
١٣,٦	٢,٨	١٠,٢	١٧,٢	٢٠,٥	٢٨,٨	٣٩,١	١١,٨	٥٩,١	١٠٨,١
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا									
وأفغانستان وباكستان									
١٥,٣	٢١,٩	٦٦,٣	١٤,٦	٢٠٥,٦	١٣١,٤	١٨٠,٧	٣٠١,١	٢٨٧,٥	٣١٧,٧
١٢,٨	٧,٤	٢,٥	٤,٣	٧,٠	٠,٧	٢٨,٨	٧,٩	٢٥,٤	٢٠,٠
٢,٠	١١,٤	٣,٩	٢٤,٧	١٢,٥	٦٨,٠	١٢٠,٣	٧٠,٦	٥٦,٧	٧٥,٠
...
٢٨,٢	٠,٢	٦٩,٧	٩٤,٨	٤٧,١	٦١,٤	٦٢,٩	١١١,٤	١٠١,٤	١٢٥,٥
٢٧,٩	٢,٥	٣,٨	٨٠,١	١٣٨,٦	١٣٨,٢	١٦,٢	١٢٧,٢	١٥٥,٠	١٣٧,٨
إفريقيا جنوب الصحراء									
٥٩,١	٥٢,٢	٥٣,٦	٣٤,٢	٦٦,٤	٧٩,٨	٧٦,٦	٥٤,٠	٢٤,٥	١٣,٧
٤٠,٢	٣٥,٠	٢٤,٢	٢٠,٩	٣١,٣	٣٧,٢	٤٨,٨	٢٣,٧	٣٤,٦	٣٢,٧
١٥,٤	١٦,٩	٢٨,١	٢٧,٣	١٧,٣	٢٣,٢	٩,٣	٢٢,٣	٢٨,٤	١٩,٤
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٩	٠,٤	١,٥	٠,٨	١,٧	١,٧
٦,٨	٢,٥	٣,٨	١,١	٧,٣	٤,٥	٨,٤	٩,٣	٢٠,٤	١٩,٧
٤,٠	١,١	٣,١	١٢,٩	١٠,٥	١٤,٢	٧,٨	٢,٨	٢٠,٠	٢٠,٨

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تتمة)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٢٠٢٠	٢٠١٩									
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
١٢١,٦	١٢١,٢	٢٤٦,٩	٧١,٢	١٥٦,٦-	٨٥,٧-	٢٢٦,٥	٣٧٤,٥	٤٤٥,٧	٥١٣,٥	رصيد الحساب المالي
٢٢,٤	١٩,٠	٣١,٩	١٦,٣	٢٤,٧-	٥,٩	٦,٠	١٣,٠	٢٩,٣-	٢٤,٠-	الاستثمار المباشر، صاف
٤,٤	١٠,١-	٧,٤	٣١,٩-	٩,٥-	٨١,٢	١٦٤,٠	٧٨,٩	٥٠,٤	٩٠,١	استثمارات الحافظة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
٨٢,٨	٦٥,٧	١٥٣,٣	١٣٨,٩	٣١,٥	٩,٠	١٥٧,٦	١٨٢,٩	١٨٨,٠	٢٥٢,٠	استثمارات أخرى، صاف
١٢,٢	٤٦,٦	٥٤,٢	٥٢,٦-	١٥٤,٤-	١٨٩,١-	١٠٦,٦-	٩٩,٢	٢٣٥,٢	١٩٤,٧	التغير في الاحتياطيات
غير الوقود										
٢٨٠,٣-	٢٢٧,٣-	٣٣٠,٧-	٣٢٦,٨-	٢٥٧,٢-	١٨٥,١-	٢٠٧,٥-	٣٤٦,١-	٣٣٥,٢-	٢٧٩,٥-	رصيد الحساب المالي
٤٢٣,٩-	٣٩٩,٢-	٤١٣,٩-	٣٤١,٨-	٢٣٢,١-	٣٥٠,٥-	٤٣٨,٦-	٤٩٨,٨-	٤٦٥,١-	٥٠٧,٧-	الاستثمار المباشر، صاف
٦١,٨-	٢٣,٣-	٥٨,٥-	١٤٨,٣-	٤٧,٥-	٢٤,٥	٢٧٠,٢-	٢٣٦,٥-	٢٨٤,١-	٢٣٤,٨-	استثمارات الحافظة، صاف
٩,٣	٨,٩	١,٧	٤,١	١١,٧-	٢,٢-	٦,٥	٢,٤-	٠,٩-	٥,٨	المشتقات المالية، صاف
١٠٠,٠	١١٩,٨	١٢٠,٠	٥٦,١-	٣٥٨,٧	٤٦٦,٥	٢٦٠,٨	٩٦,٤-	٢٢٢,٠	٩٠,٢-	استثمارات أخرى، صاف
٩٧,٦	٦٨,٦	٢٠,٤	٢١٦,٨	٣٢٢,٤-	٣٢٣,٦-	٢٣٥,٢	٤٩٠,٢	١٩٦,٢	٥٤٩,٩	التغير في الاحتياطيات
حسب مصدر التمويل الخارجي										
اقتصادات المركز المدين الصافي										
٢٩٣,٥-	٢٦٩,٧-	٢٩٠,٥-	٢٤٣,٤-	٢٣١,٧-	٢٨٢,٠-	٣٧٣,٤-	٤٠٩,٤-	٤١٤,٨-	٣٦٣,٢-	رصيد الحساب المالي
٣٢٧,٠-	٣٠٩,٦-	٣٠٠,٦-	٢٧٠,٥-	٢٨٥,١-	٢٩٢,٧-	٢٨٣,٥-	٢٧٤,٤-	٢٨٢,٠-	٢٧٨,١-	الاستثمار المباشر، صاف
٤٤,٢-	٢٦,٨-	١٥,٨-	١١١,٩-	٥٣,٣-	٣٤,٨-	١٩١,٤-	١٧٦,٣-	٢١٨,٨-	١٨٩,٢-	استثمارات الحافظة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
١٠,٠-	٢٠,٥	٣١,٧	٢٨,٣	٣١,٥	٤٥,٤	٨,٦-	٢٢,٤-	٢٩,٩-	٧٢,٨-	استثمارات أخرى، صاف
٧٩,٦	٣٩,١	٦,٥-	١٠٨,٣	٩٠,٢	١,٨	١٠٣,٣	٦٧,٦	١٢١,١	١٧٤,١	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت										
جدولة ديونها خلال ٢٠١٣-٢٠١٧										
٣٥,٩-	٣٥,١-	٣٦,٩-	٤٠,٠-	٥٢,٦-	٤٣,٠-	٣٣,٣-	٥٢,٧-	٥٨,٨-	٣١,٢-	رصيد الحساب المالي
٢١,٧-	٢٧,٨-	٢٣,٣-	٢٤,٧-	٢٣,٧-	٢٦,٩-	١٩,٨-	٢٤,٥-	٢٨,١-	٢١,٤-	الاستثمار المباشر، صاف
٣,٧-	٣,٧	١٨,٩-	٢٤,٣-	١,٩-	٠,٥	٥,٤-	١٢,١-	١,٦-	١,٠	استثمارات الحافظة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
٧,٩-	١٥,٨-	٠,٩-	٨,٦	٢٣,٤-	٢٢,٨-	٠,١-	١٩,٠-	٥,٢-	١,٦	استثمارات أخرى، صاف
٨,٥	٦,٧	٧,١	٠,٩	٢,٢-	٦,٩	٧,٠-	٤,٠	٢٣,٧-	١٢,٠-	التغير في الاحتياطيات
للتذكرة										
العالم										
١٢٣,٥	٢٠٥,٩	٢٧٢,١	١٨٤,٤	٢٠,٣	٦١,٥	٣٧٣,٦	٢٥٣,٠	٤٤,٥-	٢٧,٧-	رصيد الحساب المالي

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُصَب الأرقام المجمعَة للمجموعات القطرية المختلفة على اعتبار أنها حاصل قيم للدولار الأمريكي في البلدان المنفردة ذات الصلة. ولا تظهر المشتقات المالية لبعض مجملات المجموعة بسبب قصور البيانات. ولا تتوافر التوقعات بالنسبة لمنطقة اليورو بسبب القيود على البيانات.

^١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
^٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ألف- ١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠٠٥-٢٠٠٥	٢٠٠١-٢٠٠١	
٢٠٢٤									٢٠١٢	٢٠١٠	
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٦-	٠,٧-	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٦-	٠,٨-	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٩	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٢	٢٢,٧	٢٢,٥	٢٢,٩	٢١,٤	٢١,٦	الادخار
٢٢,٥	٢٢,٢	٢٢,١	٢١,٩	٢١,٦	٢١,٣	٢١,٥	٢١,٤	٢١,١	٢٢,٠	٢٢,٣	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
الولايات المتحدة											
٢,٤-	٢,٦-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٢-	٢,٣-	٢,٢-	٢,١-	٢,١-	٤,٠-	٤,٤-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٤-	٢,٦-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٣-	٢,٣-	٢,٢-	٢,١-	٢,١-	٤,٠-	٤,٤-	رصيد الحساب الجاري
١٩,٢	١٨,٩	١٩,٢	١٩,٠	١٨,٩	١٨,٦	٢٠,١	٢٠,٣	١٩,٢	١٦,٨	١٧,٣	الادخار
٢١,٧	٢١,٦	٢١,٦	٢١,١	٢٠,٦	٢٠,٣	٢١,٠	٢٠,٨	٢٠,٤	٢٠,٨	٢١,٥	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
منطقة اليورو											
...	٣,١	٣,١	٣,٢	٣,١	٢,٦	٢,٤	٠,١	٠,١	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٤	٢,٨	٢,٩	٣,٠	٣,٢	٣,٢	٢,٩	٢,٥	٢,٣	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الجاري
٢٥,١	٢٤,٩	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٧	٢٤,٢	٢٣,٧	٢٢,٩	٢٢,٤	٢٢,٦	٢٢,٧	الادخار
٢٢,٣	٢١,٧	٢١,٥	٢١,٥	٢٠,٩	٢٠,٨	٢٠,٤	١٩,٩	١٩,٦	٢٢,٠	٢٢,٣	الاستثمار
...	٠,١	٠,٢-	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
ألمانيا											
٦,٣	٦,٨	٧,١	٧,٤	٨,٠	٨,٦	٨,٩	٧,٦	٦,٧	٥,٩	٤,١	صافي الإقراض والاقتراض
٦,٣	٦,٨	٧,١	٧,٤	٨,٠	٨,٥	٨,٩	٧,٥	٦,٧	٥,٩	٤,١	رصيد الحساب الجاري
٢٨,٦	٢٨,٣	٢٨,٢	٢٨,٦	٢٨,١	٢٨,٢	٢٨,١	٢٧,١	٢٦,٢	٢٥,٧	٢٤,٠	الادخار
٢٢,٢	٢١,٥	٢١,١	٢١,٢	٢٠,١	١٩,٧	١٩,٢	١٩,٦	١٩,٥	١٩,٨	١٩,٩	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
فرنسا											
٠,٢-	٠,١	٠,٣-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٤-	١,٠-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٧	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٢-	٠,٠	٠,٤-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٨-	٠,٤-	١,٠-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٧	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٧	٢٢,٥	٢٢,٢	٢٢,١	٢٢,٩	٢١,٩	٢٢,٣	٢١,٨	٢١,٨	٢٢,٥	٢٣,٠	الادخار
٢٢,٩	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٨	٢٣,٥	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٣	٢٢,٩	٢٢,٤	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
إيطاليا											
٢,٠	٢,٧	٣,٠	٢,٥	٢,٧	٢,٤	١,٧	٢,١	٠,٩	١,٨-	١,٢-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٠	٢,٦	٢,٩	٢,٦	٢,٨	٢,٥	١,٥	١,٩	١,٠	١,٩-	١,٣-	رصيد الحساب الجاري
٢٠,١	٢٠,٥	٢٠,٦	٢٠,٦	٢٠,٤	٢٠,١	١٨,٨	١٨,٩	١٧,٩	١٨,٧	١٩,٩	الادخار
١٨,٢	١٧,٩	١٧,٧	١٨,٠	١٧,٦	١٧,٦	١٧,٣	١٧,٠	١٧,٠	٢٠,٧	٢١,١	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
إسبانيا											
١,١	١,١	١,١	١,٠	٢,١	٢,٥	١,٨	١,٦	٢,٢	٥,٤-	٥,٥-	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	١,٨	٢,٣	١,٢	١,١	١,٥	٥,٩-	٦,١-	رصيد الحساب الجاري
٢٢,١	٢٣,٠	٢٢,٩	٢٢,٧	٢٢,٩	٢٢,٧	٢١,٦	٢٠,٥	٢٠,٢	٢٠,٧	٢١,٩	الادخار
٢٢,٣	٢٢,١	٢٢,٠	٢١,٩	٢١,١	٢٠,٤	٢٠,٤	١٩,٥	١٨,٧	٢٦,٥	٢٨,٠	الاستثمار
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٦	رصيد الحساب الرأسمالي
اليابان											
٣,٤	٣,٥	٣,٤	٣,٥	٤,٠	٣,٨	٣,١	٠,٧	٠,٧	٣,٠	٣,٢	صافي الإقراض والاقتراض
٣,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٥	٤,٠	٤,٠	٣,١	٠,٨	٠,٩	٣,١	٣,٣	رصيد الحساب الجاري
٢٨,٦	٢٨,٦	٢٨,٤	٢٧,٩	٢٧,٩	٢٧,٤	٢٧,١	٢٤,٧	٢٤,١	٢٦,٣	٢٧,٤	الادخار
٢٥,١	٢٥,٠	٢٤,٩	٢٤,٤	٢٣,٩	٢٣,٤	٢٤,٠	٢٣,٩	٢٣,٢	٢٣,٢	٢٤,١	الاستثمار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,١-	رصيد الحساب الرأسمالي
المملكة المتحدة											
٣,٩-	٤,١-	٤,٢-	٤,٠-	٣,٤-	٥,٣-	٥,٠-	٥,٠-	٥,٢-	٣,٢-	٢,٩-	صافي الإقراض والاقتراض
٣,٨-	٤,٠-	٤,٢-	٣,٩-	٣,٣-	٥,٢-	٤,٩-	٤,٩-	٥,١-	٣,٢-	٢,٩-	رصيد الحساب الجاري
١٣,٨	١٣,٢	١٣,١	١٣,٣	١٣,٩	١٣,٠	١٢,٣	١٢,٣	١١,١	١٣,٤	١٤,٣	الادخار
١٧,٦	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٣	١٧,٢	١٧,٣	١٦,٢	١٦,٦	١٧,٢	الاستثمار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي

الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض (تابع)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٢٠٢١											
٢٠٢٤											
كندا											
٢,٦-	٢,٨-	٣,١-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٢-	٣,٥-	٢,٤-	٣,٢-	١,١-	٠,٤	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٦-	٢,٨-	٣,١-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٢-	٣,٥-	٢,٤-	٣,٢-	١,١-	٠,٥	رصيد الحساب الجاري
٢١,٠	٢٠,٥	١٩,٨	٢٠,٤	٢٠,٧	١٩,٧	٢٠,٣	٢٢,٥	٢١,٧	٢٢,٥	٢٢,٦	الإدخار
٢٣,٦	٢٣,٣	٢٢,٩	٢٣,٠	٢٣,٥	٢٢,٩	٢٣,٨	٢٤,٩	٢٤,٩	٢٣,٦	٢٢,١	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
اقتصادات أخرى متقدمة^١											
٤,٢	٤,٤	٤,٥	٤,٧	٤,٥	٥,٤	٥,٣	٥,٠	٥,١	٤,٠	٤,٠	صافي الإقراض والاقتراض
٤,٣	٤,٤	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٥,٣	٥,٧	٥,٢	٥,٠	٤,٠	٤,٠	رصيد الحساب الجاري
٢٩,١	٢٩,٤	٢٩,٦	٢٩,٩	٣٠,١	٣٠,١	٣٠,٨	٣٠,٥	٣٠,٣	٣٠,٣	٢٩,٨	الإدخار
٢٤,٩	٢٤,٩	٢٥,٠	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٤,٧	٢٤,٨	٢٥,٢	٢٥,١	٢٦,٠	٢٥,٥	الاستثمار
٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	٠,١	٠,٤-	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
٠,٧-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٦	٠,٧	٢,٧	٢,٥	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٨-	٠,٥-	٠,٤-	٠,١-	٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,٦	٠,٦	٢,٦	٢,٥	رصيد الحساب الجاري
٣١,٣	٣١,٨	٣٢,١	٣٢,٧	٣٢,٢	٣١,٩	٣٢,٤	٣٣,٠	٣٢,٨	٣٢,٦	٣٠,٣	الإدخار
٣٢,١	٣٢,٤	٣٢,٦	٣٢,٨	٣٢,٤	٣٢,١	٣٢,٨	٣٢,٦	٣٢,٤	٣٠,٣	٢٨,١	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
المجموعات الإقليمية											
كومنولث الدول المستقلة^٢											
٢,٢	٣,٥	٣,٩	٥,٠	١,٠	٠,٠	٢,٨	٠,٦	٠,٦	٤,٢	٤,٩	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٢	٣,٤	٣,٨	٥,٠	١,٠	٠,٠	٢,٨	٢,١	٠,٦	٤,٥	٥,٦	رصيد الحساب الجاري
٢٨,٥	٢٩,١	٢٩,١	٢٩,٠	٢٥,٤	٢٤,٤	٢٥,٩	٢٥,٠	٢٤,٢	٢٦,٨	٢٦,٧	الإدخار
٢٦,١	٢٥,٥	٢٥,١	٢٤,٠	٢٤,٣	٢٣,٩	٢٢,٧	٢٢,٨	٢٣,٥	٢٢,٤	٢١,٢	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٥-	٠,٠	٠,٣-	٠,٧-	رصيد الحساب الرأسمالي
آسيا الصاعدة والنامية											
٠,٥-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,٩	١,٤	٢,٠	١,٥	٠,٨	٣,٧	٣,٧	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٥-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,٩	١,٤	٢,٠	١,٥	٠,٧	٣,٦	٣,٦	رصيد الحساب الجاري
٣٧,٥	٣٨,٧	٣٩,٣	٤٠,١	٤١,٠	٤١,١	٤٢,٥	٤٣,٦	٤٣,١	٤٣,٠	٣٩,٧	الإدخار
٣٨,٠	٣٨,٩	٣٩,٤	٤٠,٢	٤٠,١	٣٩,٧	٤٠,٥	٤٢,١	٤٢,٣	٣٩,٦	٣٦,٤	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
أوروبا الصاعدة والنامية											
١,٤-	٠,٦-	٠,١-	١,٣-	١,٩-	١,٢-	٠,٧-	١,٦-	٢,٥-	٥,١-	٤,٥-	صافي الإقراض والاقتراض
١,٩-	١,٤-	٠,٩-	٢,٢-	٢,٥-	١,٨-	٢,٠-	٢,٩-	٣,٦-	٥,٧-	٤,٨-	رصيد الحساب الجاري
٢١,١	٢١,٩	٢٢,٤	٢٣,١	٢٢,٩	٢٢,٣	٢٢,٩	٢٢,٠	٢١,٤	٢٠,٠	١٩,٦	الإدخار
٢٢,٩	٢٣,١	٢٣,٢	٢٤,٨	٢٥,٤	٢٤,١	٢٤,٨	٢٤,٩	٢٤,٩	٢٥,٧	٢٤,٢	الاستثمار
٠,٥	٠,٨	٠,٩	١,٠	٠,٦	٠,٦	١,٣	١,٣	١,١	٠,٦	٠,٤	رصيد الحساب الرأسمالي
أمريكا اللاتينية والكاريبية											
٢,٠-	١,٩-	١,٩-	١,٩-	١,٤-	١,٩-	٣,٢-	٣,٠-	٢,٨-	٠,٥-	٠,١-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٠-	٢,٠-	١,٩-	١,٩-	١,٤-	١,٩-	٣,٢-	٣,١-	٢,٨-	٠,٦-	٠,٢-	رصيد الحساب الجاري
١٧,٩	١٧,٥	١٧,٦	١٧,٦	١٦,٨	١٦,٩	١٦,٥	١٧,٩	١٩,١	٢١,٠	٢٠,٤	الإدخار
١٩,٩	١٩,٥	١٩,٥	١٩,٦	١٨,٥	١٨,٥	٢١,١	٢١,٥	٢٢,٣	٢١,٦	٢٠,٦	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان											
١,٠-	٠,٥-	٠,٨-	٢,٤	٠,٧-	٣,٧-	٣,٧-	٦,٣	١٠,٠	١٠,٠	٧,٨	صافي الإقراض والاقتراض
١,٢-	٠,٧-	٠,٩-	٢,٣	٠,٦-	٣,٩-	٤,٠-	٥,٥	٩,٨	١٠,٦	٨,٢	رصيد الحساب الجاري
٢٥,٧	٢٦,٧	٢٧,٠	٢٩,٣	٢٦,٧	٢٤,٦	٢٤,٨	٢٢,٩	٢٦,١	٣٧,٩	٣٥,٠	الإدخار
٢٦,٤	٢٦,٩	٢٧,٥	٢٧,١	٢٧,٥	٢٨,١	٢٨,٧	٢٧,٠	٢٦,١	٢٨,٢	٢٧,٧	الاستثمار
٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
إفريقيا جنوب الصحراء											
٢,٨-	٣,٣-	٣,٢-	٢,٢-	١,٦-	٣,٠-	٥,٥-	٣,٢-	١,٧-	٢,٠	١,٨	صافي الإقراض والاقتراض
٣,٢-	٣,٧-	٣,٧-	٢,٦-	٢,١-	٣,٧-	٥,٩-	٣,٦-	٢,٢-	٠,٥	٠,٥	رصيد الحساب الجاري
١٨,٤	١٧,٤	١٧,١	١٧,٨	١٨,٩	١٨,٠	١٧,٢	١٩,٢	١٩,٤	٢١,٦	٢٠,٧	الإدخار
٢١,٢	٢١,١	٢٠,٨	٢٠,٢	٢١,٠	٢١,٢	٢٢,٧	٢٢,٥	٢١,٦	٢١,٥	٢٠,٧	الاستثمار
٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٦	٠,٧	٠,٤	٠,٤	٠,٤	١,٥	١,٣	رصيد الحساب الرأسمالي

الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض (تتمة)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات							
متوسط	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠٠٥-٢٠٠١	٢٠١٠-٢٠٠٥
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
١,٣	٢,١	٢,٢	٥,٢	١,٦	١,٥-	١,٥-	٤,٧	٧,٤	١٠,٠	٨,٧
١,٢	٢,٠	٢,٢	٥,٢	١,٦	١,٦-	١,٦-	٥,١	٧,٣	١٠,٤	٩,١
٢٧,٠	٢٨,٢	٢٨,٥	٣٠,٤	٢٧,٠	٢٤,٩	٢٤,٧	٣٠,٢	٣٢,٠	٣٥,١	٣٣,٥
٢٥,٤	٢٥,٧	٢٥,٩	٢٥,١	٢٥,٥	٢٥,٤	٢٧,٣	٢٥,٣	٢٤,٨	٢٥,٢	٢٤,٨
٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٦-	٠,٠	٠,٠	٠,٢-
غير الوقود										
١,١-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٣-	٠,١	٠,٣	٠,٤-	١,٠-	٠,٦	٠,٨
١,١-	١,٠-	٠,٩-	١,١-	٠,٣-	٠,٠	٠,١	٠,٦-	١,٢-	٠,٤	٠,٦
٣٢,٠	٣٢,٤	٣٢,٧	٣٣,١	٣٣,٢	٣٣,٢	٣٣,٩	٣٣,٧	٣٣,١	٣١,٩	٢٩,٤
٣٣,١	٣٣,٤	٣٣,٧	٣٤,١	٣٣,٦	٣٣,٢	٣٣,٩	٣٤,٣	٣٤,٣	٣١,٧	٢٩,٠
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
حسب مصدر التمويل الخارجي										
اقتصادات المركز المدين الصافي										
١,٩-	١,٨-	١,٨-	١,٨-	١,٣-	١,٤-	٢,٠-	٢,٢-	٢,٤-	١,٣-	٠,٧-
٢,٠-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٠-	١,٥-	١,٦-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٧-	١,٧-	١,٠-
٢٢,٦	٢٢,٢	٢٣,٠	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٥	٢٢,٥	٢٢,٨	٢٢,٧	٢٣,٨	٢٢,٨
٢٥,٦	٢٥,١	٢٥,٠	٢٤,٨	٢٤,٤	٢٤,١	٢٤,٧	٢٥,٢	٢٥,٤	٢٥,٦	٢٤,١
٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٣
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٣-٢٠١٧										
٣,٧-	٤,٠-	٤,١-	٤,٣-	٥,٠-	٥,٨-	٥,٤-	٤,١-	٥,٩-	٢,٨-	٠,٨-
٤,٠-	٤,٢-	٤,٣-	٤,٥-	٥,٣-	٥,٩-	٥,٧-	٤,٤-	٦,١-	٣,٤-	١,٤-
١٨,٣	١٧,٠	١٦,١	١٥,٤	١٣,٤	١٢,٤	١٢,٢	١٤,٣	١٣,٢	١٩,١	٢٠,٤
٢٢,٣	٢١,٢	٢٠,٥	١٩,٩	١٨,٩	١٨,٥	١٨,٢	١٨,٨	١٩,٣	٢٢,٥	٢٢,١
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٦	٠,٥
المتذكرة										
العالم										
٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٤	٠,١
٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,١
٢٦,٥	٢٦,٤	٢٦,٥	٢٦,٧	٢٦,٥	٢٦,٠	٢٦,٥	٢٦,٧	٢٦,٢	٢٥,٠	٢٤,٠
٢٦,٥	٢٦,٣	٢٦,٣	٢٦,٢	٢٥,٨	٢٥,٤	٢٥,٩	٢٥,٨	٢٥,٥	٢٤,٧	٢٣,٩
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتحسب الأرقام المجمعة للمجموعات القطرية المختلفة على اعتبار أنها حاصل قيم للدولار الأمريكي في البلدان المنفردة ذات الصلة. ويختلف ذلك عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتستند تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكوين رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتستند تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الصلات بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية. الادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (CAB) (S - I = CAB). كذلك فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (KAB) (NLB = CAB + KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلالات الناجمة عن القصور في البيانات المصدرية وإعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافر البيانات. ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ألف-١٥ موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط

توقعات			متوسطات					
متوسطات			متوسطات					
٢٠٢٤-٢٠٢١	٢٠-٢٠١٧	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠٢٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
التغير السنوي %								
٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٣	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي
١,٦	٢,٠	١,٧	١,٨	٢,٢	٢,٤	١,٩	١,٧	الاقتصادات المتقدمة
٤,٩	٤,٦	٤,٨	٤,٤	٤,٥	٤,٨	٤,٩	٦,٢	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
للمذكورة								
الناتج الممكن								
١,٤	١,٥	١,٥	١,٥	١,٦	١,٥	١,٤	١,٨	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٨	٤,١	٣,٩	٣,٤	٣,٨	٥,٤	٣,٩	٥,٠	حجم التجارة العالمية ^١
الواردات								
٣,٣	٣,٤	٣,٢	٣,٠	٣,٣	٤,٣	٣,٤	٣,٥	الاقتصادات المتقدمة
٥,١	٥,٧	٥,٣	٤,٦	٥,٦	٧,٥	٥,٠	٩,١	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
الصادرات								
٣,٢	٣,٣	٣,١	٢,٧	٣,١	٤,٤	٣,٥	٣,٩	الاقتصادات المتقدمة
٤,٥	٥,٠	٤,٨	٤,٠	٤,٣	٧,٢	٤,٥	٨,١	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
معدلات التبادل التجاري								
٠,٢	٠,٢-	٠,١	٠,٣-	٠,٦-	٠,٢-	٠,١	٠,١-	الاقتصادات المتقدمة
٠,١	٠,٣	٠,٠	٠,٩-	١,٣	٠,٨	٠,٢-	١,٠	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي								
المصنوعات								
٠,٩	٠,٩	٠,٢	١,٠	٢,٧	٠,٣-	٠,١-	١,٩	النفط
٠,٥-	٨,٣	٠,٢-	١٣,٤-	٢٩,٤	٢٣,٣	٢,٩-	١٠,٨	السلع الأولية غير الوقود
٠,٦	٢,٢	١,١	٠,٢-	١,٦	٦,٤	١,٢-	٨,٩	أسعار المستهلكين
الاقتصادات المتقدمة								
٢,٠	١,٨	٢,١	١,٦	٢,٠	١,٧	١,٦	٢,٠	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٤,٤	٤,٧	٤,٧	٤,٩	٤,٨	٤,٣	٥,١	٦,٦	أسعار الفائدة
%								
٠,٩	٠,٨	١,٨	١,٤	٠,٢	٠,٤-	٠,٣-	٠,٧	سعر ليبور الحقيقي لسته أشهر ^٢
٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,١-	٠,٢-	٠,٣	١,٩	سعر الفائدة الحقيقي طويل الأجل في العالم ^٣
% من إجمالي الناتج المحلي								
٠,٥	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٩	٠,٥	٠,٨-	أرصدة الحساب الجاري
٠,٨-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٤-	٠,١-	٠,٠	٠,٢	٢,٥	الاقتصادات المتقدمة
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية								
٢٧,٦	٢٩,٩	٢٩,٣	٣٠,١	٢٩,٩	٣٠,٣	٢٨,٦	٣٠,٤	مجموع الدين الخارجي
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية								
خدمة الدين								
٩,٦	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٤	١٠,٣	٩,٨	١٠,٢	٩,١	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

^١ تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

^٢ سعر الفائدة بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي ناقص التغير كنسبة مئوية في مخفض إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.

^٣ متوسط أسعار السندات الحكومية لعشر سنوات (أو لأقرب أجل استحقاق) مرجحاً بإجمالي الناتج المحلي لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

آفاق الاقتصاد العالمي موضوعات مختارة

أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

سبتمبر ٢٠٠٦	آفاق الاقتصاد العالمي: النظم المالية والدورات الاقتصادية
إبريل ٢٠٠٧	آفاق الاقتصاد العالمي: التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠٠٧	آفاق الاقتصاد العالمي: العولمة وعدم المساواة
إبريل ٢٠٠٨	آفاق الاقتصاد العالمي: الإسكان والدورة الاقتصادية
أكتوبر ٢٠٠٨	آفاق الاقتصاد العالمي: الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي
إبريل ٢٠٠٩	آفاق الاقتصاد العالمي: الأزمة والتعافي
أكتوبر ٢٠٠٩	آفاق الاقتصاد العالمي: الحفاظ على التعافي
إبريل ٢٠١٠	آفاق الاقتصاد العالمي: إعادة توازن النمو
أكتوبر ٢٠١٠	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر وإعادة التوازن
إبريل ٢٠١١	آفاق الاقتصاد العالمي: توترات التعافي مزدوج السرعة
سبتمبر ٢٠١١	البطالة والسلع الأولية والتدفقات الرأسمالية
إبريل ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر
أكتوبر ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: النمو يعود وبعض المخاطر يبقى
إبريل ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: التوازن مع الديون المرتفعة والنمو المتباطئ
أكتوبر ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر
إبريل ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تحولات وتوترات
أكتوبر ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي يكتسب قوة، لكنه يظل متفاوتا
إبريل ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: تركات وغيوم وعدم يقين
أكتوبر ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل
إبريل ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة
أكتوبر ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول
إبريل ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج
أكتوبر ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟
إبريل ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: تعاف في الأجل القريب
أكتوبر ٢٠١٨	وتحديات في الأجل البعيد
إبريل ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: انتعاش دوري وتغير هيكل
	آفاق الاقتصاد العالمي: التحديات أمام النمو المطرد
	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر

أولا: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٤-١	قياس عدم المساواة: قضايا المفاهيم والمنهجيات والقياس
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-٣	مؤشرات الدورة الاقتصادية الجديدة في أمريكا اللاتينية:
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ١-١	إعادة بناء البيانات التاريخية
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-٣	انعكاسات التقديرات الجديدة لتعادل القوى الشرائية على قياس النمو العالمي
أكتوبر ٢٠٠٨، الملحق ١-١	قياس فجوات الناتج
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ١-٢	تقدير وإيضاح المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠١٠، الملحق ١-٢	الشكل المروحي للنمو العالمي
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٣	مؤشرات تتبع النمو
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٤	الاستدلال على الناتج الممكن من البيانات المشوشة: منظور نموذج التوقعات العالمية
إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٢	عدم اتساق تدابير إعادة التوازن
	سيناريوهات التطورات السلبية في آفاق الاقتصاد العالمي

- الميزانيات العمومية لمالية الدولة: أهمية الأصول غير المالية وقياسها
سيناريوهات التعريفات الجمركية
توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط
التنبؤات للنمو العالمي: فرضيات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
المصدر الأساسي للتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية: تحليل قائم على نموذج
- أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٣

ثانياً: استقصاءات تاريخية

- المنظور التاريخي للنمو والحساب الجاري
الأزمات المالية الدولية من منظور تاريخي
الحسن والسيء والقبح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة
ما تأثير فترات الركود؟
- أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٣-٦
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-١

ثالثاً: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

- الصعود الآسيوي: أنماط التنمية والنمو الاقتصادي
النمو الممكن للنتاج والإنتاجية في اليابان
تطور جودة حوكمة الشركات وأثره في آسيا
فصل القاطرة عن القطار؟ التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي
التداعيات وتزامن الدورات الاقتصادية الدولية: من منظور أوسع
ما هي المخاطر التي تمثلها أسواق المساكن للنمو العالمي؟
تغير المناخ: التأثير الاقتصادي والاستجابات على مستوى السياسات
النقاش الدائر حول تطبيق سعر الخصم
الضرائب مقارنة بالكميات في ظل عدم اليقين (دراسة Weitzman, 1974)
تجارب الاتجار في رخص إطلاق الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي
الدورة الاقتصادية العالمية وديناميكيتها المتغيرة
الاقتصادات الرئيسية وتقلبات النمو العالمي
تحسن أداء الاقتصاد الكلي — هل هو حسن حظ أم حسن سياسات
أسعار المساكن: التصحيحات والعواقب
الدورات الاقتصادية العالمية
ما أوجه الشبه بين الأزمة الحالية والكساد الكبير؟
هل يمثل الائتمان عنصراً حيوياً في تحقيق التعافي؟
أدلة من البيانات على مستوى النشاط
التحول من الركود إلى التعافي: بأي سرعة وبأي قوة؟
ما مدى الضرر؟ ديناميكية الناتج على المدى المتوسط بعد انتهاء الأزمات المالية
هل يقترن التعافي بالبطالة؟
ديناميكية البطالة أثناء حالات الركود والانتعاش: قانون أوكن وما وراءه
هل ببطء النمو في الاقتصادات المتقدمة يعني بالضرورة بطئه
في الاقتصادات الصاعدة؟
التعافي العالمي: ما هو الوضع الراهن؟
كيف يؤثر عدم اليقين على الأداء الاقتصادي؟
صلاية اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: هل تدوم؟
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟
انتشار تداعيات أجواء عدم اليقين التي تكتنف السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا
اقتحام الحدود: هل يمكن للبلدان منخفضة الدخل الديناميكية في الجيل الحالي أن تنجح؟
ما أسباب التباطؤ في بلدان «بريكس»؟
على إيقاع واحد؟ التداعيات والصدمات المشتركة ودور الروابط المالية والتجارية
- سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الثالث
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٣
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الرابع
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٠٧، الملحق ٢-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٧-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٨-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٩-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الخامس
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٥
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-٥
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-١
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠٠٩، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠٠٩، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٠، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠١٣، الفصل الثاني
تقرير خاص حول التداعيات
إبريل ٢٠١٣، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الثالث

- تزامن الناتج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وفي بلدان القوقاز وآسيا الوسطى
تداعيات التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية
الإدخار والنمو الاقتصادي
في الطرف المتلقي؟ الأوضاع الخارجية والنمو في الأسواق الصاعدة قبل الأزمة المالية العالمية وأثنائها وبعد وقوعها
أثر الأوضاع الخارجية على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة على المدى المتوسط
أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام ٢٠١١
أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات
- هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار
التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية هل حان الوقت لدفعه على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة
تدابير غير مسبوقه: النمو في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة
النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: التفاوتات وتقارب مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات
الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية: انعكاساتها على الإنتاجية وعدم المساواة هل تتقاسم اقتصادات العالم المعولم مكاسب نمو الإنتاجية؟
ديناميكيات النمو الممكن في الآونة الأخيرة
آفاق النمو: الاقتصادات المتقدمة
آفاق النمو: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
تعافي الاقتصاد العالمي بعد مرور ١٠ سنوات على الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨
- أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٤، الفصل الرابع
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٢،
تقرير خاص حول التداعيات
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤
إبريل ٢٠١٥، الفصل ٣
إبريل ٢٠١٥، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٦، الفصل الثالث
إبريل ٢٠١٧، الفصل الثاني
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٣
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٤
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٨، الفصل الثاني

رابعاً: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

- ارتفاع أسعار السلع الأساسية غير الوقود — هل يمكن أن يدوم؟
صدمات أسعار السلع الأساسية، والنمو، والتمويل في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
شركات النفط الدولية والوطنية في ظل بيئة متغيرة لقطاع نفطي هل أسهمت المضاربة في ارتفاع أسعار السلع؟
تحرير التجارة الزراعية وأسعار السلع الأساسية
التطورات الأخيرة في سوق السلع الأساسية
من المتضرر من الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية؟
اختناقات مرحلة التكرير
تحقيق أقصى استخدام ممكن لأنواع الوقود البيولوجي
المستجدات في أسواق السلع الأساسية واحتمالاتها المستقبلية
العلاقة بين انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وأسعار السلع الأساسية
لماذا لم يستجب عرض النفط بدرجة أكبر لارتفاع الأسعار؟
أسعار النفط المستخدمة كقواعد معيارية
العولمة وأسعار السلع والبلدان النامية
الانتعاش الراهن لأسعار السلع في السياق الصحيح
- سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الخامس
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٢
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٤
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٥
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٥
سبتمبر ٢٠٠٦، الملحق ٢-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٥
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ٢-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ١-٥
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٦
إبريل ٢٠٠٨، الفصل الخامس
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٥-٢

- هل عاد التضخم من جديد؟ أسعار السلع الأولية وتضخم الأسعار
هل تؤثر الاستثمارات المالية في سلوكيات أسعار السلع الأولية؟
استجابات المالية العامة إزاء الزيادات الأخيرة في أسعار
السلع الأولية: دراسة تقييمية
نظم السياسة النقدية وأسعار السلع الأولية
تقييم مخاطر الانكماش في اقتصادات مجموعة الثلاثة
هل سترتفع أسعار السلع الأولية من جديد عند تعافي الاقتصاد العالمي؟
المستجدات في أسواق السلع الأولية واحتمالاتها المستقبلية
تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المنتظرة
ما هي المعلومات التي توفرها لنا أسواق عقود الخيار حول
آفاق أسعار السلع الأولية؟
ما الذي يفسر زيادة التقلبات في أسعار الغذاء؟
إلى أي مدى يخرج تعافي أسعار السلع الأولية الراهن عن المعتاد؟
منحنيات أسعار العقود المستقبلية للسلع الأولية وتكيف الأسواق الدوري
التطورات والتوقعات في أسواق السلع الأولية
التوقعات القائمة للقطاع العقاري
هل أصبحت المعادن أكثر ندرة وما انعكاسات ندرتها على الأسعار؟
تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة
شح النفط والنمو والاختلالات العالمية
قيود دورة الحياة على إنتاج النفط العالمي
الغاز الطبيعي غير التقليدي: هل يغير قواعد اللعبة؟
آثار الصدمات النفطية في الأجل القصير على النشاط الاقتصادي
استخدام المرشحات منخفضة الترددات لاستخلاص الاتجاهات
العامة للدورة الاقتصادية
النموذجان التجريبيان للطاقة والنفط
تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة
الاستثمار المالي والمضاربة وأسعار السلع الأولية
صوبَ حيث يمكن أن تصيب الهدف: تقلبات أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
تذبذبات أسعار السلع الأولية والبلدان المصدرة لها
الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار السلع الأولية على البلدان منخفضة الدخل
تذبذب أسعار السلع الأولية والتحديات الإنمائي في البلدان منخفضة الدخل
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
الطاقة غير التقليدية في الولايات المتحدة
أزمة عرض الغذاء - من هم الأشد تأثراً بالأزمة؟
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
الوحش الذي لم يهاجم: هل كُمنَّ التضخم أم كان في غفوة مؤقتة؟
هل لا يزال استهداف التضخم ضرورياً في ظل استواء منحنى فيليبس؟
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
طفرات الطاقة والحساب الجاري: تجارب قطرية مقارنة
محركات أسعار النفط وتضييق الفرق بين سعري خام برنت وغرب
تكساس الوسيط
تثبيت توقعات التضخم عند قصور التضخم عن الهدف
أسعار وتنبؤات السلع الأولية
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي
- أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٣-١
- أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٥-١
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ١-١
أكتوبر ٢٠٠٩، الملحق ١-١
- أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ٦-١
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ٧-١
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٠، الملحق ١-١
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ٥-١
إبريل ٢٠١١، الملحق ٢-١
إبريل ٢٠١١، الفصل الثالث
إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١١، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-٣
- إبريل ٢٠١١، الملحق ١-٣
إبريل ٢٠١١، الملحق ٢-٣
سبتمبر ٢٠١١، الملحق ١-١
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ٤-١
سبتمبر ٢٠١١، الفصل الثالث
إبريل ٢٠١٢، الفصل الأول
تقرير خاص
إبريل ٢٠١٢، الفصل الرابع
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢-٤
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الأول
تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٥-١
إبريل ٢٠١٣، الفصل الأول
تقرير خاص
إبريل ٢٠١٣، الفصل الثالث
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الأول
تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١ ت خ ١-١
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١ ت خ ٢-٢
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٤، الفصل ١
تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ١
تقرير خاص

- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار على حقبة انخفاض أسعار النفط
- إبريل ٢٠١٥، الفصل ١
تقرير خاص
- إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١
تقرير خاص، الإطار ١-١ ت-خ
- أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٢
- أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٢، ٤
- إبريل ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣
- أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ١،
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٣
- إبريل ٢٠١٧، الفصل ١،
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ١
تقرير خاص
- إبريل ٢٠١٨، الفصل ١
تقرير خاص
- إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢، ٢-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-١ ت-خ
- أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-١، ٤-١
أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ١، تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-١ ت-خ-١
أكتوبر ٢٠١٨، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٣
- إبريل ٢٠١٩، الفصل ١
تقرير خاص
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحوّل من الشمال إلى الجنوب
- إلى أين يتجه مصدر السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية مريض أملت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي هل تصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بفترة في النشاط أثناء طفرات السلع الأولية؟
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحوّل في استخدام الطاقة في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري
- انخفاض التضخم عالمياً في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء في الاقتصاد العالمي
- ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والموارد غير التقليدية في سوق النفط العالمية
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- ما أسباب كبح التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة؟ دور المعادن في اقتصاديات السيارات الكهربائية
- آفاق التضخم: المناطق والبلدان
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على أحدث اتجاهات الطلب على الطاقة عرض الطاقة المتجددة والطلب عليها
- تدابير السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة في ظل عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها ديناميكيات التضخم في مجموعة أوسع نطاقاً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

خامساً: سياسة المالية العامة

- تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلي؟ متى تكون الدفعة المالية التنشيطية فعالة؟
- سياسة المالية العامة كأداة مضادة للاتجاهات الدورية الاختلافات في مدى أهمية أدوات الضبط التلقائي وعلاقتها
- بسياسة المالية العامة الاستنسابية
- ما السبب وراء الصعوبة البالغة في تحديد آثار الدفعة المالية؟ هل جاءت التخفيضات الضريبية الأمريكية في حينها واتسمت بالاستمرارية المؤقتة ودقة التوجيه؟
- آثار ضبط أوضاع المالية العامة على الاقتصاد الكلي: هل نشعر بوطأتها؟ رصيد الموازنة والميزان التجاري: هل يفصل التوأم عند الولادة؟ هل نسيء تقدير مضاعفات المالية العامة قصيرة الأجل؟
- انعكاسات ارتفاع مستوى الدين العام في الاقتصادات المتقدمة
- الحسن والسيء والقبيح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة
- التفاوت الكبير في السياسات
- فرط أعباء الدين العام وأداء القطاع الخاص
- سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل الخامس
- أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-٢
- أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-٣
أكتوبر ٢٠١٠، الفصل الثالث
سبتمبر ٢٠١١، الفصل الرابع
- أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث
- إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٥
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٤
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٥

هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي
تحسين كفاءة الاستثمار العام
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية
مؤسسات المالية العامة وقواعد المالية العامة والاستثمار العام
طفرات السلع الأولية والاستثمار العام
آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟
تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية
تأثير التغيرات في سياسة ضريبة الشركات على الاقتصاد الكلي

سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الرابع
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-٢
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٨، الفصل الثالث
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ٤-٢
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ٤-٢
إبريل ٢٠٠٩، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠٠٩، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠١١، الملحق ١-١
إبريل ٢٠١١، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٣
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٢
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٢، الفصل الثاني
تقرير خاص حول التداعيات
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثاني
تقرير خاص حول التداعيات
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٤، الفصل الثاني
تقرير خاص حول التداعيات

كيف تؤثر النظم المالية على الدورات الاقتصادية
التمويل بالديون وانكماش الديون
الروابط المالية والتداعيات
أوضاع الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية والتدفقات المالية إلى الاقتصادات الصاعدة
ما هي السيولة العالمية؟
الانعكاسات الاقتصادية الكلية للاضطراب المالي الأخير: أنماط
مستمدة من الحالات السابقة
دورة أسعار المساكن المتغيرة وانعكاساتها على السياسة النقدية
تقييم احتمالات تعرض أسواق المساكن للتصحيح
هل هناك أزمة ائتمان؟
الضغط المالي وهبوط النشاط الاقتصادي
نوبة العسر المالي الأخيرة: كيف تغير الأساسيات التي تركز عليها الآفاق العالمية؟
السياسات السليمة للتخلص من ضغوط النظم المالية واستعادة سلامة الوساطة المالية
ما هي درجة انكشاف الشركات غير المالية أمام المخاطر؟
حالة تبديد ثروات الأسر
أثر ملكية البنوك الأجنبية خلال الأزمات النابعة من الداخل
مؤشر الضغط المالي في الاقتصادات الصاعدة
الضغط المالي في الاقتصادات الصاعدة: تحليل الاقتصاد القياسي
كيف تؤدي الروابط إلى إنكفاء الحريق
دروس للسياسة النقدية من تجربة تقلبات أسعار الأصول
هل كانت الأسواق المالية في الاقتصادات الصاعدة أكثر قدرة على
الصمود مقارنة بالأزمات السابقة؟
المخاطر من أسواق العقارات
مؤشرات الأوضاع المالية
تداعيات كساد أسعار المساكن في الاقتصادات المتقدمة على الأسواق المالية العالمية
التداعيات الدولية وصنع السياسات الاقتصادية الكلية
دورات الرواج والكساد: محفزاتها وانعكاساتها على السياسات
هبوط أسعار الأسهم: هل هو نذير بالركود؟
انتقال تداعيات خفض قروض التمويل من بنوك منطقة اليورو عبر الحدود
انتقال آثار الضغوط المالية في الاقتصاد العالمي

التفاوت الكبير في السياسات
حديث الإلغاء التدريجي: ما المتوقع عندما تشدد الولايات المتحدة
سياستها النقدية
عرض الائتمان والنمو الاقتصادي
هل ينبغي على الاقتصادات المتقدمة أن تقلق بشأن صدمات النمو في
اقتصادات الأسواق الصاعدة؟

إبريل ٢٠١٤، الفصل الثالث	منظورات لأسعار الفائدة الحقيقية العالمية
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١	مستجدات أسواق المساكن في أنحاء العالم
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٢	السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٥-٣	منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-١	هل تستمر انتعاشة التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-٢	تأثير إصلاحات القطاع المالي على وتيرة التعافي
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٣	الإفصاح الواضح من البنك المركزي ودرجة ثبات التوقعات التضخمية

سابعا: قضايا سوق العمل والفقير وعدم المساواة

إبريل ٢٠٠٧، الفصل الخامس	عولمة العمالة
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ١-٥	الهجرة والتجارة: كيف يؤثران على البلدان النامية؟
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-٢	إصلاحات سوق العمل في منطقة اليورو والمفاضلة بين الأجور والبطالة
أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الرابع	العولمة وعدم المساواة
إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-٣	الازدواجية بين العقود المؤقتة والدائمة: المقاييس والآثار وقضايا السياسات
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٢-٣	برامج نوبات العمل القصيرة
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-١	تباطؤ ضعيف بلا طائل؟ نظرة قطاعية على أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-١	حصة العمالة في أوروبا والولايات المتحدة في فترة؟ الركود الكبير؛ وبعده
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٤	فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٣	إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة
إبريل ٢٠١٧، الفصل الثالث	والحفاظ على استقرارها
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١	فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الدخل
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢	نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢	ديناميكيات الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢	ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢	الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٢	تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢	المشاركة في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة: الدوافع والآفاق المتوقعة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢	مشاركة الشباب في سوق العمل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقابل
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٢	الاقتصادات المتقدمة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٣	هل تنذر الغيوم بعاصفة في المستقبل؟ الهجرة ومعدلات المشاركة في
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٢	سوق العمل
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٢	هل تحصل الوظائف في الصناعة التحويلية على أجور أفضل؟ أدلة على مستوى العامل
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-١	من البرازيل
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١	الأزمة المالية العالمية والهجرة ومعدلات الخصوبة
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٢	تأثير الأمتة على مستويات توظيف العمالة عقب الأزمة المالية العالمية:
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-١	دراسة حالة الروبوتات الصناعية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١	ديناميكيات سوق العمل في مجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة
	هل يوجد عالمان منفصلان؟ الفروق الإقليمية داخل البلد الواحد

ثامنا: قضايا أسعار الصرف

سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٣-١	كيف سيتسنى تصحيح الاختلالات العالمية؟
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الثالث	أسعار الصرف وتصحيح الاختلالات الخارجية
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٣-٣	انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار التجارة وعلاقته بعملية التصحيح الخارجي
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٢-١	انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: أسبابه وآثاره
إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-١	دروس من الأزمة: حول اختيار نظام سعر الصرف
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤-١	نظم سعر الصرف والتعرض للأزمات في الأسواق الصاعدة
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٣	أسعار الصرف وتدفقات التجارة: صلة مقطوعة؟
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٣	العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٢	قياس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقدرات التنافسية: دور سلاسل القيمة العالمية
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١	نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢	ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢	ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢	الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٣	تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات

تاسعا: المدفوعات الخارجية والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-١	التدفقات الرأسمالية إلى بلدان الأسواق الصاعدة: نظرة طويلة الأجل
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٢	تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلية؟
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٣-٣	إمكانية استمرار المركز الخارجي وعلاقتها بالتكامل المالي
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٢-٣	الاختلالات الكبيرة والمستمرة في الحساب الجاري
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٣-١	المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٣-٢	إدارة الآثار الاقتصادية الكلية لتدفقات المعونة الكبيرة والمتقلبة
أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الثالث	إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٣-٣	هل يمكن أن تنجح القيود على رأس المال؟
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٣-١	المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية: تقرير مرحلي
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٥	كيف تؤثر العولمة التجارية والمالية على النمو؟ النظرية والأدلة
أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل السادس	تفاوت أرصدة الحساب الجاري عبر الاقتصادات الصاعدة
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-٦	محددات الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٢-٦	صناديق الثروة السيادية: انعكاساتها على الأسواق المالية العالمية
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٤-١	الاختلالات العالمية والأزمة المالية
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-١	التمويل التجاري والتجارة العالمية: أدلة جديدة من المسوح المصرفية
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ٥-١	من العجز إلى الفائض: التحولات الأخيرة في الحساب الجاري العالمي
إبريل ٢٠١٠، الفصل الرابع	تحقيق التوازن الصحيح: التحول عن فوائض الحسابات الجارية المستمرة
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٢	آسيا الصاعدة في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ٢-٢	بلدان أمريكا اللاتينية الخمسة وركوب موجة أخرى من التدفقات الرأسمالية الداخلة
أكتوبر ٢٠١٠، الفصل الرابع	هل تترك الأزمات المالية آثارا دائمة على التجارة؟
إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٢	إزالة الاختلالات الخارجية من بلدان الاتحاد الأوروبي الهامشية
إبريل ٢٠١١، الفصل ٤	التدفقات الرأسمالية الدولية - مستقرة أم متقلبة؟
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ٥-١	النقاط الحرجة في الالتزامات الخارجية والأزمات
إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١	تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-١	إعادة التوازن الخارجي في منطقة اليورو
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الرابع	السالب والموجب في إدارة التدفقات الرأسمالية: تحقيق التوازن بين التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٤	محاكاة أثر التعرض للمخاطر الناتجة عن ظروف أسواق رأس المال الدولية
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١-ت خ-١	ظفرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة وانعكاساتها على التجارة
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٤	هل وصلت الاختلالات العالمية إلى نقطة تحول؟
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٤	تحويل الاتجاه: تصحيح المراكز الخارجية في عام ١٩٨٦
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٢-٤	قصة تصحيحين: شرق آسيا ومنطقة اليورو
إبريل ٢٠١٥، الإطار ٢-١	فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-١	الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-١	التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-١	تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية
إبريل ٢٠١٦، الفصل الثاني	فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٢	التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٣	مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل الثاني	التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟

إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٣	تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع الطلب النهائي للصين
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٤	التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٤	التصحيحات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدر للسلع الأولية
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٥	تحولات المغتربين وتمهيد الاستهلاك
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٦	منهج متعدد الأبعاد في مؤشرات سياسة التجارة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٢	صعود التجارة في الخدمات
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٣	دور المساعدات الأجنبية في تحسين الإنتاجية في البلدان النامية منخفضة الدخل
أكتوبر ٢٠١٨، إطار السيناريو ١	الاضطرابات التجارية العالمية
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٣	أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٢	الأدلة المستخلصة من البيانات الضخمة: أسعار السلع الرأسمالية عبر البلدان
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٤	الاستثمار والتعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية: أدلة على مستوى الشركات من كولومبيا
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٤	دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٤	التجارة الإجمالية مقابل التجارة في القيمة المضافة
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-١	موازين التجارة الثنائية والإجمالية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٢	فهم تصحيحات العجز التجاري — هل للتجارة الثنائية دور خاص في هذا الصدد؟
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٤	الأثار الكلية والجزئية العالمية لنزاع تجاري بين الولايات المتحدة والصين — أفكار مستخلصة من ثلاثة نماذج
إبريل ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١	خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق

عاشرا: قضايا إقليمية

أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٢-١	الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بعد عشر سنوات
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٢-٢	مكامن الخطر في الاقتصادات الصاعدة
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢-١	الروابط والتداعيات بين الشرق والغرب في أوروبا
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-٣	تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٣	هل لا يزال الارتباط قائما؟ اتجاهات المشاركة في سوق العمل في المناطق الأوروبية

حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القطرية

سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٢	لماذا يواصل حساب الدخل الدولي في الولايات المتحدة تحقيق فائض، وهل سيستمر على هذا المنوال؟
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٤	هل تصبح الهند محركا للنمو العالمي؟
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-١	الادخار والاستثمار في الصين
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٦	تعديل تقديرات إجمالي الناتج المحلي في الصين: ماذا يعني ذلك بالنسبة للصين والاقتصاد العالمي؟
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٤-٢	ما هي الدروس المستفادة من الدراسات القطرية لتأثير العولمة على عدم المساواة؟ أمثلة من المكسيك والصين والهند
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٤-١	اليابان بعد اتفاق بلازا
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٤-٢	مقاطعة تايوان الصينية في أواخر الثمانينات
إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٤	هل أدت اتفاقية بلازا إلى ضياع العقود في اليابان؟
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٣	إلى أين يتجه الفائض الخارجي للصين؟
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٣-١	مؤسسة تسليف ملاك المساكن الأمريكية
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٣-٢	إعادة هيكلة ديون قطاع الأسر في آيسلندا
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٤	سياسات آبنوميكس: مخاطر قائمة عقب نجاح مبكر؟
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٢	هل نمط الإنفاق في الصين يتحول (بعيدا عن السلع الأولية)؟
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٣	الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٣	الصادرات اليابانية: ما العائق؟
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٢	تجربة الانكماش في اليابان
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٢	هل هو تسريح دائم؟ المشاركة في سوق العمل في الولايات المتحدة والمناطق الحضرية

ثاني عشر: موضوعات خاصة

- تغير المناخ والاقتصاد العالمي
الإرتفاع المستمر في ملكية السيارات في الاقتصادات الصاعدة:
انعكاساته على تغير المناخ
جنوب آسيا: التأثير التوضيحي لصدمة مناخية مفاجئة
السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى التكيف بشكل أكثر سلاسة
مع صدمات المناخ المفاجئة
التأمين ضد الكوارث وسندات الكوارث: الأدوات الجديدة للتحوط
من مخاطر الأحوال الجوية المتطرفة
المبادرات الأخيرة على مستوى السياسات من أجل تخفيض الانبعاثات
جوانب التعقيد في تصميم سياسات التخفيف المحلية
اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من
السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟
كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية
هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام
طريقة المقارنة المصطنعة
إقبال عالمي على تملك الأراضي
اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فرادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند
والصين وجنوب إفريقيا
التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية
مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير
المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتدخل الاقتصادي حول العالم
تعديل نصيب العمالة من الدخل
الصراعات والنمو والهجرة
معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الأيرلندي
آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها
البلدان منخفضة الدخل؟
تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو
دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النماذج
استراتيجيات التصدي لصددمات الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة
التصدي لصددمات الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية
التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي
تخفيف آثار تغير المناخ
الهواتف الذكية والتجارة العالمية
هل تأثرت إحصاءات الإنتاجية بخطأ في قياس الاقتصاد الرقمي؟
تغير محتوى الخدمات في السلع المصنعة
بيانات براءات الاختراع والمفاهيم ذات الصلة
تعهد الأنشطة الابتكارية للبلدان المتقدمة تكنولوجيا وانتقال المعرفة
العلاقة بين المنافسة والتركز والابتكار
زيادة القوة السوقية
تراجعات حادة في إجمالي الناتج المحلي: بعض الحقائق المبسطة
التنبؤ بحالات الركود والتباطؤ — مهمة صعبة
صعود القوة السوقية للشركات وآثاره الاقتصادية الكلية
الحركة المتزامنة بين تركيز الصناعات وادخار الشركات
أثر عمليات الدمج والاستحواذ على القوة السوقية
سعر التكنولوجيا المصنعة لتوليد الطاقة منخفضة الكربون
- إبريل ٢٠٠٨، الفصل الرابع
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٢
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٣
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٤
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٥
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٦
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١ ت-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٤
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٥
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٦
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٢
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٣
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٤
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٥
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٦
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٢
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١

مناقشة المجلس التنفيذي لآفاق المتوقعة، إبريل ٢٠١٩

أدلى رئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير «الراصد المالي» وتقرير «الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في ٢١ مارس ٢٠١٩.

التشويهيّة، وأعادو التأكيد على أهمية تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف المفتوح والقائم على قواعد محددة. كذلك أكدوا أن زيادة المكاسب المتحققة من التكامل الاقتصادي العالمي تستلزم أيضا توثيق التعاون في مجالات إصلاحات التنظيم المالي، وشبكة الأمان المالي العالمية، والضرائب المطبقة على الشركات الدولية، وتغير المناخ. ويعتمد إحراز التقدم في إعادة التوازن الخارجي على السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية لزيادة الطلب وإمكانات النمو في بلدان الفأض، مع مراعاة الأوضاع المحلية للبلدان وأهدافها، وعلى المبادرات الهادفة إلى تعزيز العرض والناجح الممكن في بلدان العجز.

وعلى خلفية انحسار زخم النمو العالمي ومحدودية الحيز المتاح للتصرف من خلال السياسات في العديد من البلدان، أكد المديرين على الحاجة إلى تجنب اتخاذ خطوات خاطئة على صعيد السياسات، واحتواء المخاطر، وتعزيز الصلابة، مع تحسين آفاق النمو الشامل. وينبغي معايرة السياسات الاقتصادية الكلية بدقة، بهدف دعم النمو في الحالات التي قد يتراجع فيها الناتج عن مستواه الممكن ويتوافر حيز للتصرف من خلال السياسات، ولضمان الهبوط الهادئ في الحالات التي يتعين فيها سحب الدعم المتاح من خلال السياسات. وفي حالة حدوث هبوط أكثر عمقا أو استمراره لفترات مطولة، ينبغي أن تتخذ السياسات موقفا أكثر تيسيرا حيثما أمكن.

وأكد المديرين على أن سياسة المالية العامة ينبغي أن تحقق التوازن الصحيح بين أهداف النمو والقدرة على تحمل أعباء الدين حسب ظروف كل بلد. ففي البلدان التي يرتفع فيها مستوى الديون، يجب تصحيح أوضاع المالية العامة تدريجيا، لا سيما في حالة ارتفاع مخاطر التمويل. أما في البلدان التي يتوافر فيها الحيز المالي، ينبغي أن تسهم سياسة المالية العامة في تعزيز الطلب الكلي حيثما يوجد تراخ اقتصادي، وفي رفع مستويات النمو الممكن حيثما يعمل الاقتصاد فوق مستوى طاقته. وفي هذا الصدد، أشار عدد قليل من المديرين إلى دور أدوات الضبط التلقائي خلال فترات الهبوط الدوري. وفي حالة استمرار تباطؤ النمو لفترة أطول، ينبغي توخي الحرص لتجنب مسابرة المالية العامة للاتجاهات الدورية. واتفق المديرين على أن سياسة المالية العامة ينبغي أيضا أن تتكيف مع تغير العوامل الديمغرافية، والتطور التكنولوجي المستمر، وتزايد عمق الاندماج العالمي. وحيثما يوجد حيز محدود في الميزانية، سيتعين أن تكون هذه الاستجابة من خلال تعديل مكونات الميزانية وإعادة ترتيب أولوياتها.

اتفق المديرين التنفيذيون بوجه عام على تقييم الآفاق والمخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي. فقد لاحظوا فقدان زخم النشاط الاقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة بسبب طائفة من العوامل في عدد من الاقتصادات الكبرى. وشهدت التجارة العالمية تباطؤا حادا، كما أدت المخاوف بشأن التوترات التجارية إلى تراجع ثقة الشركات. وأشار المديرين إلى أنه بالرغم من التوقعات بتوقف وتيرة النمو خلال النصف الأول من العام الجاري وارتفاعها لاحقا، توجد درجة كبيرة من عدم اليقين بشأن هذه الآفاق قصيرة المدى.

وأشار المديرين إلى أنه من المتوقع تراجع النمو مجددا على المدى المتوسط في الاقتصادات المتقدمة نظرا للقيود التي تفرضها شيخوخة السكان على زيادة أعداد القوة العاملة، وإلى أن نمو إنتاجية العمالة لا يزال ضعيفا. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يتوقع ارتفاع طفيف في النمو. غير أن وتيرة التقارب من مستويات الدخل في الاقتصادات المتقدمة لا تزال متباطئة في العديد من هذه الاقتصادات نتيجة الاختناقات الهيكلية، وكذلك بسبب ارتفاع الدين وتراجع أسعار السلع الأولية والصراعات الأهلية في بعض الحالات.

واتفق المديرين على أن المخاطر المحيطة بالآفاق العالمية لا تزال تميل إلى جانب التطورات السلبية بسبب حالة عدم اليقين الكبيرة بشأن السياسات. وتتضمن هذه المخاطر تصاعد التوترات والاضطرابات التجارية مجددا بسبب إمكانية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق. وفي ظل استمرار تيسير الأوضاع المالية، لا يزال الاقتصاد العالمي عرضة أيضا لحدوث تحول مفاجئ في المزاج العام بالأسواق وما يقترن به من تشديد في الأوضاع المالية. وتؤثر مخاطر التطورات السلبية في الاقتصادات ذات الأهمية النظامية على الآفاق أيضا حال تحققها. ومن الناحية الإيجابية، قد يؤدي تحسن ثقة الشركات في حالة إلغاء الزيادات الجمركية الأخيرة ومعالجة التوترات التجارية إلى رفع معدلات النمو. وأشار العديد من المديرين إلى المخاطر التي قد تنشأ على المدى المتوسط نتيجة زيادة أوجه عدم المساواة وتغير المناخ والمخاطر الإلكترونية وعدم اليقين السياسي وتراجع الثقة في المؤسسات.

وأشار المديرين إلى أن الظروف الراهنة تبرز ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى العالمي لمواجهة التحديات المشتركة. وأولى العديد من المديرين أولوية لحل النزاعات التجارية في إطار تعاوني دون فرض المزيد من الحواجز

أسواق المنتجات والخدمات، مدعوما بتعزيز قانون المنافسة والسياسات، المساعدة في الحد من تزايد هيمنة سوق الشركات في الاقتصادات المتقدمة. وأشار المديرون إلى أن الفساد من شأنه إضعاف النمو الاحتوائي والموارد العامة وجهود الحد من الفقر، وأكدوا على الحاجة إلى تحسين مؤسسات المالية العامة وزيادة الشفافية وتعزيز الحوكمة في القطاع العام. ومن الضروري أيضا زيادة التعاون على المستوى العالمي، بما في ذلك مكافحة الرشوة الأجنبية وغسل الأموال المتحصل عليها من الأنشطة الفاسدة، وزيادة تبادل المعلومات لمكافحة التهرب الضريبي والملاحقة القانونية لأعمال الفساد.

وأكد المديرون أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ينبغي، في ظل استمرار عدم اليقين بشأن الأوضاع الخارجية، أن تركز سياساتها النقدية على تثبيت توقعات التضخم حيثما يظل التضخم مرتفعا، وعلى دعم النشاط المحلي على النحو اللازم حين تكون توقعات التضخم على درجة جيدة من الثبات. وينبغي، حسب ظروف كل بلد، استمرار الجهود الهادفة إلى زيادة الإيرادات والحد من مواطن الضعف المرتبطة بالدين وإحراز تقدم مطرد نحو إعادة التوازن الاقتصادي والمالي.

وأكد المديرون على ضرورة تطبيق البلدان النامية منخفضة الدخل لسياسات تركز على قاطرات النمو، وتسهم في تعزيز الصلابة في مواجهة الأوضاع الخارجية المتقلبة، وفي الحد على نحو مستدام من مواطن الخطر المرتبطة بالدين، وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٣٠، مع استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وتتضمن الأولويات تحسين أطر السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات السلامة الاحترازية الكلية، وتعزيز جهود تعبئة الموارد المحلية، وتوجيه سياسة المالية العامة نحو دعم النمو وأهداف التنمية، بما في ذلك حماية الإنفاق الاجتماعي والمشروعات الرأسمالية المختارة بعناية. ويتعين أن تواصل البلدان المصدرة للسلع الأولية تنويع اقتصاداتها من خلال السياسات الهادفة إلى تحسين جودة التعليم وتضييق فجوات البنية التحتية وتعزيز الشمول المالي وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

وفي ظل بوادر ازدياد تراجع النمو وضعف التضخم في معظم الاقتصادات المتقدمة، رحب المديرون بالنهج الأكثر تدرجا الذي تتبعه البنوك المركزية الكبرى في العودة إلى السياسات النقدية العادية منذ بداية العام، والذي ساعد في تعزيز المشاعر الإيجابية السائدة في الأسواق. وحثوا صناع السياسات على الإفصاح بوضوح عن أي إعادة تقييم لوتيرة استعادة السياسة النقدية العادية يرجع إما للتغيرات في آفاق الاقتصاد أو للمخاطر المحيطة بهذه الآفاق، وذلك تجنباً للتقلبات غير الضرورية في الأسواق المالية أو تقلبها المحدود بلا داع.

ونظرا لاستمرار تيسير الأوضاع المالية مع قرب اكتمال دورة الائتمان، أشار المديرون إلى احتمالية استمرار تراكم مواطن الضعف المالي في أجزاء مختلفة من الاقتصاد العالمي، والتي تتضمن تزايد ديون الشركات، والارتباط بين القطاعين السيادي والمالي، وعدم اتساق آجال الاستحقاق وتدفقات السيولة، وعدم اتساق أسعار المساكن، وحساسية تدفقات الحافطة وأسعار الأصول في الأسواق الصاعدة تجاه التغيرات في الأوضاع المالية العالمية. ولم يستمر تشديد الأوضاع المالية في نهاية العام الماضي سوى لفترة قصيرة لم تكن كافية لإحداث تأثير ملحوظ في إبطاء تراكم مواطن الضعف، ولم يطرأ بالتالي أي تغيير يذكر على حجم المخاطر المؤثرة على الاستقرار المالي العالمي في المدى المتوسط. وينبغي، حيثما اقتضت الحاجة، أن يستخدم صناع السياسات الأدوات الاحترازية على نحو استباقي، مع زيادة أدوات السلامة الاحترازية الكلية المتاحة، ومواصلة إصلاح الميزانيات العمومية في القطاعين العام والخاص.

ولا تزال الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو مطلبا ضروريا في جميع الاقتصادات من أجل تعزيز مستويات الناتج الممكن والشمول والصلابة. وأكد المديرون أن ارتفاع مستويات الدين في العديد من البلدان يتطلب نهجا متعدد المسارات، بما في ذلك لتعزيز إدارة الدين وزيادة شفافيته، وينبغي توسيع نطاق الإصلاحات الهيكلية بهدف زيادة الإنتاجية وتشجيع المشاركة في القوة العاملة وتطوير المهارات. ومن شأن الاستمرار في تخفيف القيود التنظيمية المفروضة على

في هذا العدد:

الفصل ١

الآفاق والسياسات العالمية

الفصل ٢

صعود القوة السوقية للشركات وأثاره الاقتصادية الكلية

الفصل ٣

أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟

الفصل ٤

دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية

ISBN 978-1-4983-1339-1



9 781498 313391 >

مطبوعات الصندوق



WORLD ECONOMIC OUTLOOK (ARABIC)

إبريل ٢٠١٩